

فَتْحُ الْكَرِيمِ اللَّطِيفِ

شَرْحٌ

أَجْوَدُ نَزْلِ النَّصْرِ

نظم شيخنا العلامة اللغوي النحوي
عبد الباسط بن محمد بن حسن البورني المناسي
المتوفى سنة (1413 هـ) رحمه الله تعالى

لكاتبه

راجي عفو ربه الكريم
محمد ابن العلامة علي بن آدم
خوادم العلم بمكة المكرمة
عفا الله تعالى عنه ، وعن والديه آمين

عدد أبيات النظم (817) بيتاً

مكتبة

مصعب بن عمير الإسلامية

مؤسسة الكتب الثقافية

ملتزم الطبع والنشر والتوزيع
مؤسسة الكتب الثقافية
ومكتبة مصعب بن عمير
للطباعة والنشر والتوزيع
فقط
الطبعة الأولى

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

مكتبة مصعب بن عمير الإسلامية

أشيوبيا - أديس أبابا

جوال: ٠٠٢٥١٩٢٠٤٩٦٦

فاكس: ٠٠٢٥١١٧٥١٠٧٨

٠٠٢٥١١٧٥٧١٨

مؤسسة الكتب الثقافية

أصناع، بناية الاتحاد الوطني، الطابق السابع، شقة ٧٨

هاتف المكتب: ٠٠٩٦١١٦/٧٣٩٢٥٨/٧٣٩٢٥٠

خليوي - جوال: ٠٠٩٦١٣/٨١٠٥٦١

أونيسكو - بيروت ١١٠٨٢٠١٠

رقم العلبة البريدية: ١١٤/٥١١٥

بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ، وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٥٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَوَجَدَ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ، وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١]، ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

(أما بعد): فهذا شرح لطيف نافع - إن شاء الله تعالى - وضعته على «أرجوزة التصريف»، نظم شيخنا العلامة النبيل، والفهامة الحلالج الجليل، والهمام الذكي، واللودعي الأملعي، خليل زمانه، وسيبويه أوانه، الشيخ عبد الباسط بن محمد بن حسن البورني المناسي المتوفى سنة (١٤١٣هـ) رحمه الله تعالى، وهو سبعمائة وسبعون بيتاً^(١) يتكفل بضبط ألفاظها لحفاظها، وتوضيح معانيها لمعانيها، ويأتي بالأمثلة والشواهد، ويُدني ما غاب من شوارد الفوائد، فعليك به أيها الطالب لهذا الفن الظريف، تنال ما تريده من مطلبك المنيف، وبالله تعالى التوفيق والهداية إلى المقصد الشريف.

[تنبيه]: سمى الناظم رحمه الله تعالى نظمه هذا باسمين: أحدهما: «أرجوزة التصريف»، حيث قال في أوله:

(١) هكذا ذكر الناظم في أواخر النظم، ثم ذكر بعده أنه ثمانمائة بيت، ولا تناقض؛ لاحتمال الزيادة فيه عند البيض، والله أعلم.

سَمَّيْتُ ذِي أَرْجُوزَةَ التُّصْرِيْفِ لِجَمْعِهِ الْمَرَاحَ بِالتُّرْصِيْفِ

والثاني: «مقاصد المراح»، حيث قال في آخره:

وَبَعْدَ مَا فَرَعْتُ مِنْ إِصْلَاحِي سَمَّيْتُهُ «مَقَاصِدَ الْمَرَاحِ»

ولذلك سميت شرحي هذا باسمين حيث قلت:

وسمّيته: (فتح الكرم اللطيف، شرح أرجوزة التصريف)، أو «تيسير الكرم

الفتاح، شرح مقاصد المراح».

[تنبه آخر]: هذا الشرح مقتبس من شروح الأصل الثلاثة: أحدها نشمس الدين

أحمد بن سليمان المشهور بابن كمال باشا، سماه «الفلاح شرح المراح»، والثاني:

للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة (٨٥٥هـ)، والثالث: للمولى

شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أحد علماء القرن التاسع الهجري، ومن

شرح المحقق الرضي علي «شافية ابن الحاجب»، وشرحها للجابري، وحاشية ابن

جماعة عليه، وشرح السيد جمال الدين الحسيني، وشرح القاضي زكريا الأنصاري،

وكنها علي «الشافية»، و«شرح الرضي علي الكافية»، و«شرح ابن عقيل» علي «ألفية

ابن مالك»، وحاشية الخضري عليها، و«شرح الكافية» لابن مالك، ومن كتب اللغة،

ك«صحاح الجوهري»، و«لسان العرب»، و«القاموس المحيط»، وشرحه «تاج

العروس»، و«المصباح المنير»، و«مختار الصحاح»، وغير ذلك.

والله تعالى الكرم أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، ونافعاً لي، ولكل من تلقاه

بقلب سليم، إنه نعم الكرم القريب، ونعم السميع المجيب.

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١ - بِاسْمِ الْإِلَهِ الْخَالِقِ الرَّحْمَانِ وَالرَّازِقِ الرَّحِيمِ وَالْمُتَّانِ
٢ - قَالَ فَقِيرٌ زَحْمَةَ الْوُدُودِ أَحْمَدُ مَنْ يُنْمَى إِلَى مَنْعُودِ

(بِاسْمِ الْإِلَهِ) متعلق بمقدّر، قدره الكوفيتون فعلاً، والبصريون اسماً، ولكل وجهة هو موليها، فقد ورد النص بكليهما، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ جَحْرِبَهَا وَمُرْسَاهَا﴾ الآية، إلا أن وروده فعلاً أكثر، كقوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ الآية، وكالحديث الصحيح: «باسمك ربي وضعت جنبي، وبك اللهم أرفعه»، وتقديره مقدماً أولى؛ ليفيد الحصر والاهتمام، فيقدّر هنا: باسم الإلاه أبداً نظمي، أو أنظم، أو باسم الإلاه ابتداء نظمي (الخالق الرحمان) الأصح أنه أبلغ من الرحيم، قال أبو علي الفارسي: الرحمن اسم عام في جميع أنواع الرحمة، اختص الله تعالى به، والرحيم إنما هو من جهة المؤمنين، قال تعالى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ (وَالرَّازِقِ) قال الحلبي: معناه المفيض على عباده ما لم يجعل لأبدانهم قواماً إلا به، والمنعم عليهم بإيصال حاجتهم من ذلك إليهم؛ لئلا ينغص عليهم لذة الحياة بتأخره عنهم، ولا يفقدوها أصلاً^(١) (الرَّحِيمِ، وَالْمُتَّانِ) هو الذي يُعطي النوال قبل السؤال. (قَالَ فَقِيرٌ) فاعل بمعنى فاعل، يقال: فَقِرَ يَفْقُرُ، من باب تَعِبَ: إذا قَلَّ ماله، قال ابن السراج: ولم يقولوا: فَقَرًا، أي بالضم^(٢)، استغناء عنه بافتقر، والْفُقْرُ بالفتح، والضم: اسم منه، وهو: ضدّ الغنى، وقالوا في المؤنث فقيرة، وجمعها فقراء كجمع المذكور^(٣)، ومثله سفيهة وسفهاء، ولا ثالث لهما، قاله الفيومي^(٤)، وإضافة «فقير» إلى

(١) «كتاب الأسماء والصفات» للبيهقي ١/١٧٢.

(٢) لكن قال في «القاموس»: فَقَرٌ كَكَرَمٍ، فهو فقير إلخ، فأثبت الضم، فليتأمل.

(٣) لكن قال في «القاموس»: هو فقير من فقراء، وفقيرة من فقائر، فأفاد أن جمعها فقائر، فليتأمل.

(٤) «المصباح المنير» ٢/٤٧٨، و«القاموس المحيط» ص ٤١٢.

٣ - غَفَرَ مَوْلَاهُ لَهُ وَوَالِدَيْهِ وَلِيُحْسِنَ إِلَيْهِمَا ثُمَّ إِلَيْهِ

(رَحْمَةُ الْوُدُودِ) بمعنى اللام، و«الْوُدُودُ»: فِعْلٌ بمعنى فاعل، أو مفعول، قال الخليلي: قد قيل: هو الواو لأهل طاعته، أي الراضي عنهم بأعمالهم، والمحسن إليهم لأجلها، والمادح لهم بها، قال أبو سليمان: وقد يكون معناه أن يُودِّدَهُمْ إلى خلقه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦]، قال الخليلي: وقد قيل: هو الودود؛ لكثرة إحسانه، أي المستحق لأن يُودَّ، فيُعبد، ويُحمد، قال أبو سليمان: فهو فَعُولٌ في محلِّ مفعول، كما قيل: رجلٌ هَيَّوْبٌ، بمعنى مهيب، وفرسٌ رَكُوبٌ بمعنى مركوب^(١).

(أَحْمَدُ) بالرفع عطف بيان لـ«فقيروا»: أو بدلٌ منه، أو خبر محذوف، أي هو أحمد، أو منصوب بفعل مقدر، أي أعني أحمد (مَنْ يُنْتَهَى) بالبناء للمفعول، أي ينسب (إلى مسعود) أي لأنه جده، فهو أحمد بن علي بن مسعود، ثم أجد له ترجمة وافية، قال السيوطي في «بغية الوعاة»: أحمد بن علي بن مسعود مصنف «مراح الأرواح» في التصريف، مختصر وجيز، مشهور بأيدي الناس، لم أقف له على ترجمة انتهى^(٢). وذكره صاحب «كشف الظنون» ولم يذكر عنه شيئاً، سوى أنه سمي كتابه «مراح الأرواح»، قال: وهو مختصرٌ نافع، ثم ذكر شراحه^(٣).

(غَفَرَ مَوْلَاهُ لَهُ) أي ستر ذنوبه، وصفح عنه، يقال: غفر الله له غفراً، من باب ضرب، «وَعَفْرَانًا» إذا صَفَحَ عنه، وأصل العَفْر: الستر، ومنه يقال: الصَّبْعُ أغفر للوسخ، أي أستر^(٤) (وَوَالِدَيْهِ، وَلِيُحْسِنَ إِلَيْهِمَا) أي والديه (ثُمَّ) بمعنى الواو (إِلَيْهِ).

(١) راجع «الأسماء والصفات» لسيهقي ١/١٩٨.

(٢) «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» ١/٣٤٧.

(٣) راجع «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» ٢/١٦٠١.

(٤) «المصباح» ٢/٤٤٩.

٤ - اعْلَمْ بِأَنَّ الصَّرْفَ أُمَّ لِلْعُلُومِ وَالْوَالِدُ النَّحْوُ مَصَالِحًا يَرْوَمُ

(اعْلَمْ) فعل أمر من العلم، والخطاب موجهٌ إلى كلِّ من يصلح توجيه الخطاب إليه ممن له رغبة في هذا الفنّ، ثم إن قوله: «اعلم» إلى آخر الكتاب مقول «قال فقير رحمة الودود».

(بِأَنَّ الصَّرْفَ) هو في الأصل مصدر صَرَفَ، من باب ضرب، ومعناه التبديل والتغيير، يقال: صَرَفْتُ الدراهم بالدنانير، وبين الدرهمين صَرَفٌ: أي فَضْلٌ؛ لجودة فِضَّة أحدهما، ومنه الصيرفي، والتصريف مشتق منه؛ للمبالغة والكثرة، ثم جعل الصَّرْفُ والتصريف عَلَمَيْن لهذا العلم الْمُعْرَفُ بأنه علم بأصول يُعْرَفُ بها أحوال أبنية النكليم التي ليست بإعراب.

[فإن قلت]: لَمَّا كَانَا عَلَمَيْن، وكان في التصريف مبالغة وكثرة؛ كان الأولى أن يقول الناظم: إن التصريف؛ لكثرة تصرفات هذا العلم.

[قلت]: لَمَّا كَانَ الصَّرْفُ أَحْفَ من التصريف، وأصلاً له، وأوفق لقوله بعد: «النَّحْوُ» في الوزن، وعدد الحروف اختار لفظ «الصرف»، قاله ابن كمال^(١).

[تنبيه]: العلوم العربية، وتُسمى العلوم الأدبية اثنا عشر علماً، جمعتها في بيتين [من البسيط]:

نَحْوٌ وَصَرْفٌ وَالْأَشْتِقَاقُ وَاللُّغَةُ ثُمَّ الْمَعَانِي كَذَا الْبَيَانُ قَافِيَةٌ
ثُمَّ الْعَرُوضُ وَقَرُوضُ الشُّعْرِ خَطُّهُمْ تَارِيخُهُمْ بَعْدَهُ الْإِنْشَاءُ خَاتِمَةٌ
فَتَيْلِكَ عَشْرٌ مَعَ اثْنَتَيْنِ بِالْأَدَبِ قَدْ سُمِّيَتْ فَاحِوَهَا إِذْ هِيَ نَافِعَةٌ

فبان بهذا أن الصرف من جملة تلك العلوم، وقد عرفت تعريفه.

ثم (اعلم): أن لكل فنّ مبادئ، وهي عشرة، نظمها العلامة الصبّان رحمه الله تعالى بقوله [من الرجز]:

(١) «الفلاح شرح المراح» ص ٣.

إِنَّ مَبَادِي كُلِّ فَنٍ عَشْرَةٌ الْحَدُّ وَالْمَوْضُوعُ ثُمَّ التَّمَرَّةُ
وَنِسْبَةٌ وَقَضْلُهُ وَالْوَضِيعُ وَالِاسْمُ الْاسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعِ
مَسَائِلٌ وَالْبَعْضُ بِالْبَعْضِ اكْتَفَى وَمَنْ ذَرَى الْجَمِيعَ حَازَ الشَّرْفَا

قال العلامة العيني رحمه الله تعالى في «شرح» : ثم اعلم بأن لكل علم سواء كان من العلوم العقلية، أو من غيرها أجزاء ثلاثة، وهي الموضوع، والمبادئ، والمسائل، هذا على رأي البعض، فموضوع كل علم ما يُبحث فيه عن عوارضه الذاتية، ومبادؤه هي ما تتوقف عليه مسائله، كحدود الموضوعات، وحدود أجزائها، وحدود أعراضها، والمسائل هي التصديقات التي يُبْرهن عليها في العلم إذا كانت كسبية، فتقول مثلاً: موضوع التصريف إما نفس أبنية الكلم، وهو الأصح، أو أحوالها كما يشعر به كلام الشيخ ابن الحاجب في تعريفه للتصريف.

أما على الوجه الأول فالأعراض الذاتية له هي كون البناء ماضيًا، ومضارعًا، وأمرًا، واسم فاعل، واسم مفعول، وصفة مشتبهة إلى غير ذلك.

وأما على الوجه الثاني فالأعراض الذاتية له هي عوارض تلك الأحوال من كونها ثلاثية، ورباعية، مجردة، ومزيدة، وصحيحة، ومعتلة إلى غير ذلك.

وأما مبادؤه فحدّ نفس بناء الكلمة، وحدّ عوارضه بأنه قد يكون ثلاثيًا، وقد يكون رباعيًا، وقد يكون مجردًا، وقد يكون مزيدًا فيه، وقد يكون صحيحًا، وقد يكون معتلا، وقد يكون مضاعفًا، وقد يكون مهموزًا إلى غير ذلك من الأحوال التي يُحكم بها في علم التصريف على أبنية الكلم، أو على نوع أبنية الكلم، أو على أعراضها، أو عليهما جميعًا، فقد تحقّق من هذا التحرير تعريف كلّ من الموضوعات، والمبادئ، والمسائل انتهى^(١).

(١) ملاح الألبان للعلامة العيني ص ١٧.

وقوله: (أُمٌّ لِلْعُلُومِ) خبر «أَنَّ»، أي أنه أصل العلوم، ومبدؤها؛ إذ تُبَدَأُ منه العلوم، كما قيل للفاتحة: «أُمُّ الْقُرْآنِ»، و«أُمُّ الْكِتَابِ»؛ لأنها أصل القرآن، منها يبدأ القرآن، شبهة الصرف بالأم من حيث الولادة، فكما أن الأم تلد الأولاد، كذلك هذا العلم تلد الكلمات التي هي دوال العلوم، وقوالبها، قاله ديكنقوز، وقال ابن كمال: وإنما شبهه الصرف في التولد، يعني كما أن الأم تلد الولد، كذلك الصرف يلد الكلمة؛ إشعاراً بشدة احتياج العلوم إليها؛ لأن الأم لا يكاد يستغني الولد عنها.

[فإن قلت]: فعلى هذا يكون علم الصرف أم الكلمة، لا أم العلوم، والمقصود هو الثاني.

[قلت]: لما كان استفادة العلوم من الكلمات والألفاظ، صارت أمها لها أيضاً.

[فإن قيل]: يلزم أن يكون الصرف أمًا لنفسه؛ لأنه علم مستفاد من الكلمات والألفاظ أيضاً.

[أجيب]: بأن المراد من العلوم ما عدا الصرف، كما أن المنطق آلة لما عداه، انتهى^(١).

[قلت]: هكذا قال ابن كمال، وعندني فيما قاله نظري؛ إذ فن الصرف من جملة العلوم التي تتكون من الكلمات التي تحتاج إلى الصرف، فلا وجه لإخراجه منها.

والحاصل أن الكلمات التي تُبَيَّنُّ بها القواعد الصرفية لا بد أن تكون جارية على القواعد الصرفية، فحاجته إليه من هذه الحيثية لازمة، فتنبيهه، والله تعالى أعلم.

ولما استشعر بأن السامع إذا سمع أم العلوم يتطلع أن يعرف أباه، يتنه بقوله: (وَالْوَالِدُ النَّحْوُ) مبتدأ وخبره، يعني أن أبا العلوم هو الفن المسمى بالنحو، وهو يُطْلَقُ لغةً على سبعة معانٍ، نظمها بعضهم بقوله:

٥ - يَقْوَى بِهِ الدَّازُونَ فِي الدَّرَايَةِ يَطْفَى الَّذِي عَرِي فِي الرِّوَايَةِ

لِلنَّحْوِ سَبْعُ مَعَانٍ قَدْ أَتَتْ لُغَةً جَمَعْتُهَا ضِمْنَ يَتِّ مُفْرِدٍ كَمَلًا
قَضْدٌ وَمِثْلٌ وَمِقْدَارٌ وَنَاجِيَةٌ نَوْعٌ وَبَعْضٌ وَحَرْفٌ فَاحْفَظِ الْمَثَلَا
وَاصْطِلَاحًا يُضَلِّقُ عَلَى مَا يَعْمُ الصَّرْفُ تَارَةً، وَعَلَى مَا يَقَابِلُهُ أُخْرَى، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا.
فَيُعْرَفُ عَلَى الْأَوَّلِ أَنَّهُ عِلْمٌ بِأَصُولٍ مُسْتَنْبَطَةٌ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، يُعْرَفُ بِهَا أَحْكَامُ
الْكَلِمَاتِ الْعَرَبِيَّةِ، حَالِ إِفْرَادِهَا، كَالْإِعْلَالِ، وَالْإِدْغَامِ، وَالْحَذْفِ، وَالْإِبْدَالِ، وَحَالِ
تَرْكِيبِهَا، كَالْإِعْرَابِ، وَالْبِنَاءِ، وَمَا يَتَّبِعُهُمَا، مِنْ بَيَانِ شُرُوطِ نَحْوِ النَّوَاسِخِ، وَحَذْفِ
العائد، وكسر «إِنْ» وفتحها، ونحو ذلك.

وَيُعْرَفُ عَلَى الثَّانِي أَنَّهُ عِلْمٌ بِأَصُولٍ مُسْتَنْبَطَةٌ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، يُعْرَفُ بِهَا أَحْكَامُ
الْكَلِمَاتِ الْعَرَبِيَّةِ حَالِ تَرْكِيبِهَا^(١).

وقوله: (مُضَاحِجًا) مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِدِ (يَرُومٌ) أَي يَقْصِدُ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ عَلَى
إِخَالٍ مِنْ «الْوَالِدِ».

وَحَاصِلُ الْمَعْنَى: أَنَّ النُّحُوَّ أَبُو الْعُلُومِ، شَبَّهَهُ بِالْأَبِ فِي الْإِصْلَاحِ، فَكَمَا أَنَّ الْأَبَ
يُصْلِحُ أَوْلَادَهُ بِالنُّتْرِيَّةِ الْحَسَنَةِ، كَذَلِكَ عِلْمُ النُّحُوِّ يُصْلِحُ الْكَلِمَاتِ وَالْأَلْفَاظَ بِبَيَانِ وَجْهِ
الصَّوَابِ فِيهَا، قَالَ ابْنُ كِمَالٍ: وَفِيهِ مَا فِي التَّشْبِيهِ الْأَوَّلِ، وَجَوَابُهُ جَوَابُهُ انْتَهَى^(٢).

(يَقْوَى) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ، وَثَالِثِهِ، مُضَارِعٌ قَوِيٌّ، بِكَسْرِ الْوَاوِ، مِنَ الْقُوَّةِ، وَهِيَ ضِدُّ
الضَّعْفِ، وَأَصْلُهُ «يَقْوَرُ»، كَمَا «يَعْلَمُ»، فَأَبْدَلَتْ مِنَ الْوَاوِ الْأَخِيرَةِ يَاءً؛ لَوْقُوعِهَا رَابِعَةً، أَوْ
حَمَلًا، عَلَى مَاضِيهِ، وَهُوَ «قَوِيٌّ»، أَصْلُهُ «قَوْرٌ»، قُلِبَتْ الْوَاوِ الْأَخِيرَةُ يَاءً؛ لِتَضَرُّفِهَا،
وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، فَصَارَ «قَوِيٌّ»، ثُمَّ قُلِبَتْ يَاءُ «يَقْوَى» أَلْفًا؛ لِتَحَرُّكِهَا، وَانْفِتَاحِ مَا
قَبْلَهَا، وَيُكْتَبُ عَلَى صُورَةِ الْيَاءِ؛ لِانْقِلَابِهَا مِنْهَا، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ وَآوًا، قَالَ ابْنُ
كِمَالٍ.

(١) راجع «حاشية الحضري على شرح ابن عقيل على الخلاصة» ١/١١١-١٢٠.

(٢) «الفلاح» ص ٤.

وجملة «يَقْوَى» في محلّ نصب حال من «أُمّ للعلوم»، أو في محلّ رفع خبر لـ «إن» بعد خبر، أو جملة مستأنفة؛ استئنافاً بيانياً، وهو ما وقع جواباً لسؤال مقدر، فكأن سائلاً قال له: فما الذي يُستفاد منه؟، فأجابه بأنه يَقْوَى إلخ.

(به) متعلّق بـ «يقوى»، والباء سببية، أي بسبب معرفته، وقوله: (الدَّارُونَ) فاعل «يَقْوَى»، أي العالمون بها، وهو جمع مذكّر سالم، لـ «دار»، اسم فاعل من «دَرَى يدري» بمعنى عَلِمَ، وأصله «داريون» بضم الياء، فاستثقلت الضمة عليها، فأسكنت، فاجتمع ساكنان: الياء والواو، فحذفت الياء؛ لأن الواو علامة، ثم ضُمّ الراء؛ لأجل الواو، فصار «دارون».

(في الدَّرَايَةِ) متعلّق بـ «يقوى»، وهو مصدر «دَرَى يدري»، كـ «رَمَى يرمى»، ومعناه: عَلِمَ يَعْلَمُ.

ثم إن الدراية تعمّ أنواع العلوم العقلية، والنقلية، لكن المراد هنا خصوص العقلية، لمقابلتها بالرواية.

(يَطْفَى) بفتح أوله، وثالثه أيضًا بوزن «يقوى»، يقال: طَغِيَ يَطْفَى، من باب تَعَبَ، وطَغَا يَطْفَى، من باب نَفَعَ، وفيه لغة ثالثة، طَغَا يَطْفُو، من باب قال، أفاده في «المصباح»^(١)، ومعناه: يَضِلُّ، ولا يهتدي إلى الصواب (الَّذِي عَرِيَ) بفتح أوله، وكسر ثالثه، يقال: عَرِيَ الرجلُ من ثيابه يَعْرَى، من باب تَعَبَ، عُرِيًا، وَعُرِيَّةً، بالضمّ فيهما، فهو عارٍ: إذا تجرّد من ثيابه، والمراد هنا الجاهل، والموصول فاعل «يَطْفَى» (في الرِّوَايَةِ) متعلّق بـ «يَطْفَى»، أي في نقل المرويّ من العلوم، وإنما قال في الدراية: «يَقْوَى»، وفي الرواية: «يَطْفَى»؛ لأنّ تحصيل العلوم العقلية ممكن بدون الألفاظ، وإن كان متعسّرًا، إلا أنه لا شكّ في أنه يَقْوَى بها، بخلاف تحصيل العلوم النقلية، فإنه

٦ - جَمَعْتُ فِي هَذَا كِتَابًا وَسَمَّا مَرَاحَ أَرْوَاحِ الرِّجَالِ الْعُلَمَاءِ
٧ - وَلِنَجَاحِ الْمُتَّبِدِيِّ جَنَاحٍ وَفِي الشَّرْحِ رَاحٌ لَهُ زَخْرَاحٌ

بدونها متعذر، قال الرمخشري: لا يجدون علماً من العلوم الإسلامية، فقهها، وكلامها، وعلمي تفسيرها وأخبارها إلا وافتقاره إلى العربية يَبِينُ لا يُدْفَعُ، ومكشوف لا يتقنع، فإذا لا شك أن محصلها العاري منها يضل في سلوكه، ولا يهتدي إلى مطلوبه، فافتقار الروايات إليه أشد من افتقار الدرايات، قاله ديكنقوز^(١).

(جَمَعْتُ فِي هَذَا) أي في فنّ الصرف، والجمنة مستأنفة استئنافاً بيانياً، كأن سائلاً قال له: إذا كان علم الصرف بهذه المنزلة الرفيعة، فماذا فعلت فيه؟ فأجابه بقوله: جمعت فيه (كِتَابًا وَسَمَّا) بالبناء للمفعول، والألف لإطلاق الفم، وامتداد الصوت، أي سُمِّي، وجعل علامة له، فإن الاسم علامة للمسمى (مَرَاحَ أَرْوَاحِ الرِّجَالِ الْعُلَمَاءِ) «المراح» - بفتح الميم -: اسم مكان من الرُّوح - بفتح الراء -: أي الاستراحة، و«الأرواح»: - بالفتح -: جمع روح - بالضم - بمعنى النفس، والمعنى أن هذا الكتاب محلّ راحة نفوس العلماء، وذلك أن النفوس لما كانت طالبة للكمالات العلمية، وهي لا تحصل إلا بواسطة آلاتها، اضطربت وانزعجت حتى تجد تلك الآلات، كالمرضى يتألمون إلى أن يجدوا دواء شافياً، ولما كان هذا الكتاب مشتملاً على أقوى آلة لتلك العلوم صارت تلتذّ به، وتجد فيه الراحة.

فقوله: «في هذا» متعلق بـ«جَمَعْتُ»، وقوله: «كتاباً» مفعول به له، وقوله: «وسمّا» في محلّ نصب صفة لـ«كتاباً»، وقوله: «مراح الرجال» منصوب على أنه مفعول ثانٍ لـ«وسمّا»، والأول الضمير النائب عن الفاعل، وقوله: «العلماء» بانقصر؛ للوزن: بدل من «الرجال».

(وَلِنَجَاحِ الْمُتَّبِدِيِّ) أي لفوز الشخص الذي ابتدأ في تعلّم هذا الفنّ بمطلوبه، وعبر في الأصل بالصبي؛ أي غير البالغ، نظراً للغالب؛ إذ الغالب أن قارئ الصرف هو

الصبي، أو المراد به كلُّ من يميل إليه؛ لأن الصبيَّ فَعِيلٌ من الصباوة، بمعنى الميل، فأصله صَبِيْرٌ، فأبدلت الواو ياء، وأدغمت فيها الياء؛ للقاعدة المشهورة أنه إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة، وسيقت إحداهما بالسكون، وكان سكوناً أصلياً، وجب قلب الواو ياء، وإدغام الياء في الياء، كـ«سَيْل»، و«مَيْت»، كما قال في «الخلاصة»:

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلَ وَمِنْ عُرُوضٍ غَيْرِيَا
فَيَاءُ الْوَاوِ أَقْلِبَنَّ مُدْغِمًا وَشَدُّ مُعْطَى غَيْرِ مَا قَدْ رُسِمَا

(جَنَاحُ) جناح الطائر بفتح الجيم، وتخفيف النون: بمنزلة اليد من الإنسان، جمعه أجنحة^(١).

شبهه المبتدئ بالطير في طلب النجاة، وهذا الكتاب بالجناح في السببية لنيل المطلوب، فكما أن الطير ينجو من مهلكة العدو بسبب جناحه، كذلك المبتدئ ينجو من مهلكة الجهل، ويظفر بالمقاصد العلمية بسبب هذا الكتاب.

فقوله: «لجناح المبتدئ» جازٌّ ومجرور متعلقٌ بحالٍ مقدر، وقوله: «جناح» خير لمبتدئ محذوف، أي هو، والجملة معطوفة على جملة «وُسِمَا»، أو في محلِّ نصب على الحال من «كتابًا».

(وَفِي السَّرَى) - بضم السين المهملة، وتخفيف الراء، مقصورًا: جمع سُرَيْة: إذا سار ليلاً، قال في «القاموس»: «السَّرَى» كالثُّدَى: سيرٌ عامَّةُ الليل، ويُذَكَّرُ، سَرَى يَسْرِي سَرَى، ومَسْرَى وسَرَيْةٌ، ويُضَمُّ، وسَرَاةٌ، وأسرى، واسترَى، وسَرَى به، وأسراه، وبه، و«أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا» [الإسراء: ١] تأكيد، أو معناه: سَيَّرَهُ انتهى^(٢).

وفي «المصباح»: سَرَيْتُ الليل، وسرَيْتُ به سَرِيًّا، والاسمُ السَّرَاةُ: إذا قطعت بالسير، وأسريتُ بالألف لغة حجازيةٌ، ويُستعملان متعدَّين بالياء إلى مفعول، فيقال: سرَيْتُ

(١) «المصباح المنير» ١/١١١.

(٢) «القاموس المحيط» ص ١١٦٥.

٨ - وَفِي مِغَاةِ الرَّاحِ أَوْ تُفْنَاخٍ بِرَبِّنَا الْعِصْمَةَ وَالْفَلَاحِ

بزيد، وأمريت به، والشريفة بضم السين، وفتحها أحص، يقال: سرينا شريفة من الليل، وشريفة، والجمع الشري، مثل مئدة ومئدي، قال أبو زيد: ويكون الشري أول الليل وأوسطه وآخره انتهى^(١).

(رَاحٌ) أي طريق (لَهُ) أي للمبتدي (رَحْرَاحٌ) بفتح الراء: أي واسع، كذا فسر ابن كمال «الراح» بالطريق^(٢)، ودونك عبارته: قوله: «وراح» أي طريق «رحراح»: أي واسع، يعني كما أن الطريق الواسع يوصل سالكه إلى مقاصده كذلك هذا الكتاب يوصل الصبي . وهو المبتدي، في عبارة الناظم إلى مطابقه العلمية انتهى.

وفسر ديكنقوز «الراح» بالكف، ودونك عبارته: قوله: «وراح»: أي كف «رَحْرَاحٌ»: أي واسع، قال: وسعة الكف كناية عن الشمول والإحاطة، وعدم فوت شيء منه، مثل طول الذراع، وبسط الباع، أي هذا الكتاب للصبي مثل الكف الواسع؛ إذ جعل وسيلة لأخذ العلوم وإحاطتها، لا يفوته شيء منها، كما أن ذا الكف الواسع يحيط بما لم يُحط به غيره بسببه انتهى^(٣).

قلت: لكن لم أجد الراح بمعنى الطريق في «اللسان»، ولا في «القاموس»، ولا في «المصباح»، وكذا تفسير ديكنقوز بالكف فيه إشكالٌ أيضًا؛ لأن الراح في كتب اللغة جمع راحة، بمعنى الكف، وليس مفردًا، فليتأمل، والله تعالى أعلم.

فقوله: «وفي الشري» متعلق بمحذوف، خبر لقوله: «راح»، وقوله: «له» متعلق بصفة لـ «راح»، أي كائن له، وقوله: «رحراح» صفة لـ «راح»، والله تعالى أعلم.

(وَفِي مِغَاةِ) الضمير للمبتدي، و«المعنى» بكسر الميم، مقصورًا على الأشهر، قال الفيومي: «المعنى» المُضْرَانُ، وقصره أشهر من المد، وجمعه أمعَاءٌ، مثل عَنَبٍ وَأَشْنَابِ،

(١) «المصباح المنير» ١/٢٧٥.

(٢) وكذا فسره به العيني، راجع «ملاح الأنواع» ص ٢١.

(٣) راجع «الفلاح»، وشرح ديكنقوز ص ٥.

وجمع الممدود أمعيةً، مثلُ جِمارٍ وأحميرة، وقال في مادة «مصر»: المَصِير: المَعْي، والجمع مُصْرَانٌ، مثلُ رَغيفٍ ورُغْفَانٍ، ثم انصارين جمع الجمع انتهى^(١)، ثم المراد بالمعنى هنا انذهن (الرَّاح) أي مثلُ الخمر (أَوْ تَفَّاح) أي مثل التفاح، شبه هذا الكتاب بالخمر، والتفاح في النفع والقوة، يعني أنه كما أن الخمر والتفاح إذا استعملا في البدن ينفعانه، ويقويانه، كذلك هذا الكتاب إذا تقررت مسائله في ذهن المبتدئ نفعه، وحصلت له المطالب العلمية.

وعبر به «أو» إشارةً إلى استقلال كل واحد منهما في كونه مشبهاً به، كما في قوله ﷺ: «وَلَا تَطْعَمَ مِنْهُمْ شَيْئًا أَوْ كَفُورًا».

[تنبيه]: ذكر الناظم تبعاً لأصله الخمر لتشبيه العلم بها، وكان الأولى عدم التشبيه بها؛ لأنها محرمة؛ إذ هي أم الخبائث، بل الأحسن أن يُشبه العلم باللبن، فقد فسر النبي ﷺ به العلم، كما في «صحيح البخاري» من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «بيننا أنا نائم أتيت بقدح لبن، فشربت حتى إني لأرى الرِّيَّ يخرج من أظفاري، ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب»، قالوا: فما أولك يا رسول الله؟ قال: «العلم».

وفي «الصحيحين» في حديث الإسراء الطويل: «ثم أتيت بإناءين، في أحدهما لبن، وفي الآخر خمر، فقال: اشرب أيهما شئت؟ فأخذت اللبن فشربته، فقيل: أخذت الفطرة، أما إنك لو أخذت الخمر غَوِثُ أمتك»، والله تعالى أعلم..
و«التفاح» بالضم فعّال: فاكهة معروفة، الواحدة: تفاحة، وهو عربي، قاله الفيومي.

(١) «المصباح المنير» ٢/ ٥٧٤ و ٢/ ٥٧٦.

٩ . وَأَسْتَعِينُهُ فَبِعَمِّ الْمُؤَلَّى وَنِعْمَ مَنْ يُعِينُ مَنْ لَا حَوْلَ

فقوله: «وفي معاد» جازر ومجرور خبر مقدم لقوله: «الزَّاح، أو تَفَاح»، والله تعالى أعلم.

(بِرَبَّنَا) - سبحانه وتعالى - لا بغيره، ففي تقديمه إفادة الحصر والاختصاص، وهو متعلق بخبر لقوله: (الْعِصْمَةُ) بكسر، فسكون: المنع، قاله في «القاموس»^(١)، وقال في «المصباح»: عَصَمَهُ اللَّهُ مِنَ الْمَكْرُوهِ يَعْصِمُهُ، مِنْ بَابِ ضَرَبَ: حَفِظَهُ، وَوَقَاهُ، وَاعْتَصَمْتُ بِاللَّهِ: امْتَنَعْتُ بِهِ، وَالاسْمُ: الْعِصْمَةُ، انْتَهَى^(٢)، أَي بِاللَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ الْحَفِظُ وَالْوَقَايَةُ مِنْ كُلِّ مَكْرُوهِ (وَالْفَلَاحُ) بِالْفَتْحِ: أَي الْفَوْزُ وَالنَّجَاةُ، وَالْبَقَاءُ فِي الْخَيْرِ، وَمِثْلُهُ الْفَلَاحُ مَحْرُكَةٌ، أَفَادَهُ فِي «الْقَامُوسِ»، وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى «الْعِصْمَةِ»، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. (وَأَسْتَعِينُهُ) أَي أَطْلُبُ مِنَ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - الْعَوْنَ عَلَى تَحْقِيقِ مَا أَرَدْتَهُ، وَانْجَازِ مَا عَزَمْتَ عَلَيْهِ، وَ«اسْتَعَانَ» يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، وَبِالْبَاءِ، قَالَ الْفَيْتُومِيُّ: الْعَوْنُ: الظَّهْرُ عَلَى الْأَمْرِ، وَالْجَمْعُ أَعْوَانٌ، وَاسْتَعَانَ بِهِ، فَأَعَانَهُ، وَقَدْ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، فَيُقَالُ: اسْتَعَانَهُ، وَالاسْمُ الْمَعُونَةُ، وَالْمَعَانَةُ أَيْضًا بِالْفَتْحِ، انْتَهَى^(٣).

(فَبِعَمِّ الْمُؤَلَّى) أَي النَّاصِرِ، فَ«نِعْمَ» بكسر، فسكون: فِعْلٌ مَدْحٌ، مَنْقُولٌ مِنْ قَوْلِكَ: نِعِمَّ فَلَانٌ: إِذَا صَارَ ذَا نِعْمَةٍ إِلَى الْمَدْحِ، فَأَزِيلُ عَنْ مَوْضِعِهِ، فَشَابَهُ الْحُرُوفُ، فَلَمْ يُتَصَرَّفْ فِيهِ، وَيَبَانُ النُّقْلُ أَنَّهُ كَسَرَتْ نُونَهُ إِتْبَاعًا لِحَرَكَةِ الْعَيْنِ، فَصَارَ نِعِمَّ بِكَسْرَتَيْنِ، ثُمَّ حُذِفَتْ كَسْرَةُ الْعَيْنِ تَخْفِيفًا، فَصَارَ نِعْمَ، وَمِثْلُهَا بِئْسَ، وَإِلَى هَذَا أُشَارَ فِي «الْخُلَاصَةِ» بقوله:

فَعَلَانٍ غَيْرُ مُتَّصِرَفَيْنِ «نِعْمَ» وَ«بِئْسَ» رَافِعَانِ اسْمَيْنِ
مُقَارِنِي «أَلْ» أَوْ مُصَافَيْنِ بِنَاءً قَارَنَهَا كَ«نِعْمَ عَقْبِي الْكُرْقَا»

(١) «القاموس المحيط» ص ١٠٢٦.

(٢) «المصباح المنير» ٤١٤/٢.

(٣) «المصباح المنير» ٤٣٩/٢.

١٠ - سَمِيَتْ ذِي أَرْجُوزَةَ التَّصْرِيفِ لَجْمَعِهِ الْمَرَاحِ بِالتَّصْرِيفِ

وَيَرْفَعَانِ مُضَمًّا يُفَسِّرُهُ تُمَيِّزُ كَ«نِعْمَ قَوْمًا مَعَشَرَةٌ»

و«المولى» مرفوع بالفاعلية، وهو يأتي لعدة معانٍ، نظمتها بقولي:

وَيُطَلَّقُ الْمَوْلَى عَلَى مَعَانِ قَرَّبْتُهَا بِالنِّظْمِ لِلْمَعَانِي

لِلْمَالِكِ الْعَبْدُ وَمُعَيَّتُ أَتَى بِكَسْرِ تَائِهِ وَفَتْحِ ثَبَاتَا

وَالصَّاحِبِ الْقَرِيبُ وَابْنُ الْعَمِّ وَالْجَارُ وَالنَّزِيلُ عِنْدَ الْقَوْمِ

وَالْأَبْنُ وَالْحَلِيفُ وَالْوَلِيُّ وَالْعَمُّ وَالشَّرِيكُ يَا أُخِي

وَالرَّبُّ وَالنَّاصِرُ وَابْنُ الْأُخْتِ وَالصَّهْرُ وَالْمُنْعَمُ كَسْرًا يَا بِي

وَالشَّابِعُ الْمُحِبُّ خَاتِمًا أَتَى وَالشَّابِعُ الْمُحِبُّ خَاتِمًا أَتَى

إِخْدَى وَعِشْرُونَ مَعَانٍ سَرَدَا انْجَدَّ فِي «الْقَامُوسِ» تُخَذُّهَا رَشَدًا

والمناسب هنا الناصر، والمالك، والله تعالى أعلم.

(وَنِعْمَ مَنْ يُعِينُ) «من» اسم موصول في محل رفع فاعل «نعم»، أي نعم الرب

الذي يُعِينُ عبده هو (مَنْ لَا حَوْلَ) «من» اسم موصول أيضًا في محل نصب مفعول

«يُعِينُ»، و«حولا» اسم «لا»، والألف إطلاقية، أي يُعِينُ عبده الذي لا حول له في

جلب المنفعة، والله تعالى أعلم.

ثم بعد أن بين الناظم ما تضمنته خطبة الأصل أراد أن يبين اسم نظمه، وناظمه،

وبلده، فقال:

(سَمِيَتْ ذِي) أي هذه الآيات الآتية (أَرْجُوزَةَ التَّصْرِيفِ) «الأرجوزة» بضم

الهمزة: القصيدة من بحر الرجز، وهو بفتحتين: نوع من أوزان الشعر، يقال: رَجَزَ

الرجلُ يَرْجُزُ، من باب قتل: قال شعرَ الرجز، وارتجز مثله، قاله في «المصباح»^(١)، وفي

«القاموس»: الرجز بالتحريك: ضرب من الشعر، وزنه مُشْتَفِعِلُنْ سَتْ مَرَاتٍ، سُمِّيَ به

لتقارب أجزائه، وقلة حروفه، وزعم الخليل أنه ليس بشعر، وإنما هو أنصاف أبيات وأثلاث انتهى^(١).

وقال ابن منظور: قال ابن سيده: و «الرَّجْزُ»: شعرٌ ابتداءً أجزائه سبيان، ثم وتَدُّ، وهو وزن يسهل في السمع، ويقع في النفس، ولذلك جاز أن يقع فيه المشطور، وهو الذي ذهب شطره، والمنهوك، وهو الذي قد ذهب منه أربعة أجزائه، وبقي جزآن، نحو:

يَا لَيْتِي فِيهَا جَدَعٌ أَحْبَبُ فِيهَا وَأَضَعُ

وقد اختلف فيه، فزعم قوم أنه ليس بشعر، وأن مجازه مجاز السجع، وهو عند الخليل شعر صحيح، ولو جاء منه شيء على جزء واحد لاحتَمَلَ الرَّجْزُ ذلك؛ لحسن بنائه، وفي «التهذيب»: وزعم الخليل أن الرجز ليس بشعر، وإنما هو أنصاف أبيات وأثلاث، ودليل الخليل في ذلك ما رُوي عن النبي ﷺ في قوله:

سُبَيْدِي لَكَ الْآيَاتُ مَا كُنْتُ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ مَنْ لَمْ تُرَوِّدْ بِالْأَخْبَارِ

قال الخليل: لو كان نصف البيت شعراً ما جرى على لسان النبي ﷺ:

سُبَيْدِي لَكَ الْآيَاتُ مَا كُنْتُ جَاهِلًا

وجاء بالنصف الثاني على غير تأليف الشعر؛ لأن نصف البيت لا يقال له: شعر، ولا بيت، ولو جاز أن يقال لنصف البيت: شعرٌ لقليل لجزء منه شعراً، وقد جرى على لسان النبي ﷺ:

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبُ أَنَا ابْنُ عَمِيدِ الْمُطَلِبِ

قال بعضهم: إنما هو لا كَذِبٌ بفتح الباء على الوصل، قال الخليل: فلو كان شعراً لم يجر على لسان النبي ﷺ قال الله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾، أي

وما يتسهل له، قال الأخفش : قول الخليل: إن هذه الأشياء شعر، قال: وأنا أقول: إنها ليست بشعر، وذكر أنه هو ألزم الخليل ما ذكرنا، وأن الخليل اعتقده، قال الأزهرى: قول الخليل الذي كان بنى عليه أن الرجز شعر، ومعنى قول الله **وَعَلَىٰ رَأْسِهِ** : ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾، أي لم نعلمه الشعر، فيقول، **وَيَتَدَرَّبُ فِيهِ**، حتى يُنشئ منه كُتُبًا، وليس في إنشاده البيت والبيتين لغيره ما يُبطل هذا؛ لأن المعنى فيه أنا لم نجعله شاعرًا، قال الخليل: الرجز المشطور والمنهوك ليسا من الشعر، قال: والمنهوك كقوله:

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبٌ

والمشطور الأنصاف المُسَجَّعة، وفي حديث الوليد بن المغيرة حين قالت قريش للنبي ﷺ إنه شاعر، فقال: لقد عرفت الشعر، ورجزه، وهزجه، وقريضه، فما هو به.

و الرُّجْزُ: بحر من بحور الشعر، معروف، ونوع من أنواعه يكون كل مصراع منه مفردًا، وتُسمَّى قصائده أراجيز، واحدها أرجوزة، وهي كهيئة السجع، إلا أنه في وزن الشعر، ويُسمَّى قائله راجزًا، كما يُسمَّى قائل بحور الشعر شاعرًا، وقال أبو إسحاق: إنما سُمِّي الرجز رجزًا؛ لأنه تنوالت فيه في أوله حركة وسكون، ثم حركة وسكون، إلى أن تنتهي أجزاءه، يُشَبَّه بالرجز في رجل الناقة ويرغدها، وهو أن تتحرك وتسكن، ثم تتحرك وتسكن، وقيل: سُمِّي بذلك؛ لاضطراب أجزائه وتقاربها، وقيل: لأنه صُدر بلا أعجاز، وقال ابن جنبي: كل شعر تركيب الرجز سُمِّي رجزًا، وقال الأخفش مرة: الرجز عند العرب كُلُّ ما كان على ثلاثة أجزاء، وهو الذي يَتَرْتَمُونَ به في عَمَلِهِمْ وسوقهم، ويَتَخَذُونَ به، انتهى كلام ابن منظور باختصار^(١).

وقوله: (جَمْعُهُ) هكذا النسخة بضمير المذكر، مع أنه يعود إلى الأرجوزة، بتأويلها بالنظم، وهو متعلق بـ«سميته»، يعني أنه إنما سماها بهذا الاسم لأجل جمعها (المَرَاح)

١١ - نَاظِمُهَا غَبْدُ الْإِلَآهِ الْبَاسِطِ نَجْلُ مُحَمَّدٍ لِكُلِّ ضَابِطٍ

أي الكتاب المسمى بـ«مراح الأرواح»، فـ«المراح» منصوب على أنه مفعول به لـ«جمع»؛ لأنه مصدر مضاف يعمل عمل فعله، كما قال في «الخلاصة»:

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلِ مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ «أَل»
(بِالتَّرْصِيفِ) مُتَعَلِّقٌ بِ«جَمْعٍ»، وَابْتِءَاءٌ بِمَعْنَى «مَعَ»، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِحَالٍ مُقَدَّرٍ، أَيْ حَالٍ
كُونَ الْجَمْعُ كَائِنًا بِالتَّرْصِيفِ، وَهُوَ مَصْدَرٌ رَضَّفَ، بِمَعْنَى ضَمِّ الشَّيْءِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ،
يُقَالُ: رَضَفْتُ الْحِجَارَةَ رَضْفًا، مِنْ بَابِ قَتَلٍ: ضَمَمْتُ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ، فَهِيَ رَضْفٌ
بِفَتْحَتَيْنِ، وَالوَاحِدَةُ رَضْفَةٌ، مِثْلُ قَصَبٍ وَقَصْبَةٍ، وَعَمَلٌ رَضِيفٌ: أَيْ ثَابِتٌ مُخَكَّمٌ،
وَجَوَابٌ رَضِيفٌ: أَيْ قَوِيٌّ لَا يُرَدُّ، أَفَادَهُ الْفَيْتُومِيُّ^(١).

فالتشديد للمبالغة، والمعنى أن هذه الأرجوزة جمعت «كتاب المراح» جمعًا حسنًا، حيث ضمت مسائل بعضها إلى بعض ضمًا متناسبًا.

[تنبیه]: سیأتي للناظم في آخر النظم تسمية الكتاب باسم آخر، ونصه:

وَبَعْدَ مَا فَرَعْتُ مِنْ إِصْلَاحِي سَمَّيْتُهُ «مَقَاصِدَ الْمَرَاحِ»
وهذه التسمية متأخرة عن الأولى، كما يشير إليه قوله: «وبعد ما فرغت من إصلاح»، وقد تقدم بيان ذلك في الخطبة عند تسميتي للشرح، والله تعالى أعلم.
(نَاظِمُهَا) أَي الْأَرْجُوزَةُ، مَبْتَدَأُ خَبْرِهِ قَوْلُهُ: (غَبْدُ الْإِلَآهِ الْبَاسِطِ) هُوَ عَبْدُ الْبَاسِطِ،
وَإِنَّمَا غَيَّرَهُ لِحُضُورَةِ الْوِزْنِ (نَجْلُ مُحَمَّدٍ) بِفَتْحِ النُّونِ، وَسُكُونِ الْجِيمِ: يُطْلَقُ عَلَى الْوَالِدِ،
وَالْوَالِدِ، فَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ، أَفَادَهُ فِي «الْقَامُوسِ»^(٢)، وَقَالَ فِي «المصباح»: النَّجْلُ: قِيلَ:
الْوَالِدِ، وَقِيلَ: النَّسْلُ، وَهُوَ مَصْدَرٌ نَجَلَهُ أَبُوهُ نَجْلًا، مِنْ بَابِ قَتَلٍ، انْتَهَى^(٣).
وقوله: (لِكُلِّ ضَابِطٍ) مُتَعَلِّقٌ بِمُحذُوفٍ، خَبْرٌ لِمَبْتَدَأِ مُقَدَّرٍ، أَيْ هَذَا كَائِنٌ أَيْ لِكُلِّ

(١) «المصباح» ١/٢٢٨.

(٢) «القاموس» ص ١١٠١.

(٣) «المصباح» ج ٢ ص ٥٩٤.

١٢ - بَلَدُهُ الْمِنَاسُ يَأْفِطِينَ بِأَرْضِ بُورْنَا لِنَ يُبِينُ

من أراد ضبط اسم ناظمها.

١ - (بَلَدُهُ الْمِنَاسُ يَأْفِطِينَ بِأَرْضِ بُورْنَا لِنَ يُبِينُ)

(بَلَدُهُ الْمِنَاسُ) مبتدأ وخبره، أي بلد ناظمها الذي وُلد ونشأ فيه المكان المسمى بمناس، بكسر الميم، وتخفيف النون، آخره سين مهملة، قرية مشهورة من قُرى بُورْنَا، وهي ممنوعة من الصرف؛ للعلمية، والعجمة.

[تنبيه]: كان الأولى للناظم عدم إدخال «أل» في «مناس»؛ لأنها لم تشتهر بذلك، والوزن مستقيم بدونها، وأيضاً إن إدخالها في الأعلام مقصور على السماع، كما نبه على ذلك ابن مالك رحمه الله تعالى في «الخلاصة» حيث قال:

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا
فإن قوله: «وبعض الأعلام إلخ» إشارة إلى أنه سماعي، فلا تدخل «أل» على غير ما سُمع من العرب، كمحمد، وصالح، ومعروف، ونحو ذلك^(١).

وقوله: (يَأْفِطِينَ) كمثل به البيت، أي يا حاذق، قال المجد: الْفِطْنَةُ بِالنَّكْسْرِ: الْحِذْقُ، فَصَنَ بِهِ، وَإِلَيْهِ، وَهُوَ، كَفَرَحَ، وَنَصَرَ، وَكَرَّمْ فَطْنَا، مَثَلَةٌ، وَبِالتَّحْرِيكِ، وَبِضْمَتَيْنِ، وَفُطُونَةٌ، وَفَطَانَةٌ، وَفَطَانِيَّةٌ، مَفْتُوحَتَيْنِ، فَهُوَ فَاطِنٌ، وَفِطِينٌ، وَفُطُونٌ، وَفِطِنٌ، وَفُطْنٌ، كَنْدُسٌ، وَفُطْنٌ، كَعَدْلٍ، جَمَعَهُ فُطْنٌ بِالضَّمِّ، وَهِيَ فِطْنَةٌ، وَفَاطِنَةٌ فِي الْكَلَامِ: رَاجِعَةٌ، وَالتَّفْطِينُ: التَّفْهِيمُ انْتَهَى^(٢).

(بِأَرْضِ بُورْنَا) - بضمّ الباء الموحدة، بعدها واو، ثم راء مفتوحة، بعدها نون، مقصوراً بلدة مشهورة من محافظة وُلُو بفتح الواو، وتشديد اللام المضمومة، آخره واو مفتوحة، والجاز والمجرور متعلق بحال مقدر من «المناس»، أي حال كونها كائنة بأرض بُورْنَا.

(١) راجع «حاشية الحضري على ابن عقيل» ج ١ ص ١٢٠.

(٢) «القاموس» ص ٧٥٢.

١٣ - وَيَنْبَغِي أَنْ يَعْرِفَ الصُّرَافُ سَبْعَةَ أَبْوَابٍ لَهَا اخْتِلَافٌ

وقوله: (لَمْ يَبِينْ) بضم أوله، من الإبانة، أي لمن يريد وضوحها وانكشافها، يقال: بان الأمر بيبين، فهو بيبين، وجاء بائن على الأصل، وأبان إبانة، وبيّن، وبيّن، واستبان، كلها بمعنى الوضوح والانكشاف، والاسم البيان، وجميعها يُستعملُ لازماً ومتعدّياً، إلا الثلاثي، فلا يكون إلا لازماً، قاله الفيومي^(١).

والجاءَ والمجور متعلق بخبر لمبتدأ مقدر، أي هذا كائن من بيبين، والله تعالى أعلم. [تنبيه]: وُلد الناظم رحمه الله تعالى سنة (١٣٢٨هـ) تقرّيباً، وتوفي سنة (١٤١٣هـ) عن خمس وثمانين سنة، وقد كتبت ترجمته وافية في أوائل شرحي «فتح القريب الحبيب شرح مدني الحبيب نظم مغني اللبيب» له، فراجعته تستفيد، والله تعالى وليّ التوفيق.

ثم بين ما احتوى عليه النظم من الأبواب، فقال:

(وَيَنْبَغِي) أي يُطلب طلباً مؤكداً، قال الفيومي رحمه الله تعالى: معنى ينبغي أن يكون كذا: يُندَبُ ندباً مؤكداً، لا يحسُنُ تركه، واستعمال ماضيه مهجور، وقد عُدوا «ينبغي» من الأفعال التي لا تنصرف، فلا يُقال: انبغي، وقيل في توجيهه «إن» «انبغي» مُطَوع «بغى»، ولا يُستعمل «انفعل» في انطاوعة إلا إذا كان فيه علاج، وانفعال، مثل كسرتُهُ فانكسر، وكما لا يقال: طلبتُهُ فانطلب، وقصدته فانقصد: لا يقال: بغيتُهُ فانبغي؛ لأنه لا علاج فيه، وأجازه بعضهم، وحكي عن الكسائي أنه سمعه من العرب، وما ينبغي أن يكون كذا: أي ما يستقيم، أو ما يحسُنُ انتهى^(٢) (أَنْ يَعْرِفَ) بفتح أوله، وكسر ثالثة، مضارع عَرَفَ، من باب ضرب، قال في «القاموس»: عَرَفَهُ يَعْرِفُهُ مَعْرِفَةً وَعَعْرِفَانًا، وَعَعْرِفَةً بِالْكَسْرِ، وَعَعْرِفَانًا بِكَسْرَيْنِ، مُشَدَّدُ الْفَاءِ: عَيْدُهُ

(١) «المصباح» ج ١ ص ١٠.

(٢) «المصباح» ج ١ ص ٥٧.

١٤ - هِيَ الصَّحِيحُ وَالْمُضَاعَفُ يَلِي ذُو الْهَمْزِ وَالْمِثَالُ بَعْدُ يَنْجَلِي
١٥ - وَأَجْوُفٌ وَنَاقِصٌ وَمَا يُلْفُ بِالْقَرْنِ وَالْفَرْقِ إِذَا قَدِ اتَّصَفُ

انتهى^(١)، وفي «المصباح»: عَرَفْتُهُ عِرْفَةً بِالْكَسْرِ، وَعِرْفَانًا: عَلِمْتَهُ بِحَاسَةِ مِنَ الْحَوَاسِ الْخَمْسِ
انتهى^(٢).

قلت: قد تبين بما ذكر أن «عَرَفَ» بفتح الراء، لا بكسرها، فما اشتهر على ألسنة
الناس الآن من قولهم: عَرَفْتُهُ بكسر الراء من لحنهم المشتهر، فتنبه، والله تعالى الهادي
إلى سواء السبيل.

(الصَّرَافُ) بالرفع على الفاعلية لـ «يَعْرِفُ»، وهو بفتح الصاد المهملة، وتشديد الراء:
فَعَالٌ، من الصرف، والمراد به مرید تحصیل علم الصرف، أو الشارع في تحصيله.
قال ابن كمال: وإنما عَبرَ عنه به، إما بتأويل الإرادة، أي من أراد أن يكون صَرَّافًا،
وإما تَفَاؤُلًا، كأنه حين شرع صار صَرَّافًا، وإما باعتبار ما يقول إليه، كما في قوله تعالى:
﴿إِنِّي أَرْنِيكَ أَعْيُنًا حَمْرًا﴾، والمعصور العنب انتهى.

وقال ديبكنقوز: قوله: الصَّرَافُ: أي المرید لتحصیل علم الصرف، ولا شك أنه حال
إرادته لتحصيله محتاج، ففي الكلام ترغيب له على تحصيل الأبواب السبعة انتهى^(٣).
(سَبْعَةُ أَبْوَابٍ) أي سبعة أنواع، وهو بنصب «سبعة» على المفعولية لـ «يَعْرِفُ»
أيضًا (لَهَا) أي لتلك الأنواع (اِخْتِلَافٌ) بحسب الغرض الذي تستعمل فيه.

وحاصل معنى البيت أنه لا بد لمرید علم الصرف أن يعرف الأبواب السبعة
الاختلاف، كما بين تعدادها بقوله: (هِيَ الصَّحِيحُ) مبتدأ وخبره، أي أول تلك الأبواب
النوع المسمى بالصحيح، سُمي به لصحة حروفه الأصول من الاعتلال والتغيرات،
كـ «نصر» (وَالْمُضَاعَفُ) بفتح العين، بصيغة اسم المفعول، مبتدأ خبره جملة (يَلِي) أي

(١) : القاموس ص ٧٥٢.

(٢) : «المصباح» ج ٢ ص ٤٠٤.

(٣) راجع «الشرحين» لابن كمال باشا، وديبكنقوز ص ٥.

يتبع ما قبله في الذكر النوع المسمى بالمضاعف، كـ«رَدُّ»، سُمِّيَ به لتكرّر حروفه، أو المضاعف معطوف على ما قبله، وجملة «يلي» خبر لقوله: (ذُو الْهَمْزِ) أي صاحب الهمز، ويسمى مهموزاً؛ لكون أحد أصوله همزة (وَالْمِثَالُ بَعْدُ) بالبناء على الضم؛ لقطعه عن الإضافة، ونية معناها، متعلق بـ(يَنْجَلِي) أي ينكشف ويتضح ذكر المثل بعد المضاعف، فـ«المثال» مبتدأ خبره جملة «ينجلي»، وهو ما كان فاء الكلمة منه حرف علة، كـ«وَعَدُّ»، سُمِّيَ به؛ لكونه مثل الصحيح في تحمّل الحركة.

ويحتمل أن يكون «ذُو الْهَمْزِ» مبتدأ، و«المثال» عطف عليه، والخبر جملة «ينجلي»، وأفرد ضميره بتأويل كُلِّ مِنْهُمَا (وَأَجْوَفٌ) بالصرف؛ للوزن، أي ما كان عين الكلمة منه حرف علة، كـ«قَالَ»، سُمِّيَ به لكون وسطه حرف علة؛ تشبيهاً بالمرئض (وَنَاقِصٌ) أي ما يُسَمَّى به، كـ«غَزَا»، سُمِّيَ به؛ لنقص بعض الحركات منه (وَمَا يُلْفٌ) «ما» اسم موصول، معطوف على ما قبله، و«يُلْفٌ» بالبناء للمفعول، مضارع لَفَّ الشَّيْءُ، يقال: لَفَّ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ: إِذَا ضَمَّهُ إِلَيْهِ، ووصله به^(١)، سُمِّيَ به؛ لاجتماع حرفي العلة فيه، ثم هو على نوعين، كما أشار إلى ذلك بقوله: (بِالْقَرْنِ) أي اجتماع حرفي العلة، واتصال أحدهما بالآخر، كـ«طَوَى» (وَالْفَرْقِ) أي افتراق أحدهما من الآخر بحرف أجنبي عنهما، كـ«وَقَى»، وقوله: «بِالْفَرْقِ» متعلق بـ«اتَّصَفَ» من قوله: (إِذَا قَبِدَ اتَّصَفَ) والضمير لـ«ما يُلْفٌ»، أي إذا كان اللفيف متصفاً بكونه مقروناً، أو مفروقاً.

والمعنى: أن أحد تلك الأنواع هو النوع المسمى باللفيف، وهو نوعان: لفيف مقرون، وهو ما كان حرفا العلة فيه متوالين، ولفيف مفروق، وهو ما توسط بينهما حرف آخر.

١٦ - وَتَسْعَةُ الْأَشْيَاءِ قَدْ تُشْتَقُّ مِنْ مَّضَدٍ هُوَ الصَّحِيحُ الْحَقُّ

ووجه حصر الأبواب في السبعة المذكورة أن الكلمة لا يخلو من أن يوجد في حروفها الأصالية حرف علة، أو ملحق حرف علة، أو لا يوجد شيء منهما، الثالث: الصحيح، والثاني - وهو ما يوجد فيه ملحق حرف العلة إن كان كونه ملحقاً بها باعتبار التكرار، فهو المضاعف، وإن كان باعتبار الانفراد، سواء كان في الفاء، أو العين، أو اللام، فهو المهموز، وإنما قلنا: إن حرف التضعيف والهمزة ملحقان بحرف العلة؛ لأنهما قد يُقلبان حرف علة، في مثل «تَقْضَى البازي»، أصله تقضض، فقلبت النضاد الثانية ياء، وفي مثل «إيمان»، أصله إيمان بهزتين، قلبت الثانية ياء.

والأول هو ما يوجد فيه حرف علة لا يخلو من أن يكون ذلك الحرف واحداً أو أكثر، فإن كان واحداً، فإن كان في الفاء، فهو المثال، وإن كان في العين، فهو الأجوف، وإن كان في اللام، فهو الناقص، وإن كان أكثر من واحد، فهو اللطيف المفروق إن كان في الفاء واللام، والمقرون، إن كان في العين واللام.

ولم يعتبر الناظم - كأصله - بما كان فاؤه وعينه حرف علة، نحو «وَيْلٍ»، و«يَوْمٍ»، وما كان فاؤه وعينه ولامه حرف علة، مثل «واوٍ»، و«ياءٍ» في اسمي الحرفين، كما اعتبرهما الزنجاني وغيره، حتى جعلوا أقسام المعتلات سبعة، لا خمسة؛ لعدم بناء الفعل منهما، والمقصود هنا بيان أوزان المشتقات، كما يشير إليه قوله: «وتسعة الأشياء قد تُشْتَقُّ إلخ»، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الأشياء التسعة التي تُشْتَقُّ من المصدر، فقال:

(وَتَسْعَةُ الْأَشْيَاءِ) من إضافة النصفة إلى الموصوف، أي الأشياء التسعة، و«تسعة» بالنصب عطفاً على قوله: «سبعة أبواب».

والمعنى أنه كما ينبغي للصراف أن يعرف هذه الأبواب السبعة لأجل معرفة الأوزان، كذلك ينبغي له أن يعرف الأشياء التسعة المشتقة من المصدر.

- ١٧ - الْمَاضِ وَالْأَمْرُ مَعَ الْمُسْتَقْبَلِ وَالنَّهْيِ وَالْمَكَانِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ
١٨ - ثُمَّ اسْمِ مَفْعُولٍ مَعَ الزَّمَانِ وَالْأَلِيَّةِ تَمَّتْ بِلا نُقْصَانٍ

ويحتمل أن يكون بالرفع، مبتدأ، خبره جملة قوله: (قَدْ تُشْتَقُّ) بالبناء للمفعول (مِنْ مُصَدَّرٍ) متعلق بما قبله، أي تؤخذ منه إما بواسطة، كالأمر، أو بدون واسطة، كالماضي، وقوله: (هُوَ الصَّحِيحُ الْحَقُّ) بين به أن هذا القول، وهو اشتقاق هذه التسعة من المصدر هو الصحيح؛ لما يأتي، وعليه البصريون، وخالفهم في ذلك الكوفيون، فجعلوا الأصل الفعل، وسيأتي بيان مذهبهم، وأدلتهم.

[فإن قيل]: هذا يلزم منه أن كل مصدر تشتق منه الأشياء التسعة، والواقع بخلافه؛ إذ يوجد من المصادر ما لا يُشتق منه، كـ«وَيْلٌ»، و«وَيْحٌ».

[أجيب]: بأن المراد من اشتقاق الأشياء التسعة من المصدر اشتقاقها، إن وجدت. ويحتمل أن يكون ذلك بناء على الغالب.

ثم بين تلك المشتقات التسعة، فقال:

(الْمَاضِ) بحذف آخره؛ للوزن، كـ«نصر» (وَالْأَمْرُ) كـ«انصر» (مَعَ الْمُسْتَقْبَلِ) أي انصارع، كـ«ينصر» (وَالنَّهْيِ) كـ«لا تنصر» (وَالْمَكَانِ) أي اسم المكان، كـ«هذا منصر» زيادة، أي مكان نصره (وَاسْمِ الْفَاعِلِ) كـ«ناصر» (ثُمَّ اسْمِ مَفْعُولٍ) كـ«منصور» (مَعَ الزَّمَانِ) أي اسم الزمان، كـ«منصر زيد» أي وقت نصره (وَالْأَلِيَّةِ) بالجر عطفا على «الزمان»، أو بالرفع عطفا على «الماضي»، وهو على حذف مضاف، أي واسم أنه الفعل، كـ«مفتاح» (تَمَّتْ) أي انتهى ذكر الأشياء التسعة المشتقة من المصدر.

وقوله: (بِلا نُقْصَانٍ) بضم النون، متعلق بحال من الفاعل، وهو حال مؤكدة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.

روجه انحصار المشتقات في هذه التسعة أن ما يُشتق من المصدر، إما أن يكون فعلاً، أو اسماً، فإن كان فعلاً، فلا يخلو من أن يكون إخبارياً، أو إنشائياً، فإن كان إخبارياً، فإن لم يتعاقب في أوله الروائد الأربع التي هي حروف «أَنْثِثُ» فهو الماضي،

وإن تعاقبت فيه، فهو المستقبل، أي المضارع، وإن كان إنشائيًا، فإن دلّ على طلب الفعل، فهو الأمر، وإن دلّ على ترك الفعل، فهو النهي، وإن كان اسمًا، فإن دلّ على ذات من قام به الفعل، فهو اسم الفاعل، وإن دلّ على ذات من وَقَعَ عليه الفعل، فهو اسم المفعول، وإن دلّ على ما وَقَعَ فيه الفعل، فإن كان مكانه، فهو اسم المكان، وإن كان زمانه، فهو اسم الزمان، وإن دلّ على ما وَقَعَ الفعل بسببه، فهو اسم الآلة.

ولم يذكر النفي، والجحد؛ لمشابهة النفي صورة، والجحد معنى للنهي.

[فإن قيل]: الصفة المشبهة، وأفعال التفضيل من المشتقات، فلم لم يُذكر

هنا؟.

[أجيب]: بأنهما داخلان في اسم الفاعل.

[فإن قيل]: التصغير مشتق من المصدر بزيادة الياء، مثل نصر، ونصير.

[أجيب]: بأننا لا نسلم أنه مشتق منه، وزيادة الياء من قبيل الزيادة لإفادة المعنى، لا الاشتقاق، كما صرحوا به، وبدلّ على ذلك عدم اختصاصه بالمشتقات، بل يجري أيضًا في الجوامد، كرجل، ورجيل.

[فإن قيل]: ما سبق ظاهر في كون اسمي الفاعل، والمفعول، والزمان، والمكان، والآلة، والأمر والنهي مشتقات من المصدر، وقد صرح فيما سيأتي أنها مشتقات من المضارع.

[أجيب]: بأنها مشتقات من المصدر بواسطة؛ لأنها مشتقات من الفعل، وهو مشتق من المصدر، فتكون هي مشتقة من المصدر أيضًا، وهو مذهب السيرافي، أفاده ابن كمال^(١)، والله تعالى أعلم بالصواب.

البَابُ الْأَوَّلُ الصَّحِيحُ

- ١٩ - ثُمَّ الصَّحِيحُ مَا أَصُولُهُ الَّتِي هِيَ الثَّلَاثُ لَيْسَ حَرْفٌ عِلَّةٌ
٢٠ - وَلَا مُضَاعَفًا وَلَا مَهْمُوزًا بِمِثَالِهِ «ضَرَبَ زَيْدٌ كُوزًا»

ثم بدأ بالبحث عن الصحيح، فقال:

(البَابُ الْأَوَّلُ الصَّحِيحُ)

إنما قدّم البحث عن الصحيح على سائر الأبواب، إما لسهولة حفظه عند المبتدىء، والتعليم من الأسهل إلى الأصعب، وإما لكونه مقيسًا عليه للمعتلات، وإما لكون مفهومه عدميًا؛ لكونه ما عُدِم منه حرف العلة، وما ألحق بها، ومفهوم ما سواه وجودي؛ إذ هي التي لم تخل عن حرف العلة، والملحق به، والعدمي مقدّم على الوجودي؛ لأصالته، وبعضهم قدّم المعتلات على الصحيح؛ نظرًا إلى أن مفهومه عدمي، ومفهومها وجودي، والوجودي لشرفه مقدّم على انعدمي، ولكل وجهة، ولعدم الفرق بين الصحيح والسالم عند الناظم؛ تبعًا للأصل، عَرَفَ الصحيح، فقال:

(ثُمَّ الصَّحِيحُ: مَا) أي الذي (أَصُولُهُ الَّتِي هِيَ الثَّلَاثُ) أي الأحرف الثلاثة: الفاء، والعين، واللام (لَيْسَ حَرْفٌ عِلَّةٌ) أي لا يوجد في مقابلة واحد منها حرف من حروف العلة، التي هي الواو، والياء، والألف

(وَلَا مُضَاعَفًا) أي وليس أيضًا حرفًا مضاعفًا، يعني أنه لا يوجد في مقابلة واحد أحرفه الثلاثة حرف مضاعف، أي حرفان من جنس واحد (وَلَا مَهْمُوزًا) أي ولا يكون أيضًا أحد أحرفه همزة (مِثَالُهُ) أي مثال الصحيح المعرف بهذا التعريف (ضَرَبَ زَيْدٌ كُوزًا) المراد «ضرب»، فإنه ليس في مقابلة فاء فعله، إلا الضاد، ولا في مقابلة عينه إلا الراء، ولا في مقابلة لامه إلا الباء، وليس شيء من هذه الأحرف حرف علة، ولا همزة، وليس فيه أيضًا حرفان من جنس واحد.

٢١ . فِقَابِلِ الْأَوَّلِ بِالْفَا وَالَّذِي يَلِي بَعِيْنُ بَعْدَ ذَا اللَّامِ خُذِ

و«الكوز» بالضم: من الأواني معروف، مشتق من كاز الشيء يكونه كوزًا: إذا جمعه، والجمع أكواز، وكيزان، وكوزة، مثل عُود وعيدان، وأعواد، وعودَة، وقيل: هو فارسي، والصحيح أنه عربي، والكوب بالياء: ما كان بلا عروة، والكوز بالزاي: ما كان بعروة، أفاده في «اللسان»^(١).

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أن الصحيح هو الذي ليس في مقابلة فائه، ولا عينه، ولا لامة حرف علة، ولا تضعيف، ولا همزة، وإنما اعتبر أن لا يكون فيه تضعيف، ولا همزة؛ لترتب بعض أحكام حرف العلة عليهما، من الحذف، والقلب، كما سيأتي، وبعضهم جعل هذا تعريفًا للسام، وعرف الصحيح بأنه ما ليس في مقابلة فائه، ولا عينه، ولا لامة حرف علة، فيكون بينهما عموم وخصوص مطلقًا، فكلُّ سالم صحيح، من غير عكس.

ثم التعريف المذكور يصدق على ما لا يوجد فيه حرف علة أصلاً، نحو «ضرب»، وعلى ما يوجد فيه، ولكنه ليس في مقابلة الفاء، والعين، واللام، نحو «خوِّقِل»، و«عشيرة»، فإن الواو، والياء فيهما ليسا في مقابلة شيء منها، فتنبه، والله تعالى أعلم.

(فِقَابِلِ الْأَوَّلِ) أي الحرف الأول من الكلمة (بِالْفَا) بالقصر؛ للوزن (وَالَّذِي يَلِي) أي وقابل الحرف الذي يلي الأول (بِعَيْنٍ، بَعْدَ ذَا) أي بعد العين (اللَّامِ) مفعول مقدم (لِخُذِ) فعل أمر، كسرت ذاله للوزن.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنك إذا أردت وزن الكلمة قابلت أصولها بالفاء، والعين، واللام، فإذا قيل: ما وزن ضرب؟، فقل: فَعَلٌ، وإن قيل: ما وزن زيد؟، فقل: فَعَلٌ. وإنما اختصت الفاء، والعين، واللام للوزن؛ لكي يوجد فيه شيء من حروف الشفة، وهي الفاء، والوسط، وهي اللام، والحلق، وهي العين، وهذه هي المخارج الكلية.

(١) «لسان العرب» ج ٥ ص ٤٠٢.

- ٢٢ - «الضَرْبُ» مَضْرَبٌ فَمِنْهُ تَضْرَبُ أَشْيَاءٌ تَسْعَةُ عَلَيَّ مَا حَرَّزُوا
 ٢٣ - وَكَوْنُهُ أَضْلًا فِي الْأَشْتِقَاقِ لِفَرْدٍ مَغْنَاهُ لَدَى السِّيَاقِ

[فإن قلت]: اختصاص الوزن بـ«فعل» منقوض بنحو «عمل»؛ لوجود حروف المخارج الثلاثة المعتبرة فيه.

[قلت]: نعم، لكن لما كان المركب من تلك الأحرف، وهو «فعل» شاملاً لجميع أفراد الفعل؛ من القولي، والفعلّي، مع الفائدة المذكورة اختص للوزن. وإنما اختار الثلاثي للوزن دون الرباعي والخماسي؛ لأنه لو كان رباعياً أو خماسياً، لكان وزن الثلاثي بحذف حرف، أو حرفين، دون العكس، فإنه بالزيادة، والزيادة أسهل من الحذف عندهم.

[تنبيه]: يزداد في الرباعي لام ثانية، كجعفر، فوزنه فَعْنَلٌ، وفي الخماسي لام ثالثة، نحو جَحْمَرِش^(١)، فوزنه فَعْلَلِلٌ، وإنما تزداد اللام دون غيرها لأن الزيادة بالآخر أولى، فالأولى أن يزداد من جنس الآخر، وإلى هذا أشار ابن مالك في «الخلاصة» بقوله:

بِضْمَنِ «فِعْلٍ» قَابِلِ الْأُصُولِ فِي وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتِشِفِي
 وَضَاعِفِ الْإِلَامِ إِذَا أَضَلَّ بَقِي كَرَاءِ «جَعْفَرٍ» وَقَافِ «فُسْتُقِ»
 وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(ف) «الضَرْبُ» مَضْرَبٌ مبتدأ وخبره، أي لفظ «الضرب» مصدر، أي فرد مما يصدق عليه المنصدر في اصطلاحهم (فَمِنْهُ) أي من هذا المصدر (تَضْرَبُ) بالبناء للفاعل، أي تؤخذ، وتشتق (أَشْيَاءٌ تَسْعَةُ) هي التي مضى ذكرها، أي فهو أصل لها (عَلَيَّ مَا حَرَّزُوا) أي الوجه الذي حرّره علماء هذا الفن، وتحرير الكتاب وغيره: بمعنى التقويم، أفاده في «القاموس». فقوله: «عَلَيَّ مَا حَرَّزُوا» متعلق بمحذوف خبرٍ مُقَدَّر، أي هذا كائنٌ على ما حرروه. (وَكَوْنُهُ) أي المصدر المصطلح عليه (أَضْلًا) أي للفعل المصطلح عليه (في)

(١) الجَحْمَرِشُ: العجوز الكبيرة، والمرأة الشبيجة، والأرنب المرضع. اهـ «ق» ص ٥٢٧.

٢٤ - وَالْفِعْلُ مَعْنَاهُ مُرَكَّبًا فَهُمْ تَقَدَّمَ الْوَاحِدِ طَبَعًا قَدْ عَلِمَ
٢٥ - مِنْ كَوْنِهِ أَصْلًا لِفِعْلِ يَلْزَمُ أَصَالَةَ لَهُ لِفَرْعِ يُعْلَمُ

الاشتقاق) أي في الأخذ منه، فقوله: «وكونه» مبتدأ، خبره قوله: (لِفَرْعٍ مَعْنَاهُ) أي لكون معنى المصدر مفردًا، وهو الحدث فقط، وقوله: (لَدَى السِّيَاقِ) أي عند سوق الكلام وتركيبه

(وَالْفِعْلُ مَعْنَاهُ مُرَكَّبًا) حال مقدم من نائب فاعل (فَهُمْ) بالبناء للمفعول، يعني أن معنى الفعل متعدّد؛ لأنه يدلّ على الحدث والزمان (تَقَدَّمَ الْوَاحِدِ طَبَعًا) أي من حيث الطبع (قَدْ عَلِمَ) بالبناء للمفعول أيضًا، يعني أن تقدم المفرد على المتعدّد معلوم بالطبع، فيدلّ على أصالة المصدر.

وجملة «تقدم الواحد إلخ» مستأنفة استئنافًا بيانيًا، كأن قائلًا قال له: إذا كان مفهوم المصدر واحدًا، ومفهوم الفعل متعدّدًا، فماذا يترتب عليه، فأجاب بأن الواحد يتقدم على المتعدّد بالطبع، فيلزم كونه أصلًا له.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح أن قولنا: الضرب مثلًا مصدر، تتولد منه الأشياء التسعة المذكورة، وهو أصل للفعل، معلومًا كان، أو مجهولًا، فالمصدر المعلوم أصل للفعل المعلوم، والمصدر المجهول أصل للفعل المجهول، وإنما كان أصلًا؛ لأنّ مفهومه واحد، وهو الحدث فقط، بخلاف مفهوم الفعل؛ فإنه متعدّد؛ لدلالته على الحدث والزمان، ولا شك أن الواحد قبل المتعدّد، وأصل له.

قيل: وفيه نظر؛ لأنه يجوز أن يكون المصدر باعتبار مفهومه متقدّمًا، وباعتبار وضعه متأخرًا.

وتُعقّب بأن الأصل اتحادهما، فتبيصر، والله تعالى أعلم.

ولما توجه أن يقال: إن الدليل المذكور لا يدلّ على كون المصدر أصلًا لغير الأفعال من بقية الأشياء التسعة؛ لعدم دلالتها على الزمان، أشار إلى الجواب عن ذلك بقوله: (مِنْ كَوْنِهِ) أي من كون المصدر (أصلًا لِفِعْلِ) أي لجنس الفعل، فيشمل الماضي،

٢٦ - أَوْ كَوْنُهُ أَصْلًا لِكَوْنِهِ اسْمًا وَالاسْمُ عَنْ فِعْلٍ غِنَاهُ يُنْمَى

والمضارع، والأمر (يَلْزَمُ أَصَالَةً) أي كونه أصلاً، وقوله (لَهُ) أي للمصدر (لِفَرْعٍ) أي لفرع الأفعال، وهي متعلقاته، من اسم الفاعل، والمفعول، ونحوهما (يُعْلَمُ) بالبناء للمفعول؛ صفة له «فرع».

فقوله: «مِنْ كَوْنِهِ» متعلق بـ«يلزم»؛ وقوله: «أَصْلًا» خبر «كونه»، وقوله: «لِفِعْلٍ» متعلق بـ«أصلاً»، وقوله: «أَصَالَةً» مفعول به لـ«يلزم»، وقوله: «لَهُ» متعلق بصفة له «أصالة»، أي أصالة كائنة له، أي للمصدر، وقوله: «لِفَرْعٍ» متعلق بـ«أصالة»، وقوله: «يُعْلَمُ» بالبناء للمفعول في محلّ جز صفة له «فرع».

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه إذا كان المصدر أصلاً للأفعال فإنه يكون أصلاً متعلقاتها، من اسم الفاعل، والمفعول، والمكان والزمان، والآلة بواسطتها، وإن لم يكن الدليل المذكور، وهو تعدد المفهوم موجوداً فيها، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى دليل آخر لكون المصدر أصلاً، فقال:

(أَوْ كَوْنُهُ) أي المصدر (أَصْلًا) للأفعال، فـ«كونه» مبتدأ خبره قوله: (لِكَوْنِهِ اسْمًا) أي نكون المصدر اسماً؛ نصدق تعريف الاسم عليه (وَالاسْمُ عَنْ فِعْلٍ) متعلق بـ«يُنْمَى» (غِنَاهُ) بانقصر، أي استغناء الاسم عن الفعل (يُنْمَى) بالبناء للمفعول، أي يُنسب إليه. يقال: نَمَيْتُ الرَّجُلَ بِئِي أَبِيهِ، من باب رمى: إذا نسبته إليه^(١).

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه إنما يجعل المصدر أصلاً للأفعال؛ لكون الاسم مستغنياً عن الفعل، أي غير محتاج إليه في إفادة المعنى التي هي أغرض من وضع الألفاظ؛ لأن التركيب من اسمين مفيد، نحو زيد قائم، وأما الفعل فمحتاج في الإفادة إلى الاسم؛ لأن التركيب من فعّين بدون اسم غير مفيد؛ ولا شك أن المحتاج إليه أصل للمحتاج. قيل: وفيه نظر؛ لأن الأصالة في الإفادة عند التركيب لا تستلزم التقدّم في الوضع،

(١) - تصباح المنيرة ج ٢ ص ٦٦٦.

٢٧ - أَوْ ذَلْ لَفْظُهُ عَلَى ضُورٍ أَشْيَاءَ غَيْرِهِ مِنَ الْمَذْكُورِ

وكلامنا فيه، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر دليلاً آخر لكون المصدر أصلاً في الاشتقاق، فقال:

(أَوْ) نقول: المصدر أصل في الاشتقاق، لكونه (ذَلْ لَفْظُهُ) أي لفظ المصدر (عَلَى ضُورٍ أَشْيَاءَ غَيْرِهِ) أي غير المصدر، وهي الأشياء التسعة (مِنَ الْمَذْكُورِ) أي من المصدر؛ لأن المصدر لغة موضع تصدر عنه الإبل.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن مما يدل على أصالة المصدر أنه إنما قيل له مصدر؛ لصور هذه الأشياء منه، فَضَرَبْتُ مثلاً إنما سُمِّيَ بالمصدر؛ لكونه موضع صدور ضَرَبْتُ، وغيره من الأشياء الثمانية.

قيل: وفيه أيضاً نظراً؛ لأن باب المجاز مفتوح، فلم لا يجوز أن يكون لفظ المصدر مصدراً ميمياً بمعنى الصدور، أو يكون بمعنى الصادر، كالمجاز بمعنى الجائر، أو يكون بمعنى مُصْدُورٍ به، كضَرَبْتُ الأمير، ومع هذه الاحتمالات لا حجةً للبصريين القائلين بأصالة المصدر فيه، فقد عرفت بما سبق أن الأدلة التي استدلتوا بها على أصالته فيها نظراً. وأحسن حجة لهم؛ وأقواها هو ما ذكره المحقق الرضوي، حيث قال: إن كل فرع يُصاغ عن أصل ينبغي أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة، هي الغرض من الصوغ، كالباب من الساج والخاتم من الفضة، وهذا حال الفعل، فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة الثلاثة التي هي الغرض من وضع الفعل؛ لأنه كان يحصل من نحو قولك: لزيد ضَرَبْتُ مقصود نسبة الضرب إلى زيد، لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصر، فوضعوا الفعل الدالّ بجوهر حروفه على المصدر، وبوزنه على الزمان^(١)، والله تعالى أعلم.

ولما فرغ من الاستدلال للبصريين بادر إلى بيان ماهية الاشتقاق قبل بيان

(١) راجع «شرح المراح» ص ٨.

٢٨ - الاشتقاق أن يرى التناسب من بين لفظين لدى من يعرب

متمسكات الكوفيين، نكنه قدم تعريف مطلق الاشتقاق على تعريف الاشتقاق المتنازع فيه؛ لفائدة نذكرها - إن شاء الله تعالى - فقال:

(الاشتقاق) في اللغة أخذ شق الشيء، فهو متعد، وفي الاصطلاح لغة تارة باعتبار العلم، وتارة باعتبار العمل، فإن اعتبرناه من حيث إنه صادر عن الواضع احتجنا إلى العلم به، لا إلى عمله، فعرفناه باعتبار العلم، وإن اعتبرناه من حيث يحتاج أحدنا إلى عمله عرفناه باعتبار العمل، فأما تعريفه باعتبار العمل، فهو أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب، فتجعله دالاً على معنى يناسب معناه، وأما تعريفه باعتبار العلم فهمنا أشار إليه بقوله: (أن يرى التناسب) ببناء الفعل للمفعول، وهو من رأى العرفانية. فهو متعد لواحد، كما قال في «الخلاصة»:

يَعْلَمُ عَرَفَانٍ وَظَنَّ تَهْمَةً تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٌ
أَي يُعْرَفُ التَّنَاسُبُ (مِنْ بَيْنِ لَفْظَيْنِ) «مِنْ» زَائِدَةٌ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ وَالْكَوْفِيِّينَ
فِي زِيَادَتِهَا فِي الْإِبْطَاتِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٤].
(لَدَى مَنْ يُعْرَبُ) بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، مِنَ الْإِعْرَابِ، أَي عِنْدَ مَنْ يَرِيدُ الْإِبَانَةَ وَالْإِفْصَاحَ
عَنِ مَعْنَى الْاِسْتِقْاقِ، يُقَالُ: أَعْرَبَ الشَّيْءَ، وَأَعْرَبَ عَنْهُ، وَعَرَّبَهُ بِالثَّقِيلِ، وَعَرَّبَ عَنْهُ
كُلُّهَا بِمَعْنَى التَّبْيِينِ وَالْإِبْضَاحِ، وَمِنْهُ حَدِيثُ: «وَالْأَيْمُ تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا»، وَ«لَدَى»
ظَرْفٌ لـ «يُزَى».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الاشتقاق: هو أن تجد بين اللفظين تناسباً في اللفظ^(١) والمعنى.

فقوله: «بين اللفظين» أي المتغايرين، وذلك المتغاير قد يكون بزيادة حرف، كزيادة الألف في مثل «الضارب»، فإنه مشتق من «الضرب»، وقد يكون بزيادة الحركة،

(١) أي في تركيب حروفه الأصول، فلا عبرة بحروف الزيادة، كالاستعجال، والاشتقاق.

كزيادة فتحة الراء في «ضَرْبٍ»، فإنه مشتق من «الضَرْبِ»، وقد يكون بنقص حرف،
كنقص الواو من «قُلٌّ»، فإنه مشتق من القول.

وقوله: تناسبًا في اللفظ: يتناول التناسب في نفس حروف اللفظ، نحو «ضَرْبٍ
وضاربٍ»، والتناسب في مخرج حروف اللفظ، نحو «نَعَقَ وَنَهَقَ».

فالتناسب بين اللفظين جنس شامل للتناسب في اللفظ والمعنى معًا، والتناسب في
اللفظ فقط، والتناسب في المعنى فقط.

وقوله: «في اللفظ والمعنى» فصل يُخرج التناسب في اللفظ فقط، كما في
«الضَرْبِ» بمعنى الدَّقِّ، و«الضَرْبِ» بمعنى الذهاب، فإن فعل أحدهما لا يكون مشتقًا
من الآخر، والتناسب في المعنى فقط، كما في القعود والجلوس، فإن فعل أحدهما لا
يكون مشتقًا من الآخر، أفاده ابن كمال^(١).

وقال ديكنقوز بعد ذكره تعريف صاحب الأصل، وهو ما ذكرناه -: ما نصّه: وهذا
تعريف لمطلق الاشتقاق المتناول لأنواعه الثلاثة، وقدم التناسب في اللفظ؛ لأن الأخذ
المعتبر في الاشتقاق باعتبار العمل الذي هو المقصود من الاشتقاق بحسب العلم إنما
يتحقق في اللفظ، وللتنبية على ذلك المقصود اهتمّ بتقديم «بين اللفظين» على «تناسبًا»،
وكذا انقسامه على أقسامه إنما هو باعتبار اللفظ، ولذا لم يتعرض فيها للتناسب
المعنوي، مع أنه معتبر فيها على ما سنشير إليه إن شاء الله تعالى. ومن قَدَمَ التناسب في
المعنى، كالميداني نَظَرَ إلى أن هذا الأخذ إنما هو المعنى، فلكلِّ وَجْهَةً، إلا أن نظر
المصنّف أنسب للنص.

والحاصل من التعريف العلم بالاشتقاق بقريئة حمل الواجدان عليه، فكأنه قيل:
العلم بالاشتقاق هو أن تجد بين اللفظين تناسبًا في التركيب والمعنى، فتعرف ارتداد

٢٩ . أَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ صَغِيرٌ تَنَاسُبٌ بَيْنَهُمَا يَصِيرُ

أحدهما إلى الآخر، وَأَخَذَهُ مِنْهُ، فَأَشَارَ بِذِكْرِ اللَّفْظَيْنِ، وَذَكَرَ التَّنَاسُبَ فِي الِئْتِظَافِ وَالْمَعْنَى إِلَى أَنَّهُ لَا بَدَّ بَيْنَ الْمَشْتَقِّ وَالْمَشْتَقِّ مِنْهُ مِنْ مَغَايِرَةِ بَوَاجِهِ، وَاتِّحَادِ بَوَاجِهِ بِحَسَبِ الْمَعْنَى، وَكَذَا مِنْ مَغَايِرَةِ مِنْ جِهَةٍ، وَلَوْ تَقْدِيرًا، وَاتِّحَادِ مِنْ جِهَةٍ بِحَسَبِ الِئْتِظَافِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى التَّنَاسُبِ يُقْتَضِي ذَلِكَ، فَيُخْرِجُ نَحْوَ «الْمَقْتُلِ» مَصْدَرًا، وَ«الْقَتْلِ»؛ إِذْ لَا تَغَايِرَ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى، وَيُخْرِجُ أَيْضًا نَحْوَ «ضَرْبٍ» بِمَعْنَى الدَّقِّ، وَ«ضَرْبٍ» بِمَعْنَى الذَّهَابِ؛ إِذْ لَا اتِّحَادَ بَيْنَهُمَا بَوَاجِهِ فِي الْمَعْنَى، وَكَذَلِكَ يُخْرِجُ نَحْوَ «ضَرْبٍ» بِمَعْنَى الْمَضْرُوبِ، وَ«ضَرْبٍ» بِمَعْنَى الْحَدَثِ؛ إِذْ لَا تَغَايِرَ بَيْنَهُمَا فِي الِئْتِظَافِ، وَيُخْرِجُ أَيْضًا «ذَنْبٌ وَسُوحَانٌ»؛ إِذْ لَا اتِّحَادَ بَيْنَهُمَا بَوَاجِهِ فِي الِئْتِظَافِ، وَيَدْخُلُ فِيهِ «ضَرْبٌ وَالضَرْبُ»، وَ«جَذَبٌ وَجَبَذَ»، وَ«نَعَقٌ وَنَهَقَ»؛ لِأَنَّ التَّنَاسُبَ أَعْمٌ مِنَ الْمَوَافَقَةِ، وَلَا شَيْءَ أَنْ يَبْنَوَ الْأَوَّلِينَ، وَبَيْنَ الْأَوْسَطِينَ مَنَاسِبَةٌ، كَمَا سَنَذَكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى..

وَإِنَّمَا قَلْنَا فِي الْمَنَاسِبَةِ اللَّفْظِيَّةِ: «لَوْ تَقْدِيرًا» لِيَدْخُلَ نَحْوُ «الطَّلَبِ، وَطَلَبَ»، فَإِنَّ حَرَكَةَ آخِرِ الْفِعْلِ بِنَائِيَّةً، وَحَرَكَةَ آخِرِ الْمَصْدَرِ إِعْرَابِيَّةً، وَالْأَوَّلَى كَأَجْزَاءٍ مِنَ الْكَلِمَةِ؛ لثَبَاتِهَا، وَبِنَاءِ الْكَلِمَةِ عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا السُّكُونُ، إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ تَسْتَعْمَلْ عَلَى الْأَصْلِ فِي غَيْرِ (١) حَالِ الْوَقْفِ، وَالثَّانِيَةَ عَارِضَةً، لَا اعْتِدَادَ بِهَا؛ لِانْتِفَائِهَا عِنْدَ عَمَلِ الْعَامِلِ، وَتَحَقُّقِ اسْتِعْمَالِ الْأَسْمِ سَاكِنًا فِي غَيْرِ حَالِ الْوَقْفِ أَيْضًا انْتَهَى (٢)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَمَا فَرَّغَ مِنْ تَعْرِيفِ الْإِشْتِقَاقِ شَرَعَ فِي تَقْسِيمِهِ، فَقَالَ:

(أَقْسَامُهُ) أَيِ أَقْسَامِ الْإِشْتِقَاقِ الْمَعْرُوفِ بِمَا ذُكِرَ (ثَلَاثَةٌ) أَيِ ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ، إِمَّا بِالِاسْتِقْرَاءِ، أَوْ بِالْحَصْرِ الْعَقْلِيِّ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ، وَإِمَّا بِالتَّبْدِيلِ، وَإِمَّا بِغَيْرِهِمَا، فَالْأَوَّلُ كَبِيرٌ، وَالثَّانِي، أَكْبَرُ، وَالثَّلَاثُ صَغِيرٌ.

وَقَوْلُهُ: (صَغِيرٌ) خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ: أَيِ أَحَدِهَا إِشْتِقَاقٌ صَغِيرٌ، ثُمَّ عَرَفَهُ بِقَوْلِهِ:

(١) فِي الْأَصْلِ «فِي غَيْرِهَا» بِزِيَادَةِ «هَاءٍ»، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَلَطَ؛ لِأَنَّ «غَيْرَهُ» مُضَافٌ إِلَى «حَالٍ»، فَلْيَتَأَمَّلْ.

(٢) شَرَحَ الْمَرَاغُ لَدِيكَنْتُوزَ ص ٩٠.

٣٠ - فِي الْحَرْفِ وَالتَّرْتِيبِ نَحْوُ «ضَرْبًا» يُشْتَقُّ مِنْ «ضَرْبٍ» لَهُ مُنَاسِبًا

(تَنَاسَبَ) خبر محذوف: أي هو تناسب، أي توافق (بَيْنَهُمَا) أي بين اللفظين، متعلق بـ (يَصِيرُ) أي يوجد ذلك التناسب.

(فِي الْحَرْفِ) أراد به جنس الحرف (والتَّرْتِيبِ) أي ترتيب تلك الحروف، وفي المعنى أيضًا؛ إذ لا بد منه، كما يأتي تحقيقه قريبًا، وسُمِّي صغيرًا؛ لكفاية تأمل قليل في معرفة الاشتقاق فيه بسبب قلة العمل (نَحْوُ «ضَرْبًا») بألف الإطلاق، أي نحو لفظ «ضَرْبٍ» - بفتحين - فعلاً ماضيًا، وقوله: (يُشْتَقُّ) بالبناء للمفعول، في محل نصب على الحال، أي حال كونه مشتقًا (مِنْ) لفظ «ضَرْبٍ» بفتح، فسكون، مصدرًا، وقوله: (لَهُ مُنَاسِبًا) جملة حالية، أي حال كونه مناسبًا له في اللفظ والمعنى.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن الاشتقاق الصغير هو أن يكون بين اللفظين تناسب في الحروف، وترتيبها.

[فإن قلت]: المطلق إنما يتحصل نوعًا بانضمام قيد زائد، وههنا ليس كذلك؛ لأن معنى مطلق الاشتقاق كما سبق تحقيقه تناسب اللفظين في اللفظ والمعنى جميعًا، ومعنى النوع منه على ما ذكر تناسب اللفظين في اللفظ فقط؛ لأن التناسب في الحروف والترتيب تناسب لفظي، فلا يكون تحصيل النوع بانضمام قيد، بل بانتقاص قيد، وهو «في المعنى»، وهو غير جائز بالاتفاق.

[أجيب]: بأن قيد «في المعنى» محذوف مقدّر في هذا التعريف، وفي تعريفي النوعين الآخرين أيضًا؛ بناءً على فهم المبتدئ، والله تعالى أعلم.

[فإن قلت]: فعلى هذا لم يبق بين المطلق وبين النوع منه فرق، وهو غير جائز أيضًا. [أجيب]: بأن معنى مطلق الاشتقاق تناسب اللفظين مطلقًا، أعم من أن يكون التناسب في الحروف والترتيب جميعًا، وأن يكون في الحروف فقط، أو يكون في مخرج الحروف، وكل من هذه التناسبات الثلاثة تناسب خاص، فافتراقا؛ ثم إن تحقق

٣١ - وَإِنْ يَكُنْ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى فَقَطْ فَمَا كَبِيرٌ عِنْدَهُمْ بِلَا غَلْطٍ
٣٢ - كَ«جَبَدَتْ» مُشْتَقَّةٌ مِنْ «جَذِبَ» وَمِثْلُهُ «تَلَّمَ» يَجِي مِنْ «تَلَبَّ»

ذلك المطلق في ضمن الخاص الأول صار نوعاً من الاشتقاق المطلق، يسمى صغيراً؛ لكونه يُدْرِكُ بأدنى تأمل بسبب اشتراكهما في الحروف وترتيبها، وإن تحقق في ضمن الثاني صار كبيراً؛ لكونه يُدْرِكُ بتأمل قوي؛ لعدم اشتراكهما في الترتيب، وإن تحقق في ضمن الثالث صار نوعاً ثالثاً يسمى أكبر؛ لكونه يُدْرِكُ بتأمل أقوى؛ لعدم اشتراكهما في نفس الحروف.

[تنبيه]: اعلم أنهم عرّفوا الاشتقاق الصغير بانقطاع فرع من أصل، يدور في تصاريفه مع ترتيب الحروف، وزيادة في المعنى، قاله ابن كمال^(١).

ثم ذكر النوع الثاني، فقال:

(وَإِنْ يَكُنْ) أي التناسب بين اللفظين (فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى) قال ابن كمال رحمه الله تعالى: حقّ العبارة: وإن يكن في الحروف، دون الترتيب، كما يعرفه الذوق السليم من سياق الكلام، لكنه تسامح؛ بناءً على ظهور المراد انتهى^(٢) (فَقَطْ) أي دون الترتيب (فَمَا) أي فهذا الاشتقاق (كَبِيرٌ) أي يسمى به؛ لاحتياجه إلى تأمل كثير في معرفة الاشتقاق بسبب كثرة العمل فيه (عِنْدَهُمْ) أي عند أرباب هذا الفن، وهو ظرف لمحدوف، أي هذا كائن عندهم، وقوله: (بِلَا غَلْطٍ) مؤكّد لما قبله، متعلّق بحال مقدر، أي حال كونه كائناً بلا غلط،

ثم مثّل له بقوله: (كَ«جَبَدَتْ») فعلاً ماضياً، مع تقديم الباء على الذال، حال كونها (مُشْتَقَّةٌ) أنه باعتبار الكلمة (مِنْ «جَذِبَ») بصيغة المصدر، مع تأخير الباء، فكلاهما متوافقان في الحروف والمعنى، دون الترتيب.

(وَمِثْلُهُ) أي مثل المثال المذكور في كونه كبيراً، لكن فيه نظراً؛ لأن هذا من النوع

(١) الفلاح، ص ١٠.

(٢) الفلاح، ص ١٠.

٣٣ - وَإِنْ أَتَى فِي مَخْرَجٍ وَالْمَعْنَى فَأَكْبَرُ كَمَا نَعَقْتُ إِذْ يُبْنَى
٣٤ - مِنْ «نَهَقَ الْحِمَارُ» فَالْمَزَادُ هُنَا الصَّغِيرُ الْكَامِلُ الْمَشَادُ

الثالث، كما لا يخفى «تَلَمَّ» بفتح التاء المثناة، وسكون اللام، آخره ميم (يَجِي مِنْ «تَلَبَّ») بوزن ما قبله، لكن آخره باء موحدة، فبينهما مناسبة في المعنى؛ إذ الأول هو الإخلال بالحائط ونحوه، والثاني هو الإخلال بالعِرض بالكسر، وهما أيضًا متناسبان في المخرج؛ إذ الميم والباء شفويان، وقد مرَّ آنفًا أن هذا المثال للنوع التالي، لا لهذا النوع، ولذا لم يذكره في الأصل، فكان الأولى ذكره هناك، فتبصر، والله تعالى أعلم.
ثم ذكر النوع الثالث، فقال:

(وَإِنْ أَتَى) أي التناسب بين اللفظين (فِي مَخْرَجٍ) أي في مخرج الحروف (وَالْمَعْنَى فَأَكْبَرُ) بالصرف؛ للوزن، أي فهو اشتقاق أكبر؛ لاحتياجه إلى تأمل كثير في معرفة الاشتقاق بسبب تغاير الحروف فيه، وذلك (كَ«نَعَقْتُ» «التُّعَاقُ» بالضم: صوت الغراب، وصوت الراعي أيضًا عند زجر غنمه، يقال: نَعَقَ بَغْنَمَهُ، كمنع، وضرب، نَعَقًا، وَنَعِيقًا، وَنُعَاقًا، وَنَعَقَانًا: إذا صاح بها، وزجرها، وَنَعَقَ الْغُرَابُ: صاح، قاله في «القاموس»^(١)).

(إِذْ يُبْنَى) بالبناء للمفعول، و«إِذْ» ظرفية، أي وقت بناء «نَعَقُ»
(مِنْ «نَهَقَ الْحِمَارُ») يقال: نَهَقَ الْحِمَارُ، كضرب، وَسَمِعَ نَهِيْقًا - بِالْفَتْحِ - وَنُهَاقًا - بِالضَّمِّ -: إِذَا صَوَّتَ، قَالَه فِي «الْقَامُوسِ» أَيضًا^(٢).

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه إذا كان بين اللفظين تناسب في المعنى، ومخرج الحروف، سُمِّيَ اشتقاقًا أكبر، نحو «نَعَقُ» بالعين المهملة، من «نَهَقُ» بالهاء، فالنَعَقُ، صوت الغراب، والنَهَقُ صوت الحمار، فهما متناسبان في المعنى، وفي مخرج الحروف؛

(١) «القاموس المحيط» ص ٨٣٣.

(٢) «المصدر السابق» ص ٨٣٤.

إذ العين والنهاء كلاهما يخرجان من الخلق، والتناسب في المخرج تناسب في الحروف باعتبارها، والله تعالى أعلم.

ولما فرغ من تعريف الاشتقاق، وأقسامه، وتعريف كل قسم منه أشار إلى بيان المراد منه في محل النزاع، فقال:

(فالمُرَادُ) الفاء فصيحية، أي فإذا عرفت تعريف الاشتقاق، وأقسامه، وأردت المراد منه هنا، فأقول لك: المراد منه (هنا) أي في هذا المحل، وهو محل النزاع بين البصريين والكوفيين في أصل الاشتقاق (الصغير) أي الاشتقاق المسمى بالصغير؛ لما ذكرناه (الكامل) وصفه به؛ لتبادره إلى الذهن عند الإطلاق، وقوله: (المشاد) اسم مفعول، أي المرفوع ذكره، وشأنه، يقال: أشاد بذكره في الخير والشر، والمدح والذم؛ إذا شهره، ورفع^(١)، والمراد هنا المدح، فهو مؤكّد له الكامل.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن المراد بالاشتقاق هنا، أي في البحث عن أصل اشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر هو الاشتقاق الصغير، فإنه الكامل، والتبادر عند الإطلاق؛ وإنما كان هو المراد؛ لأن النزاع إنما هو في الأصالة في هذا الاشتقاق.

[فإن قلت]: فما الفائدة حينئذ في تعريف مطلق الاشتقاق، ثم تقسيمه إلى ثلاثة أنواع؟

[أجيب]: بأن الفائدة زيادة توضيح المراد عند المبتدئ، وتمييزه فضل تمييز؛ إذ معرفة حقيقة النوع إنما هي بمعرفة جنسه وفصله.

ويمكن أن يقال: المراد من الاشتقاق المطلق المذكور المعروف اشتقاق صغير، على معنى أن العرف من تعريف الاشتقاق المطلق معرفة الاشتقاق الصغير على حذف

(١) راجع «القاموس» و«شرح» في مادة «شاد».

٣٥ - وَالْأَصْلُ فِعْلُهُمْ لَدَى الْكُوفِيِّ
يَتَّبَعُهُ الْمَصْدَرُ فِي الْعَلِيِّ
٣٦ - فِي نَيْلِهِ الْإِعْلَالُ أَوْ فِي عَدَمِهِ
كَمَا تَرَاهُ وَاضِحًا فِي كَلِمَةٍ

المضاف في الموضعين، لكن الأول أوفق، قاله ابن كمال رحمه الله تعالى^(١)، والله تعالى أعلم.

ولما فرغ من بيان مذهب الفريق الأول، وهم البصريون، وتقرير أدلتهم، وما يتعلّق به من بحث الاشتقاق، شرع يذكر مذهب الفريق الثاني، وهم الكوفيون، فقال:

(وَالْأَصْلُ فِعْلُهُمْ) مبتدأ وخبره، أي أصل المصدر هو الفعل (لَدَى الْكُوفِيِّ) أي عند علماء الكوفة، وأفرده بتأويل الفريق.

ثم ذكر لهم ثلاثة أدلة تمسكوا بها في دعواهم أصالة الفعل للمصدر: أحدها: أن المصدر يتبع الفعل في إعلاله وجودًا وعدمًا، فيكون المتبوع أصلًا للتابع، وإليه أشار بقوله: (يَتَّبَعُهُ) أي الفعل (الْمَصْدَرُ) بالرفع على الفاعلية (فِي الْعَلِيِّ) بضم العين المهملة، وكسر اللام، وتشديد الياء ويجوز كسر العين أيضًا: أي العلو^(٢)، يعني أن المصدر يتبع الفعل في علو الرتبة، ورفعتهما، وذلك ما بيّنه بقوله

(فِي نَيْلِهِ الْإِعْلَالُ) بالنصب على المفعولية، والإضافة في «نيله» من إضافة المصدر إلى فاعله، ونصب مفعوله، كما قال في «الخلاصة»:

وَتَعْدُ جَرَّهُ الَّذِي أُضِيفَ نُهُ كَمَلٍ يَنْصَبُ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلَهُ
والمعنى أنه إذا أعنى الفعل تبعه المصدر.

وإعلال: هو تغيير حرف العلة للتخفيف، وهو قد يكون بالقلب، كما في «قال»، وقد يكون بالحذف، كما في «قلت»، وقد يكون بالإسكان، كما في «يقول».

(١) راجع «الفلاح» ص ١٠ - ١١.

(٢) «القاموس» ص ٩٦٢.

- ٣٧ - أَمَا وَجُودًا «عِدَّة» مَعَ «يَعِدُّ» وَمِثْلُهُ «قَامَ قِيَامًا» إِنْ تَزَدَ
 ٣٨ - «وَيُوجَلُ» الَّذِي يَلِيهِ «وَجَلُّ» وَ«قَاوَمَ الْقِيَامَ» عُدْمًا يُجْعَلُ

(أَوْ فِي عَدْمِهِ) أَي عَدَمِ الْإِعْلَالِ، أَي إِذَا لَمْ يُعَلَّ الْفِعْلُ تَبَعَهُ الْمَصْدَرُ أَيْضًا فِي ذَلِكَ
 (كَمَا تَرَاهُ وَاضِحًا فِي كَلِمَةٍ) أَي الْكَلِمَاتِ الَّتِي مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ:
 (أَمَا وَجُودًا) أَي أَمَا اتَّبَاعَ الْمَصْدَرِ لِلْفِعْلِ فِي وَجُودِ الْإِعْلَالِ «عِدَّةً» بِكَسْرِ الْعَيْنِ،
 وَفَتْحِ الدَّالِ الْمُخَفَّفَةِ، بِوَزْنِ هَيْبَةٍ، مَصْدَرٌ «وَعَدَّةٌ»، وَأَصْلُهُ «وَعْدَةٌ»، فَاعْلَمْ بِشَرْطَيْنِ: أَحَدُهُمَا:
 أَنْ يُعَلَّ الْفِعْلُ، وَالثَّانِي: كَوْنُهُ عَلَى وَزْنِ فَعْلَةٍ بِكَسْرِ الْفَاءِ، وَسُكُونِ الْعَيْنِ، وَكَفَّةٍ
 إِعْلَالُهُ أَنَّهُ نُقِلَتْ حُرُوفَةُ الْوَاوِ إِلَى مَا بَعْدَهَا، تَمَّ حُذْفُ سَاكِنَتِهَا؛ إِنْبَاءً لِلْفِعْلِ،
 وَاسْتِثْقَالًا لِلْكَسْرِ عَلَى الْوَاوِ، أَوْ حُذْفُ مَحْرُوكَتِهَا، وَحُرُوكِ مَا بَعْدَهَا بِجِنْسِ حُرُوكَتِهَا،
 وَلِزِمَ تَاءُ التَّانِيثِ كَالْعَوَاضِ مِنْهَا، فَلَوْ انْتَفَى أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ لَا يَجُوزُ حَذْفُهَا، فَلَا
 تُحذفُ مِنْ نَحْوِ «أُولَدَةٌ» لِأَنَّهُ اسْمٌ، فَانْتَفَى الشَّرْطُ الْأَوَّلُ، وَلَا مِنْ نَحْوِ «أُولَعْدَةٌ»،
 وَ«أُولَعْدٌ»، بِفَتْحِ الْوَاوِ فِيهِمَا؛ لِانْتِفَاءِ الشَّرْطِ الثَّانِي (مَعَ «يَعِدُّ») بِفَتْحِ الْوَاوِ، فَكَسْرُ الْمَصْدَرِ
 «وَعَدَّةً»، وَأَصْلُهُ «يُوعِدُهُ»، بِوَزْنِ يَضْرِبُ، فَحُذِفَتِ الْوَاوُ، لَوْقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ، وَكَسْرَةٍ
 أُصْلِيَّةٍ.

(وَمِثْلُهُ «قَامَ») أَصْلُهُ قَوَّمَ، فَقُنِبَتِ الْوَاوُ الْفَاءُ؛ لِحُرُوكَتِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، فَصَارَ قَامَ
 «قِيَامًا» أَصْلُهُ قِيَامًا، قُنِبَتِ الْوَاوُ تَبَعًا لِفِعْلِهِ، لَا لِوُجُودِ مَوْجِبِ الْإِعْلَالِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ
 قَبْلَهَا مَكْسُورًا قُنِبَتِ يَاءُ، لَا الْفَاءَ، فَيَكُونُ الْمَصْدَرُ تَابِعًا لِفِعْلِهِ فِي مَطْلَقِ الْإِعْلَالِ،
 وَقَوْلُهُ: (إِنْ تَزَدَ) أَي إِنْ تَرَدَّدَتِ الزِّيَادَةُ فِي الْمَثَالِ، فَقَامَ قِيَامًا مِثْلَهُ.

وَلَمَّا بَيَّنَّ كَوْنَ الْمَصْدَرِ تَابِعًا لِلْفِعْلِ فِي وَجُودِ الْإِعْلَالِ بِمَثَالَيْنِ: شَرَعَ يَبَيِّنُ كَوْنَ تَابِعًا لَهُ
 فِي عَدَمِ الْإِعْلَالِ، فَقَالَ:

(«وَيُوجَلُ») مَبْتَدَأٌ مُحْكَمٌ؛ نَقَصَدُ لِفِظِهِ، خَبْرٌ جَمَلَةٌ «يُجْعَلُ»، قَالَ فِي
 «الْقَامُوسِ»: «أُوجِلُ مَحْرُوكَةٌ: الْخَوْفُ، وَجَلُّ كَفْرِيحٌ: يَاجِلُ، وَيَجْعَلُ وَيَجْلُ بِكَسْرِ

أوله، وَجَلًّا، وَمَوْجَلًّا، كَمَقْعَدٍ انْتَهَى^(١).

[تنبيه]: كون وَجَلَّ وَجَلًّا من باب فَرِحَ هو الذي في كتب اللغة، فقول ابن كمال في «شرح» : معناه وبابه يخاف، فيه نظر، فإن مصدره وَجَلَّ بفتحين، ومصدر يخاف بفتح، فسكون، وكذلك وزن المضارع مخالف له، فتنبه.

(الَّذِي يَلِيهِ) أي يأتي بعده في التصريف «(وَجَلَّ)» مرفوع على الفاعلية بـ«يلي»، محكي لقصد لفظه كفعله «(وَاقَاوَمَ الْقَوَامَ)» معطوف محكي أيضًا «(عَدَمًا) بضم، فسكون، بوزن قُفِّلَ: اسم من العَدَمِ بفتحين، قال الفيومي: عَدِمْتُهُ عَدَمًا، من باب تَعَبَ: فقدته، والاسم العُدْمُ، وزانٌ قُفِّلَ انْتَهَى^(٢)، وهو مفعول ثانٍ مقدَّم لـ(يُجَعَلُ) بالبناء للمفعول، والجملة خبر «يوجل»، وما عطف عليه، وإنما أفرد الضمير بتأويل «كُلُّ» منهما.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن مثال كون المصدر يتبع الفعل في عدم الإعلال قولك: يُوَجَلُّ وَجَلًّا، فإنه لم يُعَلَّ الواو في «يوجل»؛ لعدم موجب الإعلال، أما بالحذف فلعدم وقوعها بين ياء وكسرة، وأما بالقلب ألفًا، أو بنقل الحركة، فلسكونها، وأما بالقلب ياء، فلعدم انكسار ما قبلها، وكذا لم يُعَلَّ «وَجَلًّا» تبعًا للفعل.

وكذا قاوم قوامًا، فإنه لم يُعَلَّ «قاوم»؛ إما لوجود مانع الإعلال؛ لأنه لو حذفت الواو إما ابتداءً، أو بعد قلبها ألفًا التيسر بـ«قام»، وإما لعدم موجبها؛ لأنها لا يمكن قلبها ياءً؛ لعدم انكسار ما قبلها.

وكذلك لم يُعَلَّ «قوامًا»؛ إبتاعًا لـ«قاوم»، مع أن هذا اللفظ يُعَلَّ إذا وقع مصدرًا لـ«قام»؛ إبتاعًا له، فيقال: قام قيامًا، والله تعالى أعلم.

(١) «القاموس» ص ٢٦٢.

(٢) «المصباح» ج ٢/ص ٣٩٧.

٣٩ - وَكَوْنُهُ الْمَدَارَ فِي الْإِعْلَالِ دَلٌّ عَلَى أَصَالَةِ الْأَفْعَالِ

(وَكَوْنُهُ) أي كون الفعل (الْمَدَارَ فِي الْإِعْلَالِ) أي السبب المؤثر في وجود الإعلال، وعدمه.

و«المدار» بالفتح: مصدر ميمي من دار يدور، وأصله مَدَوَّرٌ بفتح الواو، فأعلّ بالنقل والقلب (دَلٌّ عَلَى أَصَالَةِ الْأَفْعَالِ) أي كونه أصلاً للمصدر.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن كون الفعل مدارًا لإعلال المصدر، وعدمه يدل على أصالة الفعل له؛ لكون المدار متبوعًا.

وتعقبه ابن كمال رحمه الله تعالى، فقال: وأنت تعلم أن الأصالة في الإعلال لا تدل على الأصالة في الاشتقاق، وأيضًا إن تمثيله: ب«يَعْدُ عِدَّةً»، و«يُوجَلُ وَجَلًا» يدل على أن المضارع أصل، والمصدر مشتق منه بالذات، وتمثيله ب«قام قيامًا، وقاوم قوامًا» يدل على أن الماضي أصل، والمصدر مشتق منه، فاضطربت مقالاتهم.

وأيضًا إن هذا الاستدلال من قبيل إثبات القاعدة بالأمثلة، وهو غير جائز، نعم ثبت القاعدة بها إذا كان بالاستقراء التام، وهو هنا ممنوع.

وأيضًا إن مثل «عِدَّةً» لا يكون إعلاله بمجرد إتباع الفعل، بل بشرطين، فلا يُعَلُّ «الْوَعْدَةُ»، و«الْوَعْدُ» بفتح الواو فيهما. مع أن فعلهما، وهو «يَعْدُ» قد أعلّ؛ لعدم توفر الشرطين، كما سبق تحقيقه.

وأيضًا إن «رَمَى» فَعْلٌ أُعِلَّ بقلب يائه ألفًا، و«رَمَيْتَا» مصدرٌ لا يُعَلُّ، وأن «اعشوشب» فعلٌ لا يُعَلُّ و«أعشيشابنا» مصدرٌ يُعَلُّ بقلب الواو ياءً، فانتفت دلالة مدارية إعلال الفعل لإعلان المصدر وجودًا وعدمًا، انتهى كلام ابن كمال^(١)، وهو تعقب وجيبه، والله تعالى أعلم.

(١) راجع «الفلاح» ص ١٢٠١١.

- ٤٠ - وَأَيْضًا الْمَصْدَرُ قَدْ يُؤَكِّدُ نَحْوُ «ضَرَبْتُ الضَّرْبَ» جِئْتُ تُورِدُ
 ٤١ - ثُمَّ الْمُؤَكَّدُ هُوَ الْأَصْلِيُّ دُونَ مُؤَكَّدِ فَذَا جَلِي

ثم ذكر الدليل الثاني لأصالة الفعل للمصدر عندهم، فقال:

(وَأَيْضًا) أي كما أن الفعل مدار من جهة الإعلال للمصدر كذلك (الْمَصْدَرُ قَدْ يُؤَكِّدُ) أي يأتي مؤكِّدًا للفعل، وذلك (نَحْوُ «ضَرَبْتُ الضَّرْبَ») يعني أن المصدر يؤكِّد به الفعل، نحو قولك: ضربت ضربًا، فإن «ضربًا» مؤكِّد لـ«ضربت»، تأكيدًا اسميًا، لا صناعيًا؛ لأنه لم يُعهد في العربية أن المصدر تأكيد لفظي، أو معنوي، وأيضًا التأكيد الصناعي من التوابع، وهي مُعْرِفَةٌ بأنها الكلمات التي لا يمتثلها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها، وإعراب المصدر ليس على سبيل التبع للغير؛ لأنه من المفاعيل، وإعرابها أصلي، لا تبعي، وأيضًا الواقع في محلّ المعرب الجملة الفعلية، لا الفعل المؤكِّد بالمصدر وحده، وكلُّ ذلك ظاهرٌ.

ولمَّا لم يكن «ضربًا» في «ضربت ضربًا» من التواكيد الصناعية كان في تأكيد الفعل نوع خفاء بالنسبة إلى بعض الأذهان، فشبهوه بالتأكيد اللفظي الصناعي توضيحًا، فقالوا: وهو بمنزلة «ضربت ضربت» أي في مجرد كون الثاني تأكيدًا للأول، والله تعالى أعلم.

وقوله: (جِئْتُ تُورِدُ) أي وقت إيرادك هذا التركيب مثالاً للتوكيد.

(ثُمَّ الْمُؤَكَّدُ) بفتح الكاف (هُوَ الْأَصْلِيُّ) لكون معناه مقصودًا بالذات في الكلام (دُونَ مُؤَكَّدِ) بكسر الكاف؛ لكون معناه مقصودًا لأجل المؤكِّد - بالفتح - فيكون الفعل أصلًا (فَذَا) أي كون المؤكِّد - بالفتح - أصلًا للمؤكِّد - بالكسر - (جَلِي) أي أمرٌ واضح، لا لبس فيه، والله تعالى أعلم.

- ٤٢ - وَسُمِّيَ الْمَصْدَرُ إِذْ أُرِيدَ بِهِ مَعْنَى اسْمِ مَفْعُولٍ كـ «جُدَّ بِمَشْرَبِهِ»
 ٤٣ - وَ«الْمَرْكَبُ الْفَارِهِ» وَاجْتِيبُ يَجْعَلُهُ الْجَازَ يَا لَيْبُ

ثم ذكر الدليل الثالث على أصالة الفعل للمصدر عندهم، فقال:

(وَسُمِّيَ الْمَصْدَرُ) بالنصب على أنه مفعول ثانٍ لـ «سُمِّيَ»، والأول ضمير «المصدر»، أي سُمِّيَ بهذا الاسم (إِذْ) تعليلية؛ أي لأنه (أُرِيدَ بِهِ) بسكون الهاء؛ نلوزن (مَعْنَى اسْمِ مَفْعُولٍ) أي أنه بمعنى المصدر به عن الفعل، أي بمعنى أنه مأخوذ منه، فيكون الفعل مصدرًا، والمصدر مفعولًا، وله نظائر في كلام العرب، (ك) قولهم: «(جُدَّ) بضم الجيم أمر من جاد بالشيء وجود به: إذا بانه «(بِمَشْرَبِهِ)» أي بمشروبه، فالمشرب مصدر ميمي لشرب، أريد به اسم المفعول.

(و) كذا قولهم: جُدَّ بـ «(الْمَرْكَبُ الْفَارِهِ)» أي المركوب الحاذق في المشي الذي لا يتعب راكبه.

[تنبيه]: قال ابن كمال: وإذا قد علمت مذهبي الفريقين في الأصالة في الاشتقاق، فاعلم أن الحدَّ التامَّ للمصدر عند البصريين: هو اسم الحدث الذي يُشتقُّ منه الفعل، وعند الكوفيين: اسم الحدث الذي يُشتقُّ من الفعل انتهى^(١).

ثم ذكر جواب البصريين عن متمسك الكوفيين، فقال:

(وَاجْتِيبُ) أي الذي أجاب عن متمسك الثالث، وهو أن المصدر بمعنى اسم المفعول (يَجْعَلُهُ) أي يجعل نحو قولهم: «مشرب عذب»، و«مركب فاره» (الجاز) أي من باب الجاز، لا من باب الحقيقة.

والحاصل أن نحو قولهم: مشرب عذب، ومركب فارة ليس بحقيقة في معنى المشروب والمركوب اتفاقًا، بأن وُضِعَ لفظ المشرب بمعنى المشروب، ولفظ المركب بمعنى المركوب، فيكون لفظ المشرب مرادفًا للفظ المشروب، ولفظ المركب مرادفًا

للفظ المركوب، حتى يكون لفظ المصدر أيضًا حقيقةً في معنى المصدر، ومرادفًا للفظ المصدر به، بل يكون ذلك من باب «جَرَى النهر»، و«سال الميزاب»، فكما أن هذا من المجاز، إما من المجاز اللغوي، بأن أطلق اسم المحل الذي هو النهر والميزاب على الحال الذي هو الماء؛ لأن الجاري والسائل هو الماء، لا النهر والميزاب، أو من المجاز العقلي، بأن أريد بالنهر والميزاب معانها الحقيقي، وأُسند إليهما الجريان والسيلان مجازًا؛ لملاستهما لما هما له، أعني الماء، كذلك قولهم: مشرب عذّب، ومركب فارة من المجاز أيضًا، إما في المفرد، بأن أطلق اسم المحل الذي هو المشرب والمركب على الحال الذي هو الماء والفرس، وإما في النسبة، بأن يراد بالمشرب والمركب معانها الحقيقي، ويُنسب إليهما العذوبة، والفراة مجازًا؛ لملاستهما له، أعني الماء والفرس.

وحاصل الجواب أن قياسهم لفظ المصدر على لفظ المشرب والمركب فاسدٌ.

أما على تقدير كون المجاز في النسبة فلأن المشرب والمركب حينئذ على معانها الحقيقي الذي هو محلّ الشرب، ومحلّ الركوب، فيكون معنى لفظ المصدر قياسًا عليهما محلّ المصدر، وهو عليهم، لا لهم.

وأما على تقدير كون المجاز في المفرد، فلائنه لا يلزم من كون اللفظ مستعملًا في معنى مجازي على سبيل القطع كون لفظ آخر موازن له مستعملًا في مثل ذلك المعنى على سبيل القطع، بل غاية أن يحتجّل استعماله فيه، فبمجرد احتمال أن يكون لفظ المصدر مستعملًا في معنى المصدر به مجازًا، مع قيام احتمال أن لا يكون مستعملًا فيه، بل مستعملًا في معناه الحقيقي الذي هو محلّ المصدر، مع أن الحقيقة أصل، والنجار تدلّاه، لا حجة فيه للكوفيين.

على أن تشبيه كون المصدر بمعنى المصدر به بكون المشرب بمعنى المشروب، والمركب بمعنى المركوب تشبيهةً بغير جامع؛ إذ الشرب والركوب متعدّيان، فيمكن أن

٤٤ - وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ لِلْبَصْرِيِّ هُوَ الَّذِي يُخْتَارُ لِلذَّكِيِّ

يُذَكَّرُ الْمَشْرَبُ وَالْمَرْكَبُ، وَيُرَادُ بِهِ الْمَشْرُوبُ وَالْمَرْكُوبُ؛ لِدَلَالَةِ الْمَشْرَبِ عَلَى الْمَشْرُوبِ، وَالْمَرْكَبِ عَلَى الْمَرْكُوبِ، وَالْمَصْدَرُ لِأَزْمٍ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُذَكَرَ لَفْظُ الْمَصْدَرِ، وَيُرَادُ بِهِ الْمَصْدُورُ بِهِ؛ إِذْ لَا دَلَالَةَ لِلْمَصْدَرِ عَلَى الْمَصْدُورِ بِهِ، بَلْ عَلَى الصَّادِرِ، وَلِذَلِكَ تَكَلَّفُوا، وَقَالُوا فِي الْأَسْتِدْلَالِ عَلَى أَصَالَةِ الْفِعْلِ أَنَّ الْمَصْدَرَ مَفْعَلٌ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ، أَيِ الصَّدُورِ، نَحْوَ قَعَدْتَ مَفْعَلًا حَسَنًا، أَيِ قُعُودًا، وَالْمَصْدَرُ الَّذِي هُوَ لَفْظُ الْمَصْدَرِ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ، أَيِ صَادِرٍ عَنِ الْفَاعِلِ، كَالْعَدَلِ بِمَعْنَى الْعَادِلِ.

وَمَا اسْتَدَلُّوا بِهِ أَيْضًا عَلَى أَصَالَةِ الْفِعْلِ لِلْمَصْدَرِ عَمَلُ الْفِعْلِ فِي الْمَصْدَرِ، نَحْوَ قَعَدْتَ قُعُودًا، قَالُوا: إِنْ الْعَامِلُ قَبْلَ الْمَعْمُولِ.

وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ هَذِهِ مِغَالِطَةٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَى كَوْنِ الْعَامِلِ قَبْلَ الْمَعْمُولِ أَنَّ الْأَصْلَ فِي وَقْتِ الْعَمَلِ أَنْ يَتَقَدَّمَ لَفْظُ الْعَامِلِ عَلَى لَفْظِ الْمَعْمُولِ، وَالنِّزَاعُ فِي أَنْ وَضَعَهُ غَيْرَ مُقَدَّمٍ عَلَى وَضَعِ الْفِعْلِ، فَأَيْنَ أَحَدُ التَّقَدِّمِينَ مِنَ الْآخَرِ.

وَيَنْتَقِضُ أَيْضًا بِنَحْوِ ضَرِبْتُ زَيْدًا، فَإِنَّهُ لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى أَنْ وَضَعَ الْعَامِلَ قَبْلَ وَضَعِ الْمَعْمُولِ^(١). وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وقوله: (يَا لَيْبِبُ) أي يا عاقل، كمل به البيت.

(وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ) أي القول بأن المصدر هو أصل المشتقات، وهو مبتدأ خبره قوله: (لِلْبَصْرِيِّ) أي لعلماء أهل البصرة، وإنما أفردته بتأويله بالفريق (هُوَ الَّذِي يُخْتَارُ) بالبناء للمفعول (لِلذَّكِيِّ) بالذال المعجمة، فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، مِنَ الذِّكَاةِ، بِمَعْنَى جِدَّةِ الْقَلْبِ، قَالَ الْفَيْهِيُّ: ذَكِيَّ الشَّخْصِ ذَكِيٌّ، مِنْ بَابِ تَعَبٍ، وَمِنْ بَابِ عَلَا لُغَةً، وَهُوَ سُرْعَةُ الْفَهْمِ، فَالرَّجُلُ ذَكِيٌّ عَلَى فَعِيلٍ، وَالْجَمْعُ أَذْكَيَاءُ، وَالذِّكَاةُ بِالْمَدِّ: جِدَّةُ الْقَلْبِ انْتَهَى^(٢).

(١) راجع شرح ديكنغوزة ص ١٤٠٣.

(٢) «المصباح المنير» ١/٢٠٩.

٤٥ - إِذِ الْمُؤَافَقَةُ لِلإِعْلَالِ لِكُنِّي يُشَاكِلُ مَعَ الأَفْعَالِ

والى اختيار مذهب البصريين أشار ابن مالك رحمه الله تعالى في «الخلاصة» حيث قال:

المُصَدَّرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَذْلُولِي الفِعْلِ كـ«أَمِنَ» مِنْ «أَمِنَ»
يُمَثِّلُهُ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتِخِبَ
وفي المسألة قول ثالث، فقد ذهب قوم إلى أن المصدر أصل، والفعل مشتق منه،
والوصف، مشتق من الفعل، ومذهب رابع، وهو مذهب ابن طلحة، شيخ الرمخشري،
فقد ذهب إلى أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه، وليس أحدهما مشتقا من
الآخر، والصحيح مذهب البصريين؛ لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة، والفعل
والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك؛ لأن كلا منهما يدل على المصدر وزيادة، فالفعل
يدل على المصدر والزمان، والوصف يدل على المصدر والفاعل^(١)، والله تعالى أعلم.
ثم ذكر جواب مُتَمَسِّكِ الكوفيين الأول، والثاني، وكان الأولى أن يذكره قبل
الثالث، فقال:

(إِذِ) تَعْلِيلِيَّةُ (المُؤَافَقَةُ) أَي مُوَافَقَةُ المَصْدَرِ (لِلإِعْلَالِ) أَي لِإِعْلَالِ فِعْلِهِ (لِكُنِّي يُشَاكِلُ)
مَعَ الأَفْعَالِ) أَي لِأَجْلِ أَنْ يُوَافِقَ المَصْدَرُ لِفِعْلِهِ فِي الإِعْلَالِ بِسَبَبِ المُنَاسِبَةِ بَيْنَهُمَا فِي
اللفظ والمعنى، لا لكون الفعل أصلاً له، ونهذا قد يُعْلَى كُلُّ مِنْهُمَا بِدُونِ إِعْلَالِ الأَخْر،
نحو رَمَى رَمِيًّا، وَاعشَوْشِبَ اعشِيشَابًا، فلا تَدَلُّ لِأَصَالَةِ فِي الإِعْلَالِ عَلَى الأَصَالَةِ فِي
الاشتقاق، كحذف الواو في «تَعِدُّ»؛ إِذِ أَصْلُهُ تَوَعِدُّ، وَإِنَّمَا حُذِفَتْ لِشَاكِلَةِ يَعِدُّ، وَكَذَا
بِاقِي صِيغِ المَضَارِعِ الَّتِي لَا يَقَعُ الواو فِيهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكسْرَةٍ، كَنَعِدُّ، وَأَعِدُّ، فَحُذِفَ الواو
فِي ذَلِكَ كَلَّةً لِموَافَقَةِ يَعِدُّ؛ لِئَلَّا يَخْتَلِفَ بِنَاءُ المَضَارِعِ، بَلْ يَجْرِي عَلَى وَتِيرَةِ وَاحِدَةٍ، وَإِنْ
لَمْ يَوْجَدْ مُوجِبُ الحذف.

(١) راجع «شرح ابن عقيل على الخلاصة» ٢٧٦/١، ٢٧٧.

٤٦ - وَكَوْنُهُ التَّابِعُ فِي الإِعْرَابِ لَا يَقْتَضِي أَصَالَةً فِي البَابِ

ومثله حذف الهمزة في «يُكْرِمُ» وباقي صيغ المضارع، سوى «أُكْرِمُ»، وسائر متصرفاتها، من الفاعل، والمفعول، وغيرهما، وإن لم يوجد فيها عنة الحذف، وهي اجتماع الهمزتين؛ موافقة لـ «أُكْرِمُ»، أي ليطرد الباب.

ثم ذكر الجواب عن المتمسك الثاني، فقال:

(وَكَوْنُهُ) أي المصدر (التَّابِع) نفعه (فِي الإِعْرَابِ) في قولك: «ضربتُ ضرباً» (لَا يَقْتَضِي أَصَالَةً فِي البَابِ) أي الباب الذي نحن فيه، وهو باب الاشتقاق؛ فـ «أَل» للعهد الحضورى، كفوته تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ الآية.

وحاصل هذا الجواب أن المؤكدية - بفتح انكاف - لا تدل على الأصالة في الاشتقاق، وانكلام فيه، بل تدل على الأصالة في الإعراب، كما في «جاءني زيدٌ زيدٌ»، فكما أن «زيدٌ» الأول مؤكّد - بالفتح - وأصل في الإعراب بالنسبة إلى «زيد» الثاني، لا في الاشتقاق؛ لأنه من الجوامد كذلك الفعل في مثل «ضربتُ ضرباً» أصلٌ بالنسبة إلى المصدر في الإعراب، لا في الاشتقاق.

هذا خلاصة الجواب، وقد تعقبه ابن كمال، فقال: وأنت تعلم أن هذا الجواب إنما يصح أن يوهم التأكيد على اللفظي الصناعي، وقد عرفت فساد مما قررناه سابقاً من الأدلة الدالة على أن مراد الكوفيين من التأكيد هو الاسمى، لا الصناعي، فلا يلزم من كون اللفظ الأول أصلاً بالنسبة إلى الثاني في الإعراب كونه كذلك في الأول.

وأيضاً إننا لا نجد في «ضربتُ» إعراباً أصلاً يتبعه إعراب «ضرباً»، هذا.

ونحن نقول - بعون الله تعالى -: الجواب الصحيح أن يقال: المؤكدية بالمعنى الذي أرادوه لا تدل على الأصالة في الاشتقاق، بل في غرض المتكلم في نظم الكلام، فهو أمرٌ قد يتبدل عند تبدل الأغراض، كما إذا قلت: «زيد قائم، لا قاعدٌ»، كان «قائم» مؤكّداً وأصلاً، و«لا قاعدٌ» مؤكّداً وفرعاً، فإذا عكست، وقلت: «زيد لا قاعدٌ، بل قائم»، صار الأصل فرعاً، وانفرد أصلاً، وأمثال ذلك كثيرة، والأصالة في الاشتقاق

(فَصْلٌ فِي أَبْنِيَةِ مَصَادِرِ الثَّلَاثِيِّ)

٤٧ . وَلِلثَّلَاثِيِّ مَصْدَرٌ كَثِيرٌ نَافِ الثَّلَاثِيْنَ أَيَا بَخْرِيْرُ

أمرٌ لا يتبدل، وكلُّ ذلك ظاهرٌ بصواب التأمل.

وأيضًا نقول: «ضربًا» في «ضربتُ ضربًا» لا يؤكد الفعل، بل المصدر الذي في ضمن الفعل، قال الفاضل الرضوي: هو في الحقيقة تأكيد للمصدر المضمون، لكنهم سموه تأكيدًا للفعل؛ توسعًا، فقولك: «ضربتُ» بمعنى أحدثت ضربًا، فلما ذكرت بعده «ضربًا» صار بمنزلة قولك: أحدثت ضربًا ضربًا، فظهر أنه تأكيدٌ للمصدر المضمون وحده، لا للإخبار، والزمان اللذين تضمنتهما الفعل انتهى.

فإذا لم يكن الفعل مؤكَّدًا بالمصدر في الحقيقة، لم يكن له أصالة بالنسبة إلى المصدر أصلاً، فضلاً عن الأصالة في الاشتقاق انتهى كلام ابن كمال^(١)، وهو تحقيقٌ نفيس، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما ذكر أن الصراف يحتاج في معرفة الأوزان إلى معرفة اشتقاق تسعة أشياء من كلِّ مصدر، وجب عليه أمران: بيان أصالة المصدر في الاشتقاق، وبيان صيغ المصادر وأقسامها، فلما فرغ من الأول، شرع في الثاني، فقال:

[فَصْلٌ فِي أَبْنِيَةِ مَصَادِرِ الثَّلَاثِيِّ]

(وَالثَّلَاثِيُّ) بسكون الباء للوزن، أي للفعل الثلاثي المجرد (مَصْدَرٌ كَثِيرٌ) سماعي، لا ضبط له، وأما مصدر غير الثلاثي المجرد، فله ضابطٌ وقياس، سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى. (نَافِ الثَّلَاثِيْنَ) أي زاد على ثلاثين بناءً، يقال: ناف الشيءُ نَوْفًا - من باب قال -: ارتفع، وأشرف، أفاده في «اللسان»^(٢)، فقوله: «الثلاثين» منصوب بنزع الخافض، أي زاد على الثلاثين، وهذا عند سيبويه رحمه الله تعالى.

(١) «الفلاح» ص ١٢-١٣.

(٢) «اللسان العرب» ٣٤٢/٩.

٤٨ - كَمَا قَتَلِ «وَالْفِسْقِ» وَ«شَغَلِ» «رَحْمَةً»
 وَ«نَشَدَةِ» وَ«كُدْرَةِ» خُذْ عِلْمَهُ
 ٤٩ - دَعْوَى «وَذِكْرَى» وَكَذَلِكَ «بُشْرَى»
 لَيْثَانَ «وَالْحَزْمَانَ» مِثْلُ «غُفْرَانَ»

وقوله: (أَيَا يُخْرِيزُ) كَمَل به البيت، وهو بكسر، فسكون، قال في «القاموس»: «النُّخْرُ»، و«النُّخْرِيُّ» بكسرهما: الحاذق الماهر العاقل المجرب المتقن الفصن البصير بكل شيء؛ لأنه يَنْخُرُ العلم نَخْرًا انتهى^(١).

وحاصل ما أشار إليه في هذا البيت بإيضاح أن مصدر الثلاثي المجرد سماعي كثير، لا ضبط له، ولا يرتقي أوزانه إلى عدد معين عند جميع الصرفيين، إلا عند سيبويه، فإنه عنده يرتقي إلى اثنين وثلاثين بناءً، وهو نوع من الضبط، قيل: إن المصادر الثلاثية عنده أربعة وثلاثون بناءً، المذكورة هنا، ويزاد «بُعَايَةً»، و«كَرَاهِيَةً»، لكن تركهما في النظم، كأصله؛ لقلتهما.

ووجه الضبط المذكور أن عين المصدر إما ساكن، أو متحرك، والساكن إما أن لا يزداد فيه شيء، أو يزداد تاء التانيث، أو ألف التانيث، أو الألف والنون المشبهتان بهما، وعلى التقادير الأربعة إما مفتوح الفاء، أو مكسوره، أو مضمومه، فحصل من الأربعة في الثلاثة اثنا عشر بناءً، أشار إليها بقوله:

«كَمَا قَتَلِ» بفتح، فسكون: مصدر قتل يقتل بضم عين المضارع، من الباب الأول^(٢) «وَالْفِسْقِ» بكسر، فسكون: مصدر فسق، من الباب الأول أيضًا «وَشَغَلِ» بضم، فسكون: مصدر شغل، من الباب الثالث، و«رَحْمَةً» من الباب الرابع «وَنَشَدَةِ» بكسر، فسكون، من الباب الأول، يقال: نَشَدَ الضَّالَّةَ: أي طلبها «وَكُدْرَةِ» بضم، فسكون، من الباب الرابع، وهي ضد الصَّفْوِ، وقوله: (خُذْ عِلْمَهُ) كَمَل به البيت، أي خذ علم ما سبق، وأتقنه؛ فإنه من مهتمات الفرق جدًا، و«دَعْوَى» بفتح، فسكون، من الباب الأول «وَذِكْرَى» بكسر، فسكون، من الأول، وهو ضد

(١) «القاموس المحيط» ص ٤٣٢.

(٢) سيأتي بيان الأبواب في باب الماضي، إن شاء الله تعالى.

٥٠ - «النَّزْوَانُ» «طَلَبٌ» وَ«حَنِيقٌ» وَ«صِغْرَةٌ» ثُمَّ «هُدَى» مُحَقَّقٌ

النسيان (وَكَذَلِكَ «بُشْرَى») بضم، فسكون، مقصورًا، من الباب الأول، وهي البشارة، و«لَيَّانٌ» بفتح اللام، وتشديد الياء، مصدر لوى يلوي، من الباب الثاني، يقال: لوى الحبل: أي فتَّله، وهو معطوف على مدخول الكاف، مجرور، ممنوع من الصرف؛ للوزن.

[تنبيه]: أصل «لَيَّانٌ» «لَوَيَّانٌ»، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، كما قال في «الخلاصة»:

إِنْ يَشْكُرِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَأَنْصَلًا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيًّا
فَيَاءُ الْوَاوِ أَقْلِبُ مُدْغِمًا وَشَدُّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمًا

(وَ«الْحِزْمَانِ») بكسر، فسكون، من حرمة بمعنى منعه، وهو من الباب الثاني (مِثْلُ «عُفْرًا») بضم، فسكون، أصله «عُفْرَانٌ» بالنون رخمه لضرورة الوزن، وهو من الباب الثاني (وَ) أردفه بقوله: «النَّزْوَانُ» بفتحات، مصدر نَزَا من الباب الأول: بمعنى وَثَبَ؛ لأن المصدر المتحرك العين مزيدًا في آخره ألف ونون لم يجيء إلا هذا البناء، فذكره هنا للمناسبة مع «لَيَّانٌ».

ثم إن هذا كله فيما إذا كان العين ساكنًا، وأما إذا كان متحركًا، فإما أن يكون بزيادة شيء أو لا، فإن كان الثاني فالفاء إما مفتوح، أو مكسور، أو مضموم، فإن كان مفتوحًا، فعينه إما مفتوح، مثاله: «(طَلَبٌ)» بفتحتين من الباب الأول (وَ) إما مكسور، وذلك «(حَنِيقٌ)» من الباب الأول، ولم يجيء مضموم العين منه بالاستقراء (وَ) إن كان مكسور الفاء، فهو مفتوح العين، ليس إلا؛ لكرهة توالي الكسرتين، أو لكرهة الانتقال من الكسرة إلى الضمة، ومثاله: «(صِغْرَةٌ)» من الباب الخامس (ثُمَّ) إن كان مضموم الفاء، فهو مفتوح العين أيضًا، ليس إلا؛ لكرهة توالي الضمتين، أو لكرهة الانتقال من الضمة إلى الكسرة، ومثاله: «(هُدَى)» من الباب الثاني.

- ٥١ - «عَلْبَةٌ» «سَرِقَةٌ» «ذَهَابٌ» «صِرَافٌ» «السُّؤَالُ» إِذْ يُجَابُ
٥٢ - «زَهَادَةٌ» «دِرَايَةٌ» دُخُولُ وَ«جَيْفٌ» «الصُّهُوبَةُ» «الْقَبُولُ»

وقوله: (مُحَقَّقٌ) كَمَلْ بِهِ الْبَيْتَ، وهو خبر محذوف، أي هذا الذي ذكرته معنوم مثبتٌ عند أهل الفن.

وأما إذا كان الأول، وهو ما كان بزيادة شيء، فالزيادة فيه إما أن تكون تاء التانيث فقط، أو لا، فعلى الأول، فالفاء إما مفتوح، أو مكسور، أو مضموم بحسب القسمة؛ لكن لم يجيء منه بالاستقراء إلا المفتوح، وعينه إما مفتوح، ومثاله: «(عَلْبَةٌ)» من الباب الثاني أو مكسور، ومثاله: «(سَرِقَةٌ)» من الباب الثاني، ولم يجيء منه مضموم العين بالاستقراء. وعلى الثاني هو ما كانت الزيادة غير التاء فإما فيه مدّة، أو ميم زائدة بالاستقراء، أو لا، فإن كان فيه مدّة، فهي إما ألف، أو واو، أو ياء؛ فإن كان الألف، فإما معها زيادة أخرى، أو لا، فإن لم تكن فالفاء إما مفتوح، ومثاله: «(ذَهَابٌ)» من الباب الثالث، أو مكسور، ومثاله: «(صِرَافٌ)» من الباب الثاني، قال في «القاموس»: صَرَفَهُ يَصْرِفُهُ: رَدَهُ، وَالْكَبْبَةُ صُرُوفًا، وَصِرَافًا بِالْكَسْرِ: اشْتَهَتْ الْفَحْلُ؛ وَهِيَ صَارِفٌ، وَالشَّرَابُ: لَمْ يَمْزِجْهُ، وَهُوَ مَصْرُوفٌ انْتَهَى^(١)، أو مضموم، ومثاله: «(السُّؤَالُ)» من الباب الثالث. وقوله: (إِذْ يُجَابُ) ظَرَفَ لـ «السُّؤَالِ» كَمَلْ بِهِ الْبَيْتَ، أي وقت جوابه.

وإن كان معها زيادة أخرى، فتلك الزيادة إما تاء فقط، أو تاء وياء، فإن كانت التاء فقط؛ فالفاء إما مفتوح، ومثاله: «(زَهَادَةٌ)» من الباب الرابع، والزهد؛ ضدّ الرغبة، وإما مكسور، ومثاله: «(دِرَايَةٌ)» من الباب الثاني، أو مضموم، كـ «بُعَايَةٌ» و«دُعَايَةٌ»، ولم يذكره سيبويه؛ لقلته، وإن كانت التاء والياء، فالفاء مفتوح لا غير بالاستقراء، نحو «كراهية»؛ ولم يذكره أيضًا؛ لقلته، هذا إذا كانت المدّة الألف، وأما إذا كانت الواو، فإما أن يكون معها زيادة أخرى، أو لا، فإن لم يكن، فالفاء إما مضموم، ومثاله: «(دُخُولُ)» من الباب الأول، أو مفتوح، ومثاله: «قبول»، وأُخْرِزَ مَعَ فَتْحِ فَائِهِ؛ لِقَلَّتِهِ،

٥٣ . «مَدْخَلٌ» وَ«مَرْجِعٌ» «مَشْعَاةٌ» مَحْمِدَةٌ قَدْ عَدَّهَا الْأَثْبَاتُ

حتى لم يُسْمَع له ثَانٍ، ولم يجيئ منه مكسور الفاء؛ لثقل الانتقال من الكسرة إلى الضمة. وإن كانت معها زيادة، فتلك الزيادة هي التاء بالاستقراء، ولم يجيء منه إلا مضموم العين، كـ«ضُهُوبَةٌ»، وإن كانت المدة الياء، فلم يجيء مما يقتضيه القسمة إلا مفتوح الفاء من غير زيادة شيء آخر، ومثاله («وَجَيْفٌ») من الباب الثاني، وهو مصدر وَجَفَ: بمعنى اضطرب و («الصُّهُوبَةُ») من الباب الخامس، وإنما أخره مع أن المناسب أن يذكره مع «دُخُولٍ»؛ إذ هو مما فيه المدة واو؛ نظرًا إلى قلته بالنسبة إلى المتقدم، ونظرًا إلى أن معه زيادة أخرى، وهي التاء.

والحاصل أن لـ«وَجَيْفٍ» مناسبة لـ«دُخُولٍ» من جهة عدم الزيادة على المدة، وأن لـ«ضُهُوبَةٌ» مناسبة له من حيث إن المدة واو، ورجح «وَجَيْفٌ» بالكسر بالنسبة إلى «ضُهُوبَةٌ»، فقُدِّم عليه.

وقوله: («الْقَبُولُ») من الباب الرابع، تقدّم الكلام عليه، وإنما أخره للوزن.

وإن كانت فيه ميم زائدة، ولا تكون إلا مفتوحةً بحكم الاستقراء، فإما مع زيادة شيء آخر، أو لا، وعلى الثاني، فالعين إما مفتوح، أو مكسور، (و) مثالهما: («مَدْخَلٌ») من الباب الأول («وَمَرْجِعٌ») على الشذوذ، وهو من الباب الثاني.

وإما مضموم العين منه، نحو «مَكْرُمٌ»، و«مَعُونٌ»، وهو نادر، ولذا لم يذكره، حتى جعلهما الفراء جمعين لـ«مَكْرُمَةٌ»، و«مَعُونَةٌ»، اسمين على حدّ «مَعْرَةٌ» و«مَعْرٌ»؛ استبعادًا لمجيئ المصدر على هذا الوزن.

وعلى الأول، فتلك الزيادة هي التاء لا غير بحكم الاستقراء، والعين إما مفتوح، ومثاله: («مَشْعَاةٌ») من الباب الثالث، من السعي، أصله مَشْعَيْتَةٌ، قُلِبَت الياء ألفًا؛ لتحرّكها، وانفاح ما قبلها، قال في «مختار الصحاح»: الْمَشْعَاةُ: واحدة المساعي في الكرم والجدود انتهى. أو مكسور، مثاله: («مَحْمِدَةٌ») من الباب الرابع، وهو شاذّ، وقوله: («قَدْ عَدَّهَا الْأَثْبَاتُ») أي ذكر هذه الأبنية لمصادر الثلاثي المجرّد العلماء المتثبتون في نقلهم.

و«الأثبات» بالفتح: جمع ثبت بفتحين، قال في «المصباح»: رجل ثبت بفتحين إذا كان عدلاً ضابطاً، والجمع أثبات، مثل سبب وأسباب انتهى^(١).

وإني ضابط مصدر الثلاثي أشار ابن مالك رحمه الله تعالى في «الخلاصة» بقوله:

فَعَلٌ فِيسَ مَضْرِبُ الْمُعْدَى	مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَرَدًا زَدًا
وَفِعْلُ اللَّازِمِ بَابُهُ فَعَلٌ	كَ«فَرَجَ» وَ«جَوَى» وَ«شَلَّ»
وَفَعْلُ اللَّازِمِ مِثْلُ «قَعَدَا»	لَهُ فُعُولٌ بِأَطْرَادِ كَرَدًا
مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا	أَوْ فَعَلَانَا قَادِرٍ أَوْ فَعَالًا
فَأَوَّلُ لِذِي امْتِنَاعٍ كَرَدًا	وَالثَّانِي لِلَّذِي اقْتَضَى ثَقَلًا
يَلِدَا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ وَسَمَلٌ	سَيِّرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَرَدًا
فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلًا	كَ«سَهَلَ الْأَمْرُ» وَ«زَيْدٌ جَرَلًا»
وَمَا أَتَى مُخَالِفًا بِنَا مَضَى	فَبَابُهُ الثَّقُلُ كَرَدًا «سُخِطَ» وَ«رَضَا»

[تنبيه]: إنما ذكر المصدر الميمي مع غير الميمي، مع أن الأول قياسي، والثاني سماعي؛ نظرنا إلى أن الميمي أيضا مرتبة من مراتب الاختلاف، وإن كان قياسيا في نفسه؛ إذ المقصود بيان اختلاف أبنية مصادر الثلاثي المجرد، كما أشرنا إليه، مع أنه لم يترك الإشارة إلى أنه ليس مثله، حيث ذكره بعده، ولم يخلطه به، قاله ديكنقوز.

[تنبيه آخر]: قولني: من الباب الأول، ومن الباب الثاني إنخ؛ إشارة إلى ما سيأتي بيانه قريبا من ضبطهم أبواب الثلاثي المجرد في ستة أبواب، وقد نظمتها بقولني:

وَنَصَرْتُ تَنْصُرُ أَوَّلًا يُرَى	وَضَرَبْتُ تَضْرِبُ ثَانِيًا جَرَى
وَفَتَحْتُ تَفْتَحُ ثَالِثًا خُذَا	وَعَلِمْتُ تَعْلَمُ رَابِعًا خُذَا
وَشَرَفْتُ تَشْرِفُ بَابٌ خَامِسٌ	وَحَسِبْتُ تَحْسِبُ بَابٌ سَادِسٌ

والله تعالى أعلم.

٥٤ - وَكَاسِمٍ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ يَجِي كـ «قُمْتُ قَائِمًا» وَ«مَفْتُونٍ» الشَّجِي

ثم بين أن مصدر الثلاثي المجرد يأتي أحيانًا موازنًا لاسمي الفاعل والمفعول، فقال: (وَكَاسِمٍ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ) متعلق بحال مقدر من فاعل، أي حال كونه موازنًا لاسمي الفاعل، والمفعول من الثلاثي، وإن كان مصدرًا حقيقةً (يَجِي) أي مصدر الثلاثي المجرد، إلا أن مجيئه على وزن اسم الفاعل أقل من مجيئه على وزن اسم المفعول، فالأول (كـ «قُمْتُ قَائِمًا») فـ «قَائِمًا» مصدر بمعنى قيام، وإن كان على وزن اسم الفاعل، لا أنه فاعل حقيقةً يراد به معنى المصدر، كما يُذكر المصدر، ويراد به الفاعل، نحو رجل عدل، أي عادل.

ومما جاء موازنًا لاسم الفاعل قول الفرزدق [من الطويل]:

عَلَى جِلْفَةٍ لَا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُشْلِمًا وَلَا تَخَارِجًا مِنْ فِي زُرٍّ كَلَامٍ
أراد ولا يخرج خروجا.

وقوله: «كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافٍ»: أي كفاية، ومنه «أَفْضَلُ فَاضِلَةٌ»: أي إفضالًا، و«عَافَاهُ اللَّهُ عَافِيَةً»: أي معافاة، و«عَقَبَ فُلَانٌ مَكَانَ أَبِيهِ عَاقِبَةً»: أي عُقْبًا، وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ رَأَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ ۝٨﴾: أي بقاء، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَوْعِنَهَا كَاذِبَةٌ ۝٢﴾: أي كذب، و«الدَّالَّةُ»: أي الدلال، بمعنى الغنج^(١).

(٩) موازن اسم المفعول، كـ «مَفْتُونٍ» الشَّجِي) بفتح الشين المعجمة، وكسر الجيم: الحزِينُ، قال الفيومي: شَجِيَّ الرَّجُلُ يَشْجِي شَجِيًّا، من باب تَعَبَ: حَزِنَ، فهو شَجٍ بالنقص، وربما قيل على قلة: شَجِيٌّ بالثقل، كما قيل: حَزِنٌ وَحَزِينٌ، ويتعدى بالخرقة، فيقال: شَجَاهُ أَلْهَمُ يَشْجُوهُ شَجْوًا، من باب قتل: إذا أحزنه انتهى^(٢).

ومعنى: مفتون الشجى: أي فتنة الحزين، ومنه قوله تعالى: ﴿بِأَيِّتِكُمُ الْمَفْتُونُ ۝١﴾ أي الفتنة، إذا كانت الباء غير زائدة، وأما إذا كان زائدًا، فهو بمعنى المفعول، ونحو قولهم: دَعَّه إِلَى

(١) يقال: امرأة غبجة: حسنة الذل، اهـ «لسان» ج ٢ ص ٣٢٧.

(٢) «النصاح المنير» ١/٣٦.

(فَصْلٌ فِي مَجِيئِ الْمَصْدَرِ لِلْمُبَالَغَةِ)

- ٥٥ - وَقَدْ أَتَى «التَّلْغَابُ» وَ«التَّهْدَارُ» وَمِثْلُهُ «التَّجْوَالُ» وَ«التَّذْكَارُ»
٥٦ - وَهَكَذَا «التَّرْدَادُ» وَ«الشُّكْرَارُ» كَمَا أَتَى «التَّقْتَالُ» وَ«التَّشْيَارُ»

ميسوره، أو معسوره: أي إلى يسره، وإلى عسره، والمرفوع، والموضوع، والمفعول، والتجنون، يعني ترفع، والنوضع، والعقل، والخلادة، ومنه انكروهة، والمصدرة، والخروف، أي الكراهة، والصدق، والخلف.

[تنبيه]: استعمال وزني اسم الفاعل والمفعول في معنى المصدر بالاستراك، فهما فيه حقيقة، كما يفصح عنه قوله^(١): «ويجيء على وزن إلخ»، وإلا لكانت يجب أن يقول: ويُستعمل في معنى اسم الفاعل إلخ، ولذلك قُصِرَ على السماع، بخلاف استعمال وزن المصدر في معنى الفاعل والمفعول في نحو «رجل عدلٌ» بمعنى عادل، و«نسيح اليمن» بمعنى منسوجه، فإنه مجاز، ولذلك لا يُقصرُ على السماع، بل يجوز كل مصدر في معنى اسم الفاعل، واسم المفعول إذا قُصِدَ فائدة المجاز^(٢)، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما فرغ من بيان أبنية المصدر، ذكر مجيئه للمبالغة، فقال:

(فَصْلٌ فِي مَجِيئِ الْمَصْدَرِ لِلْمُبَالَغَةِ)

(وَقَدْ أَتَى «التَّلْغَابُ») بفتح أوله، وسكون ثانيه: أي اللعب الكثير (وَ«التَّهْدَارُ») بضبط سابقه، مبالغة التهدر، وهو التهديان (وَمِثْلُهُ «التَّجْوَالُ») مبالغة الجولان (وَ«التَّذْكَارُ») مبالغة الذكر (وَ«التَّرْدَادُ») مبالغة الرد (وَ«الشُّكْرَارُ») مبالغة التكرير، وهو إعادة الشيء مرارًا (كَمَا أَتَى «التَّقْتَالُ») مبالغة القتل (وَ«التَّشْيَارُ») مبالغة السير

(١) أي قول صاحب الأصل.

(٢) راجع «شرح ديكنقوز» ص ١٦١.

- ٥٧ - وَوَزَدَ «التَّلْقَاءُ» وَ«التَّبْيَانُ» بِكَسْرِ تَاءٍ لُهُمَا الْإِثْيَانُ
 ٥٨ - كَذَلِكَ مِنْ خِلَافَةِ «فِعْلِي» وَهَكَذَا مِنْ «حَثٌّ» كِ «الدَّلِيلِي»
 ٥٩ - وَلِلْمُبَالَغَةِ كُلُّهَا أَتَتْ وَعِنْدَ سَبَبِيَّتِهِ قَدْ إِطْرَدَتْ

(وَوَزَدَ «التَّلْقَاءُ»، وَ«التَّبْيَانُ» بِكَسْرِ تَاءٍ لُهُمَا الْإِثْيَانُ) مبتدأ مؤخر، و«بكسر تاء» خبره مقدّمًا، و«لهما» صفة ل«تاء»، يعني أن مجيئهما كائن بكسر تاء كائنة لهما، وهما شاذان، أو «لهما» خبر مقدم ل«الإثيان»، و«بكسرتا» متعلق به.

(كَذَلِكَ مِنْ خِلَافَةِ «فِعْلِي») يعني أنه ورد أيضًا مصدر الثلاثي على وزن «فِعْلِي» بكسر الفاء، وتشديد العين، مقصورًا، ك«الْحَلِيفِي» بمعنى كثرة الاشتغال بأمر الخلافة، ومنه ما يُحكى عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «لَوْلَا الْحَلِيفِيُّ لِأَذْنَتْ»، أي لولا كثرة الاشتغال بأمر الخلافة، والذهول بسببها عن تفقد أوقات الأذان لِأَذْنَتْ (وَهَكَذَا) ورد أيضًا وزن فِعْلِي (مِنْ «حَثٌّ») ك«الْحَثِيثِي»، بمعنى الحث الكثير (ك«الدَّلِيلِي») بوزن فِعْلِي بمعنى كثرة العلم بالدلالة، والرسوخ فيها (وَلِلْمُبَالَغَةِ) متعلق ب«أتت» (كُلُّهَا) أي كل هذه الأوزان من التَّلْعَابِ «إِلَى» الدَّلِيلِي «أَتَتْ» يعني أن هذه الأوزان كلها إنما اشتملت للمبالغة، لا لأصل معنى المصدر (وَعِنْدَ سَبَبِيَّتِهِ قَدْ إِطْرَدَتْ) بقطع الهمزة؛ للوزن، يعني أن مجيء المصدر للمبالغة في الفعل والتكثير فيه قياس مطرد عند سببويه من الثلاثي المجرد، وعند الزمخشري في الثلاثي وغيره؛ لأنه قال حين سئل عنه: هذا الباب كثير الاستعمال، فينبغي أن يكون قياسًا، ولذلك ذكر في الأمثلة الرَّمِيَا، تقول: كان بينهم رَمِيًا، أي الترامي الكثير من الجانبين.

[تبييه]: قيل: إن ذكر المصدر للمبالغة استطراد؛ لأن المراد بيان المصدر الذي يُشتق منه فعلٌ مشتمل على معناه وزيادة، كما يدلّ عليه اسباق والسياق، وهو ليس كذلك؛ لأنه ليس في فعله دلالة على هذا التكثير والمبالغة: فافهم^(١)، واللّه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(فصل: في بيان مصادر غير الثلاثي)

٦٠ - لغير ذي الثلاث مصدرٌ يجي على طريق واحد مُنبج

ولما فرغ من بيان مصادر الثلاثي، شرع يبين مصادر غيره، فقال:

(فصل: في بيان مصادر غير الثلاثي)

(لغير ذي الثلاث) أي للفعل الذي حروفه أكثر من ثلاثة، سواء كان رباعيًا مجردًا، كـ«دَخِرَج»، أو مزيدًا، كـ«أكرم»، أو خماسيًا، كـ«انطلق»، أو سداسيًا، كـ«استغفر»، وسواء كان مصدرًا ميميًا، أو غير ميمي (مصدرٌ يجي على طريق واحد، مُنبج) أي واضح، يقال: بَلَج الصبح: أضاء وأشرق، كانبَج، وتَبَلَج، وأَبَلَج، وكلُّ متضح أبج، قاله في «القاموس»^(١).

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن مصدر غير الثلاثي يجيء على طريق واحد، قياسًا مطردًا، فلكل باب قياس على جذوة، فنقول مثلاً: كلُّ ما كان ماضيه على فَعَلَّ فمصدره فَعَلَّة، كـ«دَحْرَج دَحْرَجَةٌ ودَحْرَجًا»، وما كان على أفعال، فإفعال، كـ«أكرم إكرامًا». وما كان على فَعَلَّ بالتشديد، فتعين، كـ«عَلَّمَ تعليمًا»، وما كان على فاعل، فسفاعلة، وفِعال، كـ«قاتل مُقاتلةً وقِتالًا»، وما كان على افتعل، فافتِعال، كـ«اجتمع اجتماعًا»، وما كان على افعل فافِعال، كـ«احمر احمرارًا»، وما كان على تفعّل، فتتفعّل، كـ«تعلم تعلّمًا»، وما كان على تفاعل فتفاعِل، كـ«تقاتل تقاتلًا»، وما كان على استنفع، فاستنفعال، كـ«استغفر استغفارًا»، وما كان على افعول، فافِعوال، كـ«اجلود أجلودًا»، وما كان على افعلل، فافِعلل، كـ«احرنجم احرنجامًا»، وما كان على افعللي، فافِعللاء، كـ«اسلنقى اسلنقاء»، وما كان على نفعّل، فتفعّل، كـ«تدخرج تدخرجًا»، وما كان

٦١ - إِلَّا «قِتَالًا» أَوْ بِنَا «زَلْزَالًا» مِثْلُ «تَجَمَّالٍ» فَرِذُ «فِعْعَالًا»

على افععل، فافعلال، كـ «اقشعر اقشعرارًا»، وإلى هذا أشار في «الخلاصة» بقوله:

وَعَبْرُ ذِي ثَلَاثَةِ مَقْيِسٍ مَصْدَرِهِ كـ «قُدْسِ التَّقْدِيسِ»
 وَزَكَاةِ تَرْكِيَّةٍ وَ«أَجْمَالًا»
 وَاسْتِعَادَةٍ ثُمَّ «أَقِمِ»
 وَمَا يَبْنِي الْأَخِيرُ مُدًّا وَافْتَحَا
 يَهْمَزٍ وَضَلَّ كـ «اضْطَفَى» وَضَمَّ مَا
 فِعْعَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْعَالًا
 لِفَاعِلِ الْفِعْعَالِ وَالْمُفَاعَلَةِ
 وَعَبْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَةً

(إِلَّا «قِتَالًا») بكسر القاف، وتخفيف التاء (أَوْ بِنَا) أي قيتالًا، فإنهما مصدران لقاتل، والمشهور في مصدره المقاتلة، والمفهوم من عبارة الرضي أنهما قياسان أيضًا؛ حيث قال: وأما فِعْعَالٌ في مصدر فاعل، كـ «قِتَالٍ»، فهو مخفف القياس؛ إذ أصله «قِيِتَالٌ»، قاله ابن كمال، وقال ديكنقوز: وقيتالًا بالياء على لغة من قال كَلَّمَ كِلَامًا، فإنه قياس لغة أهل اليمن، قال سيبويه في قتال: كأنهم حذفوا الياء التي جاء به أولئك في قيتال، ولذلك قيل: إن قتالًا فرع قيتالًا من حيث إن حروف الفعل ثابتة فيه، إلا أن الألف قلبت ياء؛ لانكسار ما قبلها، وعكس السكاكبي، حيث جعل الياء إشباع كسرة الفاء انتهى.

وكذا زَلْزَلٌ («زَلْزَالًا») بفتح أوله، فإنه يجوز في مصدر مضاعف الرباعي المجرد فتح أوله، وكسره قياسًا مطردًا؛ لثقل المضاعف، إلا أن الكسر أفصح؛ لأنه الأصل، وأما صحيحه، فإنه بالكسر لا غير.

(مِثْلُ «تَجَمَّالٍ») بكسر التاء والحاء؛ وتشديد الميم مصدر تَحَمَّلَ، والقياس تَحَمَّلَ، قال ديكنقوز: هذا عند من قال: كِلَامًا، فإنه قياس لغتهم أيضًا.

فَصْلٌ
فِي بَيَانِ الْأَفْعَالِ الَّتِي تُشْتَقُّ مِنَ الْمَصْدَرِ

٦٢ - وَاشْتَقُّ مِنْ مَصَادِرِ الْأَفْعَالِ فَلِلثَلَاثِي سِتَّةٌ تُنَالُ

وقوله: (فَرِدُ «فِعَالًا») أي زد على هذه الأوزان التي خرجت عن القياس عند جمهور العرب وزنَ فِعَالٍ بكسر الفاء، وتشديد العين، كـ«كَلَامٍ»، في مصدر كَلَمَ، وهو لغة أهل اليمن، وقياس لغتهم، ولذلك شاع وَأَصْرَدَ فِعَالٌ بمعنى التفعيل في كلام الفصحاء، وفي التنزيل: ﴿وَكَذَبُوا بِتَابِعِنَا كَذَابًا﴾ (١٣٨)، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولمَّا بَيَّنَّ أَنَّ الْمَصْدَرَ أَصْلٌ فِي الْاِشْتِقَاقِ عَلَى الْمَذْهَبِ الرَّاجِحِ، وَأَنَّهُ قِسْمَانِ: سَمَاعِيٌّ، وَقِيَاسِيٌّ، وَبَيْنَهُمَا، أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ الْفَرْعَ الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ الْمَشْتَقُّ، فَقَالَ:

(فَصْلٌ: فِي بَيَانِ الْأَفْعَالِ الَّتِي تُشْتَقُّ مِنَ الْمَصْدَرِ)

(وَاشْتَقُّ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ: أَي أَخَذَ (مِنْ مَصَادِرِ) بِمَنْعِ الصَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ صَيْغِ مَنْتَهَى الْجُمُوعِ، وَقَوْلُهُ: (الْأَفْعَالُ) بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ نَائِبٌ فَاعِلٌ «يُشْتَقُّ»، يَعْنِي أَنَّ الْأَفْعَالَ تُشْتَقُّ مِنَ الْمَصَادِرِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ: عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ الْحَقُّ، فَكَأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ (فَلِلثَلَاثِي) بِسُكُونِ الْيَاءِ؛ لِلْوِزْنِ، أَي الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ، وَإِنَّمَا قَدَّمَ الثَّلَاثِيَّ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِتَقَدُّمِهِ الطَّبِيعِيِّ (سِتَّةٌ تُنَالُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، يَعْنِي أَنَّ لِلثَّلَاثِيِّ سِتَّةَ أَبْوَابٍ، وَالْمُرَادُ بِالثَّلَاثِيِّ الْمَجْرُودُ، وَهُوَ: مَا كَانَ أَصُولُهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ أَصُولٌ.

ووجه الحصر فيها أنهم فتحوا أول الماضي؛ للحمزة، ولامتناع الابتداء بالساكن، ولا يُشكَلُ المجهول، ولا الفعل المكسور أوله، كشيهد؛ لعروض الضم والكسر فيهما، ولأن الضم في المجهول للفرق، واعتبروا في العين ثلاث حركات؛ إذ لو كان ساكنًا للزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع، مثل «ضربت»، ولم يعتبروا حركة اللام؛ لكونها محل التغييرات، فكانت للماضي ثلاثة أبنية، وانتموا

٦٣ - لَغَيْرِهِ التَّسْعَةُ وَالْعِشْرُونَ كـ «ضَرَبْتَ وَالْقَوْمُ يَضْرِبُونَ»
 ٦٤ - «وَقَتَلْتَ تَقْتُلُ» ثُمَّ «عَلِمَا» يَعْلَمُ «ذَا فَتَحَ يَفْتَحُ الْحِمَى»

سكون الفاء في المضارع؛ فرازا من توالي الحركات الأربع، كما سيأتي في فصله، واعتبروا في عينه أيضا ثلاث حركات؛ لأنه لو كان ساكنا لزم التقاء الساكنين عند دخول الجازم عليه، مثل «لم يَضْرِبْ»، فضربوا الثلاثة في الثلاثة، فحصل تسعة، ثلاثة منها بفتح الأول مع الحركات الثلاث في الثاني، وثلاثة بكسر الأول مع الحركات الثلاث في الثاني، لكن لم يعتبروا الكسر مع الضم؛ لأن الكسر مع الضم ثقيل، فبقي اثنان، وثلاثة بضم الأول مع الحركات الثلاث في الثاني، لكنهم لم يعتبروا الضم مع الكسر، وكذا مع الفتح؛ لأن الضم معهما ثقيل، فبقي واحد، وهو الضم مع الضم، فبقي من التسعة الستة.

[فإن قلت]: الكسر مع الكسر، وكذا انضم مع الضم ثقيل أيضا.

[أجيب]: بأنه لما كان الكسر مع الكسر من جنس واحد، وكذا الضم مع الضم لم يكن ثقيلًا؛ إذ الثقل في اختلافهما، فتدبر^(١)، والله تعالى أعلم.

(لَغَيْرِهِ) أي لغير الثلاثي المجرد (التَّسْعَةُ وَالْعِشْرُونَ) أي فجملة الأبواب خمسة وثلاثون بابًا. ثم ذكر الأبواب الستة بأمثلتها، فقال:

(كـ «ضَرَبْتَ، وَالْقَوْمُ يَضْرِبُونَ») يعني بفتح عين الكلمة في الماضي، وكسرها في المضارع، وهذا هو الباب الثاني، لكن قدّمه في الذكر؛ لزيادة الاختلاف بين الفتح والكسر؛ لأن الأول عُلوِّي، والثاني سُفلي، والضمّ متوسط، وإنما استحقّ التقديم بزيادة اختلاف حركتهما؛ لأنها تدلّ على زيادة اختلاف معنهما، فيصير عريقًا في كونه من الدعائم

(«وَقَتَلْتَ تَقْتُلُ») أي بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع، وهو الباب الأول

٦٥ - وَكَرُمَتْ تَكْرُمٌ، ثُمَّ «حَسِبُوا» يَحْسِبُ، فَالْأَوَّلُ قَدْ تَنْتَسِبُ
٦٦ - دَعَائِمُ الْأَبْوَابِ لِاخْتِلَافِ عَيْنِ مُضَارِعٍ وَمَاضٍ وَآفِي

تُثَمَّ «عَلِمَاءُ» بِالْألف الإِطْلَاقِ «يَعْلَمُ» أَي بِكسر العين في المَاضِي، وَفَتْحِهَا فِي الْمَضَارِعِ؛ وَهُوَ الْبَابُ الرَّابِعُ «ذَا» أَي هَذَا الشَّخْصَ (فَتْحٌ يَفْتَحُ) أَي بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ، وَهُوَ الْبَابُ الثَّلَاثُ.

وقوله: «الْحِمَى» تَنَازَعَهُ الْفَعْلَانِ قَبْلَهُ، وَهُوَ بِكسر الحاء المَهْمَلَةِ: الْمَمْنُوعُ؛ قَالَ الْفَيْتُومِيُّ: حَمَيْتُ الْمَكَانَ مِنَ النَّاسِ حَمَيْتًا، مِنْ بَابِ رَمَى، وَحَمِيَّةٌ بِالْكَسْرِ: مَنَعَتُهُ عَنْهُمْ، وَالْحِمَايَةُ اسْمٌ مِنْهُ، وَأَحْمِيَّتُهُ بِالْألف: جَعَلْتَهُ حِمِيًّا، لَا يُقْرَبُ، وَلَا يُجْتَرَأُ عَلَيْهِ، قَالَ الشَّاعِرُ مِنَ الطُّوَيْلِ:

وَنَزَعِي حِمِيَّ الْأَقْوَامِ غَيْرَ مُحَرَّمٍ عَلَيْنَا وَلَا يُرْعَى جَمَانَا الَّذِي نَحْمِي
وَأَحْمِيَّتُهُ بِالْألف أَيْضًا: وَجَدْتُهُ حِمِيًّا، وَتَثْنِيَّةٌ حِمِيَّ جَمِيَّانَ بِكسر الحاء، عَلَى لَفْظِ الْوَاحِدِ، وَبِالْيَاءِ، وَشَمِيعٌ بِالْوَاوِ، فَيُقَالُ: جَمَوْنَا، قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ انْتَهَى^(١).
(وَ«كَرُمَتْ تَكْرُمٌ») بَضَمِ الْعَيْنِ فِيهِمَا، وَهُوَ الْبَابُ الْخَامِسُ (تُثَمَّ «حَسِبُوا يَحْسِبُ») بِكسر العين فِيهِمَا، وَأَسْنَدُ الْأَوَّلِ لَوَاوِ الْجَمَاعَةِ؛ لِلضَّرُورَةِ؛ وَهَذَا هُوَ الْبَابُ السَّادِسُ آخِرُ الْأَبْوَابِ.

(فَالْأَوَّلُ) بَضَمَ، فَفَتْحُ جَمْعِ أُولَى: أَي الْأَبْوَابِ الْأَوَّلُ، وَهِيَ: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَقَتْلُ يَقْتُلُ؛ وَعَلِمَ يَعْلَمُ (قَدْ تَنْتَسِبُ) بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، وَحُذِفَ صِلَتُهُ، أَي إِلَيْهَا، وَقَوْلُهُ: (دَعَائِمُ الْأَبْوَابِ) مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، يَعْنِي أَنَّهَا تُسَمَّى دَعَائِمُ الْأَبْوَابِ، جَمْعُ دَعَامَةٍ بِالْكَسْرِ، وَهِيَ عَمُودُ الْبَيْتِ، أَي أَصُونُهَا (لِاخْتِلَافِ عَيْنِ مُضَارِعٍ وَمَاضٍ) أَي لِأَجْلِ اخْتِلَافِ حَرَكَتَيْهِمَا، وَالْحِجَارُ مَتَعَلِّقٌ بِ«تَنْتَسِبُ»، وَقَوْلُهُ: (وَآفِي) صِفَةٌ لِدَعَائِمِ «الْأَبْوَابِ»، وَالْيَاءُ لِلإِشْبَاعِ، وَتَرَكَ النَّاضِمُ الْقَيْدَ الثَّانِيَّ لِلدَعَائِمِ، وَهُوَ كَثْرَةُ الْإِسْتِعْمَالِ.

(١) «المصباح الكبير» ١/٥٣.

والخاص أن دعائم الأبواب هو الذي اختلف حركة ماضيه ومضارعه، مع كثرة استعماله، فهذه الشرطين معاً يدخل في الدعائم، لا بواحد منهما. وإنما شرط فيه الاختلاف المذكور؛ ليوافق اللفظ المعنى، وذلك أن معنى الماضي مخالف لمعنى المستقبل، فكذلك ينبغي أن يكون لفظه مخالفاً للفظه؛ ليطابق اللفظ المعنى، على ما هو الأصل عندهم.

وأما كثرة الاستعمال؛ فإنه سبب لفصاحة الكلمة، فيكون سبباً لأصالتها، ولذا قُدمت الدعائم على الثلاثة الأخر، وأما تقديم بعضها على بعض؛ فلأن الاختلاف في الأول أكثر؛ لأن مخالفة الفتح للكسر أكثر من مخالفة الفتح للضم؛ لأن الفتح علوي، والكسر سُفلي، والضم بينهما، يشهد به الوجدان، وأما تقديم الثاني على الثالث، فلفتح عين ماضيه، ومن قُدم الثاني على الأول نظر إلى أن الضم عُلوِي، وأنه أقوى، أو قَصَدَ التدرج في النزول من العلوي إلى السفلي الذي هو الأصل بخفته، فهو أحقّ بالتقديم، وأما تقديم بعض الأخر على بعضها، فلفتح عين الأول في الماضي والمضارع، ولكثرة استعماله بالنسبة إلى الثاني، وأما تقديم الثاني؛ فللنظر إلى أن الضم فوقِي وقوي، وإلى أن استعماله أكثر بالنسبة إلى الثالث، وإنما لم يجيء من مكسور العين في الماضي مضموم العين في المضارع؛ لكلا يتحرك حرف واحد بالأثقل بعد الثقل، ولم يجيء من مضموم العين في الماضي مفتوح العين في المضارع؛ لكلا يكون كالطَّفْرة^(١) بسبب انتفاء التدرج في الانتقال من الأثقل إلى الأخف، ولا مكسور العين فيه؛ لكلا يلزم الجمع بين الضم الثابت والكسرة لا لضرورة^(٢)، والله تعالى أعلم.

ولما كان شرط دخول الأبواب الثلاثة الأول في الدعائم تحقق أمرين: اختلاف الحركة، وكثرة الاستعمال، بين أن انتفاء الأمرين في الأبواب الثلاثة الأخر هو السبب في عدم دخولها فيها، فقال:

(١) «الطَّفْرة»: الوثب في ارتفاع، كالطَّفْور، اهـ في ص ٣٨٩.

(٢) «شرح ديكنقوز» ص ١٧-١٨.

٦٧ - وَلَمْ يَكُنْ «فَتْح» فِي الدَّعَائِمِ لِعَدَمِ اخْتِلَافِهَا الْمُقَدَّمِ
٦٨ - وَلَمْ يَجِيءَ مَعَ غَيْرِ حَرْفِ الحَلْقِ فَلَمْ يَجِدْ كَثْرَتَهُ فِي النُّطْقِ

(وَلَمْ يَكُنْ «فَتْح») هو الباب الثالث (فِي الدَّعَائِمِ) يعني أنه لم يدخل في جملة دعائم الأبواب، ولم يعد منها (لِعَدَمِ اخْتِلَافِهَا) أي اختلاف حركة العين (المُقَدَّمِ) أي الذي قدّمنا، وبيّنا أنه سبب دخول الثلاثة الأول في الدعائم، وهذا هو انتفاء الشرط الأول، وأما انتفاء الثاني، وهو كثرة الاستعمال، فأشار إليه بقوله: (وَلَمْ يَجِيءَ) أي باب «فَتْح» (مَعَ غَيْرِ حَرْفِ الحَلْقِ) يعني أنه لا يُبنى هذا الباب إلا إذا كان عينه، أو لامه أحد أحرف الحلق الستة، وهي التي نظمها بقولي:

هَـا ك حُرُوفِ الحَلْقِ هَـمَزٌ هَـاءٌ عَيْنٌ وَحَا عَيْنٌ وَبَعْدُ هَـاءٌ
(فَلَمْ يَجِدْ) أي باب «فَتْح» (كَثْرَتَهُ فِي النُّطْقِ) أي في الاستعمال.

وحاصل ما أشار إليه في هذين البيتين بإيضاح أنه لا يدخل باب «فَتْحِ يَفْتَحُ» في الدعائم؛ لعدم اختلاف حركات عينه في الماضي والمضارع، ولعدم كثرة استعماله؛ لانعدام مجيئه بغير حرف حلق في عينه، أو لامه، فيصير مقيداً، والمقيد أقل وجوداً من المطلق، فانتفى الشرطان معاً، وإنما صرح بعدم دخوله في الدعائم، وإن كان معلوماً بالالتزام عما قبله؛ إيضاحاً، وليرتب عليه قوله: «وَأَمَّا رَكَنٌ يَزُكُنُ إلخ».

وإنما فتحوا عين المضارع إذا كان عين الكلمة، أو لامها حرف حلق؛ لأنها ثقيلة، فأعطوها الفتحة؛ للخفة؛ لامتناع السكون في عين المضارع، كما مر.
وإنما قلنا: إذا كان عينه، أو لامه حرف حلق؛ لأنه إذا وقع حرف الحلق فاء، نحو «أَمْرٌ يَأْمُرُ» لم يلزم الفتح في مضارعه؛ لسكون حرف الحلق فيه، والساكن لا يجب فتح ما بعده؛ لضعفه بالسكون.

ولا يُشكل هذا بمثل «يدخل»؛ لأن المراد أن شرط انفتح أن يوجد في العين، أو اللام حرف من حروف الحلق، لا أن كل ما فيه حرف حلق يكون مفتوحاً.
[فإن قلت]: إن الألف من حروف الحلق أيضاً بانفادهم، فلم تَمَّ يَعدوه هاهنا؟

٦٩ - أمّا «أبى» و«رَكِنْتُ» مع «تَرَكَنُ» فبِتَدْخُلِ اللُّغَاتِ تُرَكِّنُ

[أجيب]: بأن الألف لا يخلو إما أن يقع عَيْنًا، أو لامًا، وأيًا ما كان لا يمكن فتح العين لأجله، أما إن وقع عينا فللزوم سكونه، وأما إن وقع لامًا، فلأنه إما واو، أو ياء في الأصل؛ إذ الألف الأصلي لا يقع في لام الفعل بالاستقراء، وإذا كان واوًا، أو ياءً، فقلبهما ألفًا يتوقّف على فتح ما قبلهما، وهو العين، فثبت أن فتح العين موجود قبل وجود الألف، فلم يكن الفتح لأجل الألف، وإلا يلزم الدوْر، وهو المطلوب.

ثم إن هذا الفتح في العين لَمَّا رُجِدَ من غير شرط، وهو وجود حرف الملتق كان شاذًا، ولهذا حكموا بأن «أبى يَأبى» شاذ، والله تعالى أعلم.

ولمّا توجه أن يقال: إن عدم مجيء الباب الثالث، باب «فَتَحَ يَفْتَحُ» بغير حرف الخلق مشكّل بـ «رَكَنَ يَزَكِّنُ»، و«أبى يَأبى»؛ لأنهما من هذا الباب، وليس فيهما حرف خلق، أجاب عن ذلك بقوله:

(أمّا «أبى») يأبى بفتح العين في الماضي والمضارع (و«رَكِنْتُ» مع «تَرَكَنُ») بفتح العين فيهما أيضًا (فَبِتَدْخُلِ اللُّغَاتِ) هذا يعود لـ «رَكَنَ يَزَكِّنُ»، وأراد باللغات اللغتين على رأي من يقول: إن أقل الجمع اثنان، وهو الحق، كما بيّنته في «نظم الأصول»، أو أن «أل» الجنسية أبطلت معنى الجمعية.

ومعنى تداخل اللغتين أن رَكَنَ يَزَكِّنُ - بمعنى مال يميل - كنصر ينصُرُ لغةً، وِرَكِنَ يَزَكِّنُ، كعلم يعلم فيه لغة أيضًا، فأخذ الماضي من الأول، والمضارع من الثاني، فصار رَكَنَ يَزَكِّنُ كفتح يفتح.

وقوله: (تَرَكَنُ) بالبناء للمفعول، صفة لـ «اللغات»، أي تُعلم تلك اللغات، يقال: زَكِنْتُ، كَفَرِحَ، وأزكنه: عَلِمَهُ، وفهمه، وتفَرَسَهُ، وظنّه، أو الزَكِنُ ظنّ بمنزلة اليقين عندك، أو طرف من الظنّ، قاله المجد^(١).

(١) «القاموس المحيط» ص ١٠٨٤.

٧٠ . مَعَ الشُّدُوذِ وَ«قَلَى» مَعَ «يَقْلَى» فَلُغَةُ الطَّيِّبِءِ فَرُّوا ثِقْلًا

وقوله: (مَعَ الشُّدُوذِ) يعود إلى «أبى»، ففيه لفّ ونشر غير مرتّب، يعني أن «أبى يَأبى» من الشواذّ، فلا يرد نقضاً على القاعدة المذكورة.

وما قيل: من أن «أبى يَأبى» بمعنى امتنع، وهو فرع منع، وفيه حرف حلق، فحُجِل عليه فضعيّف؛ لأن وجود حرف الخلق في لفظ معنى الكلمة لا يوجب ثقل تلك الكلمة على اللسان حتى يُضطرّ إلى أن يُحمل على فرعه، ويُفتح لأجله ما بعده، قال ابن كمان رحمه الله تعالى^(١).

[تنبیه]: المراد بالشاذّ في استعمالهم: ما يكون بخلاف القياس، من غير نظر إلى قلة وجوده، وكثرته، كـ«القَوْد»، والنادر: ما قلّ وجوده، وإن لم يكن بخلاف القياس^(٢)، والله تعالى أعلم.

ولمّا توجّه الإشكال المذكور أيضاً بـ«قَلَى يَقْلَى»، أجاب عنه بقوله:

(وَ«قَلَى» مَعَ «يَقْلَى») بمعنى أبغض يُبغض، ومثله «بَقَى يَبْقَى»، و«فَتَى يَفْتَى» (فَلُغَةُ الطَّيِّبِءِ) أي لغة قبيلة طيء، أدخل عليه «أل» للوزن، وطيء: أبو قبيلة، واسمه: جلهمة ابن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب ابن قحطان بن عامر بن صالح بن أرفخشذ بن سام بن نوح، وقيل: خرج من طيء ثلاثة لا نظير لهم: حاتم في جوده، وداود في فقهه وزهده، وأبو تمام في شعره^(٣) (فَرُّوا ثِقْلًا) يعني أنهم فتحوا عين المضارع، مع أن حقه الكسر؛ فرازا منه؛ لثقله.

وقونه: «فَرُّوا ثِقْلًا» جملة مستأنفة استئنافاً بيانياً، فكأن قائلاً قال له: ما فعلوا فيها؟ فأجابه بقوله: «فَرُّوا إلخ».

وحاصل المعنى بإيضاح أن قَلَى يَقْلَى من باب ضرب يضرب، فعين مضارعه

(١) «الفلاح» ص ١٨.

(٢) «الفلاح» ص ١٨.

(٣) راجع «الأنساب» ٣٥/٤ وه «اللباب» ٢٧١/٢-٢٧٢.

٧١ - وَلَمْ يَكُنْ «يَكْرُمُ» فِي الدَّعَائِمِ إِذِ اخْتِلَافُ عَيْنِهِ فِي الْعَدَمِ
٧٢ - وَخُصَّ بِالنُّعُوتِ وَالطَّبِيعَةِ فَكَثْرَةُ اسْتِعْمَالِهِ مَبِيعَةٌ

مكسورة، وفني يفتى، وبقي يبقى، من باب علم يعلم، فعين ماضيها مكسورة، لكن قبيلة طيء قد فزوا من كسرة عين المضارع في الأول، وكسرة عين الماضي في الثاني والثالث إلى الفتحة؛ طلبنا للخفة، وكذا فزوا من كل كسرة قبل ياء مفتوحة فتحة بناء إلى الفتحة، ثم قلبوا الياء ألفا، فقالوا في «بني» على صيغة المجهول: «بني»، قاله ابن كمال^(١).

وقال الفيومي: وطمىء تبدل الكسرة فتحة، فتقلب الياء ألفا، فنقول: «بقي»، وكذلك كل فعل ثلاثي، سواء كانت الكسرة والياء أصليتين، نحو «بقي»، و«نسي»، و«فني»، أو كان ذلك عارضا، كما لو بُني الفعل للمفعول، فيقولون في «هدي زيد»، و«بني البيت»: «هدي زيد»، و«بنا البيت» انتهى^(٢)، والله تعالى أعلم.

(وَلَمْ يَكُنْ «يَكْرُمُ») أي الباب الخامس، وهو المضموم العين في الماضي والمضارع (في الدَّعَائِمِ) أي في جملة دعائم الأبواب؛ لانعدام الشرطين السابقين، كما أشار إلى الأول بقوله (إذ) تعليلية (اِخْتِلَافُ عَيْنِهِ) أي الحركة التي تكون في عين ماضيه ومضارعه (فِي الْعَدَمِ) أي معدومة، وهذا هو فقد الشرط الأول، وأشار إلى الثاني بقوله: (وَخُصَّ) بالبناء للمفعول، أي خصته العرب (بِالنُّعُوتِ) أي باستعماله فيما يدل على النعوت، وهو جمع نعت، كفلس وقلوس: هي الصفة، والمراد الصفة اللازمة (وَالطَّبِيعَةِ) أي الأفعال الطبيعية، أي الغريزية التي جبل، أي خلق الفاعل عليها، من غير اختيار منه، كالحسن والكرم، فلما خص بذلك قل استعماله، كما أشار إليه بقوله: (فَكَثْرَةُ اسْتِعْمَالِهِ مَبِيعَةٌ) فعيلة بمعنى مفعولة، أي ممنوعة.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن نحو كرم يكرم لا يدخل في الدعائم؛ لانعدام

(١) «الفلاح» ص ١٨-١٩.

(٢) «المصباح المنير» ١/٥٨.

- ٧٣ - «حَبِثَتْ تَحْسِبُ» لَا يَدْخُلُ فِي دَعَائِمَ لِكَثْرَةِ التَّخْلُفِ
 ٧٤ - وَفَعَلْتُ تَفْعَلُ جَا قَلِيلًا «كُدْتُ تَكَادُ» مَثَلُوا تَمَثِيلًا
 ٧٥ - وَفَضِلْتُ تَفْضُلُ هَكَذَا وَرَدُّ وَدِمْتُ إِذْ تَدُومُ هَكَذَا يُعَدُّ

اختلاف الحركات في الماضي والمضارع، وانعدام كثرة الاستعمال؛ لأنه لا يجيء إلا من انطبائع والنعوت، يعني الأفعال الصادرة عن الطبائع من غير شعور واختيار الدالة على صفاتها اللازمة لها، كالحسن، فإن المراد بالحسن الحسن الطبيعي، وهو كون الأعضاء متناسبة على ما ينبغي أن يكون، لا ما يمكن اكتسابه بالزينة، من صفاء النون، ولين الملمس، فلا يكثر استعمالها؛ لكونها مقيدة، فلما خالف هذا البناء بقية الأبنية فيما ذكر خولف في الحركة أيضاً، حيث حُصَّ بحركة لا تحصل إلا بلزوم إحدى الشفتين للأخرى، وانضمامها بها، وهي الضمة؛ رعايةً للتناسب بين الألفاظ ومعانيها، فافهمه، فإنه دقيق، والله تعالى أعلم.

(وَ«حَبِثَتْ تَحْسِبُ») بكسر العين فيهما، وهو الباب السادس (لَا يَدْخُلُ فِي دَعَائِمَ؛ لِكَثْرَةِ التَّخْلُفِ) أي تخلفه عن أسباب دخوله في المدعائم، وذلك فقدان الشرطين، فقد فقد منه اختلاف الحركة، وكثرة الاستعمال.

(وَفَعَلْتُ تَفْعَلُ جَا قَلِيلًا) يعني أنه جاء شذوذاً بضم العين في الماضي، وفتحها في المضارع، مع أن الواجب أن ما كان مضموم العين في الماضي ضمها في المضارع، وذلك في (كُدْتُ تَكَادُ) أصل «كدت» كودت بضم الواو، فنقلت ضممتها إلى ما قبلها بعد سلب حركته؛ لتدل على أن البناء من مضموم العين، وأصل «تكاد» تكؤد بفتح التاء، فأعمل بالنقل والقلب؛ شذوذاً، وقوله: (مَثَلُوا تَمَثِيلًا) أي جعلوه مثلاً لما جاء على الشذوذ.

(وَ) كذلك (فَضِلْتُ تَفْضُلُ) بكسر عينه في الماضي، وضمها في المضارع (هَكَذَا وَرَدُّ) أي جاء عن العرب شاذاً.

؛ حاصل المعنى بإيضاح: أن فَضِلَ بالكسر، يَفْضُلُ بانضم شاذ؛ لأنه إذا كان العين

مكسورًا في الماضي وجب أن يكون إما مفتوحًا، أو مكسورًا في المضارع قياسًا، لكن هذا جاء بخلافه، فيكون شاذًا.

وقال بعض المحققين: إنه من تداخل اللغتين، وذلك لأن العرب تقول: فَضِّلَ بالفتح والكسر، ومضارع الفتح بالضم، ومضارع الكسر بالفتح، فإذا شُيِّع بعد ذلك فَضِّلَ يُفْضَلُ بالكسر في الماضي، والضم في المضارع، عُجِّلِمَ أنه من تداخل اللغتين. وقال الفيومي: فَضَّلَ فَضْلًا، من باب قَتَلَ: بَقِيَ، وفي لغة فَضِّلَ يُفْضَلُ، من باب تَعِبَ، وَفُضِّلَ بالكسر يُفْضَلُ بالضم لغة، وليست بالأصل، ولكنها على تداخل اللغتين^(١).

(و) كذلك شَذَّ (دِمَّتْ) بكسر الدال (إِذْ تَدُومُ) بضمها، ولو قال: «مع تَدُم» لكان أولى، يعني أن دِمَّتْ مع تَدُوم (هَكَذَا يُعَدُّ) بالبناء للمفعول، أي يُعَدُّ شاذًا كما شَذَّ ما سبق.

وأصل دِمَّتْ تَدُومٌ دَوِمَتْ تَدُومٌ بكسر الواو في الأول، وضمها في الثاني، فأعلَّ الأول بنقل حركة الواو إلى ما قبلها بعد سلب حركته، ثم حذفها لالتقاء الساكنين، وأعلَّ الثاني بنقل حركة الواو إلى ما قبلها.

قال ابن منظور: دام الشيء يَدُومُ، وَيَدَامُ، قال كراع: دام يَدُومُ فَعِلَ يَفْعُلُ، وليس بقوي، قال أبو الحسن: في هذه الكلمة نظر، ذهب أهل اللغة في قولهم: دِمَّتْ تَدُومٌ إلى أنها نادرة، كِمِثُّ تَمُوتُ، وَفُضِّلَ يُفْضَلُ، وَحَضِرَ يَحْضُرُ، وَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى أَنَّهَا مَرَكِبَةٌ، قَالَ: دُمَّتْ تَدُومٌ، كَقُلْتِ تَقُولُ، وَدِمَّتْ تَدَامُ، كَخِيفَتْ تَخَافُ، ثُمَّ رُكِبَتْ اللَّغَتَانِ، فَظَنَّ قَوْمٌ أَنَّ تَدُومَ عَلَى دِمَّتْ، وَتَدَامَ عَلَى دُمَّتْ؛ ذَهَابًا إِلَى الشَّدُوذِ، وَإِثَارًا لَهُ، وَالْوَجْهَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ تَدَامَ عَلَى دِمَّتْ، وَتَدُومَ عَلَى دُمَّتْ، وَمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ تَشْدِيدِ دِمَّتْ تَدُومَ أَحْفَ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ تَسْوِيعِ دُمَّتْ تَدَامَ؛ إِذِ الْأُولَى ذَاتُ نِظَائِرٍ، وَلَمْ

٧٦ - وَأَنْشَعِبَتْ مِنْ الثَّلَاثِي اثْنَا عَشَرَ بَابًا كـ «أَكْرَمَتْ» وَ«قَطَعَ الشَّجَرُ»

يُعرف من هذه الأخيرة إلا كُدت تكاد، وتركيب اللغتين باب واسع، كقنطَ يقنطُ، وَرَكَزَ يَرَكَزُ، فيحمله جُهال أهل اللغة على الشذوذ انتهى^(١). قلت: يظهر مما سبق أن الأولى حمل دِمَتْ تدوم على تداخل اللغتين، فتأمل، والله تعالى أعلم.

[تنبيه]: قدّم بعضهم الرباعي المجرد على المنشعبات؛ نظرًا إلى أن الثلاثي المجرد، والرباعي المجرد أصلان، فراعى مناسبة الأصالة بينهما، فلم يفصل بينهما، والناظم تبعًا لأصله قدّم منشعبة الثلاثي المجرد على الرباعي المتبذد؛ رعايةً لمناسبة الأصالة والفرعية بينهما، فقال:

(وَأَنْشَعِبَتْ) أي تفرّعت (مِنَ الثَّلَاثِي) بسكون الياء؛ لوزن، أي من أبنية الثلاثي المجرد (اثْنَا عَشَرَ بَابًا) فالمنشعبة: هي الأبنية المتفرّعة من أصل بزيادة حرف، أو أكثر، ليس من جنس الحروف الأصلية، أو بتكرير حرف منها، أو بهما معًا؛ لقصد زيادة فيه، من التعدية، والتكثير، وغيرهما، مثل «أخرج»، و«فَرَّخَ»، زيدَ في الأول همزة؛ للتعدية، وكُثِّرَتِ العين في الثاني للتكثير.

ثم إن الزيادة إما بحرف، أو حرفين، أو ثلاثة، ولم يزد على الثلاثة؛ لئلا يلزم زيادة الزائد على الأصل.

ثم إن الناظم - رحمه الله تعالى - تبعًا لأصله رتبها، فقَدَّمَ ما زيد عليه حرف واحد، ثم ما زيد فيه حرفان، ثم ما زيد فيه ثلاثة؛ رعايةً للترتيب الطبيعي، فما زيد فيه حرف واحد؛ فنلاثة أبواب: الأول: باب الإفعال (كـ «أَكْرَمَتْ») إكرامًا بزيادة الهمزة المفتوحة في أوله، وكسرت في مصدره فرقًا بينه وبين اجمع على أفعال، نحو إعمال، وأعمال، ولم يُعكس؛ لثقل الجمع.

(١) لسان العرب ١٢/٢١٢-٢١٣.

٧٧ - وَ«قَاتَلْتُ» «تَفَضَّلْتُ» «تَمَارَجَا» «انصَرَفْتُ» و«اخْتَقَرْتُ» و«اسْتَخْرَجَا»

و قَدَّمَ بَابُ الْإِفْعَالِ؛ لِأَنَّ زِيَادَتَهُ فِي الْأَوَّلِ، وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، نَحْوَ أَجْلَسْتَهُ، وَأَكْرَمْتَهُ، وَيَأْتِي لِلصِّيْرُورَةِ، نَحْوَ أَجْرَبَ الرَّجُلُ: أَي صَارَ ذَا جَرْبٍ، وَلِلوَجْدَانِ، نَحْوَ أَبْخَلْتَهُ، وَأَحْمَدْتَهُ: أَي وَجَدْتَهُ بَخِيلًا، وَمَحْمُودًا، وَلِلسَّلْبِ وَالْإِزَالَةِ، نَحْوَ أَشْكَيْتَهُ: أَي أَزَلْتَهُ عَنْهُ الشُّكَايَةَ، وَلِلتَّعْرِيفِ، نَحْوَ أَبَاعَ الْجَارِيَةَ: أَي عَرَضَهَا لِلْبَيْعِ، وَلِلحِينُونَةِ، نَحْوَ أَحْصَدَ الزَّرْعَ: أَي حَانَ وَقْتُ حَصَادِهِ؛ وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى فَعَّلَ، نَحْوَ أَقْلْتُ الْبَيْعَ، أَي قَلْتُهُ.

(و) الثَّانِي: بَابُ التَّفْعِيلِ، نَحْوَ «قَطَعَ الشَّجَرُ» بِتَكَرُّرِ الْعَيْنِ، وَالزَّائِدُ هُوَ الثَّانِي، عِنْدَ الْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ بِالْآخِرِ أَنْسَبُ، وَالْأَوَّلُ عِنْدَ الْخَلِيلِ؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ كَالْمَعْدُومِ، فَالْتَصْرُفُ فِيهِ أَوْلَى، وَأَجَازُ الْوَجْهَيْنِ سَبِيوِيَّةٌ، لِتَعَارُضِ الدَّلِيلَيْنِ، وَقَدَّمَ هَذَا الْبَابَ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْأَصُولِ.

وَبِنَاؤُهُ لِلتَّكْثِيرِ غَالِبًا، وَهُوَ إِمَّا فِي الْفِعْلِ، نَحْوَ جَوَّلْتُ، وَطَوَّفْتُ، أَوْ فِي الْفَاعِلِ، نَحْوَ مَوَّتَ الْإِبِلُ، أَي كَثُرَ فِيهَا الْمَوْتَانِ، وَلَا يُقَالُ: مَوَّتَ الشَّاةُ؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِ التَّكْثِيرِ؛ إِذْ هِيَ شَاةٌ وَاحِدَةٌ، أَوْ فِي الْمَفْعُولِ، نَحْوَ غَلَقْتُ الْأَبْوَابَ، وَقَطَعْتُ الْأَثْوَابَ، وَلِلتَّعْدِيَةِ، نَحْوَ فَرَحْتَهُ، وَلِلسَّلْبِ، نَحْوَ قَرَدْتُ الْبَعِيرَ، أَي أَزَلْتَهُ عَنْهُ الْقُرَادَ.

(و) الثَّلَاثُ بَابُ الْمَفَاعَلَةِ، نَحْوَ «قَاتَلْتُ» بِزِيَادَةِ الْأَلْفِ بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ، وَهَذَا الْبِنَاءُ لِلْمَشَارَكَةِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ فِي أَصْلِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ مَصْدَرُ فِعْلِهِ الثَّلَاثِي، كَالْقَتْلِ، فَيُنْسَبُ ذَلِكَ الْفِعْلُ إِلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، مُتَعَلِّقًا بِالْآخِرِ، صَرِيحًا، وَيَجِيءُ عَكْسَ ذَلِكَ ضَمْنًا، وَهُوَ نَسْبَتُهُ إِلَى الْأَمْرِ الْآخِرِ؛ مُتَعَلِّقًا بِالْأَوَّلِ، مِثْلًا إِذَا قُلْتُ: قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا، فَإِنَّهُ يَدُلُّ صَرِيحًا عَلَى نَسْبَةِ الْقَتْلِ إِلَى زَيْدٍ، مُتَعَلِّقًا بِعَمْرٍو، وَضَمْنًا عَلَى نَسْبَتِهِ إِلَى عَمْرٍو، مُتَعَلِّقًا بِزَيْدٍ. وَيَجِيءُ لِلتَّكْثِيرِ، نَحْوَ ضَاعَتِ، بِمَعْنَى ضَعُفْتُ، وَبِمَعْنَى فَعَّلَ، أَي لِنَسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ لَا غَيْرِ، كَقَوْلِكَ: سَافَرْتُ، فَإِنَّهُ لِنَسْبَةِ السَّفَرِ إِلَيْكَ، وَنَحْوَ عَافَاكَ اللَّهُ، بِمَعْنَى نَسْبَةِ الْعَفْوِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(و) لما أنهى القسم الأول، وهو ما زيد فيه حرف، شرع يُبين القسم الثاني، وهو ما زيد فيه حرفان، وهو خمسة أبواب، الأول باب التفعّل، وإليه أشار بقوله: «تَفَضَّلْتُ» بزيادة التاء في أوله، وتضعيف العين، وقدم هذا الباب؛ لأن إحدى زيادتيه من جنس الأصول.

وحاصل هذا الباب أن أصل تَفَضَّلَ فَضَّلَ، فزيدت التاء في أوله، وكُرِّرت العين، وبناءه لمطاوعة فَعَّلَ بالتشديد، نحو كَسَّرته، فتكسّر، ولهذا يصير لازماً؛ إذ المطاوعة تقتضي النزوم.

[تنبيه]: معنى كون الفعل مطاوعاً، كونه دالاً على معنى حَصَلَ عن تعلق فعلٍ آخر متعدّ، كقولك: باعدته، فتباعد، فقولك: تباعد عبارة عن معنى حَصَلَ عن تعلق فعلٍ متعدّ، وهو باعدته، أي هذا الذي قام به، تباعد، وقد يُتلفظ بالمطاوع، وإن لم يكن معه مطاوع، كقولك: انكسر الإناء.

وقد يجيء هذا الباب للتكلف، ومعناه: أن الفاعل تكلف ذلك الفعل ليحصل^{٥٥} باستعماله، كتشجيع زيد؛ إذ معناه: استعمل الشجاعة، وكلف نفسه إياها ليحصل^{٥٥}. وقد يجيء للعمل المتكرر، أي ليدلّ على أن أصل الفعل حَصَلَ مرّة بعد مرّة، نحو تجرّع، أي شرب جرعة بعد جرعة.

وقد يجيء للطلب، نحو تكبّر، أي طلب أن يكون كبيراً، ولاتخاذ، نحو توسّدت التراب: أي اتخذته وسادةً، وللتجنب، نحو تأثم: أي جانب الإثم، والله تعالى أعلم. والباب الثاني: باب التفاعل، نحو «تَمَارَجًا» بألف التثنية، من المَرَج، وهو الخلط، يقال: مَرَجْتُ الشيءَ بالماء مَرَجًا، من باب قَتَلَ: إذا خَلَطْتَهُ.

وأصله مَرَج، فزيد في أوله تاء، وبين العين والتاء ألف، وقدم؛ لمشاركته الأول في زيادة التاء في أوله، وبناءه لمشاركة أمرين، أو أكثر.

[تنبيه]: الفرق بين فاعل وتفاعل يكون من حيث اللفظ والمعنى، أما من حيث

اللفظ فإنَّ وضع فاعل نسبة الفعل إلى الفاعل، متعلِّقًا بغيره، مع أن ذلك الغير مثل ذلك، ووضع تفاعل نسبة الفعل إلى أمرين مشتركين في ذلك الفعل من غير قصد إلى تعلُّقه بغيره، ففي الأول يُرْفَعُ بالفعل ما يُنسَبُ الفعل إليه صريحًا، ويُنصَّبُ المتعلِّق، وفي الثاني يُرْفَعَانِ معًا بطريق العطف، مثلُ قاتل زيدٌ عمرًا، وتضارب زيدٌ وعمرو، ولهذا جاء الأول زائدًا على الثاني بمفعول أبدأ.

وأما من حيث المعنى فإن بادئ الفعل في فاعل معلوم، دون تفاعل، والله تعالى أعلم.

وقد يجيء هذا الباب لإظهار ما ليس فيه، نحو تجاهل زيد في كذا، أي أظهر الجهل من نفسه، وليس عليه في الحقيقة، بل هو عالم له، وكذلك تمارض زيد، ومطاوعة فاعل، نحو باعدته، فتباعد، وبمعنى فَعَلْ، نحو توانيت، أي وَنَيْتُ من الوَيْ، وهو الضعف، والله تعالى أعلم.

(و) الباب الثالث باب الانفعال، نحو «انصرفت» أصله: صرفت، فزيد في أوله أنف، ونون، وقدم؛ لكون الزيادتين في الأول، وبناءه لمطاوعة فَعَلْ، نحو قطعته، فانقطع، فيصير لازماً، وقد جاء لمطاوعة أفعل قليلاً، نحو أزعجته، أي أبعدته، فانزعج. [تنبيه]: هذا البناء مختص بالعلاج والتأثير، يعني أنه لا يُبنى إلا من أفعال الجوارح المعلومة بالحس، كالضرب، والكسر، فلا يقال: علمته، فانعلم، وقال شارح «المفصل»: غديته، فانعلم، ليس بجيد، وذلك أنهم لما خصَّوه بالمطاوعة، خصَّوه بالعلاج حتى يكون معنى المطاوعة جلياً واضحاً^(١)، والله تعالى أعلم.

(ز) الرابع باب الافتعال نحو «اختقرت» أي صبغرت، أصله حقر، فزيدت الهمزة في أوله، والناء بين الفاء والعين، وبناءه للمطاوعة، وقد عرفت معناها، وقد يجيء للالتخاذ، نحو اشتوى، أي أخذ الشواء لنفسه، وقد يجيء بمعنى التفاعل، نحو

٧٨ - «أَخْشَوْسَتْ» وَ«اجْلَوذَتْ» وَ«أَحْمَارَزَا» وَ«أَحْمَرٌ» بِالِذَّغَامِ فِيمَا ذَكَرْنَا

اجتوزوا، واختصموا، بمعنى تجاوزوا، وتخاصموا.

والخامس باب الأفعال، كاحمر احمرًا، لكن أحر مثاله عن أمثلة السداسي؛ ليجاور ما يناسبه في التكرار، وهو الأفعال، كالأحمرار، وسيأتي بيانه هناك إن شاء الله تعالى..

ولما أنهى الكلام على ما زيد فيه حرفان، شرع يبين ما زيد فيه ثلاثة أحرف، وهو أربعة أبواب، الأول باب الاستفعال، وإليه أشار بقوله:

(وَ«اسْتَخْرَجًا») بِالْفِ التثنية، أو هي للإطلاق، أصله خرج، فزيد في أوله همزة؛ وسين، وتاء، وقُدَمَ لأن زوائده في الأول، وبنائه للطلب، ومعناه طلب مصدر الفعل الثلاثي الذي ينشعب هو منه، وذلك قد يكون تحقيقًا، نحو استكتبته، أي طلبت الكتابة منه، وقد يكون تقديرًا، نحو استخرجت التوتد من الحائط، فليس هنا طلب صريح، بل المعنى لم أزل أتلف، وأتحيل حتى خرج.

وقد يجيء، للتحوّل، نحو استحجر الطين، أي تحوّل إلى الحجر، وقد يجيء بمعنى قتل بالتخفيف، نحو استقرّ بالمكان، أي قرّ به، قيل: هذا يُحفظ ولا يقاس عليه، والله تعالى أعلم.

(و) الباب الثاني باب الإفعال نحو «(أَخْشَوْسَتْ)» أصله خَشِنَ من الخشونة، وهي ضدّ اللين، فزيدت في أوله همزة وصل، وبين العين واللام واو، وشين، وقُدَمَ؛ لأن إحدى الزوائد من جنس الأصول، وبنائه للمبالغة، يقال: أخشوشن الشيء، اشتدت خشونته، وأخشوشن الرجل: تعود لبس الخشن، وهو لازم أبدًا، والله تعالى أعلم.

(و) الباب الثالث باب الأفعال، نحو «(اجْلَوذَتْ)» يقال: اجلوذ بهم السير اجلوذاً: أي دام مع السرعة، وهو من سير الإبل، أصله جلد، فزيدت في أوله همزة وصل، وبين العين واللام واوان، وقُدَمَ؛ لأن كلّ الزوائد فيه قبل الأخير، ونيأخر احمارًا؛ إذ له بحث، وبنائه للمبالغة، كالفعل، نحو اخروط بهم السير، أي امتد،

وَجَلَوْدٌ بِهِم السِير، أَي دَامَ مَعَ السَّرْعَةِ، وَاعْلَوْطٌ، أَي لَزِمَ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَإِنَّمَا لَمْ تُقْلَبِ الْوَاوُ يَاءً فِي مَصْدَرِ هَذَا الْبَابِ، كَمَا انْقَلَبَتْ فِي اعشوشبِ اعشيشابًا؛ لِأَنَّهَا مُشَدَّدَةٌ انْتَهَى، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(و) الْبَابُ الرَّابِعُ بَابُ الْإِفْعَالِ، نَحْوُ «أَحْمَارَزَا» بِفَتْحِ الْمَشْدَدِ لِلْوِزْنِ، أَصْلُهُ حَمْرٌ، فَزِيدَتْ فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ وَصَلَتْ، وَبَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ أَلْفٌ، وَكُتِّرَتْ اللَّامُ، وَالزَّائِدُ هُوَ الثَّانِي، وَقُدِّمَ؛ لِكَوْنِهِ أَبْلَغُ مِنْ أَحْمَرَ فِي الْمَعْنَى وَ«أَحْمَرًا» أَصْلُهُ حَمْرٌ أَيْضًا، فَزِيدَتْ فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ وَصَلَتْ، وَكُتِّرَتْ اللَّامُ، وَالزَّائِدُ هُوَ الثَّانِي أَيْضًا، وَهُمَا مُخْتَصَّانَ بِالْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ، وَبِنَاؤُهُمَا لِلْمَبَالِغَةِ، لَكِنِ الْأَوَّلُ أَبْلَغُ مِنَ الثَّانِي، قَالَ فِي «مَخْتَارِ الصَّحَاحِ»: تَقُولُ: شَهَبَ الشَّيْءُ بِالْكَسْرِ شَهَبًا: أَي صَارَ ذَا بِيَاضٍ غَالِبٍ عَلَى السَّوَادِ، وَلَوْ قَصِدَتْ الْمَبَالِغَةُ قُلْتَ: اشْهَبَ اشْهَبَاتًا، وَإِذَا قَصِدَتْ زِيَادَتُهَا، قُلْتَ: اشْهَبَتْ اشْهَبَاتًا انْتَهَى.

وَقَوْلُهُ: (بِالْإِدْغَامِ) أَي بِتَشْدِيدِ اللَّامِ (فِيمَا ذُكِرَا) «مَا» اسْمٌ مُوَصُولٌ، وَالْفِعْلُ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، أَي فِي الَّذِينَ ذُكِرَا، وَهُوَ أَحْمَارٌ، وَأَحْمَرٌ، وَيَحْتَمِلُ كَوْنُ «مَا» مَصْدَرِيَّةً، وَالْمَصْدَرُ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ، أَي فِي الْمَذْكُورِينَ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ أَحْمَارًا وَأَحْمَرَ أَصْلُهُمَا أَحْمَارٌ، وَأَحْمَرٌ، بِفَتْحِ الْإِدْغَامِ فِيهِمَا، فَأُدْغِمَ الْحَرْفَانِ الْمُتَجَانِسَانِ، أَعْنَى الرَّائِينَ بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَةِ أَوْلِيهِمَا؛ لِلجِنْسِيَّةِ، قَالَ صَاحِبُ الْأَصْلِ: وَيَدُلُّ عَلَيْهِ، أَي عَلَى كَوْنِ الْإِدْغَامِ لِلجِنْسِيَّةِ عَدَمُ إِعْلَالِ اِرْعَوَى، فَإِنَّهُ مِنْ بَابِ اِفْعَلٍ، كَأَحْمَرَ، لَا يُدْغِمُ؛ لِعَدَمِ الْجِنْسِيَّةِ، وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ اِرْعَوَى اِرْعَوَوُ بَوَاوِينَ، فَاجْتَمَعَ فِيهِ سَبَبُ الْإِدْغَامِ، كَمَا فِي أَحْمَرَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَسَبَبُ الْإِعْلَالِ بِقَلْبِ الْوَاوِ الثَّانِيَةِ يَاءً، وَهُوَ وَقُوعُهَا خَامِسَةً فِي الطَّرْفِ، وَبَعْدَ الْإِعْلَالِ الثَّانِي لَمْ يَجُزِ الْإِعْلَالُ الْأَوَّلُ؛ لِثَلَا يَلْزَمُ الْإِعْلَالُ فِي الْإِعْلَالِ، فَأَعْلَى بِمَوْجِبِ الْإِعْلَالِ؛ لِأَنَّ الْإِعْلَالَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْإِدْغَامِ، فَلَمَّا انْقَلَبَتْ الْوَاوُ الْمُتَطَرِّفَةُ يَاءً لَمْ يَبْقَ سَبَبُ الْإِدْغَامِ؛ لِعَدَمِ الْجِنْسِيَّةِ بَيْنَ الْوَاوِ

٧٩ - ثُمَّ «ازْعَوَى» وَلِلرَّبَاعِيِّ وَاحِدٌ كـ «دَخَرَجْتُ» لَكِنْ إِذَا يُجْرَدُ

والياء، فلم يُدْعَم.

وانما قلنا: الإعلال مقدم؛ لأن سبب الإعلال موجب له، يعني كلما وُجد سبب الإعلال وُجد الإعلال، وسبب الإدغام ليس بموجب له، يعني أنه ليس كلما وُجد سبب الإدغام وُجد الإدغام، بل مُجَوِّزٌ له، يدلّ عليه امتناع التصحيح في باب رَمَى، وجواز الفكّ في باب حَيَّى، كما سيجيء، حقّقه الجار بردي.

وما قيل: إن الإعلال سابق على الإدغام؛ لأن الإعلال يجب بمجرد النظر إلى الحرف الواحد من حروف العلة، بخلاف الإدغام، فإنه لم يجب ما لم يُنظر إليهما معاً، فخطأ؛ لأن الإعلال أيضاً لم يجب بمجرد النظر إلى الحرف الواحد من حروف العلة، وإلا لوجب إعلال وَعَدَدٌ، بل يجب النظر إلى ما قبله، فلهذا لم تختلف وجوه الإعلال، كاخذف، والقلب، والإسكان، قاله ابن كمال رحمه الله تعالى^(١)، وهو بحث نفيس، والله تعالى أعلم.

وقوله: (ثُمَّ «ازْعَوَى») أي فإنه من باب الافعال، كما سبق تحقيقه آنفاً، يقال: اَزْعَوَى عن القبيح، أي كَفَّ، والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على منشعبة الثلاثي المجرد شرع بيّن الرباعي، فقال: (وَلِلرَّبَاعِيِّ) بسكون الياء؛ للوزن، وهو خبر مقدم نقولُه: (وَاحِدٌ) أي باب واحد من تلك الأبواب الخمسة والثلاثين، وذلك (كـ «دَخَرَجْتُ») يقال: دَحْرَجَهُ، دَخْرَجَهُ وِدْحَرَجًا، فتدحرج: أي تنابح في حُدُور، والمُدْحَرِجُ: المُدْوَرُ، قاله المجد^(٢).

وقوله: (لَكِنْ إِذَا يُجْرَدُ) بالبناء للمفعول، أشار به إلى أن الباب الواحد المذكور يُستعمل في الرباعي المجرد فقط، وأما المزيد فله أوزان تأتي بعده.

(اعلم): أنهم جَوَّزُوا في الاسم رباعياً، وخماسياً أصنين؛ للتوسّع، ولم يجوّزوا

(١) «الفلاح» ص ٢١-٢٢.

(٢) «القاموس المحيط» ص ١٧١.

٨٠ - وَأَنْشَعِبَتْ مِنْهُ ثَلَاثٌ تُنْشَجُ كـ «أَحْرَجْتُمْ» «أَقْشَعَرْتُ» إِذْ «تَدَخَّرَ جُؤَاءُ»

شُداسيًا؛ لئلا يُتوهم أنه كلمتان؛ إذ الأصل أن يكون على ثلاثة أحرف، ولم يجوزوا في الفعل حماسيًا؛ لكثرة تصرفه، ولأنه يتصل به الضمير المرفوع المتصّل، ويصير كالجزء منه، بدليل إسكان ما قبله، مثل دحرجت، فالحماسي فيه كالسداسي في الاسم، وقد علمت أنه مرفوض، وإلى هذا أشار ابن مالك في «الخلاصة» حيث قال:

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إِنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا
وقال في الفعل:

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

ثم إنهم لم يتصرفوا في الرباعي المجرد كما تصرفوا في الثلاثي المجرد، من فتح عينه، وكسرهما، وضمهما، بل التزموا فيه الفتحات؛ لحفتها، وثقل الرباعي، لكن لما لم يكن في كلامهم أربع حركات متوالية في كلمة واحدة سکنوا الثاني؛ لأن إسكانه أولى من إسكان الأول والرابع؛ لامتناع الابتداء بالساكن، ووجوب فتح الآخر إذا لم يتصل به الضمير المرفوع، ومن إسكان الثالث أيضًا؛ لأن الرابع قد يُسكن لاتصال الضمير، فيلزم التقاء الساكنين، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر منشعبة الرباعي المجرد، فقال: (وَأَنْشَعِبَتْ) أي تفرعت (منه) أي من الثلاثي المجرد (ثَلَاثٌ) أي ثلاث أبنية (تُنْشَجُ) بالبناء للمفعول، أي تُستخرج منه، وهي على قسمين: القسم الأول، ما زيد فيه حرف واحد، وهو باب واحد، وهو باب نعال، نحو تدحرج، والثاني باب الانفعال، نحو احزجتم، والثالث باب الافعال، نحو اقشعر، وقد ذكرها غير مرتبة؛ لضرورة الوزن، فقال: (كـ «أَحْرَجْتُمْ») أي اجتمع أصله حَزَجَم، فزيدت في أوله همزة وصل، وبين العين واللام نون، وهو باب الانفعال، وهذا هو الباب الأول مما زيد فيه حرفان على الرباعي، ونحو «(أَقْشَعَرْتُ)»

- ٨١ - مُلْحَقٌ «ذَخْرَجَتْ» بِسِتَّةِ جَرَى كـ «شَمَلَّتْ» وَ«حَوَقَلْتُ» وَ«بَيَّطَرَا»
 ٨٢ - وَ«جَهْوَرَتْ» وَ«قَلَنْسَتْ» وَ«قَلَسَى» «تَدَخْرَجَتْ» مُلْحَقُهُ جَا خُمْسًا

يقال: اقشعر جِلده: أخذته قشعريرة، أي رعدة^(١)، أصله قَشَعَرَ، فزيدت في أوله همزة وصل، وكُثِرَت اللام، والزائد هو الثاني، وهذا هو الباب الثاني مما زيد فيه حرفان على الرباعي (إِذْ «تَدَخْرَجُوا») «إِذْ» ظرف لـ «اقشعر»، أي وقت تدحرجهم؛ وهذا هو الباب الأول من مزيد الرباعي، أخره للنظم، وأصله ذَخْرَج، فزيدت في أوله تاء، وهذه الأبواب الثلاثة كلها لوازم، والله تعالى أعلم.

ولما فرغ من الرباعي، ومنشعبه شرع يبين الملحقَات بالرباعي المجرد، وهي ستة أبواب، فقال:

«(مُلْحَقٌ) «ذَخْرَجَتْ» أي المُلْحَق بالرباعي المجرد، وأصله ثلاثي زيد فيه للإلحاق بدحرج (بِسِتَّةِ جَرَى) أي جاء ستة أبواب، وهذه الأبواب الستة نوع واحد، وهو ما زيد فيه حرف واحد، فالأول باب الفعنة (كـ «شَمَلَّتْ») أي أسرع، أصله شَمَل، زيد فيه حرف واحد، وهو اللام الثانية، وقُدِّم؛ لكون الزائد فيه من جنس الحرف الأصلي (و) الثاني باب الفوعلة نحو («حَوَقَلْتُ»)، يقال: حَوَقَل حَوَقَلَةً: أي ضَعَفَ وَهَرِمَ، أصله حَقَل، زيدت فيه الواو بين الفاء والعين، وقُدِّم لقوة الواو (و) الثالث باب التفعلة نحو («بَيَّطَرَا») بألف التشبية، يقال: بيطر الرجل بيطرةً: أي عمِل البيطرة، وهو الشق، أصله بطر، فزيدت فيه الياء بين الفاء والعين، وقُدِّم لتقدم زائده.

(و) الرابع باب الفوعلة نحو («جَهْوَرَتْ») يقال: جهور جهورةً: إذا جهر مبالغَةً، أصله جهَرَ، فزيدت فيه الواو بين العين واللام، قُدِّم لاشتراكه مع حوقل في نفس الزائد، ومع بيطر في كونه حرف علة (و) الخامس باب التفعنة نحو («قَلَنْسَتْ») يقال: قَلَسَ قَلَسَةً: إذا لبس القلنسوة، أصله قَلَسَ، فزيدت فيه النون بين العين واللام، قُدِّم لتقدم زائده (و) السادس باب التفعلة («قَلَسَى») يقال: قَلَسَى قَلَسَاءً: إذا لبس

٨٣ - «تَجَلَّبَبْتُ» «تَجَوَّزْتُ» «تَشَيْطَنَّا» كَقَوْلِهِمْ «تَرَهَوَكْتُ» «تَمَسَكْنَا»

القلنسوة أيضاً، أصله قَلَسَ، فزيدت فيه الياء في آخره، ثم قُلبت أَلْفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، ولم يَصل الإلحاق به؛ لأنه في محلّ التغيير، وأصل قَلَسَاة قَلَسِيَّةٌ، فقُلبت الياء أَلْفًا؛ لما ذُكر.

[فإن قلت]: ما الفرق بين منشعبة الثلاثي، وبين الملحق بالرباعي مع أن أصلهما ثلاثي زيد فيه حرف، أو أكثر، فإن فاعلٌ مثلاً ثلاثي زيد فيه الألف، وشَمَلٌ ثلاثي زيد فيه اللام؟

[أجيب]: بأن زيادة الحرف في المنشعبة لقصد زيادة معنى، كما مرّ، وفي الملحق لقصد موافقة لفظ للفظ آخر ليعامل معاملته، لا لزيادة معنى، وعلى هذا سائر الملحقات^(١)، والله تعالى أعلم.

ولما فرغ من ذكر ملحقات «دحرج»، شرع يبيّن ملحقات «تدحرج»، فقال:

«تَدَحْرَجْتُ» مُلْحَقُهُ جَا حَمَسًا أي خمسة أبنية، وهو نوع واحد أيضاً، وهو ما

زيد فيه حرفان على الثلاثي المجرد، فالأول باب التفعّل، نحو:

«تَجَلَّبَبْتُ» أي لبست الجلباب، أصله جَلَبَ، فزيدت في أوله التاء، وحرف من

جنس اللام في آخره، وهو الباء، والثاني باب التفوعل، نحو «تَجَوَّزْتُ» أي لبست

الجَوَّزَ، أصله جَرَبَ، فزيدت فيه التاء والواو، والثالث باب التثيّل، نحو «تَشَيْطَنَّا»

بألف الإطلاق، أو التثنية، أي أشبها الشيطان، بفعلها فعلاً مكروهاً، أصله شَطَنَ،

فزيدت فيه التاء، والياء، ووجه تقديم هذه الأبواب الثلاثة كوجه تقديم الأبواب الثلاثة

الأول في ملحقات «دحرج»، وقد تقدّم، والرابع باب التفوعل (كَقَوْلِهِمْ: «تَرَهَوَكْتُ»)

أي تبخترت - أصله رَهَكَ، فزيدت فيه التاء، والواو، وقُدّم؛ لاشتراكه مع سوابقه في

كون الزيادة في أوله، والخامس باب التثيّل، نحو «تَمَسَكْنَا» بألف الإطلاق، أو

٨٤ - وَائْتَانِ لِلْمُلْحَقِ بِ«أَحْرَجْتُمْ» جَا كَ«أَقْعَنْسَسْتُ» وَ«اسْلَنْقِيَا» وَقَتَّ الدُّجَى

التثنية، أي أظهرها الذل والحاجة، أصله سكن، فزيدت فيه التاء والميم في أوله. [تنبه]: قال ابن كمال رحمه الله تعالى: ينبغي أن يُعلم أن تحقق الإلحاق في «تجلبب» إنما هو بتكرار الباء، وأما التاء إنما دخلت لمعنى المطاوعة، كما كانت كذلك في «تدحرج»؛ لأن الإلحاق لا يكون من أول الكلمة، وفي «تجورب»، و«تشيطان»، و«ترهوك» بالواو، والياء، لا بالتاء بعين ما ذكرنا، وأما تحقق الإلحاق في «تمسكن»، ففيه إشكال، ولذلك قال في «شرح الهادي»: إنه شاذ انتهى^(١)، والله تعالى أعلم.

ولما فرغ من بيان ملحقات «تدحرج» شرع يبين ملحقي «أحرجتم»، فقال:

(وَائْتَانِ) من الأبواب الخمسة الثلاثين، وهو مبتدأ خبره جملة «جا»، وأفرده باعتبار كلٍّ منهما، وقوله: (لِلْمُلْحَقِ بِ«أَحْرَجْتُمْ») متعلق ب(جا) نغمة في جاء بالهمزة، وليس ضرورة، فالأول باب الافعلال (ك«أَقْعَنْسَسْتُ») أي تأخرت، ورجعت إلى خلف، من القَعَسِ محرَّكَةً، وهو خروج الصدر، ودخول الظهر، ضدَّ اخذب^(٢)، زيدت في أوله همزة وصل، وبين العين واللام نون، وكثرت اللام، والزائد هو الثاني، وقدم لتقدم زوائده (و) الثاني باب الافعلاء، نحو «اسلنقيا» بألف التثنية، أي وقعا على قفاهما، زيدت في أوله همزة التوصل، وبين العين واللام نون، وبعد اللام ياء، ثم قلبت ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ولا ييضم الإلحاق به؛ لما مر، ومصدره اسلنقاء، قلبت الياء فيه همزة؛ لتطرفها بعد ألف زائدة.

وقوله: (وَقَتَّ الدُّجَى) ظرف له «اسلنقيا»، و«الدُّجَى» بضم الدال، وفتح الجيم، مقصوراً، جمع دُجِيَّة: بضم، فسكون: هي الظلمة، والمعنى: ناما وقت ظلام الليل. [تنبه]: إنما حكم على «اقعنسس» بأنه ملحق ب«أحرجتم»، ولم يُحكم على «استخرج» بأنه ملحق به، مع أنه يوافق في جميع تصرفاته؛ لأنه لا يُعنى بالإلحاق

(١) «الفلاح»: ص ٢٣.

(٢) «القاموس»: ص ٥١٠.

٨٥ - عَلَامَةُ الْإِلْحَاقِ أَنْ يَتَّحِدَا مَصَادِرُ الْفِعْلَيْنِ حَيْثُمَا بَدَا

مجرد صورة الحركات والسكنات، بل يُعنى وقوع الفاء والعين واللام في الفروع موقعها في الأصل الملحق به، وإذا كان هناك زيادة فلا بد من مماثلها في الملحق، و«استخرج» بالنسبة إلى «أخرج» خلاف ما ذكر في الأصلية، والزيادة جميعاً، أما في الأصلية فلأن الخاء فيه هي فاء وقعت موقع النون الزائدة في الأصل، وأما في الزيادة فلأن النون واقعة في الأصل بعد الفاء والعين، وليس في الفرع نون في موقعها، فتأمل^(١)، والله تعالى أعلم.

ولما ذكر الملحقات، أرد أن يبين ما يُعرف به الإلحاق، فقال:

(عَلَامَةُ الْإِلْحَاقِ أَنْ يَتَّحِدَا) بألف الإطلاق، مبنياً للفاعل، والفاعل قوله: (مَصَادِرُ الْفِعْلَيْنِ) أي الفعل الملحق والملحق به (حَيْثُمَا بَدَا) أي في أي تركيب ظهر فيه. وحاصل معنى البيت بإيضاح أن علامة معرفة إلحاق فعل بفعل آخر أن يتحد مصدرهما وزناً، مثل دَحْرَجَةٌ، وشُمَّلَّةٌ، ووجه دلالة عليه أن اتحاد المصدرين يستلزم الاتحاد في جميع التصرفات، وليس المراد من الإلحاق إلا هذا، كما مر.

[فإن قلت]: إن «أخرج» قد يتحد مصدره مع مصدر «دحرج»، فيقال: أخرج إخراجاً، كما يقال: دحرج دحراجاً، فلم لم يقولوا بإلحاقه به؟.

[أجيب]: بأن الاعتبار إنما هو بالفعلة؛ لأطرادها وعمومها في جميع صور فَعَلَّلَ دون الفَعْلَالِ؛ لعدم مجيئه في بعض الصور منه، فإنهم لم يقولوا في قَحْطَبٍ^(٢)، وعَرَبِدَةٍ^(٣): قَحْطَابًا، وعَرَبَادًا، بل قالوا: قحطبةً وعربدةً، وأيضاً إن زيادة الهمزة لقصد معنى التعدية، لا لمساواته له في تصرفاته اللفظية، وأيضاً حروف الإلحاق لا تتراد في الأول، كما مر، وقيل: إن الشرط توافق المصادر أجمع.

(١) «الفلاح» ص ٢٣-٢٤.

(٢) يقال: قَحْطَبُهُ: صَرَعَهُ، وبالسيف: علاه انتهى «ق» ص ١١٤.

(٣) «العربدة»: سوء الخلق انتهى «ق» ص ٢٧٠.

[تنبيه]: (اعلم): أن المراد بالإلحاق جعلُ مثال مساويًا لمثال أزيد منه بزيادة حرف، أو أكثر؛ ليعامل معاملته في جميع تصرفاته، وذلك قد يكون في الفعل، كما هو المراد هنا، مثلاً يُجْعَلُ «شَمَلٌ» مساويًا لـ«دَحْرَجٌ» بزيادة حرف، وهو اللام، فيصير «شَمَلٌ»، فيُعامل معاملة «دَحْرَجٌ» في جميع تصرفاته، من الماضي، والمضارع، وغيرهما، فيقال: شَمَلٌ يُشَمِلُ شَمَلَةً، كما يقال: دَحْرَجٌ يُدَحْرَجُ دَحْرَجَةً، فالمثال الأول هو الملحق، والمثال الثاني هو الملحق به، وقد يكون في الاسم، مثلاً يُجْعَلُ قَرْدٌ مساويًا لجعفر، بزيادة حرف، وهو الدال، فيصير قَرْدٌ، وهو المكان الغليظ، فيُعامل معاملة جعفر، في التصغير، والتكسير، وغيرهما، فيقال: قَرْدٌ، وَقَرَادٌ، وَقَرِيدٌ، كما يقال: جَعْفَرٌ، وَجَعْفِرٌ، وَجُعَيْفِرٌ، قاله ابن كمال^(١).

وقال ديكنقوز: المراد بالإلحاق جعلُ مثال على مثال أزيد منه بزيادة حرف، أو أكثر، أي جعله موازنًا له في عدد الحروف والحركات والسكنات، ولذلك لا يجوز الإدغام مطلقًا في الملحق، ولا الإعلال في غير الأخير، ويُجْعَلُ ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلًا للأصل في الملحق به، فيُعامل الملحق معاملة الملحق به في أحكامه، من التصغير، والتكسير، وغيرهما، فلا بد أن يكون الملحق مماثلًا وموازنًا للملحق به، ومعنى الموازنة وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الأصل الملحق به، وإن كان ثمة حرف زائد فلا بد من مماثلته في الملحق، لا مجرد التوافق في الحركات والسكنات، ولذلك حُكِمَ عَنِ «القَعْنَسِسِ» بأنه ملاحقٌ بـ«احرنجم»، ولم يُحْكَمْ عَلَى «استخرج» بذلك؛ لأن «استخرج» بالنسبة إلى «احرنجم» على خلاف ما ذكرنا، إلى آخر ما مرّ تقريره قريبًا.

فَصْلٌ: فِي الْمَاضِي

٨٦ - وَسُبُلُ الْمَاضِي إِذَا جَاءَ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ وَجْهًا قَدْ أَتَتْ مُتَابِعَةً

قال: والفرق بين الأصل والملحق به أن الملحق يجب أن يكون فيه ما زيد للإلحاق دون الملحق به، مثلاً يجب في باب «حوقل» زيادة الواو بين الفاء والعين دون باب «دحرج» وفي باب «اقعنسس» و«تجلبب»، و«جلبب» تكرير اللام دون باب «احرنجم»، و«تدحرج»، و«دحرج» انتهى^(١)، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ولما فرغ من تعداد الأبواب بأنواعها، شرع يبين تصاريفها، فقال:

فَصْلٌ: فِي الْمَاضِي

(فَصْلٌ) مصدر فَصَلَ: بمعنى قَطَعَ، وهنا بمعنى الفاعل، وقع خبراً لمبتدأ محذوف، أي هذا فصل، أي فاصلٌ (في) بيان أمثلة (الْمَاضِي) هو ما دلَّ وضعاً على معنى وُجد قبل زمان إخبارك بمجرد صيغته، فقوله: «قبل زمان إخبارك» أخرج المضارع، وقوله: «بمجرد صيغته» أخرج «أمس» فإنه يدلُّ على زمان قبل زمان إخبارك، لكن لا بصيغته، بل بجوهر حروفه، وإنما قَدَّمَ الفعل على الاسم؛ لكثرة تصريفاته بالنسبة إلى الاسم، وقَدَّمَ الماضي منه؛ لأنه مجرد عن الزوائد، ولأنه يدلُّ على الزمان الماضي، ولذا سُمِّيَ به، والله تعالى أعلم.

(وَسُبُلٌ) مبتدأ خبره «أربعة عشر»، أي طُرُق تصريفات (الْمَاضِي إِذَا جَاءَ) أفرد الضمير للوزن، و«جاء» لغة في جاء بالهمزة (أَرْبَعَةٌ عَشَرَ وَجْهًا) وكان القياس يقتضي أن يكون ثمانية عشر وجهًا، ستة في الغيبة، وستة في الخطاب، وستة في التكلم، لكن اكتفي فيه بلفظين؛ لعدم الالتباس، فبقي أربعة عشر وجهًا، كما سيأتي (قَدْ أَتَتْ) تلك الأوجه (مُتَابِعَةً) أي متسلسلة في الذكر، وذلك:

(١) شرح المراح: ص ٢٤.

٨٩ - لِشِبْهَيْهَا يَلِاسِمُ فِي النَّعْتِ بِهَا وَالْفَتْحُ لِلتَّخْفِيفِ كُنْ مُنْتَبِهَا

الذي لم يتصل به ضمير رفع متحرك، وهو فعل، وفعلا، وفعلا، وفعلا، وفعلا، وما عداها وهي عشرة أوجه كلها ساكنة، فلو قال: «فَحَرَّكُوا أَرْبَعَةَ الْأَبْوَابِ» لكان أولى، والله أعلم

(لِشِبْهَيْهَا) متعلق بحُرِّكْتَ (لِلِاسِمِ فِي النَّعْتِ بِهَا) يعني أن الماضي بُني على الحركة، مع أن الأصل في البناء السكون؛ لأنه ضد الإعراب، كما أن الحركة ضد السكون، والأصل في الإعراب الحركة؛ لتدل كل حركة على معنى من المعاني الموجبة للإعراب، فأعطي السكون للبناء؛ تحقيقاً للتضاد بينهما.

وإنما بُني الماضي لمشابهته لاسم الفاعل في وقوعه صفة للنكرة، أي كما أن اسم الفاعل يقع صفة للنكرة يقع الماضي أيضاً صفة لها، نحو «مررتُ برجل ضَرْبٍ، أو ضاربٍ»، وقيل: بُني الماضي على الحركة؛ لوقوعه موقع المضارع، وهذا مبني على أن المضارع معرب أصالةً، لا بالمشابهة، كما هو مذهب الكوفيين، وسيأتي بيانه.

ثم أشار إلى وجه بنائه على الفتح خاصةً، فقال: (وَالْفَتْحُ لِلتَّخْفِيفِ كُنْ مُنْتَبِهَا) يعني أنه إنما بُني على الفتح للتخفيف؛ لأن الفتح أخو السكون؛ لأن الفتحة جزء من الألف؛ لما تقرّر من أن الألف مركّب من الفتحين، والألف ساكنٌ أبداً، وجزء الساكن ساكنٌ، وقيل: إنما حُصّ الفتح لثقل الفعل لفظاً؛ إذ لا تجد فعلاً ثلاثياً ساكن الوسط بالأصالة، ومعنى؛ لدلالته على المصدر والزمان، ولطلبه المرفوع دائماً، والمنصوب كثيراً.

وكان الأولى أن يُذكر الضميرين، فيقول بدل هذا البيت:

لِشِبْهَيْهِ يَلِاسِمُ فِي النَّعْتِ بِهِ وَالْفَتْحُ لِلتَّخْفِيفِ فَلْتَنْتَبِهِ

[فإن قيل]: إن الفعل إذا شابه الاسم المعرب يكون معرباً كما في المضارع، فلم لم

يُعرب الماضي حيث إنه يشبه اسم الفاعل، كما مرّ؟.

[أجيب]: بأنه إنما لم يعرب مع مشابهته له لأنه لم يأخذ العمل منه، أي لم يعمل

- ٩٠ - وَأَعْرِبَ الْمُضَارِعُ الْمُشْتَعْلِي
 ٩١ - وَالْإِسْمُ أَيْضًا آخِذٌ مِنْهُ الْعَمَلُ
 ٩٢ - وَقَصِرَ الْمَاضِي عَلَى الْبِنَاءِ
 لِكَثْرَةِ الشَّبْهِ بِالْإِسْمِ الْأَصْلِيِّ
 فَأَخَذَ الْإِعْرَابَ عَنْهُ كَالْبَدَلِ
 إِذْ شَبَّهَهُ قَلَّ مَعَ الْخَفَاءِ

إذا كان بمعناه؛ لأن شرط عمله أن لا يكون بمعنى الماضي، كما هو مقرر في محنته. والحاصل أن مشابهة الماضي للاسم ناقصة، فلذلك لم يُعرب، والله تعالى أعلم. (وَأَعْرِبَ الْمُضَارِعُ) فعلٌ ونائب فاعله، وقوله: (الْمُشْتَعْلِي) أي العالي قدره، وإنما وصفه به؛ لشرفه، حيث أُعرب، بخلاف الماضي والأمر (لِكَثْرَةِ الشَّبْهِ) بكسر، فسكون، ويقال فيه الشَّبْهُ بفتحتين، والأول هنا متعين للوزن: أي كثرة مشابهته (بِالْإِسْمِ) أي باسم الفاعل، وقوله: (الْأَصْلِيِّ) صفة له، وصفه به؛ لكونه أصلاً في الإعراب، والفعل المعرب فرع عليه.

ووجه كثرة مشابهته أنه يشابهه في الحركات والسكنات، ووقوعه صفةً لُنكرة، وخبراً لمبتدأ، ودخول لام الابتداء، كما سيجيء - إن شاء الله تعالى - . (وَالْإِسْمُ أَيْضًا آخِذٌ مِنْهُ) أي من المضارع (الْعَمَلُ) أي إن عمل اسم الفاعل الرفع في الفاعل، والنصب في المفعول، إنما هو بحمله على الفعل، كما قال في «الخلاصة»:

كفعلية اسم فاعلي في العملِ إن كان عن مُضِيِّ بِمَعْرِزِي
 (فَأَخَذَ) المضارع (الْإِعْرَابَ عَنْهُ) أي عن اسم الفاعل (كَالْبَدَلِ) أي كالعوض لما
 أخذه منه، وهو العمل.

(وَقَصِرَ الْمَاضِي) فعلٌ ونائب فاعله، أي صار الماضي مقصوراً (عَلَى الْبِنَاءِ) دون الإعراب (إِذْ) تعليلية (شَبَّهَهُ) بكسر، فسكون، أي مشابهته للاسم (قَلَّ مَعَ الْخَفَاءِ) يعني أنه إنما بُني الماضي؛ لقلة مشابهته لاسم الفاعل؛ لأنها من جهة واحدة، وهي وقوعه صفةً للنكرة فقط، فلم يُعرب، بل بُني على الحركة، قال الرضي: المضارع لما شابه الاسم المشابهة التامة استحق الإعراب، والماضي لما شابه المشابهة الناقصة

٩٣ - وَبُنِيَ الْأَمْرُ عَلَى السُّكُونِ لِعَدَمِ الشَّبهِ فِي الشُّؤُونِ
٩٤ - وَزَيْدٌ وَآؤُ ثُمَّ نُونٌ وَأَلْفٌ دَلَالَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ يَخْتَلِفُ

استحقَّ البناء على الحركة انتهى^(١).

(وَبُنِيَ الْأَمْرُ) المراد الأمر بالصيغة، فإنه المتبادر عند الإطلاق (عَلَى السُّكُونِ) أي وهو الأصل في البناء، كما قال في «الخلاصة»:

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِبُنْيَانِنَا وَالْأَصْلُ فِي الْمُنْبِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا
(لِعَدَمِ الشَّبهِ) متعلق بـ«بُنِيَ»، و«الشَّبَهُ» هنا بفتحين، وهو لغة في «الشَّبَهُ» بكسر، فسكون، كما سبق قريباً، أي لعدم مشابهته اسم الفاعل (فِي الشُّؤُونِ) أي في جميع وجوهه؛ حيث حذف منه حرف المضارعة، فبالأحرى أن يبقى على بنائه الأصلي.

[تنبيه]: إعراب المضارع للمشابهة إنما هو عند البصريين، وأما عند الكوفيين فبالأصالة، لا بالمشابهة، فاختار الناظم تبعاً لصاحب الأصل مذهب البصريين، كما اختاره في الاشتقاق، قال الرضي: المضارع معربٌ للمشابهة عند البصريين، لا لأجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم، وقال الكوفيون: أعرب المضارع بالأصالة، لا للمشابهة، وذلك لأنه قد يتوارد عليه أيضاً المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه، فيحتاج إلى إعرابه؛ ليتبين ذلك الحرف المشترك، فتعين المضارع تبعاً لتعيينه، وذلك كقولك: «لا يضرب»، فإن رفعه دليل على كون «لا» للنفي، وجزمه دليل على كونها للنهي انتهى^(٢)، والله تعالى أعلم.

ثم شرع يبين كيفية استعمال الماضي، فقال:

(وَزَيْدٌ وَآؤُ) أي في آخر الجمع المذكور الغائب، نحو «ضربوا» (ثُمَّ نُونٌ) أي في آخر الجمع المؤنث الغائبة، نحو «ضربن» (وَأَلْفٌ) أي في آخر الماضي للمثنى مطلقاً، نحو «ضربا»، و«ضربتا»، و«ضربتما» (دَلَالَةٌ) أي لأجل أن تدل هذه الحروف (عَلَى ضَمِيرٍ

(١) راجع «الفلاح» ص ٢٥-٢٦.

(٢) «الفلاح» ص ٢٦.

٩٥ - أَعْنِي «هُمُو» وَ«هُنَّ» ثُمَّ زِدْ «هُمَا» فَكُلُّ هَذَا اللَّفْظِ أَضْلاً عَلِمَا

٩٦ - وَضَمَّ بَاءً «ضَرَبُوا» لِلْوَاوِ إِلَّا «رَمَوْا» «دَعَوْا» وَمَا يُسَاوِي

يَخْتَلِفُ) باختلاف المسند إليه، إفراداً، وتثنية، وجمعاً، وتذكيراً، وتأنيثاً

(أَعْنِي) أي أقصد بالضمير المختلف «هُمُو» أي فبدل الواو على «همو» (وَ«هُنَّ») أي فتدل النون عليه (ثُمَّ زِدْ «هُمَا») أي فتدل الألف عليه (فَكُلُّ هَذَا اللَّفْظِ) أي المذكور من «همو»، و«هُنَّ»، و«هما» حال كونه (أضلاً) لهذه الحروف (عَلِمَا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول.

وحاصل المعنى: أنه زيدت الألف في آخر نحو «ضرب» إذا قصدت التثنية، مذكراً كان أو مؤنثاً، فصار «ضرباً»، و«ضربتاً»، والواو إذا قصد الجمع للمذكر، فصار «ضربوا»، والنون إذا قصد الجمع للمؤنث، فصار «ضربن»، حتى تدل الحروف المذكورة على «هما»، و«همو»، و«هُنَّ».

[تنبيه]: إنما اختصت هذه الحروف بالزيادة؛ لأن الأصل أن يزداد في الفعل حروف اللين؛ لأن في الزيادة ثقلاً، وهي أخف الحروف؛ لاعتياد الألسنة لها، واستمناس السامع بها؛ لكثرة دورها في الكلام، فخصت الألف للتثنية، والواو للجمع؛ لأن الألف من أول المخارج، والواو من آخرها، والاثنان قبل الجماعة، فاخصت المقدم بالمقدم، والمؤخر بالمؤخر، واحترزوا عن زيادة الياء في جمع النساء؛ لئلا يلزم دخول الكسرة التي هي أخت الجر على الفعل؛ لأن الياء الساكنة تستدعي كسرة ما قبلها، فزادوا حرفاً شبيهاً بحروف المد واللين من حيث الخفاء واللين، وهي النون، وحركوها لما فيها من قوة الاسمية، ذكره ابن كمال^(١)، وهو بحث نفيس، والله تعالى أعلم.

(وَضَمَّ) بالبناء للمفعول، أو هو فعل أمر، وعنى الأول فقوله: (بَاءً «ضَرَبُوا») مرفوع على أنه نائب الفاعل، وعلى الثاني منصوب على المفعولية، وقوله: (لِلْوَاوِ) متعلق بـ«ضَمَّ».

٩٧ - لَأَنَّ مِيمًا لَيْسَ قَبْلَهَا أَتَى إِذْ «رَمَيْوَا» أَضْلًا لَهُ قَدْ ثَبَّتَا

٩٨ - وَإِنَّمَا ضَمُّوَا «رَضُوا» مَعَ مَا سَبَقَ فِرَازَ فَرَضِ الضَّمِّ مَعَ كَسْرِ أَحَقِّ

والمعنى أن ضم ما قبل الواو في نحو «ضربوا» - مع أن القياس في الماضي البناء على الفتح - لأجل الواو، أي لتكون الواو التي هي مدة محفوظة على مدتها بسبب مجانسة حركة ما قبلها.

(إِلَّا «رَمَوْا» و«دَعَوْا» وَمَا يُسَاوِي) أي ما يشابههما، فإن ما قبل الواو لم يُضَمَّ، بل هو مفتوح:

(لَأَنَّ مِيمًا لَيْسَ قَبْلَهَا أَتَى) أي لأن الميم التي في «رموا»، وكذا العين في «دعوا» ليس ما قبل الواو حقيقة، وإن كان ما قبلها صورة (إذ) تعليلية؛ أي لأن «رَمَيْوَا» بياء مضمومة (أضلاً له) أي لـ«رَمَوْا» (قَدْ ثَبَّتَا) بألف الإطلاق.

وحاصل المعنى أنه إنما فتح الميم في «رموا» ونحوه، مع أنه اتصل به الواو صورة، إلا أنه غير متصل في الحقيقة؛ لأن أصله «رَمَيْوَا» بضم الياء، فقلبت ألفاً؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف؛ لأنه لا يمكن حذف الواو؛ لكونها علامة الفاعل، فصار «رَمَوْا» بفتح الميم، وهكذا كل ناقص عينه مفتوح، كـ«دَعَوْا»، و«سَعَوْا»، و«رَعَوْا».

ولمَّا توجه إليه أن يقال: إن الضاد في «رَضُوا» ليست بما قبل الواو حقيقة، فلم ضمت، أجاب بقوله:

(وَإِنَّمَا ضَمُّوَا «رَضُوا» مَعَ مَا سَبَقَ) أي مع ما مر لنا، وهو أن ما كان قبل الواو صورة، لا حقيقة، كـ«رَمَوْا» يُفتح، ولا يضم للواو، وقد خالف ذلك «رَضُوا»، وذلك (فِرَازَ فَرَضِ الضَّمِّ) أي الضمة التقديرية، فالإضافة من إضافة الصفة للموصوف، وأصله الضم الفرض، أي المقدر (مَعَ كَسْرِ أَحَقِّ) أي مع الكسرة الحقيقية.

وحاصل ما أشار إليه أنه إنما ضم «رَضُوا» وإن لم تكن الضاد منه ما قبل الواو حقيقة، لأن أصله «رَضِيوَا» بكسر الضاد، وضم الياء، فاستثقلت الضمة عليها،

٩٩ - وَكَتَبُوا الْأَلْفَ فِي كَ «ضَرَبُوا» لَلْفَرْقِ بَيْنَ الْوَاوِ جِئْنَ تُنْسَبُ
١٠٠ - لِلْجَمْعِ وَالْعَطْفِ وَقِيلَ تَفْرِقُ لَوَاوِ جَمْعٍ وَلِفَرْدٍ يُنْطَقُ

فَأُسْكَنْتَ، فَحُذِفَتْ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَبَقِيَ «رَضِيُوا» بِكَسْرِ الضَّادِ، ثُمَّ ضُمَّتْ؛ لِأَنَّهَا يَلْزَمُ الْخُرُوجَ مِنَ الْكُسْرَةِ الْحَقِيقِيَّةِ إِلَى الضَّمَّةِ التَّقْدِيرِيَّةِ، أَعْنَى الْوَاوِ، وَهُوَ ضَعْفٌ، لِأَنَّهَا مَا قَبْلَ الْوَاوِ حَقِيقَةٌ، وَاخْتِيرَتِ الضَّمَّةُ لِلْمُنَاسَبَةِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْخُرُوجَ بِنَدْفِ الْفَتْحَةِ، بِخِلَافِ رَمَوَا؛ فَإِنَّ الْفَتْحَةَ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ.

(وَكَتَبُوا الْأَلْفَ) بَعْدَ وَاوِ الْجَمْعِ (فِي كَ «ضَرَبُوا») وَ«لَمْ يَضْرِبُوا» مِنْ كَلِّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ الضَّمِيرُ، وَأَمَّا إِذَا اتَّصَلَ بِهِ، نَحْوَ «ضَرَبُوهُ» وَ«لَمْ يَضْرِبُوهُ» فَلَا يُكْتَبُ؛ لِعَدَمِ الْإِلْتِبَاسِ حِينَئِذٍ؛ إِذْ وَاوِ الْعَطْفِ لَا يَدْخُلُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ، فَيُعْلَمُ أَنَّهَا وَاوِ الْجَمْعِ (لَلْفَرْقِ) مُتَعَلِّقٌ بِ«كَتَبُوا»، (بَيْنَ الْوَاوِ جِئْنَ تُنْسَبُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَيِ وَقْتِ نِسْبَةِ الْوَاوِ (لِلْجَمْعِ، وَالْعَطْفِ) مُتَعَلِّقٌ بِ«تُنْسَبُ» أَيِ تُجْعَلُ الْوَاوِ لِلْجَمْعِ وَالْعَطْفِ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ: «حَضَرَ وَتَكَلَّمَ زَيْدٌ»، وَ«لَمْ يَحْضُرْ، وَتَكَلَّمَ زَيْدٌ»، يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ تُكْتَبِ الْأَلْفُ بَعْدَ الْوَاوِ لَمْ يُعْلَمَ أَنَّ «حَضَرَ» مُفْرَدٌ؛ عَطْفٌ عَلَيْهِ «تَكَلَّمَ»، أَوْ جَمْعٌ لَمْ يُعْطَفْ عَلَيْهِ «تَكَلَّمَ»، وَأَمَّا إِذَا كُتِبَتْ فَقَدْ زَالَ هَذَا الْإِلْتِبَاسُ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا تَزَادُ بَعْدَ وَاوِ الْعَطْفِ، وَهَذَا الْإِلْتِبَاسُ وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ فِي «ضَرَبُوا»، «تَكَلَّمَ زَيْدٌ»، وَ«لَمْ يَضْرِبُوا تَكَلَّمَ زَيْدٌ»؛ لِأَنَّ وَاوِ الْعَطْفِ لَا تَتَّصِلُ بِمَا قَبْلَهَا، إِلَّا أَنَّهُمْ حَمَلُوهُمَا عَلَيْهِمَا طَرْدًا لِلْبَابِ.

[فَإِنْ قُلْتَ]: لِمَ لَمْ يَحْمَلُوا مِثْلَ «ضَرَبُوهُ»، وَلَمْ يَضْرِبُوهُ» عَلَيْهِمَا أَيْضًا طَرْدًا لِلْبَابِ، مَعَ أَنَّهُمَا مِنْ هَذَا الْبَابِ؟

[أَجِيبُ]: بَأَنَّهُ يَلْزَمُ إِدْخَالَ الْفَاصِلِ بَيْنَ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ وَبَيْنَ مَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ^(١)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(وَقِيلَ) إِنَّ الْأَلْفَ الْمَكْتُوبَةَ بَعْدَهَا (تَفْرِقُ) بِضَمِّ الرَّاءِ، وَكُسْرِهَا، يُقَالُ: فَزَقْتُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ فَرَقًا، مِنْ بَابِ نَصَرَ: فَصَلْتُ أَعْضَاءَهُ، وَفَرَقْتُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ: فَصَلْتُ أَيْضًا،

هذه هي اللغة العالية، وبها قرأ السبعة في قوله تعالى: ﴿فَأَفْرَقَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾، وفي لغة من باب ضَرَبَ، وقرأ بها بعض التابعين، وقال ابن الأعرابي: فَرَقْتُ بين الكلامين، فافترقا، مخفَّفٌ، وفَرَقْتُ بين العبدین، ففترقا، مثقلٌ، فجعل الخفَّف في المعاني، والمثقل في الأعيان، والذي حكاه غيره أنهما بمعنى: والتثقيل مبالغة، قاله في «المصباح»^(١).

(لَوَاوِ جَمْعٌ، وَلِفَرْدٍ يُنْطَقُ) بالبناء للمفعول، أي يُنطق بها في اللفظ المفرد، كـ«لم يدعو زيد».

والمعنى أن هذه الألف إنما تُكتب بعد الواو للفرق بين واو الجمع، وواو الواحد، في مثل «لم يدعوا، ولم يدعو» على لغة من لا يُسقط الجازم عنده حرف العلة، بل يُسقط الحركة فقط، كما في الصحيح، وعليه قول الشاعر [من الطويل]:

هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعْ

بإثبات الواو في «تهجو»، مع أنه واحد، يعني أنه إذا قيل: «لم يدعو» بغير ألف لم يُعلم أنه جمعٌ حذِف نونه للجزم، أو مفردٌ لم يُحذف واوه على هذه اللغة، بل أسقطت حركته، فإذا كُتبت الألف زال الالتباس.

[فإن قلت]: إن الواو في «يدعو» ساكن قبل دخول الجازم عليه، فكيف يمكن إسقاط الحركة منه على هذه اللغة؟

[أجيب]: بما قاله ابن جنى: إنه قدّر أن يكون في الرفع هو يدعُو، ويهجوُ بإثبات الضمة على الواو، كما تقول: هو يضربُك، فجاء الجازم، وأسقط الحركة، وبقيت الواو ساكنة، وقال ابن الحاجب: وأما قول قيس بن زهير [من الطويل]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تُسْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ

- ١٠١ - وَالثَّا عِلَامَةً يَأْ يُؤْتُّتْ إِذْ مَخْرَجُ الثَّانِي لَهَا مُسْتَحَدَّتْ
١٠٢ - ثُمَّ الْمُؤْتُّتْ لَدَى التَّخْلِيْقِ تَنْ فَلَ ضَمِيرٌ فِي التَّحْقِيقِ

يُثْبِتُ الْيَاءَ مَعَ الْخَازِمِ فِيهِ وَجِهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ الْيَاءَ إِشْبَاعٌ، كَأَنَّ الْكِسْرَةَ أُشْبِعَتْ؛ فَتَشَأَتْ عَنْهَا الْيَاءُ، وَالْآخَرُ: أَنَّهُ أُجْرِيَ الْفِعْلُ الْمَعْتَلُّ مُجْرَى الصَّحِيحِ، كَأَنَّهُ قَالَ: هُوَ يَأْتِيكَ بِضَمِّ الْيَاءِ، كَمَا يَقُولُ: هُوَ يَضْرِبُكَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ لُغَةِ تَحْرِيكِ الْيَاءِ فِي الرَّفْعِ، وَإِسْكَانِهِ فِي الْجَزْمِ؛ حَمَلًا لِلْمَعْتَلِّ عَلَى الصَّحِيحِ.

قَالَ ابْنُ كِمَالٍ: وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الدَّلِيلَ لَا يَدُلُّ عَلَى كِتَابَةِ الْأَلْفِ بَعْدَ الْوَاوِ فِي مِثْلِ «ضَرْبُوا»، أَيْ فِي الْمَاضِي مُطْلَقًا، وَلَا فِي مِثْلِ «لَمْ يَضْرِبُوا»، أَيْ فِي الْمَضَارِعِ الصَّحِيحِ، وَلَا فِي مِثْلِ «لَمْ يَرْمُوا»، أَيْ فِي النَّاقِصِ الْيَائِيِّ؛ لِعَدَمِ جَرِيَانِهِ فِيهَا، اَللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْإِطْرَادِ، لَكِنْ ضَعْفُهُ ظَاهِرٌ، وَلِهَذَا عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ عَنْ هَذَا الدَّلِيلِ بِقَوْلِهِ: قِيلَ، انْتَهَى^(١).

(وَالثَّا عِلَامَةً يَأْ يُؤْتُّتْ) أَيْ لِلْإِسْمِ الْمُؤْتُّتِ، فِي مِثْلِ ضَرْبَتْ، أَيْ جُعِلَتْ عِلَامَةً فَارِقَةً بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤْتُّتِ، كَمَا جُعِلَتْ عِلَامَةً لَهُ فِي «ضَارِبَةٌ»، إِلَّا أَنَّهُمْ خَصَّوْا الْمُتَحَرِّكَ بِالْإِسْمِ، وَالسَّاكِنَةَ بِالْفِعْلِ؛ لِلتَّعَادُلِ؛ إِذْ الْفِعْلُ أَثْقَلُ بِحَسَبِ الْمَعْنَى، كَمَا عَرَفْتَ.

(إِذْ) تَعْلِيلِيَّةٌ (مَخْرَجُ الثَّانِي) مِنْ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى الصِّفَةِ، وَهُوَ قَلِيلٌ، كَمَسْجِدِ الْجَامِعِ، وَصَلَاةِ الْأُولَى، أَيْ أَخْرَجَ الثَّانِي مِنْ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ: الْحَلْقِ، وَالْوَسْطِ، وَالنِّفْمِ (لَهَا) أَيْ لِلتَّاءِ (مُسْتَحَدَّتْ) أَيْ مَوْضُوعٌ، وَمَخْصُصٌ لَهَا (ثُمَّ الْمُؤْتُّتْ لَدَى التَّخْلِيْقِ) مَصْدَرٌ تُخْلَقُ مَبْنِيًا لِلْمَفْعُولِ، أَيْ الْمَخْلُوقِيَّةِ (تَنْ) حَيْثُ تُخْلِقَتْ حَوَاءَ بَعْدَ آدَمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوَّلًا، ثُمَّ خَلَقَ حَوَاءَ عَلَيْهَا السَّلَامَ، مِنْ ضَلْعٍ مِنْ أَضْلَاعِهِ، كَمَا قَالَ وَعَلَى: ﴿وَخَلَقْنَا مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقْنَا مِنْهَا زَوْجَهَا﴾.

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنَّمَا خُصِّصَتِ التَّاءُ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْحُرُوفِ لِتَكُونَ عِلَامَةً لِلْمُؤْتُّتِ؛ لِأَنَّهَا

- ١٠٣ - وَسَكَّنُوا الْأَجِيرَ مِنْ «ضَرَبْنَا» إِذْ أَرْبَعٌ مِنْ حَرَكَاتٍ جِئْنَا
 ١٠٤ - وَفَاعِلٌ كَالْجُزْءِ حِينَ أَضْمِرَا لِذَا نَفَّوْا عَطْفًا عَلَيْهِ إِذْ جَرَى
 ١٠٥ - بِغَيْرِ تَأْكِيدٍ وَفِي «ضَرَبْنَا» لِفَرَضِ تَا مُسَكَّنًا قَدْ أَثْبَتَا

من المخرج الثاني، وهو الوسط، والمؤنث أيضًا ثانٍ في التخليق، فناسب كونها علامة، والله تعالى أعلم.

وقوله: (فَلَا ضَمِيرَ فِي التَّحْقِيقِ) يعني أن هذه التاء ليست ضميرًا على القول الحق، وهو قول الجمهور، وإنما هي حرف جيء به للفرق المذكور، ولهذا سنكتت؛ لأن الأصل في الحروف البناء على السكون، وقيل: إنها ضمير كالألف، والواو، والنون، وهو ضعيف، والله تعالى أعلم.

(وَسَكَّنُوا الْأَجِيرَ) أي مع كون الأصل بناء الماضي على الفتح (مِنْ «ضَرَبْنَا») المراد الفعل الماضي الذي ألحقت به الضمائر المتحركة، وهي تسعة أوجه: «ضَرَبْنَا»، «ضَرَبْتِ»، «ضَرَبْتُمَا»، «ضَرَبْتُمْ»، «ضَرَبْتِ»، «ضَرَبْتُمَا»، «ضَرَبْتُنَّ»، «ضَرَبْتُمْ»، «ضَرَبْتُنَّ»، «ضَرَبْتُمْ» (إِذْ) تعليلية (أَرْبَعٌ مِنْ حَرَكَاتٍ جِئْنَا) أي لأنه لو ترك متحركًا لاجتمع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة (وَفَاعِلٌ كَالْجُزْءِ حِينَ أَضْمِرَا) بالبناء للمفعول، والألف إطلاقية، يعني أن الفاعل إذا كان ضميرًا، كالأمثلة السابقة يعدّ كجزء الفعل (لِذَا) أي لكون الفاعل الضمير كجزء الفعل (نَفَّوْا) أي منع النحاة (عَطْفًا عَلَيْهِ) أي عطف اسم على ذلك الضمير (إِذْ جَرَى) «إِذْ» ظرف لـ «نَفَّوْا»، أي وقت جريان العطف، وحصوله (بِغَيْرِ تَأْكِيدٍ) يعني أنهم منعوا العطف على الضمير المتصل بغير فاصل، لكونه كالعطف على جزء الفعل، قال في «الخلاصة»:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رُفِعَ مُتَّحِلٌ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّفَصِّلِ
 أَوْ فَاصِلٍ مَّا وَيَلَا فَضْلَ يَرِدُ فِي التَّنْظِيمِ فَاشْتِئَا وَضَعْفُهُ أَغْرَبُ
 وحاصل معنى الآيات بإيجاز: أنهم سَكَّنُوا آخر الماضي في هذه الآية

يجتمع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة، فكما أنه لا يجوز أن يجتمع أربع حركات متواليات في كلمة واحدة، فعلاً كان أو اسماً؛ لثقلها على اللسان، كذلك لا يجوز فيما هو كالكلمة الواحدة لتلك العلة أيضاً، والفعل مع ضمير الفاعل كذلك؛ لأنه متصل بالفعل لفظاً ومعنى وحكماً، فيصير كالجزء، أما لفظاً فظاهراً، وأما معنى فمن حيث إنه فاعل، والفاعل كالجزء من الفعل؛ لشدة احتياجه إليه، وأما حكماً فبدليل وقوعه بين الكلمة المعربة، وبين ما قام مقام حركتها الإعرابية من الحروف، وهو النون في «يفعلان»، و«يفعلون»، و«تفعلين»، ومن ثم لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير توكيد بضمير منفصل، كقوله تعالى: ﴿أَنْتَ أَنْتَ وَزَوْجَكَ الْجَنَّةَ﴾، فلا يقال: «ضربتُ وزيداً»، فكما لا يجوز العطف على بعض حروف الكلمة الواحدة فكذلك لا يجوز العطف فيما هو بمنزلتها من غير تأكيد بمنفصل؛ لأنه لو أكد به يظهر بذلك أن ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتصل به بتأكيده، فيحصل له نوع استقلال، ولا يُضنُّ أن يكون هذا العطف على هذا التأكيد؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، فكان يلزم أن يكون هذا المعطوف أيضاً تأكيداً للمتصل، وهو محال، كذا حققه الرضي.

قال ابن كمال: فظهر بهذا بطلان ما ذهب إليه الشارحون من أنه لو عطف عليه بلا تأكيد يلزم عطف الاسم على الفعل، وهو غير جائز انتهى^(١).

(وفي «ضربتنا») لمشي الغائبين (لفرضِ تا) أي لتقدير تاء التانيث التي فيه (مُسَكَّنًا) ذكره لأنه يجوز في أسماء الحروف، كالتاء، والباء، والياء، ونحوها التذكير باعتبار اللفظ، والتانيث باعتبار الكلمة (قَدْ أُثْبِتَا) بألف الإطلاق، مبتدأ نلمفعول، أي أثبت الفتح على حاله، فلم يُسكَّنْ آخر الفعل.

وحاصل المعنى: أن «ضربتنا» بخلاف ما ذكرنا في مثل «ضربين» من وجوب إسكان الباء؛

١٠٦ - في «رمتا» لَدَاكَ لَمْ تُقَلِّبْ أَلْفٌ إِلَّا عَلَى لُغِيَّةٍ فِيهَا أَلْفٌ

فرازًا من اجتماع أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وإن وجد فيه ذلك الاجتماع صورة؛ لأن التاء فيه في حكم الساكن؛ لأنها في الأصل كانت ساكنة، وإنما حُرِّكَتْ لأجل ألف التثنية، فحركتها عارضة، والعارض كالمعدوم فلم يلزم الاجتماع المذكور.

ثم ذكر دليلاً على كونها في حكم السكون؛ فقال:

(في «رمتا») بألف التثنية (لذلك) أي لأجل كونها في حكم السكون (لم تبق الألف) أي بل حذفت لكون حركتها عارضة.

وحاصل المعنى: أن «رمتا» أصله «رمتتا» قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها، وانفتح ما قبلها، فصارت رمتا، ولكون حركة التاء عارضةً فيه حُذِفَتِ الألف؛ لأن هذه التاء هي تاء رمت، وقد عرفت أنها ساكنة، فإذا اتصل به ضمير التثنية، وهي الألف الساكنة، حُرِّكَتْ تلك التاء؛ لأجل ذلك الألف، إذ إلحاق الساكن بالساكن ممتنع، فتكون حركتها عارضةً، والعارض كالمعدوم.

[فإن قلت]: فعلى هذا يلزم التقاء الساكنين أيضاً، وهما التاء والألف، فكيف

جاز؟.

[أجيب]: بأن لحركة التاء اعتباران: اعتبار عدمها حكماً، واعتبار وجودها لفظاً، فاعتبر عدمها مع ما قبلها؛ لعدم الاحتياج إليها، واعتبر وجودها مع ما بعدها؛ للاحتياج إليها؛ لامتناع حذف إحداهما؛ إذ التاء علامة التأنيث، والألف فاعل، ولا يجوز حذفهما، فتأمل، والله تعالى أعلم.

[تنبيه]: كان في عبارة الناظم قوله: «لَمْ تُقَلِّبْ أَلْفٌ» وهو غلط والصواب: «لَمْ تَبْقَ الألف»، وإنما كان غلطاً؛ لأنه يوهم أن الياء لم تقلب ألفاً، مع أنه لا بد من قلبها، إلا أنها لا تبقى من أجل حركة التاء، بل تحذف؛ لأن حركتها عارضة، فتنبه لذلك، والله تعالى أعلم.

وقوله: (إِلَّا عَلَى لُغِيَّةٍ) تصغير لغة، صغرها لضعفها (فِيهَا أَلْفٌ) بالبناء لله

١٠٧ - وَفَعِ ضَمِيرِ النَّصْبِ قَدْ يُحْرَكُ إِذْ كَوْنُهُ كَأَجْزَاءٍ فِيهِ يُتْرَكُ
١٠٨ - كَذَاكَ فِي «هُدَيْدٍ» «عَلَيْطٍ» إِذْ أَضْلُهُ بِأَلْفٍ فِي الْوَسْطِ

أي علم، أشار به إلى أن هنا لغة رديئة يقول أهلها: «رماتا» يثبت الألف؛ اعتباراً بوجود الحركة في التاء لفظاً، وهذا ضعيف؛ لأنه ليس من كلام الفصحاء، فلا اعتماد به، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر وجه عدم تسكين آخر الماضي مع ضمير النصب، فقال:
(وَفَعِ ضَمِيرِ النَّصْبِ قَدْ يُحْرَكُ) يعني أن آخر الماضي يبقى على فتحه مع اتصال ضمير النصب به، كـ «ضَرَبْتُكَ» (إِذْ) تعليلية (كَوْنُهُ كَأَجْزَاءٍ فِيهِ يُتْرَكُ) أي لأن كونه كجزء الفعل متروك.

وحاصل المعنى: أن مثل «ضَرَبْتُكَ» لم يلزم فيه على تقدير عدم إسكان الباء، وإبقائها على الحركة ذلك الاجتماع المستهجن؛ لأنه ليس كالكلمة الواحدة، والاجتماع المستهجن إنما هو فيما هو كالكلمة الواحدة، ووجه عدم كونه كالكلمة الواحدة، أن ضميره ضمير نصب، وهو ليس كالأجزاء؛ لأنه مفعول، والمفعول فضلة في الكلام؛ إذ يتم بدونه، بخلاف الفاعل، فإنه ركن فيه، لا يتم بدونه، والله تعالى أعلم.
ثم ذكر نظير ذلك من الأسماء، فقال:

(كَذَاكَ فِي «هُدَيْدٍ») بضم الهاء، وفتح الدال، وكسر الباء، قال المجد: «الهُدَيْدُ» كَعَلَيْطِ اللَّبَنِ الْخَائِرِ^(١) جَدًّا، كَالهُدَايِدِ، وَالْحَفَشِ، وَضَعْفُ الْعَيْنِ، وَصَمَغٌ أَسْوَدٌ، وَالضَّعِيفُ الْبَصَرِ، وَالْعَشَاءُ، لَا الْعَمَشُ، انتهى^(٢)، و«عَلَيْطٍ» بوزن ما قبله، قال المجد: الْعَلَيْطُ، وَالْعَلَايِطُ بضم عينهما، وفتح لامهما: الضخم، والقطيع من الغنم، كَالْعَلَيْطَةِ بِهَاءٍ، وَأَقْلَهُ الْخَمْسُونَ إِلَى مَا بَلَّغَتْ، وَاللَّبْنُ الْخَائِرُ، وَكُلُّ غَلِيظٍ، وَثَقُلُ الشَّخْصِ، وَنَفْسِهِ، يُقَالُ: أَلْقَى عَلَيْهِ عُلَيْطُهُ، وَعَلَايِطُهُ انتهى^(٣) (إِذْ أَضْلُهُ) أي كل من «هُدَيْدٍ»،

(١) حَتْرُ اللَّبَنِ وَغَيْرِهِ مِنْ بَابِ قَتْلِ خَثُورَةٍ: بِمَعْنَى ثُخْنٍ، وَاشْتَدَّ، قَالَهُ فِي «النَّصِيحِ» ١٦٤/١.

(٢) «القاموس المحييط» ص ٢٩٦.

من مصادر السابق ص ٦١٠.

١٠٩ - «جَنْدِلٌ» كَذَا وَ«مِخْيَطٌ» حُمِلَ عَلَى الَّذِي بِأَلْفٍ فِيهِ قَبْلُ
١١٠ - فِي «ضَرْبَيْنِ» حَذَفُوا تَاءً سُمِعَ عَلَامَتَا التَّأْيِثِ كَيْ لَا تَجْتَمِعَ

وَعَلِيْبٌ (بِأَلْفٍ فِي الْوَسْطِ) أَي «هُدَايِدٌ، وَعُغْلَابُطٌ».

وحاصل المعنى: أَنَّ مِمَّا يُشْتَشْكَلُ لَفْظَ «هُدَايِدٌ»، وَ«عُغْلَابُطٌ» فَقَدْ حَصَلَ فِيهِمَا تَوَالِي أَرْبَعٍ مَتَحَرِّكَاتٍ، فَأَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّهَا لَيْسَا كَذَلِكَ؛ إِذْ أَصْلُهُمَا هُدَايِدٌ، وَعُغْلَابُطٌ، فَحُذِفَتِ الْأَلْفُ مِنَ الْوَسْطِ لِلتَّخْفِيفِ وَالتَّوْسِيعَةِ فِي الْكَلَامِ، فَالاجْتِمَاعُ الْمَذْكُورُ، وَإِنْ كَانَ حَاصِلًا صُورَةً، إِلَّا أَنَّهُ مَتَنَفٍ تَقْدِيرًا، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَثْبِتْ.

«(جَنْدِلٌ) كَذَا» بِفَتْحِ الْجِيمِ، وَكَسْرِ الدَّالِ، وَبِوزْنِ عُغْلَابُطٍ، مَخْفَفٌ جُنَادِلٌ، قَالَ الْمَجْدُ: الْجَنْدَلُ كَجَعْفَرٍ، مَا يُقَلِّهُ الرَّجُلُ مِنَ الْحِجَارَةِ، وَتُكْسَرُ الدَّالُ، وَكَعُغْلَابُطٍ: الْمَوْضِعُ تَجْتَمِعُ فِيهِ الْحِجَارَةُ، وَأَرْضُ جُنْدِلَةَ، كَعُغْلَابُطَةٍ، وَقَدْ تُفْتَحُ: كَثِيرَتَهَا، وَكَعُغْلَابُطٍ: الْقَوِيَّ الْعَظِيمِ انْتَهَى (١).

والمعنى أن جندل مثل ما سبق من هدايد، وعغلبط في كونه مقصورًا بحذف الألف، فليس فيه اجتماع أربع حركات متواليات؛ لكونه في تقدير الانفصال.

(وَ«مِخْيَطٌ») بِكَسْرِ، فَسُكُونِ، أَي كَذَلِكَ مِمَّا قُصِرَ مِنَ الْمِخْيَاطِ بِالْأَلْفِ لِلتَّخْفِيفِ وَالتَّوْسِيعَةِ، وَالْمِخْيَطُ بِالْقَصْرِ: الْإِبْرَةُ الْقَصِيرَةُ، وَالْمِخْيَاطُ بِالْمَدِّ: الْإِبْرَةُ الْكَبِيرَةُ، وَقَوْلُهُ: (حُمِلَ عَلَى الَّذِي بِأَلْفٍ فِيهِ قَبْلُ) بِنَاءُ الْفَعْلَيْنِ لِلْمَفْعُولِ، يَعْنِي أَنَّ كُلَّ مَا ذُكِرَ مِنْ هُدَايِدٍ فَمَا بَعْدَهُ حَمَلَ عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي فِيهِ أَلْفٌ فَاصِلٌ بَيْنَ الْحَرَكَاتِ الْأَرْبَعِ، وَهُوَ هُدَايِدٌ، وَعُغْلَابُطٌ، وَجُنَادِلٌ، وَمِخْيَاطٌ، فَلَمْ يَوْجَدْ الْجَمْعُ الْمَحْذُورُ.

ولما توجه عليه سؤال تقديره: إذا جعلت التاء علامة المؤنث، فلم تحذف في «ضربين» أجاب عنه بقوله:

(فِي «ضَرْبَيْنِ») كَانَ الْأَوْلَى أَنْ يَقُولَ كَالْأَصْلِ: «وَفِي ضَرْبَيْنِ» (حَذَفُوا تَاءً) أَي تَاءَ

- ١١١ - إِنَّ لَمْ يَكُنْ جِنْسُهُمَا مُتَّحِدًا لَكِنَّ ثَقُلَ الْفِعْلُ فِيهِ قَدْ بَدَأَ
١١٢ - وَلَاخْتِلَافِهِ بِحُبْلِيَّاتٍ جُمِعَتَا مِنْ دُونِ مُسْلِمَاتٍ

التأنيث، وقوله: (سَمِعَ) بالبناء للمفعول، أي سَمِعَ هذا الحذف من العرب (عَلَامَتَا التَّأْنِيثِ كَيْ لَا تَجْتَمِعَ) أي لئلا يجتمع في الفعل علامتان كلتاهما تدلان على تأنيث الفاعل، وهما التاء، والنون، فإن النون وإن كانت ضمير الفاعل؛ لكنها تفيد التأنيث أيضًا، فحذفت التاء لأنها للتأنيث فقط، كما حذفت في «مسلمات»، كما سيأتي. وقوله: (إِنَّ لَمْ يَكُنْ جِنْسُهُمَا مُتَّحِدًا) أي وإنما حذفت التاء في مثل «ضربين»، وإن لم تكن العلامتان فيه من جنس واحد؛ لأن إحداهما تاء، والثانية نون، بخلاف «مسلمات» (لَكِنَّ ثَقُلَ الْفِعْلُ فِيهِ) أي في «ضربين» (قَدْ بَدَأَ) أي ظهر؛ فأوجب التخفيف بالحذف.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه إنما حذفت التاء من «ضربين»، وإن كانتا جنسين مختلفين؛ لأجل ثقل الفعل.

وقوله: (وَلَاخْتِلَافِهِ) أي ولأجل اختلاف جنسهما (بِحُبْلِيَّاتٍ) أي في نفظ «حُبْلِيَّاتٍ» جمع حُبْلَى (جُمِعَتَا) أي العلامتان، ولم تُحذف إحداهما؛ لحقّة الاسم، واختلاف جنسهما، فإن إحداهما الياء المنقلبة من الألف، وإنما انقلبت لأنه لو لم تُقلب لزم الحذف؛ لالتقاء الساكنين، ولم تُقلب واوًا؛ لثقلها، والثانية التاء (مِنْ دُونِ مُسْلِمَاتٍ) إذ أصله «مسلمات»؛ لأن مفردة مسلمة، فجمعت بالألف والتاء، فاجتمع علامتان من جنس واحد، وهما التان، فحذفت الأولى؛ لأن الثانية علامة الجمع، فلا يمكن حذفها.

[تنبيه]: أصل هذه القاعدة أنه إذا اجتمع علامتا التأنيث في كلمة، فإن كانتا من جنس واحد تُحذف إحداهما، سواء كانتا في فعل، أو اسم، وإن كانتا من جنسين، تُحذف إحداهما أيضًا إذا كانتا في فعل، كـ «ضربين»؛ لثقل الفعل، ولا تُحذف إذا كانتا اسم، كـ «حُبْلِيَّاتٍ»؛ لحقّة الاسم، ففتبه، والله تعالى أعلم.

١١٣ - وَيَسْتَوِي الْإِنَاثُ بِالذُّكْرَانِ حِينَ يُخَاطَبُ الْمُشْتَبَهُانِ

١١٤ - لِقَلَّةِ الْوُقُوعِ فِي الْكَلَامِ كَالْمُكَلِّمِينَ فِي الْأَنَامِ

ثم ذكر علة تسوية المخاطب والمخاطبة، فقال:

(وَيَسْتَوِي الْإِنَاثُ بِالذُّكْرَانِ) بضم، فسكون: جمع ذكر يفتحتين: اختلاف الأثني، ويجمع أيضا على ذكور، وذكورة، وذكرة بالكسر^(١): (حِينَ يُخَاطَبُ الْمُشْتَبَهُانِ) أي المشتبان، فالسين والتاء زائدتان، يعني أنه يستعمل المذكر والمؤنث استعمالاً واحداً وقت خطاب مثنى المذكر، ومثنى المؤنث، فيقال: «ضربنا»، وذلك: (لِقَلَّةِ الْوُقُوعِ فِي الْكَلَامِ) أي لقلة استعمال تثنية المخاطب والمخاطبة في الكلام بالنسبة إلى المفرد.

[فإن قيل]: لما سوي بينهما في التثنية وجب أن يسوي في الجمع أيضا بنفس العلة.

[أجيب]: بأنه إنما لم يسوي بينهما في الجمع؛ ليكون اختلاف الصيغة دليلاً على

تفاوت معنى الجمع باعتبار قلة الأفراد وكثرتها، بخلاف التثنية، فإن مفهومها لا يتفاوت بالقلة والكثرة، بل هو نص في فردين فقط، كذا قيل^(٢).

(كَالْمُكَلِّمِينَ فِي الْأَنَامِ) أي كما سوي بين ضمائر المتكلمين، فإن المتكلم إذا كان

وحده يقول: «ضربنا»، سواء كان مذكراً، أو مؤنثاً، وإذا كان معه غيره يقول:

«ضربنا»، سواء كان مذكراً، أو مؤنثاً، مثنى، أو جمعاً.

والحاصل: أن أصل صيغ المتكلم على مقتضى القياس أن يكون ستة، ثلاثة

للمذكر، مفرداً، ومثنى، ومجموعاً، وثلاثة للمؤنث كذلك، لكن سوي بين مفرد

المذكر والمؤنث، فقيل فيهما: «ضربنا»، وسوي بين الأربعة الباقية، فقيل: فيها:

«ضربنا»، والله تعالى أعلم.

(١) «المصباح» ٢٠٩/١.

(٢) «الفلاح» ص ٣٠.

- ١١٥ - لَأَنَّ ذَا الإِخْبَارِ قَدْ يُشَاهِدُ بِذَا يَزُولُ لَبْسُهُ وَيُفْقَدُ
 ١١٦ - وَالْمِيمُ فِي «ضَرَبْتَمَا» قَدْ زِيدَا لَوْلَاهُ بِالأَلْفِ قَدْ أُرِيدَا
 ١١٧ - إِشْبَاعُ تَائِهِ كَمِثْلِ «أُنْتَا» وَخُصَّ مِيمُ «قُلْتَمَا» بَعْدَ التَّاءِ

ثم ذكر علة التسوية في المتكلمين، فقال:

(لَأَنَّ ذَا الإِخْبَارِ) أي المتكلم (قَدْ يُشَاهِدُ) بالبناء للمفعول، أي يُرَى بالبصر حين يتكلم (بِذَا) أي بكونه مشاهداً (يَزُولُ لَبْسُهُ) بفتح اللام، وضمها: أي اختلاطه، واشتباؤه، قال الفيومي: لَبَسْتُ الأمر لَبْسًا، من باب ضرب: تَخَلَطْتُه، وفي التنزيل: ﴿وَلَلْبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلِيْسُونَ﴾، والتشديد مبالغة، وفي الأمر لُبْسٌ، ولُبْسَةٌ بالضم: أي إشكال، والتبس الأمر: أشكل انتهى^(١)، وقوله: (وَيُفْقَدُ) بالبناء للمفعول أيضًا مؤكّد له «يزول».

وحاصل المعنى: أنه إنما سُوي في المتكلم؛ لعدم الالتباس على السامع؛ لأن المتكلم يُرى في أكثر الأحوال، فيعلم أنه ذكر، أو أنثى، واحد أو جمع، أو يعلم بصوته، أو بغير ذلك من القرائن، وإن وقع الالتباس في بعض المواضع فقليل، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر علة زيادة الميم في «ضربتما»، فقال:

(وَالْمِيمُ فِي «ضَرَبْتَمَا» قَدْ زِيدَا) بألف الإِطْلَاقِ (أَلْ لَآه) أي لولا زيادة الميم (بِالأَلْفِ) قَدْ أُرِيدَا) بألف الإِطْلَاقِ، ونائب فاعله قوله: (إِشْبَاعُ تَائِهِ) يعني أنه لو لم تُزد «ما» في «ضربتما» لالتبس الألف فيه بألف الإِشْبَاعِ، وهي الألف المتولدة من إشباع الفتحة، فإذا أشبعت مثلاً فتحة «ضَرَبْتَا»، وقيل: «ضَرَبْتَا» بسكون التاء لم يُعلم أنه مفرد، والألف للإِشْبَاعِ، أو هو مثني، والألف للتثنية، فيحصل الالتباس، فأزيل ذلك بزيادة «ما» عليها.

ثم مثل لما تولدت فيه الألف بالإِشْبَاعِ بقوله: (كَمِثْلِ «أُنْتَا») هو إشارة إلى قول

الشاعر [من الطويل]:

١١٨ - لِأَنَّ لَفْظَ «أَنْتُمَا» تَحْتَ فَهْمٍ وَقُرْبٍ مَخْرَجِيهِمَا كَمَا عَلِمَ:

أُخْرِكَ أُخْرَ مُكَاشِرَةَ وَضَحِكِ وَخَيْكَ الْإِلَآءِ فَكَيْفَ أَنْتَا^(١)

والشاهد: «أنتا»، إذ أصله «أنت»، فأشبع الفتحة، فتولدت الألف.

(وَحُصَّ مِيمٌ قَلْتُمَا بَعْدَ التَّاءِ) أي حُصَّتْ الميم بالزيادة لدفع الالتباس المذكور بعد التاء في «قَلْتُمَا»، ومثله «ضربتُمَا»، مع أن الأصل أن يُرَادَ من حروف العلة (لِأَنَّ لَفْظَ «أَنْتُمَا» تَحْتَ) بالبناء على الضم؛ لأنه من الظروف التي تبنى على الضم لقطعها عن الإضافة، ونية معناها، كما قال في «الخلاصة»:

وَاضْمُ بِنَاءِ «غَيْرًا» أَنْ عَدِمَتْ مَا لَهُ أُضِيفَ نَائِبًا مَا عُدِمَا

«قَبْلُ» كـ «غَيْرٌ» «بَعْدَهُ» «حَسْبُ» «أَوَّلُ» وَ«دُونُ» وَالْجِهَاتُ أَيْضًا وَ«عَلُ»

أي تحت «قَلْتُمَا»، والظرف متعلق بـ(فَهْمٌ) بالبناء للمفعول.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه إنما حُصَّتْ الميم بالزيادة لدفع الالتباس في «ضربتُمَا» مع أن الأصل في الزيادة حروف العلة؛ لأن تحتها: «أنتُمَا» مضمرة، فزيدت الميم؛ ليناسب ما تحتها، ومعنى كونه تحتها أن يدل على ما يدل عليه ضمير «ضربتُمَا»، من معنى التثنية، وكأنه تحتها، وإنما قلنا ذلك؛ لأن التاء في «ضربتُمَا» ضمير بارز، فلو استتر تحتها «أنتُمَا» لزم اجتماع الفاعلين، وهو غير جائز، وقد مرّ مثله.

هكذا ذكر الناظم تبعًا للأصل علة زيادة الميم في «ضربتُمَا»، والذي ذكره الرضوي في «شرحها»: أنه إنما حُصَّتْ الميم بالزيادة في «ضربتُمَا»؛ لأن حروف العلة مستثناة قبل الألف، والميم أقرب الحروف الصحيحة إلى حروف العلة؛ لغنتها؛ لكونها من مخرج الواو شفوية انتهى.

قلت: الذي ذكره الرضوي أقرب إلى الفهم، ولكن لا تعارض بينهما؛ لأنه يجوز تعليل الشيء الواحد بأكثر من علة، فلا وجه لما اعترض به ابن كمال، من أن الأول

(١) المكاشرة: السرور والفرح، فأخو للمكاشرة: صاحب السرور.

١١٩ - وَضُمَّ تَا «ضَرَبْتُمَا» الَّذِي مَضَى لِكَوْنِهِ الْفَاعِلُ فِيمَا يُرْتَضَى

تكلف، فتبصر، والله تعالى أعلم.

وقوله: (وَقَرَّبَ مَخْرَجَيْهِمَا كَمَا عَلِمَ) هكذا قال، والكلام فيه نقص، وعبرة الأصل: وأدخلت الميم في «أنتما»؛ لقرب الميم إلى التاء في المخرج، وقيل: تَبَعًا لِمَا «هُمَا» انتهى.

وعليه فكان حق العبارة أن يقول في الشطر الثاني:

..... وَأَدْخَلُوا فِي «أَنْتُمَا» مِيمًا عَلِيمًا

لِقُرْبِهَا مِنْ مَخْرَجِ التَّاءِ أَوْ تَبِعَ «هُمَا» ضَمِيرَ غَائِبِينَ فَلتَطْعُ

فقوله: «عَلِمَ» صفة لـ «مِيمًا»، وقوله: «أَوْ تَبِعَ هُمَا»، «أَوْ» لتنويع الخلاف، أي وقيل:

إنما أدخلت الميم في «أنتما» تبعًا لـ «هما»، أي لضمير تثنية الغائب.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه أدخلت الميم في «أنتما»؛ لقرب الميم إلى التاء في

المخرج؛ لأن الميم شفوية، والتاء من المخرج الثاني، من مخارج الفم؛ وهو طرف اللسان،

وأصول التنايا، وقيل: خُصَّتْ الميم في «أنتما» تبعًا للفظ «هما»، يعني أنهم لما كانوا

أبدلوا من الواو في «هو» مِيمًا، لما سيجيء في مبحثه، التزموا الميم في جميع الياب طردًا

له، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر علة ضمِّ التاء في «ضربتما»، فقال:

(وَضُمَّ) . يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا بَاضِيًا مَبْنِيًا لِلْمَفْعُولِ، وَ«تَا» نَائِبٌ فَاعِلُهُ، وَيَحْتَمَلُ

أَنْ يَكُونَ فِعْلًا أَمْرًا، أَيْ أَحْكَمُ أَيُّهَا الضَّرْفِيُّ بِوَجُوبِ ضَمِّ «تَا» «ضَرَبْتُمَا» أَيْ التَّاءُ الَّتِي

فِي «ضَرَبْتُمَا»، فَالْإِضَافَةُ بِمَعْنَى «مِنْ»، أَوْ بِمَعْنَى التَّلَامِ (الَّذِي مَضَى) أَيْ فِي قَوْلِهِ:

وَالْمِيمُ فِي «ضَرَبْتُمَا» قَدْ زِيدَا لَوْلَاهُ بِالْأَيْفِ قَدْ أُرِيدَا

(لِكَوْنِهِ الْفَاعِلُ) مُتَعَلِّقٌ بِ«ضَمَّ» (فِيمَا يُرْتَضَى) أَيْ فِي الْقَوْلِ الْمُرْتَضَى عِنْدَ النِّجَاحِ،

كَمَا سَنَحَقُّهُ.

١٢٠. وَفِيحَتْ لَدَى خِطَابِ الْوَاحِدِ دَفْعَ الْتِبَاسِ ذِي الْكَلَامِ الْمَفْرَدِ

وحاصل المعنى بليغاً أن التاء في «ضربتما» مضمومة، مع أن الضم أثقل؛ لأنها ضمير الفاعل، وإعراب الفاعل الرفع، هذا في المعرب، ولما لم يكن الرفع في المبني حركوه بحركة شبيهة به؛ عملاً بالأصل بقدر الإمكان، وهو الضم، فإنه يشبه الرفع لفظاً وخطاباً.

{تنبيه}: اختلف في ضمير الفاعل في مثل «ضربتما، وضربت» وضربت»، فقيل: إنه التاء وحدها، وأما الألف، والواو، والنون، فعلامات للثنية، وجمع المذكر، وجمع المؤنث، هذا هو القول المختار، وهو مذهب البصريين، وقد أشار إليه هنا بقوله:
يكونه الفاعل فيما يُرتضى

وقيل: الفاعل هؤلاء الحروف، وأما التاء فعلاقة الخطاب، وقيل: الفاعل مجموع التاء، وأخذ هذه الأحرف، والله تعالى أعلم. (وفتح) أي التاء، مع أن الضم هو الأصل (لدى خطاب الواحد) أي في قولك: «ضربت» (دفع التباس ذي الكلام المفرد) أي لأجل دفع الالتباس بينه وبين المتكلم المفرد، لو ضم، ولو كسر لالتبس بالواحدة المخاطبة.

وحاصل المعنى بليغاً: أنهم فتحوا تاء المخاطب؛ لأنه لو ضمت لزم الالتباس بضمير المتكلم الواحد، ولو كسرت لالتبس بالواحدة المخاطبة.

وتفصيل ذلك أن أول ما يبدأ بوضعه من أنواع الضمائر الضمير المرفوع المتصل، وأول ما يبدأ بوضعه المرفوع المتصل للمتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب، فنقول: إنما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل، وفتحوا للمخاطب؛ فرقاً بينه وبين المتكلم بأحرف الحركات، وكسروا للمخاطبة؛ فرقاً بينها وبين المخاطب، ولم يعكس الأمر بكسرهما للمخاطب، وفتحها للمخاطبة؛ لأن خطاب المذكر أكثر، فالتخفيف به أولى، وأيضاً هو مقدم على المؤنث، فخص للفرق بالتخفيف، فلم يبق للمؤنث إلا الكسر، والله تعالى أعلم.

- ١٢١ - وَقِيلَ إِتْبَاعًا لِمِمْ شَفْوِي لِأَنَّهُ فِي شَفَاةٍ قَدْ يَنْطَوِي
١٢٢ - وَالْمِيمُ زَيْدٌ فِي «ضَرَبْتُمْ الْعِدَا» وَفَاقَ تَثْنِيَّتِهِ حَيْثُ بَدَأَ

(وَقِيلَ) فِي تَعْلِيلِ ضَمِّ التَّاءِ مِنْ «ضَرَبْتُمْ» (إِتْبَاعًا لِمِمْ شَفْوِي) أَي لِأَجْلِ إِتْبَاعِهَا الْمِيمِ الَّذِي بَعْدَهَا (لِأَنَّهُ) أَي الْمِيمِ (فِي شَفَاةٍ قَدْ يَنْطَوِي) يَعْنِي أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنْهَا.
وَحَاصِلُ الْمَعْنَى: أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَرَى أَنَّ ضِمَّةَ التَّاءِ فِي «ضَرَبْتُمْ» إِنَّمَا هِيَ لِإِتْبَاعِ الْمِيمِ الَّتِي بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الْمِيمَ شَفْوِيَّةً، فَجَعَلُوا حَرَكَةَ التَّاءِ مِنْ جِنْسِ الْمِيمِ الشَّفْوِيَّةِ، وَهِيَ الضَّمُّ الشَّفْوِيَّةُ؛ لِأَنَّهُ جِزءُ الْوَاوِ، وَهِيَ شَفْوِيَّةٌ، وَجِزءُ الشَّفْوِيَّةِ شَفْوِيَّةٌ، وَكَذَا ضُمَّتِ التَّاءُ فِي «ضَرَبْتُمْ» إِتْبَاعًا لِلْمِيمِ أَيْضًا، وَفِي «ضَرَبْتُمْ» أَيْضًا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ ضَرَبْتُمْ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(وَالْمِيمُ زَيْدٌ فِي «ضَرَبْتُمْ الْعِدَا») بِضَمِّ الْعَيْنِ، وَكَسْرِهَا: جَمَعَ عَدُوًّا، قَالَ الْفَيْهَوِيُّ:
الْعَدُوُّ: خِلَافُ الصَّدِيقِ الْمُؤَالِي، وَالْجَمْعُ أَعْدَاءٌ، وَعِدَى بِالْكَسْرِ، وَالْقَصْرُ، قَالُوا: وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِي النُّعُوتِ؛ لِأَنَّ بَابَ فِعْلٍ، وَزَانَ عَيْبٍ مَخْتَصِرٌ بِالْأَسْمَاءِ، وَلَمْ يَأْتِ مِنْهُ فِي الصِّفَاتِ إِلَّا قَوْمٌ عِدَى، وَضَمُّ الْعَيْنِ لُغَةٌ، وَمِثْلُهُ سِيْوَى، وَسُوَّى، وَطُوَّى، وَطُوَّى، وَتَثَبْتُ الْهَاءَ مَعَ الضَّمِّ، فَيُقَالُ: عُدَاةٌ، وَيُجْمَعُ الْأَعْدَاءُ عَلَى الْأَعَادِي، وَقَالَ فِي «مَخْتَصِرِ الْعَيْنِ»: يَقَعُ الْعَدُوُّ بِلَفْظِ وَاحِدٍ عَلَى الْوَاحِدِ الْمَذْكَرِ، وَالْمُؤَنَّثِ، وَالْمَجْمُوعِ، قَالَ أَبُو زَيْدٍ: سَمِعْتُ بَعْضَ بَنِي عُقَيْلٍ يَقُولُونَ: هَرَّ وَلِيَّاتِ اللَّهِ، وَعَدُوَّاتِ اللَّهِ، وَأَوْلِيَاؤِهِ، وَأَعْدَاؤِهِ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: إِذَا أُرِيدَ الصِّفَةُ قِيلَ: عَدُوَّةٌ، انْتَهَى^(١).

وَالْمَعْنَى أَنَّهُ زَيْدٌ فِي «ضَرَبْتُمْ» (وَفَاقَ تَثْنِيَّتِهِ) بِكَسْرِ الْوَاوِ، أَي لِأَجْلِ أَنَّ يُوَافِقُ الْجَمْعَ تَثْنِيَّتَهُ، وَقَوْلُهُ: (حَيْثُ بَدَأَ) أَي فِي أَيِّ تَرْكِيبٍ ظَهَرَ.
وَحَاصِلُ الْمَعْنَى: أَنَّ زِيَادَةَ الْمِيمِ فِي «ضَرَبْتُمْ» لِيَطْرُدَ بِتَثْنِيَّتِهِ فِي زِيَادَةِ الْمِيمِ، لَا لِوُجُودِ عِلَّةٍ الزِّيَادَةَ فِيهِ، وَهِيَ الْإِتْبَاعُ.

وَقَالَ الرَّضِيُّ: زَيْدٌ فِي الْمِيمِ قَبْلَ وَائِ الْجَمْعِ الْمُخَاطَبِ؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِالْمُتَكَلِّمِ إِذَا أُشْبِعَتْ

١٢٣ - وَسُكِّنَتْ لِأَجْلِ حَذْفِ الْوَاوِ إِذْ أَضْلُهُ «ضَرَبْتُمُو النَّارِي»
 ١٢٤ - وَحُذِفَتْ لِإِقْلَةِ التَّشْبِيهِ لِكَوْنِ مِيمٍ مُسْتَقْبَلًا فِيهِ

ضمته، فإنك إذا قلت: ضربتو لم يُعلم أنه متكلم أشبعت ضمته للإطلاق، أو جمع المخاطب، ونُحِصَت الميم بالزيادة لأن حروف العلة مستقلة قبل الواو، والميم أقرب الحروف الصحيحة إلى حروف العلة؛ لِعُنْتِهَا، ولكونها من مخرج الواو، أي شفوية، ولذلك ضُمَّ ما قبلها كما يُضَمُّ ما قبل الواو انتهى^(١).

(وَسُكِّنَتْ) الميم (لِأَجْلِ حَذْفِ الْوَاوِ) أي فلما حذفت بقي على الأصل الذي هو السكون (إِذْ) تعليلية (أَضْلُهُ) أي أصل «ضربتم» كان «ضَرَبْتُمُو» بدليل عود الواو عند اتصال الضمير، نحو ضربتموه، فإن الضمائر مما يرد الأشياء إلى أصولها، فحذفت الواو، وسُكِّنَتْ الميم تخفيفاً.

وقوله: «النَّارِي» مفعول «ضربتموه»، وهو بضم الميم، بمعنى المعادي، يقال: ناوأته مناوأةً، ونوآءً، من باب قاتل: إذا عاديته، أو فعلتَّ مثل فعله مماثلةً، ويجوز التسهيل، فيقال: ناويته، قاله الفيومي^(٢).

قلت: ما في النظم من لغة التسهيل.

(وَحُذِفَتْ) بالبناء للمفعول، والنائب ضمير الواو، أي حُذِفَتْ الواو التي هي ضمير جمع المخاطب في «ضربتم»، إذ أصله «ضربتموه» كما مرَّ آنفاً.

[فإن قيل]: إذا كان الواو هو ضمير جمع المخاطب، فما فائدة التاء إذن؟

[أجيب]: بأنها إنما جيء بها للفرق بينه وبين جمع الغائب؛ لأن الميم زیدت بعد

زيادة التاء.

وحاصله أنه زيد لجمع المخاطب على «ضرب» أولاً الواو، فصار «ضربوا»، فالتبس

بجمع الغائب، فزيدت التاء للفرق، ثم زیدت الميم؛ ليُطْرَدَ بثنيته، فصار «ضربتموه»،

(١) راجع «الفلاح» ص ٣٢.

(٢) «المصباح المنير» ٦٣٢/٢.

هذا ما اختاره صاحب الأصل، أو لئلا يلتبس بالمتكلم إذا أشبعت ضمته؛ وهذا ما اختاره الرضوي، وقال بعضهم: التاء مع الواو ضمير الجمع، وجزؤه الأول متحرك بالضم؛ لأنه ضمير الفاعل، كما في التثنية؛ وضعف هذا ظاهر، قاله ابن كمال^(١).
(لِقَلَّةِ التَّشْبِيهِ) أي لقلّة ما تشبهه به من الأسماء؛ إذ لا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها حرف مضموم إلا كلمة «هو»، وذلك لتقل انضمام قبل الواو المتطرفة، وإذا كان ثقيلًا في الاسم كان ثقيلًا أيضًا فيما هو بمنزته.

قال ابن كمال: هذا الكلام فيه حذرة، والأولى ما ذكره صاحب «النجاح»: من أن انضم مع الواو هاجما اسم، ولا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم انتهى^(٢).
[تنبه]: قال في الأصل: «ومن ثمة يقال في جمع دَلْوٍ: أدل»، انتهى.

ومعنى هذا الكلام: أنه من أجل أنه لا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم، يقال: في جمع دَلْوٍ: أدل، بفتح الهمزة، وسكون الدال؛ وأصله أدلُّو بضم اللام، فأعلت الواو المتطرفة بقبها ياء، ثم أبدلت ضمة اللام كسرة؛ لأجل الياء، ثم أعلت إعلال قاض، فصار أدل.

وفيه إعلال آخر، وهو أنه يُكسر أولاً، ثم تُقلب الواو ياء؛ لكسرة ما قبلها، ثم أعلّ إعلال قاض، ففي الأول يكون قلب الواو سبباً لتبديل الضمة كسرة، وفي الثاني يكون تبديل الضمة كسرة سبباً لقلب الواو المتطرفة ياء، فكلاهما مما نحن فيه، ولا يجوز الإعلال بحذف الواو ابتداءً؛ لأنه لم يبق حينئذ سبب لتبديل الضمة الثقينة كسرة، مع أنه مقصود أيضًا، قاله ابن كمال^(٣).

(لِكَوْنِ مِمِّ مُسْتَقْلًا فِيهِ) أي في «ضربتكم»، يعني أن ميمه مستقلة؛ لأنها

(١) «الفلاح» ص ٣٢.

(٢) «الفلاح» ص ٣٢.

(٣) «الفلاح» ص ٣٢-٣٣.

- ١٢٥ - وَالْبَا الَّتِي فِي «ضَرَبُوا» لَمْ تَسْتَقِلْ لِذَاكَ عَنْ صَمَّتِهَا لَمْ تَسْتَقِلْ
 ١٢٦ - وَفِي «ضَرَبْتُمُوهُ» وَآوُ قَدْ يَجِي لِكَوْنِهِ فِي طَرَفٍ لَمْ يَلْتَجِي
 ١٢٧ - وَفِي «ضَرَبْتُنُّ» تُشَدُّ التَّوْنُ لَا فِي «ضَرَبْتُنَّ» غَائِبًا يَكُونُ

بمنزلة الاسم، فليست بجزء من الفعل، ولا من الفاعل، فكأنها كلمة برأسها، يؤيد ذلك قوله: (وَالْبَا الَّتِي فِي «ضَرَبُوا» لَمْ تَسْتَقِلْ) أي ليست بمنزلة الاسم؛ لأنها جزء من الفعل، فلا يكون لها استقلال، فلم يُحذف الواو منه (لِذَاكَ) أي لعدم كونها مستقلة (عَنْ صَمَّتِهَا) متعلق ب(لَمْ تَسْتَقِلْ).

وحاصل المعنى أن «ضربوا» على خلاف ما سبق في «ضربتموه»، فإنه لم يُحذف الواو منه؛ لأن باءه ليست بمنزلة الاسم؛ لأنها جزء من الفعل، فلا يكون له استقلال ما، حتى يكون بمنزلة الاسم، والله تعالى أعلم.

(وَفِي «ضَرَبْتُمُوهُ» وَآوُ قَدْ يَجِي) أي يثبت، ولا يُحذف مع أن الميم بمنزلة الاسم (لِكَوْنِهِ) أي الواو (فِي طَرَفٍ) متعلق ب(لَمْ يَلْتَجِي) (وَ«فِي» بِمَعْنَى إِلَى، كَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ الآية لإبراهيم: ٩٠) ومعنى يلتجى: يلوذ، يعني أن الواو لم تقع في الطرف، بل خرجت منه بسبب الضمير المنصوب، وقد عرفت أن الحذف مشروط بوقوعه في الطرف، فانتفى الشرط، فلم يُحذف، ويبقى الميم مضمومًا لأجلها.

ونظير هذا «العظاية»، حيث لم تُقلب ياؤه همزة، مع كونه واقعًا بعد ألف زائدة؛ لانقضاء شرط القلب، وهو وقوعها في الطرف بعد ألف زائدة بسبب اتصال التاء به. و«العظاية» ذؤبية أكبر من الوزغة. (وَفِي «ضَرَبْتُنُّ» تُشَدُّ التَّوْنُ) أي نون المخاطبات (لَا فِي «ضَرَبْتُنَّ») أي لا تُشَدُّ النون في «ضربن»، وقوله: (غَائِبًا يَكُونُ) أي يقع «ضربن» لغائبات النساء، فيكون تامّة، وذكر «غائبا» نظرًا للفظ «ضربن».

- ١٢٨ - لِكَوْنِ أَضْلِيهِ «ضَرَبْتُمْ» فَذَا قَلِبَ لِإِدْغَامِ قَادِرِ الْمَأْخِذَا
 ١٢٩ - وَقِيلَ أَضْلُهُ «ضَرَبْتُمْ» بِلَا تَشْدِيدِ نُونِهِ كَمَا قَدْ نُقِلَا
 ١٣٠ - فَطَلَبُوا الشُّكُونَ قَبْلَهَا كَمَا فِي كُلِّ نُونَاتِ الْإِنَاتِ غَلِمَا

والمعنى أن نون «ضربتم» للمخاطبات يُشَدَّد، دون نون «ضربن»، وإنما شَدَّد الأول (لِكَوْنِ أَضْلِيهِ «ضَرَبْتُمْ») أي بالميم بدليل ثبوتها في التثنية، نحو ضربتما (فَذَا) أي الميم (قَلِبَ) نونا (لِلإِدْغَامِ) أي لأجل أن يُدْغَم في النون؛ لقرب الميم من النون؛ لأن الميم شفويَّة، والنون من المخرج السابع من مخارج الفم، وهو طرف اللسان، وما فوقه من الحنك.

قال ابن كمال: والأوجه أن يقال: زِيدت النون مشددة؛ ليكون يازاء الميم والواو في المذكور، نحو ضربتموه، وإنما اختاروا النون لمشايبته بسبب الغنة للميم والواو معا، مع كون الثلاثة من حروف الزيادة، كذا قرره الرضوي، وصاحب «النجاح» انتهى^(١).
 وقوله: (قَادِرِ الْمَأْخِذَا) بألف الإطلاق، أي اعلم الأصل المذكور.

[تبيه]: قال في الأصل هنا: «ومن ثمة تبدل من النون في عبر» انتهى.

والمعنى أنه من أجل قرب الميم من النون تبدل الميم من النون في كلمة «عبر» بالميم؛ لأن أصله «عَبْر» بالنون، ولا يجوز الإبقاء على أصله؛ لأن الحرف الذي بعدها، وهو الباء شفوي، فإن أظهر استقبح؛ لعدم توافقهما، وإن أخفي استقبل، وإن أدغم النون فيها بعد قبلها ذهب ما في النون من الغنة، وهو غير جائز، فوجب قلبها ميما؛ لتوافقه النون في الغنة، ولا ينافي الباء في المخرج، فلا يُستقبح، والله تعالى أعلم.

(وَقِيلَ: أَضْلُهُ) أي أصل «ضربتم» بالتشديد «(ضَرَبْتُمْ) بِلَا تَشْدِيدِ نُونِهِ كَمَا قَدْ نُقِلَا) بألف الإطلاق، مبيتا للمفعول، أي كما نقل هذا عن بعض علماء هذا الفرع (فَطَلَبُوا الشُّكُونَ) أي وجود السكون (قَبْلَهَا) أي قبل النون (كَمَا فِي كُلِّ نُونَاتِ

- ١٣١ - فَلَمْ يَكُنْ تَاءٌ مُخَاطَبٍ قَبْلَ تَسْكِينِهِ فَزِيدَ نُونٌ يَفْتَبِلُ
 ١٣٢ - وَزَيْدٌ تَاءٌ فِي «ضَرَبْتُ» يُذَكِّرُ لِأَنَّ لَفْظَ «أَنَا» تَحْتَ مُضْمَرِ
 ١٣٣ - فَإِنْ يُزَادُ مِنْ «أَنَا» حَرْفٌ يَلْتَبِسُ فَاخْتِيرَ تَا مِنْ أَخَوَاتِ تَلْتَمِسُ

الإِنَاثِ غَلِمًا) بألف الإطلاق، مبيّنًا للمفعول أيضًا، أي كما هو معلوم في جميع نونات الإناث، حتى يطرد الباب في إسكان ما قبلها في الماضي والمضارع، نحو «ضربن، ويضربن، وتضربن» (فَلَمْ يَكُنْ تَاءٌ مُخَاطَبٍ قَبْلَ) بكسر الباء (تَسْكِينُهُ) يعني أن تاء المخاطبة التي في «ضَرَبْتُنَّ» لا يمكن تسكينها؛ لاجتماع الساكنين؛ لأن ما قبل التاء ساكن أيضًا، وكذلك لا يمكن حذفها؛ لأنها علامة الخطاب، والعلامة لا تُحذف؛ إذ لا علامة غيرها حتى يجوز حذفها (فَزَيْدٌ نُونٌ يَفْتَبِلُ) أي يقبل التسكين، بمعنى أنه نون ساكنة.

وحاصل المعنى بإيضاح أن هذا القول يرى أن أصل «ضَرَبْتُنَّ» بتشديد النون «ضَرَبْتُنَّ» بتخفيفها، فأريد أن يكون ما قبل النون ساكنًا؛ ليُطرد الباب بجميع نونات الإناث، ولا يمكن إسكان تاء المخاطبة؛ لاجتماع الساكنين، ولا يمكن حذفها؛ لكونها علامة، فأدخلت نون ساكنة قبل النون الضمير؛ ليكون ما قبلها ساكنًا أيضًا، وُعِيَتِ النون دون غيرها؛ لقرب النون الداخلة من النون التي هي الضمير، والتاء ليست بضمير، كما في المفرد، بل علامة للخطاب فقط، ثم أدغم النون في النون، فصار «ضَرَبْتُنَّ» فتأمل، والله تعالى أعلم.

(وَزَيْدٌ تَاءٌ فِي «ضَرَبْتُ») بضم التاء، أي في فعل المتكلم وحده، سواء كان مذكرًا أو مؤنثًا، فقوله: «في ضربت» متعلق ب(يُذَكِّرُ) بالبناء للمفعول (لِأَنَّ لَفْظَ «أَنَا» تَحْتَ) بالبناء على الضم، كما مرّ مثله، أي تحت «ضَرَبْتُ» (مُضْمَرٌ) يعني أنه يدلّ ضمير «ضَرَبْتُ» على ما يدلّ عليه «أَنَا»، وقد مرّ مثله غير مرّة، وإذا كان تحت «أَنَا» ناسب أن يزداد من حروفه، لكنه لا يمكن ذلك، كما أشار إليه بقوله:

(فَإِنْ يُزَادُ) بالبناء للمفعول (مِنْ «أَنَا» حَرْفٌ يَلْتَبِسُ) بالبناء للفاعل، ولو قال:

١٣٤ - وَزَيْدٌ نُونٌ فِي «ضَرْبِنَا» زِيدَتْ لِأَنَّ «نَحْنُ» تَحْتَهُ أُرِيدَتْ
١٣٥ - وَأَلْفًا مِنْ بَعْدِهَا قَدْ أَظْهَرُوا لِيَلْفَرِقِي مِنْ نُونِ الْإِنَاثِ تُذَكِّرُ

«التبس» بلفظ الماضي لكان أوفق له «تَلْتَمَسُ» آخر البيت، أي يشبهه ذلك بغيره، فيقع الإشكال، وذلك أنه لو زيدت الألف لالتبس بثنية الغائب، نحو «ضَرْبِنَا»، ولو زيدت النون لالتبس بجمع الغائبة، نحو «ضَرْبِنَ»، وكذلك لا يمكن أن يزداد من حروف العلة، أما الألف فلما مر، وأما الواو فللزوم الالتباس بالجمع، وأما الياء فلعدم تحمله علامة الفعل، أعني الضم (فَاخْتِيَرِ قَا) بالقصر، أي اختير للزيادة تاء دون غيرها من حروف الزيادة (مِنْ أَخَوَاتِ) متعلق ب(تَلْتَمَسُ) بالبناء للمفعول، أي تطلب تلك التاء من أخوات «ضَرْبِنَتْ»، والمراد بالأخوات أمثلة الخطاب، «وهي» «ضربت»، و«ضربت»، و«ضربتما»، و«ضربتم»، و«ضربتن»، وسميت أخوات؛ لأن المتكلم يصاحب المخاطب، ويكامله، فلا يتصور أحدهما بدون الآخر، فصارا كأنهما أخوان، قاله ابن كمال.
وقال ديكنقوز: وأما زيادة التاء في تلك الأخوات، فتحكم وضعي، ولعل حكمتها أنه لما كان المخاطب من يُلْقَى إليه الكلام اختير له حرف شديد؛ ليتنبه عن سبب الغفلة، ويُنْقِي سمعه إلى ما يُلْقَى إليه، وهو شهيد، والحروف الشديدة هي «أَجْدُكَ قَطْبَتْ»، ولا يمكن زيادة الألف منها؛ للالتباس بالثنوية، وغير التاء مما بقي ليس من حروف الزيادة، فتعينت التاء انتهى^(١) والله تعالى أعلم.

(وَزَيْدٌ نُونٌ فِي «ضَرْبِنَا») أي في فعل المتكلم ومعه غيره؛ متى كان، أو مجموعاً، مذكراً كان، أو مؤنثاً (زِيدَتْ) أي إنما زيدت، واختيرت للزيادة (لِأَنَّ «نَحْنُ» تَحْتَهُ أُرِيدَتْ) أي لأن «ضربنا» يدل على ما يدل عليه «نحن»، فناسب أن يزداد عليه منه، فاختيرت النون للزيادة؛ لأنها من حروف الزيادة؛ بخلاف الحاء (وَأَلْفًا) مفعول مقدم «أظهروا» (مِنْ بَعْدِهَا) أي من بعد هذه النون المزيده (قَدْ أَظْهَرُوا؛ لِيَلْفَرِقِي مِنْ نُونِ الْإِنَاثِ) أي لئلا يلتبس بنون جماعة النسوة في «ضربن»، فصار «ضربنا»، واختصت

١٣٦ - فِيلَ لِأَنَّ تَحْتِ «إِنْنَا» نُويَ فَلَهُمَا أَضِلُّ الْكَلَامِ يَحْتَوِي

فَصْلٌ:

وَتَدْخُلُ الْمُضْمَرَاتُ فِي الْمَاضِي، وَأَخْوَاتِهِ

الألف: لخصتها، وقوله: (تذكر) بالبناء للمفعول، في محل نصب حال من «نون الإناث»، و(قيل) في وجه زيادة النون في «ضربنا» (لأن تحت) أي تحت «ضربنا» (إننا) نوي، أي قصد، يعني أن تحت «إننا» مضمرة، فزيدت الألف والنون اللتان في «إننا» معاً، وقيل: زيدت النون، ثم زيدت الألف دفعا للالتباس، واختصت الألف بوجودها في «إننا»، وقوله: (فلهما) أي للنون والألف (أضل الكلام) يعني لفظ «إننا»، ففيه إطلاق الشيء على جزئه (يحتوي) أي يجمع، يعني أن النون والألف مجموعتان في لفظ «إننا»، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما فرغ من بيان أمثلة الماضي مع ما يتصل بها من الضمائر، ناسب أن يبين مطلق الضمائر، فلذا قال:

(فَصْلٌ: وَتَدْخُلُ الْمُضْمَرَاتُ فِي الْمَاضِي، وَأَخْوَاتِهِ)

(فصل: وتدخل المضمرات المرفوعات، والمنصوبات، أي تتصل، وإنما عبر عن الاتصال بالدخول ليتناول المستكن من المتصل؛ إذ المتبادر من الاتصال اللغوي (في الماضي، وأخواته) من الأفعال، وأما الصفات، فيدخلها المرفوع والمنصوب كالأفعال، والمجرور أيضاً، ولا يتصل بالحروف إلا المنصوب، والمجرور، ولا يتصل بالأسماء إلا المجرور فقط، أفاده ديكنقوز.

وقال ابن كمال: المراد من أخوات الماضي ههنا كل ما يمكن أن يستتر فيه الضمير، من المضارع، والأمر، والنهي، وسائر الصفات المشتقة.

١٣٧ - وَهِيَ إِلَى سِتِّينَ نَوْعًا تَرْتَقِي مَجْمُوعُهَا الثَّلَاثُ ذَا تَحْقِيقٍ
 ١٣٨ - مَرْفُوعٌ أَوْ مَنصُوبٌ أَوْ مَجْرُورٌ وَالْكُلُّ لِلْقِسْمَيْنِ قَدْ يَصِيرُ

[تنبیه]: اعلم: أن المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس، فإن «أنا» لا يصلح إلا للمعین واحد فقط، وهو المتكلم المعین، و«أنت» لا يصلح أيضًا إلا للمعین وحده فقط، وهو المخاطب المعین، وكذا ضمير الغائب نصٌّ في أن المراد هو المذكور بعينه في مثل «جاءني زيد، وإياه أكرمت»، ولا يحصل هذا التعيين للأسماء الظاهرة في قسم من الأقسام الثلاثة، فإنه لو سُمِّي المتكلم نفسه بعلمه، لا بلفظة «أنا»، وقال مكان «أنا قائم»: «زيد قائم»، ربما التيسر عند السامع، أهو المتكلم، أم زيد آخر، بخلاف «أنا قائم»، وهو ظاهر، وكذا لو سُمِّي المتكلم المخاطب بعلمه، لا بلفظة «أنت»، وقال مكان «أنت قائم»: «زيد قائم»، ربما يحصل الالتباس، وكذا لو كُرِّرَ المذكور مكان ضمير الغائب، وقيل: «جاءني زيد، وزيدًا أكرمت»، لم يُعلم أن «زيدًا» الثاني هو الأول بعينه، أو زيد آخر، وهذه الفائدة في الضمائر المنفصلة، وأما في المتصلة، فيحصل مع رفع الالتباس المذكور الاختصار في اللفظ أيضًا، كذا حققه الفاضل الرضي رحمه الله تعالى^(١).

(وَهِيَ) أي جميع المضمرات (إِلَى سِتِّينَ) متعلق بـ«ترتقي» (نَوْعًا) منصوب على التمييز (تَرْتَقِي) أي يرتفع عددها إلى ستين لفظًا لتسعين معنى، كما ستطلع عليه، ثم أشار إلى وجه حصرها بما ذكر، فقال: (مَجْمُوعُهَا الثَّلَاثُ) أي جميع أنواعها الثلاثة، وإنما ذكر العدد؛ لأن وجوب تذكير العدد مع المؤنث، وتأتيه مع المذكر إذا وقع المعدود تمييزًا، وإلا، بأن تقدم كما هنا، أو تحذف، فيجوز الأمران، فقوله: «مجموعها» مبتدأ خبره «مرفوع إلخ»، و«الثلاث» صفة، وقوله: (ذَا تَحْقِيقٍ) حال من «مجموع» (مَرْفُوعٌ) أي مضمرة مرفوع (أَوْ) يوصل الهمزة؛ للوزن (مَنصُوبٌ) أي مضمرة منصوب (أَوْ) بالوصل أيضًا؛ لما ذكر (مَجْرُورٌ) أي مضمرة مجرور.

- ١٣٩ - مُتَّصِلٌ أَوْ ذُو انْفِصَالٍ فَاضْرِبِ اثْنَيْنِ فِي ثَلَاثَةٍ ثُمَّ اخْشِبِ
١٤٠ - سِتًّا فَأَخْرِجْ مَا هُوَ الْمَجْرُورُ مُنْفَصِلًا إِذْ مَبْقَى مَحْظُورٌ

وحاصل المعنى: أن المضمرات منحصرة في ثلاثة أنواع: المرفوع، والمنصوب، والمجرور، وإنما انحصرت فيها؛ لأنها كناية عن المظهر، وهو إما مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، وملخص عبارة ابن كمال في وجه الحصر أن المضمرات قائمة مقام الظاهر؛ لدفع الالتباس إن كان منفصلاً، وله للاختصار إن كان متصلاً، والظاهر إما مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، فكذا ما يقوم مقامه من المضمرات انتهى^(١).

(وَالْكُلُّ) أي كل هذه الأنواع الثلاثة (لِلْقِسْمَيْنِ قَدْ يَصِيرُ) أي ينقسم قسمين: (مُتَّصِلٌ) أي أحدهما ضمير متصل (أَوْ ذُو انْفِصَالٍ) أي الثاني ضمير منفصل. وحاصل المعنى بإيضاح: أن هذه المضمرات المنقسمة على ثلاثة أنواع كل واحد منها إما متصل، وإما منفصل؛ لأنه إما أن يستقل بنفسه، أو لا، ومعنى الاستقلال أنه لا يحتاج في التلفظ به إلى كلمة أخرى قبله، فيكون كاللتمة لها، بل هو كالظاهر، نحو «أنت»، ومعنى عدم الاستقلال أنه يتصل بعامله الذي قبله، فيكون كاللتمة لذلك العامل، وبعض حروفه، ولا يمكن التلفظ به بدونه، نحو «ضربت»، فالأول المنفصل، والثاني المتصل، كذا قيل.

(فَاضْرِبِ اثْنَيْنِ) أي المتصل والمنفصل (فِي ثَلَاثَةٍ) أي المرفوع، والمنصوب، والمجرور، أي اجعل كل واحد من المتصل والمنفصل مرفوعاً، ومنصوباً، ومجروراً، وهذا هو معنى الضرب (ثُمَّ اخْشِبِ سِتًّا) بضم السين أمر من الحِسَاب، يقال: حَسَبْتُ الْمَالَ حَسْبًا، من باب نصر، وحسباناً، بالضم، وحسباناً، وحسباناً، وحسبته، وحسبته بكسرهن: إذا أحصيته عدداً،^(٢) وأما حسبته من باب تعب، وفي لغة بكسر الماضي والمضارع،

(١) «الفلاح» ص ٣٤-٣٥.

(٢) راجع «القاموس» ص ٧٠، و«المصباح» ١/١٣٤.

فسمعني ظن، ولا يناسب هنا، فنتبه، والله تعالى أعلم.

(فأخرج) أي من الستة (ها) موصول، أي الذي (هُوَ المَجْرُورُ) حال كونه (مُنْفَصِلًا؛
 إِذْ) تعاليمية (سَبْقُهُ مَحْظُورٌ) أي تقديم المجرور على جازة ممنوع.
 وحاصل المعنى بإيضاح: أنه يُخرج من الأقسام الستة الضمير المجرور المنفصل، فإنه
 لا يُستعمل؛ لئلا يلزم تقديم المجرور على جازة، وهو محذور.
 وخلاصة القول في المسألة أنه لما احتيج إلى التقديم والتأخير في الضمائر بحسب
 المقام وضعوا الضمير المنفصل لهذا، إذ هو الصالح له دون المتصل، ولما جاز تقديم
 المرفوع والمنصوب في المظهر، نحو: «زَيْدٌ فَعَلٌ»، و«عَمْرًا أَكْرَمْتُ». وضعوا لهما المنفصل
 من الضمير؛ جرياً بالمضمر مجزئ المظهر، ولما لم يجز تقديم المجرور على الجاز في
 المظهر؛ لأنه كالجزء الأخير من الجاز، ولذلك لا يجوز الفصل بينهما في السعة لم
 يضعوا له المنفصل؛ إذ لو وضعوه له للزم جواز تقديمه على الجاز على ما هو شأن
 المنفصل.

ولابن كمال اعتراض على قولهم: «حتى لا يلزم تقديم المجرور على الجاز»، حيث
 قال: هذا هو الدليل المشهور، لكن فيه نظر؛ إذ الانفصال لا يستلزم التقديم، والدليل
 المطابق القياس على المظهر، كما أشار إليه بعض المحققين بقوله: المضمر المنفصل جار
 مجزئ المظهر في استقلاله، والتلفظ به وحده، فيقع مرفوعاً ومنصوباً، نحو: «هُوَ فَعَلٌ»،
 و«إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ»، كما يقع المظهر كذلك، ولا يقع مجروراً بالبتة، كما لا يقع المظهر
 المنفصل مجروراً؛ إذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجاز، بخلاف المرفوع والمنصوب
 انتهى.

قلت: في اعتراض ابن كمال هذا نظر لا يخفى؛ لأن الدليل المشهور هو في الحقيقة
 نفس الدليل الذي ذكره هو؛ لأن من قال: يلزم تقديم المجرور على الجاز، وهو ممنوع؛

- ١٤١ - فَبَقِيَتْ خَمْسٌ قَدْ وَرَفَعُ أُنَى مُتَّفَصِلًا أَوْ ذَا اتِّصَالٍ ثَبَتَا
 ١٤٢ - وَذُو اتِّصَابٍ وَاتِّصَالٍ أَوْ فُصِّلَ وَذُو انْجِرَارٍ قَدْ يَجِيءُ مُتَّصِلٌ
 ١٤٣ - وَتَقْتَضِي الْقِسْمَةَ فِي الْعُقُولِ رَفْعًا ثَمَانِي عَشْرَةَ الْأُصُولِ

إنما هو بالقياس على المظهر، فما منع الضمير المنفصل الجرور إلا لأنه لا يقع موقعه الاسم المظهر، فكما لا يجوز تقديم الجرور المظهر على الجار كذلك لا يجوز تقديم الضمير عليه، فاتحد وجهها المنع، فتأمله بإنصاف، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

(فَبَقِيَتْ) من الضمائر بعد إخراج المنفصل الجرور من الستة (خَمْسٌ) أي خمس صور، ثم ذكر تلك الخمس، فقال: (قَدْ وَرَفَعُ أُنَى مُتَّفَصِلًا) أي فأولها الضمير المرفوع المتفصل (أَوْ) للتقسيم (ذَا اتِّصَالٍ ثَبَتَا) بألف الإطلاق، أي الثاني هو الضمير المرفوع المتصل (وَذُو اتِّصَابٍ وَاتِّصَالٍ) أي الثالث هو الضمير المنصوب المتصل (أَوْ فُصِّلَ) بالبناء للمفعول، أي الرابع هو الضمير المنصوب المنفصل (وَذُو انْجِرَارٍ قَدْ يَجِيءُ مُتَّصِلٌ) أي الخامس هو الضمير الجرور المتصل (وَتَقْتَضِي الْقِسْمَةَ فِي الْعُقُولِ) أي تقتضي القسمة العقلية (رَفْعًا) أي في حال كون الضمير مرفوعًا (ثَمَانِي) بسكون الياء للوزن، وإلا فهو مركب مع (عَشْرَةَ) في محل نصب مفعول «تقتضي» وقوله: (الْأُصُولِ) هكذا النسخة، وهو مشكل؛ لأنه لا يمكن إعرابه تمييزًا، كما لا يخفى، فلو قال بدل هذا البيت:

وَتَقْتَضِي الْقِسْمَةَ عَقْلًا إِنْ رَفَعُ ثَمَانُ عَشْرَةَ فَكُنْ مِمَّنْ تَبِعَ
 لَكَانَ أَوْلَى، فَتَأْمَلْهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ووجه ما اقتضاه العقل أن المعاني التي عُبِّرَ عنها بالضمير المرفوع المتصل ثمانية عشر، فيتعبَّرُ العقل لكل معنى منها ضميرًا على حدة بالأصالة.

١٤٤ - فَيْسَتْهُ لِيَغَائِبٍ وَغَائِبَةٍ	كَذَا مُخَاطَبٌ مَعَ الْمُخَاطَبَةِ
١٤٥ - لِيُسَكِّمَ بِسَيْثَةٍ حُكْمٍ	ذَكَرًا أَوْ أَنْثَى كَمَا مَضَى عِلْمٌ
١٤٦ - ثُمَّ اكْتَفَوْا بِخُمْسَةٍ فِي الْغَيْبَةِ	بِشِرْكَةِ الْغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ

(فَيْسَتْهُ لِيَغَائِبٍ وَغَائِبَةٍ) وجه ذلك أن الغائب إما مذكر، أو مؤنث، وعلى التقديرين إما مفرد، أو مثنى، أو مجموع (كَذَا مُخَاطَبٌ مَعَ الْمُخَاطَبَةِ) لأن المخاطب أيضا إما مذكر، أو مؤنث، وعلى التقديرين إما مفرد، أو مثنى، أو مجموع: (لِيُسَكِّمَ بِسَيْثَةٍ حُكْمٍ) لأنه إما مذكر، أو مؤنث، وعلى التقديرين إما مفرد، أو مثنى، أو مجموع، فيصير المجموع ثمانية عشر معنى، فإذا عُبر عن كل معنى بضمير على حدة يكون ألفاظ الضمائر أيضا ثمانية عشر. وقوله: (ذَكَرًا أَوْ أَنْثَى) قيد للجميع، وقوله: (كَمَا مَضَى عِلْمٌ) بالبناء للمفعول، يعني أن هذا معلوم مما سبق.

(ثُمَّ اكْتَفَوْا) أي العرب من حيث الاستعمال، أو النحاة من حيث الحكم، حيث حكموا بكونها خمسة نقلاً عن استعمال العرب لها (بِخُمْسَةٍ) من الألفاظ في ستة من المعاني (فِي الْغَيْبَةِ) أي في حال استعمالها في الغائب والغائبة (بِشِرْكَةِ الْغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ) أي في التثنية، يعني أنه يشترك تثنية الغائب والغائبة في ضمير واحد، وهو الألف لا غير اشتراكاً لفظياً؛ لقلة استعمال التثنية، فلم يُبال بالالتباس فيما قل استعماله، نحو «ضَرْبًا»، و«ضَرْبَتًا»، ولا اعتبار للتاء في تثنية الغائبة؛ لأنها ثابتة قبل التثنية، بل الضمير هو الألف فقط، ولا دخل للتاء في اختلاف الضمير، بخلاف «ضَرْبَتْ، وضربت، وأنت، وأنت، وأنتما، وأنتم» حيث عُذَّت الثلاثة الأول ألفاظاً متعددة، باعتبار اختلاف الحركات، وإن كان الضمير في الكل التاء فقط، وكذا عُذَّت الأربعة الأخيرة ألفاظاً متعددة، وإن كان الضمير في كلها «أن» فقط؛ لأن اقتران الأمور الخارجية المتميزة من الحركات، والتاء، وغيرها من هذه الألفاظ إنما هو

- ١٤٧ - كَذَاكَ فِي الْخِطَابِ ذُو التَّكْلَمِ يَكْفِيهِ لَفْظَانِ كَمَا عَنْهُمْ تُمِي
١٤٨ - فَبَقِيَتْ إِثْنَانِ مَعَ عَشْرِ لَدَى ضَرَبَ بِخَمْسَةِ بَسِيتَيْنِ بَدَا

بعد وضع الضميرين: التاء و«أن»، فيكون لها دخل في اختلاف الضمائر^(١)، والله تعالى أعلم.

(كَذَاكَ فِي الْخِطَابِ) أي كذلك اكتفي بخمسة من الألفاظ في ستة من المعاني في الخطاب، والمخاطبة. باشتراك التثنية فيهما، نحو «ضربتما» (ذُو التَّكْلَمِ) مبتدأ خبره جملة قوله (يَكْفِيهِ لَفْظَانِ) أي يكفي ضميران في ستة من المعاني أيضاً، فاكثفي بلفظ المفرد للمتكلم والمتكلمة، و«ضربت» فيهما، و«ضربنا» في جمعهن، وتثنيتهما. [تنبيه]: علة اكتفائهم بما ذكر قلة الالتباس، وذلك أن المتكلم يُرى في أكثر أحواله، فيعلم أنه ذكر أم أنثى، أو يُعلم بصوته كذلك، واشتباه الأصوات في غاية القلّة، فلا اعتداد به، فألغى اعتبار التذكير والتأنيث؛ لقلّة الفائدة فيه، وأما إلغاء اعتبار التثنية والجمع، فلعدم وجود شرطهما، وهو اتفاق الاسمين، والأسماء في اللفظ؛ لأنه إذا قيل: فَصَلَّ «أنتما» قلت: أنت يا زيد، وأنت يا عمرو، وكذا في «أنتم» قلت: أنت يا زيد، وأنت يا عمرو، وأنت يا خالد، وأما إذا قلت: «نحن» وأردت المشى، وقيل لك: فَصَلَّ، قلت: أنا وزيد، أو أنا وأنت، أو أنا وهو، وكذا إذا أردت المجموع، وليس كل أفراد «أنا»، فلما لم يمكنهم إجراء تثنيته وجمعه على ما أجري عليه سائر المشى والمجموع ارتجّلوا للمثنى صيغة؛ لكونه مقدّماً، وشركوا معه الجمع فيها؛ للأمن من اللبس بسبب القرائن، فتأمل، والله تعالى أعلم.

وقوله: (كَمَا عَنْهُمْ تُمِي) بالبناء للمفعول، أي كما تُسبب إليهم هذا الاكتفاء. (فَبَقِيَتْ إِثْنَانِ) بقطع الهمزة؛ للوزن (مَعَ عَشْرِ) أي بقي بعد إسقاط ستة ألفاظ من ثمانية عشر. اثنا عشر لفظاً لثمانية عشر معنى في المرفوع المتصل (لَدَى ضَرَبَ بِخَمْسَةِ

١٤٩ - وَذُو اِزْتِفَاعٍ فِي اِتِّصَالِ «ضَرْبَا» إِلَى «ضَرْبِنَا» هَكَذَا قَدْ نُسِبَا
 ١٥٠ - وَفِي اِنْفِصَالِ نَحْوِ «هُوَ قَدْ يَضْرِبُ» مُنْتَهِيَا يُمَثِّلُ «نَحْنُ نَضْرِبُ»

بِسِتِّينَ بَدَأَ) يعني أنك إذا ضربت خمسة، وهي المرفوع المتصل، والمنفصل، والمنصوب المتصل، والمنفصل، والمجرور المتصل في اثني عشر: الخمسة في الغائبة، والخمسة في الخطاب، ولفظين في التكمم صار الخاصل ستين لفظاً لتسعين معنى.

(وَذُو اِزْتِفَاعٍ فِي اِتِّصَالِ «ضَرْبَا» إِلَى «ضَرْبِنَا») يعني أن الضمير المرفوع المتصل مثاله: «ضرب: ضربا، ضربوا، ضربت، ضربتا، ضربين، ضربت، ضربتما، ضربتم، ضربت، ضربتما، ضربتن، ضربت، ضربنا»، فالصَّيغُ المذكورة أربعة عشر صيغةً، لكن الضمائر فيها اثنا عشر بسبب اشتراك الشئيتين، كما عرفت.

[تنبيه]: إنما قَدِمَ الضمير المرفوع على غيره؛ لشرفه؛ لأنه إعراب العَمَد، كالمبتدأ والفاعل، وقَدِمَ المنصوب على المجرور؛ لأنه مفعول بلا واسطة، والمجرور مفعول بواسطة الجازء، وقَدِمَ المتصل على المنفصل في المرفوع والمنصوب؛ لأنه أخصر، فيناسب وضع المضمرات؛ إذ هي موضوعة للاختصار، والله تعالى أعلم.

وقوله: (هَكَذَا قَدْ نُسِبَا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، أي تُسب هذا المثال إلى

المرفوع المتصل.

(وَفِي اِنْفِصَالِ نَحْوِ «هُوَ قَدْ يَضْرِبُ») يعني أن الضمير المنفصل المرفوع مثل قولك: هو قد يضرب: حال كونه (مُنْتَهِيَا يُمَثِّلُ «نَحْنُ نَضْرِبُ») أي إلى أربعة عشر صيغةً، كما سبق، فتقول: «هو ضرب، هما ضربا، هم ضربوا، هي ضربت، هما ضربتا، هن ضربين، أنت ضربت، أنتما ضربتما، أتم ضربتم، أنتِ ضربتِ، أنتما ضربتما، أنتن ضربتن، أنا ضربت، نحن ضربنا».

[تنبيه]: اعلم: أن «أنا» للمتكلم المفرد، مذكراً كان أو مؤنثاً، وهو عند البصريين همزة، ونون مفتوحة، والألف يوتى بها بعد النون في الوقف؛ لبيان فتح النون؛ لأنه نولا الألف لسقطت الفتحة للوقف، فيلتبس بـ«أن» الحرفية؛ لسكون النون.

٢٥١ - وَالْأَصْلُ فِي «هُوَ» لِغَيْرِ الْفَرْدِ «هُوَ» «هُوُوا» عَلَى قِيَاسِ الشَّرْكِ

وقال الكوفيون: إن الألف بعد النون من نفس الكلمة، فأجاب البصريون بأن سقوطه في الوصل في الأغلب مع فتح النون، أو سكونه يدل على زيادته.

وأما «نحن» فهو للمتكلم مع غيره، وهو كالمرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والجموع، مذكّرين كانا أو مؤنثين، والدليل عليه ما مرّ في المتصل من أن المتكلم يرى في أكثر الأحوال، أو يعلم بصوته أنه مذكّر أو مؤنث، وتحريك نونه؛ لالتقاء الساكنين، وضمه إما لكونه ضميراً مرفوعاً، وإما لدلالته على الجموع الذي حقه الواو.

وأما «أنت» فالضمير عند البصريين «أن»، وأصله «أنا» وكان «أنا» عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم، فابتدعوا بالمتكلم، وكان القياس أن يبتدعوا بالتاء المضمومة، نحو «أنت»، إلا أن المتكلم لما كان أصلاً جعلوا ترك العلامة علامة له، وابتدعوا المخاطب بتاء حرفية بعد «أن».

وذهب الفراء إلى أن «أنت» بكماله اسم، والتاء من نفس الكلمة. وذهب بعض الكوفيين، وابن كيسان إلى أن الضمير التاء المتصرفة كما كانت عند الاتصال، لكنهم لما أرادوا انفصالها دعموها بـ«أن»؛ لتستقل لفظاً^(١)، والله تعالى أعلم.

(وَالْأَصْلُ فِي «هُوَ» لِغَيْرِ الْفَرْدِ) أي للمثنى والجموع، أن يقال: «هُوَ» بألف بعد الواو للمثنى، كما يقال: «ضربا»، و«هُوُوا» بواوين الأولى مضمومة، للجمع، كما يقال: «ضربوا».

[تنبیه]: مذهب البصريين أن الواو في «هو»، والياء في «هي» من أصل الكلمة، فالضمير عندهم مجموع الحرفين، ومذهب الكوفيين أن الواو والياء للإشباع؛ تقوية للاسم، والضمير هو الهاء وحدها بدليل سقوطهما في التثنية والجمع، ومذهب

١٥٢ - فَأَبْدَلُوا الْوَاوَ بِمِيمِ الْجَمْعِ لِوَحْدَةِ الْخُرْجِ مِلْ لِلسَّمْعِ
١٥٣ - وَثَقَلِ الْوَاوَيْنِ فِي الْأَطْرَافِ فَصَارَ «هُم» بِحَذْفِ وَاوٍ وَافِي

البصريين هو الأوجه؛ لأن حرف الإشباع لا يتحرك، وأيضاً حرف الإشباع لا يثبت في آخر الكلمة إلا للضرورة.

وإنما حُرِّكت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة، حتى يصح كونها ضميراً منفصلاً؛ إذ لولا الحركة لكائنا كأنهما للإشباع، كما ظنَّ الكوفيون، ولهذا إذا أردت عدم استقلالهما أسكنت الواو والياء، نحو «إنه»، و«بهي»، والله تعالى أعلم.
وقوله: (عَلَى قِيَاسِ السَّرْدِ) أي هما يُسَرَّدَانِ عَلَى قِيَاسِ سَرْدِ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ، كما أسلفنا بيانه.

و«السرد» بفتح، فسكون: مولاة الشيء، ومتابعتة، يقال: سَرَدْتُ الْحَدِيثَ سَرْدًا، من باب نصر: أتيت به على الولاء، وقيل لأعرابي: أتعرف الأشهر الحُرْم؟ فقال: ثلاثة سَرْدٍ، وواحد فرد^(١)، قاله الفيومي^(٢).

(فَأَبْدَلُوا) أي العرب، أو النحاة، أي حكموا بذلك (الْوَاوَ بِمِيمِ الْجَمْعِ) أي بميم في حالة إرادة الجمع (لِوَحْدَةِ الْخُرْجِ) أي لانتحاد مخرجي الواو والميم، وهو الشفة، وقوله: (مِلْ لِلسَّمْعِ) أمر من مال يميل، و«السمع» بمعنى المسموع، أي مِلْ إِلَى اتِّبَاعِ الْمَسْمُوعِ مِنَ الْعَرَبِ، أو المعنى مِلْ إِلَى اسْتِمَاعِ مَا أَذْكَرُ لَكَ مِنَ الْقَوَاعِدِ الصَّرْفِيَّةِ، حتى تكون الفائدة تامة.

(وَتَثَقَلِ الْوَاوَيْنِ فِي الْأَطْرَافِ) بجزء «ثقل» عطفاً على «وحدة الخرج»، فهو سبب آخر للإبدال، أي ولإجتماع الواوين: واو الضمير، والواو الذي هو جزء الضمير، في طرف الكلمة، واجتماعهما غير جائز؛ لأن الواو أثقل حروف العنة، مع أن الأول مضموم، فاجتماعهما في غاية الثقل.

(١) يعني ثلاثة متواليه، وهي: ذو الفعلة، وذو الحجة، والمحرّم، وواحد منفرد، وهو رجب.

(٢) المنصباح: ١/٣٧٣.

- ١٥٤ - وَحَمَلُوا تَثْنِيَةً عَلَيْهِ وَقِيلَ كَيْ يَقَعُ فَتَخَّ فِيهِ
 ١٥٥ - عَلَى قَوِيِّ الْحَرْفِ وَهِيَ الْمِيمُ إِذْخَالَ مِيمَ «أَنْتَمَا» مَخْتُومٌ
 ١٥٦ - لِمَا ذَكَرْنَا فِي «ضَرَبْتَمَا الْغِدَاءَ» وَحَمَلَ الْجَمْعُ عَلَيْهِ إِذْ بَدَأَ

(فَصَانُ) الجمع بعد الإبدال المذكور «همو» بواو، ثم حذفت الواو، فصار «هَمْ» بِحَذْفِ (وَإِ) لما سبق في «ضربتمو»، وهو أن سبب حذف الواو كونه لا يوجد اسم آخره واو ما قبلها مضموم، ثم أسكنت الميم؛ لأن ضمها كان لأجل الواو، فلما ذهبت ذهب معها، وقوله: (وَإِ) صفة لـ«واو»، والياء إشباع، أي الذي وُجد.

(وَحَمَلُوا تَثْنِيَةً عَلَيْهِ) أي حملوا المثني على الجمع في إبدال واوه ميمًا، فصار «هما» (وَقِيلَ) إنما جعلت الواو في التثنية ميمًا (كَيْ يَقَعُ فَتَخَّ فِيهِ) في المثني (عَلَى قَوِيِّ الْحَرْفِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي على الحرف القوي (وَهِيَ الْمِيمُ) لا على الحرف الضعيف، وهي الواو.

وقال الفاضل الرضي رحمه الله تعالى كان القياس في المثني والمجموع على مذهب البصريين «هو ما»، و«هي ما»، و«هو م»، و«هين»، فحُفِّفَ بِحَذْفِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ، وَالْكَلَامُ فِي زِيَادَةِ الْمِيمِ، وَحَذْفِ الْوَاوِ فِي جَمْعِ الْمَذَكَّرِ، وَزِيَادَةِ النُّونِ فِي جَمْعِ الْمَوْثُتِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْمُتَّصِلِ سِوَاءَ أَنْتَهَى.

يعني أنه زيدت الميم في التثنية لدفع التباس ألف التثنية بألف الإشباع، وفي الجمع لدفع التباس واو الجمع بواو الإشباع، وحُذِفَتِ وَاوُ الْجَمْعِ فِي «هَمُو» لِأَنَّهُ لَا يَوْجَدُ اسْمٌ آخَرُهُ وَاوُ مَا قَبْلَهَا مَضْمُومٌ، وَزِيدَتْ فِي «هَنْ» نُونٌ مُشَدَّدَةٌ لِتَكُونَ يَأْزَاءُ الْمِيمِ وَالْوَاوِ فِي الْمَذَكَّرِ، فَتَبَصَّرَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(إِذْخَالَ مِيمَ «أَنْتَمَا» مَخْتُومٌ) أي واجب (لِمَا ذَكَرْنَا فِي «ضَرَبْتَمَا الْغِدَاءَ») بضم العين، وكسرها كما مرَّ تحقيقه، أي إنما أدخلت الميم في «أنتما» لما مرَّ في «ضربتما»، يعني أن القياس أيضًا في تثنية «أنت» وجمعه «أنتا»، و«أنتوا»، لكن لما التبس ألف التثنية

- ١٥٧ - وَوَاوٌ «هُوَ» لَمْ يَحْذِفُوا فِي الطَّرْفِ لِقِلَّةِ الْأَحْرَفِ حَيْثُمَا يَفِي
 ١٥٨ - لَكِنْ إِذَا مَعَ غَامِلٍ تَعَانَقَا تُحَذَفُ وَوَاؤُهُ كَمَا قَدْ حَقَّقَا
 ١٥٩ - لِكثْرَةِ الْحُرُوفِ بِالْمَعَانِقِ وَكَوْنِهَا فِي طَرَفٍ مُحَقَّقٍ

بألف الإشباع في «أنتما» أدخلت الميم فيه؛ لدفع الالتباس؛ كما مر في «ضربتما»، فصار «أنتما»، وعدة تعيين الميم بالزيادة. لدفع الالتباس قد مر في «أنتما» (وَحْمِلَ الْجَمْعُ) للمخاطب، وهو «أنتم» (عَلَيْهِ) أي على «أنتما» في إدخال الميم، وإن لم توجد علة الإدخال فيه، فصار «أنتمو»، فحذفت الواو لما مر، وأمسكت الميم، فصار «أنتم»، وقوله: (إِذْ بَدَأَ) ظرف لـ «حمل»، أي وقت ظهوره. (وَوَاوٌ «هُوَ»): يأسكان الواو للوزن، و«وواو» مفعول مقدم لـ (لَمْ يَحْذِفُوا) بالبناء للفاعل (فِي الطَّرْفِ) أي مع أن القياس حذفه؛ لأنه اسم آخره واو ما قبلها مضموم (لِقِلَّةِ الْأَحْرَفِ حَيْثُمَا يَفِي) أي في أي تركيب يوجد، والمعنى أنه إنما لم يُحذف الواو من «هو»، لكون حروفه أقل من القدر الصالح الذي يُحتاج إليه في الكلمة، وهو ثلاثة أحرف، حرفٌ يُبتدأ به، وحرفٌ يوقف عليه، وحرفٌ يتوسط بينهما (لَكِنْ إِذَا مَعَ غَامِلٍ تَعَانَقَا) بألف الإطلاق، أي اتصل «هو» بشيء آخر اتصال تعانق حتى يكون كجزء منه، وعاملاً فيه، ويوجب كونه ضميراً متصلاً، من مضاف، نحو «غلامه»، أو حرف جرّ، نحو «به»، و«له»، أو فعل، نحو «ضربه»، وإنما عبر بالتعانق، ولم يعبر بالاتصال؛ لتلا يرد عليه نحو ﴿هُوَ أَلْبَتَّوْا﴾، و﴿أَيْمَى الْحَيَّوَانُ﴾، فإن اللام فيهما ليست بمعانقة معهما على ما فسرنا التعانق (تُحَذَفُ وَوَاؤُهُ) أي واو «هو».

وقوله: (كَمَا قَدْ حَقَّقَا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، أي حققه عنماء الفن. (لِكثْرَةِ الْحُرُوفِ) متعلق بـ «تُحذف»، أي لحصول كثرة حروف «هو» (بِالْمَعَانِقِ) أي بسبب وجود الشيء المتصل، كما مثلناه (وَكَوْنِهَا) بالجرّ عطفًا على «كثرة»، أي ونكون واوه (فِي طَرَفٍ مُحَقَّقٍ) أي مع وقوع الواو في الطرف، مع ضمّ ما قبلها،

١٦٠ - وَالْهَاءُ يَبْقَى بِانْضِمَامِ الْأَصْلِ نَحْوُ «لَهُ» إِنْ لَمْ يَلِي لِشَكْلِ

ولذلك لا تُحذف ياء «هي»، وإن تعانق بشيء آخر، بل تُقلب ألفاً، كما سيجيء.
 [تنبيه]: اعلم: أنهم لما أرادوا وضع المتصل الغائب في الضمير المنصوب اختصروه
 بفرديه من المرفوع المنفصل الغائب على ما هو مقتضى وضع المتصل، فحذفوا حركة
 الواو والياء من «هو»، و«هي»، ثم إذا اتصل بشيء فلا يخلو من أن يكون ما قبل الهاء
 متحركاً أو ساكناً، فإن كان ساكناً فالجمهور على حذف الواو، سواء كان الساكن
 حرف لين، كـ «عليه»، أو غيره، كـ «منه»؛ لأن الهاء حرف خفي، فكأنه التقى ساكناً،
 وابن كثير ثبت الواو والياء المنقلبة منه، نحو «عليه»، و«منه»، فكأنه نظر إلى وجود
 الهاء، وإن كان متحركاً ثبت الواو والياء المنقلبة منه، نحو «عليه» و«لهو»،
 و«ضربه»؛ لأن الواو في حكم المعتوم بسبب إسكاته؛ لأن الحرف الذي يسكن
 كالميت، فصار كأنه لم يوجد في آخر الاسم واو، ولا يزد واو «ضربتموه»؛ إذ هو
 ساكن من الأصل، وأما عدم ثبوتها في الخط حيثذا، فليحتمل على ما سكن قبل الهاء فيه.
 وبنو عجيل وكيلال يجوزون حذف الواو والياء حال الاختيار مع إبقاء ضمة الهاء
 وكسرتها، نحو «به»، و«غلامه»؛ جملاً له على الساكن، أفاده ديكنقوز^(١).

(وَالْهَاءُ يَبْقَى بِانْضِمَامِ الْأَصْلِ) يعني أنه إذا تعانق «هو» بشيء تُحذف واوه، للكثرة
 المذكورة، وحينئذ يبقى الهاء مضموماً على ضمه الأصلي الذي كان قبل حذف الواو
 منه (نَحْوُ «لَهُ») وكذا «غلامه»، و«ضربته»، وهذا إذا لم يلي كسراً، أو ياءً، فأما إذا ولي
 أحدهما، فإنه يكسر، كما بينه بقوله: (إِنْ لَمْ يَلِي) أي إن لم يتبع لفظ «هو» بعد
 حذف الواو، ولم تُحذف ياء «يلي» للجازم ضرورة، كما في قول الشاعر [من
 الطويل]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَسْمِي بِمَا لَأَقْتُ لُبُونُ بَنِي زِيَادِ

١٦١ - كَسِرَ كَذَاكَ الْيَاءُ سَاكِئًا يَجِي
فَجِيئَ ذَا يُكْسِرُ فِي ذَا الْمْتَهَجِ
١٦٢ - لِثِقَلِ الثَّقَلَةِ مِنْ كَسِرِ وَيَا
لِضْمَةِ كَاتِبِهِ فِيهِ مُوَلِيَا

(لِشَكْلِ كَسِرِ) الإضافة فيه بيانية، كشجر أرك؛ لأن الشكل بفتح، فسكون: اسم
بعلامات الإعراب، يقال: شككتُ الكتاب، من باب نصر: إذا أعلمته بعلامات
الإعراب^(١) (كَذَاكَ الْيَاءُ) أي كذاك إن لم يل الهاء ياء (سَاكِئًا يَجِي) أي يكون ذلك
الياء ساكئًا (فَجِيئَ ذَا) أي فحين وقوعه بعد كسر، أو ياء ساكنة (يُكْسِرُ) لفظ «هو»
بعد حذف واوه (فِي ذَا الْمْتَهَجِ) أي في هذا الطريق الذي سلكناه، وهو طلب خفة
الكلمة (لِثِقَلِ الثَّقَلَةِ) بضم، فسكون: أي الانتقال (مِنْ كَسِرِ) في الأول (وَيَا) في
الثاني (لِضْمَةِ) أي إلى ضمة، متعلق بـ«الثقالة» (كَاتِبِهِ) بإضافة لفظ «ابن» إلى الضمير،
مثال للأول، والصلة محذوفة؛ للوزن، و(فِيهِ) مثالٌ للثاني، وهو متعلق بـ(مُولِيَا) أي
خذ هذا المثال للكسر، حال كونك متبعًا لفظ «فيه» مثالاً للياء.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه إذا حذفت الواو من «هو» لحصول الكثرة بالمعاق، تبقى
الهاء مضمومة على حالها بالاتفاق، نحو «لَهُ»، إذا لم يكن ما قبلها مكسورًا، أو ياءً
ساكنةً، إلا ما حكى أبو علي أن ناشأ من بكر بن وائل يكسرونها في الواحد والمثنى
والجمعين، نحو «منه»، «منهما»، «منهم»، «منهن»؛ إبتاعًا لحركة الميم، وعدّوا الحاجز غير
خصين؛ لسكونه.

وأما إذا كان ما قبلها مكسورًا، أو ياءً ساكنةً فإنها تُكسر حتى لا يلزم الخروج من
الكسرة التحقيقية في الأول، والتقديرية في الثاني إلى الضمة التحقيقية؛ وذلك في نحو
«غلامه»، و«فيه»، وهذا عند غير أهل الحجاز، وأما هم، فيبقون الضم، كما أشار إليه

بقوله:

١٦٣ - وَالضَّمُّ يُبْقِي سَاكِنُوا الْحِجَازِ فِي الصُّورَتَيْنِ خُذَهُ بِاخْتِرَازِ
١٦٤ - لِذَا «عَلَيْهِ اللَّهُ» عَاصِمٌ قَرَأَ كَمِثْلِ «أَنْسَانِيَّة» عَنْهُ ذِكْرًا

(وَالضَّمُّ يُبْقِي سَاكِنُوا الْحِجَازِ) بكسر الحاء المهملة، وتخفيف الجيم، أي أهل الحجاز، قال في «القاموس»: «الحِجَاز»: مكة، والمدينة، والطائف، ومخاليقها؛ لأنها حَجَزَتْ بين نجد وتهامة، أو بين نجد والشَّوْراء، أو لأنها احتجرت بالحِزَارِ الخَمْس: حرّة بني سليم، وواقم، ولىلى، وشوْزان، والنار انتهى^(١).
وقوله: (فِي الصُّورَتَيْنِ) أي في صورة ما إذا ولي كسرة، وصورة ما إذا ولي ياء ساكنة.

وحاصل المعنى بإيضاح أن أهل الحجاز يُبقون ضمة الهاء بعد الكسر، والياء على أصلها، كما تبقى في غير هاتين الصورتين، فيقولون: «بهو»، و«إيهو»، و«عليهو» بالإشباع، وبغيره.

وقوله: (خُذَهُ بِاخْتِرَازِ) أي خذ مذهب أهل الحجاز بتحفظ؛ لئلا يختلط بلغة غيرهم، يقال: احترز من كذا: إذا تحفظ^(٢).

(لِذَا) أي لأجل كون مذهب أهل الحجاز إبقاء الضم (عَلَيْهِ اللَّهُ) عَاصِمٌ بن نهدلة، وهو ابن أبي النَّجُود الأَسَدِيّ مولاهم، أبو بكر المقرئ المشهور الكوفي المتوفى سنة (١٢٨ هـ) (قَرَأَ) يعني أن قِراءة عاصم قوله رَبِّكَ : «عَلَيْهِ اللَّهُ» بضم الهاء مخرّجة على لغة الحجازيين هذه (كَمِثْلِ) قوله رَبِّكَ (أَنْسَانِيَّة) من قوله تعالى: «وَمَا أَنْسَانِيَّةُ إِلَّا الشَّيْطَانُ» الآية (عَنْهُ) أي عن عاصم (ذِكْرًا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، يعني أنه قرأ أيضًا هذه الآية على هذه اللغة.

(١) «القاموس المحيط» ص ٤٥٧.

(٢) «المصباح» ١/١٢٥.

- ١٦٥ - وَقَلَّبُوا بِأَلِفِ يَاءٍ «هِيَا» كـ «يَا غَلَامًا» عَنْهُمْ قَدْ رُوينا
 ١٦٦ - وَأَبْدَلْتُ بِأَلِيمٍ عِنْدَ التَّثْنِيَةِ لِيَقَعَ الْفَتْحُ عَلَى ذِي التَّقْوِيَةِ

(وَقَلَّبُوا بِأَلِفِ) أي إليها، فالباء بمعنى «إلى»، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِحَرْفِ﴾ الآية [يوسف: ١٠٠]، أي إليّ (يَاءٌ «هِيَا») بألف الإطلاق، يعني أن ياء «هي» تجعل ألفًا، فيصير «ها» مع أن الأصل على ما هو مذهب البصريين أن يقال: «هي» «هيا» «هين»، وتُجعل كسرة ما قبلها فتحةً للألف، وهذا إذا تعاقب بشيء آخر، نحو «بها»؛ حتى لا ينتبس المؤنث بالمدكر؛ لأن ضمير المذكور إذا ولي الياء أو الكسر قلبت واوه ياء؛ لأن الهاء حرف خفي، فهو إذا حاجز غير حصين، وكان الواو الساكنة وليت الكسرة، أو الياء، فقلبت ياء، وكُسرت الهاء لأجل الياء بعدها، فلو لم تقلب ياء «هي» ألفًا لانتبس المؤنث بالمدكر في مثل «بهي»، ويجعل في غيره ألفًا أيضًا طردًا للباب، نحو «لها».

وإذا لم يكن ما قبل الهاء ياءً، أو كسرةً فهو مضموم على ما كان عليه، نحو «له»، و«منه»، و«غلامه»، و«ضربه» (كـ «يَا غَلَامًا») أي كما تُجعل الياء المتطرفة حقيقةً، أو حكمًا المكسور ما قبلها ألفًا؛ للتخفيف، نحو «غلامًا»، وأصله «غلامي»، ومثله «باداة» في «بادية»، والياء فيه متطرفة حكمًا.

وقوله: (عَنْهُمْ قَدْ رُوينا) بألف الإطلاق، مبنيا للمفعول، أي نقل هذا الاستعمال عن العرب، أو النحاة؛ لأنهم رووه عن العرب.

(وَأَبْدَلْتُ) أي ياء «هي» (بِأَلِيمٍ عِنْدَ التَّثْنِيَةِ) أي عند تثنية «هي»، وتُجعل كسرة الهاء ضمةً؛ إتياعًا للميم، كما مرّ في «ضربتما»، وكان القياس أن يقان في التثنية: «هيا» لكن أبدلها ميمًا (لِيَقَعَ الْفَتْحُ عَلَى ذِي التَّقْوِيَةِ) أي على حرف قوي، وهو الميم.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن ياء «هي» تُبدل ميمًا في حال التثنية، حتى لا تقع

- ١٦٧ - وَنُونَ هُنَّ شَدُّدُوا بِمَا مَضَى عِنْدَ «ضَرَبْتُنَّ» فَخُذْ لِمَا اقْتَضَى
 ١٦٨ - وَذُو انْتِصَابٍ فِي اتِّصَالِ «ضَرْبَةٍ» إِلَى انْتِهَاءِ «ضَرَبْنَا فِي الْمَادَّةِ»
 ١٦٩ - وَإِنْ تُرِدْ عَدَدَهُ فَأَتْنَا عَشْرَ وَالْفَاعِلُ الضَّمِيرُ حَيْثُمَا اسْتَقَرَّ

الفتحة على الياء الضعيف مع ضعفها، أي مع بقاء ضعف الياء^(١)، وعدم عروض القوة لها، بأن أسكن ما قبلها، كظي، وخصت الميم؛ إتياعاً لمذكوره.

(وَنُونَ هُنَّ) مفعول مقدم لـ (شَدُّدُوا بِمَا مَضَى) أي لأجل ما تقدم من العلة (عِنْدَ) الكلام في «ضَرَبْتُنَّ» فيقال هنا: أصل «هُنَّ» هُنَّ، فأدغمت الميم في النون؛ لتقارب مجريهما، فصار هُنَّ.

وقوله: (فَخُذْ لِمَا اقْتَضَى) كمل به البيت، واللام زائدة، أي خذ الذي اقتضاه الدليل.

ولما فرغ من الضمير المرفوع متصلًا، ومنفصلاً، أتبعه بذكر الضمير المنصوب، فبدأ بمتصله، فقال:

(وَذُو انْتِصَابٍ) من الضمائر (فِي اتِّصَالِ) أي في حال كونه متصلًا بعامله «ضَرْبَةٍ» للواحد المذكور، ضربهما، ضربهم، ضربها، ضربهما، ضربهن، ضربك، ضربكما، ضربكم، ضربك، ضربكما، ضربكن (إِلَى انْتِهَاءِ) ضربني (ضَرَبْنَا)، وقوله: «(فِي الْمَادَّةِ)» بفتح الميم، وسكون الهمزة، وضم الدال المهملة، وفتحها طعام صُنِعَ لِذَعْوَةٍ، أو عُزْس، قاله في «القاموس»^(٢)، وهو متعلق بـ «ضربنا».

(وَإِنْ تُرِدْ عَدَدَهُ) أي عدد ضمائر المنصوب المتصل من تلك الأنواع الستين (فَأَتْنَا عَشْرًا) لفظًا، وثمانية عشر معنى، كما في المرفوع، فالصيغ المذكورة أربعة عشر صيغة، والضمير اثنا عشر، بسبب اشتراك التثنيين كما مر في المرفوع، وقس عليه التثنية، نحو

(١) وفسر ابن كمال قوله: «مع ضعفها» بقوله: أي مع ضعف الفتحة، وهو غير واضح، بل الأولى ما فسر به ديكنغوز، كما ذكرناه، فتأمل، والله تعالى أعلم.

(٢) «القاموس المحيط» ص ٥٦.

١٧٠ - لَمْ يَجْتَمِعْ مَعَ ضَمِيرِ النَّصْبِ مُتَّحِدَيْنِ غَيْرَ فِعْلِ الْقَلْبِ

ضرباه، ضرباهما، ضرباهم إلخ، والجمع، نحو ضربوه، ضربوهما، ضربوهم، وقس على الماضي المضارع، نحو يضربه، ويضرباه، ويضربوه. وإنما قَدَّمَ المنصوب على المجرور؛ لأن النصب علامة المفعول للاسطة، والخِرُّ علامته بواسطة.

(وَالْفَاعِلُ الضَّمِيرُ حَيْثُمَا اسْتَقَرَّ) أي في أي تركيب وقع (لَمْ يَجْتَمِعْ مَعَ ضَمِيرِ النَّصْبِ) حال كونهما (مُتَّحِدَيْنِ) أي كائنين لشخص واحد.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه لا يجوز في المنصوب المتصل اجتماع ضميري الفاعل والمفعول، في نحو ضَرَبْتَكْ بفتح التاء والكاف، أو بكسرهما، وضربتني بضم التاء، أي فلا يجوز أن يكون فاعل الفعل ومفعوله ضميرين لشخص واحد، حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلاً ومفعولاً في حالة واحدة، هكذا عللوه، وفيه نظر؛ إذ يجوز أن يكون الشخص الواحد فاعلاً ومفعولاً في حالة واحدة؛ لجواز أن يقال: ضربت نفسك، وضربت نفسي، والصواب ما ذكره المحقق الرضوي، وهو أنه لا يجوز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد في غير أفعال القلوب؛ لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً، والمفعول متأثراً منه، وأصل المؤثر أن يُغَيِّرَ المتأثر؛ فإن اتَّحَدَا معنى كره اتفاقهما لفظاً، فلماذا لا تقول: ضرب زيد زيداً، وأنت تريد ضرب زيد نفسه، فلم يقولوا: ضربتني، وضربتك، وإن تخالفا لفظاً الضمير؛ لاتحادهما معنى، ولاتفاقهما في كون كل واحد منهما ضميراً متصلاً، فقصدوا مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظاً بقدر الإمكان، فقالوا: ضرب زيد نفسه، وضربت نفسي؛ لأنه صار النفس بإضافته إلى الضمير فيها كأنه غيره؛ لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه.

ولمَّا كانت أفعال القلوب يَغَيِّرُ حكمها حكم غيرها من الأفعال في ذلك أشار إلى

استثنائها بقوله:

- ١٧١ - مِثَالُهُ «عَلِمْتَنِي ذَكِيًّا» إِذْ أَضَلُّ يَا مُبْتَدَأُ جَلِيًّا
 ١٧٢ - وَذُو انْتِصَابٍ وَانْفِصَالٍ فِي الْعَدَدِ كَذِي انْتِصَالٍ نَحْوُ «إِيَّاهُ» اطرْدُ

(غَيْرَ فِعْلِ الْقَلْبِ) هي سبعة بالاستقراء، علمت، ورأيت، ووجدت، وظننت، وحسبت، ونجّلت، وزعمت، وإنما سمّيت بأفعال القلوب؛ لأن الثلاثة الأول لليقين، والباقي للشك، وكلّ منهما فعل قلب

(مِثَالُهُ «عَلِمْتَنِي») بضمّ التاء، وقوله: «ذَكِيًّا» مفعول ثان، أي فطنًا، وإنما جاز ذلك (إِذْ) تعليلية (أَمْضَلُ يَا) يعني الضمير المتصل بـ«علمتُ» في هذا المثال (مُتَبَدِّئًا) حال كونه (جَلِيًّا) أي ظاهرًا، يعني أن المفعول الأول ليس مفعولاً في الحقيقة، وإنما أصله أنه مبتدأ؛ إذ هذه الأفعال من نواسخ المبتدأ والخبر.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أنه إنما جاز في أفعال القلوب اتحاد ضميري الفاعل والمفعول لشخص واحد؛ لأن المفعول الأول وحده، وكذا الثاني وحده ليس مفعولاً في الحقيقة، وإن كان مفعولاً في الظاهر؛ إذ المفعول في الحقيقة مضمون الجملة؛ لتعلق معنى الفعل به، فإنك إذا قلت: علمت زيدًا فاضلاً، فمتعلق علمك ليس زيدًا وحده، ولا فاضلاً وحده، بل هو زيد من حيث إنه فاضل، وهذا معنى قولهم: وضع أفعال القلوب لمعرفة الشيء بصفته، فلما لم يكن الضمير الأول وحده، ولا الثاني وحده مفعولاً حقيقةً جاز اتّفاقهما في كون كلّ واحد منهما ضميرًا متصلاً، ولهذا قيل: في تقدير قولك: علمتك فاضلاً علمت فضلك، وفي علمتي فاضلاً: علمت فضلي، والله تعالى أعلم.

(وَذُو انْتِصَابٍ وَانْفِصَالٍ فِي الْعَدَدِ كَذِي انْتِصَالٍ) يعني أن ضمير النصب المنفصل مثل الضمير المتصل الذي سبق بيانه، فهو اثنا عشر لفظاً، لثمانية عشر معنى (نَحْوُ «إِيَّاهُ») للمفرد المذكور (اطرْدُ) أي استقام، أو تابع هذا المثال غيره، يقال: اطرْدُ الأمر: إذا استقام، أو تابع بعضه بعضاً^(١)، وقوله:

(١) راجع «القاموس» في مادة طرد.

١٧٣ - مُنْتَهِيَا لِقَوْلِهِ «إِيَانَا» وَذُو انْجِرَارٍ فِي اتِّصَالِ بَانَا
 ١٧٤ - كَذَا كـ «ضَارِبِهِ» ثُمَّ يَصِلُ لـ «ضَارِبِنَا» فَاسْتَمِعَ مَا يُنْقَلُ

(مُنْتَهِيَا لِقَوْلِهِ «إِيَانَا») أي اذكر هذا المثال حال كونك منتهياً إلى آخر الأمثلة، وهو «إيانا»، فتقول: إياهما، إياهم، إياها، إياهما، إياهنّ، إياك، إياكما، إياكم، إياك، إياكما، إياكنّ، إياي، إيانا.

[تنبيه]: (اعلم): أنهم اختلفوا في الضمير المنصوب المتصل، فقال سيبويه: إن الضمير هو «إيا»، وما يتصل به بعده حرف يتبدل على حسب أحوال المرفوع إليه، من التكلم، والغيبة، والخطاب؛ لكون «إيا» مشتركاً، كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد «أن» في «أنت، وأنت، وأنتما، وأنتن»، كما مرّ، وقال الزجاج، والسيرافي: «إيا» اسم ظاهر مضاف إلى المضمرات، فكأن إياك بمعنى نفسك، وقال قوم من الكوفيين: إياك، وإياه، وإياي أسماء بكاملها، وهو ضعيف؛ إذ ليس في الأسماء الظاهر، ولا المضمرات ما يختلف آخره كافاً، وهاء، وياء، وقال بعض الكوفيين: ابن كيسان من البصريين: إن الضمائر هي اللاحقة من الكاف، والهاء، والياء، كما كانت عند الاتصال، لكن لما أرادوا انفصالها دعموها بـ «إيا»؛ لتستقل لفظاً، كما قالوا في أنت: إن الضمير التاء المتصرفة، ولفظ «أن» دعامة لها، قال المحقق الرضوي: وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب في الموضوعين.

هذا كله بكسر همزة «إيا»، وقد تُفتح، وقد تُبدل هاءً مفتوحةً ومكسورة، نحو هياك، وفي الضمير المنصوب أقوال أخر غير ما ذكرنا، فراجع المطولات، والله تعالى أعلم. ولما فرغ من المنصوب متصلاً، ومنفصلاً شرع في بيان المجرور، فقال:

(وَذُو انْجِرَارٍ فِي اتِّصَالِ بَانَا) أي ظهر (كَذَا) أي مثل ما سبق من المرفوع والمجرور، فهو اثنا عشر لفظاً ثمانية عشر معنى (كـ «ضَارِبِهِ») للمفرد المذكر (ثُمَّ يَصِلُ لـ «ضَارِبِنَا») يعني أن أمثلة ضمير المجرور المتصل نحو ضاربه، ضاربهما، ضاربهما، ضاربها، ضاربها، ضاربهنّ، ضاربك، ضاربكما، ضاربكم، ضاربك، ضاربكما، ضاربكنّ، ضاربي، ضاربنا، وقس عليه المثني والجمع.

١٧٥ - في مثل «ضاربي» وَاوُهُ جُعِلَ يَاءٌ وَأَدْغَمَتْ بِكَسْرِ يَتَّصِلُ
 ١٧٦ - وَذُو اِرْتِفَاعٍ وَاتِّصَالٍ يَسْتَتِرُ فِي خَمْسَةِ كَفَعَلٍ غَائِبٍ ذِكْرُ

[تنبيه]: الضمير المجرور المتصل على ضريين: ضرب مجرور بالإضافة، كالأمثلة السابقة، وضرب مجرور بالحروف الجازة، نحو به، بهما، بهم إلى بنا، وعليه، وعليهما، وعليهم، إلى علينا، وإليه، وإليهما، وإليهم، إلى إلينا. وقوله: (فَأَسْتَمِعُ مَا يُنْقَلُ) بالبناء للمفعول، أي الذي نقله علماء الفن عن العرب. (في مثل «ضاربي» وَاوُهُ) أي الواو الذي لحقه علامة الرفع (جُعِلَ يَاءً) لاجتماعها ساكنة مع الياء (وَأَدْغَمَتْ) الياء المنقلبة من الواو في الياء (بِكَسْرِ يَتَّصِلُ) أي مع كسر ما قبلها؛ لأجلها.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أنه يقال في مثل ضاربون لجمع المذكر السالم: ضاربي، والأصل ضاربون، فأضيف إلى ياء المتكلم، فسقطت النون للإضافة؛ كما قال في «الخلاصة»:

نُونًا تَلِي الْإِعْرَابَ أَوْ تَشْوِينًا يَمَّا تُضَيَّفُ أَحْدِفُ كـ «طُورِ سِينًا»

وذلك للقاعدة المشهورة، وهي أنه إذا اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بانسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وكسر ما قبلها لأجلها، فصار ضاربي، كما جعل الواو في مهدي، لتلك العنة، إذ أصله مهْدُوِيٌّ، بوزن مضروب، فأعل كما بيّناه آنفًا، وإلى هذا أشار ابن مالك في «الخلاصة» حيث قال:

إِنْ يَشْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَأَتَّصَلًا وَمِنْ عُرُوضِ عَرِيَا
 فَيَاءُ الْوَاوِ أَقْلِبَنَّ مُدْغَمًا وَشَدَّ مُعْطَى عَزِي مَا قَدْ رُسِمَا

ولما فرغ من بيان أبنية الضمائر، وتعداد أمثلتها بأنواعها الخمسة التي ترتقي جعلتها إلى ستين نوعًا، شرع يُبين ما يستتر منها، ومواضع استتارها، فقال:

(وَذُو اِرْتِفَاعٍ وَاتِّصَالٍ) أي الضمير المرفوع المتصل، ف«ذو» مبتدأ خبره جملة (يَسْتَتِرُ فِي خَمْسَةِ) جوازًا في بعضها، ووجوبًا في بعضها (كَفَعَلٍ غَائِبٍ ذِكْرُ) بالبناء

- ١٧٧ - وَفَعِلْ أَنْشَاهُ وَفِي الْمُخَاطَبِ وَالخَلْفَ فِي يَا «تَضْرِبِينَ» أَوْجِبْ
 ١٧٨ - فَهِيَ عَلَامَةٌ لَدَى أَبِي الْحَسَنِ وَفَاعِلُ الْفِعْلِ ضَمِيرٌ اسْتَكْرَنَ
 ١٧٩ - لَكِنَّ لَدَى الْجُمْهُورِ فَاعِلٌ بَرَزَ كَوَاوِ «تَضْرِبُونَ» رَأْسٌ مِّنْ عَجْرٍ»

للمفعول، صفة له «غائب»، ويحتمل أن يكون ذكر بفتحتين اسماً بمعنى ضد الأنتى، لكن الأول أنسب للتقفية، والمعنى أنه يستتر الضمير المرفوع المتصل جوازاً في الغائب المفرد، دون مثناه وجمعه، ماضياً كان أو مضارعاً، مثبتاً كان أو منفيّاً، نحو ضرب، ويضرب، وليضرب، ولا يضرب، ولم يضرب، ولن يضرب (وَفَعِلْ أَنْشَاهُ) أي أنتى الغائب ماضياً كان أو مضارعاً، نحو هند ضربت، وتضرب، ولتضرب، ولا تضرب، ولم تضرب، ولن تضرب (وَفِي الْمُخَاطَبِ) المفرد الذي في غير الماضي، مستقبلاً كان، أو أمراً، أو نهياً، نحو أنت تضرب، واضرب، ولا تضرب، ولم تضرب، ولن تضرب.

وإنما قلنا: في غير الماضي؛ لأن المخاطب في الماضي لا يستتر فيه انضمام، بل يكون بارزاً، مفرداً كان أو مثني، أو مجموعاً، مذكراً، أو مؤنثاً.

(وَالخَلْفَ) مفعول مقدم له «أوجب» (فِي يَا «تَضْرِبِينَ» أَوْجِبِ) المعنى أوجب اختلاف العلماء في ياء «تضربين» (فَهِيَ عَلَامَةٌ) أي للخطاب (لَدَى أَبِي الْحَسَنِ) الأخص (وَفَاعِلُ الْفِعْلِ ضَمِيرٌ اسْتَكْرَنَ) إما لإجراء مفردات المضارع مجرى واحداً في عدم إبراز ضميرها، وإما لكلا يلزم أن يكون ضمير المفرد أثقل من ضمير المثني؛ مع أن القياس يقتضي أن يكون أخف.

(لَكِنَّ لَدَى الْجُمْهُورِ) أي معظم أهل العربية (فَاعِلٌ) أي ياء تضربين فاعل (بَرَزَ) أي ظهر (كَوَاوِ «تَضْرِبُونَ») أي فإثناء عندهم علامة الخطاب، وأما عند الأخص، فيجوز أن يكون علامة للتأنيث فقط، فلا يلزم اجتماع علامتي الخطاب عنده، وقوله: (رَأْسٌ مِّنْ عَجْرٍ) مفعول به له «تضربون».

- ١٨٠ - وَاخْتِيَرِ يَاءَ فِيهِ لِلتَّأْنِيثِ لِكُونِهِ فِي ذِي لَدَى التَّحْدِيثِ
 ١٨١ - وَلَمْ يُزِدْ مِنْ «أَنْتِ» إِذْ لَوْ زِيدَتْ أَلْفُهَا تَثْبِيَةً أَفَادَتْ
 ١٨٢ - وَاجْتَمَعَ النُّونَانِ إِنْ نُونٌ تَزُدُ وَيَلْزَمُ التَّكَرَّارُ إِنْ تَاءٌ وَرَدُ
 ١٨٣ - وَأَبْرَزُوا الْيَاءَ مَعَ هَذَا الْوَضْعِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ مُفْرَدٍ وَجَمْعٍ

[تنبيه]: ما نسبة الناظم تبعًا للأصل إلى الأخص ليس موافقًا لما نقله عنه غيره، قال المحقق الرضوي: قال الأخص: إن الياء في تضربين ليس بضمير، بل حرف تأنيث، كما قيل: في هذي، ذكره ابن كمال، فليحذر، والله تعالى أعلم.

(وَاخْتِيَرِ يَاءَ فِيهِ) أي في تضربين على رأي الجمهور (لِلتَّأْنِيثِ) مع أن القياس أن تعين التاء له، إلا أن علامة الخطاب في أوله وهي التاء منعت من زيادة تاء أخرى (لِكُونِهِ) أي الياء (فِي ذِي) أي في اسم الإشارة (لَدَى التَّحْدِيثِ) أي عند التكلم به. وحاصل المعنى بإيضاح أنه إنما عُيِّنَت الياء في تضربين عند الجمهور للفاعل؛ لخبثه علامة للتأنيث في نحو هذي أمة الله، فلما احتيج إلى إبراز ضمير المؤنث ناسب إبراز ما كان علامة للتأنيث في الأصل.

(وَلَمْ يُزِدْ) بالبناء للمفعول، أي لم يزيدوا في تضربين (مِنْ «أَنْتِ») بكسر التاء مع أن المناسب أن يزداد منه؛ لدلالته على المخاطبة (إِذْ لَوْ زِيدَتْ أَلْفُهَا) أي ألف أنت (تَثْبِيَةً أَفَادَتْ) أي التبتت بالتثنية (وَاجْتَمَعَ النُّونَانِ إِنْ نُونٌ تَزُدُ) بالبناء للمفعول أيضًا، يعني أنه لو زيدت النون من أنت للزم اجتماع النونين بغير فاصل (وَيَلْزَمُ التَّكَرَّارُ إِنْ تَاءٌ وَرَدُ) يعني أنه إن زيدت التاء من أنت لزم تكرار التاء (وَأَبْرَزُوا الْيَاءَ) أي أظهروه، ولم يستعملوه مستترًا (مَعَ هَذَا الْوَضْعِ) أي مع تضربين (لِلْفَرْقِ بَيْنَ مُفْرَدٍ وَجَمْعٍ) أي لأجل أن يفرقوا بين المفرد، وهو تضربين، وبين الجمع، وهو تضربين، ولم يفرقوا بينهما بحركة ما قبل النون، في تضربين، وسكونه في تضربين حتى لا يلتبس بالمخاطبة المؤكدة بالنون الثقيلة في الصورة، لا في التلفظ؛ إذ نون التوكيد مشددة، ونون المخاطبة مخففة.

١٨٤ - وفي مُضَارِعِ الْمَكْلَمِ اسْتَشْرَ كَ «أَضْرِبُ الْفَتَى» وَ «نَقَطَعَ الشَّجْرَ»
 ١٨٥ - وَفِي الصِّفَاتِ نَحْوُ «ضَارِبٍ» كَذَا فِي كُلِّهَا لَكِنْ جَوَازًا أُخِذًا

ولم يفرقوا أيضًا بحذف النون؛ لئلا يلتبس بالمذكر المخاطب، فإنك إذا قلت: تضرب لم يُعلم أنه مخاطب مفرد، أو مخاطبة مفردة، وأيضًا يلتبس بالغائبة المفردة، والله تعالى أعلم.

(وفي مُضَارِعِ الْمَكْلَمِ) أي المتكلم سواء كان وحده، أو مع غيره (اسْتَشْرَ) أي الضمير وجوبًا (كَ «أَضْرِبُ الْفَتَى») في المتكلم وحده (وَ «نَقَطَعَ الشَّجْرَ») في المتكلم مع غيره (وَفِي الصِّفَاتِ) أي ويستتر الضمير جوازًا في الصفات، والمراد بالصفات هنا ما يكون اسمًا مشتقًا، وهو أربعة: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل، وإنما سُميت صفة؛ لدلالاتها على اتصاف الذات بالمصدر، فإن معنى قولك: ضارب مثلًا ذات متصفة بالضرب.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه يستتر الضمير في الصفة، مفردًا كان، أو مثنى، أو مجموعًا، مذكّرًا كان، أو مؤنثًا (نَحْوُ «ضَارِبٍ») للمفرد المذكر (كَذَا) أي يستتر مثل هذا (فِي كُلِّهَا) أي في كل متصرف الصفة، كضاربان، وضاربون، وضاربة، وضاربتان، وضاربات، وقس عليه سائر الصفات.

وقوله: (لَكِنْ جَوَازًا أُخِذًا) يعني أن استتار الضمير في الصفات جائز، وليس بواجب.

قال بعض المحققين: إنما استتر في الصفات؛ لأنها غير عريضة في اقتضاء الفاعل، بل اقتضاؤها له لمشابتها الفعل، فلم يظهر فيها ضمير الفاعل.

وقال بعضهم: إنما استتر في الصفات؛ لأن الألف، والواو، في التثنية، والجمع ليسا بضمير كما يجيب، فلو برز الألف في التثنية، والواو في الجمع لزم اجتماع الألفين، والواوين، فاستتر الألف في المثنى، والواو في الجمع المذكورين، وكذا استتر النون في ضاربات، ومضروبوات؛ تبعًا للمذكر؛ إذ هو الأصل، فإذا استتر في المثنى والجمع كان

١٨٦ - وَلَيْسَ غَيْرُ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ إِذْ كَوْنُهُ كَالْجُزْءِ لَا يُقَدَّرُ

الاستتار في المفرد أجدر وأولى، فيلزم الاستتار في الكل، فلا ترى ضميراً بارزاً في الصفات، وهو المطلوب.

[تنبيه]: مما يجب أن يُعلم أن الصفات كالجوامد الخالية عن الضمير من حيث إنها لا تتغير عند تبديل ضمائرها غيبةً وخطاباً وتكلماً، فالمستتر فيه جاز أن يكون غائباً ومخاطباً ومتكلماً، فيجوز أن يقال: زيد ضاربٌ، وأنت ضاربٌ، وأنا ضاربٌ، وكذا في التثنية والجمع.

[فإن قلت]: لِمَ لَمْ يَذْكَرْ صَاحِبُ الْأَصْلِ، وَتَبِعَهُ النَّاطِقُ الظُّرُوفُ، وَالْجَمْعُ وَالْمَجْرُورُ، وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ، مَعَ أَنَّ الضَّمِيرَ الْمَرْفُوعَ الْمُتَّصِلَ يَسْتَتِرُ فِيهَا.

[أجيب]: بأنه إنما لم يذكرها لأن نظره مقصورٌ على المشتقات، كما سبق الإشارة إليه في صدر الكتاب، وهذه الثلاثة ليست من المشتقات، أفاده ابن كمال^(١).

(وَلَيْسَ غَيْرُ الرَّفْعِ أَي الضَّمِيرَ الْمَرْفُوعَ، وَقَوْلُهُ: (مَا يَسْتَتِرُ) «مَا» مَوْصُولَةٌ خَبِرَ «لَيْسَ»، يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الضَّمَائِرِ إِلَّا الْمَرْفُوعُ، دُونَ الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ (إِذْ) تَعْلِيلِيَّةٌ (كَوْنُهُ) أَي الضَّمِيرَ (كَالْجُزْءِ) أَي كَجُزْءِ الْفِعْلِ (لَا يُقَدَّرُ) أَي فِي الْمَنْصُوبِ، وَالْمَجْرُورِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ كَجُزْءِهِ هُوَ الْمَرْفُوعُ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ.

وحاصل المعنى بإيضاح، أنه لا يستتر من المضمرات إلا المرفوع؛ لأن المنصوب، والمجرور فضلة في الكلام، فإنهما مفعولان، والمرفوع فاعل، والفاعل كالجزء من الفعل كما مر، فيكون أشد اتصالاً وامتزاجاً، فاستتر هو دونهما، والله تعالى أعلم.

- ١٨٧ - وَإِنَّمَا اسْتَشْرَفَ فِي الْغَائِبَةِ مَعَ غَائِبٍ لَا الْجَمْعِ وَالثَّنِيَّةِ
 ١٨٨ - لِأَنَّ الْاسْتِئْثَارَ لِلتَّخْفِيفِ أُعْطِيَ السَّابِقُ لِلتَّشْرِيفِ

ولما فرغ من تعداد مواضع استتار المرفوع المتصل، أتبعه ببيان علة استتاره في تلك المواضع، فقال:

(وَإِنَّمَا اسْتَشْرَفَ) أي الضمير المرفوع (فِي الْغَائِبَةِ) المفردة، ماضياً كان، أو مضارعاً، نحو ضربت، وتضرب (مَعَ غَائِبٍ) أي مع الضمير المرفوع المستتر في الغائب المفرد، ماضياً كان، أو مضارعاً، نحو ضرب، ويضرب (لَا الْجَمْعِ وَالثَّنِيَّةِ) أي دون أن يستتر في المثني والجمع منهما (لِأَنَّ الْاسْتِئْثَارَ لِلتَّخْفِيفِ) أي لأن أصل الاستتار إنما جاء لأجل التخفيف في التلقظ، فد (أُعْطِيَ السَّابِقُ) أي وهو المفرد (لِلتَّشْرِيفِ) أي لأجل تشريف السابق؛ لأن السابق له فضل السابق.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أنه إنما استتر ضمير الرفع في مفرد الغائب، والغائبة، دون الثنية والجمع منهما؛ لأن الاستتار خفيف؛ لأنه تقدير محض، من غير تَقْطُفْ بشيء، وقد عُرف أن المفرد سابق على المثني والجمع، وإعطاء الخفيف للمفرد السابق أولى من عكسه.

وبيان ذلك ما حققه ابن كمال رحمه الله تعالى، حيث قال: إنما استتر المرفوع في الغائب المفرد، والغائبة المفردة في الماضي والمضارع، دون تثنيتهما وجمعتهما؛ لأن الغائب لما كان مفترقاً بغائب مظهر متقدم أرادوا أن يكون ضمائر الغيب أحصر، فابتدءوا بالغائب والغائبة المفردين بغاية التخفيف، وهي التقدير من غير أن يُتَلَقَّظَ بشيء منه، ثم جَعَلُوا مَثَلَهُمَا ومجموعهما ضمائر بارزة؛ لئلا يلتبسوا بالمفردين، وقصروا المثني مذكراً أو مؤنثاً على الألف الذي هو علامة الثنية في كل مثني، والجمع المذكر على الواو، والجمع المؤنث على نون واحدة في مقابلة الواو الواحدة، وقول النحاة: الفاعل في نحو زيدٌ ضرب، وهدد ضربت: هو، وهي تدريس وتفهم لضيق العبارة عليهم؛ لأنه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ، فعبثوا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل؛ لكونه

١٨٩ - أَمَّا لَدَى الْخِطَابِ وَالشُّكْمِ فَالْبَارِزُ الْأَقْوَى مَعَ الْمَاضِي اعْتَمِي
١٩٠ - وَالشُّرُّ فِي مُضَارِعَيْهِمَا يَجِبُ لِلْفَرْقِ مِنْ مَاضٍ إِلَيْهِمَا انْتَسِبَ

مرفوعًا مثل ذلك المقدّر، لا أن المقدّر هو ذلك المصرّح به انتهى^(١).

وقوله: (أَمَّا لَدَى الْخِطَابِ) على حذف مضاف، أي ذي الخطاب، أي المخاطب، نحو ضربت (وَالشُّكْمِ) أي ذي التكلّم، أي المتكلّم، نحو ضربت، وضربنا (فَالْبَارِزُ) أي الضمير البارز (الْأَقْوَى) أي من المستتر (مَعَ الْمَاضِي اعْتَمِي) بالبناء للمفعول، أي اختير.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أنه إنما يستتر الضمير المرفوع في المفرد الغائب، والمفردة الغائبة، دون التثنية، والجمع، كما سبق بيانه، ودون ماضي المتكلّم، سواء كان وحده، أو مع غيره، نحو ضربت، وضربنا، وماضي المخاطب المفرد، نحو ضربت؛ لأن الاستتار قرينة ضعيفة خفية؛ إذ هو تقدير دون تلفظ بشيء، والإبراز قرينة قوية، ملفوظة، فإعطاء الإبراز القوي للمتكلّم القوي، والمخاطب أولى من إعطاء الاستتار الضعيف، والله تعالى أعلم.

ولما توجه أن يقال: هذا الدليل منقوض بمخاطب المستقبل، ومتكلّمه؛ جريانه فيهما، مع أنه لا يترز الضمير فيهما، أجب عنه بقوله:

(وَالشُّرُّ) أي استتار الضمير المرفوع (فِي مُضَارِعَيْهِمَا) أي مضارعي المخاطب، نحو تضرب، والمتكلّم، نحو أضرب، ونضرب (يَجِبُ؛ لِلْفَرْقِ مِنْ مَاضٍ) أي لأجل الفرق (إِلَيْهِمَا) أي إلى ضميري المخاطب والمتكلّم (انْتَسِبَ) بالبناء للمفعول.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه يجب استتار الضمير في مضارع المخاطب، نحو تضرب، ومضارع المتكلّم، سواء كان وحده، نحو أضرب، أو معه غيره، نحو نضرب؛ للفرق بين ما كان في الماضي والمضارع، ولم يُعكس؛ لأن الماضي أصل، والإبراز قوي، فأخذه.

- ١٩١ - وَقِيلَ يَسْتَبِرُّ فِي خَمْسٍ مَضَتْ لِأَنَّ مَا يَدُلُّ فِي كُلِّ ثَبَتَ
 ١٩٢ - كَعَدَمِ الْبُرُوزِ فِي «زَيْدٌ ضَرَبَ» وَالثَّاءِ فِي «قَدْ ضَرَبْتَ رَأْسَ الْعَنْبِ»
 ١٩٣ - وَيَاءِ «يَضْرِبُ» وَنُونِ «نَأْكُلُ» وَالْهَمْزَةَ الَّتِي أَتَتْ فِي أَنْقَلُ

قال ابن كمال رحمه الله تعالى: وهذا الكلام في غاية الضعف؛ إذ لا حاجة للفرق بينهما بالاستتار وعدمه؛ إذ حرف المضارعة يدفع اللبس، وهو ظاهر، والوجه الصحيح ما حققه الرضي، حيث قال: واستتر في تَفَعَّلُ مخاطبًا؛ إجماعًا لمفردات المضارع مجرى واحدًا في عدم إبراز ضميرها، واستتر في أَفْعَلُ، وَتَفَعَّلُ؛ لإشعار حرف المضارعة بالفاعل، فأفعل مُشْعِرٌ بأن فاعله أنا، بسبب إشعار همزته بهمزة أنا، ونفعل مُشْعِرٌ بأن فاعله نحن بسبب إشعار نونه بنون نحن انتهى^(١)، وهو بحث نفيس، والله تعالى أعلم.

(وَقِيلَ: يَسْتَبِرُّ) الضمير (فِي خَمْسٍ مَضَتْ) أي في المواضع الخمسة التي مضى بيانها (لِأَنَّ مَا يَدُلُّ) أي على المستتر (فِي كُلِّ) من تلك المواضع (ثَبَتَ) ثم بين ذلك الدليل، فقال: (كَعَدَمِ الْبُرُوزِ) أي ذلك الدليل مثل عدم ظهور الفاعل (فِي) نحو قولك «زَيْدٌ ضَرَبَ» أي فعد بروز الضمير دليل على استتاره، وذلك أن الفعل لا بد له من فاعل، وهو إما مظهر، أو مضمَرٌ بارزٌ، أو مضمَرٌ مستترٌ، فحيث لم يوجد الأول والثاني وجب الحكم بالاستتار؛ لئلا يبقى الفعل بلا فاعل، وهذا القدر كاف في الاستدلال في الكل، لكنه أراد التفصيل، ولذا قال:

(وَالثَّاءِ) بالجر عطفًا على «عدم البروز» (فِي «قَدْ ضَرَبْتَ») أي فإنها تدل على أن فاعله مفرد مؤنث غائبة، وقوله: «رَأْسَ الْعَنْبِ» منصوب على المفعولية لـ «ضَرَبْتَ» (وَيَاءِ «يَضْرِبُ») بجر «ياء» أيضًا؛ لما ذكر، أي فإنها تدل على أن فاعله مفرد مذكر غائب، مع عدم علامة التثنية والجمع (وَنُونِ «نَأْكُلُ») بجر نون أيضًا؛ لما ذكر، أي فإنها تدل على أن فاعله متكلم مع غيره (وَالْهَمْزَةَ) بالجر أيضًا لما ذكر (الَّتِي أَتَتْ فِي أَنْقَلُ) أي فإنها تدل على أن الفاعل متكلم وحده.

١٩٤ - وَأَلْفٌ وَالْوَاوُ فِي الصِّفَاتِ لَيْسَتْ ضَمَائِرَ لَدَى الثَّقَاتِ
١٩٥ - لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَاءٌ قَلْبٌ إِذَا تَجَرُّ أَوْ أَتَتْ قَدْ تَنْتَصِبُ

(وَأَلْفٌ وَالْوَاوُ فِي الصِّفَاتِ) أي في نحو «ضاريان»، و«ضاربون» (لَيْسَتْ ضَمَائِرَ لَدَى الثَّقَاتِ) هكذا قال، وفيه إيهام أن فيه خلافاً، ولا خلاف فيما أعلم، فلو قال بدل هذا الشطر: لَيْسَا ضَمِيرَيْنِ بِلَا أَفْتِيَاتٍ

لسلم من ركافة عبارة «ليست» ضمائر، فقد أفرد ضمير «ليست» مع أنه يعود إلى اثنين، وجمع «ضمائر»، ومن إيهام الخلاف.

ومعنى «الافتيات»: هو الاستبداد بالرأي، دون استشارة من هو أحق بالأمر منه^(١)، والمرد هنا بلا مخالفة أحد في المسألة، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر علة عدم كونهما من الضمائر، فقال:

(لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا) أي الألف، والواو (يَاءٌ قَلْبٌ إِذَا تَجَرُّ) أي إذا اتصلتا بمجرور (أَوْ أَتَتْ قَدْ تَنْتَصِبُ) أي أو اتصلت بالمنتصب.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه لا يجوز أن تكون الألف، والواو الواقعتان في اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، نحو «ضاريان»، و«ضاربون» و«مضروبان»، و«مضروبون»، و«حسان»، و«حسنان»، و«ضمائر»؛ لأنها تتغير في حائتي النصب، والجر، فيقلبان ياء، نحو لقيت ضارين، ومررت بضارين، وهكذا، والضمير لا يتغير بالعوامل الداخلة عليه، كألف «يضربان»، فإنه لا يتغير بدخول النواصب، والجوازم عليه، نحو لن يضربا، ولم يضربا، وأيضاً الألف والواو في مثنيات الأسماء الجامدة، وجموعها، كالزيدان، والزيدون حروف بلا ريب، زيدت للمثنى والجمع، فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامدة، وجموعها؛ لأن الصفات فروع الجامدة؛ لتقدم الذوات على صفاتها، فصارت الألف والواو فيها علامتي المثني والجمع فقط، لا ضميراً لهما فتنبه، والله تعالى أعلم.

(١) راجع «المصباح» ٤٨٢/٢ و«اللسان» ٧٠٠/٢.

- ١٩٦ - وَالاسْتِتَارُ وَاجِبٌ فِي «أَفْعَلٍ» وَفِي «تَفَعَّلٍ» فِي مُخَاطَبٍ أَيْضًا قُبْحِي
 ١٩٧ - كَذَلِكَ فِي «أَفْعَلٍ» أَوْ فِي «نَفَعَلٍ» إِذْ ظَاهِرُ الْأَسْمَاءِ فِيهَا يُحْظَلُّ

(وَالِاسْتِتَارُ) أَي اسْتَتَارَ الضَّمِيرُ فِي فِعْلِهِ (وَاجِبٌ فِي) أَرْبَعَةَ أَفْعَالٍ: أَحَدَهُمَا: «أَفْعَلٌ» (أَي فِي فِعْلِ أَمْرِ الْمُخَاطَبِ، مِثْلَ «أَنْصُرُ» (و) الثَّانِي (فِي «تَفَعَّلٍ») مُتَعَلِّقٌ بِ«قُبْحِي»، وَقَوْلُهُ: (فِي مُخَاطَبٍ) مُتَعَلِّقٌ بِحَالٍ مِنْ «تَفَعَّلٍ»، أَي حَالٍ كَوْنُهُ مُسْتَعْمَلًا فِي الْمُخَاطَبِ الْمَفْرُودِ، نَحْوَ «تَنْصُرُ»، وَالظَّاهِرُ أَنَّ النِّهْيَ مَنْدَرَجٌ فِيهِ، وَإِلَّا لَمْ يَنْحَصِرْ وَجُوبُ الْاسْتِتَارِ فِي الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ (أَيْضًا قُبْحِي) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَي تُبْعِ، وَالثَّلَاثُ مَا أُشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (كَذَلِكَ فِي «أَفْعَلٍ») أَي فِي فِعْلِ الْمُتَكَلِّمِ وَحَدَهُ، نَحْوَ «أَنْصُرُ»، وَالرَّابِعُ مَا أُشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (أَوْ) بِمَعْنَى الْوَاوِ (فِي «نَفَعَلٍ») أَي فِي فِعْلِ الْمُتَكَلِّمِ، وَمَعَهُ غَيْرُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ عِلَّةَ وَجُوبِ الْاسْتِتَارِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، فَقَالَ: (إِذْ) تَعْلِيلِيَّةٌ (ظَاهِرُ الْأَسْمَاءِ) مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ، أَي الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ (فِيهَا) أَي فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ الْأَرْبَعَةِ (يُحْظَلُّ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَي يُجْنَعُ.

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْبَيْتَيْنِ بِإِيضَاحٍ: أَنَّهُ يَجِبُ اسْتِتَارُ الضَّمِيرِ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ: أَفْعَلٌ، وَأَفْعَلٌ، وَنَفَعَلٌ، وَتَفَعَّلٌ، وَذَلِكَ لِدَلَالَةِ الصِّيغِ فِيهَا عَلَى الْاسْتِتَارِ بِسَبَبِ الْحُرُوفِ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ، وَاسْتِشْقَاقِ الْأَمْرِ مِنْ فِعْلِ الْمُخَاطَبِ فِي الْأَوَّلِ، وَلِقُبْحِ إِسْنَادِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ إِلَى الظَّاهِرِ، فَلَا يَقَالُ: أَفْعَلُ زَيْدٌ، وَتَفَعَّلُ زَيْدٌ، وَأَفْعَلُ زَيْدٌ، وَنَفَعَلُ زَيْدُونَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمُنَاقِبُ.

فَصْلٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ

١٩٨ - وَهُوَ أَيْضًا قَدْ يَجِي أَرْبَعًا عَشَرَ وَجْهًا نَحْوُ «يَضْرِبُ الْفَتَى»

ولمّا أنهى الكلام على الماضي، وما يتعلّق به من الضمائر، أتبعه بيان المضارع، فقال:

فَصْلٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ

المشهور فتح الباء، بناء على أنك تستقبل الفعل الآتي بعد زمانك، أو أن الزمان يستقبلك، إلا أن الصحيح، ومقتضى القياس على تسمية الماضي بالماضي كسر الباء، والاستقبال في اللغة ضد الاستدبار، وهو التوجه، فالمستقبل في اللغة ما يُتَوَجَّهُ إليه، فالتعبارة في قولنا: زيدٌ يستقبل القبلة هو المستقبل؛ لأنه يُتَوَجَّهُ إليه، والمستقبل من الزمان هو الآتي منه؛ لأنه يُتَوَجَّهُ إليه، ويُتَوَقَّعُ مجيؤه.

وفي الاصطلاح فعلٌ يتعاقب على أوله الزوائد الأربع، والمراد من الزوائد الأربع حروف «أَنْثَتْ»، كما يجيء.

فخرج بقوله: «فَعَلٌّ» نحو «يزيد»، و«يشكر» علمين، وبقوله: «يتعاقب إلخ» مثل «أَمَرَ»، و«نَصَرَ»، و«تَرَكَ»، و«يَسَرَ».

[واعلم]: أنه لا شك في أن زيادة هذه الحروف على الماضي لقصد معنى غير معنى الماضي، وهو الزمان الحاضر، أو الآتي، أو هما معاً، وإلا لما احتجج إلى تلك الزيادة، فلا يُنتقض الحدّ بمثل «أَكْرَمَ»، و«تَدَحْرَجَ»، و«تَقَاعَدَ»؛ لأن زيادة هذه الحروف فيها لنقل الفعل من باب إلى باب، إما لقصد التعدية، أو المبالغة، أو لغيرهما، لا لقصد معنى غير الماضي، فتدبر، قاله ابن كمال رحمه الله تعالى^(١).

(وَهُوَ) أَي الْمُسْتَقْبَلِ (أَيْضًا) أَي كَالْمَاضِي (قَدْ يَجِي أَرْبَعًا عَشَرَ وَجْهًا) وَالْقِيَاسُ أَنْ يَجِيءَ عَلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ وَجْهًا أَيْضًا، سِتَّةً لِلغَيْبَةِ، وَسِتَّةً لِلْمَخَاطَبِ، وَسِتَّةً لِلْمَتَكَلِّمِ، لَكِنَّهُ اكْتَفَى بِلَفْظَيْنِ فِي الْمَتَكَلِّمِ؛ لِعَدَمِ الْإِتْبَاسِ، كَمَا فِي الْمَاضِي، فَبَقِيَ

١٩٩ - لآخر المثل إنما دُعي	مُسْتَقْبَلًا كَذَاكَ بِالْمُضَارِعِ
٢٠٠ - لَأَنَّهُ وُجِدَ فِي اسْتِقْبَالِ	وَكَاثِمٍ فَاعِلٍ لَدَى الْإِشْكَالِ
٢٠١ - وَفِي قَبُولِهِ لِلامِ الْإِيتِدَا	وَفِي الْعُدُومِ وَالْخُصُوصِ إِذْ بَدَا

أربعة عشر وجهًا (نحو «يَضْرِبُ الْفَتَى»

(لآخر المثل) بضمّتين: جمع مثال، أي اذكره إلى آخر الأمثلة، وهي: «يَضْرِبَانِ، يَضْرِبُونَ، تَضْرِبُ، تَضْرِبَانِ، يَضْرِبْنَ، تَضْرِبْنَ، تَضْرِبُونَ، تَضْرِبِينَ، تَضْرِبَانِ، تَضْرِبْنَ، أَضْرِبُ، نَضْرِبُ» (إِنَّمَا دُعِيَ) بالبناء للمفعول، أي إِنَّمَا سُمِّيَ هَذَا الْفِعْلُ (مُسْتَقْبَلًا) تَقَدَّمَ أَنْ الْمَشْهُورَ فَتَحَ بَائِهِ، وَيَجُوزُ كَسْرُهُ، وَهُوَ الْقِيَاسُ (كَذَاكَ بِالْمُضَارِعِ) أَي أَيْضًا إِنَّمَا دُعِيَ بِالْمُضَارِعِ (لَأَنَّهُ وُجِدَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (فِي اسْتِقْبَالِ) أَي وُجِدَ حَدَثُهُ فِي زَمَنِ مُسْتَقْبَلٍ، هَذَا ظَاهِرٌ مَعْنَى كَلَامِهِ، وَعِبَارَةٌ الْأَصْلُ: وَيُقَالُ لَهُ: مُسْتَقْبَلٌ؛ لَوْجُودِ مَعْنَى الْاسْتِقْبَالِ فِيهِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِمَّا هُنَا، يَعْنِي أَنَّ «يَضْرِبُ» مَثَلًا يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ، وَعَلَى الزَّمَانِ الْآتِي، وَهَذَا عِلَّةٌ تَسْمِيَتِهِ مُسْتَقْبَلًا.

وأما علة تسميته مضارعًا، فإن معنى المضارعة في اللغة المشابهة، مشتقة من الضرع، كأن كلاً من المتشابهين ارتضعا من ضرع واحد، فهما أخوان رضاعًا، فلما ضارع المستقبل الاسم فيما يأتي قيل له: مضارع، وإلى هذا أشار بقوله: (وَكَاثِمٍ فَاعِلٍ لَدَى الْإِشْكَالِ) بكسر الهمزة، أي عند تحريك لفظه، يقال: شَكَلْتُ الْكِتَابَ شَكْلًا، من باب نصر: إذا أعلمته بعلامات الإعراب، وأشكلته بالألف لغة، قاله الفيتومي^(١)، ويحتمل أن يكون بفتح الهمزة، جمع شكّل^(٢)، وهو نفس الحركة والسكون، أي هو يشبه اسم الفاعل في حركاته، وسكناته، فإن عدد الحركة والسكون في «يَضْرِبُ» على عدد الحركة والسكون في «ضارب»، وترتيب حروفهما واحد (و) كذا أشبهه (في قَبُولِهِ لِلامِ الْإِيتِدَا) فتقول: إن زيدًا ليقوم: كما تقول: إن زيدًا لقائم (و) كذا يشبه

(١) «المصباح» ٣٢١/١.

(٢) «الشكل» بفتح، فسكون يجمع على أشكالٍ وشُكُولٍ: كما في «ق».

٢٠٢ - أَوْ أَنَّهُ كَالْعَيْنِ حَيْثَمَا اشْتَرَكْتَ مِنْ بَيْنِ الاسْتِقْبَالِ وَالْحَالِ سَلَكْتَ

اسم الجنس (في العموم والخصوص) وجه ذلك أن اسم الجنس يختص بلام العهد بعد أن كان شائعاً في أمته، فإنك إذا قلت: جاءني رجلٌ يكون شاملاً لكل ذكر من بني آدم جاوز حدّ البلوغ على سبيل البذل، فإذا قلت: فَعَلَ الرجل، مشيراً إلى ذلك الرجل الجائي يختص بواحد منهم، فكذلك المضارع يختص بدخول «سوف»، والسين عليه، فإن «يضرب» يصلح للحال والاستقبال، فإذا دخل عليه أحد هذين الحرفين، وقيل: «سوف يضرب»، أو «سيضرب» اختص بالاستقبال، وإذا دخل عليه لام الابتداء اختص بالحال، نحو «ليضرب».

وقوله: (إِذْ بَدَأَ) أي وقت ظهور كل من العموم والخصوص.

ثم ذكر علة أخرى لتسميته مضارعاً أيضاً، فقال:

(أَوْ) سُمِّيَ مضارعاً لـ (أَنَّهُ كَمَ) لفظ (العَيْن) أي في مطلق الاشتراك، فإنها مشتركة بين الباصرة، والحارية، وغيرهما من معانيها الكثيرة، فقد ذكر لها في «القاموس» معاني كثيرة (حَيْثَمَا اشْتَرَكْتَ) المضارع (مِنْ) زائدة على رأي الأخفش والكوفيين في زيادتها في الإثبات (بَيْنِ الاسْتِقْبَالِ وَالْحَالِ) يعني أنه كما أن العين يشرك بين معاني كثيرة، كذلك المستقبل يشترك بين الحال والاستقبال.

وقوله: (سَلَكْتَ) بالبناء للفاعل، حال من فاعل «اشترك»، أي حال كونه سالكاً طريق الاشتراك.

[تنبیه]: (اعلم): أن المضارع حقيقة في أحد الزمانين، مجاز في الآخر، فقال بعضهم: هو حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال؛ لأنه إذا توالف القرائن لم يُحمل إلا على الحال، وهذا شأن الحقيقة والمجاز، وقال بعضهم: هو حقيقة في الاستقبال، مجاز في الحال؛ لحقّة الحال، والأول هو المختار، كما ذكره الرضي، وقال ابن الحاجب في «شرح المفصل»: المضارع يشترك في الحاضر والمستقبل، هذا هو المذهب المشهور، ومنهم من زعم أنه ظاهرٌ في الحال، مجاز في المستقبل، ومنهم من عكس، والصحيح

٢٠٣ - وَزَيْدٌ مِنْ «أَنْثَيْتُ» حَرْفٌ أَوْلَى عَلَى الْمُضِيِّ كَتَّى يُرَى مُسْتَقْبَلًا

أنه مشترك؛ لأنه يُطلق عليهما إطلاقًا واحدًا، كإطلاق المشترك، فوجب القول كسائر المشتركات، انتهى^(١).

قلت: هذا الذي صححه ابن الحاجب من أن المضارع مشترك بين الحال والاستقبال، هو الذي يترجح عندي؛ لوضوح حجته، فتأمله بإنصاف، والله تعالى أعلم.

[تنبه آخر]: قال ابن كمال رحمه الله تعالى: ومما يجب أن يُعلم أن كون الحال زمانًا اصطلاحيًا عرفيًا، لا حقيقيًا؛ إذ لماضي ينتهي إلى أن هو مبدأ المستقبل، فلا يوجد زمان هو حال، وأيضًا لو كان الحال زمانًا لكان التنصيف تثلثًا، كذا حقه الحكماء، فقولك: «يُصَلِّي» في قولنا: زيدٌ يصلي: حالٌ مع أن بعض أفعالها ماضٍ، وبعضها باقٍ مبني على الاصطلاح، فالآن الخاضر مع جنبيه من الزمان حالٌ في عرفهم انتهى. ولما فرغ من بيان سبب تسمية المستقبل مستقبلًا، ومضارعًا، شرع في بيان كيفية مغاييرته للماضي، فقال:

(وَزَيْدٌ) عند إرادة المستقبل (مِنْ) أحرف («أَنْثَيْتُ») مثلث التاء، أي أدركت، وعبارة الناظم أولى من عبارة الأصل بـ«أَتَيْنَ» بصيغة الماضي المسند إلى نون النسوة، من الإتيان، وإنما كانت أولى؛ لكونها أنسب لفظًا ومعنى.

أما من حيث اللفظ، فلأن الهزرة للواحد، وهو المتكلم، والنون لضعفه، وهو المتكلم ومعه غيره، والياء لضعف الاثنين، وهو الأربعة: الغائب، ومثناه، وجمعه، وجمع الغائبة، والنون لضعف الأربعة، وهو الثمانية: المخاطب، ومثناه، وجمعه، والمخاطبة، ومثناها، وجمعها، والغائبة، ومثناها.

وأما من حيث المعنى، فإن «أَنْثَيْتُ» بمعنى أدركت، وفيه تفاوتٌ لطالب العلم بإدراك مناه، والله تعالى أعلم.

٢٠٤ - وَكَانَ فِي الْأَوَّلِ كَيْلًا يَلْتَبِسُ إِنَّ زَيْدًا فِي الْآخِرِ بِالْمَاضِي فَفَيْسُ

وقوله: (حَرْفٌ) نائب فاعل «زيد»، أي حرف واحد (أَوَّلًا) أي في الأول (عَلَى الْمَاضِي) أي على الماضي، فهو على حذف مضاف، أي ذي الماضي، وهو متعلق بـ«زيد» (كَيْ يُرَى) بالبناء للمفعول (مُسْتَقْبَلًا) أي لكي يكون دالا على الحدث المستقبل. وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه لما أريد المضارع زيد على الماضي حرف من حروف «أنيث» حتى يصير مستقبلاً، يعني أنه لما وجب المخالفة بين الماضي والمضارع؛ ليدل على مخالفة معناه، وهي لا يمكن بانتقاص حرف من حروف الماضي؛ لأنها بتقدير الانتقاص تصير أقل من القدر الصالح، وقد سبق أن القدر الصالح ثلاثة أحرف: حرف يُتَنَدُّ به، وحرفٌ يوقف عليه، وحرف يتوسط بينهما، وأيضاً إن انتقاص حرف واحد منه لا يفيد الوجوه الأربعة: الغيبة، والخطاب، والتكلم وحده، ومع غيره، ولو انتقص لكل وجه حرف لم يَثِقَ في الكلمة شيء، فتعين أن تكون تلك المخالفة بالزيادة، وهذا الدليل يجري في الثلاثي، وغيره محمول عليه.

وأما كون حروف الزيادة حروف «أنيث»، فلأنهم وجدوا أولى الحروف بها حروف المند واللين؛ لكثرة دورانها في الكلام؛ إذ المتكلم لا يخلو عنها، أو عن بعضها، أعني الحركات، ثم قلبوا الواو تاءً؛ لما سيأتي، وزادوا النون؛ لما سيأتي أيضاً، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر علة زيادتها في الأول، فقال:

(وَكَانَ) أي زَيْدٌ هذه الحروف، بمعنى زيادتها (فِي الْأَوَّلِ) أي في أول الكلمة، ونم يكن في آخرها مع أن الآخر محل التغيير والزيادة (كَيْلًا يَلْتَبِسُ) أي كلاً يختلط المضارع، ويشتهبه (إِنَّ زَيْدًا) حرف المضارعة (فِي الْآخِرِ بِالْمَاضِي) أي فتفوت الفائدة المطلوبة، من الزيادة، وهي دلالة المضارع على الحدث المستقبل.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه إنما اختير الزيادة في أول المضارع دون الآخر؛ لأنه لو زيد فيه لالتبس المضارع بالماضي، لأنه لو زيدت الألف لالتبس بثنية الغائب، نحو

٢٠٥ - وَكَانَ فِي مُسْتَقْبَلٍ لَأ فِي الْمَاضِي لِسَبْقِي وَقْتِهِ إِذَا مَا يَنْقَضِي
 ٢٠٦ - فَأَخَذَ التَّجْرُدَ الْأَصْلِيًّا وَصَارَ فَرْعٌ مِثْلَهُ رَضِيًّا

«ضرباً»، ولو زيدت التاء لالتبس بالغايبة المفردة، نحو «ضربت»، ولو زيدت النون لالتبس بجمع المؤنث الغائبة، نحو «ضربن»، ولما لزم الالتباس في هذه الثلاثة حُمِلت الياء عليها، وإن لم تلتبس بزيادتها في الآخر، والله تعالى أعلم.

وقوله: (فَقِسْ) أمر من القياس، أي قَدَّر الأمور على أمثالها الصحيحة.

[تنبه]: ترك الناظم مسألة اشتقاق المستقبل من الماضي، وقد ذكره في الأصل، حيث قال: «وَأَشْتَقُّ مِنَ الْمَاضِي؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الثَّبَاتِ» انتهى، وقلت تسميةً للفائدة: وَأَشْتَقُّ مِنْ مَاضٍ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الثَّبَاتِ فَهُوَ أَوْلَى إِذْ أُصِلَ ومعنى البيت أنه اشتق المضارع من الماضي، واشتق الماضي من المصدر، فيكون هو من المصدر بواسطة الماضي، على قياس ما عرفت في اسمي الفاعل والمفعول، واشتق منه؛ لأن الماضي يدل على الثبات، أي التحقق والوقوع، بخلاف المضارع، وما يدل على الثبات فهو جدير بأن يكون أصلاً في الاشتقاق.

وقولي: «إِذْ أُصِلَ» تعليل لكونه أولى بالاشتقاق؛ أي لشرفه، يقال: أُصِلَ النسب أصالةً، من باب كَرُم: شَرُفُ، فهو أصيل؛ ككريم.

ثم ذكر وجه اختصاص الزيادة في المضارع، فقال:

(وَكَانَ) أي زيد الحرف (فِي مُسْتَقْبَلٍ) أي مضارع (لَأ فِي الْمَاضِي) أي الماضي (لِسَبْقِي وَقْتِهِ) أي وقت الماضي (إِذَا مَا يَنْقَضِي) أي ينقطع (فَأَخَذَ) أي الماضي (التَّجْرُدَ الْأَصْلِيًّا) بألف الإطلاق (وَصَارَ فَرْعٌ) أي المستقبل (مِثْلَهُ) أي مثل أصله الماضي في أخذ ما يناسبه، وهو الزيادة، وقوله: (رَضِيًّا) حال من «فرع»، أي حال كونه مرضيًّا بأخذه ما يوافق معناه.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه إنما زيدت حروف «أُنيت» في المستقبل دون الماضي؛ لأن المزيد عليه بعد التجرد، والمستقبل بعد زمان الماضي، وانقطاعه، فأعطي

- ٢٠٧ - وَمُتَكَلِّمٌ يُخَصُّ بِالْأَلْفِ لِأَنَّهُ مِنْ مَبْدَأِ الْخَلْقِ أَلْفٌ
 ٢٠٨ - وَبِنَادِيءِ الْكَلَامِ ذُو التَّكَلُّمِ فَسَابِقٌ لِسَابِقِي قَدِ اعْتَمِي
 ٢٠٩ - وَخَصَّ وَآؤُ بِمُخَاطَبٍ يَجِي لِأَنَّهُ مِنْ مُنْتَهَى الْخَارِجِ

السابق من اللفظ للسابق من الزمان، وهو الماضي، والملاحق للاحق، وهو المستقبل؛ رعايةً للتناسب بين اللفظ والمعنى، والله تعالى أعلم.

ثم شرع يبين وجه اختصاص كل حرف بما وضعت له، فبدأ بالالف فقال: (وَمُتَكَلِّمٌ يُخَصُّ بِالْأَلْفِ) ببناء الفعل للمفعول (لِأَنَّهُ) أي الألف (مِنْ مَبْدَأِ الْخَلْقِ أَلْفٌ) بالبناء للمفعول، أي عرف (وَبِنَادِيءِ الْكَلَامِ) أي الذي يُلقِي الكلام أولاً (ذُو التَّكَلُّمِ) أي هو المتكلم، لا المخاطب (فَسَابِقٌ) أي الذي يكون من مبدأ الخارج (لِسَابِقِي) أي وهو المتكلم السابق في الكلام (قَدِ اعْتَمِي) بالبناء للمفعول، أي اختير، يقال: اعْتَمَى الشيء: إذا اختاره، وقصده^(١).

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه إنما عُيِّنَتِ الألف بزيادتها للمتكلم وحده؛ لأن الألف من أقصى الخلق، وهو مبدأ الخارج، والمتكلم هو الذي يُتَدَأُّ الكلام به، فيكون بينهما مناسبة في المبدئية، فعُيِّنَتِ له، ثم حرَّكها ليتأني الابتداء بها.

وقيل: إنما عُيِّنَتِ الألف للمتكلم؛ للموافقة بينه وبين همزة «أنا»، وقيل: عُيِّنَتِ له؛ لأنها أخف، فاستؤثر المتكلم بالأخف، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الواو، فقال:

(وَخَصَّ وَآؤُ بِمُخَاطَبٍ يَجِي) مذكراً كان أو مؤنثاً، مفرداً كان أو مجموعاً، وأيضاً للغائبة المفردة، ومثاتها، ولم يذكرهما تبعاً لأصله؛ للاختلاف فيه، إذ عند بعضهم تاء الغائبة ليست منقلبةً من الواو، كما في المخاطب، بل هي تاء التأنيث، فلما زيدت في الأول؛ لئلا يلتبس بالماضي حرَّكت؛ لتعذر الابتداء بالساكن.

- ٢١٠ - وَمُنْتَهَى الْكَلَامِ مَنْ يُخَاطَبُ وَقَلْبَتْ تَا فِي مِثَالِ «تَضْرِبُ»
 ٢١١ - كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ وَاوَاتٍ لَدَى وَوَوَجَلُ الْفَتَى بِعَاطِفٍ بَدَا

(لأنَّه) أي الواو (مِنْ مُنْتَهَى الْخَارِجِ) أي لأنه من مخرج الشفة.

(وَمُنْتَهَى الْكَلَامِ مَنْ يُخَاطَبُ) بانباء للمفعول، يعني أن المخاطب هو الذي ينتهي الكلام به، فتحققت المناسبة بينهما في الانتهاء، فعُيِّنَتْ لَهُ (وَقَلْبَتْ) الواو (تَا) بالتمصر (فِي مِثَالِ «تَضْرِبُ») أي في المضارع المبدوء بالتاء (كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ) ثلاث (وَاوَاتٍ لَدَى وَوَوَجَلُ) أي يخاف (الْفَتَى) مرفوع على الفاعلية، وقوله: (بِعَاطِفٍ بَدَا) حال من «ووجل»، أي حال كونه ظهر مع عاطف.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن الواو حُصِّتْ بِالْمُخَاطَبِ مطلقاً؛ لكونها من منتهى الخارج، والمخاطب هو منتهى الكلام، فتناسبا، ثم قلبت الواو تاء، حتى لا يجتمع ثلاث واوات في مضارع الفعل الذي أوله واو، كـ«وَجَلُ»، فإنه مثالٌ واوي، فلو زيدت واو المخاطب، ثم أدخلت الواو العاطفة لاجتمع ثلاث ووات، فكأنه يشبه نُبَاحِ الْكَلْبِ، وهو مستكره، فوجب قلبها حرفاً آخر؛ لدفع الاستكراه، فأبدلت التاء منها؛ لأنها كثيراً ما تُبدل منها، نحو «تُرَاثٍ»، و«تُجَاهٍ»، أصلهما «وَرَاثٍ»، و«وُجَاهٍ».

[تنبيه]: (اعلم): أن اجتماع الواوات إنما يُستكره إذا كان في كلمة واحدة، أما إذا كان في كلمتين، فلا يُستكره، كما في قوله تعالى: ﴿ءَأَوْأُ وَنَصْرُوا﴾، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر ما يؤكد الاستكراه المذكور، فقال:

٢١٢ - لِأَجْلِ ذَا قَلْبٍ أَوْلَى «الْأَوَّلِ» وَالْوَاوُ أَضْلِيٌّ مَعَ «الْوَرَنْتَلِ»
 ٢١٣ - وَالْيَاءُ عُيِّنَتْ لِفِعْلِ الْغَائِبِ لِكَوْنِهِ الْوَسْطُ فِي الشَّخَاطِبِ

(لِأَجْلِ ذَا) أي لأجل أن اجتماع الواوات مستكره (قَلْبٍ أَوْلَى «الْأَوَّلِ») أي قلبت همزة «أول» في جمعه، فقيل: أوائل؛ لما ذكر، وكان أصله ووائل، هكذا كتب الناظم في هامش نظمه شارحاً هذا الكلام، وهو كلام صحيح في نفسه، ولكنه ليس له ذِكْرٌ في الأصل، والذي فيه: نصّه: «ومن ثمة قيل: الأول من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو، وحكي أن واو ورنتل أصل» انتهى.

فلو أراد موافقة ما في الأصل نقال:

لِأَجْلِ ذَا قَيْلٍ أَوَائِلُ الْكَيْلِمِ زِيَادَةُ الْوَاوِ لَهَا لَا تَسْتَلِمُ
 أَمَّا وَرَنْتَلٌ لِوَاوِهِ حُكِيمٌ بِأَنَّهُ أَصْلٌ فَلَا نَقْضَ لَزِمُ

والمعنى: أنه من أجل استكراه اجتماع الواوات قيل: إن الأول من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو، وهذا معنى قولي: «لا تستلم»، أي لا تقبل، يعني أنه لا يجوز زيادة الواو في أول كلمة ما أصلاً؛ خوفاً من اجتماع الواوات، أما في المثال فظاهر، وأما في غيره فللحمل عليه، ولما أريد نقض هذه القاعدة بـ«ورنتل» لوجود الواو في أوله، أجاب عنه بأن واوه أصل، وليست زائدة، والكلام في الزائد، فلا يرد نقضاً، وهذا معنى قوله: (وَالْوَاوُ أَضْلِيٌّ مَعَ «الْوَرَنْتَلِ»).

و«الْوَرَنْتَلِ» - بفتح الواو، والراء، وسكون النون، وفتح التاء، آخره لام كَسَمَنْدَلٍ: الداهية، والأمر العظيم، كالْوَرَنْتَلِي^(١).

ثم ذكر وجه اختصاص الياء بالغايب، فقال:

(وَالْيَاءُ عُيِّنَتْ لِفِعْلِ الْغَائِبِ) المراد غير المتكلم والمخاطب، فيندرج فيه المذكور والمؤنث، مفردين، ومثنيين، ومجموعين، لكنه سقطت الغائبة المفردة، ومثناها بقربنة

٢١٤ - وَمَخْرُجُ الْيَا وَسَطُ فَيْكَ يَا فَتَى وَمَتَّكَلِّمْ بِنُونٍ ثَبَّتَا
٢١٥ - مَعَ غَيْرِهِ لِكُونِهَا فِي «قُمْنَا» وَإِذْ حُرُوفٌ عَلَّةٌ فَقَدْنَا

الحال، فبقي الأربعة، فسقط الاعتراض بعدم اندراج جمع المؤنث الغائبة، فافهم، قاله ابن كمال^(١).

(لِكُونِهِ) أي الغائب (الْوَسَطُ) أي في وسط الكلام (فِي التَّخَاطُبِ) أي في حالة وقوع المخاطبة بين المتكلم ومخاطبه

(وَمَخْرُجُ الْيَا وَسَطُ فَيْكَ يَا فَتَى) بإضافة «وسط» إلى «فَيْكَ»، وهي لغة في «الفم»، من الأسماء الستة التي قال عنها في «الخلاصة»:

وَأَرْفَعُ بِوَاوٍ وَأَنْصِبُ بِالْأَلِفِ وَأَجْرُزُ بِيَاءٍ مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصْفُ
مِنْ ذَلِكَ «ذُو» إِنْ صُحِبَتْ أَبَانَا وَ«الْفَمُ» حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بِنَانَا
«أَبُ» «أَخُ» «حَمُ» كَذَلِكَ وَ«هَنُ» وَالتَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ
وَفِي «أَبُ» وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهَا أَشْهُرُ

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه عُيِّنَت الياء للغائب على التفصيل الذي ذكرناه، لأن الياء تخرج من وسط الفم، والغائب هو الذي يكون في وسط الكلام بين المتكلم والمخاطب، فيكون بينهما مناسبة في الوسط، فعُيِّنَت له، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر وجه اختصاص النون بالمتكلم؛ فقال:

(وَمَتَّكَلِّمْ بِنُونٍ ثَبَّتَا) بألف الإطلاق (مَعَ غَيْرِهِ) يعني أن النون عُيِّنَت للمتكلم إذا كان معه غيره (لِكُونِهَا) أي النون (فِي «قُمْنَا») أي لتعيين النون للمتكلم ومعه غيره في الماضي، نحو قولك: «قُمْنَا»، فَأَتَّبَعَ المضارع الماضي في ذلك (وَإِذْ) تعليلية، أو ظرفية تتعلق بـ«فقدنا» (حُرُوفٌ عَلَّةٌ) مفعول مقدم لـ«فقدنا» أي ولأجل فقدنا حروف العلة لأننا اشتغلناها فيما سبق من الأقسام، فلم يبق منها شيء.

٢١٦ - وَهِيَ لَهَا قَرِيبَةٌ فِي الْخُرْجِ إِذْ هِيَ مِنْ هَوَاءِ خَيْشُومٍ تَجِي

(وَهِيَ) أي والحال أن النون (لَهَا قَرِيبَةٌ) أي قريبة من حروف العلة، فاللام بمعنى «من»؛ لأن «قَرُبَ» يتعدى بها، ومجيء اللام بمعنى «من» وارد في كلام العرب، تقول: «سمعت له صُرَاخًا» أي منه، وقول جرير في قصيدة يهجو بها الأخطل النصراني [من الطويل]:

لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ زَاغِمٌ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ
أَي مِنْكُمْ.

وقوله: (فِي الْخُرْجِ) متعلق بـ«قَرِيبَةٌ» (إِذْ) تعليلية (هِيَ) أي النون (مِنْ هَوَاءِ خَيْشُومٍ تَجِي) أي تخرج من هواء الخيشوم، وهو: أقصى الأنف، وهواء الخيشوم: الصرت الذي يخرج منه، ويُسمى أيضًا غُنَّةً، فمعناه أن النون غُنَّةٌ في الخيشوم كما أن حروف العلة مدَّةٌ في الحلق.

[تنبيه]: ظاهرُ عبارة الناظم أنه جعل قوله: «وَإِذْ حُرُوفٌ عِلَّةٌ إِنْخ» تسمية لما قبله، وهو مخالف لأصله؛ إذ هو جعله قولاً ثانياً، ودونك نصه:

«وَعَيَّتِ النُّونُ لِلْمَتَكَلِّمِ» إذا كان معه غيره؛ لتعيتها لذلك في «نصرنا»، وقيل: زيدت النون؛ لأنه لم يبق من حروف العلة شيء، وهو قريبٌ من حروف العلة في خروجها من «هواء الخيشوم» انتهى.

فهذا صريح في أن قوله: «وَإِذْ حُرُوفٌ عِلَّةٌ إِنْخ» قول آخر، فلو قال بدل الشطر الثاني:

وَقِيلَ حَيْثُ عِلَّةٌ فَقَدْ نَا

لوافق الأصل، ومعنى «عِلَّةٌ» أي حرف علة، فتأمل، والله تعالى أعلم.

[تنبيه آخر]: (اعلم): أن النون إنما تكون غُنَّةً إذا كانت ساكنة، لا مطلقاً، بل إنما تكون النون الساكنة غُنَّةً في الخيشوم مع خمسة عشر حرفاً من حروف الفم، وهي: القاف، والكاف، والجيم، والشين، والصاد، والضاد، والسين، والراء، والطاء، والذال،

- ٢١٧ - وَفُتِحَتْ فِيهَا سِوَى الرَّبَاعِيِّ لِأَجْلِ تَخْفِيفِ إِلَيْهِ دَاعِي
 ٢١٨ - ثُمَّ الرَّبَاعِيُّ فَرَعُ ذِي الثَّلَاثِ وَالضَّمُّ فَرَعُ الْفَتْحِ فِي الْإِحْدَاثِ
 ٢١٩ - قِيلَ لِقِلَّةِ الرَّبَاعِيِّ يُضَمُّ وَالْفَتْحُ فِيهَا فَوْقَ تَخْفِيفِ أَلَمِّ

والتاء، والذال، والنطاء، والياء، والفاء، فمتى اتصلت النون الساكنة بحرف من هذه الحروف قبله، كانت عُنْتَه في الخيشوم، ولم يكن للهم فيها علاج البتة، ولهذا لو نطق المناطق بمثل «عنك»، و«منك»، وسد أنفه احتل صورتها، وربما تلاشى، واضمحلت^(١)، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر علل تحريك أحرف المضارعة، فقال:

(وَفُتِحَتْ) أي أحرف المضارعة في الثلاثي، والخماسي، والسداسي (فِيهَا سِوَى الرَّبَاعِيِّ) أي سواء كان مجرداً، أو مزيداً، وهو أربعة أبنية: فَعْلَلٌ، كذَخِرَجٌ، وَأَفْعَلٌ، كَأَكْرَمٌ، وَفَاعِلٌ، كضَارِبٌ، وَفَعْلٌ، كعَلِمَ (لِأَجْلِ تَخْفِيفِ إِلَيْهِ) أي إلى فتحها (دَاعِي) أي طالب، يعني أن هنا داعياً يطالب بتخفيفها، وهو ثقل غير الفتحة، مع كثرة استعمال الثلاثي، وكثرة حروف الخماسي، والسداسي

[١٦٥] (ثُمَّ الرَّبَاعِيُّ) المذكور (فَرَعُ ذِي الثَّلَاثِ) أي فرع للثلاثي، أما الرباعي المجرد فلأن أصل حروفه أكثر عددًا من حروفه، والكثير بعد التقليل، وأما الرباعي المزيد فيه، فلا متناع بنائه بدون الثلاثي (وَالضَّمُّ فَرَعُ الْفَتْحِ فِي الْإِحْدَاثِ) أي التكلّم، وذلك لأن الضمّ ثقيلٌ؛ لاحتياجه إلى تحريك الشفتين، والفتح خفيفٌ؛ لعدم احتياجه إليه؛ واخفيف أصلٌ، والثقل فرع له، فأعطي الأصل الأصل، والفرع الفرع

[١٦٦] (قِيلَ) في وجه إيثار الرباعي بالضم (لِقِلَّةِ الرَّبَاعِيِّ) أي في الاستعمال، وهو متعلق بـ (يُضَمُّ) بالبناء للمفعول (وَالْفَتْحُ فِيهَا فَوْقَ) مبتدأ وخبره، و«فوق» بالبناء على الضم، كما سبق توجيهه، يعني أن الفتح مستعمل فيما كان أكثر من الرباعي، وهو الخماسي، والسداسي، وألحق بهما الثلاثي، وإن كانت حروفه قليلة، إلا أن كثرة

- ٢٢٠ - وَضُمَّ «يُهِرِيقُ» لِكَوْنِ الْأَصْلِ «يُريِقُ» لَا بِأَلْهَا أَتَى فِي النَّقْلِ
 ٢٢١ - وَتَكَسَّرَ الْأَحْرُفُ فِي الْمُضَارَعَةِ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْعَرَبِيِّ وَاقِعَةً
 ٢٢٢ - إِنْ جَاءَ مَاضِيهِ بِكَسْرِ الْعَيْنِ أَوْ هَمْزٍ وَضَلَّ كَسَرُوا فِي ذَيْنِ

استعماله يستدعي التخفيف، وقوله: (تَخْفِيفًا) مفعول لأجله، وقوله (أَلَمْ) أي نزل به، يعني أنه إنما فتح ما فوق الرباعي لأجل تخفيف ثقله بما أَلَمْ به من كثرة الحروف. ولما توجه إليه سؤال تقديره قولك: إن حروف المضارعة مفتوحة في غير الرباعي منقوض بـ«يُهِرِيقُ»، فإنه من غير الرباعي، مع أن ياءه مضموم، فأجاب بقوله: (وَضُمَّ «يُهِرِيقُ» لِكَوْنِ الْأَصْلِ «يُريِقُ») أي لكونه رباعيًا لا خماسيًا، فلم يخرج عن القياس (لَا بِأَلْهَا أَتَى فِي النَّقْلِ) لو قال: «وَالْهَاءُ أَتَى فِي النَّقْلِ»، لكان أوضح، ومعنى كلامه أن أصل «يُهِرِيقُ» يريق بلا هاء، ثم استأنف، فقال: «أَتَى فِي النَّقْلِ»، يعني أن كونه بالهاء سُمع عن العرب على خلاف القياس.

وحاصل الجواب: أنا لا نسلم أن يهريق خماسي مضموم الأول مخالفًا للقياس الذي ذكرناه، بل هو رباعي، وأصله «يُريِقُ» مضارع أراق، الماء: إذا صبته، فهو رباعي؛ فالضَمُّ فيه على القياس، وأما الهاء فزائدة على خلاف القياس، كما في أسطاع يُسطيع، أصله أطاع يُطيع فزيدت فيه السين على خلاف القياس، والله تعالى أعلم. ولما كان بعض العرب يُخالف ما سبق من ضم أحرف المضارعة الرباعية، وفتح ما عداها، بين ذلك، فقال:

(وَتَكَسَّرَ) بالبناء للمفعول (الْأَحْرُفُ) كلها (فِي الْمُضَارَعَةِ، فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْعَرَبِيِّ) تصغير «عَرَبٍ»، صغره إشارة إلى قلة هذه اللغة، والجار والمجرور متعلق بـ(وَاقِعَةً) وهو منصوب على الحال، أي حال كون أحرف المضارعة واقعة في بعض الألفاظ، يعني أنهم لا يكسرون كل أحرف المضارع، وإنما ذلك في بعض الألفاظ، كما بين ذلك بقوله:

(إِنْ جَاءَ مَاضِيهِ بِكَسْرِ الْعَيْنِ) أي إن جاء ذلك اللفظ مكسور العين في الماضي،

- ٢٢٣ - كَتَبُوا وَيَعْلَمُوا وَ«إِعْلَمُوا» وَ«بِعَلَّمُوا» أَيْ مَن يَفْهَمُ
 ٢٢٤ - وَمِثْلُهُ «يَسْتَنْصِرُوا» «يَسْتَنْصِرُوا» مَع «يَسْتَنْصِرُ» كَذَلِكَ «إِسْتَنْصِرُ» مَع «يَسْتَنْصِرُ»
 ٢٢٥ - وَعِنْدَ بَعْضِ يَأْوَهَا لَا تُكْسَرُ إِذْ ثَقُلَ الْكَسْرُ عَلَى الْيَاءِ أَشْهَرُ

كَعَلِمَ (أَوْ هَمَزٍ وَضَلٍ) أَيْ أَوْ جَاءَ أَوَّلُهُ مَبْدُوعًا بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ، كَانْتَلَقَ، فَإِنَّهُمْ (كَسَرُوا فِي ذَيْنِ) أَيْ فِي هَذَيْنِ النُّوعَيْنِ فَقَطْ، وَذَلِكَ (كَ«يَعْلَمُوا» وَ«تَعْلَمُوا» وَ«إِعْلَمُوا») لِلْمَنْكَمِ (وَ«بِعَلَّمُوا») مَنْصُوبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَهَذِهِ أَمْثَلَةٌ لِمَكْسُورِ الْعَيْنِ، وَقَوْلُهُ: (أَيَّا مَنْ يَفْهَمُ) كَمَلَّ بِهِ الْبَيْتَ، فَيَأْوُهُ مَفْتُوحَةٌ، وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مِثَالًا لِمِثْلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَكْسُورُ الْمَاضِي، كَعَلِمَ، وَعَلَيْهِ فَيَأْوُهُ مَكْسُورَةٌ.

(وَمِثْلُهُ «يَسْتَنْصِرُوا» «تَسْتَنْصِرُوا» كَذَلِكَ «إِسْتَنْصِرُ» لِلْمَنْكَمِ، فَهَمْزَتُهُ قَطْعٌ؛ لِأَنَّهَا مِنْ أَحْرَفِ «أَنْتِ» (مَع «يَسْتَنْصِرُ») هَذِهِ أَمْثَلَةٌ لِمَكْسُورِ الْهَمْزَةِ، فَإِنَّ مَاضِيَهَا اسْتَنْصَرَ، وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ فِي الْمَاضِي مَكْسُورَةٌ.

(وَعِنْدَ بَعْضِ) وَهَمَّ بِنِوِ اسْمِ (يَأْوَهَا) أَيْ يَاءِ أَحْرَفِ الْمَضَارِعِ (لَا تُكْسَرُ، إِذْ) تَعْلِيلِيَّةٌ (ثَقُلَ الْكَسْرُ عَلَى الْيَاءِ أَشْهَرُ) أَيْ لِكُونَ الْكَسْرِ ثَقِيلًا عَلَى الْيَاءِ.

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْبَيْتِ بِإِيضَاحٍ: أَنَّ بَعْضَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَكْسِرُونَ أَحْرَفَ الْمَضَارِعِ فِي الْأَفْعَالِ السَّابِقَةِ، مِمَّا كَانَ مَاضِيَهُ مَكْسُورَ الْعَيْنِ، أَوْ مَبْدُوعًا بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ، لَا يَكْسِرُونَ الْيَاءَ؛ لِثِقَلِ الْكَسْرِ عَلَى الْيَاءِ.

وَهَذَا فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا يَاءٌ أُخْرَى، وَإِلَّا يَكْسِرُونَ الْيَاءَ أَيْضًا؛ لِتَقْوِي إِحْدَى الْيَاءَيْنِ بِالْأُخْرَى، نَحْوِ يَيْتَسُ، وَكَذَلِكَ كَلِمَةُ أَبِي يَأْنِي، وَإِلَى مَا سَبَقَ مِنْ قَاعِدَةِ أَحْرَفِ الْمَضَارِعِ مَعَ بَيَانِ لُغَةِ هَؤُلَاءِ جَمِيعًا أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «لَامِيَّتِهِ»، حَيْثُ قَالَ:

بِبَعْضِ نَأْيِي الْمَضَارِعِ افْتَتِيحَ وَلَهُ ضَمٌّ إِذَا بِالرَّبَاعِيِّ مُطْلَقًا وَصِلًا

- ٢٢٦ - وَكَسْرُهَا لِأَجْلِ أَنْ يَدُلَّ عَلَى انْكِسَارِ عَيْنِ فِعْلِ أَضْلًا
 ٢٢٧ - وَعُيِّنَتْ لِكَوْنِهَا زَوَائِدًا وَالْفَاءُ إِنْ حُرِّكَ أَزْبَعًا بَدَا
 ٢٢٨ - مُحَرِّكَ وَالْعَيْنُ إِنْ عَمَّرَتْ فَالْبَيْتُ فِي «يَعْلَمُ» وَالضَّرْبُ ثَبَتَ

وَأَفْتَحَهُ مُتَّصِلًا بِغَيْرِهِ وَيَعْبُرُ
 أَوْ مَا تَصَدَّرَ هَمْزُ الْوَصْلِ فِيهِ أَوْ النَّ
 فِي الْبَاءِ وَفِي غَيْرِهَا إِنْ أَلْحَقًا بِ«أَبِي»
 وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ثم ذكر علة كسر هؤلاء لأحرف المضارعة في هذه الأفعال، فقال:

(وَكَسْرُهَا) أي أحرف المضارعة (لِأَجْلِ أَنْ يَدُلَّ) بِالْفِ الْإِطْلَاقِ، وَالضَّمِيرُ لِلْكَسْرِ،
 أَي لِيَدُلَّ الْكَسْرُ (عَلَى انْكِسَارِ عَيْنِ فِعْلِ أَضْلًا) أَي عَلَى كَوْنِ عَيْنِ الْكَلِمَةِ فِي
 الْمَاضِي مَكْسُورًا، وَكَذَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَضَارِعَ فِرْعَ عَلَى الْمَاضِي، وَاللَّهُ
 تَعَالَى أَعْلَمُ.

ثم ذكر وجه اختصاص أحرف المضارعة بهذه الكسرة دون سائر حروف
 المضارع، فقال:

(وَعُيِّنَتْ) أَي خُصَّتْ أَحْرَفُ الْمَضَارِعَةِ بِالْكَسْرِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى كَسْرِ الْمَاضِي دُونَ
 سَائِرِ حُرُوفِ الْمَضَارِعِ (لِكَوْنِهَا زَوَائِدًا) بِالصَّرْفِ؛ لِلوزنِ، أَي فَلَمَّا كَانَتْ زَوَائِدًا كَانَتْ
 أَحَقَّ بِهَذَا؛ لِأَنَّ التَّصْرِفَ فِي الزَوَائِدِ أَوْلَى.

وقيل: عُيِّنَتْ أَحْرَفُ الْمَضَارِعَةِ لِنَتِ الْدَّلَالَةِ؛ إِذْ لَا مَجَالَ لِغَيْرِهَا لَهَا؛ لِلزُّومِ الْمَحْدُورِ
 فِي غَيْرِهَا، كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (وَالْفَاءُ) أَي فَاءُ الْكَلِمَةِ مِنَ الْمَضَارِعِ (إِنْ حُرِّكَ)
 بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَي إِنْ كُسِرَ (أَزْبَعًا بَدَا) أَي ظَهَرَ (مُحَرِّكَ) أَي حَرْفٌ مُحَرِّكَ، وَالْمَعْنَى
 أَنَّهُ لَوْ حَرَّكَتِ الْفَاءُ بِالْكَسْرِ لِلزُّومِ تَوَالِي أَرْبَعِ مَتَحَرِّكَاتٍ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ غَيْرُ
 جَائِزٍ.

فقوله: «وَالْفَاءُ» مبتدأ خبره جملة الشرط، وقوله: «أَرْبَعًا» حال مقدم من «مُحَرِّكَ»،

٢٢٩ - وَاللَّامُ إِنْ تُكْسِرَ فَذَا الْإِعْرَابُ بَطَلَ كَسْرُ الزَّائِدِ الصَّوَابُ
 ٢٣٠ - وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتِدَائِي قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى تَا كَ «تَعْلَمُ الزَّمْرُ»

بمعنى تحريك، وهو في الأصل نعتٌ له، فلما قُدِّمَ أعرب حالاً؛ لأن القاعدة أن نعت النكرة إذا قُدِّمَ يعرب حالاً، كقول الشاعر:

بَيْتَةٌ مُؤَجَّسًا طَلَّلُ يَلُوحُ كَمَا تُهْ جَلُّ

(وَالْعَيْنُ إِنْ تَحَرَّكَتْ) أي كُسِرَت (فَاللَّبْسُ) أي الالتباس، وهو مبتدأ خبره جملة «ثَبَّتْ» (فِي «يَعْلَمُ»، وَالضَّرْبُ) أي ومضارع الضرب، وهو «يَضْرِبُ» (ثَبَّتْ).
 وحاصل المعنى: أنه لو كُسِرَت العين للدلالة المذكورة للزم الالتباس بين «يَفْعَلُ» بفتح العين، كـ«يَعْلَمُ»، و«يَفْعِلُ» بكسرها، كـ«يَضْرِبُ»؛ إذ لا يُعْلَمُ حينئذٍ أنه مكسور العين في الأصل، أو مفتوح العين، لكنها كُسِرَت للدلالة المذكورة.

(وَاللَّامُ إِنْ تُكْسِرَ) للدلالة المذكورة (فَذَا الْإِعْرَابُ) أي فحركة الإعراب الذي في آخر المضارع (بَطَلَ) يعني أنه لو كُسِرَت اللام للزم منه إبطال إعراب المضارع؛ إذ هو قد يكون مجزوماً، وقد يكون مرفوعاً، وقد يكون منصوباً، فإذا تعيَّن كسرها لم يُمكن معرفة هذه الوجوه.

وقوله: (كَسْرُ الزَّائِدِ الصَّوَابُ) يعني أنه لما لم يمكن كسر فاء المضارع؛ ولا عينه؛ ولا لامه للدلالة المذكورة، تعيَّن كسر الزوائد، وهي أحرف المضارعة، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر حكم ما إذا اجتمع في أول المضارع تاءان، وهو حذف إحداهما، فقال: (وَمَا) موصولة واقعة على المضارع، أي المضارع الذي (بِتَاءَيْنِ) متعلق به «ابْتِدَائِي» بالبناء للمفعول (قَدْ يُقْتَصَرُ) بالبناء لمفعول أيضاً، وعبر به «قَدْ» نظراً إلى كثرة عدم حذفها، وإلا فحذفها في نفسه كثير، قد ورد في القرآن كثيراً كقوله تعالى: ﴿لَنَزَّلُ الْمَلَكُوتَ﴾، و﴿نَارًا تَلَطَّنُ﴾، و﴿لَهُ تَصَدَّقُ﴾، وغير ذلك من الآيات (فيه) أي في ذلك المضارع (عَلَى تَا) بالقتصر، أي على تاء واحدة؛ وذلك (كـ«تَعْلَمُ الزَّمْرُ») بضم، ففتح:

٢٣١ - وَلَمْ تَزَلْ أَوْلَاهُمَا لِأَنَّهَا عَلَامَةُ الْمُضَارِعِ اللَّذِّ صَانَهَا

جمع زُمْرَةٌ، وهي الفَرْجُجُ، والجماعة في تَفْرِقَةٍ، قاله في «القاموس»^(١)، وهو مرفوع على الفاعلية، وأصله تتعلم الزمر، فحذفت إحدى التاءين، وهي الثانية، كما أشار إليه بقوله:

(وَلَمْ تَزَلْ أَوْلَاهُمَا) أي لم تزل التاء الأولى على حالتها، يعني أنها لم تُحذف (لِأَنَّهَا عَلَامَةُ الْمُضَارِعِ اللَّذِّ) لغة في «الذي» (صَانَهَا) أي حفظ التاء الأولى من الحذف؛ لكونها علامة له، وهذا هو المذهب الصحيح.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه إذا اجتمع تاءان في أول مضارع، وكان مبتدئاً للفاعل، جاز حذف إحداهما، وإنما حذفت لاجتماع حرفين من جنس واحد، مع عدم إمكان الإدغام؛ لرفضهم الابتداء بالساكن، والحذف للتخفيف أولى من إبقاء المتجانسين، وإدغامهما، والإتيان بالهمزة مع أن همزة الوصل لا تدخل المضارع؛ لمشابهته باسم الفاعل مشابهة تامة، بخلاف الماضي، فإنه لما قلَّ مشابهته باسم الفاعل جاز دخولها عليه، نحو استخرج، وأناقل.

وخلاصة القول: أن باب «تفعل» كـ «تقلد»، و«تفاعل» كـ «تباعد»، و«تفعلل» كـ «تبختر»، إذا كان للمخاطب، أو المخاطبة، مفردًا، أو مثني، أو مجموعًا، والغائبة المفردة، ومثناها، دون مجموعها، اجتمع فيه تآن، إحداهما حرف المضارعة، والثانية تاء الباب، فيجوز حذف إحداهما.

وقد اختلف في المحذوف، فذهب البصريون إلى أنه هو الثانية؛ لأن الأولى حرف المضارعة، وحذفها مُخَلٌّ، على ما حكى عن المبرد، وذهب الكوفيون إلى أنه هو الأولى؛ لأن الثانية للمطاوعة، وحذفها مُخَلٌّ، ولأنها زائدة، وحذفها أهون، واختار الناظم تبعًا للأصل مذهب البصريين؛ لأن رعاية كونه مضارعًا أولى؛ لأن الغرض من

(١) «القاموس المحيط» ص ٣٦١-٣٦٢.

- ٢٣٢ - وَسُكِّنَتْ فَاءٌ بِمِثْلِ «يَسْمَعُ» كَمَنْ لَا تَوَالِي حَرَكَاتٍ أَرْبَعُ
 ٢٣٣ - وَخُصَّ فَا لِأَنَّهَا الَّتِي تَلِي بِمَا هُوَ السَّبَبُ فِي ذَا الثَّقَلِ
 ٢٣٤ - كَمَا يُسَكَّنُ الَّذِي قَبْلَ السَّبَبِ لِقُرْبِهِ مِنْهُ كَمَا «قُلْنَ مَنْ ضَرَبَ»

الاشتقاق إنما هو الدلالة على اختلاف المعنى باختلاف النصب، وأما المطاوعة، وسائر معاني الأبواب، فإنما هي بعد هذا الغرض، ولأن الثقل إنما يحصل عند الثانية، وأما إثبات التاءين فهو الأصل؛ لدلالة كل واحدة منهما على معنى.

وإنما قيدنا بكونه مبنياً للفاعل؛ لأنه لو كان مبنياً للمفعول لم يُحذف؛ لقلة استعماله، ولأنه لو حذفت التاء الأولى المضمومة من المبنى للمفعول لانتبس بالمبنى للفاعل المحذوف منه التاء؛ لأن الفارق هو التاء المضمومة، ولو حذفت الثانية لانتبس بالمبنى للمفعول من مضارع «فَعَلَ، وِفَاعِل، وِفَعَل»، وذلك ظاهر، والله تعالى أعلم. ثم ذكر وجه سكون فاء الكلمة، في نحو «يسمع»، فقال:

(وَسُكِّنَتْ فَاءٌ) فعلٌ ونائب فاعله، أي ضُبِطَتْ فاءُ انكلمة بالسكون (بِمِثْلِ «يَسْمَعُ») الباء بمعنى «في» الظرفية، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ﴾ الآية [آل عمران: ١٢٣]، وقوله: ﴿تَجَيَّنَتْهُمْ بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤] (كَمَنْ لَا تَوَالِي حَرَكَاتٍ أَرْبَعُ): «توالى» أصله «تتوالى» حذفت منه إحدى التاءين؛ لما مرّ قريباً، أي لكلاً تتابع أربع حركات في كلمة واحدة

(وَخُصَّ فَا) الكلمة بالتسكين دون غيرها من بقية حروف المضارع (لأنها) أي الفاء (التي تلي) أي تتبع (لما هو السبب) أي للحرف الذي هو السبب (في ذَا الثَّقَلِ) أي ثقل الكلمة، وهو حرف المضارعة، فإذا لم يمكن إسكان نفس السبب؛ تُعذَرُ الابتداءً بالساكن، كان أقرب الحروف إليه أولى بذلك.

(كَمَا يُسَكَّنُ) بالبناء للمفعول الحرف (الَّذِي قَبْلَ السَّبَبِ) أي سبب الثقل (لِقُرْبِهِ مِنْهُ) أي من السبب (كَمَا «قُلْنَ مَنْ ضَرَبَ») أي كمتسكين اللام في قولك: «قُلْنَ»، فإن سبب النقل هي النون، ولا يمكن تسكينها، مع أن التصريف في الزوائد أولى؛ لكلاً

٢٣٥ - وَيَسْتَوِي مُخَاطَبٌ وَغَائِبَةٌ فِي صِيغَةِ كَمْ «تَتْرُكُ الْمُعَاتِبَةَ»
 ٢٣٦ - لِكُونِهَا مَعَ «ضَرَبْتَ» وَ«أَبَتْ» وَلَمْ تُسَكَّنْ حِينَ فِي ابْتِدَاءِ بَدَتْ

تُخالف سائر الضمائر القابلة للحركات في تحريكها، فتعين تسكين ما قبله؛ وهو لام الكلمة؛ لقربه.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه أسكنت الفاء من المضارع، نحو «يضرب»؛ فرازا من توالي أربع حركات في كلمة واحدة، وإنما عُيِّت الفاء للتسكين؛ لأن توالي الحركات الأربع إنما لزم من زيادة حرف المضارعة، كالياء في «يضرب»، فإسكان الحرف الذي هو قريب منه يكون أوثق؛ إذ لا يمكن إسكان الياء نفسها؛ لتعذر الابتداء بالساكن، ومن ثمَّ عُيِّت الباء في مثل «ضربن» للإسكان؛ لأنه قريب من النون الذي لزم منه توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر علة التسوية بين المخاطب والغائبة في المضارع، فقال:

(وَيَسْتَوِي مُخَاطَبٌ) أي مفرد (وَغَائِبَةٌ) أي مفردة، وكذا تثنيتهما (فِي صِيغَةِ) أي في لفظ المضارع، حيث دخلت عليه التاء، فالاستواء بينهما في لفظ التاء، من غير اعتبار معناه؛ لأنها في الأول للمخاطب، وفي الثاني للتأنيث، ومثاله (كَمْ تَتْرُكُ الْمُعَاتِبَةَ) أي فإنه صالح للمخاطب، أي أنت تترك المعاتبة، وللغائبة، أي هي تترك المعاتبة، وتقول في مثاهما: تترك المعاتبة، أي أنتما تترك المعاتبة، أوهما تترك المعاتبة، و«المعاتبة»: الملامة، يقال: عَتَبَ عَلَيْهِ عَثْبًا، من بابي ضرب، وقتل، ومعْنِيًا أيضًا: لَامَهُ فِي تَسَخُّطٍ، فهو عَاتِبٌ، وَعَتَابٌ مَبَالِغَةٌ، وَعَاتِبُهُ مُعَاتِبَةٌ، وَعِتَابًا، قال الخليل: حقيقة العتاب مخاطبة الإدلال، ومذاكرة الموجدة، قال الفيومي^(١).

(لِكُونِهَا) أي التاء التي اشتركا فيها (مَعَ «ضَرَبْتَ») بضمير المخاطب المفتوح، (وَ«أَبَتْ») بناء التأنيث الساكنة، يعني أنه إنما استوى المخاطب والغائبة في المضارع؛

٢٣٧ - وَلَوْ تُضَمُّ عِنْدَ ذَا الدُّخُولِ لِالتَّبَسِ الْمَعْلُومِ بِالْمَجْهُولِ
٢٣٨ - وَكَانَ يَلْتَبِسُ لَوْ إِنَّكَسَرَا بِاللُّغَةِ الَّتِي كَدَّ تَعْلَمُ الْوَرَى

لاستوائيهما في نفس التاء في الماضي، نحو «ضربت» بفتح التاء، و«أنت» بسكون التاء. (وَلَمْ تُسَكَّنْ) أي التاء (حِينَ فِي ابْتِدَاءِ بَدَأَتْ) أي حين ظهرت في ابتداء المضارع، وذلك في الغائبة، كـ«هند تضرب»، يعني أن تاء الغائبة في المضارع وإن كانت محمولة على التاء في الماضي إلا أنها فيه ساكنة، ولا تسكن في المضارع؛ لضرورة الابتداء بالساكن، بخلاف الماضي، لأنها فيه في الآخر، فأمكن تسكينها، وكذلك لا تُضَمُّ أيضًا، كما أشار إليه بقوله:

(وَلَوْ تُضَمُّ عِنْدَ ذَا الدُّخُولِ) أي لو ضُمَّت تاء الغائبة عند هذا الدخول، وهو دخولها على المضارع (لِالتَّبَسِ الْمَعْلُومِ بِالْمَجْهُولِ) أي لأدى إلى التباس الفعل المعلوم بالفعل المجهول في الأفعال التي عينها مفتوح، كـ«تمدح»، و«تعلم»، فإنه لو قيل: «تمدح»، و«تعلم» بضم التاء لم يعلم أنه مجهول، أو معلوم غائبة ضُمَّت تؤها فرقا بينها وبين المخاطب، ولا يُكسر أيضًا لئلا يلتبس بلغة «تعلم»، كما أشار إليه بقوله: (وَكَانَ يَلْتَبِسُ لَوْ إِنَّكَسَرَا) بقطع الهمزة للضرورة، والألف إطلاقية، يعني أن التاء لو كُسرت لالتبست (بِاللُّغَةِ الَّتِي كَدَّ تَعْلَمُ الْوَرَى) أي باللغة التي تكسر حرف المضارعة إذا كان عين ماضيه مكسورًا، كـ«تعلم»، أو همزة وصل، «كَيَنْطَلِقُ»، كما مرَّ بيانها، وأما في غيره فللحمل عليه.

[فإن قيل]: يلزم الالتباس أيضًا بالفتحة، كما يلزم بالضمة، والكسرة، فلم اختيرت الفتحة؟

[قلنا]: في الفتحة موافقة بين الغائبة وبين أخواتها في أطراد الأمثلة، يعني وإن لزم الالتباس بالفتحة أيضًا لکن فيه فائدة، وهو الموافقة بينها وبين أخواتها في كون كل واحد منها مفتوحًا، مع أن الفتحة فيها خفة، بخلاف الضمة والكسرة، فلا موافقة فيهما بين الأخوات، ولا خفة أيضًا.

٢٣٩ . وَأَدْخَلُوا فِي آخِرِ الْمُسْتَقْبَلِ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ نُونًا تَنْجَلِي
٢٤٠ . إِذْ آخِرُ الْأَفْعَالِ فِي هَذَا التَّمَطِّ بِالْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ صَارَ كَالْوَسَطِ

والحاصل أنه لما لم يمكن الفرق بينهما لفظاً أُتْقِيَا على حالهما، واكتُفِيَ بالفرق التقديري، وذلك أن تاء الغائبة تاء التأنيث في الماضي، لكنها قُدِّمَتْ للالتباس، فلم تكن مبدلة من شيء، بخلاف التاء في المخاطب، فإنها مبدلة من الواو، كما مر، وأيضاً يفرق بينهما بما تحتها، فإن الغائبة يستتر تحتها «هي»، والمخاطب يستتر تحتها «أنت»، وقس على مفرديهما تثنيتهما في الوجهين^(١)، واللَّه تعالى أعلم.

ثم ذكر النون التي في آخر المضارع، وهي نون الرفع، فقال:

(وَأَدْخَلُوا فِي آخِرِ الْمُسْتَقْبَلِ) أي المضارع (عِلَامَةً لِلرَّفْعِ نُونًا) منصوب على المنعولية، و«علامة» حال منه، وقوله: (تَنْجَلِي) صفة لـ«نوناً»، أي تنكشف، وتظهر في آخر الفعل (إِذْ) تعليلية (آخِرُ الْأَفْعَالِ فِي هَذَا التَّمَطِّ) بفتحيتين: أي الطريق (بِالْمُضْمَرِ) أي بسبب اتصال الضمير (الْمَرْفُوعِ صَارَ كَالْوَسَطِ) أي بمنزلة وسط الكلمة، بناء على أن الضمير كالجاء من الفعل.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه أدخلت نون في آخر الفعل المضارع إذا كان تشبیه، أو جمعاً مطلقاً، ومخاطبة مفردة، وذلك بعد ضمير التثنية والجمع، نحو «يضربان»، و«يضربون»، وتخصت النون بالزيادة مع أن الأصل أن يزداد من حروف المد؛ لعدم إمكان ذلك، وهو ظاهر، وقرب النون منها في خروجها عن هواء الخيشوم، كما مر، ثم إن تلك النون هي علامة الرفع؛ لأن آخر الفعل صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة الوسط.

وخلاصة القول أنه لما كان المستقبل معرباً، ومرفوعاً بعامل معنوي، وأصل الإعراب بالحركات، ولم يمكن ذلك في آخر التثنية، والجمع، والمخاطبة حقيقةً بسبب اتصال

٢٤١ - إلاً التي في مثل «يَضْرِبُنَ الْفَتَى» فَإِنَّهَا ضَمِيرُ جَمْعٍ تَبَيَّنَا

الضمائر لها؛ لأنه صار آخر الفعل حينئذ بمنزلة وسط الكلمة، وهو لا يكون متعقب الإعراب، والضمائر، أوجبت كون ما قبلها على وجه واحد، فما قبل الألف مفتوح أبداً، وما قبل الواو مضموم، وما قبل الياء مكسور، ولم يمكن أيضاً أن تجعل الضمائر حروف الإعراب؛ لأنها في الحقيقة ليست من نفس الكلمة، ولأنه يلزم حينئذ سقوطها بالجواز، وسقوط العلامة غير جائز، ولم يمكن أيضاً الحركة على الضمائر نفسها؛ لأنها أسماء، فلا يُعرب بإعراب الفعل؛ إذ لا يجوز جعل كلمة محلاً لإعراب كلمة أخرى، ولأنها مبنية، فلم تكن متعقب الإعراب، ولأن فيها ما لا يقبل الحركة البتة، وهو الألف، وفيها ما تُستثقل فيه، وهو الواو والياء، لزم^(١) زيادة حروف تنوب مناب الحركة في المفرد، فأولى الحروف بها النون؛ لما ذكرنا آنفاً، فهي عَوَضٌ عن الضمة، فحيث ثبتت الضمة ثبتت النون، كما في حال الرفع، وحيث سقطت الضمة سقطت النون، كما في حال الجزم والنصب، وإنما اختلفت النون بحال الرفع؛ لأنه أول أحوال الإعراب، وكل ذلك مبيّن في فنّ النحو^(٢)، والله تعالى أعلم.

ولمّا لم تكن نون النسوة من علامات الإعراب، استثناءها، فقال:

(إلاً) النون (التي في مثل «يَضْرِبُنَ الْفَتَى») أي في جمع الإناث، وهذا استثناء من قوله: «علامة للرفع إلخ» (فإنّها) ليست علامة له، وإنما هي (ضَمِيرُ جَمْعٍ تَبَيَّنَا) بألف الإطلاق، وإنما لم تكن علامة للرفع؛ لأنها لم تسقط حالة الجزم والنصب.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن نون جماعة النساء، نحو «يَضْرِبُنَ» ليست علامة للإعراب؛ بل هي ضمير لهنّ، وهي علامة للتأنيث أيضاً، ولا ينافي ذلك كونها ضميراً؛ لجواز إغنائها عن الاثنين، وذلك كما في نون «فعلن»، فإنها ضمير، وعلامة للتأنيث، وليست علامة للإعراب؛ لأن الماضي مبني، فلم يكن فيه حروف الإعراب

(١) قوله: لزم جواب «لمّا» في قوله الماضي: «لما كان المستقبل معرباً... إلخ».

(٢) «الفلاح» ص ٥١.

٢٤٢ - وَجَاءَ بِالْبَاءِ لِكَيْلًا يَجْتَمِعُ عَلَامَتًا تَأْنِيثِ الْاسْمِ الْمُرْتَفِعِ
٢٤٣ - وَ«لَمْ» إِذَا تَدَخَّلَ فِيهِ تَقْلِبُ مَعْنَاهُ لِلْمَاضِي كـ«لَمَّا» يَا تُبُّ

البتة، وإذا لم يكن نون «يضربن» علامة للرفع بُني الفعل معها على السكون؛ إما لمشابهته «فَعْلُنَ» من حيث إن كلا منهما فعل في آخره ضمير جماعة النساء، وإن لم يجتمع فيه أربع حركات متواليات، كما هو مذهب سيويه، وإما لأن إعراب المضارع بالمشابهة لاسم الفاعل، وحين دخل عليه نون النسوة لم يبق بينهما مشابهة وزناً، فرجع إلى أصل بنائه الذي هو السكون، وهذا ما اختاره الزمخشري، ومن النحاة من يقول: إنه معرب؛ لضعف علة البناء، وإعرابه تقديري؛ للزوم السكون محل الإعراب، ولم يُعَوِّض النون من الإعراب؛ خوفاً من اجتماع النونين، واللَّه تعالى أعلم.

ثم ذكر ما يؤكد كون نون النسوة علامة للتأنيث، فقال:

(وَجَاءَ) أَي «يضربن» (بِالْبَاءِ) التَّحْتَانِيَّةُ، لَا بِالتَّاءِ الْفَوْقَانِيَّةِ (لِكَيْلًا يَجْتَمِعُ عَلَامَتًا تَأْنِيثِ الْاسْمِ الْمُرْتَفِعِ) أَي الْمَرْفُوعِ، وَهُوَ الضَّمِيرُ الْفَاعِلُ.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه يقال: «يضربن» بالياء، لا بالتاء؛ لئلا يجتمع علامتا التأنيث؛ إذ التاء للتأنيث، كما أن النون كذلك، واجتماع علامتي التأنيث في الفعل من جنسين غير جائز، كما مر، ولا يرد على هذا جمع المؤنث المخاطبة، نحو «تضربن» بالتاء؛ إذ التاء فيه علامة للخطاب فقط، وعلامة التأنيث نون جماعة النسوة وحدها، واللَّه تعالى أعلم.

ثم ذكر حكم دخول «لم» الجازمة على المستقبل، فقال:

(وَ«لَمْ») النَّافِيَةُ الْجَازِمَةُ (إِذَا تَدَخَّلَ فِيهِ) أَي عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ (تَقْلِبُ مَعْنَاهُ لِلْمَاضِي) مع نفيها له، نحو «لم يضرب»، أي لم يقع منه الضرب في الزمان الماضي (كـ«لَمَّا» يَا تُبُّ) هكذا النسخة، «كلقما»، يعني أن «لَمَّا» مثل «لم» فيما ذكر، وليس هذا في عبارة الأصل، ودونك عبارته: «وإذا دخل لفظ «لم» على المستقبل، ينقل معناه إلى الماضي؛ لأنه مشابه بكلمة الشرط» انتهى.

وعنیه فلو قال بدل هذا الشطر:

مَعْنَاهُ لِلْمَاضِي كَمَشْرُطٍ يَضْحَبُ

لوافق ما في الأصل، ولأفاد فائدة التشبيه، ولا يخفى أن تشبيه «لم» بـ«لما» غير مفيد فائدة جديدة.

ومعنى هذا الشطر أنه إذا دخلت «لم» على المضارع تنقل معناه إلى الماضي؛ لأنها شبيهة بـ«إن» الشرطية، من حيث اختصاصها بالفعل، يعني كما أن كلمة الشرط تختص بالفعل، وتنقل معناه، إن كان ماضيًا إلى المستقبل، وإن كان مضارعًا تنقله من احتماله للحال إلى محض الاستقبال، كذلك كلمة «لم» تختص بالفعل، وتنقل معناه، لكنها مختصة بالمستقبل، وتنقل معناه إلى الماضي المنفي؛ لتلك المشابهة.

وقوله: «يا ثُبُّ» مرخَّم «ثُبَّة»، ترخيماً قياسيًّا؛ لأن فيه تاء، كما قاله الناظم، قال في «القاموس»: الثُبَّة: وسط الحوض، والجماعة، كالأثبيبة، والعصبة من الفرسان، جمعه ثُبَاتٌ، وثُبُونٌ بضمهما انتهى^(١)، والمناسب هنا معنى الجماعة، والعصبة، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

* * *

فَصْلٌ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ

٢٤٤ . وَالْأَمْرُ صِيغَةٌ بِهَا قَدْ يُطَلَّبُ فِعْلٌ مِنَ الْفَاعِلِ مِثْلُ «إِضْرِبُوا»

فَصْلٌ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ

(اعلم): أنه إنما أُوخِرَ النهي لأنه يُعَلَّمُ بالقياس إلى الأمر، فيكون الأمر مقيسًا عليه له، كما ستطلع عليه، وأُوخِرَ عن المستقبل؛ لكونه مأخوذًا منه، وقَدَّمَ الغائب منه لبقاء صيغة المضارع فيه، وقيل: أُوخِرَ الأمر عن المستقبل؛ لأن المستقبل مشترك بين الحال والاستقبال؛ والأمر مختصٌّ بالمستقبل؛ لأن الإنسان إنما يُؤَمَّرُ بما لم يفعله ليفعله، فالترتيب بينهما بحسب ترتب الزمان.

و«الأمر» في اللغة يُطلق على الفعل، والحال، يقال: أَمَرَ فلانٌ مستقيمًا، أي فعله وحاله، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمَرَ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾، أي فعله، وهو بهذا المعنى جامدٌ، لا مصدرٌ، وجمعه أُمُورٌ، وعلى مصدرٍ أَمَرَهُ بكذا، أي قال له: افعل كذا، وجمعه أوامرٌ، وعلى مصدرٍ أَمَرْتَهُ، بمعنى كثرته.

وفي الاصطلاح ما أشار إليه بقوله:

(وَالْأَمْرُ) فِي الْإِصْطِلَاحِ (صِيغَةٌ) أَي لَفْظٌ، قَالَ الْفَيْتُومِيُّ: الصِّيغَةُ: أَصْلُهَا وَاوٌ، مِثْلُ الْقِيَمَةِ، وَصِيغَةُ اللَّهِ: خَلَقْتُهُ، وَالصِّيغَةُ: الْعَمَلُ، وَالتَّقْدِيرُ، وَهَذَا صَوْغٌ هَذَا إِذَا كَانَ عَلَى قَدْرِهِ، وَصِيغَةُ الْفَوَلِ كَذَا: أَي مِثَالُهُ، وَصُورَتُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْعَمَلِ وَالتَّقْدِيرِ انْتَهَى^(١).

وقال أبو البقاء الكفوي: «الصيغة»: هي الهيئات العارضة للفظ باعتبار الحركات والسكنات، وتقديم بعض الحروف على بعض، وهي صورة الكلمة، والحروف مادتها، والأبنية: هي الحروف مع الحركات والسكنات المخصوصة انتهى^(٢).

(بِهَا) أَي بِتِلْكَ الصِّيغَةِ (قَدْ يُطَلَّبُ فِعْلٌ) فِعْلٌ وَنَائِبٌ فَاعِلُهُ (مِنَ الْفَاعِلِ)، مِثْلُ

(١) «المصباح النير» ١/٣٥٢.

(٢) «الكليات» ص ٥٦٠.

٢٤٥ - ثُمَّ اشْتِقَاقُهُ مِنَ الْمُضَارِعِ لِإِسْبَةِ بَيْنَهُمَا فِي الزَّائِعِ

«إِضْرِبُوا») بقطع الهمزة؛ نَقصد لفظه.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن الأمر في الاصطلاح: صيغة يُطلب بها الفعل من الفاعل.

فقوله: «صيغة» بمنزلة الجنس، يشمل الأفعال كلها، وباقي قيوده كالفصل، يُخرج ما عدا الأمر، من الماضي، والمضارع؛ لأنه لا يُطلب بهما الفعل من الفاعل، ولم يقل: من المخاطب؛ ليتناول أمر الغائب، والمراد من الفاعل هنا الفاعل الاصطلاحي، وهو ما أُسند إليه عامله، مقدّمًا عليه، لا ما أُحدَثَ الفعل بدلالة إطلاق الأمر على الصيغة المأخوذة من قولهم: مات زيدٌ، وطاب الخير، نحو مُت، وطِب، فتناول مرفوع الفعل المبني للفاعل، والمبني للمفعول أيضًا، كذا حَقَّق.

فظهر بطلان ما قيل: إن التعريف ليس بجامع؛ لأن الأمر قد يكون ببناء المجهول، فلا يُطلب به حينئذ الفعل من الفاعل، وبطلان جوابه أيضًا بأن بناء الأمر نمنجهول نادر الوجود، وهذا الحد بالنظر إلى الأكثر.

[فإن قلت:] إن الحد منقوض بمثل «اترك»؛ لأنه أمر، مع أنه لا يُضَبُّ به الفعل من الفاعل، بل يُطلب تركه.

[أجيب:] بأن معنى ترك الضرب مثلاً كَفَّ النفس عن الضرب، وكَفَّ النفس فعلٌ من أفعالها، وهو المطلوب بلفظ «اترك»، قال ابن كمال رحمه الله تعالى، وهو بحثٌ نفيس، والله تعالى أعلم^(١).

ثم ذكر اشتقاقه، فقال:

(ثُمَّ اشْتِقَاقُهُ) أي الأمر المطلق، وهو مبتدأ، خبره قوله: (مِنَ الْمُضَارِعِ) بلا واسطة؛ ولذا أخره عنه، وبواسطة المضارع اشتق من المصدر، فلا يُنافي هذا ما سبق من قوله:

- ٢٤٦ - وَأَمْرٌ غَائِبٌ مَعَ اللَّامِ يَجِي
لِكَوْنِهَا مِنْ وَسْطِ الْخَارِجِ
٢٤٧ - وَأَنَّهَا مِنْ أَحْرَفِ الزِّيَادَةِ
وَهِيَ «هَوَيْثُ لِسْمَانَ السَّادَةِ»

«واشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر إلخ»؛ لأن المراد بالاشتقاق المذكور هناك أعم من أن يكون بالذات، أو بواسطة، كما أشرنا إليه هناك، وإنما كان مشتقاً من المضارع دون الماضي (لِئْسَبَةِ) أي لمناسبة حاصلة (بَيْنَهُمَا) أي بين الأمر والمضارع (فِي الْوَاقِعِ) أي الحدث الذي يقع في المستقبل، يعني أن كل واحد منهما يدل على حدث يقع في المستقبل، أما المضارع فظاهر، وأما الأمر فلأن الإنسان إنما يؤمر بما لم يفعله ليفعله، كما سبق، وقيل: لا يجوز أن يُشتقَّ الأمر من الماضي؛ لأنه يؤدي إلى تحصيل الحاصل، وهو محال، فتعين المضارع؛ إذ الأمر لا يؤخذ من الأمر.

ثم شرع يبين كيفية أخذ أمر الغائب من المضارع، فقال:

(وَأَمْرٌ غَائِبٌ مَعَ اللَّامِ يَجِي) يعني أنه إذا أريد أخذ أمر الغائب من المضارع زيدت في أوله اللام؛ ليحصل الفرق بينه وبين المضارع، ويُجزم آخره بها، نحو «ليضرب»، وإنما حُصِّت اللام لطلب الفعل دون غيرها من الحروف (لِكَوْنِهَا مِنْ وَسْطِ الْخَارِجِ) أي كما أن الغائب وسط بين المتكلم والمخاطب في الكلام، فناسبه اللام

(و) أيضاً مما يخصصها بذلك (أَنَّهَا مِنْ أَحْرَفِ الزِّيَادَةِ) الإضافة بيانية، أي أحرف هي زوائد، ثم بين حروف الزيادة، وهي عشرة، فقال: (وَهِيَ) أي حروف الزيادة، هي الحروف التي اشتمل عليها قوله: «(هَوَيْثُ)» بكسر الواو، كَرَضِي: أي أحببت، وأما «هَوَى» بمعنى صعِد، أو سَقَط، فإنه من باب ضرب، ولا يناسب هنا «(لِسْمَانَ السَّادَةِ)» اللام زائدة؛ لأن «هَوِي» يتعدى بنفسه، و«السَّمانُ» بالكسر: جمع سمينة، يعني النساء السمان، وإضافة «سمان» إلى السادة، بمعنى اللام، وهو جمع سيد.

وهذا إشارة إلى الحكاية المشهورة، وهي ما لحكي أن أبا العباس المبرد سأل أبا عثمان

المازني، عن حروف الزيادة، فأنشده قوله:

هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشَيْبَنِي وَقَدْ كُنْتُ قَدِّمًا هَوَيْتُ السَّمَانًا^(١)
 فقال له: الجواب يرحمك الله، فقال المازني: قد أجبتك مرتين، يريد «هويت
 السمان»، وجمعها أيضًا قولك: «يا أوس هل نمت؟»، وقولك: «لم يأتنا سهو»،
 وقولك: «اليوم تنساه»، وقولك: «هم يتساءلون»، وقولك: «سألتمونيها»، وقولك:
 «أتاه سليمان»، وقولك: «أنس موليتها»، وقد جمعها ابن مالك في بيت أربع مرات، فقال:
 هَاءٌ وَتَشْلِيمٌ تَلَا يَوْمَ أَنَسِهِ نِهَآيَةَ مَسْئُولِ أَمَانَ وَتَشْلِيمِ^(٢)
 [تنبيه]: (اعلم): أنه إنما اختصت الحروف العشرة المذكورة بالزيادة دون غيرها من
 الحروف؛ لأن أولى الحروف بالزيادة أحرف المد واللين؛ لأنها أخف الحروف وأقربها
 كثرة دورانها في الكلام، واعتياد الألسنة لها، وأما قول النحاة: الواو والياء
 ثقيلتان، فبالنسبة إلى الألف، وأما السبعة الباقية، فمشبهة بها، فالهمزة تشبه الألف في
 الخرج، وتنقلب إلى حروف اللين عند التخفيف، والهاء أيضًا تشبه الألف في الخرج،
 وأبو الحسن يدعي أن مخرجهما واحد، والميم من مخرج الواو، وهو الشفء، والنون
 تشبه الألف أيضًا؛ لأن فيها غنة وترنمًا، ويمتد في الخيشوم امتداد الألف بالحلق، والتاء
 تشبه الواو من جهة مقاربة مخرجهما، والسين تشبه التاء في الهمس، وقرب الخرج
 فتشبه الواو بالواسطة، ولهذا لم يكثر زيادتها، بل زيدت في مثل استفعل فقط، واللام
 وإن كان مجهورًا لكنه يشبه النون في الخرج، ولذلك يُدغم فيه النون، نحو «من
 لدنه»، فيشبه الألف بالواسطة.

[تنبيه آخر]: مما يجب أن يُعلم أنه ليس المراد من كون تلك الحروف حروف الزيادة
 أنها تكون زائدة أبدًا؛ لأنها تقع أصولًا أيضًا، فقد تركبت الكلمة منها، وكلها أصول، نحو

(١) ومعنى البيت: أحبت النساء السمان، فشيبني، أي جعلني نلك النساء، أن أشيب قبل وقت المشيب
 بمفاساة الشدائد، وتحمل الأحران والمصائب في مواصلتهن، واستمرت محبتي بإهراق دمي أن يشيب،
 وقوله: «وقد كنت قدمًا» بكسر القاف، وسكون الدال، بمعنى الزمان القديم.

(٢) راجع حاشية الخصري، على ابن عقيل: ٢٠٢/٢.

- ٢٤٨ - وَكُسِرَتْ لِأَنَّهَا كَلَامٌ جَرٌّ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالْكَلامِ
 ٢٤٩ - وَلَمْ تُزَدْ مِنْ أَحْرَفِ التَّغْلِيلِ كَرَاهَةً الْحَرْفَيْنِ فِي التَّمْثِيلِ
 ٢٥٠ - وَبَعْدَ «فَا» وَ«ثُمَّ» مِثْلَ الْوَاوِ تُسْكَنُ لِلتَّخْفِيفِ عِنْدَ الرَّاوي

«سأل»، و«نام»، بل المراد أنه إذا زيد حرف لغير الإلحاق والتضعيف، فلا يكون إلا منها، قاله ابن كمال، وهو بحث نفيس جداً، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر علة كسر اللام، فقال:

(وَكُسِرَتْ) بالبناء للمفعول، أي حرّكت لام الأمر بالكسرة، مع أن الأصل في الحروف الواردة على هجاء واحد الفتح؛ لحقته، ولكونها أخت السكون (لأنّها) أي لام الأمر (كَلَامٌ جَرٌّ) في الصورة، و(في الاختصاص بالكلام) فكما أن لام الجرّ مختصة بالأسماء، فكذلك هذه مختصة بالأفعال، ومعلوم أن الجزم في الأفعال، بمنزلة الجزم في الأسماء، أي بمقابلته، وذلك أن في الفعل الرفع والنصب، في مقابلة الرفع والنصب في الاسم، وفي الاسم جرّ، وليس في الفعل؛ لما عُرف في محلّه، بل فيه الجزم، فيكون الجزم في الفعل بمقابلة الجزم في الاسم، فيكون الجزم بمنزلة الجزم، فيجعل صورته مثل صورته، والله تعالى أعلم.

ثم بين سبب عدم الزيادة من حروف العلة، فقال:

(وَلَمْ تُزَدْ) علامة فعل أمر الغائب (مِنْ أَحْرَفِ التَّغْلِيلِ) مع أنها أولى الحروف بالزيادة (كَرَاهَةً أَحْرَفَيْنِ فِي التَّمْثِيلِ) أي كراهة اجتماع حرفي علة، أحدهما للأمر الغائب، والثاني للمضارعة.

ثم ذكر حكم لام الأمر بعد الواو، والفاء، و«ثُمَّ»، فقال:

(وَبَعْدَ «فَا») متعلق بـ«تُسْكَنُ»، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ﴾ (وَ«ثُمَّ») كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ (مِثْلَ الْوَاوِ) كقوله تعالى: ﴿وَلِيَبْطُغُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾، و«مثل» منصوب على الحال (تُسْكَنُ) بالبناء للمفعول (لِلتَّخْفِيفِ) أي لتقليلها باتصال هذه الأحرف بالفعل، وقوله: (عِنْدَ الرَّاوي) متعلق بـ«تُسْكَنُ»، أي عند

- ٢٥١ - تَقُولُ «فَلْيَضْرِبْ أَبٌ» و«لِيَجْلِسِ»
 تُمْ «لِيَزُزْ زَيْدٌ لِبَيْتِ الْمُقَدَّسِ»
 ٢٥٢ - وَالْتَاءُ مِنْ أَمْرِ الْمُخَاطَبِ اخْتِذِ لِفَرْقٍ مِنْ مُضَارِعٍ بِهَا يَفِي

من نقل هذا الإسكان عن العرب.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن لام الأمر تسكن عند هذه الأحرف؛ لشدة اتصالها بما بعدها؛ لكونها على حرف واحد، فصارت هذه الأحرف مع اللام، وأحرف المضارعة ككلمة واحدة، على وزن «فَخِذْ»، فأسكنت تخفيفاً كما أسكن الخاء في «فَخِذْ» تخفيفاً، وهذا نظير الإسكان بالفاء، وأما نظيره بالنواو فلفظه «وَهُوَ». ثم ذكر الأمثلة، فقال:

(تَقُولُ «فَلْيَضْرِبْ أَبٌ») مثال للفاء (و«لِيَجْلِسِ») مثل للنواو (تُمْ «لِيَزُزْ زَيْدٌ لِبَيْتِ الْمُقَدَّسِ») بفتح الميم، وسكون القاف، وكسر الدال، ويقال له: الْقُدْسُ، بضمّتين، أو بضمّ، فسكون، والمُقَدَّسُ، بصيغة اسم المفعول المضعف، كمُعَظَّم، ومعناه المبارك، أو المكان الذي يُطَهَّرُ به من الذنوب^(١).

[فائدة]: بيت المقدس أحد المساجد الثلاثة التي يُشْرَعُ شُدُّ الرِّحَالِ إليها، فقد أخرج الشيخان في «صحيحيهما» عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي - صلى الله عليه وسلم، قال: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى»، والله تعالى أعلم.

ولما فرغ من بيان كيفية أخذ الأمر الغائب من المستقبل، شرع يُبَيِّنُ كيفية أخذ الأمر من الحاضر، فقال:

(وَالْتَاءُ) مفعول مقدم لـ«اخذف» (مِنْ أَمْرِ الْمُخَاطَبِ) متعلق بـ(اخذفِ لِلْفَرْقِ) أي بين أمر المخاطب وبين أمر الغائب (مِنْ مُضَارِعٍ) متعلق بـ«اخذف»، وقوله: (بِهَا) متعلق بـ(يَفِي) أي من المضارع الذي يحتويها.

(١) راجع «لسان العرب» ١٦٩/٦.

٢٥٣ - لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ قَدْ خُصَّ بِالْحَذْفِ لِلتَّخْفِيفِ فَادْرِ نَصًّا
٢٥٤ - وَاجْتَلَيْتَ هَمْزَةَ الْوَصْلِ إِنْ سَكَنْ تَالِي «أَنْيْتُ» كَسْرَهَا لَا تَشْرُكَنَّ

وحاصل المعنى أنك إذا أردت صوغ أمر المخاطب الحاضر المعلوم بقريئة مقابله للمجهول تحذف من المضارع تاء المضارعة، وإنما عُيِّنَ حذفها من المخاطب (لكثرة استعماله) أي لكثرة أمر المخاطب (قد خصصا) بألف الإطلاق، مبنيا للمفعول، أي خصص أمر المخاطب (بالحذف للتخفيف) فجملة «قد خصصا إلخ» تأكيد لما قبله.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه إنما خصص أمر المخاطب بالحذف المذكور أنه لو لم يُحذف حرف المضارعة فيه كما لا يُحذف في أمر الغائب وجب زيادة اللام أيضا في أوله؛ لكلا يلتبس بالمضارع، وإذا زيدت اللام التبس أحد الأمرين بالآخر في بعض الصور، كما إذا قلت: «لتضرب» لا يُعلم أن المأمور مخاطب، أو غائبة، فوجب الحذف من أحدهما؛ لدفع هذا الالتباس، فوجدوا المخاطب أولى بالحذف؛ لكثرة استعماله؛ لأن المأمور المخاطب هو الواقع كثيرا، وأما الغائب فقل أن يقع له أمر، ولكون الحذف نوعا من الاختصار والتخفيف خص به ما هو كثير الوقوع.

ومن ثم أي من أجل أن حذف حرف المضارعة واللام من أمر المخاطب لكثرة استعماله لا يُحذفان في مجهوله، نحو «لتضرب»؛ لقلته استعماله، والله تعالى أعلم. وقوله: (فادر نصا) كمل به البيت، أي فاعلم ما بيته أهل الفن في هذا، يقال: نص الشيء: إذا أظهره^(١)، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر وجه اجتلاب همزة الوصل في أمر المخاطب، فقال:

(وَاجْتَلَيْتَ) بالبناء للمفعول (هَمْزَةُ الْوَصْلِ) في أول أمر المخاطب بعد حذف حرف المضارعة، وخصت بالاجتلاب لكونها أقوى، والابتداء بالأقوى أولى، وسُميت همزة الوصل؛ لأنه يُوصَلُ بها إلى النطق بالساكن، ولهذا سماها الخليل سلّم اللسان، وقيل:

لأنها تُسْقَطُ في الدرج، فيتصل ما قبلها بما بعدها^(١) (إِنْ سَكُنَ تَالِي «أَنْيْتُ») أي إن كان ما بعد أحرف المضارعة المجموعة في كلمة «أنيْتُ» ساكناً (كسَرَهَا) مفعول مقدم لـ (لَا تَتْرُكُنْ) يعني أنه يجب كسرها، وقيد بكون ما بعد أحرف المضارعة ساكناً؛ لأنه إذا كان متحركاً لا يُحتاج إلى همزة الوصل؛ لإمكان الابتداء بما بعده، نحو «خَفَّ»، و«هَبَّ»، و«دَخِرَج».

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه إذا كان ما بعد أحرف المضارعة ساكناً، كـ «يَعْلَمُ»، و«يَنْطَلِقُ»، و«يَسْتَخْرِجُ» وجب اجتناب همزة الوصل ليتمكن الافتتاح بها؛ إذ الابتداء بالساكن متعذر، وأما إذا كان ما بعدها متحركاً فلا حاجة إلى الهمزة، وإنما تعيّن الهمزة لاختصاصها بالمبدأ في المخرج.

[تنبيه]: همزة الوصل تزداد ساكنة عند الجمهور؛ لما فيه من تقليل الزيادة، ثم لما احتيج إلى تحريكها حُرِّكت بالكسرة؛ لأنه الأصل في تحريك الساكن؛ لأنه أبعد حركات الإعراب عن الإعراب؛ لامتناع دخوله في قبيلتين من المعربات، وهما المضارع، وما لا ينصرف، ودخول أخويه في المعربات كلها، فلما احتيج إلى التحريك حُرِّكت بما هو أقل وجوداً في الإعراب، وأكثر شبيهاً بالسكون الذي وجد في بعض المعربات دون بعض، ولأن السكون والخزم يعوض في الفعل من الكسرة في الاسم، فعوّض الكسر من السكون أيضاً، ولأن وقوع اجتماع الساكنين كثير في الكلام بشهادة الاستقراء، وللأفعال منه القِدْحُ المُعَلَّى، وناهيك نوعاً الأوامر من الأفعال المشددة الأواخر، وما ينجز منها بأنواع الجوازم، ومعلوم أن للأكثر حكم الكل، فتقدّمت الأفعال في اعتبار اجتماع الساكنين، والاحتياج إلى التحريك، ومعنوم أن لا مدخل للجزء في الأفعال، فأفادت الكسرة الخلاص من اجتماع الساكنين، وذلك ظاهر، وكون الكسرة طارئةً بحكم المقدمة المعلومة، بخلاف

٢٥٥ - إِلَّا مَعَ «اَكْتَبَا» فَضَمُّهَا يَجِبُ فِيهِ لِثْقَلِ الْكَسْرِ مَعَ ضَمِّ جُلِبِ
٢٥٦ - وَفَضْلُ كَافِ سَاكِنِ بَيْنَهُمَا لَيْسَ بِحَاجِزٍ حَصِينٍ وَوَسْمَا

أختيها، فإنهما يفيدان الخلاص فقط، والمفيد لفائدتين أولى بأن يكون أصلاً،
فالكسرة أصل في تحريك الساكن، أفاده ديكنقوز، وهو بحث مفيد جداً، والله
تعالى أعلم.

ولما توجه أن يقال: إن كسرة همزة الوصل منقوض بمثل «اكتب»؛ لأن همزته
مضمومة، أجاب عنه بما أورده بصيغة الاستثناء، فقال:

(إِلَّا مَعَ «اَكْتَبَا») أي إلا الهمزة التي في الفعل الذي يكون عين مضارعه مضمومة.
[تنبيه]: ألف «اكتبا» يحتمل أن تكون للإطلاق، أو مبدلة من نون التوكيد الخفيفة،
وأصله «اكتبن»، والله تعالى أعلم.

(فَضَمُّهَا) أي ضم همزة الوصل، وهو مبتدأ خبره جملة (يَجِبُ فِيهِ) أي في
«اكتب» مع أن الأصل الكسر (لِثْقَلِ) بكسر، فسكون: مخفف الثقل، بكسر،
ففتح، قال الفيومي: ثَقُلَ الشَّيْءُ بِالضَّمِّ ثِقْلًا، وَزَانُ عَنَبٍ، وَوَسَكُنَ لِلتَّخْفِيفِ انْتَهَى^(١)،
أي لِثِقَلِ (الْكَسْرِ، مَعَ ضَمِّ جُلِبِ) بالبناء للمجهول، أي مع الضم المحنوب لعين
الكلمة.

ولما توجه أن يقال: إنه لا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة؛ لأن بينهما فاصلاً،
وهو الكاف، أجاب بقوله:

(وَفَضْلُ كَافِ سَاكِنِ بَيْنَهُمَا) أي بين الكسرة والضمة (لَيْسَ بِحَاجِزٍ) أي مانع يمنع
الثقل الحاصل من اجتماعهما (حَصِينٍ) أي قوي (وَسْمَا) بألف الإطلاق، مبنياً
للمفعول، أي معلماً عليه بذلك.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه إنما منع كسر همزة الوصل في مثل «اكتب»؛

٢٥٧ - مِنْ ذَاكَ قَلْبُ الْوَاوِ يَا فِي «قِنِيَّةٍ» وَقِيلَ إِتْبَاعٌ لِغَيْنِ ضُمَّتْ

لأنه يلزم منه الخروج من الكسرة إلى الضمة؛ إذ لا اعتبار بالكاف الساكن؛ لأن الحرف الساكن لا يكون عندهم حاجزاً حصيناً، يمنع الخروج المذكور، ومن ثم يجعل واو قنوة ياءً، فقيل: قِنِيَّةٌ، كما أشار إليه بقوله:

(مِنْ ذَاكَ) أي من أجل أن الحرف الساكن لا يكون حاجزاً حصيناً، فالجاءَ والمجرور خبر مقدّم لقوله: (قَلْبُ الْوَاوِ يَا) بالقصر (فِي «قِنِيَّةٍ») يعني أن قنية أصله قنوة بالواو، لكن يجوز قلب الواو ياءً، وإن لم يكن ما قبلها مكسوراً، إلا أن النون لما كانت ساكنة جعلت كأنها معدومة، وأن ما قبل الواو هو القاف المكسورة، فقُتِبَت الواو ياءً، فقيل: قنية بكسر القاف فيهما، وقد تُضمّ فيهما، وتبقى الياء على حالها، يقال: قَنَوْتُ انشيءً أَقْنُوهُ قَنَوًا، من باب قتل وقنوة بالكسر: جمعته، وأقنيته: اتخذته لنفسي قِنِيَّةً، لا للتجارة؛ هكذا قنوده، وقال ابن السكيت: قَنَوْتُ الغنم أَقْنُوها، وقنيتها أقنيها: اتخذتها للقنينة، وهو مالٌ قِنِيَّةٌ، وقنوة، وقنيتان بالكسر والياء، وقنوان بالضم والواو، قاله الفيومي^(١).

(وَقِيلَ) في توجيه ضم الهمزة المجتنبية في مثل «اكتب» (إِتْبَاعٌ لِغَيْنِ ضُمَّتْ) بالبناء للمفعول، أي لضممة عين الكلمة، وهي ائتاء هنا.

وحاصل هذا القول أنه يَرَى أن ضم الهمزة لإتباع حركة الهمزة لحركة عين الفعل، ويُكسر فيما يكون عينه مكسوراً لإتباع أيضاً، ولم يُفتح في المنفوح؛ لئلا يلزم الالتباس بينه وبين المضارع الموقوف، فإذا قلت مثلاً: «أعلم» بفتح الهمزة، وسكون الميم لم يُعلم أنه أمر، أو مضارع أسكن آخره للوقف، والله تعالى أعلم.

ولما توجه إليه أن يقال: إن قولكم: الكسر أصلٌ في همزة الوصل، منقوض بقولنا: «أمين»؛ لأن همزته مفتوحة مع أنها للوصل، أجاب بقوله:

- ٢٥٨ - وَفَتْحُ «أَيْمِنَ» لِكَوْنِ الْأَصْلِ جَمْعًا مُخَفَّفًا بِهَذَا الْوَصْلِ
 ٢٥٩ - وَفَتْحُوا لِأَلِفِ التَّعْرِيفِ لِكَثْرَةِ الْوُزُودِ وَالتَّخْفِيفِ

(وَفَتْحُ «أَيْمِنَ») بضم الميم، أي فتح همزته مع كونها للوصل، ومع كون الكسر هو الأصل في الوصل (لِكَوْنِ الْأَصْلِ جَمْعًا) أي لكون أصل «أَيْمِنَ» جمعًا ليمين، وهو القسم، سُمي بذلك لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كل امرئ منهم يمينه على يمين صاحبه، ومعلوم أن ألف الجمع قطع، لكنهم جعلوه (مُخَفَّفًا بِهَذَا الْوَصْلِ) أي بجعل همزته همزة وصل.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه إنما فُتِحَ ألف «أَيْمِنَ» مع كونه للوصل؛ لأنه جمع يمين، إذ لا يجيء على وزنه واحد في كلام العرب، وأما الآجُرّ، والآنك، فأعجميان، وأن ألف الجمع لا يكون إلا للقطع، ثم جعل للوصل؛ لكثرة استعماله، هذا مذهب الكوفيين، وذهب البصريون إلى أنه مفرد على وزن أَفْعُلْ؛ إذ قد يجيء في كلام العرب على وزنه مفرد، مثل آجُرّ، وآنك، فإنهم ليسا بأعجميين عندهم. ولما توجه أيضًا أن يقال: إن كون الكسر أصلًا في همزة الوصل، منقوض بـ«أل»، أجاب عنه بقوله:

(وَفَتْحُوا لِأَلِفِ التَّعْرِيفِ؛ لِكَثْرَةِ الْوُزُودِ) أي لكثرة الاستعمال (وَالتَّخْفِيفِ) وحاصل المعنى أنه إنما فُتِحَتِ ألف «أل» مع كونها للوصل بدليل سقوطها في الدرج؛ لكثرة الاستعمال أيضًا، كـ«أَيْمِنَ».

[تنبيه]: اختلفوا في آلة التعريف، فذكر المبرد في كتابه «الشافعي» أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وإنما ضُمَّ اللام إليها فلا يشتهر ألف التعريف بألف الاستفهام، فيكون للقطع، وقال سيبويه: حرف التعريف اللام وحدها، والهمزة زائدة للوصل، لكنها فُتِحَتِ مع أن أصل همزات الوصل الكسر؛ لكثرة استعماله، وقال الخليل: «أل» بكمالها آلة التعريف، ثنائيتي، نحو «هل»، فتكون همزته للقطع، وإنما حذفت في الدرج؛ لكثرة الاستعمال.

- ٢٦٠ - وَهَمْزُ «أَكْرِمُ» فِي اخْتِيَارِ فُتْحَا إِذْ هُوَ هَمْزُ الْقَطْعِ كَانَ طَرِحَا
 ٢٦١ - لِحَمْعِ هَمْزَتَيْنِ فِي «أَكْرِمُ» وَفِي اسْمِ مَفْعُولٍ وَقَاعِلِيهِمْ

[تبيه آخر]: إذا عرفت ما سبق فالأولى أن تكون الإضافة في قوله: «الألف التعريف» لأدنى ملابسةٍ كماضافة «كوكب الخرقاء»، حتى يكون كلامه شاملاً للمذاهب الثلاثة، فيكون معنى كلامه: وفتحوا الألف الملابسة للتعريف على تقدير كونها للوصل، ولم تُكسر مع أن الأصل فيه الكسر؛ لكثرة استعمالها، فخُففت بالفتحة، وفتح أيضاً على تقدير كونه وحده للتعريف، أو مع اللام؛ لأنه للتعريف إما وحده، وإما مع اللام، وليس للوصل حتى يُكسر، إلا أنه عومل معاملة أُنْفِ الوصل، فأُسقط في الندرج، كما أن أُنْفِ «أَيْمَنُ» عومل معاملة الوصل، فأُسقط في الندرج؛ لذلك، والله تعالى أعلم.

ولما توجه أيضاً أن يقال: إن قولكم: إن كان ما بعد أحرف المضارعة ساكناً اجتلبت همزة الوصل مكسورة، منقوض بنحو «أَكْرِمُ»، فإن همزته مفتوحة، أجاب عنه بقوله:

(وَهَمْزُ «أَكْرِمُ») مبتدأ (في اختيار) متعلق بـ(فُتْحَا) بألف الإطلاق مبنياً للمفعول، يعني أن همز «أَكْرِمُ» مفتوح، وليس مكسوراً.

وقونه: (إِذْ) تعليلية (هُوَ هَمْزُ الْقَطْعِ) أي لأنه همزة قطع، وليس همزة وصل، والكسر إنما يجب في همزة الوصل (كَانَ طَرِحَا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول أيضاً، أي حذف (لِحَمْعِ هَمْزَتَيْنِ) أي لكراهة اجتماع الهمزتين (في) نحو «(أَكْرِمُ)» أي من كل مضارع مسد للمتكلم وحده (وَفِي اسْمِ مَفْعُولٍ) نحو مُكْرِمٍ، إذ أصله مُؤَكْرِمٌ (وَقَاعِلِيهِمْ) كَمُكْرِمٍ، إذ أصله مُؤَكْرِمٍ.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه إنما فتح أنْفِ «أَكْرِمُ» فَعْلُ أمرٍ من الإكرام، مع أن ما بعد حرف المضارعة، وهو الكاف فيه ساكن؛ لأن همزته ليست همزة مجتلية للوصل، حتى يلزم كسرهما، كسائر همزات الوصل، وإنما هي أُنْفِ قطع من أصل

الكلمة، حذفت من المضارع كراهة اجتماع همزتين في «أأكرم» فإنه مستكره. وأصل المسألة أن أصل أكرم كَرِمَ زيدت فيه همزة مفتوحة لنقله إلى باب أفعل، ومضارعه يؤكرم بالهمزة، كيُدْحَرِجُ؛ لأن المضارع هو الماضي مع زيادة حرف المضارعة فيه، فاجتمع في المتكلم همزتان، فصار أأكرم، فأشبه صوت السكران المتفتى، فحذفت إحداهما؛ دفعا للاستكراه، وحذفت أيضا من «تكرم، ويكرم، ونكرم»؛ طردا للباب، وكذا من اسمي الفاعل والمفعول، كمكرم، ومكرم، تبعًا للفعل. وقد ورد إثباتها في ضرورة الشعر، كقوله:

فِيئَةُ أَفْعَلٍ لِأَنَّ بُؤْسَكْرَمًا

ثم لما حذفت حرف المضارعة لقصد بناء صيغة الأمر أعيدت الهمزة المحذوفة؛ لزوال علة حذفها، وهي حرف المضارعة؛ إذ بحذفها زالت المضارعة، وزال حكم الاطراد. [تنبيه]: (اعلم): أن همزة «استخرج»، و«انطلق» وغيرهما مما في أوله همزة، سوى «أكرم» للوصل لا للقطع، وكذا في مصدره، وأمره؛ لأن أصل «استخرج» «خرج»، فزيدت السين والتاء في أوله؛ لنقله إلى باب آخر، لكن لما زيد الحرف الأول ساكنًا تعذر الابتداء به، فاجتلبت همزة للافتتاح، ثم زيدت حرف المضارعة على أصل الماضي، وحُرِّكت، فلم يُحتج إلى الهمزة، فيكون مضارعه «يستخرج» بلا همزة، فلما حذفت حرف المضارعة للأمر بقي الحرف الأول ساكنًا، فاجتلبت الهمزة؛ للافتتاح بها، وقس عليه غيره، وإنما سُمِّيَ مثل «استخرج» سداسيًا، ومثل «انطلق» خماسيًا؛ نظرًا إلى ثبوت الهمزة في الظاهر، وإن لم تكن جزءًا من الفعل حقيقةً، كذا حققه المحققون^(٢)، والله تعالى أعلم.

(١) هو من قول الشاعر من [مشطور الرجز]:

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ بِشَيْخًا عَلَيَّ كُرْمِيئِيهِ مُعَمَّمًا
فِيئَةُ أَفْعَلٍ لِأَنَّ بُؤْسَكْرَمًا

(٢) «الفلاح» ص ٥٧.

٢٦٢ - وَهَمْزٌ وَضِلَّ لَا تُزَلُّ فِي الرَّقْمِ أَنْ لَا يَجِيءُ الْبَيَّاسُ فِعْلًا عِلْمٌ
٢٦٣ - فَدَفَعُ هَذَا اللَّبْسَ بِالْإِعْجَامِ كَثُرَ مَا يُتْرَكُ فِي الْكَلَامِ

ثم ذكر أن همزة الوصل لا تُحذف في الخط، فقال:

(وَهَمْزٌ وَضِلَّ) مفعول مقدم لـ (لَا تُزَلُّ) أيها الصرفي (في الرقم) أي الخط، يقال: رقمت الكتاب، من باب نصر: إذا كتبه، فهو مرقوم، ورقيم^(١) (أَنْ لَا يَجِيءُ) بتخفيف الهمزة؛ وهو لغة، لا ضرورة، أي لثلا يجيء (الْبَيَّاسُ فِعْلًا عِلْمًا) تثنية فعلٍ أُضيف إلى المصدر، أي ثلا يشبه الأمران المشتقان من مضارع العلم، وهما: الأمر من «يعلم» ثلاثيًا، و الأمر من «يعلم» رباعيًا.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه لا تُحذف ألف الوصل في الخط مع أن الخط تابع للفظ؛ ثلا يلتبس الأمر من باب عِلِمَ بكسر العين، وتخفيفها، بأمر عِلْمَ بفتح العين، وتشديدها، ولما لم يُحذف في الأمر لدفع الالتباس بين هذين الأمرين، حملوا عليه ما لا التباس فيه من همزات الوصل، كما في الأسماء، والأفعال، والمصادر؛ طردًا للباب.

(فَ) إن قال قائل: إنه لا الالتباس بين الأمرين؛ لأنه يفرق بالإعجام، يقال له (دَفَعُ هَذَا اللَّبْسَ) مبتدأ خبره جملة «كَثُرَ إلخ» (بِالإِعْجَامِ) متعلق بـ«دفع»؛ وهو بكسر الهمزة، مصدر أعجم، ومعناه وضع النقط على الحروف، ومنه حروف المعجم، أي حروف الخط المعجم، ثم استعمل فيما هو الحاصل بالمصدر، وعموه، فأرادوا به الحركات والنقط، والتشديدات (كَثُرَ) بضم التاء المثناة، من باب كَرِمَ (مَا يُتْرَكُ) «ما» مصدرية، والفعل مبني للمفعول، وهو في تأويل المصدر فاعل «كَثُرَ» (فِي الْكَلَامِ) متعلق بـ«يترك»، و«في» بمعنى «من»، أي كثر تركه من الكلام.

وحاصل ما أشار إليه من الجواب أنه لا يحصل دفع الالتباس بالإعجام؛ لأن

٢٦٤ . مِنْ أَجْلِ ذَا بِرْسِمٍ وَوِ فَرَّقُوا «عُمَرَ» عَنْ «عُمُرٍ» إِذَا مَا حَقَّقُوا
 ٢٦٥ - وَحَذَّفُوا أَلْفَ «بِاسْمِ اللَّهِ» لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ لِأَنَّهُ لَا نَهْيَ

الإعجام كثيراً ما يُترك، فلا يزول الالتباس، فوجب عدم حذف الألف في الخطأ؛
 للدفع المذكور.

(مِنْ أَجْلِ ذَا) أي من أجل أن الإعجام يُترك كثيراً (بِرْسِمٍ وَوِ) أي بكتابتها (فَرَّقُوا)
 بتشديد الراء («عُمَرَ») بضم العين، وفتح الميم (عَنْ «عُمُرٍ») بفتح العين، وسكون الميم
 (إِذَا مَا حَقَّقُوا) أي وقت إرادتهم التحقيق.

وحاصل ما أشار إليه أنهم فرّقوا بين عُمَرَ وعُمُرٍ بكتابة الواو في حالتي الرفع والجر
 في الثاني، دون الأول؛ لئلا يلتبس أحدهما بالآخر عند ترك الإعجام، وخصّوا الزيادة
 بالثاني؛ لحقته، وثقل الزيادة، ولم يكتبوا في حالة النصب؛ للفرق بألف التنوين في
 الثاني دون الأول؛ إذ هو غير منصرف، فلا تدخله ألف التنوين، والله تعالى أعلم.
 ولما توجه أن يقال: قولكم: لا تُحذف ألف الوصل في الخطّ منقوض بـ«بِسْمِ اللَّهِ
 الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»؛ لأن همزته للوصل، مع أنها حذفت في الخطّ، أجاب عنه بقوله:
 (وَحَذَّفُوا أَلْفَ «بِاسْمِ اللَّهِ») مع كونها للوصل، وهي لا تحذف في الخطّ، لكنهم
 حذفوها (لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ) أي في الكتابة، وطوّلت الباء عوضاً عنها، وقوله:
 (لِأَنَّهُ لَا نَهْيَ) هي «لا» النافية للجنس، و«ناهي» اسمها مركب معها، وخبرها محذوف،
 أي موجود، والجملة في محل نصب على الحال، أي حال كون هذا الاستعمال
 غير منهي عنه.

وحاصل ما أشار إليه أنه تحذف همزة الوصل في الخطّ من «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
 الرَّحِيمِ» مع أن همزة الوصل لا تحذف؛ لكثرة الاستعمال، وهي من دواعي التخفيف،
 ولذلك لا تحذف من ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾، ومن «بِسْمِ اللَّهِ»؛ لقلة استعماله في الكتابة
 بالنسبة إلى «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، والله تعالى أعلم.

- ٢٦٦ - وَفِعْلُ غَائِبٍ بِلَامٍ يُجْزَمُ بِالِاتِّفَاقِ هَكَذَا قَدْ يَحْكُمُ
 ٢٦٧ - سُكَّانُ كُوفَةَ مَعَ الْمُخَاطَبِ وَأَصْلُ «إِضْرِبِي» كَانَ «لِضْرِبِي»
 ٢٦٨ - وَحَذْفُ تَائِهِ أَتَى لِلْفَرْقِ وَاللَّامُ لِلتَّخْفِيفِ فِي ذَا النُّطْقِ

ثم ذكر انجزام الفعل بلام الأمر، فقال:

(وَفِعْلُ غَائِبٍ) كـ«يَضْرِبُ» (بِلَامٍ يُجْزَمُ) بالبناء للمفعول (بِالِاتِّفَاقِ) بين البصريين والكوفيين، يعني أن الفعل المسند إلى الغائب يُجزم بلام الأمر إجماعاً؛ لأن اللام مشابهة بكلمة الشرط، مثل «إِنْ»، و«لَوْ» في نقل معنى الفعل، فكما أن «إِنْ» تنقل معنى الفعل من كونه مجزوماً به إلى كونه مشكوكاً فيه، كذلك لام الأمر ينقل معنى المضارع من كونه إخباراً إلى كونه إنشأً؛ فلما شابه كلمة الشرط في النقل عمل عملها، وهو الجزم، فلا فرق بين آخر المضارع، وبين آخر الأمر في الجزم باللام في صحيحه، ومعتله، ومذكّره، ومؤنثه، ومفردة ومثناه، ومجموعه، فتقول: ليضرب، ليضربا، ليضربوا؛ لتضرب، لتضربا، ليضربن، كما تقول: لم يضرب، لم يضربا، لم يضربوا؛ لم تضرب، لم تضربا، لم يضربن، وكذا حال ليخش، مع لم يخش إلى آخرهما، وليزِم، مع لم يزِم إلى آخرهما، وليعزُ، مع لم يعزُ إلى آخرهما، والله تعالى أعلم.

(هَكَذَا قَدْ يَحْكُمُ) بالبناء للفاعل، وفاعله قوله: (سُكَّانُ كُوفَةَ) وفيه التضمين من عيوب القافية، وهو تعليق البيت بما بعده، لكنه مغتفر للسوتدين (مَعَ الْمُخَاطَبِ) أي أمر المخاطب، يعني أن الكوفيين حكموا على أمر المخاطب بأنه معرب مجزوم بلام الأمر مثل ما حكموا على أمر الغائب بذلك بالإجماع (وَأَصْلُ «إِضْرِبِي») بقطع همزته؛ لقصد لفظه (كَانَ «لِضْرِبِي») ببناء كما هو القياس؛ لأن الدال على طلب الفعل إنما هو اللام، كما سبق (وَحَذْفُ تَائِهِ) أي تاء «لِضْرِبِي» (أَتَى لِلْفَرْقِ) بين المضارع (وَاللَّامُ) بالجر عطفاً على «تائه»، أي وحذف اللام (لِلتَّخْفِيفِ فِي ذَا النُّطْقِ) أي في هذا التكلم، يعني أن اللام حذفت تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال.

٢٦٩ - وَهَمْزٌ وَضَلِي صَارَ عَنْ تَا خَلْفًا أَثَرَهَا أُعْطِيَ حَيْثُمَا وَفَى
٢٧٠ - وَعِنْدَ بَصْرِيَّيْنِ فَهَوَ مَبْتِي لِفَقْدِ مَا عَنِ الْبِنَاءِ يُغْنِي

(وَهَمْزٌ وَضَلِي صَارَ عَنْ تَا) بالقصر (خَلْفًا) أي صارت الهمزة خلفًا عن تاء المضارعة المحذوفة للفرق (أَثَرَهَا) أي أثر التاء، وهو كون المضارع معربًا (أُعْطِيَ) أي همزة الوصل، ذكره باعتبار الألف، أو اللفظ المذكور (حَيْثُمَا وَفَى) أي في أي تركيب وقع.

وحاصل ما أشار إليه في هذه الآيات بإيضاح أن الكوفيين يرون أن أمر المخاطب كالأمر باللام في كونه معربًا مجزومًا باللام؛ لأن أصل «اضرب» عندهم لتضرب، يؤيد ذلك قراءة من قرأ: ﴿فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا﴾ بإثبات اللام، وحرف المضارعة على الأصل، مكان فافرحوا، وقول الشاعر [من الخفيف]:

لِتَنْقُمِ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَلْتَقْضُ حَوَائِجَ الْمُشْلِيْنَا

فكل ذلك دل على أن أصل أمر المخاطب المعلوم باللام، فحذفت اللام تخفيفًا؛ لكثرة الاستعمال، ثم حذفت علامة الاستقبال، وهي التاء، للفرق بينه وبين المضارع، فبقي الضاد ساكنًا، فاجتليت همزة الوصل، ووُضعت موضع علامة الاستقبال، وأعضيت له أثر علامة الاستقبال، وهو كون المضارع معربًا، كما أُعطي لفاء «رُبَّ» عمل «رُبَّ» في قول الشاعر [من الطويل]:

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَالْهَيْثُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُخَوِّلِ

وحاصل كلامهم أن أمر المخاطب معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة، وقد انتصر لهم ابن هشام الأنصاري، في «مغني اللبيب»، ورجح مذهبهم، واستدل لهم، وهو الذي يترجح عندي، كما ذكرته في «شرح نظم المغني»، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر مذهب البصريين، فقال:

(وَعِنْدَ بَصْرِيَّيْنِ فَهَوَ) الفاء زائدة، أي أمر المخاطب المعلوم (مَبْتِي) لِفَقْدِ مَا عَنِ الْبِنَاءِ يُغْنِي) أي لعدم سبب الإعراب، المثبت لانتفاء البناء، وهو توارد المعاني المختلفة، من

٢٧١ - لَكِنْ بِنَاؤُهُ عَلَيَّ مَا يُجْزَمُ بِهِ مُضَارِعٌ لَهُ قَدْ يُفْهَمُ
 ٢٧٢ - إِذْ شَبَّهَهُ الْإِسْمَ بِحَذْفِ التَّاءِ طُرْدٌ لِذَلِكَ فِي «فَلْتَفْرَحُوا» الْبِنَاءِ فَقَدْ

الفاعلية، والمنعوتية، وغير ذلك.

(لَكِنْ بِنَاؤُهُ عَلَيَّ مَا يُجْزَمُ) بالبناء للمفعول (بِهِ مُضَارِعٌ لَهُ قَدْ يُفْهَمُ) بالبناء للمفعول أيضاً، أي يُعلم ذلك (إِذْ) تعليلية (شَبَّهَهُ الْإِسْمَ) أي مشابهته اسم الفاعل (بِحَذْفِ التَّاءِ) بالقصر، أي بسبب حذف التاء، التي هي حرف المضارعة (طُرْدٌ) بالبناء للمفعول، أي أزيل، ومنع، يعني أنه لما حذف حرف المضارعة منه لم يبق له مشابهة للاسم، لا في الحركات، والسكنات، ولا في وقوعه صفة للنكرة؛ لأنه صار إنشأً، والإنشاء لا يقع صفة، إلا بتأويل، كما قال في «الخلاصة»:

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّنْبِ فَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرٌ تُصِيبُ
 (لِذَلِكَ) متعلقٌ بـ «فَقَدْ»، أي لأجل أن بناء أمر المخاطب لعدم بقاء مشابهته للاسم بسبب حذف حرف المضارعة (فِي) قراءة من قرأ «فَلْتَفْرَحُوا» بالتاء، وهو أيضاً متعلقٌ بـ «فَقَدْ»، وقوله: (الْبِنَاءِ) بالقصر؛ لوزن مبتدأ خبره جملة (فَقَدْ) بالبناء للمفعول، يعني أنه مُحكم له بالإعراب بالإجماع من الفريقين؛ لوجود علة الإعراب، وهي حرف المضارعة.

وحاصل ما أشار إليه في هذه الأبيات بإيضاح: أن البصريين قالوا: إن أمر المخاطب المعلوم مبني على ما يُجزم به مضارعه، وليس معرباً، لعدم مقتضي الإعراب؛ لأن المضارع إنما أعرب لمُشابهة بينه وبين اسم الفاعل في الحركات والسكنات، ووقوعه صفة للنكرة، كما مرّ إيضاحه، ولم تبق هذه المُشابهة بين الأمر وبين الاسم بسبب حذف حرف المضارعة، فرجع إلى أصله الذي هو البناء، ولأجل ذلك قيل: «فَلْتَفْرَحُوا» معرب بالإجماع؛ لوجود علة الإعراب، وهي حرف المضارعة، والله تعالى أعلم.

٢٧٣ - وَتَضَحَّبُ التُّونَانِ فِعْلُ الأَمْرِ	لأنَّ تُؤَكِّدُ الطَّلَابَ فَأَدِرْ
٢٧٤ - نَحْوُ «لِتَضْرِبَنَّ» لِلأَجْرِ صِلْ	وَأَجَزَ المُؤَكِّدِ الفَتْحِ أَيْلْ
٢٧٥ - إِلاَّ الَّذِي لِوَاوِ جَمْعِ أَسْبَدَا	فَفِيهِ ضَمٌّ لِتَنَاسُبِ بَدَا

ولما فرغ من بيان صيغة الأمر، وكيفية أخذها من المضارع، شرع في بيان ما يتعلق به، وبما يناسبه في كونه طلباً، من اتصال نوني التوكيد، وكيفية بناء آخره عند اتصالهما به، فقال:

(وَتَضَحَّبُ التُّونَانِ) إحداهما مثقلة، والأخرى خفيفة ساكنة، وفي المثقلة زيادة توكيد، قال الخليل: إذا أتيت بالنون المؤكدة الخفيفة فإنت مؤكدة، وإذا أتيت بالثقلية فإنت أشد توكيداً، وإنما زيدتا في آخره؛ لثلاثا يجتمع في أوله زائدتان، ولأن الزيادة نوع من التغيير، ومحل التغيير آخر الكلمة (فِعْلُ الأَمْرِ) مفعول «تَضَحَّبُ»، أي سواء كان مخاطب، أو غائب معلوم، أو مجهول (لأنَّ تُؤَكِّدُ) «أن» مصدرية، والفعل مبني للفاعل، أي لأجل التأكيد، وقوله: (الطَّلَابِ) منصوب على المفعولية، وهو: بكسر الطاء مصدر طالب، ويقال فيه المطالبة أيضاً، كما قال في «الخلاصة»:

بِفَاعِلِ الفِعَالِ وَالْمُفَاعَلَةِ وَعَئِزُّ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَةُ

والمفاعلة هنا بمعنى أصل الفعل، أي لتأكيد الطلب.

(فَأَدِرْ) أي فاعلم ذلك، وذلك (نَحْوُ «لِتَضْرِبَنَّ») بتشديد النون (لِلأَجْرِ صِلْ) أي صل التصريف إلى آخر الأمثلة، وهو: لِنَضْرِبَانَ، لِنَضْرِبَيْنِ، لِنَضْرِبَانَ، لِنَضْرِبَيْنِ، وكذلك أمر المخاطب، نحو اضربين، اضرباناً، اضربين، اضرباناً، اضرباناً، وقس الخفيفة عليه.

(وَأَجَزَ المُؤَكِّدِ) بفتح الكاف المشددة، أي الفعل الذي لحقته نون التوكيد، و«آخره» منصول على أنه مفعول أول مقدم له «أنل»: والثاني قوله: (الفَتْحِ أَيْلْ) أي أعط آخر انفعل المؤكدة الفتح (إِلاَّ الَّذِي) أي إلا الفعل المؤكدة الذي (لِوَاوِ جَمْعِ أَسْبَدَا) بأنف الإطلاق، مبنياً للمفعول (فَفِيهِ ضَمٌّ) يعني أنه يُضَمُّ آخره (لِتَنَاسُبِ بَدَا) أي لأجل

٢٧٦ - كَذَاكَ مَا سَبَقَ يَا الْمُخَاطَبَةَ فَكَسْرُهُ يَجِبُ لِلْمُنَاسَبَةِ
 ٢٧٧ - وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ حَذَفُوا لِكَوْنِ مَا قَبْلَهُمَا عَلَيَّهِمَا قَدْ أَعْلَمَا

تناسب ظهر في الضم؛ فتقول: «لتضربن يا زيدون»، فتضم الياء ليتناسب مع واو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين.

(كَذَاكَ مَا سَبَقَ يَا الْمُخَاطَبَةَ، فَكَسْرُهُ يَجِبُ لِلْمُنَاسَبَةِ) نحو لتضربن يا هند، فتكسر الياء؛ لتناسب ياء المخاطبة المحذوفة؛ لما ذكر.

وحاصل معنى الآيات بإيضاح: أنه تزداد في آخر الأمر نونان لتأكيد الطلب، ويفتح آخر الفعل المؤكّد، وإن كان الأصل في البناء انسكون إلا أنه حُرِّكَ فَرَاوًا من اجتماع الساكنين، وهما آخر الفعل والنون الأولى، وإنما فُتِحَ طلبًا للخفة. ثم نون التوكيد مفتوحة؛ للخفة، وذلك في غير الثنية، وجمع المؤنث، فإنها تكسر فيهما، كما سيجيء، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر حكم واو الجمع، وياء المخاطبة، فقال:

(وَالْوَاوُ) مفعول مقدم لـ «حذفوا» (وَالْيَاءُ) بالقصر للوزن عطف على «الواو» (حذفوا؛ لِكَوْنِ مَا قَبْلَهُمَا) أي من الضمة في الواو، والكسرة في الياء (عَلَيْهِمَا قَدْ أَعْلَمَا) بألف الإطلاق، مبنيا للفاعل، أي دُنَّ عَلَيْهِمَا.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنهم حذفوا واو جمع المذكر من أمر الغائب، نحو «ليضربوا» عند زيادة نون التوكيد الثقيلة، وكذا من أمر المخاطب، نحو «اضربوا» للتخفيف، واكتفاءً بالضمة؛ ولأنه لو لم يُحذف التقى ساكنان مع أنه لا يتباس باخذف، وكذا حذفوا ياء المخاطبة، نحو «اضربي»؛ للتخفيف، واكتفاءً بالكسرة.

[فإن قيل]: إن الواو والياء علامتان، والعلامة لا تُحذف، فكيف حذفا؟.

[أجيب]: بأن الحركتين اللتين قبلهما تدلان عليهما، فكانا كأنهما لم يُحذفا، والله

تعالى أعلم.

- ٢٧٨ - وَفِي «لِيَضْرِبَانِ» لَمْ تُحَذَفِ أَلْفٌ خَوْفَ التَّبَاسِيهِ بِمُفْرَدٍ عُرِفَ
 ٢٧٩ - وَكَسْرُ نُونٍ شُدَّدَتْ بَعْدَ أَلْفٍ لِكُونِهِ مِثْلَ الْمُثْنِيِّ قَدْ أَلْفٌ
 ٢٨٠ - وَالنُّونُ فِي «هَلْ تَضْرِبُ» تُحَذَفُ لِأَنَّ عَنِ إِعْرَابِهِ قَدْ يُضْرَفُ

ولمَّا توجَّه إليه أن يقال: إن مقتضى القياس أن تُحذف الألف من التثنية؛ اكتفاءً بالفتحة، كما تُحذف الواو والياء المذكورتان، أجاب بقوله:

(وَفِي «لِيَضْرِبَانِ») أَي مِنَ الْفِعْلِ الْمَسْنَدِ إِلَى ضَمِيرِ التَّثْنِيَةِ (لَمْ تُحَذَفِ أَلْفٌ) فِعْلٌ وَنَائِبٌ فَاعِلِهِ (خَوْفَ التَّبَاسِيهِ بِمُفْرَدٍ عُرِفَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، صِفَةٌ «مُفْرَدٍ».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنهم لم يحدفوا ألف التثنية مع أن القياس أن تُحذف كواو جمع الذكور، وياء المخاطبة؛ حتى لا يلتبس المثني بالمفرد، ولا اعتبار بكسرة النون؛ لوقوعها في الطرف، وهو محل الوقوف، فيلتبس في حالة الوقف، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر علة كسر النون الثقيلة بعد الألف، فقال:

(وَكَسْرُ نُونٍ شُدَّدَتْ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ صِفَةٌ «نُونٍ» (بَعْدَ أَلْفٍ) مُتَعَلِّقٌ بِ«كَسْرٍ» (لِكُونِهِ مِثْلَ الْمُثْنِيِّ قَدْ أَلْفٌ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَيْضًا.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن النون الثقيلة تُكسر بعد ألف التثنية، مطلقاً مذكراً كان، أو مؤنثاً، غائباً كان، أو مخاطباً، معلوماً كان أو مجهولاً، وإنما كسرت مع أن أصلها الفتحة؛ للخفة؛ لمشابتها بنون التثنية في وقوعها في الطرف بعد الألف، فحُرِّكت بحركتها، وحُمِّلَ عليه جمع المؤنث، نحو «لِيَضْرِبَانِ»؛ لوجود العلة؛ والله تعالى أعلم.

ثم ذكر حكم نون الرفع، فقال:

(وَالنُّونُ) أَي نُونُ عَلَامَةِ الرَّفْعِ (فِي) نَحْوِ «هَلْ تَضْرِبُ» أَي مِنْ كُلِّ فِعْلِ مَسْنَدٍ إِلَى وَاوِ الْجَمْعِ، أَوْ إِلَى يَاءِ الْمَخَاطَبَةِ (تُحَذَفُ) إِذْ أَصْلُهُ تَضْرِبُونَ، فَأُدْخِلْتَ عَلَيْهِ نُونُ التَّوَكِيدِ، فَصَارَ تَضْرِبُونَ، فَحُذِفَ نُونُ الرَّفْعِ، وَقَوْلُهُ: (لِأَنَّ) اسْمُهَا ضَمِيرٌ شَأْنٌ مَحذُوفٌ، أَي لِأَنَّهُ، أَي

٢٨١ - وَأَلْفًا زِدْ فَاصِلَ النُّونَاتِ إِنْ نُونٌ جَمَعَ تَتَّصِلُ بِالْآتِي

لأن الأمر والشأن (عَنْ إِعْرَابِهِ) أي الفعل المؤكّد (قَدْ يُصْرَفُ) أي يُجْتَمَعُ؛ لأن شرط إعرابه خلوّه من نوني التأكيد، كما قال في «الخلاصة»:

وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرَبًا

مِنْ نُونٍ تَوَكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونٍ إِنْثَابٍ كـ «يُرْعَنُ مَنْ فَعِنٌ»

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنهم حذفوا النون التي تدلّ على الرفع في الأمثلة

الخمسة التي هي: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين إذا دخل عليها نونا

التوكيد، وإنما حذفت لأن ما قبل النون الثقيلة يصير مبتدأ؛ لأنه إنما أعرب لمشابهته

بالاسم، فلما اتصل به النون التي لا تتصل إلا بالفعل، وزُحج جانب الفعلية، وصار

الفعل بمنزلة جزء من كلمة، كما في بَعَلْتِكَ، وتعدّر الإعراب، سواء كان بالحرف، أو

بالحركة؛ إذ لا إعراب في وسط الكلمة، رُذِّ إلى ما هو أصل الفعل من البناء، فحذفت

علامة الإعراب؛ لامتناع الجمع بين الإعراب والبناء، ولم تُحذف نونا التوكيد؛ لكلا

يَنْطَلِ الْغَرَضُ، وهو التأكيد.

وقيل: إنما بُني؛ لأن ما قبل النون مشغول بالحركة المجتلية للفرق بين المفرد المذكّر،

والجمع المذكّر، والواحدة المؤنثة، ففتحوا في الأول، وضمّوا في الثاني، وكسروا في

الثالث؛ لأجل الفرق، فلم يمكن الإعراب، فرجحوا موجب البناء لذلك مع ضعفه^(١)،

والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الألف الفاصلة بين النونات، فقال:

(وَأَلْفًا زِدْ) أيها الصرفيّ (فَاصِلَ النُّونَاتِ) أي فارقة بين النونات (إِنْ نُونٌ جَمَعَ) أي

نون جمع المؤنث (تَتَّصِلُ بِالْآتِي) أي بالمضارع.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه إذا اتصلت نون التوكيد بالفعل المضارع المسند

إلى نون الإناث، نحو «لِتَضْرِبْنَ»، فصار «تَضْرِبْنَ» وجب الإتيان بألف فاصلة بين

٢٨٢ - وَفِي الْأَصْحَحْ لَمْ تَجِيءْ مُخَفَّفَةً مَعَ أَلِفٍ بَلْ أُوجِبِ الْمُضَعَّفَةَ

ثلاث نونات، نون جماعة النساء، ونون التوكيد المشددة، فإنهما نونان ساكنة، ومتحركة، ولا يمكن حذف نون النسوة؛ لأنه ضمير، ولا يدلّ عليه حركة ما قبله، كما دلّت الضمة على الواو في المذكّر، حتى جاز حذفه، ولا حذف نون التوكيد؛ للزوم بطلان الغرض، وهو التوكيد، فتعيّن الفصل بشيء، واختصت الألف خفتها، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر أن الخفيفة لا تدخل بعد الألفين، فقال:

(وَفِي الْأَصْحَحْ لَمْ تَجِيءْ مُخَفَّفَةً) أي نون التوكيد الخفيفة (مَعَ أَلِفٍ) سواء كان ألف التثنية، أو الألف الفاصلة (بَلْ أُوجِبِ الْمُضَعَّفَةَ) أي أوجب اختصاص النون المشددة بدخولها بعد الألف.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن نون التوكيد الخفيفة حكمها حكم الثقيلة في جميع ما ذكرنا، من فتح آخر الفعل المؤكّد، فرازا من اجتماع الساكنين، وحذف الواو، والياء في «ليضربوا»، و«اضربي»؛ اكتفاء بالضمة والكسرة، إلا أنها لا تدخل بعد ألف التثنية مطلقا، ولا الألف الفاصلة بين نونات جمع الإناث، فبقي المفرد، وجمع الذكور، نحو «ليضربن»، و«ليضربن»، و«لتضربن» بفتح الباء في الأول، وضمها في الثاني، وكسرها في الثالث، وقس عليه أمر المخاطب، وإنما لم تدخل الخفيفة بعد الألف لأنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين في غير حده، أحدهما الألف، والثاني نون التوكيد الساكنة، وهو غير جائز، ولم يمكن حذف الألف، أما في التثنية، فلثلاثا يلبس المثنى بالواحد، وأما في الجمع المؤنث، فلثلاثا يلزم اجتماع النونين، ولم يمكن أيضا تحريك الألف، أما في التثنية، فلأنه ضمير، وهو لا يتغير، وأما في الجمع المؤنث، فلأنه للفصل، وألف الفصل لا يقبل الحركة؛ للزوم سكونه، ولم يمكن أيضا تحريك نون التوكيد؛ لأنه خلاف وضعها.

وأشار بقونه: «في الأصح» إلى مخالفة يونس والكوفيين في المسألة، فإنهم أجازوا

٢٨٣ - وَيَضْحَبَانِ السَّبْعَةَ الْمَوَاضِعَ مُفِيدَةُ الطَّلَبِ كُلُّهَا فَعِي

دخول نون التوكيد الساكنة بعد الألفين؛ فياثما على الثقيلة، باقية عنى السكون عند يونس؛ اعتباراً بمدّ الألف حركة، كقراءة نافع ﴿وَمَحْيَايَ﴾ بسكون ياء الإضافة وصلماً، ومتحرّكة بالكسرة للساكنين عند غيره، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْبَغَانِ﴾ بتخفيف النون وكسره، على قراءة ابن عامر برواية ذكوان (')، والله تعالى أعلم.

[تنبيه]: معنى قوله: «اجتماع الساكنين في غير حدّه»، هو: أن لا يكون الحرف الأول مدّاً، والثاني مُدْغَمًا، وهو احتراز عن اجتماع الساكنين في حدّه؛ إذ هو جائز عندهم، وهو أن يكون الحرف الأول مدّاً، والثاني مُدْغَمًا في حرف آخر، نحو «الضَّالِّينَ»، و«دَابَّةً»، و«طَاقَةً»، و«صَاحَّةً»، و«مَخَاصِئَ»، و«عَاقَةَ»، و«اضْرِبَانِ»، وإنما جاز ذلك؛ لأن المدّ الذي في حرف المدّ يقوم مقام الحركة، والساكنُ إذا كان مدغماً جزى مجزى المتحرّك؛ لأن اللسان يرتفع عنهما دفعةً واحدةً، فكانا كأنهما متحرّكان، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر مواضع نوني التوكيد، فقال:

(وَيَضْحَبَانِ) أي نونا التوكيد (السَّبْعَةَ الْمَوَاضِعَ، مُفِيدَةُ الطَّلَبِ) خبر مقدّم لـ (كُلُّهَا) أي كلّ هذه السبعة، ولو قال: «جُلُّهَا» بالجيم كان أولى؛ لأنّ كلّها لا يفيد الطلب إلا إذا تكلفنا.

قال ابن كمال عند قول صاحب الأصل: «لوجود معنى الطلب فيها»: الضمير يرجع إلى السبعة على سبيل التغليب؛ إذ لا يوجد في النفي معنى الطلب، أو على سبيل الإحاق؛ لأنّ النفي لما شابه النهي أُعطي حكمه، فيكون إنشاء حكماً.

قال وفي تعليل المصنّف إشعاراً بأنّ نوني التأكيد لا يدخلان فيما ليس فيه معنى الطلب؛ كالماضي، والمضارع الذي خلص للحال؛ لعدم إمكان تأكيده.

أما الماضي، فلاّن ما مضى فات، وتأكيد الفئات ممتنع، وأما المضارع، فلاّن التأكيد

٢٨٤ - الأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالْعَرُوضِ وَالْتَّمَنِّ وَالِإِقْسَامِ

إنما يليق بما لم يحصل، كما في «والله لأضربن»، وأما الحاصل في الحال، فهو وإن كان محتملاً للتأكيد، وذلك بأن يُخبر المخاطب أن الحاصل في الحال متصف بالتأكيد، لكنه لما كان موجوداً، وأمكن للمخاطب في الأغلب أن يتطلع على ضعفه، أو قوته، لم يؤكد، كذا ذكره الرضي.

وأما المستقبل الذي فيه معنى الطلب، فيمكن تأكيده؛ لقصد تحصيل المطلوب على الوجه الأبلغ، وما يوجد فيه معنى الطلب هي السبعة الآتية^(١).

وقوله: (فَعَمِي) كمثل به البيت، والياء للإشباع، وهو: أمر من التوعّي، وهو الحفظ، أي فاحفظ القواعد المذكورة، فإنهم مهمّة جداً، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المواضع السبعة، فقال:

(الأَمْرِ) بالجرّ بدلا من «المواضع»، ويجوز قطعه إلى الرفع بتقدير مبتدأ، أي أحدها، وإلى النصب بتقدير أعني، والأمر يشمل الغائب، والمخاطب، والمعلوم، والمجهول، كما مرّ معناه، وأمثله (وَالنَّهْيِ) نحو «لا تضربن» (وَالِاسْتِفْهَامِ) هو السؤال عن حصول الفعل، نحو «هل تضربن» (وَالْعَرُوضِ) بفتح العين، وسكون الراء هو: الحثّ على الفعل، نحو «ألا تضربن»، وهو قريب من التمتّي؛ لأنك إذا عرضت على المخاطب الضرب فقد، حثته عليه، ولا تحثّه إلا على ما تتمناه، وليس باستفهام؛ لأنك لا تقصد بقولك: ألا تضرب السؤال عن ترك الضرب (وَالْتَّمَنِّ) أصله التمتّي بالياء، فحذفت للوزن، وهو طلب حصول الشيء، نحو ليتك تضربن (وَالِإِقْسَامِ) بكسر الهمزة، مصدر أقسم، وهو الحلف، والمراد الفعل المضارع الذي تدخل عليه اللام الموطئة للقسم، فيقع جواباً للقسم، نحو والله ليضربن، وقس عليه الاستفهام، والتمتّي، والعرض، فمعنى الأول الفعل المضارع الذي يدخل عليه حرف الاستفهام، ومعنى

٢٨٥ - وَالنَّفْيُ كَالنَّهْيِ قَلِيلاً أَكْثَرًا وَالنَّهْيُ بِالِجْمَاعِ مُعْرَبًا بَدَأَ

النهي الذي يدخل عليه حرف التمني، ومعنى الثالث الذي يدخل عليه حرف التحضيض، فهذه الحروف الأربعة تفيد في المستقبل معنى الطلب والتوقع، وتؤكد نوع تأكيد، ولهذا جاز دخول نون التأكيد عليه، كما ذكره الرضي، حيث قال: إن نون التأكيد لا تدخل في المستقبل الذي هو خبر محض إلا بعد أن يدخل على أوله ما يدل على التأكيد أيضًا، كلام القسم، نحو والله ليضربن، و«أما» المزيد، نحو أما تفعلن؛ ليكون ذلك توطئة لدخول نون التأكيد، وإذنا به انتهى^(١).

(وَالنَّفْيُ) مبتدأ خبره جملة «أكد» (كَالنَّهْيِ) متعلق بحال من النفي، على رأي سيبويه، أي حال كونه كائنًا كالنهي في الصورة (قَلِيلاً أَكْثَرًا) بألف الإطلاق، مبنيا للفعول.

وحاصل المعنى: أن النفي تدخل عليه نونا التوكيد قليلاً، وليس ذلك لوجود معنى الطلب فيه، وإنما هو لمشايبته بالنهي في الصورة، نحو لا تضربن، والله تعالى أعلم. ثم بين حكم النهي، فقال:

(وَالنَّهْيُ) مبتدأ خبره جملة «بدا» (بِالِجْمَاعِ) متعلق بحال مقدر، أي حال كونه كائنًا بالجماع من البصريين والكوفيين (مُعْرَبًا) حال أيضًا (بَدَأَ) أي ظهر النهي حال كونه معربًا مطلقًا غائبًا كان، أو مخاطبًا، معلومًا كان، أو مجهولًا.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن النهي لغة المنع، واصطلاحًا فعل يُطلب به ترك الفعل من الفاعل، فهو ضد الأمر بحسب المفهوم، لكنه مثله بحسب الأحكام، فهو يمثله في جميع الوجوه المذكورة في الأمر، من كونه مأخوذًا من المستقبل، وكيفية دخول نوني التأكيد عليه، وكيفية حركة ما قبل النون، إلا أنه معرب بالجماع؛ لوجود علة الإعراب، وهو حرف المضارعة، والله تعالى أعلم.

٢٨٦ - وَوَضَعُوا الْمَبْنِيَّ لِلْمَجْهُولِ مِنْ كُلِّ مَا مَضَى بِلاَ غُفُولٍ
 ٢٨٧ - لِحِثَةِ الْفَاعِلِ أَوْ لِشَهْرَتِهِ أَوْ جَهْلِهِ وَالْخَوْفِ أَوْ عَظَمَتِهِ

ولما فرغ من أقسام الفعل المبنى للفاعل، شرع يبين الفعل المبنى للمفعول، فقال:
 (وَوَضَعُوا الْمَبْنِيَّ لِلْمَجْهُولِ) هو فِعْلٌ غَيْرٌ عَنْ صِيغَتِهِ، بعد حذف فاعله، وأقيم
 للمفعول مقامه، ويُسمى أيضًا المبنى للمفعول، لكن كثر استعمال المجهول بين الصنفين،
 واستعمال المبنى للمفعول بين النحاة.

[فإن قيل]: المفعول ضدّ الفاعل في المعنى، فكيف يجوز أن يُقام مقامه، ويرتفع
 ارتفاعه؟

[أجيب]: بأن للفعل طرفين: طرف الصدور، وهو الفاعل، وطرف الوقوع، وهو
 المفعول، فهما متناسبان من حيث إنّ كلّ واحد منهما طرف للفعل، وبهذه المناسبة
 جاز وقوع المفعول موقع الفاعل، والله تعالى أعلم.

(مِنْ كُلِّ مَا مَضَى) متعلق «بِوَضَعُوا»، أي من الأشياء التي سبق ذكرها، من
 الماضي، نحو «ضَرِبَ»، والمضارع، نحو «يُضْرَبُ»، والأمر، نحو «لِيُضْرَبْ»، والنهي،
 نحو «لا يُضْرَبْ»، وقوله: (بِلاَ غُفُولٍ) بالضم، أي تُحْدِ بيان الأشياء السابقة بلا غفلة.
 ثم أشار إلى الغرض من وضعه، فقال:

(لِحِثَةِ الْفَاعِلِ) متعلق بـ«وَضَعُوا»، أو بخبر لمقدّر، أي وذلك كائن لحِثَةِ الفاعل،
 يعني أن الغرض من وضع المجهول، وإقامة المفعول مقام الفاعل، إما بيان حِثَةِ الفاعل،
 واستحقاقه عدم الإظهار، وذلك إذا كان الفاعل حقيرًا بالنسبة إلى المفعول، فيُحذف؛
 تطهيرًا للسان عن ذكره، وأسند الفعل إلى مفعوله؛ لئلا يبقى الفعل بلا مسند إليه، نحو
 «شَتِمَ الْأَمِيرَ» إذا كان الشاتم شخصًا خسيسًا، غير كفاء للأمر (أَوْ لِشَهْرَتِهِ) أي أو
 لكون الفاعل مشهورًا عند السامع، فيكون ذكره عبثًا في الظاهر (أَوْ جَهْلِهِ) أي
 أولكون الفاعل مجهولًا عند المتكلم، نحو قُتِلَ فلانٌ، إذا لم يُعلم قاتله (وَالْخَوْفِ) أي
 للخوف على الفاعل، نحو قُتِلَ زيدٌ؛ إذ لو لم يُحذف يعلم، فيقتصر منه (أَوْ عَظَمَتِهِ)

- ٢٨٨ - لِقَلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ قَدْ خُصَّ بِصِيغَةٍ قَلَّتْ فِي الْأَسْمِ نَصًّا
٢٨٩ - كـ «دُئِلَ» و«وُعِلَ» و«جُنْدَبَ» مِنْ مَاضٍ أَوْ مُضَارِعٍ مُرْتَبِّ

أي أو بيان عظمة الفاعل، نحو عُوقِبَ اللَّصَّ، أي عاقبه السلطان، والله تعالى أعلم.
ولما فرغ من بيان عِلل حذف الفاعل في المجهول، شَرَعَ في ذكر عِلَّة العَدول من صيغة المعلوم إلى صيغة المجهول، فقال:

(لِقَلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ) أي لكون الفعل المبني للمجهول قليل الاستعمال (قَدْ خُصَّ) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، ونائب فاعله ضمير للمبني للمجهول (بِصِيغَةٍ) هي صيغة فُعِلَ بضم، فكسر، في الماضي، وَيُفْعَلُ بضم، ففتح في المضارع، ووصف الصيغة بقوله: (قَلَّتْ فِي الْأَسْمِ نَصًّا) يعني أن هذه الصيغة قل استعمالها في باب الأسماء، فلا يجيء بوزنها في كلام العرب إلا بعض الأسماء القليلة.

وقوله: «نَصًّا» منصوب على التمييز، أي من حيث النص، وهو الإظهار، والمراد به كثرة الاستعمال.

وذلك (كـ «دُئِلَ») بضم، فكسر: دويبة تُشبه ابن العرس (و«وُعِلَ») بضم، فكسر أيضًا: معز الجبل، هذا مثال للماضي، وأما المضارع فأشار له بقوله: (و«جُنْدَبَ») بضم الجيم، وسكون النون، وفتح الدال، وضمها: ذَكَرُ الجراد، وبه سُمِّي ناسٌ^(١).

وقوله: (مِنْ مَاضٍ، أَوْ) بوصل الهمزة؛ للوزن (مُضَارِعٍ) فيه لف ونشر مرتب، فـ «مَاضٍ» يرجع لقوله: «كذُئِلَ: و«وُعِلَ»، وقوله: «أَوْ مُضَارِعٍ» يعود إلى «جندب»، وهذا معنى قوله: (مُزْتَبِّ) أي كل منهما، ولو قال: «فَمُزْتَبِّ» لكان أوضح.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أن المبني للمجهول تُحَصَّ بصيغة فُعِلَ بضم الفاء، وكسر في الماضي؛ للفرق بينه وبين المعلوم، وتُحَصَّ هذا الوزن الثقيل به؛ لكونه أقل استعمالاً، واختير هذا الوزن دون سائر الأوزان؛ لأن معناه غير معقول، وهو إسناد

(١) راجع «القاموس» ص ٦٣ و«المصباح» ٩٢/١.

٢٩٠ - وَأَوَّلَ الْمَاضِي اضْمُنُّنْ مُطْلَقًا كَكَسِرٍ مَا آخِرُهُ قَدْ سَبَقَا
٢٩١ - وَمِثْلُهُ مُضَارِعٌ فِي الضَّمِّ وَافْتَحَ قُبَيْلَ لَامِهِ فِي الْقَمِّ

الفعل إلى المفعول، فجعلت صيغته أيضًا غير معقولة، أي قليلة الاستعمال في الأسماء، وهي فُجِعَلٌ في الماضي، فإنه لا يوجد على هذه الصيغة كلمة في الأسماء، إلا دُئِلَ، وُوعِلَ، وَيُفْعَلُ في المضارع، ولا يوجد منها في الأسماء إلا قليلٌ كـ«جُنْدَبٌ»، وإنما فعلوا ذلك لأن المجهول لما حُذِفَ فاعله، وأسند إلى مفعوله كان معناه بعيدًا من الأفعال، فخيِّف أن يُلْحَقَ بقسم الأسماء، فجُعِلت صيغته على صيغة لا توجد في قسم الأسماء إلا نادرًا، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر صيغ المبنى المجهول، فقال:

(وَأَوَّلَ الْمَاضِي اضْمُنُّنْ مُطْلَقًا) أي سواء كان ثلاثيًا، أو رباعيًا، مجردًا، أو مزيدًا فيه (كَكَسِرٍ مَا آخِرُهُ قَدْ سَبَقَا) بألف الإطلاق، مبنيا للفاعل، أي كما تكسر الحرف الذي سبقَ آخره، أي وقع قبل آخره، فقوله: «آخِرُهُ» مفعول مُقَدَّمٌ لـ«سَبَقَا».

(وَمِثْلُهُ) أي مثل الماضي (مُضَارِعٌ فِي الضَّمِّ) أي ضمَّ أوله (وَافْتَحَ قُبَيْلَ لَامِهِ) أي الحرف الذي قبل لام الكلمة منه، وقوله: (فِي الْقَمِّ) بتشديد الميم، لغة في تخفيفها، فإن في «القَمِّ» بالميم ثلاث عشرة لغة، إعرابه على الميم مخففة، كَدَمٍ، أو مشددة، كَعَمٍ، أو إعرابه مقصورًا، كَفَتَى، أو منقوصًا، كَقَاضٍ، مثلث الفاء فيهن، والثالثة عشرة إنباع فائه ليمه في الحركة، وفُضِحَاهُنَّ إعرابه كَدَمٍ^(١).

وأراد بقوله: «فِي الْقَمِّ» النطق، أي افتحه في تلفظك به.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه يضمُّ أول الفعل الماضي المبنى للمجهول، ويكسر ما قبل آخره، مطلقًا، كـ«ضَرْبٍ»، و«دُخْرِيحٍ»، و«أَكْرَمٍ»، و«انطَلِقِ»، و«استُخْرِجِ»، ويضمُّ أول مضارعه، ويُفْتَحُ ما قبل آخره، كـ«يُضْرَبُ»، و«يُكْرَمُ»،

(١) راجع «حاشية الحضري على شرح ابن عقيل» ٤٦/١.

- ٢٩٢ - وَضُمَّ كَالأَوَّلِ مَا يُحْرَكُ أَوَّلُهُ فِي سَبْعَةِ قَدْ تُدْرِكُ
 ٢٩٣ - وَهِيَ «تُفْعَلْتُ» وَزِدْ «تُفْعَوْلًا» وَ«اِفْعُلِلًا» وَ«اِفْعُلِلًا»
 ٢٩٤ - وَ«اسْتَفْعِلْتُ» وَ«اِفْعَوْلًا» فَضُمَّ ذَا لِدَفْعِ الِالتِّبَاسِ فَأَدْرِ المَّاخِذًا

و«يُدْحَرَجُ»، و«يُطَلَّقُ»، و«يُستَخْرَجُ»: وقد تقدّم علّة ذلك قريباً، والله تعالى أعلم.
 ولما كان يُستثنى من القاعدة المذكورة سبعة أبواب، ذكرها بقوله:
 (وَضُمَّ) أيها الصرفيّ (كَالأَوَّلِ) أي كضمتك الحرف الأول الذي عرّفته،
 سواء كانت الضمة أصليّة، كما في الرباعيّات، أو عارضةً كما في غيرها (فَا) اسم
 موصول، أي الحرف الذي (يُحْرَكُ أَوَّلُهُ فِي سَبْعَةٍ) أي في سبعة أبواب (قَدْ تُدْرِكُ) أي
 تُعلم تلك الأبواب.

(وَهِيَ «تُفْعَلْتُ») كَتُعَلِّمْتُ (وَزِدْ «تُفْعَوْلًا») كَتُقَوِّلُ، والألف فيه يحتمل أن تكون
 إطلاقيّة، ويحتمل أن تكون ضمير الثنية (وَ«اِفْعُلِلْتُ») كاقْتِطَعْتُ (وَ«اِنْفَعِلْتُ») كَانطَلَقْتُ (وَ«اِفْعُلِلًا») كاحْرَجْتُمْ، والألف فيها الاحتمالان المذكوران آنفاً
 (وَ«اسْتَفْعِلْتُ») كاستُخْرِجْتُ (وَ«اِفْعَوْلًا») كاعْشَوْشَيْتُ (فَضُمَّ ذَا) يحتمل أن
 يكون فعل أمر، أي ضمّ أيها الصرفيّ هذا الحرف، أي الأول، ويحتمل أن يكون مبتدأ
 خبره قوله: (لِدَفْعِ الِالتِّبَاسِ) أي التباس الماضي حالة الوقف بمضارع فَعَّلَ، وفاعل في
 الأولين، وبالأمر في الخمسة الباقية (فَأَدْرِ المَّاخِذًا) بألف الإطلاق، أي فاعرف أصل
 المسألة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح: أن هذه الأبواب السبعة لا يكفي فيها ما سبق من
 البيان، بل لا بدّ فيها من قيد زائد، وهو أنه يجيء المجهول منها بضمّ أول متحرك منه،
 مع ضمّ الأول، وكسر ما قبل الآخر، وهي تُفْعَلُ، وتُفْعَوْلُ، وافتعل، وانفعل، وافتعلل،
 واستفعل، وافتعول.

وإنما ضمّ الفاء في الأولين، ولم يُقتصر على ضمّ الأول حتى لا يلتبس بمضارع
 فَعَّلَ، وفاعل في الوقف، يعني أنه لو اكتفي في «تَقَطَّعَ» مثلاً بضمّ الأول، وهو التاء،

وكسر ما قبل الآخر، وهو الطاء، وأبقي القاف مفتوحًا لم يُعلم أنه مجهول الماضي من باب التفعّل، أو مضارع معلوم من باب التفعيل.

وكذا لو اكتفي في «تباعد» مثلاً بضم الأول، وهو التاء، وكسر ما قبل الآخر، وهو العين، وأبقي الباء مفتوحًا لم يُعلم أنه مجهول الماضي، من باب التفاعّل، أو مضارع من باب المفاعلة.

وإنما ضُمّ أول المتحرك في الخمسة الباقية حتى لا يلتبس الماضي المجهول منها بأمر المخاطب في حال الوقف، يعني أنه لو اكتفي في «اقتصر» مثلاً بضم أوله، وهو الهمزة، وكسر ما قبل آخره، وهو الصاد، وأبقي التاء مفتوحًا، وقيل: «واقصر» بوصل الهمزة، وإسكان الراء للوقف لم يُعلم أنه ماضٍ مجهول، وصِلت همزته، ووقفت آخره، أو أمر للمخاطب، جُزم آخره، وإنما يَبَيَّنُ الالتباس بقيدتين، أحدهما الوقف، والآخر وصل الهمزة؛ إذ لو لم يوقف لم يلتبس أحدهما بالآخر؛ لأن آخر الماضي مفتوح، وآخر الأمر مجزوم، وأيضًا لو قُطعت الهمزة لم يلتبس؛ إذ هي في المجهول مضمومة، وفي الأمر مكسورة، فنتبه.

[تنبيه]: تخصيص الأبواب السبعة بالحكم المذكور فيه نظر لا يخفى؛ إذ كلُّ فعل في أوله همزة وصل، فعلاية بناء المجهول منه أن يُضَمَّ أول متحرك منه، مع ضمّ الأول، وكسر ما قبل الآخر، وذلك أحد عشر بابًا، مثل انطلق، واكتسب، واحمر، واحماز، واستخرج، واعشوشب، واجلّوذ، واقعنسس، واسلنقى، واحرنجم، واقشعر، فإذا ضُمَّ إليها تفاعل، وتفاعل، كنتقطع، وتباعد صار عدد الأبنية ثلاثة عشر، فالإقتصار على السبعة مما لا ينبغي، فتبصر، أفاده ابن كمال، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

فَصْلٌ: فِي اسْمِ الْفَاعِلِ

٢٩٥ - وَهُوَ مَا اشْتَقَّ مِنَ الْمُضَارِعِ لَمَنْ بِهِ قَدْ قَامَ فِعْلُ الْوَاضِعِ
٢٩٦ - مَعَ الْحُدُوثِ إِنَّمَا مِنْهُ أُخِذَ لِئِسْبَةِ بَيْتَهُمَا فَلْتَسْتَعِذْ

ولما فرغ من بيان قسم الأفعال، شرع يبيِّن الأسماء المشتقة، وقدم منها الفاعل؛ لعدم اختصاصه بفعل دون فعل، ولكثرة استعماله بالنسبة إلى ما عداه، فقال:

(فَصْلٌ: فِي اسْمِ الْفَاعِلِ)

(وَهُوَ) أي اسم الفاعل (مَا اشْتَقَّ) بالبناء للمفعول، أي اسم مشتق (مِنَ الْمُضَارِعِ) المعلوم (لَمَنْ بِهِ قَدْ قَامَ فِعْلُ الْوَاضِعِ) أي الفاعل (مَعَ الْحُدُوثِ) أي مع إفادة معنى الحدوث (إِنَّمَا مِنْهُ أُخِذَ) أي إنما اشتق اسم الفاعل من المضارع، دون الماضي (لِئِسْبَةِ بَيْتَهُمَا) أي للمناسبة الحاصلة بين اسم الفاعل، والمضارع في الوقوع صفة للنكرة، وغيره من المناسبات، وقوله: (فَلْتَسْتَعِذْ) كمثل به البيت، ومعناه: فلتطلب العوذ من الله تعالى، أي التحصن من المكاره.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أن اسم الفاعل هو اسم مشتق من المضارع المعلوم لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث.

فقوله: «اسم» جنس يشمل جميع الأسماء، مشتقة كانت، أو غير مشتقة.
وقوله: مشتق من المضارع «يُخْرِجُ الْأَسْمَاءَ الْغَيْرَ الْمَشْتَقَّةَ»، كالفاعل الذي أسند إليه الفعل، والمصدر، وغيرهما.

وقوله: «لَمَنْ قَامَ بِهِ الْفِعْلُ» يُخْرِجُ اسْمَ الْمَفْعُولِ، وَالْآلَةَ، وَاسْمِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، وَقِيلَ: يُخْرِجُ أَيْضًا اسْمَ التَّفْضِيلِ، وَلَا يُخْرِجُ الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ.

[فإن قلت]: هذا القيد لا يشمل بعض أسماء الفاعلين، نحو زيد مقابل عمرو، وأنا مقرب من فلان، أو متباعد عنه، ومجتمع به، فإن هذه الأحداث نسبة بين الفاعل والمفعول لا يقوم بأحدهما معيَّنًا دون الآخر.

٢٩٧ - مِنْ الْجُرْدِ الثَّلَاثِي صِيغَتُهُ كـ «فَاعِلٍ» أَتَتْ بِذَلِكَ كَثْرَتُهُ

[أجيب]: بأن المعبر بما يُنسب إليه الحدث صريحاً، وهو الفاعل، ولا عبرة بما نُسب إليه ضمناً، وهو المفعول، فكأنه قام بأحدهما معيّنًا، والله تعالى أعلم.

وقوله: «بمعنى الحدوث» يُخرج الصفة المشبّهة؛ لأن وضعها على الثبوت والدوام، لا على الحدوث، ولهذا لو قُصد بها الحدوث رُدّت إلى صيغة اسم الفاعل، فيقال في حُسن: حاسنُ الآن أو غداً، ومنه قوله تعالى في ضيق: ﴿وَضَآئِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾ الآية، وهذا مطرّد في كلّ صفة مشبّهة، ولا يُنتقض التعريف بمثل «دائم»، و«باق»؛ بناءً على أنهما ليسا بمعنى الحدوث، بل بمعنى الاستمرار؛ لأن الاستمرار مدلول جوهر الكلمة، لا مدلول الصيغة، فيدلّ أن بصيغتهما على الحدوث أيضًا، كما يدلُّ «يُدوم»، و«يقي» بحسب الصيغة على الحدوث.

وإنما اشتق اسم الفاعل من المضارع، دون غيره من الأفعال، ومن المصدر؛ لمناسبة بينهما في الوقوع صفة للنكرة، وفي غيره من المناسبات المذكورة في صدر فصل المضارع. وإذا كان مشتقًا من المضارع، وهو من الماضي، وهو من المصدر، كان مشتقًا من المصدر بواسطة، كما هو مذهب السيرافي، وقد سبقت الإشارة إليه أول الكتاب، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر صيغته، فقال:

(مِنْ الْجُرْدِ الثَّلَاثِي) بسكون الياء للوزن، والجارّ والمجرور متعلق بحال مقدر، أي حال كونه مأخوذًا من الفعل الثلاثي المجرد (صِيغَتُهُ) أي صيغة اسم الفاعل، وهو مبتدأ خبره جملة «أنت»، وقوله: (كـ «فَاعِلٍ») متعلق بحال مقدر من فاعل (أنت) وقوله (بِذَلِكَ كَثْرَتُهُ) مبتدأ وخبره، أي كثرته كائنة بذلك، يعني أن أكثر استعماله آت على وزن فاعل.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد صحيحة

- ٢٩٨ - وَجَرَّدُوهُ مِنْ «أَنْيْتُ» فَرَقًا بَيْنَهُمَا عِنْدَ ابْتِدَاكَ نُطْقًا
 ٢٩٩ - إِذْ لَوْ أَتَوْا بِهِمْزَةً فِي الْأَوَّلِ أَشْبَهَ مَا مُضَارِعًا قَدْ يَنْجَلِي
 ٣٠٠ - وَكَسَرُوا عَيْنَهُ مِنْ بَعْدِ الْأَلْفِ إِذْ فَتَحَهُ يُوقِعُ فِي لَبْسِ أَلْفِ

كان، أو معتلاً على وزن فاعل، نحو ناصر، وبائع، قبل: ولأجل كثرة اسم الفاعل من الثلاثي عنى فاعل سمي بلفظ الفاعل لجميع اسم الفاعل، كالمنفعل، والمستفعل، فلم يقولوا: اسم المنفعل، ولا اسم المستفعل.

وتُعْتَبَرُ بأنه ليس المقصود بقولهم: اسم الفاعل اسم الصيغة الذي يجيء على وزن فاعل، بل المراد اسم ما فعل الشيء، ولم يأت المنفعل، ولا المستفعل بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال: اسم المنفعل، والمستفعل.

[تنبيه]: أطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل، كالمنكسر، والجاهل، والضامر، والمائت؛ لأن الأغلب فيما بُني له هذه الصيغة أن يفعل فعلاً، كالقائم، والقاعد؛ وبخروج، والمستخرج، وغير ذلك، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر كيفية اشتقاق اسم الفاعل الثلاثي من المضارع المعلوم، فقال:

(وَجَرَّدُوهُ مِنْ «أَنْيْتُ») أي حذفوا من اسم الفاعل لما أرادوا اشتقاقه من المضارع حروف المضارعة التي هي «أَنْيْتُ» (فَرَقًا بَيْنَهُمَا) منصوب على أنه منعزل من أجله، أي لأجل الفرق بين اسم الفاعل، والمضارع (عِنْدَ ابْتِدَاكَ نُطْقًا) أي عند التلطف بأول الحرف، وهو متعلق بـ «جَرَّدُوهُ» (إِذْ) تعليلية، أي لأنهم (لَوْ أَتَوْا بِهِمْزَةً فِي الْأَوَّلِ) أي أول اسم الفاعل، فـ «أل» عوض عن المضاف إليه (أَشْبَهَ) اسم الفاعل (مَا) موصولة أي الفعل الذي (مُضَارِعًا) حال مقدم من فاعل (قَدْ يَنْجَلِي) أي ينكشف، ويتضح.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنهم حذفوا علامة المضارع، وهي حروف «أَنْيْتُ»، كما سبق بيانها من اسم الفاعل؛ لكلا يقع اشتباهه بينه وبين المضارع (وَكَسَرُوا عَيْنَهُ) أي بين اسم الفاعل، سواء كان مضموماً، كينصر، أو مفتوحاً، كيفتح، أو مكسوراً، كيضرب، فأبغوا كسره (مِنْ بَعْدِ الْأَلْفِ) أي من بعد زيادة الألف بين الفاء والعين؛ لخصتها

- ٣٠١ - بِفِعْلِ مَاضٍ صَيِّغٍ لِلْمُفَاعَلَةِ وَضَمُّهُ يَثْقُلُ فِي الْمُحَاوَلَةِ
٣٠٢ - وَاخْتِيَارَ لَبْسُهُ بِفِعْلِ الْأَمْرِ لِكَوْنِهِ مِنْ أَصْلِ ذَاكَ يَجْرِي

(إِذْ) تَعْلِيلِيَّةٌ (فَتَحُّهُ) أَي فَتَحَ عَيْنَهُ (يُوقِعُ فِي لَبْسٍ) بِفَتْحٍ، فَسُكُونٍ: أَي اخْتِلَاطٍ، وَاشْتِبَاهٍ، وَقَوْلُهُ: (أَلْفٌ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، صِفَةٌ لـ «لَبْسٍ»، أَي مَأْتُوفٌ ذَلِكَ اللَّبْسِ (بِفِعْلِ مَاضٍ) مُتَعَلِّقٌ بِ«لَبْسٍ» (صَيِّغٌ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (لِلْمُفَاعَلَةِ) أَي لِإِفَادَةِ مَعْنَى الْمَفَاعَلَةِ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «ضَارِبٌ» بِفَتْحِ الرَّاءِ لَمْ يُعْلَمِ أَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ يَضْرِبُ، أَوْ فِعْلٌ مَاضٍ مِنَ الْمُضَارَبَةِ (وَضَمُّهُ) أَي ضَمُّ عَيْنِ اسْمِ الْفَاعِلِ (يَثْقُلُ) أَي يَصِيرُ ثَقِيلًا (فِي الْمُحَاوَلَةِ) أَي عِنْدَ مُحَاوَلَةِ التَّكَلُّمِ.

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْبَيْتَيْنِ بِإِيضَاحٍ: أَنَّهُمْ بَعْدَ حَذْفِ عِلَامَةِ الْمُضَارَعِ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ زَادُوا الْأَلْفَ بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ؛ لِخَفَّتِهَا، وَإِنَّمَا لَمْ يَزِيدُوهَا فِي الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ يَشْتَبِهُ بِمُضَارَعِ الْمُتَكَلِّمِ؛ إِذْ لَا بَدَّ مِنْ تَحْرِيكِهِ؛ لِتَعَدُّرِ الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ، فَلَوْ فَتَحَ لِلتَّبَسُّ بِمُضَارَعِ الْمُتَكَلِّمِ الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ، مِثْلَ «أَضْرِبْ»، وَلَوْ كُسِرَ لِلتَّبَسُّ أَيْضًا بِالْأَمْرِ مِنْ مَكْسُورِ الْعَيْنِ، نَحْوِ «أَصْبِرْ»، وَلَوْ ضَمَّ لِلتَّبَسُّ بِالْأَمْرِ مِنْ مَضْمُومِ الْعَيْنِ، نَحْوِ «انْضُرْ»، وَلَوْ زِيدَ فِي الْآخِرِ قِيلَ: يَلْتَبِسُ بِثَنِيَّةِ الْمَاضِي فِي مِثْلِ «فَتَحَا»، وَقِيلَ: يَلْزَمُ أَنْ يَصِيرَ إِعْرَابُهُ تَقْدِيرًا، وَلَوْ زِيدَ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ لِلتَّبَسُّ بِصِيغَةِ الْمُبَالَغَةِ، نَحْوِ «فَتَاحٌ» وَ«صَبَّارٌ»؛ وَإِذَا بَطَلَتْ هَذِهِ الْأَقْسَامُ بِأَسْرَافِهَا تَعَيَّنَ أَنْ يَزَادَ بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ. وَإِنَّمَا كَسَرُوا عَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ فَتَحَ لِلتَّبَسُّ بِمَاضِي الْمَفَاعَلَةِ، وَلَوْ ضَمَّ لِثِقَلِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَمَا كَانَ يَلْزَمُ الْإِلْتِبَاسَ أَيْضًا فِي الْكُسْرِ أَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ:

(وَاخْتِيَارَ لَبْسُهُ) أَي اشْتَبَاهَ اسْمَ الْفَاعِلِ (بِفِعْلِ الْأَمْرِ) أَي بِأَمْرِ بَابِ الْمَفَاعَلَةِ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «ضَارِبٌ» بِكُسْرِ الرَّاءِ لَمْ يُعْلَمِ أَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ «يَضْرِبُ»، أَوْ أَمْرٌ مِنَ الْمُضَارَبَةِ؛ إِذْ لَا أَعْتَبَرُ بِحَرَكَةِ الطَّرْفِ (لِكَوْنِهِ) أَي لِكَوْنِ فِعْلِ الْأَمْرِ (مِنْ أَصْلِ ذَاكَ) أَي مِنْ أَصْلِ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَهُوَ الْمُضَارَعُ، وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِ(يَجْرِي) أَي يَحْصُلُ، يَعْنِي أَنَّهُمَا مِنْ أَصْلِ وَاحِدٍ.

٣٠٣ - وَقَدْ تَجِيءُ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةَ بِصَيِّغٍ لَيْسَتْ بِذَلِكَ مُشَبَّهَةً

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه إنما اختير الكسر مع أنه يلزم منه الالتباس بفعل أمر باب المفاعلة؛ للضرورة، حيث لا يمكن الفتح والضم كما يتناه، و لا يمكن السكون؛ لانتقاء الساكنين، وقيل - وهو الذي اقتصر عليه في النظم :- إنما اختير الالتباس بالأمر؛ لأن الأمر مأخوذ من المستقبل، واسم الفاعل مشابه له في ذلك، فيكون بينهما مؤاخاة، ومناسبة، بخلاف ماضي باب المفاعلة، فاختيار الالتباس بين الأمرين المتناسبين أولى من اختياره بين المتباعدين، والله تعالى أعلم.

ولما فرغ من بيان كيفية بناء اسم الفاعل من الثلاثي المجرد، شرع يبين كيفية بناء الصفة المشبهة، فقال:

(وَقَدْ تَجِيءُ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ) الآتي تعريفها، وإنما عبر بقوله: «تجيء» إشارة إلى إنها سماعية، فليس لها قياس يضبطها، بل هي مختلفة، يتوقف أمرها على السماع (بصَيِّغٍ لَيْسَتْ) تلك الصيغ (بِذَلِكَ) أي باسم الفاعل (مُشَبَّهَةً) يعني أنها لا تشبه اسم الفاعل في مجارات فعله في الحركات والسكنات، بل مخالفة له.

(اعلم): أن الناظم تبعاً لأصله لم يجعل للصفة المشبهة فصلاً على جذة، بل ذكرها في ذيل اسم الفاعل من الثلاثي؛ للمشابهة التامة بينهما، وقدمها على اسم الفاعل من غير الثلاثي؛ لعدم المناسبة بينهما؛ إذ الصفة المشبهة لا تجيء من غير الثلاثي.

وعرفوها بأنها اسم اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت.

فقولنا: «اسم» جنس يشمل جميع الأسماء مشتقة أو غير مشتقة، وقولنا: «اشتق من فعل لازم» يُخرج غير المشتقات، ومشتقات الفعل المتعدي، وقولنا: «لمن قام به» يُخرج اسم المفعول اللازم المتعدي بحرف الجر، كـ«معدول عنه»، و«ممرور به»، واسم الزمان والمكان، والآلة، وقولنا: «على معنى الثبوت» أي الاستمرار يُخرج اسم الفاعل اللازم، كـ«قائم» و«قاعد»، فإنه مشتق من فعل لازم لمن قام به، لكن على معنى

٣٠٤. كـ «فَرِقٍ» وَ «الشُّكْسِ» وَ «الصُّلْبِ» كَذَا «مِلْحٍ» «شُجَاعٍ» وَ «جَبَانٍ» أُجْدَا

الحدوث، ويُخرج أيضًا مثل «ضامر»، و«شازب»^(١)، و«طالق»، فهو وإن كان بمعنى الثبوت؛ لكنه في أصل وضعه للحدوث، كما يتّاه في اسم الفاعل.

[تنبيه]: المشابهة بين الصفة المشبهة، وبين اسم الفاعل يكون من حيث المعنى، ومن حيث اللفظ، أما الأول، فلأن الصفة المشبهة ما قام بها الحدث المشتق هي منه، فمعنى «زيدٌ حسنٌ»: زيد ذو حُسنٍ، والحسن حدثٌ قائمٌ بزيد، كما أن اسم الفاعل محلٌّ للحدث المشتق هو منه، فمعنى «زيدٌ ضاربٌ»: زيدٌ ذو ضرب، فلا فرق بينهما معنى، إلا من حيث الحدوث في أحدهما وضعًا، والثبوت في الآخر، كما عرفت.

وأما الثاني: فلأن الصفة المشبهة اسم يُثَنَّى، ويُجمَع، ويذكر، ويؤنث، كاسم الفاعل، فلما كانت مشابهة له هذه المشابهة سُميت صفةً مشبهةً، وعُملت عملاً، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الأبنية التي تجيء بها الصفة المشبهة، فقال:

(كـ «فَرِقٍ») أي تجيء على وزن فَعِلٍ، بفتح الفاء، وكسر العين، كـ «فَرِقٍ» بمعنى الجبان، من فَرِقَ يَفْرِقُ، من باب تَعِبَ (و) وعلى فَعَلٍ، بفتح الفاء، سكون العين، نحو «الشُّكْسِ» بمعنى سيء الخلق، من شَكِسَ من باب تَعِبَ أيضًا^(٢)، وحكى الفراء: رجلٌ شَكِسَ بكسر الكاف، وهو القياس؛ لأن ماضيه بالكسر أيضًا، والجمع شُكْسٌ، بضم، فسكون (و) على وزن فَعَلٍ، بضم الفاء، وسكون العين، نحو «الصُّلْبِ» بمعنى الشديد، وكذا الصُّلْبِ منه، وهو من باب كَرُمَ (كَذَا) يأتي على وزن فَعَلٍ، بكسر الفاء، وسكون العين، ومثاله: «مِلْحٍ» من باب ضرب، وكَرُمَ، يقال: ماءٌ مِلْحٌ، ولا يقال: مَالِحٌ، إلا في لغة رديئة.

(١) الشَّازِبُ الحَسْبُ، والضامِرُ البَاطِنُ اهـ «ق».

(٢) وورد أيضًا شَكِسَ بضم الكاف، من باب كَرُمَ، وورد أيضًا في الصفة شَكِسَ بفتح فضم، كعَضِدٍ،

قاله في «اللسان».

وقال الفيومي: مَلَحَ الماءُ مُلُوْحَةً، هذه لغة أهل العالنية، و الفاعل منها مَلِيْحٌ، بفتح الميم، وكسر اللام، مثل نَحْشُنْ نَحْشُونَةً، فهو نَحْشِنٌ، هذا هو الأصل في اسم الفاعل، وبه قرأ طلحة بن مُصَرِّف: ﴿وَهَذَا مَلِيْحٌ أَلْبَاجٌ﴾، لكن لما كَثُرَ استعماله نُخَفِّفَ، واقتصر في الاستعمال عليه، فقبيل: مَلِيْحٌ، بكسر الميم، و سكون اللام، و أهل الحجاز يقولون: أَمَلَحَ الماءُ إِمْلَاحًا، والفاعل مَالِيْحٌ، من النواذر التي جاءت على غير قياس؛ نحو أَثْقَلَ الموضع فهو باقل، و أغضى الليل فهو غاض، و أنشد ابن فارس [من الرجز]:

وَمَاءٌ قَوْمٍ مَالِيْحٌ وَنَاقِعٌ

ونقده أيضًا عن ابن الأعرابي، و أنشد بعضهم لعمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:
 وَنَوُ تَقَلَّتْ فِي الْبَحْرِ وَالْبَحْرِ مَالِيْحٌ لِأَصْبَحَ مَاءَ الْبَحْرِ مِنْ رِيْقِهَا عَذْبًا
 وَتَقَلَّ الْأَزْهَرِي اخْتِلافِ النَّاسِ فِي جَوَازِ مَالِيْحٍ، ثم قال: يقال: ماء مَالِيْحٍ، وَمَلِيْحٌ أيضًا، وفي نسخة من «التهذيب»: قلت: وَمَالِيْحٌ لِذَّةٍ لَا تُنْحَرُ، وإن كانت قليلة، وقال في «المجرد»: ماء مَالِيْحٍ، وَمَلِيْحٌ بمعنى، و قال ابن السَّيِّد في «مثلث اللغة»: ماء مَلِيْحٍ، ولا يقال: مَالِيْحٌ في قول أكثر أهل اللغة، و عبارة المتقدمين فيه: ومَالِيْحٌ قليلٌ، وَيَعْنُونَ بقلته كونه ثم يَجِيءُ على فِعْلِهِ، فلم يَهْتَدِ بعض المتأخرين إلى مَغْزَاهُمْ، و حملوا القلة على الشُّهْرَةِ و الثبوت، وليس كذلك، بل هي محمولة على جَزَيَانِهِ على فعله، كيف وقد نُقِلَ أنها لغة حجازية، وصرَّح أهل اللغة بأن أهل الحجاز، كانوا يَخْتَارُونَ من اللغات أفصحها؛ و من الألفاظ أعذبها، فيستعملونه، ولهذا نزل القرآن بلغتهم، و كان منهم أفصح العرب، وما ثبت أنه من لغتهم لا يجوز القول بدم فصاحته، و قد قالوا في الفعل: مَلَحَ الماءُ مُلُوْحًا، من باب فَعَدَ، و قياس هذا مَالِيْحٌ، فعلى هذا هو جارٍ على القياس انتهى^(١).

قلت: قد تبين بما ذكر أن مالحا لغة فصيحة، وإن كانت قليلة الاستعمال، فنتبه.

٣٠٥ - «جُنُبٌ» و«حَسَنٌ» و«خَشِينٌ» مِنْ «فَعْلٌ» الْمَضْمُومِ كَمَا بَيَّنَّا

وتجيء الصفة المشبهة أيضًا على وزن فُعَالٍ، بضم الفاء، ومثاله «شُجَاعٌ» (يُقَالُ: شَجَعُ بِالضَّمِّ شَجَاعَةً: قَوِيَ قَلْبُهُ، وَاسْتَهَانَ بِالْحُرُوبِ؛ جِرَاءَةً، وَاقْدَامًا، فَهُوَ شَجِيعٌ، وَشُجَاعٌ، وَبَنُو عَقِيلٍ تَفْتَحُ الشَّيْنُ؛ حَمَلًا عَلَى نَقِيضِهِ، وَهُوَ جَبَانٌ، وَبَعْضُهُمْ يَكْسِرُ لِلتَّخْفِيفِ، وَامْرَأَةٌ شَجِيعَةٌ بِالْهَاءِ، وَقِيلَ فِيهَا أَيْضًا: شُجَاعٌ، وَشُجَاعَةٌ، وَرِجَالٌ شُجَاعَانٌ، بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ، وَقَالَ ابْنُ كُرَيْدٍ: الضَّمُّ خَطَأٌ، وَشَجَعَةٌ بِالْكَسْرِ، مِثْلُ غُلَامٍ وَغُلْمَةٍ، وَشُجَاعَاءُ، مِثْلُ شَرِيفٍ وَشُرَفَاءٍ، قَالَ أَبُو زَيْدٍ: وَقَدْ تَكُونُ الشُّجَاعَةُ فِي الضَّعِيفِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ هُوَ أَوْضَعُ مِنْهُ أَنْتَهَى^(١)).

(و) تجيء أيضًا على فُعَالٍ، بفتح الفاء، ومثاله «جَبَانٌ» من الجُبْنِ، وهو ضد الشجاعة، يُقَالُ: جَبِنَ جُبْنًا، وَزَانُ قُرْبٍ قُرْبًا، وَجَبَانَةٌ بِالْفَتْحِ، وَفِي لُغَةٍ مِنْ بَابِ قَتْلٍ، فَهُوَ جَبَانٌ، أَيْ ضَعِيفُ الْقَلْبِ، وَامْرَأَةٌ جَبَانٌ أَيْضًا، وَرَبَّمَا قِيلَ: جَبَانَةٌ، وَجَمْعُ الْمَذْكَرِ جَبِنَاءٌ، وَجَمْعُ الْمَوْثُتِ جَبِنَاتٌ، وَقَوْلُهُ: (أَخِذْنَا) بِأَلْفِ الْإِطْلَاقِ، مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، كَمَلَّ بِهِ الْبَيْتِ، أَيْ أَخَذَ جَبَانٌ أَيْضًا مِثَالًا لِلصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ (و) تجيء أيضًا على فُعَلٍ بضمّتين، ومثاله «جُنُبٌ» يُقَالُ: جُنُبَ وَزَانُ قُرْبٍ، وَأَجْنَبَ بِأَلْفِ لُغَةٍ، فَهُوَ جُنُبٌ، وَيُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالْمَفْرَدِ، وَالتَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ، وَرَبَّمَا يُطَابِقُ عَلَى قِلَّةٍ، فَيُقَالُ: أَجْنَابٌ، وَجُنُبُونَ، وَنِسَاءُ جُنُبَاتٍ (و) تجيء أيضًا على فُعَلٍ، بفتحتين، ومثاله «حَسَنٌ» ضدّ القبيح، وفعله بضم العين، وجمعه حَسَنَانٌ بِالْكَسْرِ، كَجَبَلٍ وَجَبَالٍ (و) تجيء أيضًا على فَعَلٍ بفتح، فكسر، ومثاله «خَشِينٌ» ضدّ اللين، واعترض ذكر هذا؛ لأنه بوزن فَرَقٍ المذكور أول الأمثلة، وجواب بعضهم بأن الأول من باب تَعَبٍ، وهذا من باب كَرَمٍ غير صحيح؛ لأن المقصود بيان أوزان الصفة، من أيّ باب كان، لا بيان وزن الصفة من كلّ باب (مِنْ «فَعْلٌ» الْمَضْمُومِ) عِيْنُهُ (كُلًّا) أَي كَلَّ الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةَ بَعْدَ قَوْلِهِ:

٣٠٦ - وَقَلَّ مِنْهُ «أَفْعَلٌ» كـ «أَحْمَقِي» وَ«آدَمُ» وَ«أَزْعِينُ» وَ«أَخْرَقِي»
 ٣٠٧ - وَ«أَعْجَفِي» وَ«أَسْمَرٌ» وَ«أَحْوَلٌ» «عَطْشَانٌ» مِنْ مَكْسُورٍ عَيْنٍ تُجْعَلُ

«والضُّلْبُ إلخ» (بَيَّنُوا) يعني أن هذه السبعة كلها من فَعْلٍ المضموم، بخلاف الأولين، فإنهما من فِعْلٍ المكسور، لكن في كلامه إيهام بإدخالهما، فكان الأولى له أن يبيِّن ذلك، فلو قال بدل هذا البيت:

وَجُنُبٌ وَحَسَنٌ وَفَعْلٌ مَا ذُكِرَ بَعْدَ الشُّكْسِ بِالضَّمِّ سَمًا
 لسلم من هذا الإيهام، ومن تكرار تخشين مع فَرَقِي، كما لا يخفى، والله تعالى وليّ التوفيق.

(وَقَلَّ مِنْهُ) أي من فَعْلٍ المضموم «أَفْعَلٌ» أي موازن أفعل (كـ «أَحْمَقِي») بصرف كلها؛ للوزن، والْحَمَقُ فساد في العقل، قاله الأزهرى، يقال: حَمَقَ يَحْمُقُ، من باب كَرَمٍ، وَحَمِيقٌ يَحْمُقُ، من باب تَعَبٍ، فهو أَحْمَقُ، والأنثى حَمَقَاءُ، والجمع حَمَقِي، وَحَمَقِي (وَ«آدَمُ») من الأدمة بالضم، وهي في الناس الشُّمْرَةُ، وفي الإبل: لون مُشْرَبٌ سوادًا، أو بياضًا، أو هو البياض الواضح^(١) (وَ«أَزْعِينُ») كأحْمَقٍ، ووزنًا ومعنى (وَ«أَخْرَقِي») من اخْرَقَ: ضدَّ الرَفَقِ، (وَ«أَعْجَفِي») من العَجْفِ، وهو الهُزَالُ، والأنثى عَجْفَاءُ، والجمع عَجْفَافٌ بالكسر (وَ«أَسْمَرٌ») من الشُّمْرَةِ بالضم، وهي منزلةٌ بين البياض والسواد فيما يُقْبَلُ ذلك، وفعله ككَرَمٍ، وَفَرِحَ (وَ«أَحْوَلٌ») من الحَوْلِ مُحْرَكَةً، وهو ظهور البياض في مؤخر العين، ويكون السواد من قِبَلِ الماقِ، أو إقبال الحدقة على الأنف، أو ذهاب حَدَقَتِهَا قِبَلِ مؤخرها، وقيل: غير ذلك، وقد حَوَلَتْ، وحالت تَحَالًا، وَاحْوَلْتُ اِحْوَالًا^(٢) «عَطْشَانٌ» بفتح، فسكون، والأنثى عَطْشِي، والجمع عَطْشَافٌ بالكسر، وقوله: (مِنْ مَكْسُورٍ عَيْنٍ) متعلقٌ بـ(تُجْعَلُ) بالبناء للمفعول، هكذا قال، وظاهره أن الضمير يعود

(١) راجع «القاموس المحيط» ص ٩٦٩.

(٢) راجع «القاموس» ص ٨٩١.

٣٠٨ - وَالْكَسْرُ فِي قَدْ «حَمَقَتْ» وَ«خَرِقًا» وَ«سَجَرَتْ» وَ«عَجَفَتْ» قَدْ حُقَّقًا
٣٠٩ - وَقَدْ يَجِي «أَفْعَلُ» لِلتَّفْضِيلِ مِنْ الثَّلَاثِي السَّالِمِ السَّبِيلِ

على «عطشان»، لكن فيه نظر؛ لأن هذا الاختصاص إنما هو لـ «أحول»، وأما وزن «عطشان»، فإنه لا يختص بفعل المكسور، بل يكون لكل ما يدل على الجوع والعطش، وضدّهما، قال ابن الحاجب رحمه الله تعالى: تجيء الصفة المشبهة من جميع الأبواب الثلاثية إذا كان بمعنى الجوع، والعطش، وضدّهما، على فعلان، كجوعان، وشبعان، وعطشان، ورَيَّان انتهى.

(وَالْكَسْرُ فِي قَدْ «حَمَقَتْ» وَ«خَرِقًا» وَ«سَجَرَتْ» وَ«عَجَفَتْ» قَدْ حُقَّقًا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، يعني أنه كما نُقل في أفعال هذه الصفات كونها من باب فَعَلَ بالضم نُقل أيضًا كونها من باب فَعِلَ بالكسر.

وحاصل ما أشار إليه في هذه الأبيات بإيضاح: أن الصفة المشبهة تأتي بوزن أفعل إذا كانت من فَعِلَ المكسور، إلا ستة أوزان، فإنها تجيء من فَعَلَ المضموم، وهي أحمق، وأحرق، وآدم، وأرعن، وأعجف، وأسمر، وزاد الأصمعي أعجم، من العجمة، وهي اللُّكْنَةُ، وعدم الفصاحة، وقال الفراء: أحمق من حَمِقَ بالكسر، وهو لغة في حَمَقَ بالضم، وكذلك البقية فَعِلَ بالكسر لغة فيها، فتكون قياسية.

[تبيّه]: أبنية الصفة المشبهة ليست منحصرة في هذه الأبنية المذكورة هنا، بل تجيء على وزن فَعِيل، ككريم، وفَعُول، بفتح الفاء، كزُفُور، وفَعِل بفتح الفاء، وكسر العين، كضَيِّق، وفَعُول، بفتح الفاء، وتشديد العين، كعَيُور، وفُعَال بضم الفاء، وتخفيف العين، كمُلاح^(١)، والله تعالى أعلم.

ولما فرغ من بيان أبنية الصفة المشبهة، شرع يُبين اسم التفضيل، فقال:
(وَقَدْ يَجِي «أَفْعَلُ») أي وزن أفعل (لِلتَّفْضِيلِ) أي لإفادة معنى تفضيل الفاعل على

غيره.

٣١٠ - مَا لَمْ يَكُنْ لَوْنًا وَعَيْبًا أَوْ يُزْدُ فِيهِ وَلَا تَضْرُفًا لَهُ فَقَدْ

(اعلم): أن اسم التفضيل هو المبنى على «أفعل» لزيادة صاحبه على غيره في المصدر المشتق هو منه، فيخرج عنه نحو فاضل، وغالب، وزائد، ويخرج عنه أيضًا نحو طائر، أي زائد في الطول على غيره، ويدخل فيه خيرٌ وشرٌ؛ لكونهما في الأصل أخير وأشر، فحُفِّفَا بالنقل والاستغناء؛ لكثرة الاستعمال، وقد يُستعملان على القياس أيضًا، كما قال ابن مالك في الكافية:

وَعَائِبٌ أَغْنَاهُمْ خَيْرٌ وَشَرٌّ عَنْ قَوْلِهِمْ أَحْيَرُ مِنْهُ وَأَشَرُّ

ثم من شروط بناء أفعال التفضيل أن تكون من الثلاثي المجرد، فلا يجيء من الرباعي المجرد؛ ولا المزيد مضافًا، وإليه أشار بقوله (مِنَ الثَّلَاثِيَّ) بسكون الياء؛ للوزن، وهو متعلق بـ«يجيء»، أو بحال من «أفعل»، أي من الفعل الثلاثي، وقوله: (السَّالِمِ السَّبِيلِ) أراد به سلامته من الزيادة على ثلاثة أحرف، والإضافة فيه من إضافة الصفة إلى مرفوعها، أي السالم سبيله، أي طريقه، وإدخال «أل» على المضاف في مثله جائز، كما قال في «الخلاصة»:

وَوَضِلُّ «أَل» بَدَأَ الْمُضَافِ مُعْتَقَرٌ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِي كَمَا «الْجَعْدُ الشَّعْرُ»

(فا) مصدرية ظرفية أي مدة (لَمْ يَكُنْ لَوْنًا) أي دالا على لون، فلا يُبنى أفعال التفضيل من الألوان، كالسواد، والبياض (وَعَيْبًا) أي ودالا على عيب، كالعرج والعمى.

[تنبه]: لم يقيد الناظم الألوان والعيوب بالظاهرة؛ تبعًا لأصله، والذي حققه المحقق انرضي تقيدها بها، ودونك عبارته:

وينبغي أن يقال لا يُبنى أفعال التفضيل من الألوان والعيوب الظاهرة، فإن الباطنة يُبنى منها، نحو فلان أبلد من فلان، وأجهل منه، وأحمق، وأرعن، وأهوج، وأحرق، وألد، وأشكس، وأعياء، وأعجم، وأنوك، مع أن بعضها يجيء منه أفعال لغير التفضيل أيضًا، كأحمق وحسقاء، وأرعن ورعناء، وأهوج وهوجاء، وأحرق وخرقاء، وأعجم

وعجماء، وأنوك ونوكاء، فالأولى أن يقال: لا يُبنى أفعال التفضيل من الألوان والعيوب الظاهرة دون الباطنة؛ لأن غالب الألوان أن تأتي أفعالها على أَفْعَلْ، وَأَفْعَالٌ، كإبيض، واسود، واحمرار، واصفاز، فمحمل كل ما جاء من الثلاثي عليهما، وأما العيوب المحسوسة، فليس الغالب فيها المزيد فيه، لكن بعضها المزيد فيه أكثر استعمالاً فيه من غيره، كاحْوَلٌ، واغْوَرٌّ، فإنهما أكثر استعمالاً من حَوَلٌ، وعَوِرٌ، ولذلك لم يُقَلَّبْ واوهما؛ حملاً على احْوَلٌ، واغْوَرٌّ، وما لم يجيء منه أَفْعَلٌ، ولا أَفْعَالٌ، كالبخر، والفقم، والعرج والعَمَى، لم يُبَيَّنْ منها؛ لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والتقصان، كالعَمَى، والبواقي محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع انتهى كلام الرضوي^(١)، وهو تحقيق نفيس، والله تعالى أعلم.

(أَوْ يُزْدُ فِيهِ) أي أو ما لم يُزْد فيه، فلا يُبنى من المزيد فيه، أي من غير الثلاثي المجرد، وهذا مذهب الجمهور

والحاصل أن بناء أفعال التفضيل من الزوائد مطلقاً غير قياس عندهم، وأجازه سيبويه، في باب الإفعال، وأيده الرضوي، ودونك نصّه: قال: وهو عند سيبويه قياس من باب أفعال مع كونه ذا زيادة، ويؤيده كثرة السماع، كقولهم: هو أعطاهم للدينار، وأولاهم للمعروف، وأنت أكرم أي من دلان، وهو كثير، ومُجَوِّزه قلة التغيير؛ لأنك تحذف منه، وترده إلى الثلاثي، ثم تبني منه أَفْعَلٌ التفضيل، فتحلّف همزة التفضيل همزة الإفعال، وهو عند غيره سماعي مع كثرته.

ونقل عن المبرد والأخفش جواز بناء لأفعال التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه، كانفعل، واستفعل، ونحوهما؛ قياساً، وليس بوجه؛ لعدم السماع، وضعف التوجيه فيه، بخلاف أفعال انتهى كلام الرضوي^(٢)، والله تعالى أعلم.

(١) «شرح الكافية» ٤٥٠/٣.

(٢) «شرح الكافية» ٤٥١/٣.

٣١١ - إِذْ «أَفْعَلٌ» فِي الْعَيْبِ وَاللُّوْنِ شَهْرٌ مِنْ اسْمِ فَاعِلٍ فَلَبْسُهُ حَذِيرٌ

(وَلَا تَصْرُفًا لَهُ فَقَدْ) أَي عَدَمِ التَّصْرُفِ، يَعْنِي أَنَّهُ لَا يُنْيَى مِنَ الْأَفْعَالِ الْجَامِدَةِ، كَلَيْسَ، وَعَسَى.

ثم بين سبب منع بناء أفعال التفضيل مما يدل على عيب ولون، فقال: (إِذْ) تعاليلية «أَفْعَلٌ» أي وزنه (فِي الْعَيْبِ وَاللُّوْنِ) أي فِي الْأَفْعَالِ الدَّائِلَةِ عَلَيْهِمَا (شَهْرٌ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (مِنْ اسْمِ فَاعِلٍ) أي بِنَاءِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْهُ، وَالْمُرَادُ بِالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ، يَعْنِي أَنَّ وَزْنَ أَفْعَلٍ يَجِبِي صِفَةً مَشْبَهَةً فِي الْعَيْبِ، وَاللُّوْنِ، كَالْأَعْمَشِ، وَالْأَحْمَرِ (فَلَبْسُهُ) أَي التَّبَاسُ اسْمِ التَّفْضِيلِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ (حَذِيرٌ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَي مَنَعٌ، يَعْنِي أَنَّهُ لَوْ بُنِيَ اسْمُ التَّفْضِيلِ مِنْهُمَا لِاتَّبَسَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، أَي بِالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ الْأَسْوَدُ لَمْ يُعْلَمَ أَنَّهُ بِمَعْنَى ذُو سَوَادٍ، أَوْ بِمَعْنَى الرَّائِدِ فِي السَّوَادِ. [تَنْبِيهِ]: إِذَا قَصَدْتَ بِنَاءَ التَّفْضِيلِ مِنْ مَعَانِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَعَدَّرُ بِنَاءَ أَفْعَالِ التَّفْضِيلِ مِنْهَا، وَهِيَ ذُو الزِّيَادَةِ، وَالرَّبَاعِي، وَالْأَلْوَانِ، وَالْعِيُوبِ الظَّاهِرَةِ بِنَيْتِ أَفْعَالٍ مِنْ فِعْلِ يَصْحُ بِنَاءِ أَفْعَالٍ مِنْهُ فِي حَسَنِ، أَوْ كَثْرَةٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ غَرَضِكَ الَّذِي تَقْصِدُهُ، ثُمَّ جِئْتَ بِمَصَادِرِ تِلْكَ الْأَفْعَالِ الَّتِي امْتَنَعَ بِنَاءُ أَفْعَالٍ مِنْهَا، فَتَنْصِبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ؛ لِتَحْقُوقِ مَعْنَى التَّمْيِيزِ عَنِ النَّسْبَةِ فِيهَا، نَحْوَ أَقْبَحُ عَوْرًا، وَأَشَدُّ بِيَاضًا، وَأَسْرَعُ انْطِلَاقًا، وَأَكْثَرُ دَحْرَجَةً، وَنَحْوِ ذَلِكَ، ذَكَرَهُ الرُّضْيِيُّ^(١)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

- ٣١٢ - وَجَمْعُ كُلِّ الْحَرْفِ مِنْ مَزِيدٍ فِي «أَفْعَلٍ» كَانَ مِنَ الْبَعِيدِ
 ٣١٣ - وَشَدُّ مَاخُوذًا مِنَ الْبَيَاضِ «أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي بَيَاضٍ»

ثم بين سبب منع بنائه أيضًا من غير الثلاثي، فقال:

(وَجَمْعُ كُلِّ الْحَرْفِ) أي المحافظة على جميع الحروف (مِنْ مَزِيدٍ) أي مما زاد على الثلاثي (فِي «أَفْعَلٍ») أي في وزن أفعل (كَانَ مِنَ الْبَعِيدِ) أي لأن أفعل ثلاثي مزيد في أوله همزة للتفضيل، فاستحال محافظة جميع حروف الكلمات الرباعية، والخماسية، والسداسية في وزن أفعل على تقدير عدم حذف حرف، أو حروف منها، وإن حذفت التيسر المعنى؛ إذ لو قلت من دحرج مثلاً «أدحرج»، بحذف الجيم من آخره لم يُعلم أنه من تركيب دحرج، وكذا لو حذفت الهمزة من أخرج، وزيدت في أوله همزة التفضيل، وقلت: أخرج لم يُعلم أن معناه كثير الخروج، أو كثير الإخراج، وقس عليه ما عداه، وكل ما ذكر مبني على أنه لا صيغة للتفضيل إلا «أَفْعَلُ»، وإنما اقتصروا عليه اختصاراً.

ولما قَدِمَ أنه لا يجوز بناء أفعل التفضيل من الألوان، أشار إلى أن أبيض شاذ، فقال:

(وَشَدُّ مَاخُوذًا مِنَ الْبَيَاضِ) وقوله: «أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي بَيَاضٍ» فاعل بـ«شَدُّ»

محكي لقصد لفظه، وقوله: «مَاخُوذًا»، وأشار بهذا إلى قول الراجز:

جَارِيَةٌ فِي ثَوْبِهَا الْقَضْفَاضِ^(١) أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي بَيَاضِ

يعني أن بناء أفعل للتفضيل من البياض في هذا البيت شاذ؛ لأنه لا يبنى من الألوان، كما سبق، وهذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون بناءه من لفظي السواد والبياض خاصة قياساً، وقالوا: لأنهما أصلاً الألوان، ويحتجون أيضاً في البياض بهذا البيت، قال المبرد: ليس البيت الشاذ بحجة على الأصل المجمع عليه، ويحتجون في السواد بقول الآخر [من البسيط]:

ابْعُدْ بَعْدَتْ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ لِأَنَّتِ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

والبيتان شاذان عند البصريين^(٢)، والله تعالى أعلم.

(١) أي الواسع.

(٢) «شرح الكافية» ج ٣ ص ٤٥٠-٤٥١؛ و«خزانة الأدب» ٢٣٨/٨.

٣١٤ - وَقَوْلُهُمْ «أَحْمَقُ مِنْ هَبْتَقَةٍ» عَيْبًا فَتَادِرَ مَنْ قَدْ حَقَّقَهُ
 ٣١٥ - كَذَلِكَ «أَعْطَاهُمْ» مِنَ الْمَزِيدِ جَا كَمِثْلِ «أَوْلَاهُمْ» إِذَا مَا دُبَّجَا

ولما قدم أن أفعال التفضيل لا يجيء من العيوب، أشار إلى أن مثل قولهم: أَحْمَقُ من هَبْتَقَةٍ شاذٌّ، فقال:

(وَقَوْلُهُمْ: «أَحْمَقُ مِنْ هَبْتَقَةٍ») بفتح الهاء، والموحدة، وتشديد النون، بعدها قاف، ثم هاء التانيث لقب يزيد بن ثروان، لُقِّبَ به؛ لأنه جعل في عُنُقِهِ قِلَادَةَ من وُدَعِ وَعِضَامٍ وَخَرَفٍ مع طول لحيته، فشئل، فقال: لَمَّا أَضِلُّ، فسرقها أخوه في ليلة، وتقلدها، فأصبح هَبْتَقَةً ورأها في عُنُقِهِ، فقال: أخي أنت أنا، فمن أنا؟، فَضُرِبَ بِحُمُقِهِ لِمَثَلٍ، ذكره في «القاموس»^(١).

وقوله: (عَيْبًا) منصوب على الحال، أي حال كونه دالا على عيب (فَتَادِرَ) أي شاذٌّ (لِمَنْ قَدْ حَقَّقَهُ) أي عند من حقق هذا الفن .

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه سبق أن أفعال التفضيل لا يُبنى من العيوب الباطنة على ما قالوا وإن حقق الرضي أن الممنوع العيوب الظاهرة، لا الباطنة، وهو الراجح، فما سُمع من قولهم: أَحْمَقُ من هَبْتَقَةٍ شاذٌّ نادرٌ، لا يخالف القاعدة المذكورة؛ إذ لا حكم للنادر.

[فإن قيل]: لم حكموا على قولهم: «أَحْمَقُ من هَبْتَقَةٍ» بأنه اسم تفضيل، وليس صفة مشبهة؟

[أجيب]: بأن استعماله بـ«من» يدل على أنه للتفضيل، فتنبيه، والله تعالى أعلم. ولما سبق أيضًا أن أفعال التفضيل لا يُبنى من إلا من الثلاثي المجرد، أشار إلى أن قولهم: أعطاهم التانير، وأولاهم للمعروف شاذٌّ، فقال:

(كَذَلِكَ) أي مثل ما تقدم في كونه شاذًّا نادرًا قولهم: فلان «أَعْطَاهُمْ» أي أكثرهم عطاءً، فنوه (مِنَ الْمَزِيدِ) أي مزيد الثلاثي، وهو أعطى، فإنه رباعي (جَا) أي ورد،

٣١٦ - وَلَا يَجِي مِمَّا يَجْهُولُ بُنْيَ أَنْ لَا يَجُوزَ لِالتَّبَاسِ بَيْنَ

وسُمع من العرب (كَمِثْلِ «أَوْلَاهُمْ») أي كمثل ما جاء عنهم قولهم: فلان أولاهم للمعروف، أي أحقهم به، وقوله: (إِذَا مَا دُبَّجَا) بألف التثنية، مبنياً للمفعول، و«ما» بعد «إذا» زائدة، أي زَيْنَ كَلَّ من «أَعْطَاهُمْ»، و«أَوْلَاهُمْ» بإفادة التفضيل، هكذا فتره الناظم رحمه الله تعالى.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن اسم التفضيل لا يُبنى من المزيد، فما سُمع من قولهم: «أَعْطَاهُمْ لِلْمَالِ»، و«أَوْلَاهُمْ لِلْمَعْرُوفِ»، من باب الإفعال الرباعي، فإنها من النوادر الشاذة، لا تُخالف القاعدة المذكورة.

وإنما حكموا بأنهما من الزوائد؛ لعدم بناء الثلاثي منهما؛ إذ لا يقال: عطى، وولى. ومُنْعُ بناء التفضيل من المزيد مطانما ما هب الجمهور، وخالف سبويه في ذلك، فأجازه قياساً من باب أفعال، وقوّاه الرضي بكثرة سماعه من العرب، وقد سبق تحقيقه، والله تعالى أعلم.

ومن شروط أفعال التفضيل أيضاً أن لا يُبنى من الفعل المبني للمجهول؛ دفعا للإلباس،، واليه أشار بقوله:

(وَلَا يَجِي) أفعال التفضيل (مِمَّا يَجْهُولُ بُنْيَ) أي من الفعل الذي بُني للمجهول (أَنْ لَا يَجُونَ) «أَنْ» مصدرية، و«لا» نافية، أي لئلا يؤدي (لِالتَّبَاسِ بَيْنَ) أي واضح، يعني أنه لا جاز بناؤه من المبني للمفعول لأدى إلى التباس تفضيل المفعول بتفضيل الفاعل؛ إذ لو قيل: فلان أضرب من فلان لم يُعلم أن المراد أكثر ضاربيته؛ أو أكثر مضروبيته. وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه لا يجي، بناء أفعال لتفضيل المفعول، حتى لا يلتبس تفضيله بتفضيل الفاعل، وإنما لم يُجعل بالعكس؛ لكون الفاعل أولى بذلك؛ لأن الفاعل مقصود في الكلام؛ إذ لا يقيد بدونه، والمفعول فضلة؛ لإفادته بدونه؛ وأيضاً يمكن التعميم في الفاعل دون المفعول؛ إذ لا مفعول إلا وله فاعل في الأغلب،

دون العكس، فلا يقال: لا فاعل إلا وله مفعول؛ لعدم مجيئه من اللازم، فلو جعل التفضيل للمفعول لبقى الفاعل مع كونه مقصودًا في الكلام، وأكثر، وأعمّ من المفعول خاليًا عن معنى التفضيل.

وإنما قلنا: في الأغلب احترازًا عن نحو مجنون، ومبهوت.

[فإن قلت]: المراد من الفاعل الذي بُني أفعال التفضيل له صيغة الفاعل، مثل ضارب، والفاعل الذي هو مقصود في الكلام هو الفاعل في الإعراب، وهو ما أسند إليه الفعل، مقدّمًا عليه، مثل زيد في قولنا: ضرب زيد، فلم يلزم من كون الثاني مقصودًا في الكلام كون الأول كذلك؛ إذ يجوز أن يقال: قتلت الضارب، بجعل الضارب مفعولًا، وفضلة في الكلام، وكذا المفعول الذي هو فضلة في الكلام هو المفعول في الإعراب، لا المفعول في الصيغة؛ إذ يجوز أن يقال: جاءني المضروب بجعل المضروب فاعلًا.

[أجيب]: بأن المراد أن الفاعل في الإعراب لما كان مقصودًا، والفاعل في الصيغة هو الدالّ عليه كان مقصودًا أيضًا، وكذلك المفعول في الإعراب لما كان فضلة، والمفعول في الصيغة هو الدالّ عليه كان فضلة أيضًا، والضارب في قولنا: قتلت الضارب مفعول بالنسبة إلى قتلت، فهو مقتول المتكلم، وإن كان بالنسبة إلى الضرب فاعلًا، والمضروب في قولنا: جاءني المضروب فاعل بالنسبة إلى جاءني، فهو جاء، وإن كان مفعولًا بالنسبة إلى الضرب، أفاده ابن كمال^(١)، واللّه تعالى أعلم.

ولمّا اعترض على قوله: إن أفعال التفضيل لا يجيء من المبني للمفعول، مع أنه سُمع من العرب قولهم: أشغل، وأشهر، وأعذر، وألوم، وكلها من المبني للمفعول أجاب عن ذلك بقوله:

(١) راجع «الفلاح» ص ٧٠.

٣١٧ - وَقَوْلُهُمْ «أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ كَذَا» شَدُّ لَأَنَّ شُغِلْتَ أَضَلُّ لِيَذَا

٣١٨ - «وَأَشْهَرُ» وَ«أَعْدَرُ» وَ«الْوَمُّ» كَذَاكَ لِلْمَجْهُولِ قَدْ تُسَلِّمُ

(وَقَوْلُهُمْ) أي العرب «(أَشْغَلُ) أي أكثر مشغوليةً (مِنْ ذَاتِ كَذَا) أي امن ذات النَّحِيين، و«النَّحِي» بالكسر الزَّق، أو ما كان للنسمن خاصة^(١)، وذات النَّحِيين امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة، كانت تباع السمن في الجاهلية، فأتاها خَوَات بن جبير الأنصاري قبل إسلامه، فساومها، فحلت زحياً مملوءاً، فقال لها: أمسكيه حتى أنظر إلى غيره، ثم حلّ آخر، وقال: أمسكيه، فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد، وهرب، ثم أسلم، فشهد بدرًا ﷺ^(٢).

ف«قولهم» مبتدأ خبره جملة (شَدُّ) أي خرج عن القياس، وإنما حُكِمَ بشدوذه (لَأَنَّ شُغِلْتَ) بالبناء للمفعول (أَضَلُّ لِيَذَا) أي لقولهم المذكور، فيكون بناؤه مخالفاً للقاعدة (و) قولهم: «(أَشْهَرُ)» من كذا: أي أكثر مشهوريةً (وَ«أَعْدَرُ») من كذا: أي أكثر معذوريةً (وَ«الْوَمُّ») من كذا: أي أكثر ملوميةً (كَذَاكَ) أي مثل «أشغل»، ف«أشهر» مبتدأ، خبره قوله: «كذلك»، وقوله: (لِلْمَجْهُولِ) متعلق بـ(قَدْ تُسَلِّمُ) بالبناء للمفعول، أي هذه الألفاظ تجعل مشتقةً من الفعل المبني للمفعول، أي فتكون شاذةً، والله تعالى أعلم.

[تبيه]: من شروط أفعال التفضيل أيضًا أن يُبنى من ثلاثي مجرد، جاء منه فعل تام، غير لازم للنفي، متصرف، قابلٌ معناه للتكثرة.

فخرج بقوله: «جاء منه فعل» نحو أَيْدِي، وَأَرْجُلِ، من اليد، والرجل، فإنه لم يثبت، وقولهم: أحنك الشاتين: أي آكلهما، من الحنك، وأوّلُ شاذّ، وبقوله «تام» الأفعال الناقصة، ككان، وصار، فلا يقال: أكون، وأصير، وبقوله: «متصرف» نحو نعم، وبئس، وليس؛ فلا يقال: أنعم، وأبأس، وأليس، وبقوله: «قابل معناه للتكثرة» نحو

(١) «القاموس» ص ١٢٠٢.

(٢) راجع «التصريح على التوضيح» ١٠١/٢.

٣١٩ - وَإِنْ يَكُنْ «فِعِيلٌ» اسْمٌ فَاعِلٍ مِثْلُ «نَصِيرٍ» فَهَوَ ذُو تَحْوَلٍ
٣٢٠ - وَحَيْثُ مَفْعُولٌ مُرَادًا قَدْ نُوي فَكُلُّ مَا يُقْصَدُ فِيهِ يَسْتَوِي

غربت الشمس، وطلعت، فلا يقال: الشمس اليوم أغرب منه أمس، ولا أطلع، وهذه الشروط غير الشروط المذكورة في النظم وأصله، ذكره المحقق الرضي^(١).

ولما فرغ من بيان صيغة الفاعل القياسي، مع ما يتعلّق به من الصفة المشبهة، وأفعال التفضيل، شرع في بيان الفاعل غير القياسي، فقال:

(وَإِنْ يَكُنْ «فِعِيلٌ») أي وزن فعيل (اسمٌ فاعِلٌ، مِثْلُ «نَصِيرٍ») بمعنى ناصر (فَهَوَ ذُو تَحْوَلٍ) أي من وزن فاعل إلى فعل للمبالغة (وَحَيْثُ مَفْعُولٌ) أي اسم مفعول (مُرَادًا) منصوب على الخالية (قَدْ نُوي) بالبناء للمفعول، أي قُصِدَ (فَكُلُّ مَا يُقْصَدُ) بالبناء للمفعول أيضًا أي من المذكر والمؤنث (فِيهِ يَسْتَوِي، فَرَقًا) مفعول لأجله، أي لأجل الفرق بين فعيل الذي بمعنى الفاعل، وبين الذي بمعنى المفعول.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه يجيء اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على وزن فعيل، فلا يستوي فيه المذكر والمؤنث، سواء ذكر موصوفه، أو لا، بل يفرق بينهما بناء التأنيث للمؤنث، نحو نصير ونصيرة؛ عملاً بالأصل؛ إذ الأصل التمييز؛ وعدم الإلباس؛ ويستوي فيه المذكر والمؤنث بترك التاء في المؤنث إن كان بمعنى المفعول، عند ذكر موصوفه، نحو رجل قتيل؛ وجريح، بمعنى مقتول ومجروح؛ وامرأة قتيل، وجريح، بمعنى مقتولة، ومجروحة، وأما إذا لم يُذكر الموصوف فيه فالتمييز بينهما بالتاء لازم، فرقًا بين الفعيل الذي بمعنى الفاعل، وبين الذي بمعنى المفعول؛ إذ لو لم يسوّ بين المذكر والمؤنث، بل فرّق بينهما بالتاء، فقيل: مررت بامرأة قتيلة لم يُعلم أنها بمعنى قاتلة، أو بمعنى مقتولة، وإذا تُرك التاء في فعيل بمعنى مفعول في المؤنث عُلم أنها بمعنى الفاعل، وإذا قيل: بامرأة قتيلة عُلم أنه بمعنى المفعول، فلم يلتبس أحدهما بالآخر.

(١) راجع «شرح الكافية» ٤٤٨/٣، ٤٤٩.

٣٢١ - فَرَقًا إِذَا لَمْ يَكُ كَالْأَسْمَاءِ مِثْلُ «لَقِيْطَةٍ» مِنْ الْبَيْدَاءِ
 ٣٢٢ - وَقَدْ يَجِي الْأَوَّلُ مِثْلَ الثَّانِي كـ «رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ» ذَانِي

[فإن قيل]: لِمَ لَمْ يُعَكْسَ؟

[أجيب]: بأن الفاعل أصل بالنسبة إلى المفعول، والفرق بالتاء أيضًا أصل، فأعطي الأصل للأصل.

ولما استثنى من قوله: يستوي في فعيل المذكر والمؤنث إذا كان بمعنى مفعول ما كان من عداد الأسماء ذكره بقوله:

(إِذَا لَمْ يَكُ) أي ما جاء على وزن فعيل (كَالْأَسْمَاءِ) أي جاريًا مجرى الأسماء، بأن لم تُعتبر وصفيته، بل جعل كأنه اسم لشيء، كالأسماء الجامدة (مِثْلُ) قولك: مررت بامرأة «لَقِيْطَةٍ» وهي اسم لما يُلتقط، قال في «الصحاح»: اللقيط: منبوذٌ يُلتقط، والمنبوذ الصبيُّ تُلقيه أمه في الطريق، وقوله: (مِنْ الْبَيْدَاءِ) متعلق بـ «لَقِيْطَةٍ»: والبيداء بفتح الباء والمد: المفازة، والجمع بيدٌ، بالكسر، أي ملقوطة من المفازة.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه إذا جعلت الكلمة التي على وزن فعيل من عداد الأسماء بأن لا تُعتبر وصفيتها، نحو لقيطة، اسم لما يُلتقط، ومثله ذبيحة، فإنها تُستعمل كثيرًا اسمًا لما يُذبح من الشاة، وغيرها، فغلبت الاسمية على الوصفية، فصار كأنه اسم لا وصف، فلا يستوي فيه المذكر والمؤنث، بل يفرق بينهما بالتاء، كما في سائر الأسماء، والله تعالى أعلم.

(وَقَدْ يَجِي الْأَوَّلُ) أي الفعيل الذي بمعنى الفاعل (مِثْلَ الثَّانِي) أي مثل الفعيل الذي بمعنى المفعول، فيستوي فيه المذكر والمؤنث؛ لموافقته له في اللفظ (كَمَ) قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾، وقوله: (ذَانِي) بمعنى قريب، فهو توكيد له.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه قد يُشبهه بالفعيل الذي بمعنى مفعول الفعيل الذي بمعنى فاعل في الصورة، فلم يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء، كما لا يُفرق فيه، نحو

- ٣٢٣ - وَاجْعَلْ فَعُولًا عَكْسَ مَا تَقَدَّمَ مِثْلَ «صَبُورٍ» كُلُّ فَرْدٍ عَمَّمَا
 ٣٢٤ - وَنَاقَةٌ خَلُوبَةٌ بِالنِّثَاءِ وَعَدَلُوا التَّوَعَيْنَ بِاسْتِوَاءِ

﴿قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾، والقياس قريبة؛ لأنه مسند إلى ضمير الرحمة، وقيل: إن قريبًا هنا إنما ذُكر لأن «رحمة» مصدر، والمصدر المؤنث يجوز تذكيره حملًا على لفظ آخر بمعناه، فالرحمة بمعنى الترحم: أو بمعنى ذي الرحمة، أو لأن في الكلام حذفًا، أي إن رحمة الله شيء قريب، أو أثر رحمة الله قريب، والوجه الأول هو الأرجح، والله تعالى أعلم.

(وَاجْعَلْ فَعُولًا) بفتح الفاء (عَكْسَ مَا تَقَدَّمَ) بألف الإطلاق، مبنيا للفاعل، يعني أن فعولًا يأتي بمعنى الفاعل، وبمعنى المفعول، لكنه بعكس فعيل، فيستوي فيه المذكر والمؤنث إذا كان بمعنى الفاعل، وذلك (مِثْلَ «صَبُورٍ») فتقول: امرأة صبور، ورجل صبور، بمعنى صابرة، وصاير، وهذا معنى قوله: (كُلُّ فَرْدٍ) مفعول مقدم لـ (عَمَّمَا) بألف الإطلاق، مبنيا للفاعل، يعني أن «صبورًا» يعم المذكر والمؤنث، فهذا مثال لما استوي فيه فعول الذي بمعنى الفاعل، وأما إذا كان بمعنى المفعول فيفرق بينهما بالنثاء، كما أشار إلى ذلك بقوله:

(و) مثل (نَاقَةٌ خَلُوبَةٌ) بِالنِّثَاءِ) بمعنى محلوبة (وَعَدَلُوا التَّوَعَيْنَ بِاسْتِوَاءِ) أي فعلوا العدل بين النوعين، وهما فعيلٌ بمعنى فاعل، وبمعنى مفعول، وفَعُولٌ كذلك في الاستواء بين المذكر والمؤنث.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن فَعُولًا يأتي للمبالغة، سواء كان بمعنى الفاعل، أو بمعنى المفعول، والمراد بالمبالغة التكثير وتكرير أصل الفعل، وأنه يستوي فيه المذكر والمؤنث إذا كان بمعنى الفاعل، وذُكر موصوفه، نحو امرأة صبور، ورجل صبور، ولا يستوي فيه المذكر والمؤنث إذا كان بمعنى المفعول، سواء ذُكر موصوفه، أو لم يُذكر، بل يُفرق بينهما بالنثاء، فيقال: ناقة حلوبة، أي محلوبة، وبعير ركوب، أي مركوب. وهذا عكس ما فعلوه في فعيل، حيث أعطوه الاستواء في المذكر والمؤنث إذا كان

- ٣٢٥ - وَلِلْمُبَالَغَةِ جَا «صَبَّارٌ» «فَيْسِقٌ» «الْمُجْدَمُ» وَ«الْكُبَّارُ»
 ٣٢٦ - «طَوَّالٌ» «الْعَلَامَةُ» «النَّسَابَةُ» «زَاوِيَةٌ» «فَرُوقَةٌ» إِذْ هَابَهُ
 ٣٢٧ - «ضُحْكَةٌ» وَ«ضُحْكَةٌ» «مِسْقَامٌ» «مَجْدَامَةٌ» «مِغْطِيْرُهُمْ» يُرَامُ

بمعنى مفعول، والفرق بينهما إذا كان بمعنى الفاعل، وإنما فعلوا ذلك؛ طلباً للعدل بين الفعل والمفعول في الاستواء وعدمه، ولم يُعكس لأن في القَعُول ثِقَلًا لاشتماله على الضمّة، والفاعل كثير الاستعمال؛ لجريانه في الأفعال كلها، والحقّة فيه مطلوبة، ولا شك أن الاستواء خفة، فأعطي لما هو كثير الاستعمال.

[تنبیه]: بناء فِعِيل مقدّم على بناء قَعُول، ووجه ذلك أن فِعِيلًا يجيء للمبالغة، ولما لُطِقَ الاتّصاف بالفعل، وفِعُولًا لا يأتي إلا للدلالة على زيادة الاتّصاف بالفعل لبنائه على المبالغة، والأول مقدّم بالطبع على الثاني، والأولى موافقة الوضع لما هو بالطبع، والله تعالى أعلم.

(وَلِلْمُبَالَغَةِ) أي للدلالة على المبالغة بمعنى التكثير، وتكرير أصل الفعل (جَا «صَبَّارٌ») بفتح الصاد المهملة، وتشديد الموحدة، أي كثير الصبر؛ من صبر يصبر من باب ضرب، وجاء أيضًا، «(فَيْسِقٌ)» بكسر الفاء، وتشديد السين المهملة: أي دائم الفسق، من فسق، من باب نصر، و«(الْمُجْدَمُ)» بكسر الميم، وسكون الجيم، وفتح الذال، أو بالخاء المعجمة، أو بالخاء المهملة، أو بالجيم، والزاي بدل الذال وكلها بمعنى القطع (وَ«الْكُبَّارُ») بضم الكاف، وتخفيف الموحدة، ويجوز تشديدها للمبالغة في الكبر، و«(طَوَّالٌ)» بضم الطاء المهملة، وتشديد الواو للمبالغة في الطول، و«(الْعَلَامَةُ)» بفتح العين، وتشديد اللام لكثير العلم، فالهاء للمبالغة، و«(النَّسَابَةُ)» بوزن ما قبله لكثير العلم بالنسب، و«(زَاوِيَةٌ)» بألف بعد الراء، من زَوَى الحديث والعلم، والهاء للمبالغة أيضًا، و«(فَرُوقَةٌ)» بفتح الفاء، وضمّ الراء، من فَرِقَ من باب تَعَبَ، بمعنى خاف، والهاء للمبالغة أيضًا، وقوله: (إِذْ هَابَهُ) «إِذْ» ظرفيّة، أو تعليليّة، و«هَابَهُ» بمعنى خافه، وهو إشارة لمعنى «فَرُوقَةٌ»، و«(ضُحْكَةٌ)» بضم الضاد المعجمة، وفتح الخاء المهملة:

٣٢٨ - فَهَذِهِ التَّسْعُ هِيَ الْأَوَاخِرُ فِيهَا اسْتَوَى الْإِنَاثُ وَالْمَذَكَّرُ

أي كثير الضحك (و) جاء أيضًا «ضُحْكَةً» بضم، فسكون، وهذا لمبالغة المفعول: أي الذي يُضْحَكُ منه كثيرًا، وكان الأولى تأخير هذا عن أوزان مبالغة اسم الفاعل كلها، إلا أنه لما ناسب ضُحْكَةً بالفتح أوردوه عقبه، و«مِسْقَامٌ» بكسر الميم، وسكون السين المهمل: أي كثير السقم، وهذا البناء للآلة أيضًا، نحو مفتاح، ومقراض، و«مِجْدَامَةٌ» بكسر الميم، وسكون الجيم، والهاء للمبالغة، أي كثير القطع، و«مِعْطِيرُهُمْ» بكسر الميم، وسكون العين: أي كثير العطر، أي الطيب، وهو مبتدأ، خبره جملة (يُرَامُ) بالبناء للمفعول: أي يُقصد إخاقه بالأوزان المذكورة قبله.

(فَهَذِهِ التَّسْعُ) أي الأوزان والَصَيَغُ التسع التي (هِيَ الْأَوَاخِرُ) أي من قوله: «العلامة» إلى قوله: «مِعْطِيرُهُمْ» (فِيهَا اسْتَوَى الْإِنَاثُ وَالْمَذَكَّرُ) أي يقال: رجل علامة، وامرأة علامة، وهكذا ما بعده، فالتاء وعدمه ستان معنى، وإن كانت للتأنيث لفظًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح: أنه جاء للمبالغة في الفعل من الفاعل، وزن فَعَالٍ، بفتح الفاء، وتشديد العين، كصَبَّارٍ، ومِفْعَلٍ، بكسر الميم، وسكون الفاء، وفتح العين، كسيفٍ مِجْدَمٍ، وهو مشترك بين اسم الآلة، وبين مبالغة الفاعل، ومِفْعِيلٍ، بكسر الفاء، وتشديد العين، كِفْسِيْقٍ، وفَعَالٍ بضم الفاء، وتخفيف العين، ككَبَّارٍ، وفُعَالٍ، بضم الفاء، فتشديد العين، كطَوَالٍ، وفُعَالَةٍ، بفتح الفاء، وتشديد العين، كعلامة، ونَسَابَةٍ، وفَاعِلَةٍ، بكسر العين، كراوية، وفَعُولَةٍ، بفتح الفاء، وضم العين، كفَرَوَقَةٍ، وفُعَلَةٍ بضم الفاء، وفتح العين، كضُحْكَةٍ، وفُعَلَةٍ بضم، فسكون، كضُحْكَةٍ، ومِفْعَالٍ بكسر الميم، وسكون الفاء، كِمِسْقَامٍ، وهذا البناء للآلة أيضًا، نحو مفتاح، ومقراض، ومِفْعَالَةٍ بكسر الميم، وسكون الفاء، كِمِجْدَامَةٍ ومِفْعِيلٍ، كِمِعْطِيرٍ.

ثم إنه يستوي المذَكَّرُ والمؤنث في الأوزان التسعة الأخيرة وهي من علامة، إلى

٣٢٩ - وَاحْمِلْ عَلَى «فَقِيرَةٍ» «مَسْكِينَةٍ» لِنِسْبَةِ بَيْنَهُمَا كَمِيَّةٌ

ومعطير؛ لقلتهن في الاستعمال، فإنها تقتضي أن لا يكون الموصوف بها على الأصل الذي هو عدم الاستواء، وما عداها فهو على الأصل الذي هو الفرق بينهما بالتاء.

[تنبيه]: الهاء في علامة، ونسابة، وفزوقة، ومجذامة للمبالغة.

[فإن قلت]: ما معنى كون الهاء للمبالغة، في هذه الأوزان، مع أن الصيغة فيها بدون الهاء للمبالغة.

[أجيب]: بجوابين:

(أحدهما): أنه إذا أريد إدخال الهاء للمبالغة مجردت الصيغة عن معنى المبالغة، فأدخل الهاء.

(والثاني): أن معنى المبالغة لا يكون له حد معين، فإذا كانت الصيغة للمبالغة ووجد فيها أصل المبالغة، فإذا أدخلت الهاء عليها زادت المبالغة فيها، فتكون الهاء لزيادة المبالغة، وهذا أولى الجوابين، والله تعالى أعلم.

ولما توجه أن يقال: إن مسكينا لا يستوي فيه المذكر والمؤنث، بل يقال: امرأة مسكينة، مع أنه بوزن معطير، أجاب عنه بقوله:

(وَاحْمِلْ) أيها الصرفي (عَلَى «فَقِيرَةٍ» «مَسْكِينَةٍ») الفقير: من له أدنى شيء، والمسكين بكسر الميم، وتفتح في لغة بني أسد، قال ابن السكيت: هو من لا شيء له، والفقير الذي له بلغة من العيش، وكذلك قال يونس؛ وجعل الفقير أحسن حالا من المسكين، قال: قلت لأعرابي: أفقير أنت؟ فقال: لا والله، بل مسكين، وقال الأصمعي: المسكين أحسن حالا من الفقير، وهو الوجه؛ لأن الله تعالى قال: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ﴾ الآية، وكانت تساوي جملة، وقال في حق الفقراء: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْتَسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، وقال ابن الأعرابي: المسكين هو الفقير، وهو الذي لا شيء

٣٣٠ - كَحْمَلِهِمْ «عَدْوَةَ الرَّحْمَنِ» عَلَى «صَدِيقَةٍ» يُنَاقِضَانِ

٣٣١ - وَلَفْظُهُ كَزِنَةِ الْمُضَارِعِ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَ«الْمُرَاضِعِ»

له، فجعلهما سواء، والمسكين أيضا الدليل المقهور، وإن كان غنيا، قال تعالى: ﴿وَضَرَبْتَ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةَ وَالْمَسْكَنَةَ﴾ الآية (١).

يعني أن فعلا إذا كان بمعنى الفاعل يُفَرِّقُ بين مذكَّره ومؤنثه بالتاء، كما مر، وفقير فعيل بمعنى فاعل، فيكون مؤنثه بالتاء، ومسكين وإن كان بوزن مِعْطِيرٍ، لكنه نظير فقير بحسب المعنى، فحُمِلَ عليه في الفرق بالتاء، فكما يقال: امرأة فقيرة بـ: امرأة مسكينة، وقد يُستعمل على القياس المذكور، فيقال: امرأة مسكين، كذا في «القاموس»، و«مختار الصحاح».

وإنما حُمِلَ عليه (لِنِسْبَةِ بَيْنَهُمَا) أي بين الفقير والمسكين (كَمِينَةٍ) بفتح الكاف، وكسر الميم: أي خفية، وهو تشابههما في المعنى، وإنما كان خفيا لأن اللفظ أظهر منه، أي فإن الأظهر أن يُحْمَلَ على مِعْطِيرٍ؛ للمشابهة اللفظية، لكنه مُعْدَلُ به إلى الخفية، وهي المعنوية، فحُمِلَ على فقير حَمَلِ النُّظِيرِ عَلَى النُّظِيرِ، وذلك (كَحْمَلِهِمْ «عَدْوَةَ الرَّحْمَنِ» عَلَى «صَدِيقَةٍ») يعني كما حملوا قولهم: عدوة الله، وهو فَعُولٌ، فأدخلوا عليه التاء، وإن كان لا تدخل على فَعُولٍ بمعنى الفاعل كما سبق، لكنهم حملوه على صَدِيقَةٍ بفتح الصاد، وتخفيف الدال، وفعيل بمعنى الفاعل تدخل عليه التاء، كما سبق أيضا، وأشار إلى علة الحمل، فقال: (يُنَاقِضَانِ) أي يناقض أحدهما الآخر في المعنى، يعني أنه إنما حملوا عدوة على صَدِيقَةٍ؛ لأنه نقيضه في المعنى؛ لأن الصديق خلاف العدو، فحُمِلَ النقيض على النقيض، كما يُحْمَلُ النُّظِيرُ عَلَى النُّظِيرِ، واللَّهُ تعالى أعلم. ولما أنهى الكلام على صيغة اسم الفاعل الثلاثي، شرع يُبَيِّنُ غير الثلاثي، فقال: (وَلَفْظُهُ) أي لفظ اسم الفاعل (كَزِنَةِ الْمُضَارِعِ) أي مثل وزن المضارع (مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ) أي إذا كان مما زاد على الثلاثي، وذلك (كَ«الْمُرَاضِعِ») اسم فاعل من راضع

- ٣٣٢ - بِضَمِّ مِيمٍ أُبْدِلَتْ مِنْ «نَاتٍ» وَكَسْرُ مَا قَبْلَ الْأَخِيرِ يَأْتِي
 ٣٣٣ - وَإِنَّمَا اخْتَارُوا لِمِيمٍ شَفَوِي لِقُرْبِهِ مِنْ حَرْفِ عِلَّةٍ رُوِيَ
 ٣٣٤ - وَضَمُّهُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَوْضِعِ وَبَيْنَهُ إِذْ مِنْ ثَلَاثِي وَعِي

يقال: راضع ابنه يُراضع مُراضعةً: إذا دفعه إلى الظئر، أي المرضعة^(١) (بِضَمِّ مِيمٍ، أُبْدِلَتْ) بالبناء للمفعول (مِنْ «نَاتٍ») أي جيء بتلك الميم بدلاً من حروف المضارعة التي هي حروف «نَائِي»، أو «نَائِي»، أو «نَائِي»، أو «نَائِي» كما سبق بيان ذلك كله (وَكَسْرُ مَا قَبْلَ الْأَخِيرِ يَأْتِي) يعني أن ما قبل آخر اسم الفاعل غير الثلاثي يكون مكسوراً، وإن لم يكن في الأصل مكسوراً، لفظاً، كمكرم، أو تقديراً، كمختار، ومحمر، وكسروه تبعاً لمضارعه، فيما إذا كان مكسور العين، كيستخرج، وتبعاً لمكسور العين فيما إذا لم يكن مكسوراً، كمتدحرج، ومتضارب، وامتكسر (وَإِنَّمَا اخْتَارُوا لِمِيمٍ شَفَوِي) أي لزيادة الميم الشفوية في موضع حرف المضارعة بعد حذفه، مع أن الأولى بالزيادة حروف العلة (لِقُرْبِهِ) أي لقرب الميم (مِنْ حَرْفِ عِلَّةٍ) أراد به الواو، أي لقربها منها في كونها شفوية.

وحاصل المعنى أنه إنما أخبرت الميم، ولم يُزد من حروف العلة؛ لتعذر زيادتها هنا، أما الواو فلأنها لا تزداد في أول الكلمة، كما مر، ولو قلبت تاء لألتبس بمضارع المخاطب، وأما الألف فلأنها لو زيدت لألتبس بمضارع المتكلم وحده، وأما الياء فلأنها لو زيدت لألتبس بمضارع الغائب، فاختاروا الميم لكونها قريبة من الواو حيث إنهما شفويتان. وقول: (رُوِيَ) بالبناء للمفعول، أي نُقل هذا التوجيه من علماء الفن.

(وَضَمُّهُ) أي ضمَّ الميم (لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَوْضِعِ) أي اسم المكان (وَبَيْنَهُ) أي بين اسم الفاعل، يعني أنه إنما ضُمَّ الميم؛ لأجل أن يُفَرَّقَ بين اسم الفاعل وبين اسم المكان؛ إذ لو فُتح لألتبس باسم المكان من الثلاثي المجرد، وهذا معنى قوله: (إِذْ مِنْ ثَلَاثِي وَعِي) بالبناء للمفعول، أي حُفِظَ، أي إذا استعمل اسم الموضع من الثلاثي.

٣٣٥ - وَشَدَّ «مُسَهَّبٌ» كَمَفْعُولٍ أَتَى «مُحْصَنٌ» وَ«يَافِعٌ» قَدْ أَثْبَتَا

وحاصل المعنى أنه إنما ضم الميم في اسم الفاعل غير الثلاثي؛ لثلاثا يلتبس باسم المكان من الثلاثي المجرد المكسور العين؛ نحو مَضْرِبٍ، ولم يُعَكَّس؛ لأن الثلاثي أصل، والفتح أيضًا أصل، فاختير الأصل للأصل؛ تخفيفًا، ولم يُكْتَسَر أيضًا مع أن الكسر خفيف بالنسبة إلى الضم؛ للفرق بينه وبين اسم الآلة، والله تعالى أعلم.

ولما بين أن اسم الفاعل من غير الثلاثي يأتي بميم مضمومة في أوله، ويكثر ما قبل آخره، فما خالف ذلك يكون شاذًا، أشار إليه بقوله:

(وَشَدَّ «مُسَهَّبٌ») بضم أوله، وفتح ما قبل آخره، وقوله: (كَمَفْعُولٍ أَتَى) جملة في محل نصب على الحال، يعني أن مُسَهَّبًا بضم الميم، وفتح الهاء اسم فاعل من أسهب رباعيًا، وقد أتى مخالفًا لما مضى بصيغة اسم المفعول، والقياس أن يكون بكسر الهاء؛ يقال: أسهب فلان: إذا أكثر الكلام، أو شَرِهَ، وطَمِعَ حتى لا تنتهي نَفْسُهُ، فهو مُسَهَّبٌ بفتح الهاء على الشذوذ، وجاء بكسرها أيضًا على القياس، كما قاله في «القاموس»^(١).

(و) كذلك «مُحْصَنٌ» بفتح الصاد من أحصن، والقياس كسرها، وقد جاء به أيضًا، قال الفيومي: واسم الفاعل من أحصن: إذا تزوج مُحْصِنٌ بالكسر على القياس؛ قاله ابن القُطَاعِ، ومُحْصِنٌ بالفتح على غير قياس، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾، أي ويحرم عليكم المتزوجات، وأما أحصنت المرأة فرجها: إذا غَفَّت، فهي مُحْصِنَةٌ بالفتح والكسر أيضًا، وقرئ بذلك في السبعة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ المراد الحرائر العفيفات، وقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ المراد الحرائر أيضًا انتهى^(٢).

(١) القاموس ص ٩٢.

(٢) المصباح المنير ١/١٣٩.

٣٣٦ - «وَعَاشِبٌ» وَ«وَارِسٌ» إِذْ مَا أَتَتْ مِنْ «أَفْعَلٍ» الرَّبَاعِ قِلَّةٌ حَوَتْ

(وَعَاشِبٌ) على وزن فاعل، والقياس مُوْفِع بضم الميم، وكسر ما قبل الآخر؛ لأنه من أرفع رباعيتا، قال في «القاموس»، حيث قال: وَيَفْعُ الغلام: رَاهِقُ العَشْرِينَ، كَأَيْفَع، وَهُوَ يَأْفَعُ، لَا مُوْفِعَ انْتَهَى^(١)، وَقَالَ الفَيْوْمِيُّ: الْيَفْعُ مِثْلُ مَنَامٍ: مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ، وَأَيْفَعُ الغلام: سَبَّ، وَيَفْعُ يَفْعُ بِفَتْحَتَيْنِ يُفَوِّعًا، فَهُوَ يَأْفَعُ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنَ الرَّبَاعِيِّ، وَغَلَامٌ يَفْعَةٌ وَزَانٌ قَصَبَةٌ، مِثْلُ يَأْفَعُ، وَيُطَلَّقُ عَلَى الْجَمْعِ، وَرَبْمَا جُمِعَ عَلَى أَيْفَاعٍ انْتَهَى^(٢). وَقَوْلُهُ: (قَدْ أُثْبِتَا) بِالْفِ التَّنْيَةِ، مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، أَي قَدْ ثَبِتَ كُلٌّ مِنْ مُحَصَّنٍ وَيَأْفَعُ سَمَاعَهُ مِنَ الْعَرَبِ، مَخَالَفًا لِلْقِيَاسِ

«وَعَاشِبٌ» اسم فاعل من أعشب على خلاف القياس، قال الفيومي: عَشِبَ الْمَوْضِعُ يَعْشِبُ، مِنْ بَابِ تَعَبٍ: نَلَّتْ عَشْبُهُ، وَهُوَ الْكَلَاءُ الرُّطْبُ فِي الرَّبِيعِ، وَأَعْشَبَ بِالْأَلْفِ كَذَلِكَ، فَهُوَ عَاشِبٌ عَلَى تَدَاخُلِ اللَّغَتَيْنِ، وَعَشِبَتِ الْأَرْضُ، وَأَعْشَبَتْ، فَهِيَ عَشِيبَةٌ، وَمُعْشَبَةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: أَرْضٌ عَشِيبَةٌ، وَعَشِيبَةٌ، وَلَا يَقُولُ: أَعْشَبَتْ انْتَهَى^(٣). «وَعَاشِبٌ» اسم فاعل من أورس على غير قياس، والقياس مورس، وشمع قليلا، قال في «القاموس»: أَوْرَسُ الرُّمْتُ^(٤)، فَهُوَ وَارِسٌ، وَمُورَسٌ قَلِيلٌ جَدًّا، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْقِيَاسُ: اصْفَرَّ وَرَقُهُ، فَصَارَ عَلَيْهِ مِثْلُ الْمَلَأَةِ الصَّفَرِ، وَأَوْرَسُ الشَّجَرُ: أَوْرَقَ انْتَهَى^(٥).

وقوله: (إِذْ) ظَرْفٌ لـ«حَوَتْ» (مَا) زَائِدَةٌ (أَتَتْ مِنْ أَفْعَلٍ الرَّبَاعِ) بِحَذْفِ الْيَاءِ؛ لِلوزن، صِفَةٌ لـ«أَفْعَلٍ»، وَقَوْلُهُ: (قِلَّةٌ) مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لـ«حَوَتْ» أَي جَمَعَتْ، يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ شَدَّتْ عَنِ الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورِ لِاسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ؛ حَيْثُ جَاءَتْ مِنَ الْأَفْعَالِ الرَّبَاعِيَّةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) «القاموس» ص ٧٠٠.

(٢) «المصباح المنير» ٦٨١/٢.

(٣) «المصباح المنير» ٤١٠/٢.

(٤) الرَّمْتُ بالكسر: مَرَعَى لِلْإِبِلِ مِنَ الْحَمَضِ، وَشَجَرٌ يُشْبِهُ الْعُضَى انْتَهَى «قَامُوسٌ» ص ١٥٦.

(٥) «القاموس» ص ٥٢٢.

٣٣٧ - وَفَتَحُوا مَا قَبْلَ تَا فِي الصَّارِمَةِ لِكَوْنِهِ الْوَسْطَ فِي ذِي الْكَلِمَةِ

فَصْلٌ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ

٣٣٨ - وَهُوَ الَّذِي يُشْتَقُّ مِنْ «سَيَفْعَلُ» لِأَنَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ قَدْ يَشْتَمِلُ

ثم ذكر علة بناء ما قبل تاء التانيث على الفتح، فقال:

(وَفَتَحُوا مَا قَبْلَ تَا فِي الصَّارِمَةِ) اسم فاعل للمؤنثة من صَرَمَ الشَّيْءَ يَصْرِمُهُ، من باب ضرب: إذا قطعه (لِكَوْنِهِ الْوَسْطَ فِي ذِي الْكَلِمَةِ) أي في هذه الكلمة التي اتصلت بها التاء.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه إذا اتَّصَلَ بِآخِرِ اسْمِ الْفَاعِلِ مَطْلَقًا تَاءُ التَّانِيثِ يُبْنَى مَا قَبْلَهَا عَلَى الْفَتْحِ، نحو ضاربة، ومكرمة، ومدحرجة؛ لأن ما قبلها صار بمنزلة وسط الكلمة، فكما لا يُعْرَبُ وَسْطُ الْكَلِمَةِ كَذَلِكَ مَا هُوَ بِمَنْزِلَتِهَا، كما في نون التوكيد، وياء النسبة؛ وإنما بُنِيَ عَلَى الْحَرَكَةِ، مع أن الأصل في البناء السكون؛ لعروض البناء، وكان على الفتح؛ للخفة، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ولما أنهى الكلام على اسم الفاعل، وتوابعه، شرع يبيِّن اسم المفعول، فقال:

(فَصْلٌ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ)

سُمِّيَ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ، مع أن اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر؛ لأن المراد المفعول به، يقال: فعلت به الضرب، أي أوقعته عليه، لكنه حُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ، فصار الضمير مرفوعًا، فاستتر؛ لأن الجارَ والمجرورَ كان مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله، قاله الرضوي^(١).

(وَهُوَ الَّذِي يُشْتَقُّ) بالبناء للمفعول (مِنْ «سَيَفْعَلُ») أي من المضارع المبني للمفعول (لِأَنَّ) متعلق بـ«يُشْتَقُّ»، وقوله: (عَلَيْهِ) متعلق بـ«يشتمل»، وقوله: (الْفِعْلُ) مبتدأ خبره

- ٣٣٩ - وَلَفْظُ ذِي الثَّلَاثِ مَفْعُولٌ فَحَسَّ كَمِثْلِ «مَضْرُوبٍ» إِذَا مَا تَقْتَبِسُ
 ٣٤٠ - وَعَوَّضُوا مِيمًا عَنِ الزَّوَائِدِ إِذْ أَحْرَفُ الْعِلَّةُ مَا بِهِابِدِي
 ٣٤١ - فَصَارَ «مَضْرُبًا» فَمِيمًا فَتَّحُوا لَوْلَا لَبَسَ فِيهِ كَانَ يَصِحُّ

قوله: (قَدْ يَشْتَمِلُ) بالبناء للفاعل، أي لبيان الشخص الذي يشتمل عليه الفعل، أي يقع عليه الحدث.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن اسم المفعول هو اسم مشتق من المضارع المبني للمجهول من وقع عليه الفعل.

فقوله: «اسم» جنس يشمل جميع الأسماء، وقوله: «مشتق» فصل يخرج غير المشتق، وقوله: «من المضارع المبني للمجهول» يُخرج اسم الفاعل؛ لأنه مشتق من المضارع المبني للمعلوم، وقوله: «لمن وقع عليه الفعل» يُخرج اسم المكان، والزمان، والآلة. وإنما اشتق من المضارع المجهول؛ لمناسبة بينهما في الحركات والسكنات، وعدد الحروف؛ لأن أصل مضروب مُضْرَب بضم الميم، وفتح الراء، ثم عُيِّرَ؛ للالتباس، وقيل: من حيث إنهما يُسندان إلى مفعول ما لم يُسم فاعله، والله تعالى أعلم.

(وَلَفْظُ ذِي الثَّلَاثِ) أي صيغة اسم المفعول الثلاثي المجرد، و«لفظ» مبتدأ خبره قوله: (مَفْعُولٌ) أي موازن لمفعول غالباً، قيل: به سُمِّيَ؛ لكثرة الثلاثي، وإنما قلنا: غالباً لأنه قد يأتي على وزن فَعِيل كعظيم، وفَعُول، كشكور (فَحَسَّ) أي اجعل هذا الوزن مقيماً لاسم المفعول الثلاثي، وذلك (كَمِثْلِ «مَضْرُوبٍ») وقوله: (إِذَا مَا تَقْتَبِسُ) أي إذا أردت أن تتعلم مثاله، يقال: قَبَسَ علماً، من باب ضرب، واقتبسه تعلمه، واستفاده^(١).

(وَعَوَّضُوا مِيمًا عَنِ الزَّوَائِدِ) أي عن الحروف التي تُزاد للمضارعة (إِذْ) تعليلية (أَحْرَفُ الْعِلَّةُ مَا بِهِابِدِي) نافية (بِهِابِدِي) مخفف «بِدِي» ع، يعني أن حرف العلة لا يُبدأ بها، كما سبق بيانه في اسم الفاعل (فَصَارَ «مَضْرُبًا») بضم الميم، وفتح الراء (فَمِيمًا فَتَّحُوا) أي فتحوا ميم مُضْرَب؛ إذ (لَوْلَا) أي لولا الفتح (لَبَسَ فِيهِ كَانَ يَصِحُّ) أي يظهر،

٤٩٤ - فَصَارَ لَهَا ثُمَّ زَادُوا أَلِفًا وَاللَّامَ بِالإِدْغَامِ فَالِلَّةِ اعْرِفَا
 ٤٩٥ - وَقِيلَ أَضْلُهُ الإِلَهِ فَحُذِفَ هَمْزٌ بِتَنْقِيلِ فَادْغَامِ قَدْ أَلِفَ

(فَصَارَ) إله بعد حذف همزته (لَهَا، ثُمَّ زَادُوا أَلِفًا وَاللَّامَ) أي ثم بعد الحذف زادوا «أل» عوضًا عن الهمزة المحذوفة (بِالإِدْغَامِ) أي مع إدغام اللام الداخلة في لام الكلمة، فصار الله، كما أشار إليه بقوله: (فَالِلَّةِ) مفعول مقدم لـ(اعْرِفَا) فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا؛ للوقف، أي اعرفن كونه «الله» بعد الإدغام.

[تبيهه]: «الإله» فَعَالٌ بمعنى مفعول، من أَلَّ يَأَلُّه بِالْفَتْحِ فِيهِمَا إِلَاهَةٌ: أي عبته، فمعنى إله مألوه، أي معبود، كقولنا: إمام بمعنى مؤتم به، فعلى هذا في الألف واللام مذهبان: [أحدهما]: أن يكونا عوضين عن الهمزة المحذوفة، ومع هذا يفيد التعريف أيضًا، وهو مذهب أبي علي النحوي، واستدل عليه بكون همزته للقطع حالة النداء، حيث يقال: يا أله بالقطع.

[وثانيهما]: أن يكونا للتعريف، لا للتعويض، وهو مذهب جمهور أئمة اللغة، واستدلوا عليه بأنه لو كانتا عوضًا عن الهمزة لما اجتمعتا حينئذ مع المعوض في قولهم: الإله، وقالوا: وقُطِعَتِ الهمزة للزومها تفخيماً لهذا الاسم، والناظم تبعًا لأصله أطلق القول، ولم يُقَيَّدْ بكونها للتعويض، أو للتعريف؛ ليشمل المذهبين، هذا.

وقد جوّز سيبويه أن يكون أصل اسم الله تعالى لاه بغير همزة، من لاه يليه: أي تستر، ثم لما أدخلت الألف واللام أجري مجرى اسم العلم، كالحسن والعباس إلا أنه يُخَالَفُ سائر الأعلام، من حيث إنه كان في الأصل صفة، وقولهم: يا أله بقطع الهمزة إنما جاز لأنه يُنَوَى به الوقف على حرف النداء تفخيماً للاسم^(١)، والله تعالى أعلم.

(وَقِيلَ: أَضْلُهُ) أي أصل لفظ «الله» (الإِلَهِ) معْرِفًا (فَحُذِفَ هَمْزٌ) أي الهمز الثاني المكسور تخفيفًا (بِتَنْقِيلِ) أي مع نقل حركتها، وهي الكسرة إلى اللام الساكنة قبلها

(١) راجع «الصحاح» ٥/١٧٨٠-١٧٨١ و«الفلاح» ١٠٧.

٣٤٤ - وَغَيَّرُوا «الْمَضْرُوبَ» دُونَ «مُكْرَمٍ»	وَدُونَ مَوْضِعِ الثَّلَاثِي فَاعْلَمِ
٣٤٥ - حَمَلًا لَهُ عَلَى أَخِيهِ الْفَاعِلِ	إِذْ أَصْلُهُ قَدْ كَانَ أَيْضًا يَنْجَلِي
٣٤٦ - مُثَلَّثًا فِي الْعَيْنِ كَالْمُضَارِعِ	كَ«نَاصِرٍ» وَ«ذَاهِبٍ» وَ«وَارِعٍ»
٣٤٧ - فَكَسَّرُ كُلَّ حَقَّقِ التَّغْيِيرَا	فَتَابَعَ الْمَفْعُولُ فِيمَا غَيَّرَا

دون مفعول باب الإفعال، والموضع مع أن القياس أن يُدفع بتغييرهما أيضًا، أجاب بقوله:

(وَغَيَّرُوا «الْمَضْرُوبَ») أراد به اسم المفعول من الثلاثي، لا خصوص هذا اللفظ (دُونَ «مُكْرَمٍ») أي دون أن يغيروا اسم المفعول من باب الإفعال، كَمُكْرَمٍ (وَدُونَ مَوْضِعِ الثَّلَاثِي) بسكون الياء للوزن، أي ودون تغيير اسم الموضع من الثلاثي؛ كَمَنْصَرٍ، وقوله: (فَاعْلَمِ) جملة معترضة، كمل بها البيت، أي فاعلم هذا التصريف. (حَمَلًا لَهُ) أي لأجل حملهم اسم المفعول (عَلَى أَخِيهِ الْفَاعِلِ) بالجر بدل من أخيه، وسماء أخاه؛ لمشابهة بينهما في تعلق الفعل بهما من جهة الصدور منه في الفاعل، والوقوع عليه في المفعول (إِذْ أَصْلُهُ) أي أصل الفاعل (قَدْ كَانَ أَيْضًا يَنْجَلِي) أي يظهر استعماله (مُثَلَّثًا فِي الْعَيْنِ) أي في حركات عين الفعل (كَالْمُضَارِعِ) أي ككون حركات المضارع مثلثًا، وذلك (كَ«نَاصِرٍ») من ينصر بالضم (وَ«ذَاهِبٍ») من يذهب بالفتح (وَ«وَارِعٍ») من يرع، من باب وَرِثَ يَرِثُ.

(فَكَسَّرُ كُلَّ) من هذه الثلاثة المختلفة بالضم، والفتح، والكسر (حَقَّقَ التَّغْيِيرَا) بألف الإطلاق، أي أثبت تغيير الفاعل (فَتَابَعَ الْمَفْعُولُ) أي بالرفع على الفاعلية، ومفعوله محذوف، أي الفاعل، وقوله: (فِيْمَا) مصدرية حرفية (غَيَّرَا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، أي في التغيير، يعني أن المفعول تبع الفاعل في التغيير؛ للمواخاة التي ذكرناها.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح: أنه إنما غيّر مفعول الثلاثي المجرد دون مفعول باب الإفعال، ودون اسم الموضع حتى يصير اسم المفعول الثلاثي مشابهًا لاسم الفاعل منه.

٣٤٨ - وَغَيْرُ مَفْعُولٍ لِذِي الثَّلَاثِ جَاءَ نَقْلًا كـ «نَقَضِ» وَ«كَجِيلِ» وَ«نَجَا»

وحقيقة الكلام في هذا هو أن القياس في اسم المفعول من الثلاثي المجرد أن يكون على وزن مضارعه، كما في اسم الفاعل، فيقال من يُضْرَبُ: مُضْرَبٌ بضم الميم، وفتح الراء، لكنهم لما أذاهم حذف الهمزة في باب الإفعال إلى كون مفعوله مفعلاً بضم الميم، وفتح العين لزم الالتباس، فقصدوا تغيير أحدهما؛ لدفعه، فغيروا مفعول الثلاثي؛ لما ثبت التغيير في أخيه، وهو اسم الفاعل من الثلاثي أيضاً، دون مفعول باب الإفعال؛ لعدم التغيير في أخيه اسم الفاعل من هذا الباب أيضاً، والتغيير في اسم الفاعل من الثلاثي من وجهين:

[أحدهما]: أنه وإن كان كمضارعه في مطلق الحركات والسكنات، لكنه ليست الزيادة فيه في موضع الزيادة في المضارع، وهو ظاهر، بخلاف باب الإفعال.

[الثاني]: أن الحركات في أكثره ليست كحركة مضارعه، كما في مضموم العين، نحو يَنْصُرُ وناصر، ومفتوح العين، نحو يعلم وعالم، بخلاف الفاعل من باب الإفعال؛ إذ مُكْرِمٌ بوزن يُكْرِمُ من غير فرق، غير أن الميم أقيم مقام الياء، فغُيِّرَ المفعول من الثلاثي حملاً على الفاعل؛ لمواخاة بينهما، على ما بيناها، والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على اسم المفعول القياسي من الثلاثي، أتبعه بذكر ما جاء منه سماعاً، فقال:

(وَغَيْرُ مَفْعُولٍ) مبتدأ، خبر جملة «جاء» (لِذِي الثَّلَاثِ) متعلق بـ(جاء) لغة في جاء بالهمزة، وليس ضرورة، وقوله: (نَقْلًا) منصوب على الحال، كما قال في «الخلاصة»:

وَمَضْرُوبٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَنْقَعُ بِكَثْرَةِ كـ «بَغْتَةٌ زَيْدٌ طَلَعُ»

يعني أنه جاء اسم المفعول من الثلاثي غير موزون بمفعول، حال كونه منقولاً من العرب، ومقصوداً على السماع منهم، وذلك أنه جاء بوزن فَعْلٍ بكسر الفاء، وسكون العين (كـ «نَقَضِ») بكسر النون، وضمها، وسكون القاف، بمعنى منقوض؛ وذكر في

٣٤٩ - وَافْتَحَ مَكَانَ الْكَسْرِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ يُؤَلُّ إِلَى الْمَفْعُولِ كَ«الْمُؤَاصِلِ»

«المصباح» جواز ضم النون، وعبارته: التَّقْضُ، مثلُ قُقْلٍ، وِحْمَلٍ: بمعنى المنقوض، واقتصر الأزهرى على الضمِّ، قال: التَّقْضُ اسم البناء المنقوض إذا هُذِمَ، وبعضهم يقتصر على الكسر، ويمنع الضمِّ، والجمع نُقُوض انتهى^(١).
ومما جاء على فِعْلٍ بكسر، فسكون الدَّبْحِ بمعنى المذبوح، والطَّخْنِ بمعنى المطحون، والنُّشْيِ بمعنى المنسي.

(و) جاء أيضًا على فَعِيلٍ بفتح الفاء، وكسر العين، نحو «كَحِيلٍ» بمعنى مكحول، ومثله قَتِيلٌ، وجَرِيحٌ، ونحوها، وهو كثير في كلامهم، ومع هذا فهو مقصور على السماع، كما تفيدُه عبارة الناظم، وعليه الجمهور، وجعله بعضهم مقيسًا^(٢).
(و) جاء أيضًا على فَعَلٍ بفتححتين، نحو «نَجَّأً» بفتح النون والحيم بمعنى المنجَوْ، يقال: نَجَّوْتُ الْجُلْدَ عَنِ الشَّاةِ بِمَعْنَى سَلَخْتَهُ، فهو منجَوْ، ونَجَّأً، ومثله الْقَنْصُ، بفتح القاف، والنون بمعنى الصيد المقنوص، من قنصه: إذا صاده، والتَّقْضُ بفتح النون والضاد المعجمة بمعنى المنقوض.

ولما فرغ من بيان كيفية بناء اسم المفعول من الثلاثي المجرد، شرع يبيِّن كيفية بنائه من غير الثلاثي، فقال:

(وَافْتَحَ مَكَانَ الْكَسْرِ) الذي (في اسمِ الْفَاعِلِ) أي وهو ما قبل الآخر (يؤَلُّ) بالجزم على أنه جواب الدلتب قبله، أي يرجع (إلى الْمَفْعُولِ) يعني أنك إذا أبدلت الكسرة التي في اسم الفاعل صار اسم مفعول، وذلك (ك«الْمُؤَاصِلِ») بكسر الصاد المهملة اسم فاعل من واصل يواصل، فإذا فتحت الصاد صار اسم مفعول، فتقول: هذا الْمُؤَاصِلُ.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن اسم المفعول من غير الثلاثي على صيغة اسم

(١) «المصباح النير» ٦٢١/٢.

(٢) راجع «فتح الأفعال على لامية الأفعال» ص ١٧٤.

فَصْلٌ فِي اسْمِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ

٣٥٠ - وَاشْتَقُّ «مَفْعَلٌ» مِنَ الْمُضَارِعِ مَكَانَ فِعْلِ حَاصِلِ وَوَأَقِيعِ

الفاعل، إلا أنك تفتح ما قبل آخره، إما لفظاً، كما وصل، ومستخرج، أو تقديرًا، كمختار، ومجاب؛ إذ أصله مُخْتَبَرٌ بفتح الياء، فقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فصار مختارًا، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على اسمي الفاعل والمفعول، أتبعه بذكر اسمي الزمان والمكان، فقال:

(فَصْلٌ: فِي اسْمِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ)

أي من الثلاثي المجرد، ولم يذكر اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي المجرد؛ لأن الغرض بيان الأبنية وتفصيل أحوالها وأحكامها، وكيفية أخذ بعضها من بعض، ولما لم يكن لاسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي أحوالاً وأحكاماً وتفصيل، بل كان صيغتهما منه على صيغة اسم المفعول منها، لم يحتج إلى ذكرهما، مع أن ظهور المناسبة بين المفعول والزمان والمكان استدعت حمل اسميهما على اسم المفعول، وأغنت عن ذكرهما كما أغنى اتحاد المصدر الميمي في بعض الثلاثي معهما عن ذكر صيغته من غير الثلاثي بسبب استدعاء حمله عليهما^(١)، والله تعالى أعلم.

(وَاشْتَقُّ) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله: «(مَفْعَلٌ)» بفتح الميم، وسكون الفاء، وفتح العين (مِنَ الْمُضَارِعِ) متعلق بـ«اشْتَقُّ» (مَكَانَ فِعْلِ) أي حال كونه دلاً على مكان الفعل، أي الحدث، وقوله: (حَاصِلِ) بالجرّ صفة لـ«فعل»، وقوله: (وَأَقِيعِ) عطف عليه مؤكّد له.

(١) راجع «شرح المراح» لديكنقوز ص ٧٥.

- ٣٥١ - لِشِبْهِهِ الْمَفْعُولَ فِيهِ زَيْدًا مِيمٌ وَوَاوٌ لَمْ تَكُنْ مَزِيدًا
٣٥٢ - فِيهِ لِحُوفٍ أَنْ يَكُونَ مُلْتَبِسًا مَعَ اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِي فَقِسْ

(لشبهه) متعلق بـ «اشتق»، أي لأجل مشابهة اسم المكان (المفعول) أي اسم المفعول، فقوله: «لشبهه» أضيف إلى فاعله، ونصب مفعوله، كما قال في «الخلاصة»: وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلُ بِنْصَبٍ أَوْ بِرَفِ عَمَلَةٍ وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أن اسم المكان اسم مشتق من يفعل المبني للمعلوم مكان وقع فيه الفعل.

فقوله: «اسم» جنس يشمل جميع الأسماء، وقوله: «مشتق من يفعل» يخرج غير المشتقات، واسم المفعول، وقوله: «مكان وقع فيه الفعل» يخرج ما عدا اسم المكان. [تنبيهان]

(الأول): إنما اشتق اسم المكان من المعلوم دون المجهول كاسم المفعول، وإن اقتضت المناسبة في المفعولية ذلك؛ لأن اسم المكان لما كان اسم الذات، لا اسم المعنى لم يعمل عمل الفعل، فيكون وضعه على الإطلاق، أي لا من حيث ملاحظة العمل، فاشتق مما هو الأصل، وهو المعلوم، واسم المفعول من المجهول باعتبار عمله.

(الثاني): إنما خص تعريف اسم المكان بالذكر، وبيان أحكامه، وأحوال تعريف اسم الزمان وهو مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومعرفة أحكامه على المقايسة؛ لكثرة استعمال اسم المكان، ولما جاز أن يتوهم لذلك أن هذه الصيغة حقيقة في المكان، ومجاز في الزمان؛ لمناسبة بينهما جرت عادتهم في العنوان على تقديم اسم الزمان؛ دفعا لذلك التوهم، وإشارة إلى أن الصيغة مشتركة بينهما.

ثم أشار إلى كفية بناء اسم المكان، بقوله:

(فيه) أي في اسم المكان متعلق بـ (زيدًا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، ونائب فاعله قوله: (ميم) أي زيد ميم في أول اسم المكان، كما زيدت في المفعول؛ لمشابهة بينهما (وواو لم تكن مزيدًا فيه) أي في اسم المكان. (لحوف أن يكون) أي اسم

- ٣٥٣ - وَافْتَحَهُ مِنْ مُضَارِعٍ قَدْ يَنْفَتِحُ عَيْنًا كـ «يَذْهَبَانِ مَذْهَبًا يَضِخُ»
 ٣٥٤ - إِلَّا الْمِثَالَ نَحْوُ «عَدَّ» وَ«وَجَلَّ» وَ«وَسَطَّتْ» فَحَثْمُ كَسْرِهِ انْجَلَى
 ٣٥٥ - كَيْلًا يُظَنَّ كَوْنُهُ كـ «جَوَزِبَ» فَ«فَوَعِلَّ» مَعَ كَلَامِهِمْ أَبِي

المكان (مَلْتَبِسٌ) خبر «يكون» وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، ولو قال: «يلتبس» لسنم من مخالفة الجادة (مَعَ اسْمِ مَفْعُولٍ الثَّلَاثِيَّ) يعني أنه إنما لم تُرَدِّ الواو في اسم المكان كما زيدت في اسم المفعول؛ لأجل خوف التباسه به، وقوله: «فَقَسُّ» كمل به البيت، أي فقس هذا على غيره مما يقع فيه الالتباس.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه لما أريد بناء اسم المكان حذف حرف المضارعة، ثم زيدت الميم مكانه، كما زيدت في اسم المفعول؛ لمشابهة بينهما في كون كل منهما محلا لوقوع الفعل؛ ولم تُرَدِّ الواو كما زيدت في المفعول، حتى لا يلتبس اسم المكان باسم المفعول، والله تعالى أعلم.

ثم بين صيغته، فقال:

(وَافْتَحَهُ) أي افتح عين اسم المكان، حال كونه مأخوذاً (مِنْ مُضَارِعٍ قَدْ يَنْفَتِحُ عَيْنًا) أي من المضارع المفتوح عينه، وذلك (كـ «يَذْهَبَانِ مَذْهَبًا يَضِخُ») فـ «مَذْهَبًا» اسم مكان مفتوح الميم والعين؛ لكون مضارعه مفتوح العين، فلا تباين بينه وبين مضارعه إلا أن الميم المفتوحة تقوم مقام الياء المفتوحة (إِلَّا الْمِثَالَ) الواوي؛ كما يدل عليه المثال (نَحْوُ «عَدَّ») أمر من وعد، من باب ضرب، من الوعد (وَ«وَجَلَّ») من باب تعب، أي خاف (وَ«وَسَطَّتْ») ككرم، يقال: وَسَطَّ وَسَاطَةً وَسَبْطَةً، وفلان وَسِيطٌ في قومه: إذا كان أوسطهم نسباً، وأرفعهم مجدداً؛ قاله في «اللسان»^(١).

(فَحَثْمُ كَسْرِهِ) أي كسر عين المثال (انْجَلَى) أي ظهر وانكشف، وإنما كُسر مع أنه خلاف القياس (كَيْلًا يُظَنَّ) بالبناء للمفعول (كَوْنُهُ كـ «جَوَزِبَ») بفتح الجيم، وسكون

الواو، وفتح الراء، آخره موحددة: لِفَافَةُ الرَّجُلِ، جمعه جَوَارِبَةٌ وَجَوَارِبُ^(١) (فَافُوعِلٌ) بكسر العين (مَع كَلَامِهِمْ أَبِي) أي مُنِع استعماله.

وحاصل المعنى أَنَّ صيغة اسم المكان من باب يَفْعَلُ، مما كان عين مضارعه مفتوحًا، وهو باب فتح يفتح، وَعَلِمَ يعلم مَفْعَلٌ بفتح العين، فلا تباين بينه وبين مضارعه، إلا أن الميم المفتوحة تقوم مقام الياء المفتوحة، وذلك كالذهب، من ذهب يذهب، إلا من المثال، فإن اسم المكان منه مَفْعِلٌ بكسر العين، كالمَوْجِلُ بكسر الجيم، من يَوْجِلُ بالفتح، وإنما كُسِرت العين في المثال مع أنه خلاف القياس حتى لا يُظَنَّ أن وزنه فَوُوعِلٌ بفتح الفاء والعين رَعْمًا أن الميم من نفس الكلمة، لا زائدة عليه، مثلُ جَوْرِبِ، وإنما لم يجر أن يكون وزن اسم المكان فَوُوعِلٌ مثلُ جورب؛ لأنه ليس من قسم اسم المكان، ولا من الزمان، فيلتبس المكان بما ليس بمكان، ولا يُظَنَّ في الكسر أن وزنه فَوُوعِلٌ؛ لأن فَوُوعِلًا لا يوجد في كلامهم.

وتعقب هذا ابن الكمال، فقال: هذا الدليل ليس بسديد؛ لأن المكان من الفعل الصحيح، مثل المذهب قد يُظَنَّ أن وزنه مثل جَعْفَرٍ، وهو ليس بمكان، مع أنه لم يُكسر، بل أبقى على حاله، والأولى ما ذكره المحققون من أنهم كسروا العين في المعتلّ الفاء؛ لأن الكسر مع الواو أخفّ من الفتح معه؛ لأن مَوْعِدًا، ومَوْجِلًا بالكسر أخفّ من مَوْعِدٍ، ومَوْجِلٍ بالفتح، وذلك يَأْ قِيل من أن المسافة بين الفتحة والواو منفرجة، بخلاف الكسرة مع الواو.

ولا يقال: الفتح أخفّ الحركات، والكسر ثقيل، فاستعمال الأخفّ مع الواو أخفّ من استعمال الثقيل معه؛ لأننا نقول جاز أن يكون للثقيل مع الثقيل حالة موافقة يصير التلقظ بها يسيرًا مما ليس بين الخفيف والثقيل؛ لجواز كون حالة انفراد

٣٥٦ - وَإِنْ أَتَى مِنْ «يَفْعَلًا» بِالْكَسْرِ فَاتَّكِسِرَتْ غَيْرَ نَاقِصٍ إِذْ يَجْرِي

٣٥٧ - فَإِنَّهُ بِفَتْحِ عَيْنِهِ ثَبَّتْ كَرَاهَةً لِكَسْرَاتِ رُتِبَتْ

الثقيل مغايرة لحالة اجتماعه، يعرفه من له ذوق سليم انتهى^(١).

ثم ذكر صيغة اسم المكان من «يَفْعَلُ» المكسور العين، فقال:

(وَإِنْ أَتَى) اسم المكان مِنْ «يَفْعَلًا» بالف التثنية على حكاية حالة الجزم، أو النصب (بِالْكَسْرِ) أي لعينه، وهو باب ضرب، وورث (فَاتَّكِسِرَتْ) أي اكسر عين مفعيله، كـ «مَضْرِبٍ، وَمَوْرِبٍ»، وقوله: (غَيْرَ نَاقِصٍ) حال مقدم من فاعل (إِذْ) ظرفية (يَجْرِي) أي وقت جريان استعماله غير ناقص (فَإِنَّهُ) أي الناقص، أي المكان منه (بِفَتْحِ عَيْنِهِ ثَبَّتْ) يعني أنه يكون مفتوح العين مع أنه خلاف القياس، وإنما فُتِحَ (كَرَاهَةً) منصوب على المفعولية من أجله، أي لأجل كراهة (لِكَسْرَاتِ رُتِبَتْ) أي تابعت في كلمة واحدة.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أن صيغة اسم المكان من باب «يَفْعَلُ» مكسور العين، كـ «يَضْرِبُ» على وزن «مَفْعَلٍ» بفتح الميم، وكسر العين، فلا تباين بينه وبين مضارعه، إلا أن الميم المفتوحة تقوم مقام الياء المفتوحة، كـ «الْمَضْرِبِ»، إلا من الناقص، فإن اسم المكان منه يكون بفتح العين مطلقاً، مع أنه خلاف القياس، نحو «الْمَرْمَى» بفتح الميم، من «يَرْمِي» بكسرها، وإنما فُتِحَ مع أن القياس كسره؛ فرراً من توالي الكسرات الثلاث؛ لأن تواليها ثقيل؛ لأن الياء كسرتان؛ لتركبها من كسرتين، والميم التي قبلها مكسورة، فيصير توالي الكسرات الثلاث، ولا يُضْمَمُ العين مع أنه لا يلزم فيه توالي الكسرات؛ لثقل الضمّة، كذا قرره ابن كمال، والله تعالى أعلم.

٣٥٨ - وَلَمْ يَجِيئَ مِنْ «فَعْلٍ» الْمُضْمُومِ	لِثِقَلِ «الْمَفْعَلِ» بِالْعُمُومِ
٣٥٩ - بَيْنَ ذَوَيْ فَتْحٍ وَكَسْرِ قِسْمَا	كـ «مَنْصُرٍ» وَ«مَنْسَقَطٍ» قَدْ عَلِمَا
٣٦٠ - وَأُعْطِيَ «الْمَفْعَلُ» بِالْكَسْرِ أَخَذَ	عَشْرَ إِسْمَا بِالسَّمَاعِ قَدْ وَرَدَ
٣٦١ - كـ «مَجْزِرٍ» وَ«مَطْلِعٍ» وَ«مَشْرِقٍ»	وَ«مَغْرِبٍ» وَ«مَنْبِتٍ» وَ«مَفْرِقٍ»

ثم بين أن اسم المكان لا يُبنى من «يَفْعُلُ» المضموم العين، فقال:

(وَلَمْ يَجِيئَ) اسم المكان (مِنْ «فَعْلٍ» الْمُضْمُومِ) كان الأولى أن يعبرَ بـ«يَفْعُلُ» بصيغة المضارع، والوزن مستقيم، لا بالماضي؛ لأنه لا يشمل باب فَعْلَ يَفْعُلُ، كَنَصَرَ يَنْصُرُ مع أن حكمه كذلك (لِثِقَلِ «الْمَفْعَلِ» بِالْعُمُومِ) أي في عموم استعماله، يعني أن استعمال المضموم ثقيل.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه لا يُبنى اسم المكان مما كان عين مضارعه مضمومًا، وهو بابا نصر يَنْصُرُ؛ وكَرُم يَكْرُمُ على وزن مَفْعُلٍ بضم العين؛ مع أن القياس يقتضيه؛ لثقل الضمة، ولرفضهم مَفْعُلًا في كلامهم، والله تعالى أعلم.

ثم بين أنهم قسموا موضع المضموم العين بين «مَفْعَلٍ» بالكسر، و«مَفْعَلٍ» بالفتح، فقال: (بَيْنَ ذَوَيْ فَتْحٍ وَكَسْرِ قِسْمَا) «بين» متعلق بـ«قِسْمَا» مبنيا للمفعول، وألفه إطلاقيّة، يعني أن اسم المكان من يَفْعُلُ المضموم العين مقسوم بين «مَفْعَلٍ» بفتح العين، و«مَفْعَلٍ» بكسرها، وذلك (كـ «مَنْصُرٍ») من نصر يَنْصُرُ (وَ«مَنْسَقَطٍ») من سقط يَسْقُطُ (قَدْ عَلِمَا) بالبناء للمفعول، والألف إطلاقيّة، أي حال كون هذا معلومًا لدى أرباب الفنّ.

(وَأُعْطِيَ «الْمَفْعَلُ») فعلٌ ونائب فاعله، أي جُعِلَ لـ«الْمَفْعَلِ» (بِالْكَسْرِ) أي بكسر عينه، وإنما قدّم الكسر لأن ما أعطي له محصور مضبوط، بخلاف ما أعطي للمَفْعَلِ بالفتح، فإنه غير محصور (أَخَذَ عَشْرَ إِسْمَا) بقطع الهمزة؛ للوزن (بِالسَّمَاعِ) متعلق بحال مقدر من الفاعل في قوله: (قَدْ وَرَدَ) أي جاء هذا عن العرب حال كونه مقصورًا عليه لا يقاس عليه غيره، وتلك الأسماء كائنة (كـ «مَجْزِرٍ») كان الأولى أن لا يعبرَ بكاف التشبيه؛ لذكره الأسماء الأحد عشر كلها، فلا يدعي لها، وقد وقع للأصل نحو عبارته، حيث قال: «نحو المنسك إلخ»

- ٣٦٢ - «مَنَسِكٍ» وَ«مَنَسِقِطٍ» وَ«مَنَسِكِينَ» وَ«مَرْفِقِي» وَ«مَسْجِدٍ» إِذَا بُنِيَ
 ٣٦٣ - وَمَا بَقِيَ مِنْ «يَفْعَلُ» الْمُضَمُّ يَأْخُذُهُ «الْمَفْعَلُ» خُذَ بِالْفَهْمِ

فأجاب عنه بعض الشراح بجواب ركيك، لا داعي لإيراده، فتنبه.

و«الْمَجْزَرُ»: لمكان الْجَزْر، وهو نحر الإبل، وفعله من باب قتل (وَ«مَطْلَعٍ») لمكان طلوع الشمس، والفعل من باب قَعَد (وَ«مَشْرِقِي») لمكان شروقها، والفعل من باب قَعَد أيضًا (وَ«مَغْرِبِي») لمكان غروبها، والفعل من باب قَعَد أيضًا (وَ«مَنَسِبِي») لمكان النبت، والفعل من باب نصر، والاسم النبات (وَ«مَفْرِقِي») لوسط الرأس؛ لأنه موضع فرق الشعر، والفعل من باب نصر أيضًا (وَ«مَنَسِكِي») لمكان النسك، وهو العبادة، والفعل من باب نصر أيضًا (وَ«مَسْقِطِي») لموضع السقوط، يقال: مسقط رأسي، أي حيث وُلِدْتُ والفعل من باب قَعَد (وَ«مَسْكِينِي») لمكان السكون، والفعل من باب قَعَد أيضًا (وَ«مَرْفِقِي») لموضع الرفق، وهو ضدُّ العُنْف، والفعل من باب نصر، رَفَقًا بالكسر (وَ«مَسْجِدِي») هو اسم للبيت المبني للعبادة، سُجِدَ فيه، أو لم يُسْجَد، قال سيبويه: أما موضع السجود فالمَسْجَدُ بالفتح لا غير، وقال الفراء: قد سَمِعْنَا الْمَسْجَدَ، وَالْمَسْجِدَ، وَالْمَطْلَعُ، وَالْمَطْلَعُ، قال: وانفتح في كلّه جائز، وإن لم نسمعه، وبعضهم عَدُّوا الْحَيْشِرَ من هذا القبيل، فكان اثني عشر اسمًا، والأولى أن لا يكون منه؛ لأنه من يحشُر ويحشِر بالضم والكسر لغتان، فالْحَيْشِرُ بالكسر يكون قياسيًا.

وقوله: (إِذَا بُنِيَ) بالبناء للمفعول: أي إذا بُنِيَ اسم المكان من أفعال هذه الأسماء، فإنه يكون مَفْعَلًا بكسر العين.

(وَمَا بَقِيَ) بسكون الياء، للوزن، ويحتمل أن يكون «بَقِيَ» بفتح القاف على لغة طي، أي وغير هذه الكلمات الإحدى عشرة (مِنْ «يَفْعَلُ» الْمُضَمُّ) هكذا النسخة، وكان الأولى أن يقول: «الْمُنْضَمُّ»؛ لأنه يقال: ضَمُّهُ، فانضمَّ، كما في «القاموس»، وغيره من كتب اللغة، وأما أضَمَّهُ فلم يُثبتوه، فنبصر (يَأْخُذُهُ «الْمَفْعَلُ») أي بفتح العين؛ لِحَفَّةِ الْفَتْحَةِ، وقوله: (خُذَ بِالْفَهْمِ) تكملة للبيت، أي خذ هذه القاعدة مع

فهمها؛ لأنها نافعة.

وخلاصة ما ذكره رحمه الله تعالى من قاعدة بناء اسم المكان أن الفعل الثلاثي لا يخلو أن يكون معتل اللام أو الفاء، أو لا يكون كذلك، فإن لم يكن معتل اللام، ولا معتل الفاء، فلا يخلو من أن يكون عين مضارعه مفتوحًا أو مكسورًا، أو مضمومًا، فإن كان مفتوحًا أُبقيت الفتحة في اسم المكان على حالها، وإن كان مكسورًا أُبقيت الكسرة أيضًا على حالها؛ لكون اسم المكان جاريًا على مضارعه الذي اشتق هو منه في حركة عينه مع أنه لا مانع يمنع منه، وإن كان مضمومًا لم تبق الضمة على حالها، وإن كان القياس أن تبقى؛ لثقلها، فوجب تبديل الضمة تخفيفًا، وكان تبديلها إلى الفتحة أولى؛ لخفتها، فأبدلوها إليها، فكان قياس اسم المكان من مضموم العين مفعلاً بفتح العين، كالمقتل من يقتل، إلا أحد عشر كلمة، فإن الضمة فيها تُبدل إلى الكسرة على خلاف القياس، ولهذا صرحوا بأنها شاذة.

ومعتل العين مثل الصحيح فيما ذكرنا.

هذا إذا لم يكن الفعل معتل اللام، ولا معتل الفاء، فإن كان معتل الفاء، فاسم المكان بكسر العين لا غير، سواء كان عين مضارعه مفتوحًا، أو مكسورًا، أو مضمومًا، كالمؤجل، والموعيد، والموسم؛ لأنه لو فتح لالتبس بمثل جورب، وعدم جواز الضم ظاهر؛ لثقله.

وإن كان معتل اللام فاسم المكان منه بالفتح لا غير، سواء كان عين مضارعه مفتوحًا، أو مكسورًا، أو مضمومًا، كالمرمى؛ فإزا من توالي الكسرات.

واللفيف كمعتل العين، فيبنى منه اسم المكان على الفتح مطلقًا، نحو المطوى، والموقى^(١)، والله تعالى أعلم.

٣٦٤ - وَاسْمُ الزَّمَانِ فِي جَمِيعِ مَا مَضَى	كَاسِمِ الْمَكَانِ نَحْوُ «مَشْهَدِ الرِّضَا»
٣٦٥ - كَ «مَقْتَلِ الْحُسَيْنِ كَرْبَلَاءَ»	وَ«مَقْتَلِ الْحُسَيْنِ عَاشُورَاءَ»
٣٦٦ - وَكَاسِمِ مَفْعُولٍ بِمَا قَدْ زِيدَا	فِيهِ هُمَا وَمَضَدْرُ أُرِيدَا

وَمَا كَانَ اسْمُ الزَّمَانِ كَاسِمِ الْمَكَانِ فِي صِيغِهِ الْمَذْكُورَةِ بَيْنَ ذَلِكَ، فَقَالَ:
 (وَاسْمُ الزَّمَانِ فِي جَمِيعِ مَا مَضَى) أَي مِنَ الْأَحْكَامِ، لَا تَعْرِيفَهُ؛ إِذْ هُوَ مَعْرُوفٌ بِأَنَّهُ
 اسْمٌ مُشْتَقٌّ مِنْ يَفْعَلُ لَزَمَانَ وَقَعَ فِيهِ الْفِعْلُ (كَاسِمِ الْمَكَانِ) أَي فَكَلَّ مِثَالِ يَصْلِحُ لِاسْمِ
 الْمَكَانِ يَصْلِحُ لِاسْمِ الزَّمَانِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ، سِوَا كَانَ صَحِيحًا، أَوْ مَعْتَلَّ الْفَاءَ، أَوْ اللَّامَ، أَوْ
 لَفِيضًا، وَذَلِكَ (نَحْوُ «مَشْهَدِ الرِّضَا») أَي فَإِنَّهُ يَصْلِحُ لِلزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، زَمَانَ شَهُودِ
 الرِّضَا، أَوْ مَكَانَهُ، وَ«مَقْتَلِ الْحُسَيْنِ كَرْبَلَاءَ» بِفَتْحِ الْكَافِ، وَسُكُونِ الرَّاءِ، مَمْدُودًا:
 مَكَانَ قَتْلِ الْحُسَيْنِ عليه السلام (وَ«مَقْتَلِ الْحُسَيْنِ عَاشُورَاءَ») هُوَ: الْيَوْمُ الْعَاشِرُ مِنْ شَهْرِ مُحَرَّمٍ،
 وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ثُمَّ بَيَّنَّ اسْمَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، وَكَذَا الْمَصْدَرَ الْمِيمِيَّ، فَقَالَ:

(وَكَاسِمِ مَفْعُولٍ بِمَا قَدْ زِيدَا فِيهِ): «مَا» اسْمٌ مُوصُولٌ وَأَلْفٌ «زِيدَا» لِلإِطْلَاقِ، أَي
 لِذِي زَيْدٍ فِيهِ، وَالْمُرَادُ مَا عَدَا الثَّلَاثِيَّ الْمَجْرُودَ، فَيَشْمَلُ مَجْرُودَ الرَّبَاعِيِّ، وَمَزِيدَهُ، وَمَزِيدَ
 الثَّلَاثِيَّ (هُمَا) أَي اسْمَا الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ (وَمَضَدْرُ أُرِيدَا) بِأَلْفِ الإِطْلَاقِ جُمْلَةٌ فِي مَحَلِّ
 رَفْعِ صِفَةٍ لـ «مَصْدَرٍ»، وَالْمُرَادُ الْمَصْدَرَ الْمِيمِيَّ.

وَحَاصِلُ مَعْنَى الْبَيْتِ بِإِيضَاحٍ: أَنَّ مَا عَدَا الثَّلَاثِيَّ الْمَجْرُودَ، فَاسْمُ الزَّمَانِ، وَالْمَكَانِ مِنْهُ،
 وَكَذَا الْمَصْدَرَ الْمِيمِيَّ مِنْهُ، كَلَّهُ عَلَى وَزْنِ اسْمِ مَفْعُولِهِ، كـ «الْمُخْرَجِ»، مِنْ أَخْرَجَ،
 وَ«الْمُدْخَرِجِ» مِنْ دَخَّرَجَ، وَقَسَّ عَلَيْهِ مَا عَدَاهُ.

قَالَ فِي «شَرْحِ الْمَفْصَلِ»: وَمَا بُنِيَ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيَّ، فَعَلَى لَفْظِ اسْمِ الْمَفْعُولِ، فَيَكُونُ
 اسْمُ الزَّمَانِ، وَالْمَكَانِ، وَالْمَصْدَرِ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ عَلَى السَّوَاءِ فِي اللَّفْظِ، فَكَأَنَّهُمْ قَصَدُوا
 مُضَارَعَتَهُ نَلْفَعَلٍ فِي الزَّنَةِ، فَأَجْرُوهُ عَلَى لَفْظِ الْمَفْعُولِ؛ لِكُونِهِ أَخْفَ مِنْ لَفْظِ انْفَاعِلٍ؛ لِأَنَّ
 الْفَاعِلَ بِالْكَسْرِ، وَهُوَ بِالْفَتْحِ، وَلِأَنَّ اسْمَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ مَفْعُولٌ فِي الْمَعْنَى، فَكَانَ

فَصْلٌ: فِي اسْمِ الآلَةِ

٣٦٧ - وَاشْتَقُّ مِنْ يَفْعُلُ لِلآلَاتِ اسْمٌ كـ «مِفْعَلٍ» كـ «مِكْسَحَاتٍ»

استعمال لفظ المفعول لهما أقيس انتهى.

[تبيه]: هذا البيت زائد على الأصل، فإن الأصل لم يذكر الزمان والمكان من غير الثلاثي، بل زاده الناظم رحمه الله تعالى، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على أسماء المكان والزمان، أتبعه بالكلام على اسم الآلة، فقال:

(فَصْلٌ: فِي اسْمِ الآلَةِ)

(وَاشْتَقُّ) بالبناء للمفعول (مِنْ «يَفْعُلُ») مبنياً للفاعل (لِلآلَاتِ) أي للدلالة على الآلات (اسْمٌ كـ «مِفْعَلٍ») بكسر الميم، وفتح العين (كـ «مِكْسَحَاتٍ») بكسر الميم جمع مكسحة، وهي المكنسة، يقال: كَسَحْتُ البَيْتَ كَسْحًا، من باب نَقَعَ: كَنَسْتُهُ، ثم استعير لتنقية البئر والنهر، وغيره، ف قيل: كَسَحْتَهُ: إذا نَقَيْتَهُ، وَكَسَحْتُ الشَّيْءَ: قَطَعْتَهُ، وَأَذْهَبْتَهُ، وَالْكَسَاحَةُ بِالضَّمِّ مَثَلُ الْكُنَاسَةِ، وهي ما يُكْسَحُ، قاله الفيتومي^(١).
وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن اسم الآلة: هو اسم مشتق من يَفْعُلُ المبنى للفاعل للآلة.

فقوله: «مشتق» أخرج نحو الْقُدُومِ، وقوله: «المبنى للفاعل» أخرج اسم المفعول.

فالآلة: هي ما يُعالج به الفاعل المفعول لوصول أثره إليه.

فمعنى قوله: للآلة - كما قال ابن كمال - أي ليدل على الآلة اللغوية للفعل، وهي ما يُستعان به في الفعل، كالقلم للكتابة، فكأنه قال: اسم مشتق من يَفْعُلُ لما يُستعان به

٣٦٨ - لِذَاكَ قَالَ أَهْلُ صَرْفٍ «مَفْعَلٌ» بِمَوْضِعِ وَبِأَلَاةٍ «مِفْعَلٌ»
 ٣٦٩ - وَ«فَعْلَةٌ» بِمِرَّةٍ وَ«فِعْلَةٌ» لِجَالِيَةِ كَ«جَلْسَةٌ حَسَنَةٌ»

في ذلك الفعل، فكان تعريف الآلة الاصطلاحية بالآلة اللغوية، فلا يتوجه أن يقال: إن تعريف اسم الآلة بالآلة دوري؛ لتوقف معرفة اسم الآلة على معرفة الآلة حينئذ. وقد يُطلق اسم الآلة على ما يُفعل فيه، كالمجلب لكسر الميم، وهو الإناء الذي يُحلب فيه اللبن.

وصيغته المطردة «مِفْعَلٌ» بكسر الميم، وفتح العين، نحو مَضْرَبٌ، ومَقْتَلٌ، ومِفْتَحٌ، (واعلم): أن اسم الآلة من الثلاثي الذي فيه علاج وانفعال يأتي على مِفْعَلٌ، كِمِنْصَرٍ، ومِفْعَالٍ، كمِفْتَاخٍ، ومِفْعَلَةٌ، كِمِكْتَسِحَةٍ، فالأولان قياسيَان، والثالث سماعي. (لِذَاكَ) أي لأجل أن اسم الآلة يأتي على مِفْعَلٌ (قَالَ أَهْلُ صَرْفٍ) أي العلماء المحققون لعلم الصرف «(مَفْعَلٌ)» بفتح الميم والعين (بِمَوْضِعِ) أي مستعمل للدلالة على مكان الفعل (وَبِأَلَاةٍ «مِفْعَلٌ») أي وللدلالة على الآلات مِفْعَلٌ بكسر الميم، وفتح العين (وَ) قالوا: «(فَعْلَةٌ)» بفتح الفاء، وسكون العين (بِمِرَّةٍ) أي للدلالة على الواحدة من مرات الفعل (وَ«فِعْلَةٌ») بكسر الفاء، وسكون العين (لِجَالِيَةِ) أي للدلالة على الحالة التي عليها الفاعل عند صُدُور الفعل منه، وذلك (كَ) قولهم: هذه «(جَلْسَةٌ حَسَنَةٌ)» مثال للحالة، وإنما عبروا عن النوع بالحالة؛ لأن المراد بالنوع الحالة التي عليها الفاعل عند الفعل، تقول: هو حسنُ الرُّكْبَةِ، إذا رَكِبَ، وكان رُكوبه حسناً، يعني أن ذلك عاداته في الركوب، وكذا هو حسنُ الطَّعْمَةِ.

[تنبيه]: معنى قول الصرفيين المذكور أن الأوزان الأربعة المذكورة تُطلق على هذه المعاني الأربعة المذكورة، لا أن المعاني الأربعة ينحصر أوزانها في هذه الأربعة؛ إذ قد علمت أن وزن الموضع إما مَفْعَلٌ بالفتح، أو مَفْعِلٌ بالكسر.

وأن وزن الآلة إما مِفْعَلٌ بكسر الميم وفتح العين، أو مِفْعَالٌ، أو مِفْعَلَةٌ، وأن وزن المِرَّةِ إما فَعْلَةٌ، بفتح الفاء، أو فِعْلَةٌ بكسرها، أو فَعْلَةٌ بضمها، وذلك أن الفعل الثلاثي الذي

٣٧٠ - وَكَسْرُ مِيمِهِ لِفَرْقِ بَيْتِهِ وَبَيِّنُ مَوْضِعِ أَجْزِ إِثْيَانِهِ

يُراد بناء المزة منه إما أن يكون في مصدره تاءً، كِنَشْدَةٍ، وَكُدْرَةٍ، أو لا، فإن كان الثاني، فالمزة منه على فَعْلَةٍ بالفتح، نحو ضَرْبَةٍ، وإن كان الأول فالمزة منه على مصدره المستعمل بلا فرق في اللفظ، نحو نَشْدَةٍ، وَكُدْرَةٍ، والفارق حينئذ القرائن، كِنَشْدَةٍ واحدة، وإذا لم تقيد بمثل الواحدة كان مصدرًا مستعملًا، وشذ قولهم: أتيتُه إِيَانَةً، ولقيتُه لِقَايَةً؛ لأنهما من الثلاثي الذي لا تاء في مصدره؛ إذ مصدرهما إِيَانٌ ولِقَاءٌ، والقياس أَثِيَّةٌ، وَلَقِيَّةٌ بفتح أولهما.

وكذا علمت أن وزن النوع إما فَعْلَةٌ، أو قَعْلَةٌ، أو فُعْلَةٌ بالحركات الثلاث، وذلك أن الفعل الثلاثي الذي يراد بناء النوع منه إما أن يكون في مصدره تاءً، أو لا، فإن كان الثاني فالنوع منه على فِعْلَةٍ بالكسر، نحو ضَرْبَةٍ، وإن كان الأول، فالنوع منه على مصدره المستعمل أيضًا، كِنَشْدَةٍ، وَكُدْرَةٍ، وَرَحْمَةٍ، والفارق القرائن، كِنَشْدَةٍ لطيفة. هذا إذا كان الفعل ثلاثيًا، وأما إذا كان غيره، فإن كان في مصدره تاءً، فالمزة والنوع على مصدره المستعمل، والفارق القرائن أيضًا، نحو استقامة، ودَحْرَجَةٍ واحدة، أو حسنة، وإن لم يكن فيه التاء، فالمزة والنوع على وزن مصدره مزيدًا عليه تاء المزة والنوع، نحو انطلاقة واحدة، وتدحرجة واحدة، أو حسنة، كذا ذكره ابن كمال^(١)، وهو تحقيق مفيد جدًا، والله تعالى أعلم.

ثم علة كسر الميم، فقال:

(وَكَسْرُ مِيمِهِ) أي ميم اسم الآلة فـ«كسْرُ» مبتدأ خبره قوله: (لِفَرْقِ) أي كائِنْ لأجل الفرق (بَيْتُهُ وَبَيِّنُ مَوْضِعِ) أي اسم المكان.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه إنما كُسر ميم اسم الآلة، ولم يبق على الأصل الذي هو الفتح؛ لقيامه مقام الحرف المفتوح؛ للفرق بينه وبين اسم الموضع، من يفعل بالفتح، ويفعل

٣٧١ - بِوَزْنٍ «مِفْعَالٍ» كَمَا الْمِفْتَاحِ وَشَدَّ «مُفْعَلٌ» بِضَمِّ ضَاحِي
 ٣٧٢ - كَمَا «مُدْهَنٍ» وَ«مُسْغُطٍ» وَ«مُنْخَلٍ» «مُكْحَلَةٍ» «مُخْرُضَةٍ» فَلْتَدْعُ لِي

بالضَمِّ، ولم يُضَمِّ؛ نثقله، ولئلا يلتبس بمفعول باب الإفعال، ولم يُعكس الأمر؛ لأن
 الموضوع أكثر استعمالاً بالنسبة إلى الآلة، والفتح أخف، والأخف أولى لما أكثر استعماله،
 ولأن زيادة الميم في الموضوع لمناسبته للمفعول، والميم مفتوح فيه، فزيد في الموضوع
 مفتوحاً، فبقيت الكسرة للآلة؛ للفرق.

ثم ذكر مجيء الآلة على وزن مِفْعَالٍ، فقال:

(أَجْزُ إِتْيَانُهُ) أي مجيء اسم الآلة (بِوَزْنِ «مِفْعَالٍ») بكسر الميم، وسكون الفاء،
 والإضافة بيانية، وذلك (كَمَا الْمِفْتَاحِ) «ما» زائدة، أي كالمفتاح، وهذا الوزن قياسي،
 كمِفْعَلِ السابق، ولَمَّا سُمِعَ وزن مُفْعَلٍ بضم الميم، والعين ذكره، فقال:

(وَشَدَّ «مُفْعَلٌ» بِضَمِّ) أي ليمه وعينه، وقوله: (ضَاحِي) صفة لـ «ضَمِّ»، أي ظاهر،
 يقال: ضَحَا الطَّرِيقُ ضَحْوًا، وَضَحِيًّا: بدأ، وظهر^(١)، وذلك (كَمَا «مُدْهَنٍ») هو الإناء
 الذي يُجعل فيه الدهن (وَ«مُسْغُطٍ») هو الإناء الذي يُجعل فيه السُّغُوط، وهو بالفتح
 دواء يُصَبُّ في الأنف (وَ«مُنْخَلٍ») هو ما يُنْخَلُ به الدقيق، وهو الغُرْبَال الذي يُخرج به
 النخالة من الدقيق (مُكْحَلَةٍ) بالجر معطوف على المجرورات بعاضف مقدر، وهو إناء
 يُجعل فيه الكحل (مُخْرُضَةٍ) كسابقه، وهو إناء يُجعل فيه الخُرُض بضمين، وهو
 الأسنان، وقوله: (فَلْتَدْعُ لِي) تكملة للبيت، أي فلتجازني بالدعاء لي بسبب تقريبي
 هذه المسائل المهمة بالنظم؛ لأنه ورد الأمر بمكافأة من أحسن^(٢).

(١) «القاموس» ص ١١٧٤.

(٢) فقد أخرج أحمد، وأبو داود، والنسائي بإسناد صحيح، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
 قال: قال رسول الله ﷺ: «من استعاذكم بالله فأعيذوه، ومن سأل بالله فأعطوه، ومن دعاكم
 فأجيبوه، ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له: حتى تروا أنكم
 قد كافأتموه».

٣٧٣ - كَذَا «الْمُدَّقُ» قَالَ سَيِّبُوئِيهِ لَيْسَتْ ذَوَاتُ الْأَشْتِقَاقِ فِيهِ

(كَذَا «الْمُدَّقُ») اسم لما يُدَقُّ به (قَالَ سَيِّبُوئِيهِ) عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي مولاهم أبو بشر البصري، إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، وسيبويه لقبه، ومعناه بالفارسية رائحة التفاح، وتوفي رحمه الله تعالى سنة (١٨٠هـ) تقدمت ترجمته (لَيْسَتْ ذَوَاتُ الْأَشْتِقَاقِ فِيهِ) أي في هذا النوع، يعني أن هذه الأسماء ليست آلة مشتقة من الفعل، جارية عليه، بل كلٌّ منها اسم للإناء المخصوص الذي يُجعل فيه لدهن مثلاً، لا من حيث إنه يُجعل فيه، بل من حيث كونه مخصوصاً به.

[فإن قلت]: ما الفرق بين كون تلك الأشياء أسماء مخصوصة، وبين كونها آلة بحسب المعنى.

[أجيب]: بأن المدهن مثلاً إذا جُعل اسماً لوعاء الدهن لا يصح إطلاقه إلا على وعاء أتخذ في أصل وضعه للدهن، سواء كان فيه دهنٌ أو لا، فلا يصح إطلاقه على وعاء فيه دهنٌ، لكنه متخذ لغير الدهن، كأوعية الماء مثلاً، وإذا جُعل آلة يصح إطلاقه على كلِّ وعاء فيه دهنٌ، سواء أتخذ له، أو لغيره، حتى لو كان الدهن في مَلْعَقَةٍ، أو جِلْدَةٍ، أو كَاعِدٍ يصح إطلاقه عليها حينئذ، كالمفتاح، فإنه يصح إطلاقه على كلِّ ما يفتح به الباب، من حديد، أو خشب، أو غير ذلك، وقس عليه ما عداه، مما جاء بضمّتين، سواء ألحقت فيه تاء أو لا، وإلى هذا أشار ابن مالك رحمه الله تعالى في «لاميته» حيث قال:

كَيْفَعَلٌ وَكَيْفَعَالٌ وَمِفْعَلَةٌ مِنْ الثَّلَاثِي ضُيْعِ اسْمٍ مَا بِهِ عُمَلَا
شَذُّ الْمُدَّقِ وَمُسْعُطٌ وَمُسْكُحَلَةٌ وَمُدْهَنٌ مُنْضَلٌ وَالْآتِي مِنْ نَخَلَا
وَمَنْ نَوَى عَمَلًا بِهِنَّ جَازَ لَهُ فِيهِنَّ كَسْرٌ وَلَمْ يَغْبَأْ يَمَنْ عَدَلَا

ومعنى قوله: «ومن نوى عملاً إلخ» أنه إنما شذت هذه الأسماء بالضم عند إطلاق الاسم عليها تشبيهاً لها بأسماء الأعيان الغير المشتقة، وأما إذا قصد بها الاشتقاق مما عُجِل، فإنه يجوز فيها مراعاة القياس، فتكسر على الأصل، فنقول: دققته بالمدق، ونخلته بالمنخل، ودهنته بالمدهن، وهكذا بكسر الميم في الكل، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

البَابُ الثَّانِي فِي الْمُضَاعَفِ

ولما أنهى الكلام على الباب الأول، وهو بيان الصحيح، أتبعه بذكر الباب الثاني وهو المضاعف، فقال:

(البَابُ الثَّانِي: فِي الْمُضَاعَفِ)

أي الباب الثاني من الأبواب السبعة المذكورة في أول الكتاب في بيان المضاعف، وإنما قدّم هذا الباب على باب المهموز؛ لقربه من الصحيح بالنسبة إلى المهموز؛ لأن إبدال حروف العلة من أحد حرفي المضاعف قليل، وتخفيف الهمزة، وتليينها كثير شائع حتى كأن المهموز كالمعتل في التخفيف والتلين، ولما كان مقدّمًا على المهموز، وهو مقدّم على سائر الأبواب كان مقدّمًا عليها.

و«المضاعف» اسم مفعول، من ضاعف، ومعناه لغة ما يُزاد عليه شيء، فيصير مثليه، أو أكثر، قال الخليل رحمه الله تعالى: إن التضعيف أن يزداد على أصل الشيء، فيجعل مثلين أو أكثر، وكذا الأضعاف، والمضاعفة.

وأما معناه اصطلاحًا، فقال الزنجاني، وسائر الصرفيين: هو من الثلاثي والمزيد فيه منه ما كان عينه ولامه حرفين متماثلين، كردد، وأعد، ومن الرباعي المجرد، والمزيد فيه منه هو الذي فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد، وكذا عينه ولامه الثانية من جنس واحد، نحو زلزل، ولا شك أن تعريف القسامين يشملان الصحيح والمعتل، نحو مد، وحي، وزلزل، وؤلؤل.

وبعضهم خصّ القسم الأول بالصحيح، فقالوا: المضاعف للثلاثي ما عينه ولامه صحيحان من جنس واحد، وللرباعي ما فاؤه ولامه الأولى، وعينه ولامه الثانية متجانسان، كددم، وؤلؤل، فمثل ﴿فَمَا رِيحَتْ بِجَنَرْتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] لا يُسمى مضاعفًا، بل يُسمى مُدَعَّمًا، وكذا مثل الرحمن، ومثل علي، وإلي، وكذا كلّ كلمة

٣٧٤ - وَسُمِّيَ الْمُضَاعَفُ الْأَصْمًا بِشِدَّةٍ فِيهِ وَلَا يُسَمَّى
٣٧٥ - هَذَا صَحِيحًا لِإِنْقِلَابِ الْآخِرِ بِحَرْفٍ عِلَّةٍ كَمَا أَمَلَى زَائِرِي

اجتمع فيها حرفان من جنس واحد، ولكن ليس شيء منهما عينًا ولا لامًا، نحو
اجلؤذ، أو كان أحدهما لامًا، والآخر لا يكون عينًا، أو بالعكس، نحو احمر، واحماز،
واقشعر، ونحو قطع.

[تنبيه]: المضاعف من الرباعي يُسَمَّى مُطَابِقًا بفتح الباء أيضًا؛ لتطابق بعض حروفه
لبعضه؛ لأن فاءه مطابقة للامه الأولى، وعينه مطابقة للامه الثانية، ولم يكن فيه
الإدغام؛ للفصل بين الاثنيين، والله تعالى أعلم.

(وَسُمِّيَ الْمُضَاعَفُ الْأَصْمًا) بألف الإطلاق، أي يُلقَّب المضاعف بالأصم، فقوله:
«المضاعف» بالرفع على أنه نائب الفاعل، و«الأصم» هو المفعول الثاني؛ لأن «سَمِيَ»
يتعدى لاثنين بنفسه، وبالباء، فيقال: سميتُ ابني محمدًا، وبمحمد، هذا هو الظاهر،
لكن الواقع في النسخة أن «المضاعف» مضبوط بالنصب، لا بالرفع، فإن صححت
النسخة، فيكون نائب الفاعل ضميرًا يعود إلى الباب الثاني، وفيه بُعد، ولا يعود إلى
«المضاعف»؛ لعدم فائدته، و«الأصم» عليه يكون معطوفًا عليه بعاطف مقدر، والوجه
الأول هو الأوضح كما يؤيده التعليل بعده، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى علة تسميته بالأصم، فقال: (بِشِدَّةٍ فِيهِ) الباء سببية، أي بسبب
وجود الشدة فيه، والأصم في الأصل هو من به وَقُرَّ فِي الْأُذُنِ، فلا يسمع الصوت
الخفي، فيحتاج إلى شدة الصوت، والمضاعف أيضًا يحتاج إلى شدة الصوت؛ لعدم
إمكان النطق به عند الصوت الخفي، فمعنى قوله: «بِشِدَّةٍ فِيهِ» أي لشدة المضاعف عند
النطق به، وأيضًا الأصم الحجر الصلب المصمت، أي الحجر الشديد الذي لا جوف
له، ولا فرجة فيه، بل هو مملوء مشدد جدًا، والمضاعف لما كان مُدَعَّمًا، ومشددًا
يسمى به.

(وَلَا يُسَمَّى هَذَا) أي المضاعف (صَحِيحًا) مع أن حروفه كلها ليس فيها حرف

٣٧٦ - نَحْوُ «تَقْضَى الْبَازِ» إِذْ «تَقْضَا» أَضْلُ لَهُ كَلَامُهُمْ إِذَا اقْتَضَى

علة، ولا همزة (لِانْقِلَابِ الْآخِرِ) متعلق بـ «يُسَمَّى»، أي لأجل انقلاب الحرف الأخير منه في بعض المواضع (بِحَرْفِ عِلَّةٍ) أي إلى حرف علة، ولهذا قيل: المضاعف ملحق بالمتعل (كـ «أَمَلَى زَائِرِي») أي مثاله قولك: أملى عني الكتاب الشخص الذي زارني، وأصله أمل بلامين، يقال: أملت الكتاب على الكاتب إملاً: ألقيته عليه، وأملته عليه إملاً، والأولى لغة الحجاز وبني أسد، والثانية لغة بني تميم وقيس، وجاء الكتاب العزيز بهما، قال تعالى: ﴿وَلِيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾، وقال تعالى: ﴿فِيهِ تَمَلَّنَ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾، قاله في «المصباح»^(١).

«نَحْوُ «تَقْضَى الْبَازِ» أَي هَوَى فِي طِيرَانِهِ لِيَقَعَ، قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: انْقَضَ الطَّائِرُ، وَتَقَضَّ، وَتَقَضَّى: هَوَى لِيَقَعَ انْتَهَى^(٢).

و«الباز» مشتق من بَزَا: إِذَا غَلَبَ، قَالَ الْفَيْرُومِيُّ: بَزَا يَبْزُو: إِذَا غَلَبَ، وَمِنْهُ اسْتِقَاقُ الْبَازِي، وَزَانُ الْقَاضِي، فَيَعْرَبُ إِعْرَابَ الْمُنْقُوصِ، وَالْجَمْعُ بَزَاةٌ، مِثْلُ قَاضٍ وَقَضَاةٌ، وَالْبَازُ وَزَانُ الْبَابِ لِعِلَّةٍ، فَتَعْرَبُ الزَّاي بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ، وَيُجْمَعُ عَلَى أَبْوَابٍ، مِثْلُ بَابِ وَأَبْوَابٍ، وَعَلَى بِيْزَانَ أَيْضًا، مِثْلُ نَارٍ وَبَيْرَانٍ، وَعَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ فَأَصْلُهُ بَوَزٌ، قَالَ الرَّجَّاجُ: وَالْبَازُ مَذْكُورٌ، لَا خِلَافَ فِيهِ انْتَهَى^(٣).

وقال المجد: البازُ والبازي: ضَرَبٌ مِنَ الصُّقُورِ، جَمْعُهُ بَوَازٍ، وَبَزَاةٌ، وَأَبْوُوزٌ وَبُؤُوزٌ، وَبِيْزَانٌ، كَأَنَّهُ مِنْ بَزَا يَبْزُو: إِذَا تَطَاوَلَ، وَتَأَنَسَّ انْتَهَى^(٤).

(إِذْ) تَعْلِيلِيَّةٌ «تَقْضَا» بِالْألفِ الْإِطْلَاقِ (أَضْلُ لَهُ) يَعْنِي أَصْلُ تَقْضَى تَقْضَا، فَلَمَّا اجْتَمَعَ فِيهِ الضَّادَاتُ، قُلِبَتِ الْآخِرَةُ يَاءً؛ لِأَنَّ مَحَلَّ التَّغْيِيرِ آخِرَ الْكَلِمَةِ؛ لَا يَقَالُ: إِنَّ حَرْفِي التَّضْعِيفِ بَاقِيَانِ عَلَى أَصْلِهِمَا حَيْثُذ؛ إِذِ الضَّادُ فِي تَقْضَى مُشَدَّدَةٌ؛ لِأَنَّ

(١) «المصباح المنير» ٥٨٠/٢.

(٢) «القاموس المحيطة» ص ٥٨٦ و«المصباح المنير» ٥٠٧/٢.

(٣) «المصباح المنير» ٤٨/١.

(٤) «القاموس المحيطة» ص ١١٣٦-١١٣٧.

- ٣٧٧ - وَجَاءَ مِنْ ثَلَاثَةِ الْأَبْوَابِ كـ «سَرَّهُ يَسْرُ بِالْأَسْبَابِ»
 ٣٧٨ - وَفَرُّ قَدْ يَفِرُّ مِنْ أَسْوَدٍ وَ«عَضَّهُ يَعْضُ غُضْنَ الْغُودِ»

نقول: إن حرفي التضعيف عين الكلمة ولامها، والمقلوب هاهنا هو لام الكلمة، وأما أولى الضادين الباقيين فعين الكلمة، والأخرى زائدة، وكذلك أمليث بمعنى أملت^(١).
 (كَلَامُهُمْ) أي كلام علماء الفن (لِذَا اقْتَضَى) أي يدلّ عليه، يعني أن كلامهم يقتضي ما ذكرناه من أن «تَقْضُضُ» أصل لـ «تَقْضَى».

[تنبیه]: اللام في قوله: «لِذَا» زائدة؛ لأن «اقْتَضَى» يتعدى بنفسه، يقال: اقتضى الأمر الوجوب: دلّ عليه، قاله الفيتومي^(٢).

وفائدة زياتها تقوية العامل؛ لضعفه بتقدّم المفعول عليه، كما في قوله تعالى:
 ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّيَاسَةِ تَعَبُرُونَ﴾، واللّه تعالى أعلم.

ثم بين الأبواب التي يجيء منها المضاعف، فقال:

(وَجَاءَ) أي المضاعف (مِنْ ثَلَاثَةِ الْأَبْوَابِ) من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي الأبواب الثلاثة، وهي: الأول، والثاني، والرابع، وهي التي تُسمّى دعائم الأبواب؛ لاختلاف حركاتهنّ في الماضي والمضارع، وكثرتهنّ، كما تقدّم بيان ذلك في فصل الماضي، ودليل الانحصار في هذه الثلاثة هو الاستقراء، الباب الأول باب فَعَلَ بفتح العين يُفَعِّلُ بضمّها (كـ «سَرَّهُ يَسْرُ بِالْأَسْبَابِ») أصله سَرَّرَ يَسْرُرُ بفتح العين في الماضي، وضمّها في الغابر، وقوله: «بِالْأَسْبَابِ» متعلّق بـ «يَسْرُرُ»، فهو من تَبَيَّنَ المثال.

(و)الباب الثاني فَعَلَ بفتح العين يُفَعِّلُ بكسرهما، نحو «فَرَّ قَدْ يَفِرُّ» أصله فَرَّرَ يَفْرِرُ بفتح العين في الماضي، وكسرهما في الغابر، ومعناه: هرب يَهْرُبُ، وقوله: «(مِنْ أَسْوَدٍ)» متعلّق بما قبله، فهو من تَبَيَّنَ المثال (و)الباب الثالث باب فَعَلَ بكسر العين يُفَعِّلُ بفتحها، نحو «عَضَّهُ يَعْضُ غُضْنَ الْغُودِ» أصله عَضَّضَ يَعْضُضُ بكسر العين في

(١) راجع «الفلاح» ص ٨١.

(٢) «المصباح» ص ٥٠٧.

٣٧٩ - وَلَمْ يَجِيءَ مِنْ «فَعَلَتْ» وَ«تَفَعَّلُ» وَ«حَبَّ» «لَبَّ» نَادِرَانِ يَا قُلْ
٣٨٠ - فَهَوَ حَيْبٌ وَلَيْبٌ أَضَلُّ ذَا حَبَّبَتْ إِذْ لَبَّبَتْ مِثْلُ حَبَّدَا

الماضي، وفتحها في الغابر، قال ابن السكيت: عَضِبْتُ اللَّقْمَةَ بالكسر، فَأَنَا أَعْضُ
بِالْفَتْحِ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: عَضِبْتُ بِالْفَتْحِ لَغَةً.

ثم ذكر أن مجيئه من فَعَلَ يفَعُلُ بضم العين فيهما قليل، فقال:

(وَلَمْ يَجِيءَ) أي المضاعف (مِنْ «فَعَلَتْ» وَ«تَفَعَّلُ») أي بضم العين في الماضي
والغابر، وهو الباب الخامس (وَ«حَبَّ») يَحُبُّ وَ«لَبَّ») يَلْبُ (نَادِرَانِ) أي قليلا
الاستعمال، وقوله: (يَا قُلْ) تكملة للبيت، أي يا رجل، وهو من الألفاظ المختصة
بالنداء، كما قال في «الخلاصة»:

وَ«قُلْ» بَعْضُ مَا يَخْتَصُّ بِالنِّدَاءِ «لَوْمَانٌ» «نَوْمَانٌ» كَذَا وَاطْرَدَا
فِي مَبِّ الْأُنثَى وَرُذُ «يَا حَبَابِ» وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي
ويقال في الأنثى: يَا فُلَّةُ، وهو عند البصريين كناية عن نكرتين من جنس الإنسان،
وليس مرتحما من «فلان» خلافا للكوفيين^(١).

وقوله: (فَهَوَ حَيْبٌ وَلَيْبٌ) أشار به إلى كون أصل حَبَّ، وَلَبَّ من باب فَعَلَ
يفَعُلُ؛ لأن فَعِيلًا لا يأتي إلا منه (وَأَضَلُّ ذَا) أي المذكور من «حَبَّ وَلَبَّ» (حَبَّبَتْ؛ إِذْ
لَبَّبَتْ) أي صيرت حبيبا لكونك لبيبا، وذلك (مِثْلُ حَبَّدَا) إذ أصله حَبَّبَدَا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه لا يجيء المضاعف من باب فَعَلَ يفَعُلُ بضم
العين فيهما إلا نادرا لا يُقاس عليه؛ نحو حَبَّ يَحُبُّ حُبًّا، وَأَصْلُهُ حَبَّبَ يَحَبِّبُ بضم
العين في الماضي والغابر، ثم أسكنت العين، وأدغمت في اللام، والدليل عليه أن يُبنى
فاعله على فَعِيلٍ؛ لأن فَعِيلًا إنما يجيء من مضموم العين فيهما، كما أشار إليه بقوله:
«فَهُوَ حَيْبٌ»، قال ابن كمال: كذا قيل، وفيه ضعف؛ إذ الحبيب هاهنا بمعنى المحبوب،
ولو سُلِّمَ فلا يختص فَعِيلٌ بهذا الباب، بل يجيء منه غالبا.

(١) راجع «حاشية الحضري على شرح ابن عقيل للخلاصة» ١٢٤/٢، ١٢٥.

٣٨١ - إِنْ يَجْتَمِعُ حَرْفَانِ مِنْ جِنْسٍ يَجِدُ أَوْ مُتَقَارِبَانِ مَخْرَجًا يَرُدُّ

[تنبیه]: یجییء حَبٌّ من البَاب الثانی، والرابع، قال فی «الصحاح»: حَبُّهُ یَجِبُّهُ بالكسر، وحبیبٌ بالكسر: أي صرُوتٌ حبیبًا، ومن البَاب الخامس عند الفراء، وحبیبٌ حَبٌّ بفتح الحاء وضمتها فی الماضي، وفی «الصحاح» قولهم: حَبٌّ بفلان قال الفراء: معناه حَبٌّ بفلان بضمّ الباء، ثم أسكنت، وأدغمت فی الثانية، وقال ابن السکیت فی قول ساعدة [من الكامل]:

هَجَرْتُ غَضُوبٌ وَحُبٌّ مَنْ يَتَجَنَّبُ وَعَدَّتْ عَوَادٍ دُونَ وَلِيكَ تَشْفَبُ

أراد حَبُّبٌ بالضم، فأغم، ونقل الضمة إلى الحاء؛ لأنه مدخ انتهى^(١).
وأما لَبٌّ يَلْبُ، فأصله لَبٌّ يَلْبُ بضم العين فيهما، ثم أسكنت، وأدغمت، والدليل عليه أن يُنى فاعله على فَعِيلٍ أيضًا.

[تنبیه]: یجییء لَبٌّ أيضًا من البَاب الرابع، فحبیبٌ یجییء مصدره على فَعَالَةٍ بالفتح، قال فی «الصحاح»: وقد لَبَّيتُ یا رجلُ بالكسر تَلَبُّ لَبَابَةٌ: أي صرُوتٌ ذا لَبٍّ، وحكى یونس بن حبيب لَبَّيتُ بالضم، وهو نادرٌ، لا نظير له فی المضاعف انتهى^(٢).
[تنبیه آخر]: لا یجییء المضاعفُ من البَاب الثالث، والسادس أصلًا، واللَّهُ تعالی أعلم.

ولمَّا كان المضاعفُ مما یلحقه الإدغام ناسب أن یُیین کیفیةً لحوقه، وشروطه، فقال:
(إِنْ يَجْتَمِعُ) فی المضاعفِ (حَرْفَانِ مِنْ جِنْسٍ يَجِدُ) مضارعٌ وَحَدٌ، یقال: وَحَدَ الشيءُ یَجِدُ جِدَّةً، من باب وَعَدَ: إذا انفرد بنفسه^(٣)، والجملة صفة لـ «جنس»، أي من جنس واحد (أَوْ) اجتمع حرفان (مُتَقَارِبَانِ مَخْرَجًا) منصوبٌ على التمییز، أي من حیث المخرج، وقوله: (یَرُدُّ) مضارعٌ وَرَدَ الشيءُ: إذا حضر، وهو هنا بمعنى یجییء

(١) راجع «الصحاح» ٩٤/١.

(٢) «الصحاح» ١٩٢/١.

(٣) راجع «الصباح» ٦٥٠/٢.

٣٨٢ - فَادَّغِمِ الْأَوَّلَ فِي ذَا الثَّانِي لِثِقَلِ الثَّكْرَارِ فِي الْوِجْدَانِ
 ٣٨٣ - كَ «مَدَّهُ» إِلَى أَحْيِرِ مَا وَرَدَ كَذَلِكَ «أَخْرَجَ سُطَاهُ» قُرْبًا وَجَدَّ

ويُشْمَعُ من العرب، فالجملة صفة لـ «مخرجا» (فَادَّغِمِ) فعل أمر من ادغم، من باب افتعل، وأصله ادَّغِمِ، فأبدلت التاء دالا، وأدغمت فيها الدال، كما قال في «الخلاصة»:

طَا تَا افْتَعَالِي رُدُّ إِثْرِ مُصْبَقِي فِي إِذَانَ وَارْدَدَ وَادَّكِرَ ذَالَا بَقِي
 وهذا الوجه للبصريين، والكوفيتون يعبرون بالإدغام، من باب الإفعال، وهو أيضا محتمل هنا؛ لأن وزنه مستقيم.

والمعنى ادغم الحرف (الأوّل في ذَا الثَّانِي) أي في هذا الحرف الثاني الذي مائله، أو قاربه، ثم بين علة ادغامه، فقال: (لِثِقَلِ الثَّكْرَارِ فِي الْوِجْدَانِ) أي في الإحساس.

ووجه الثقل أنه إذا اجتمع في كلمة واحدة حرفان متجانسان، ولم يدغم الأول في الثاني ينتقل اللسان من مخرج الحرف، ثم يعود إلى هذا المخرج مرة أخرى، فاستثقلوا أن يُزيلوا ألسنتهم عن شيء، ثم يُعيدوها إليه؛ إذ في ذلك كلفة اللسان، ومشقة يُشبه مشي المقيّد الذي يضع إحدى قدميه في موضع، ويرفع عنه الأخرى، وهو شاقّ عليه؛ لمخالفته المألوف، فإذا أدغم زال ذلك الثقل، فإن النطق بالحرفين يكون دفعة واحدة بعد الإدغام، فإنهما بصيران بتداخلهما كحرف واحد، فيرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة شديدة.

وذلك (كَ «مَدَّهُ» إِلَى أَحْيِرِ مَا وَرَدَ) أي مَدَّا مَدُّوا مَدَّنَا.

[تنبيه]: إذا علمت سبب الإدغام في المتجانسين، فقس عليه في المتقاربين؛ إذ مخرجهما، وإن كانا متقاربين في نفس الأمر لكن انتقال اللسان من مخرج أحدهما إلى مخرج الآخر كانتقاله من مخرج، ثم العود إليه؛ لقربه منه، ومقارنته له، نحو «اذكر»، لكن إذا أدغم فلا بدّ من التماثل بقلب أحدهما إلى الآخر، والقياس قلب

أولهما، إلا أن يَعْرِضُ عارض، كما سيأتي - إن شاء الله تعالى (١).
 (كَذَاكَ) قوله تعالى ﴿أَخْرَجَ سَطْرَهُ﴾ قُرْبًا وَجَدُّ) يعني أن من أمثلة ادغام الحرفين المتقاربين قوله تعالى: ﴿أَخْرَجَ سَطْرَهُ﴾ بإدغام الجيم في الشين، في قراءة من أدغم، وهو أبو عمرو البصري، وذلك لتقارب مخرجيهما.

هذا مثال لادغام المتقاربين المتحرّكين، وأما مثال المتقاربين الساكن أولهما، فنحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ طَآئِفَةٌ﴾ بادغام التاء في الطاء بالاتفاق؛ لتقارب مخرجيهما، وسكون الأول.

[تنبيه]: هذان المثالان ذكرهما صاحب الأصل هنا، وتعقب ذلك ابن كمال، فقال: قوله: ونحو ﴿أَخْرَجَ سَطْرَهُ﴾ و﴿قَالَتْ طَآئِفَةٌ﴾ مثالان لإدغام المتقاربين، وأنت تعلم أن الحرفين المتجانسين إذا كانا في كلمتين، نحو ﴿فَمَا رِيحَتْ يَجْرَتُهُمْ﴾ لا يُسَمَّى شيء من الكلمتين، ولا مجموع الكلمتين مضاعفًا، فضلًا عن المتقاربين في كلمتين، فتمثيل المتقاربين في المخرج بهذين المثالين لا يلائم قوله: «وإذا اجتمع فيه حرفان إلخ»؛ إذ الضمير البارز في «فيه» راجع إلى المضاعف انتهى، وهو تعقب جيد، فكان الأولى التمثيل بقوله تعالى: ﴿وَأَذْكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾، والله تعالى أعلم.

[تنبيه آخر]: (اعلم): أنه لما كان اجتماع حرفين بينهما تقاربًا في المخرج يوجب الادغام وجب رسم ما يُعرف به المتقارب من المتباعد، وذلك إنما يكون بتعريف مخارج الحروف، فيقال: إذا أردت أن تعرف مخرج حرف، فسكّنه، وأدخل عليه همزة الوصل، ثم تلفظ به، فانظر إلى منتهى الصوت، فحيث انتهى فثمة مخرجه، كذا قيل، لكن هذا القدر من البيان لا يزال فيه إجمال، فلا بدّ من التفصيل حتى تكون المسألة واضحة بجليّة، فإذا أردت التفصيل فنقول:

(اعلم): أن الحروف الواقعة في لغة العرب أصولها تسعة وعشرون حرفاً، وأن مخارجها خمسة عشر مخرجاً باعتبار التقارب بين المخرجين، وإلا فلكل حرف مخرج على جِدَّةٍ، وإلا يلزم تماثل الحرفين؛ لأن من مخرج الباء بعينه مثلاً لا يحصل إلا الباء، ومن مخرج الفاء بعينه لا يحصل إلا الفاء، فلا بدّ وأن يكون لكل حرف مخرج؛ لتحصل الحروف المختلفة، إلا أنهم جعلوا مخارج بعض الحروف المتقاربة في المخرج كمخرج واحد لغاية مقاربتها، فحصل خمسة عشر مخرجاً، ومواضع هذه المخارج أربعة: الحلق، والفم، والشفطان:

[الأول]: في مخارج الحلق، وهي ثلاثة: أقصاه، ووسطه، وآخره، وحروفه سبعة، فالهمزة، والهاء، والألف من أقصى الحلق على الترتيب، فالهمزة من أقصى الحلق، وليس مخرج أدخل منه إلى الحلق، والهاء أيضاً من أقصى الحلق، لكن لا بعين مخرج الهمزة، بل متأخر من مخرجها من جانب الفم، والألف أيضاً من أقصى الحلق، لكن متأخر عنهما من جانب الفم، ولكن يقرب بعضها من بعض، فعُدّوها مخرجاً واحداً باعتبار المقاربة من جملة خمسة عشر.

والعين والحاء المهملتان من وسط الحلق على الترتيب أيضاً، فالأول العين، ثم الحاء، من جانب الفم، والغين والحاء المعجمتان من أدنى الحلق على الترتيب، فالأول الغين، ثم الحاء، فلمجموع الحروف المنسوبة إلى الحلق ثلاثة مخارج نظراً إلى التقارب، وفي الحقيقة سبعة مخارج.

والثاني: في مخارج الفم، وهي عشرة، أولها مخرج القاف، وهو من أقصى اللسان، وما فوقه من الحنك الأعلى.

وثانيها: مخرج الكاف، وهو أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً، ومما يليه من الحنك الأعلى.

وثالثها: مخرج الجيم والشين المعجمة، والياء بنقطتين من تحت وسط اللسان، وبين

٣٨٤ - إِذْغَامُهُمْ إِبْتِاثٌ حَرْفٍ وَاجِدٌ مِقْدَارٌ إِبْتِاثٌ لِحَرْفَيْنِ هُدْيٍ

وسط الحنك الأعلى.

ورابعها: مخرج الضاد المعجمة أول حافة اللسان، وما يليه من الأضراس.

وخامسها: مخرج اللام مما دون طرف اللسان إلى منتهى طرف اللسان، وما فوقه من الحنك.

وسادسها: مخرج الراء المهملة، مما دون طرف اللسان، وما فوقه من الحنك، دون طرفيه، لكنه متأخر عن مخرج الراء من جانب خارج الفم.

وثامنها: مخرج الطاء والذال المهملتين والتاء بنقطتين من فوق طرف اللسان، وأصول الثنايا.

وتاسعها: مخرج الصاد، والزاي، والسين ما بين طرف اللسان، وفوق الثنايا.

وعاشرها: مخرج الظاء المعجمة، والتاء بثلاث نقط، والذال المعجمة بين طرف اللسان، وأطراف الثنايا، فهذه المخارج العشرة من الفم، يتلو بعضها بعضاً كما بيّناه. والثالث: مما بين الشفة والثنايا مخرج الفاء، أي باطن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العليا. والرابع: مما بين الشفتين مخرج الباء والواو والميم، فجميع هذه المخارج خمسة عشر لا غير، كما رتبها سيبويه، ووافقه أبو الحسن عليه.

وإذ قد عرفت مخرج كل حرف عرفت أن أي حرف يقرب من أي حرف في المخرج، هذا هو التقارب في المخرج، وقد يتقارب الحرفان في الصفة، مثل الهمس، والجهر، فيدغم أحدهما في الآخر بهذا الاعتبار أيضاً، وإن لم يتجانسا، ولم يتقاربا في المخرج على ما سيجيء. - إن شاء الله تعالى - والله تعالى أعلم.

ولما ذكر أنه إذا اجتمع حرفان متجانسان، أو متقاربان يُدغم الأول في الثاني وجب عليه أن يُبيّن الإدغام، فلذا قال:

(إِذْغَامُهُمْ) الإدغام في اللغة: إدخال الشيء في غيره، يقال: أدغمت اللجام في فم

٣٨٥ - عَنْ صَاحِبِ «الْكَشَافِ» هَكَذَا نُقِلَ وَقِيلَ الْإِدْغَامُ إِسْكَانٌ عُقِلَ

٣٨٦ - لِأَوَّلِ الْحَرْفَيْنِ مَعَ إِدْرَاجِهِ فِي الثَّانِي إِنْ وَافَقَ فِي مَخْرَجِهِ

الفرس: إذا أدخلته فيه، وقد سبق أن فيه لغتين: إدغام بالتخفيف، من باب الإفعال، وهو للكوفيين، وإدغام بالتشديد من باب الافتعال، وهو للبصريين.

فقوله: «إدغامهم» مبتدأ خبره قوله: «إلْبَاثُ الْخ»، أي الإدغام المصطلح عليه عند الصرفيين هو (إِلْبَاثُ حَرْفٍ وَاحِدٍ) أي إلْبَاثُ الْإِلْفِظِ، الحرف الواحد في مخرجه (مِقْدَارُ إِلْبَاثِ حَرْفَيْنِ) أي بمقدار إلْبَاثِ حَرْفَيْنِ فِي مَخْرَجِهِمَا، فـ«إِلْبَاثُ» مصدر أَلْبَثَ، من أَلْبَثَ، وهو المكث والانتظار، وإضافته إلى «حرف» من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله، كما قدرناه، وقوله: (هُدْيِي) بالبناء للمفعول في محل نصب على الحال، أي حال كونه مهدياً للصواب في ذلك.

(عَنْ صَاحِبِ «الْكَشَافِ») متعلق بنقل، وهو الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي النخعي، من أئمة اللغة، والتفسير والبلاغة، والأدب، وُلِدَ فِي زَمَخْشَرٍ، مِنْ قُرَى خُورَزْمِ سَنَةِ (٤٦٧هـ)، وَتُوفِيَ سَنَةَ (٥٣٨هـ) (هَكَذَا نُقِلَ) بالبناء للمفعول، يعني أن التعريف منقول عن الزمخشري.

لكن هذا التعريف فيه نظر؛ لأن المدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ حقيقة، لا حرف واحد قد ألبث في مخرجه مقدار إلْبَاثِ الحرفين، ويمكن أن يجاب بأنه لما كان الحرف إذا أدخل في مثله، ونُطِقَ بِهِ دَفْعَةً كَأَنَّهُ نُطِقَ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ، فبهذا الاعتبار عتبر عنه بما ذكر، والله تعالى أعلم.

(وَقِيلَ: الْإِدْغَامُ) بتشديد الدال، من باب الافتعال على قول البصريين، كما سبق بيانه (إِسْكَانٌ عُقِلَ) بالبناء للمفعول، أي عُقِلَ (لِأَوَّلِ الْحَرْفَيْنِ مَعَ إِدْرَاجِهِ) أي إدخال الحرف الأول، وطيه معه، يقال: أَدْرَجْتُ الْكِتَابَ: إذا طويته (فِي) الحرف (الثاني) بحذف الياء؛ للوزن (إِنْ) بكسر الهمزة شرطية، ويحتمل أن تكون بفتحها مصدرية، ويكون في تأويل المصدر مجروراً بلام التعليل المقدرة قياساً (وَافَقَ) أي

٣٨٧ . وَالْمُدْغَمَانِ وَاحِدٌ فِي الْخَطِّ حَرْفَانِ فِي اللَّفْظِ فَخُذْ بِالضَّبْطِ

كان الحرف الأول موافقاً للثاني (في مخرجه).

وحاصل تعريف الإدغام على هذا القول أنه إسكان الحرف الأول، وإدراجه في الثاني، ولا يقال: إن قوله: «إسكان الحرف الأول» غير شامل لنحو مدّ مصدرًا، فإن أصله مدد بسكون الأول، فلا يمكن إسكانه؛ لكونه تحصيل حاصل؛ لأننا نقول: لما وجب إسكان المتحرك للإدغام عُلِمَ إبقاء الساكن بحاله بالطريق الأولى، فمعنى قوله: «إسكان الأول» إسكانه إن كان متحركًا، وإبقاؤه إن كان ساكنًا.

وإنما سُكِّنَ الأول؛ ليتصل بالثاني، ويحصل التخفيف المطلوب؛ إذ لو حُرِّك لم يتصل به؛ لحيولة الحركة بينهما، فلم يتصل بالثاني اتصالاً يحصل به التخفيف، وأما الثاني، فلا يكون إلا متحركًا؛ لأنه مظهرٌ للأول، والحرف الساكن كالميت لا يُظْهِرُ نفسه، فكيف يُظْهِرُ غيره، والله تعالى أعلم.

ثم بين رحمه الله تعالى أثر الإدغام، فقال:

(وَالْمُدْغَمَانِ) بصيغة اسم المفعول: أي الحرفان اللذان وقع فيهما الإدغام، وهما المدغم والمدغم فيه، وسُمِّيَ الأول مُدْغَمًا لإدخاله في الثاني، والثاني مدغمًا فيه؛ لإدخال الأول فيه (وَاحِدٌ فِي الْخَطِّ) أي حرف واحد في الكتابة إذا كانا في كلمة، كمدّ، وأما إذا كانا في كلمتين فحرفان في الكتابة أيضًا، نحو ﴿فَمَا رِيحَتْ يَحْرَتُهُمْ﴾ (حَرْفَانِ فِي اللَّفْظِ) أي التكلّم (فَخُذْ بِالضَّبْطِ) أي خذ هذه القاعدة مع ضبطك، وحفظك لها.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن المدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ، وحرف واحد في الكتابة، بنقص حرف في الكتابة إذا كانا في كلمة واحدة، كبير، ومدّ، وشدّ على ما هو مذكور في علم الخطّ، وذلك للتخفيف، والاستغناء بشيء عن شيء؛ إذ مع الإدغام يرتفع اللسان ارتفاعاً واحداً، ونقص حرف من الحروف الملفوطة في الكتابة ثابت في عرفهم، كالرحمن، فإن الألف بعد الميم ثابتٌ لفظاً في لفظ الرحمن،

٣٨٨ - ثُمَّ اجْتِمَاعُ الْحَرْفِ قَدْ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً فَأَوَّلُ قَدْ يُرْسَمُ
٣٨٩ - بِأَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّكِينَ كـ«مَدَّ» فَلْيُوجِبْ إِدْغَامَ ذَيْنِ

وليس بثابت خطأ؛ لكثرة استعماله، قاله ديكنقوز.

وقيد ابن كمال قول صاحب الأصل: «وحرف واحد في الكتابة» بقوله: إذا كانا في كلمة، قال: وإنما قلنا: إذا كان في كلمة؛ لأنهما إذا كانا في كلمتين كانتا حرفين في الكتابة أيضًا، نحو ﴿فَمَا رِيحَتْ يَحَرَّتُهُمْ﴾ ونحو «الرحمن»، و«الليل»، و«اللفظ»، و«الله»، و«اللام»، وأما نحو «اللفظ»، و«لله»، و«للحم» فقد اجتمع فيه أمثال، أحدها فاء الكلمة، وثانيها لام التعريف، وثالثها اللام الجارة، فأدغم لام التعريف في فاء الكلمة، وجعلها حرفًا واحدًا في الكتابة، وإن لم يكونا من كلمة واحدة؛ كراهة اجتماع ثلاث لامات كتابة، وتنزيلاً للخارج منزلة الداخل بالقياس إلى اللام الجارة انتهى كلامه باختصار^(١).

ثم بين ما أجمله بقوله: «إن يجتمع حرفان من جنس إلخ»، فقال:

(ثُمَّ اجْتِمَاعُ الْحَرْفِ) أي جنس الحرف، فالمراد اجتماع الحرفين المتجانسين، أو المتقاربين (قَدْ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً) أي على ثلاثة أقسام (فَأَوَّلُ) أي بالقسم الأول (قَدْ يُرْسَمُ) بالبناء للمفعول، أي يُحَدِّدُ، وَيُعَرِّفُ (بِأَنْ يَكُونَ) أي الحرفان المذكوران (مُتَحَرِّكِينَ)، وكانا في كلمة (كـ«مَدَّ») إذ أصله مَدَدَ بفتحات (فَلْيُوجِبْ) بالبناء للمفعول، ونائب فعله قوله: (إِدْغَامَ ذَيْنِ) أي إدغام الحرف الأول منهما في الثاني، وإنما وجب الإدغام لأنك إذا قلت: مَدَّ، ونطقت بالحرفين دَفَعَةً واحدةً كان أنحفَ، من قولك: مَدَدَ بإظهار الحرفين، وهذا مما لا يُسْتَرَابُ فيه، ولأن زمان الحركة بحرف المدغم أقل من زمان الحركة بالحرفين المظهرين، وما قل زمانه أنحف مما طال، كذا حَقَّقَهُ ابن الحاجب، وأما قولهم: ضَبِبَ الْبَلْدُ كَفَرِحَ: إذا كَثُرَ ضِيَابُهُ، وَقَطِطَ شَعْرُهُ كَفَرِحَ أيضًا: إذا اشْتَدَّتْ جُعُودَتُهُ، بفتح الإدغام فيهما، فشاذ، جيء به لبيان الأصل.

٣٩٠ - إِلَّا مَعَ الْمَلْحَقِ نَحْوُ «قَرَدٍ» لِيَصُونَ ذَا يُفَكُّ مِثْلُ «مَهْدِدٍ»
 ٣٩١ - وَهَكَذَا «الصُّكُّ» مِثْلُ «جُدِّ» وَ«سُرِّ» وَ«طَلِّ» وَ«مُدِّ»

ثم ذكر ما يُستثنى من وجوب الإدغام، فقال:

(إِلَّا مَعَ الْمَلْحَقِ) أي إلا أن يقع اجتماع الحرفين المتجانسين في الكلمة التي زيد فيها أحد المثليين للإلحاق بغيرها، فلا يجوز الإدغام فيها، فعلاً كان، نحو جَلَبَبَ، وَشَمَلَلْ، المَلْحَقِينَ بدحرج، أو اسماً (نَحْوُ «قَرَدٍ») أصله قرد، زيدت الدال للإلحاق بجعفر، وَ«الْقَرَدُ»؛ المكان الغليظ، وإنما لم يُدغم في هذا النوع حتى لا يبطل الإلحاق، كما أشار إليه بقوله: (لِيَصُونَ ذَا) أي الإلحاق، متعلق بـ (يُفَكُّ مِثْلُ «مَهْدِدٍ») فعلٌ ونائب فاعله، وَ«مَهْدِدٍ»: علم امرأة، ملحَقٌ بجعفر، يعني أنه يجب فكُّ الملحَق مع وجود الحرفين المتماثلين فيه؛ صنوناً للإلحاق المذكور.

ومعنى ذلك أن الإلحاق صناعة لفظية، يلزم فيها المساواة بين الملحَق والمَلْحَق به حروفاً وحركات، وسكنات، فلو أُدغم الملحَق زالت المساواة المذكورة، وبطل الإلحاق، وإنما قلنا: إنه صناعة لفظية؛ لأن الغرض من الإلحاق أن يُعامل الملحَق معاملة الملحَق به في الجمع، والتصغير، وغير ذلك من التصاريف اللفظية، فيقال مثلاً: قَرَادِد، وَقُرَيْدِد، كما يقال: جَعَاغِر، وَجُعَيْفِر، ولا شك في أنه حكم لفظي، لا تعلق له بالمعنى، فلو أُدغم فات موازنته للملحَق به، فلا يُعامل معاملة، فيبطل غرض الإلحاق.

(وَهَكَذَا) يُفَكُّ وجوباً «(الصُّكُّ)» بفتحتين: عيبٌ في رجل الفرس (مِثْلُ «جُدِّ») أي كما يُفَكُّ «جُدِّ» بضم، وفتح الدال: جمع جُدَّة بالضم، وهو الطريق في الجبل (وَ«سُرِّ») بضمّتين: جمع سُرِير (وَ«طَلِّ») بفتحتين: ما بقي من آثار الدار (وَ«مُدِّ») بضم، ففتح: جمع مُدَّة، ويحتمل أن يكون المُلَدَّد بفتحتين، وهو كل شيء زاد في شيء.

٣٩٢ - خَوْفَ التَّبَاسِهَا بِمَا جَا مُدْعَمًا كَ«الصَّكِّ» وَ«الْجُدِّ» وَ«سُرِّ» عَلِمًا
٣٩٣ - وَ«الطَّلُّ» وَ«الْمُدُّ» وَهَكَذَا «الْكِلْلُ» يَجِبُ فَكُّهُ لِهُذِهِ الْعِلَلُ

وقوله: (خَوْفَ التَّبَاسِهَا بِمَا جَا مُدْعَمًا) بنصب «خوف» على المفعولية من أجله، أي إنما فُكَّت هذه الألفاظ؛ لأجل التباسها بما جاء عن العرب من أمثالها مُدْعَمًا، وذلك (ك«الصَّكِّ») بفتح الصاد: هو كتاب القاضي (وَ«الْجُدِّ») بالضم، وهو: البثر في موضع كثير الكلاء، واجمعُ أجداد، مثل قُفْلٍ وَأَقْفَالٍ^(١) (وَ«سُرِّ») بضم السين: هو ما تقطعه القابلة من سُرة الصبي، وقوله: (عَلِمًا) كقول به البيت، وهو مبني للمفعول، والألف إطلاقية، والجملة حال من المذكور، أي حال كون المذكور معلومًا استعمال العرب له هكذا.

(وَ«الطَّلُّ») بالفتح: هو مطرٌ ضعيف القطرة (وَ«الْمُدُّ») بالضم: المكيال المعروف، أو بالفتح مصدر مدّ الحبل أو غيره (وَ«الْكِلْلُ») بكسر، ففتح: جمع كِلَّة بكسر الكاف، وتشديد اللام: هي السِترُ الرقيقُ يُخاط كالبيت، يُتوقى به من البعوض، قال في «التصريح»: وَيُسَمَّى في عرفنا الناموسية انتهى^(٢).

وقوله: (يَجِبُ فَكُّهُ) أي فكّ المذكور كله (لِهَذِهِ الْعِلَلُ) بالكسر: جمع علة، أي لما ذكر من الأسباب الموجبة لفكها، وهو وقوع المشابهة بينها وبين الألفاظ الأخرى المذكورة أيضًا لو لم يُفك.

ويحتمل أن يكون ضمير فكّه للفظ «الْكِلْلُ»، و«أل» في «العلل» للجنس، والله تعالى أعلم.

وحاصل ما أشار إليه في هذه الآيات بإيضاح أنه يُستثنى من وجوب الإدغام بين المتجانسين الملحق، نحو «قَرَدَد»؛ حتى لا يبطل الإلحاق، وكذا الأوزان التي يلزم الالتباس فيها إذا أُغمت، نحو صَكِّكَ، وطلَّل، وُجَدَّد، وأشباهها، فإنها لو أُدْغِمَتْ لزم

(١) «المصباح» ٩٢/١.

(٢) «التصريح على التوضيح» ٣٩٩/٢.

٣٩٤ - وَلَمْ يُخَفِّ فِي «رَدِّ» «عَضِّ» «فَرًّا» إِذْ فَعَلْتَ تَضْمِينُهُ مَا قَرَأَ

الاشتباه بينها وبين صَكِّ، وَطَلَّ، وَجَدَّ، وَنَحَوَهَا، وَلَمْ يُعَكِّسِ الْأَمْرَ مَعَ أَنَّهُ يَزُولُ الْإِلْتِبَاسُ بِهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْقِسْمَ الثَّانِيَّ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا، فَالْحِفَّةُ أَوْلَى بِهِ.

[تنبیه]: مِمَّا لَا يُدْغَمُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ لِلْإِلْتِبَاسِ نَحْوُ «أَقْتَلَّ» مَعَ أَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ حُرُوفَانِ مُتَجَانِسَانِ مُتَحَرِّكَانِ؛ إِذْ لَوْ أُدْغِمَ لِالْتِبَاسِ بِ«قَتَلَ»؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ التَّاءِ الْأُولَى إِذَا نُقِلَتْ إِلَى الْقَافِ اسْتُغْنِيَ عَنِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ، فَصَارَ عِنْدَ الْإِدْغَامِ «قَتَلَ»، فَلَمْ يُعْلَمَ أَنَّهُ مَاضٍ مِنَ التَّفْعِيلِ، أَوْ مِنَ الْإِفْتِعَالِ، كَمَا سَيَجِيءُ.

وَلَا يُدْغَمُ أَيْضًا مِثْلُ «تَبَاعَدَ»، وَ«تَنْزَلُ» مَعَ أَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ حُرُوفَانِ مُتَحَرِّكَانِ مُتَجَانِسَانِ؛ لِأَنَّهُمْ كَرِهُوا وَجُودَ الْإِدْغَامِ فِيمَا لَا يَلْزَمُ وَقُوعَ تَاءٍ أُخْرَى بَعْدَهَا دَائِمًا، فَصَارَ فِي حَكْمِ التَّقَاءِ الْمُثَلِّينِ فِي كَلِمَتَيْنِ، فَلِهَذَا لَمْ يَلْزَمِ الْإِدْغَامُ، وَلِلذَلِكَ احْتِجَاجًا إِلَى الْحَذْفِ؛ إِذْ الْإِدْغَامُ يُحْصَلُ قَدْرًا مِنَ التَّخْفِيفِ، فَلَمَّا كَرِهُوا عَدَلُوا إِلَى تَخْفِيفِ الْكَلِمَةِ بِالْحَذْفِ؛ تَحَرُّزًا مِنْ فَوَاتِ التَّخْفِيفِ بِالْكَلْبَةِ، مَعَ كَوْنِهِ مَقْصُودًا، فَحَذَفُوا إِحْدَى التَّائِينَ، كَمَا مَرَّ، كَذَا حَقَّقَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ.

وَقِيلَ: لَمْ يُدْغَمِ «تَبَاعَدَ»، وَ«تَنْزَلُ» حَتَّى لَا يَلْتَبِسَ بِالْمَاضِي؛ لِأَنَّهُ لَوْ أُدْغِمَ، وَاجْتَلِيَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ، وَقِيلَ: اتَّبَاعُدُ، وَأَنْزَلُ، لَمْ يُعْلَمَ أَنَّهُ مَاضٍ، وَهَمْزَتُهُ لِلِاسْتِفْهَامِ، أَوْ مَضَارِعٍ، هَمْزَتُهُ لِلْوَصْلِ^(١)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَلَمَّا كَانَ مَظِنَّةُ أَنْ يُقَالَ: إِذَا لَمْ يَجْزِ الْإِدْغَامُ فِي الْأَوْزَانِ الَّتِي يَلْزَمُ الْإِلْتِبَاسُ فِيهَا يَجِبُ أَنْ لَا يُدْغَمَ مِثْلُ «رَدِّ» وَ«عَضِّ»، وَ«فَرًّا»؛ لِلْإِلْتِبَاسِ أَيْضًا؛ إِذْ لَا يُعْلَمُ أَنَّهُ مَكْسُورُ الْعَيْنِ، أَوْ مَفْتُوحُهَا، أَجَابَ عَنِ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ:

(وَلَمْ يُخَفِّ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَنَائِبِ فَاعِلِهِ ضَمِيرِ الْإِلْتِبَاسِ، أَي لَمْ يُخَفِّ الْإِلْتِبَاسَ الْمَذْكُورَ (فِي) نَحْوِ «رَدِّ» وَ«عَضِّ» بِفَتْحِ الْعَيْنِ، وَ«فَرًّا» بِالْأَلْفِ الْإِطْلَاقِ أَوْ الشُّبْهِةِ (إِذْ) تَعْلِيلِيَّةٌ، أَي لِأَنَّ (فَعَلْتَ) بَضَمِّ الْعَيْنِ

٣٩٥ - وَرَدَّه قَدْ يُعْلَمُ مِنْ «يَرُدُّ»	وَعَضُّ مِنْ «يَعَضُّ» قَدْ يَنْدُو
٣٩٦ - إِذْ لَمْ يُضَعَّفْ فَعَلَتْ وَتَفَعَّلُ	وَفَرَّ مِنْ يَفِرُّ مِنْهُ يُعْقَلُ
٣٩٧ - وَفَعِلَتْ تَفْعِلُ لَنْ يُضَعَّفَا	فَزَالَ لَبْسُ الْكُلِّ حَيْثُمَا وَفَى

(تَضْعِيفُهُ مَا قَرَأَ) بِالْفِ الإِطْلَاقِ، أَي مَا ثَبَتَ عَنِ الْعَرَبِ.

(وَرَدَّه قَدْ يُعْلَمُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (مِنْ «يَرُدُّ») بِضَمِّ الرَّاءِ، يَعْنِي أَنَّ كَوْنَ أَصْلِ رَدَّ رَدَّ بِالْفَتْحِ يُعْلَمُ مِنْ مُضَارَعَةِ الْمُضْمُومِ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ مُضَارَعَهُ مَضْمُومًا لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَيْنَ مَاضِيهِ مَفْتُوحًا، نَحْوَ نَصَرَ يَنْصُرُ، أَوْ مَضْمُومًا أَيْضًا، نَحْوَ حَسُنَ يَحْسُنُ، وَلَا يُمْكِنُ هَاهُنَا أَنْ يَكُونَ الْمَاضِي مَضْمُومَ الْعَيْنِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمَضَاعِفَ لَا يَجِيءُ مِنْ فَعَلٍ يَفْعَلُ بِضَمِّ الْعَيْنِ فِيهِمَا، إِلَّا حَبَّ وَوَلَبَّ، كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ، فَتَعَيَّنَ كَوْنَ عَيْنِ مَاضِيهِ مَفْتُوحًا، فَلَمْ يَلْزِمِ الْإِلْتِبَاسَ بِالْإِدْغَامِ.

(و) كَذَا كَوْنَ «عَضُّ» مِنْ «يَعَضُّ» بِفَتْحِ الْعَيْنِ (قَدْ يَنْدُو) أَي يَظْهَرُ، يَعْنِي أَنَّ كَوْنَ أَصْلِ عَضُّ عَضُّ بِكَسْرِ الْعَيْنِ يُعْلَمُ مِنْ مُضَارَعَةِ يَعْضُّ الْمَفْتُوحِ الْعَيْنِ (إِذْ) تَعْلِيلِيَّةٌ (لَمْ يُضَعَّفْ فَعَلَتْ وَتَفَعَّلُ) أَي لِأَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ عَنِ الْعَرَبِ تَضْعِيفَ بَابِ فَعَلٍ يَفْعَلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِيهِمَا، فَتَعَيَّنَ الْكَسْرُ فِي الْمَاضِي.

(وَفَرَّ مِنْ يَفِرُّ مِنْهُ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ (يُعْقَلُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، يَعْنِي أَنَّ كَوْنَ أَصْلِ فَرَّ فَرَّ بِفَتْحِ الْعَيْنِ يُعْلَمُ مِنْ مُضَارَعَةِ يَفِرُّ بِكَسْرِهَا؛ لِأَنَّ الْمَضَاعِفَ لَا يَجِيءُ مِنْ بَابِ فَعِلٍ يَفْعِلُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ فِيهِمَا، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَفَعِلَتْ تَفْعِلُ لَنْ يُضَعَّفَا) بِالْفِ الإِطْلَاقِ، أَي لِأَنَّهُ لَمْ يَجِيءَ تَضْعِيفُهُ عَنِ الْعَرَبِ.

فَقَوْلُهُ: «وَفَرَّ» مَبْتَدَأُ خَبْرِهِ جُمْلَةٌ يُعْقَلُ، وَ«مِنْ يَفِرُّ» مَتَعَلِّقٌ بِ«يُعْقَلُ»، وَ«مِنْهُ» مَتَعَلِّقٌ بِ«يَفِرُّ» أَي بِكَسْرِ الْعَيْنِ (فَزَالَ لَبْسُ الْكُلِّ) أَي كُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ رَدَّ، وَعَضُّ، وَفَرَّ (حَيْثُمَا وَفَى) أَي فِي أَي تَرْكِيْبٍ وَوُجِدَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَلَمَّا جَاءَ «حَبِي» مَدْعَا فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ دُونَ بَعْضٍ، مَعَ أَنَّ الْقِيَاسَ وَجُوبَ إِدْغَامِهِ،

ذَكَرَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ:

٣٩٨ - وَحَيِّيءَ أَفْكَكَ عِنْدَ بَعْضِ الْقَوْمِ كَيْلًا يَجِي لِيَأْتِيهِ بِالضَّمِّ
٣٩٩ - قِيلَ لِأَنَّ الثَّانِي مِنْهُ يَذْهَبُ نَحْوُ حَيُّوَا وَأَلْفَا يَنْقَلِبُ

(وَحَيِّيءَ) بكسر العين (أفكك) ياءيه (عند بعض القوم) أي وأدغمه عند الآخرين، لكن جوازًا، والقياس وجوب الإدغام فيه؛ لاجتماع الحرفين المتجانسين المتحركين، لكن جاز فكّه (كَيْلًا يَجِي لِيَأْتِيهِ بِالضَّمِّ) أي لثلاث يقع الضمّ الثقيل على يائه الضعيف في قولك: يَحْيِي، يعني أنهم كرهوا وجود الإدغام فيه؛ لأنهم لو أدغموا في الماضي لزمهم أن يُدغموا في المضارع أيضًا؛ طردًا للباب، وإذا أدغموا في المضارع لم يكن بُدٌّ من تحريك الياء بالضم؛ لأن الياء المدغم فيها لا بدّ وأن تكون متحركة، وهو مرفوض عندهم، فاستدلّ بعضهم بهذا الدليل على عدم جواز الإدغام فيه، وبعضهم على عدم وجوب الإدغام، فيجوز الإدغام وتركه، وكلا النظريين صحيح.

(قِيلَ) إنما لا يُدغم حَيِّي في بعض اللغات (لِأَنَّ ثَانِيَهُ يَذْهَبُ) هكذا النسخة، وفيه انكسار، والصواب (لِأَنَّ الثَّانِي) بحذف الياء؛ للوزن أي لأن الياء الثاني (مِنْهُ) أي من «حَيِّي» (يَذْهَبُ) بالبناء للفاعل، أي يَسْقُطُ، أو للمفعول، أي يُحذف (نَحْوُ حَيُّوَا) إذ أصله «حَيُّوَا»، فأسكنت الياء الثانية بنقل ضميتها إلى الياء الأولى بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان، وهما الواو والياء، فحذفت الياء؛ لأن الواو علامة الجمع، فصار حَيُّوَا وفيه إعلال آخر، وهو أنه حُذفت ضمة الياء لثقلها على الياء، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء؛ لما ذكرنا، ثم ضُمَّت الياء الأولى؛ لأجل الواو، كذا قيل.

(وَأَلْفَا يَنْقَلِبُ) يعني أن الياء الأخيرة تنقلب ألفًا تارة أخرى؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، نحو «يَحْيِيءَ»؛ إذ أصله يَحْيِي بضم الياء الثانية، وفتح الأولى.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أن بعضهم قال: إنما لا تدغم «حَيِّي» مع اجتماع الحرفين المتجانسين المتحركين؛ لأن الياء الأخيرة غير لازمة للكلمة؛ لأنها تسقط تارة، نحو «حَيُّوَا» كما ذكرنا وجهه آنفًا، وتُقلب ألفًا تارة أخرى، نحو «يَحْيِيءَ»، كما ذكرناه أيضًا، فلما لم تكن ثابتة في الكلمة دائمًا، لم تكن مدغمًا فيها، لا في الماضي،

٤٠٠ - وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ أَوَّلَ مَكَّنٍ يَجِبُ فِيهِ الْإِدْغَامُ حَيْثُ عَنَنْ
٤٠١ - ضَرُورَةٌ كَالْمَدِّ إِذْ لَوْ تَرَكْنَا لِأَوْهَمِ الْمَدِّ ذَا الْمُحْرَكَا

ولا في المضارع، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر القسم الثاني، من أقسام اجتماع الحرفين الثلاثة، فقال:

(وَالثَّانِي) بحذف الياء للوزن، أي القسم الثاني من أقسام اجتماع الحرفين المتماثلين في الذات في كلمة واحدة (أَنْ يَكُونَ أَوَّلَ) اسم «يكون»، وخبرها جملة (سَكَّنَ) يعني أن يكون الحرف الأول من المتماثلين ساكناً، فإذا كان كذلك (يَجِبُ فِيهِ الْإِدْغَامُ) بتشديد الدال، وهو قول البصريين، كما أسلفناه (حَيْثُ عَنَنْ) بتشديد النون، بمعنى ظهر، أي في أي تركيب وقع.

وقوله: (ضَرُورَةٌ) منصوب على أنه مفعول لأجله، أي لأجل الاضطراب إليه؛ لأن المتلين إذا اجتمعا، وكان الأول منهما ساكناً ففيهما عملٌ واحدٌ، وهو الإدغام لا غير، فيكون الإدغام ضرورياً ابتداءً، بخلاف ما إذا كانا متحركين، فإن فيهما عملين: إسكان الأول، والإدغام، قاله ابن كمال^(١).

وقال ديكنفوز: وإنما قال: ضرورة؛ لأن الإدغام في هذا الضرب ضروري، أي لا مجال لعدم الإدغام فيه بسبب من الأسباب، ولو في كلمتين، نحو (ألم أقل لك)، و«لم يَرُحْ حاتمٌ»، بخلاف الضرب الأول، فإنه قد لا يجب فيه في بعض الصور، بل يمنع لمانع، كالإلحاق، والالتباس، ويجوز في بعضها بلا وجوب؛ لوقوعها في كلمتين، نحو «ضرب بكرٌ»، وللزوم ضم الياء في المضارع، كما في بعض اللغات انتهى^(٢).

ثم مثل لواجب الإدغام، فقال:

(كَالْمَدِّ) إذ أصله مَدَّدَ بسكون الدال الأولى، على وزن فَعَّلَ، بفتح، فسكون، مصدر مَدَّ التوب، ونحوه، ثم ذكر علة وجوب الإدغام، فقال: (إِذْ) تعليلية، أي لأنه (لَوْ

(١) راجع «الفلاح» ص ٨٥.

(٢) «شرح المراح» لديكنفوز ص ٨٥.

- ٤٠٢ - ثَالِثُهَا بِأَنْ يَكُونَ الثَّانِي
 ٤٠٣ - إِذْغَامُهُ لِفَقْدِ شَرْطِ عَيْنَا
 مُسَكَّنًا فَذَلِكَ ذُو حِرْمَانٍ
 قِيلَ لِذَفْعِ وَرْطَتَيْنِ سَكَّنَا

ثُرِكَا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، أي ترك الإدغام في هذه الحالة (لأَوْهَم) أي أوقع في الوهم (المُدَّة ذَا الْمُحْرَكَا) بألف الإطلاق، وأراد به «المحرك» هنا المصدر الميمي من حُرِّك المضعف، أي صاحب التحريك، وهو صفة له «المُدَّة»، يعني أنه لو لم يُدغم لالتبس المدُّ بسكون الدال الأولى بالمدِّ بتحركها، ويحتمل أن تكون «ذَا» اسم إشارة بدلاً من «المُدَّة»، و«المُحْرَكَا» اسم مفعول نعت له.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أنه إنما وجب إدغام «المدَّة» ونحوه لكلا يُتَوَهَّم أنه مَدَّة بحركة الدال الأولى، بمعنى الزيادة، فلا يكون من الضرب الثاني؛ إذ العبرة في الامتياز باللفظ دون الخط، وإلا فلا مجال للخلاص من الالتباس والاشتباه في النقش في الأكثر، ولذا لا يبالغون بالاشتباه في الخط، فيتركون الإعجام كثيراً، والله تعالى أعلم. ثم ذكر القسم الثالث، فقال:

(ثَالِثُهَا) أي ثالث أقسام اجتماع الحرفين المتماثلين (بِأَنْ يَكُونَ) الباء للتصوير، أي مصوِّرٌ بكون الحرف (الثاني مُسَكَّنًا) أي سكوناً لازماً، ويكون الأول متحرِّكاً، نحو مددت، وظللتُ (فَذَلِكَ) أي هذا القسم (ذُو حِرْمَانٍ) أي صاحب امتناع (إِذْغَامُهُ) يعني أنه لا يجوز إدغامه (لِفَقْدِ شَرْطِ عَيْنَا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، صفة له شرطه، أي معين معلوم لدى أهل الفن، وهو تحريك الحرف الثاني من المتماثلين؛ لأنه لا يستقيم تحريك الثاني في مثل «مَدَدْتُ»، و«مِلَلْتُ»؛ إذ لا يكون ما قبل الضمير الفاعل المتحرِّك إلا ساكناً كما مر، وكذا إذا كان في كلمتين، نحو قولك: رسول الحسن، فإن الأول متحرِّك، والثاني لام التعريف، وهي ساكنة، فيمتنع الإدغام؛ لما ذكرنا من عدم وجود شرط الإدغام، وهو تحريك الثاني، والله تعالى أعلم.

(وَقِيلَ) في وجه منع الإدغام (لِذَفْعِ وَرْطَتَيْنِ) متعلق بـ(مُسَكَّنًا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، يعني أنه إنما امتنع الإدغام فيما يكون الثاني منه ساكناً؛ لأنه لا بد في

٤٠٤ - أَوْ أُوجِدَ الْخِفَّةَ ذَا السُّكُونِ مَعَ كَوْنِ الْإِدْغَامِ لَا يَكُونُ
٤٠٥ - لَكِنَّ جَوَازَ الْحَذْفِ فِي بَعْضِ الْمَحَلِّ كَمَا «ظَلَّتْ» فِي «ظَلَلْتُ» بَعْضُهُمْ نَقَلَ

الإدغام من تسكين الأول؛ ليتمكن الإدغام، فإذا سُكِّنَ اجتمع حرفان ساكنان، ففتر من وُزْطَة، وتقع في أخرى.

و«الوزطة» بفتح الواو، وسكون الراء: الهلاك، وأصلها الْوَحْلُ، تقع فيه الْعَنَمُ، فلا تُقَدَّرُ عَلَى التَّخْلَصِ، وقيل: أصلها: أَرْضٌ مُطْمَئِنَّةٌ، لا طريق فيها، يُرْشَدُ إِلَى الْخِلَاصِ، وَتَوَرَّطَتِ الْعَنَمُ وَغَيْرُهَا: إِذَا وَقَعَتْ فِي الْوُزْطَةِ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَتْ فِي كُلِّ شِدَّةٍ، وَأَمْرٍ شَاقٍّ، وَتَوَرَّطَ فُلَانٌ فِي الْأَمْرِ، وَاسْتَوَرَّطَ فِيهِ: إِذَا ارْتَبَكَ، فَلَمْ يَسْهَلْ لَهُ الْخُرُوجُ، وَأَوْرَطَهُ إِيرَاطًا، وَوَرَّطَهُ تَوْرِيضًا، وَالْوَرَّاطُ مِثَالُ كِتَابِ: الْحَدِيدَةِ وَالْغَيْشِ، قَالَ الْفَيْتُومِيُّ (١).

والمراد من الْوُزْطَةِ هُنَا الْمَحْذُورُ، فَالْوُزْطَةُ الْأُولَى عَدَمُ إِدْغَامِ الْمَثَلِينَ، وَالثَّانِيَةِ اجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(أَوْ) لِنَتَوَيَعِ الْخِلَافَ، أَي وَقِيلَ: إِنَّمَا امْتَنَعَ الْإِدْغَامَ فِيمَا يَكُونُ الثَّانِي سَاكِنًا؛ لِأَنَّهُ (أَوْجِدَ الْخِفَّةَ ذَا السُّكُونِ) أَي هَذَا السُّكُونُ الَّذِي فِي الْحَرْفِ الثَّانِي (مَعَ كَوْنِ الْإِدْغَامِ) بِتَشْدِيدِ الدَّالِ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ، كَمَا سَبَقَ (لَا يَكُونُ) أَي لَا يَحْصُلُ؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِهِ؛ لَكُونِ الثَّانِي سَاكِنًا.

وحاصل ما أشار إليه في هذا البيت بإيضاح: أن صاحب هذا القول يرى أن سبب امتناع إدغام هذا القسم الذي كان فيه الثاني ساكناً وجود الخفة المطلوبة بدون الإدغام بسبب سكون الحرف الثاني، وتحصيل الحاصل محالاً، مع عدم شرط صحة الإدغام، وهو تحرك الثاني، والله تعالى أعلم.

ثم إن هذا القسم، وإن امتنع الإدغام فيه؛ لما ذكر، إلا أنه يجوز تخفيفه بالحذف، وإليه أشار بقوله:

(لَكِنَّ جَوَازَ الْحَذْفِ) أَي حَذَفَ أَحَدَ الْمُتَجَانِسِينَ تَخْفِيفًا، فَ«جَوَازٌ» مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ

٤٠٦ - «وَقِرْنَ» مِنْ «إِقْرِزْنَ» أَيْضًا خُفِّفَا إِذَا مِنَ الْقَرَارِ كَوْنُهُ وَقَى

لَهُ نَقْلُهُ (فِي بَعْضِ الْمُحَلِّ) أَي فِي بَعْضِ الْأَفْظَاءِ (كَ«ظَلَّتْ») بِفَتْحِ الظَّاءِ، وَكَسْرِهَا (فِي «ظَلَّلْتُ») يَعْنِي أَنَّ أَصْلَ «ظَلَّتْ» «ظَلَّلْتُ»، يُقَالُ: ظَلَّلْتُ بِفَتْحِ الظَّاءِ، وَكَسْرِ اللَّامِ ظُلُولًا بِالضَّمِّ: إِذَا عَمِلْتَ بِالنَّهَارِ دُونَ اللَّيْلِ (تَغْضُضُهُمْ) أَي بَعْضُ أَهْلِ الْفَرَسِ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ خَبِرَهُ قَوْلُهُ: (نَقَّلَ) بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ.

وهذا البيت استدراك على ما سبق من امتناع التخفيف بالإدغام، وحاصله أن اجتماع المتماثلين ثقيل، والتخفيف مطلوب، ولا يمكن التخفيف بالإدغام؛ لتعذره، فحقوقه بالحذف، وذلك كمثل «ظَلَّتْ»، إذ أصله «ظَلَّلْتُ»، فحذفت اللام الأولى تخفيفًا؛ لتعذر الإدغام، وحذفها إما مع حركتها، فتبقى الظاء مفتوحة، وإما بعد نقل حركتها، وهي الكسرة إلى الظاء، فتكون مكسورة، ومثله «مِشَّتْ»، أصله «مِيسَّتْ»، فحذفت السين الأولى، إما مع كسرتها، أو بعد نقلها إلى ما قبلها، فيجوز الفتح والكسر في الميم أيضًا.

وإنما حذفت الأولى دون الثانية؛ لأن الإدغام في الصورة حذف الأول، فكأنهم إنما حذفوا ما كانوا يُدغمونه.

وهذا هو الذي اختاره الناظم؛ تبعًا لأصله كما يأتي في الكلام على «اقرون»، واختار بعضهم حذف الثاني، قالوا: لأن النقل إنما حصل منه، وكذا «أَحْسَنْتُ»، أصله «أَحْسَنْتُ»، فحذفت إحدى السينين، كما جاوزوا القلب في «تَقَضَّى الباز»، وأصله تَقَضُّضٌ كما مر بيانه.

(«وَقِرْنَ») بكسر القاف أمرٌ لجماعة النساء (مِنْ «إِقْرِزْنَ») بقطع الهمزة للوزن، متعلق بـ«خُفِّفَا» (أَيْضًا خُفِّفَا) بِأَلْفِ الْإِطْلَاقِ، مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، يَعْنِي أَنَّ قِرَاءَةَ مَنْ قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَهُوَ أَنَّهُ مَخْفَفٌ مِنْ «اقْررن» بِكسر الراء، حذفت إحدى الراءين على ما سبق، وقوله: (إِذَا مِنَ الْقَرَارِ كَوْنُهُ وَقَى) أَي إِذَا ثَبِتَ كَوْنُ «قِرْنَ» مُشْتَقًّا مِنَ الْقَرَارِ.

- ٤٠٧ - وَأَكْثَرُ الْقُرَاءِ هَكَذَا قَرَأَ ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ كَاسِرًا
 ٤٠٨ - قِيلَ مِنْ الْوَقَارِ لَا الْقَرَارِ فَهُوَ مِثَالٌ لَا لِدَا يُجَارِي
 ٤٠٩ - «قَرْنَ» بِفَتْحِ الْقَافِ فِي ذَا الْكَلِمِ قِرَاءَةٌ لِنَافِعٍ وَعَاصِمِ

وحاصل المعنى بياضاح: أن كون هذه القراءة على حذف أحد المتماثلين إنما هو على تقدير كون «قَرْنَ» من قَرَّ المضاعف، يقال: قَرَّ الشيء يَقِرُّ، من باب ضرب قَرَارًا، أي ثبت، وهذه قراءة غير نافع وعاصم، كما أشار إليه بقوله:

(وَأَكْثَرُ الْقُرَاءِ هَكَذَا قَرَأَ) مخفف قرأ، أي قرأ قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ حال كونه (كاسرًا) قافه، وأصله اقررن، بوزن اضربن؛ إذ المضارع تَقْرِرْنَ بكسر الراء الأولى، فحذف حرف المضارعة، واجتليت همزة الوصل، كما هو الأصل في أخذ الأمر، فصار اقررن، فحذفت الراء الأولى تخفيفًا، كما تحذف أحد المتماثلين في مثل ظَلَلْتُ، وميسست تخفيفًا، فتقلت حركتها وهي الكسرة إلى القاف، والحذف قبل النقل سائغ، لكن نقل الحركة قبل الحذف شائع، ولهذا قال بعض المحققين: يجوز الحذف قبل النقل، وبالعكس؛ إذ لا امتناع في ذلك، ثم تحذفت همزة الوصل؛ لانعدام الحاجة إليها بسبب تحريك القاف بالكسر، فصار قَرْنَ.

(قِيلَ) إن قَرْنَ بكسر القاف مأخوذ (مِنْ الْوَقَارِ) بفتح الواو، وهو الحلم، يقال: وَقَرَّ يَقِرُّ، كَوَعَدَ يَعِدُ وَقَارًا (لَا الْقَرَارِ) أي ليس مأخوذًا من الْقَرَارِ (فَهُوَ مِثَالٌ) أي مما كان فاؤه معتلاً (لَا لِدَا يُجَارِي) أي ليس مماثلاً للمضاعف، وإنما هو مثال، فأصله اوقرن، كاوعدن، حذفت الواو طردًا للباب، واستغني عن همزة الوصل؛ لتحريك القاف، فصار «قَرْنَ»، على مثال عِدْنٌ، فلا يكون مما نحن فيه.

ثم ذكر توجيه قراءة من قرأ ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ بفتح القاف، فقال: «قَرْنَ» بِفَتْحِ الْقَافِ فِي ذَا الْكَلِمِ أي في هذا الكلام، وهو قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ (قِرَاءَةٌ لِنَافِعِ) هو ابن عبد الرحمن بن أبي نُعيم القاريء المدني المشهور، مولى بني ليث، أصله من أصبهان، وقد يُنسب لجدّه، إمام في القراءة، تُوفِّي سنة

٤١٠ - مِنْ قَرَّ قَدْ يَقَرُّ مِثْلَ عَضًا عَلَى سَبِيلِ شَدِّ نَالٍ نَفْضًا

(١٦٩ هـ) (وَعَاصِم) هو ابن بَهْدَلَةَ، وهو ابن أبي النَّجُود - بفتح النون، وضم الجيم - الأَسَدِيّ مولاهم الكُوفِيّ، أبو بكر المقرئ الإمام المشهور، توفي سنة (١٢٨ هـ).
[تنبه]: قال الإمام أحمد، وغيره: بَهْدَلَةُ هو أبو النجود، وقال عمرو بن علي الفلاس وغيره: هو اسم أمه، وخطأه أبو بكر بن أبي داود^(١).
(مِنْ قَرَّ قَدْ يَقَرُّ مِثْلَ عَضًا) بألف الإطلاق (عَلَى سَبِيلِ) أي طريق (شَدُّ نَالٍ نَفْضًا) أي حذفًا، يعني أنه حذف شدوذاً.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه إذا قرئ «قَرَنَ» بفتح القاف يكون من يَقَرُّ في المكان بفتح القاف، وهو لغة في يَقَرُّ بكسرها، ومعنى القرار الاستقرار فيه، وحاصله أن قَرَّ مضاعفٌ يجيء من الباب الثاني^(٢)، كما مرّ، ومن الباب الرابع^(٣) أيضاً مع اتحاد المعنى فيهما، فإذا كان من الباب الثاني، فالأمر منه اقْرَرْ بكسر الراء، ثم لما خُففت بالحذف والنقل بقي قَرَّ بكسر القاف، فيكون مشابهاً للأمر من وَقَرَّ يَقَرُّ في اللفظ، فإذا قلت: قَرَّ بكسر القاف احتمل أن يكون من القرار، وأن يكون من الوَقَار، فلم يتعين كونه من المضاعف الذي نحن فيه، وأما إذا كان قَرَّ من الباب الرابع، فالأمر منه قَرَّ بفتح القاف بعد التخفيف بالحذف والنقل، فيتعين كونه مضاعفاً؛ لأن وَقَرَّ لا يجيء من الباب الرابع، ولا من الثالث^(٤) حتى تكون القاف مفتوحةً.

وعلى هذا فيكون أصل ﴿وَقَرَنَّ﴾ بفتح القاف اقْرَرْ بفتح الراء الأولى، فنقلت فتحة الراء إلى القاف بعد حذفها، فاستغني عن الهمزة، فحذفت، وحذفت اللام تخفيفاً، كما في ظَلَّتْ، فصار ﴿وَقَرَنَّ﴾ بالفتح، والله تعالى أعلم.

(١) «تهذيب التهذيب» ٢/٢٥٠.

(٢) هو باب ضرب.

(٣) هو باب عليم.

(٤) هو باب فتح.

- ٤١١ - وَإِنْ يَكُنْ سُكُونُهُ لَنْ يَلْزَمَا فَجَائِزٌ تَفْكِيكُهُ أَوْ يُدْعَمَا
 ٤١٢ - كَهـ «امدُدْ وَمُدِّ» فَاتِحًا لِلدَّالِ وَانْكِسِرْ أَوْ اضْمُمْنْ بِلَا إِشْكَالِ
 ٤١٣ - لِحِفَّةِ وَالْأَضْلِ وَالْإِتْبَاعِ وَفِرِّهْ لَا تَضْمُنْ لِفَقْدِ الدَّاعِي

ثم إن ما ذكر من امتناع الإدغام عند سكون الحرف الثاني من المتماثلين مشروط بما إذا كان السكون غير عارض للوقف، وإلا فيجوز الإدغام، كما بين ذلك بقوله: (وَإِنْ يَكُنْ سُكُونُهُ) أي سكون الحرف الثاني (لَنْ يَلْزَمَا) بألف الإطلاق، مبتدأ للفاعل، أي غير لازم، بأن كان عارضاً للوقف فإنه غير مانع للإدغام، فيجوز الإدغام وعدمه، كما أشار إليه بقوله: (فَجَائِزٌ تَفْكِيكُهُ أَوْ يُدْعَمَا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، وهو منصوب بـ «أن» مضمرة؛ لعطفه على اسم خالص، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١]، وإلى هذا أشار في «الخلاصة» بقوله:

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عَطِيفٌ تَنْصِبُهُ «أَنْ» ثَابِتًا أَوْ مُنْخَذِفٌ
 وحاصل المعنى بإيضاح: أنه يجوز فيه الوجهان: الفك؛ نظرًا إلى أن شرط الإدغام تحرك الثاني، وهو هنا ساكن، مع وجود الحفّة، فلا يدغم، وهو لغة أهل الحجاز، وهو الأقرب إلى القياس، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَعْنُنْ تَسْتَكْبِرُ﴾ ①، والإدغام؛ نظرًا إلى أن السكون عارض، لا اعتداد به، فيتحرك الساكن، فيدغم فيه الأول، وهو لغة بني تميم. وذلك (كـ «امدُدْ») أمرٌ للمخاطب بفك الإدغام (وَمُدِّ) أمرٌ له أيضًا بالإدغام وقوله: (فَاتِحًا) حال من مقدر، أي تقول هذا حال كونك فاتحًا للدال، وأصله امدُدْ، بضم الدال، فنقلت الضمة إلى الميم، للإدغام، فاستغني عن الهمزة، فحزكت الدال بالفتح؛ طلبًا للحفّة (وَانْكِسِرْ) أيضًا، أي يجوز أن تكسر الدال؛ لأن الكسر أصل في تحريك الساكن، كما مرّ (أَوْ اضْمُمْنْ) أي الدال أيضًا، وقوله: (بِلَا إِشْكَالِ) متعلق بحال مقدر، أي حال كون هذه الأوجه الثلاثة دون إشكال، وصعوبة في استعمالها؛ لكونها ثابتة عن العرب. وقوله: (لِحِفَّةِ، وَالْأَضْلِ، وَالْإِتْبَاعِ) أي لأتباع حركة الدال الأخيرة لحركة

العين، وهي الضم.

فقوله: «خفة إلخ» من باب اللف والنشر المرتب، فقوله: «خفة» يرجع له «فاتحاً»، وقوله: «والأصل» يرجع له «أكسرن»، وقوله: «والإتباع» يرجع له «اضمن».

[تنبيه]: هذا الذي تقدم من جواز الحركات الثلاث إذا لم يكن بعده شيء، فأما إذا اتصل بآخره هاء الغائبة فإنه يجب فتحه كزدها، ولم يزدّها، أو هاء الغائب فيجب ضمه، كزده، ولم يزدّه؛ لأن الهاء خفية، فلم يُعتدّ بها، فكأن الدال قد وليها الألف والواو، وحكى ثعلب التثليث قبل هاء الغائب، وعُطِّط في جواز الفتح، وأما الكسر فالصحيح أنه لُغِيَّةٌ، سَمِعَ الأَخْفَشُ: مُدَّهُ، وَعُطِّطِهِ، وَحَكَى الكَوْفِيُّونَ التثليث قبل كلّ منهما، وإن اتصل بآخر الفعل ساكن، فأكثرهم يكسره، كزّد القوم بالكسر؛ لأنها حُرِّكَتْ لالتقاء الساكنين، وبنو أسد تفتحونه تخفيفاً، وحكى ابن جنى ضمّه إتباعاً، وقد روي بهنّ قول جرير [من الطويل]:

فَعُضُّ الطَّرْفِ إِنَّكَ مِنْ نَمِيرٍ فَلَا كَعْبًا بَلَغَتْ وَلَا كِلَابًا

نعم الضم قليل، ولذا أنكره في «التسهيل»، ذكره الخضرى في «حاشيته»^(١).

ثم إن هذه الأوجه الثلاثة تخصّ ما كان من الباب الأول، وهو باب نصر، كمدّ، وعدّ، وردّ، وأما ما كان من الباب الثاني، وهو باب ضرب، فليس فيه إلا وجهان: الفتح، والكسر، واليه أشار بقوله:

(و«فِرّه لَا تَضُمُّم») راجع (لِفَقْدِ الدَّاعِي) أي لفقد طالب الضم، وهو الإتباع.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه إذا أمرت من فَرَّ يَفْرُ، من باب ضرب، يجوز لك الفكّ، كما أسلفناه، ويجوز أيضاً الإدغام، فيجوز عند ذلك فتح رائه تخفيفاً، وكسرها على أصل التخلّص من التقاء الساكنين، ولا يجوز ضمها؛ لعدم مصحح الإتباع، وهو ضمّ العين.

[تنبيه]: ما تقدم يفهم منه أن الأمر سكونه عارض، وقد مرّ أن الأمر عند البصريين مبني على السكون الأصلي؛ لعدم مشابهته لاسم الفاعل، والأصلي لا يكون عارضاً.

(١) راجع «حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل للخلاصة» ٣٢٩/٢.

٤١٤ - في «امدُذَن» لا تُدْغِمُ لِكَوْنِ الثَّانِي يَجِبُ أَنْ يُبْرَزَ بِالْإِسْكَانِ

[أجيب]: بأن بني تميم يُدْغِمُونَ في نحو لم يمدَّ؛ لكون سكون ثاني المثليين عارضاً، ويُنْزَلُونَ الأمر منزلته في الإدغام؛ إذ الأمر مأخوذ من المستقبل، فكان الأمر فرعه، والمستقبل أصل له، فيكون سكون الأمر عارضاً، كالمجزوم، وإن كان عند البصريين مبنياً، فأجري الأمر مُجْرَى المستقبل في الإدغام اعتباراً لحمل الفرع على الأصل، فيقال: مدَّ، كما يقال: لم يمدَّ، وليمدَّ، كذا ذكره ابن الحاجب^(١)، والله تعالى أعلم. ثم إنما ذكر فيما إذا كان السكون عارضاً، غير لازم، وأما إذا كان لازماً، وهو ما إذا اتصل بالفعل ضمير رفع متحرك، فلا يجوز الإدغام، وإليه أشار بقوله:

(في «امدُذَن») أي فيما اتصل به الضمير المرفوع المتحرك، كامدُذَن (لا تُدْغِمُ) أيها الصرفي بالاتفاق (لِكَوْنِ الثَّانِي) أي الحرف الثاني (يَجِبُ أَنْ يُبْرَزَ) بالبناء للمفعول، أي يُظْهَرَ (بِالْإِسْكَانِ) يعني أنه يجب كونه ساكناً؛ لاتصال ضمير الرفع المتحرك به، وهو كجزء الكلمة، بخلاف امدُد، وليمدُد، ولم يمدُد، فإن سكونها عارضٌ للجازم. وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه لا يجوز الإدغام في الأمر إذا اتصل به نون جماعة النساء، وكذا في الماضي إذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك، وهي تسعة أمثلة، نحو مددن، مددت، مددتما، مددتم، مددت مددتما، مددتن، مددت، مددتنا؛ لأن سكون الثاني فيها لازم، لا عارض.

[فإن قلت]: ما الفرق بين مثل لم يمدُد، وامدد، وبين مثل مددت على مذهب بني تميم، مع أن سكون الدال في مددت عارضٌ، كعروض السكون في لم يمدد، وامدد مع أن هذا لم يُدْغِم.

[أجيب]: بأن السكون في مددت، وإن كان عارضاً لكن لا ينفك مع تاء الضمير، فكأنه لازم، وفي لم يمدد قد يزول عند زوال الجوازم، وامدد منزل منزلته.

[فإن قلت]: اتصال التاء بمددت كاتصال «لم» يمدد، كما أن ذلك لازم عنده، فكذلك الآخر.

[أجيب]: بأن التاء منزلة منزلة الجزء من الكلمة؛ لأنه فاعل، والفاعل كالجزء، والجازم كلمة مستقلة، فلذلك فرّق بينهما بنو تميم، فأدغموا في نحو لم يمدّ، وفيما ينزل منزلته من الأمر، ولم يُدغم أحدٌ في مثل مددت، وظلّلت، وامددن، وغير ذلك مما يتصل به الضمير المرفوع المتحرّك إلا في شذوذ رديء.

إذا علمت ذلك فاعلم أن تحريك الثاني في مثل لم يمدد، وامدد للإدغام نظرًا إلى عروض سكونه لا ينافي جزمه، ولا سكونه؛ لأن هذه الحركة إنما هي لأجل الإدغام، فتكون عارضةً كسكونه، والحركة العارضة كالسكون، فلهذا لا يُدغم نحولن يحيى، ولن يحيى. [فإن قلت]: كيف يجوز أن يكون الحركة والسكون عارضين معًا في شيء واحد في حالة واحدة؟

[أجيب]: بأنه إنما جاز أن يكونا عارضين باعتبارين، فإن السكون في مثل لم يمدّ عارض باعتبار أن أصله يمدد بالرفع. فأسكن عند دخول الجازم عليه، ثم حرك بعده هذا السكون؛ لأجل الإدغام اعتبارًا بالأصل، فكانت حركته بهذا الاعتبار عارضةً بالنسبة إلى السكون الحاصل له بالجازم، ومعنى اعتبار الأصل في مثل لم يمدد أنه جاز تحريكه بعد السكون؛ لكونه متحرّكًا في الأصل؛ لا أن الحركة الأصلية باقيةً بعينها، ويُدغم بها من غير تحريك جديد.

وإذا اتضح الحال عندك في مثل لم يمدد اتضح الأمر في الأمر أيضًا؛ إذ قد عرفت أنه منزل منزلة.

وسكون الوقف كالحركة، أي عارض، لا اعتداد به، فلا ينافي الإدغام، ذكره ابن كمال^(١).

- ٤١٥ - وَإِنْ بِنُونِهِ الثَّقِيلِ أَكَّدَا «مُدَّنْ» قُلْ «مُدَّانِ» «مُدَّنُ السُّدَى»
 ٤١٦ - «مُدَّنْ» «مُدَّانِ» وَ«أَمُدُّذَنَانِ» وَنُونُهُ الخَفِيفُ ذُو الإِثْيَانِ
 ٤١٧ - فِي نَحْوِ «مُدَّنْ» وَكَذَلِكَ «مُدَّا» «مُدَّنْ» كَذَا مَعَ أَلْفٍ لَا يُبْدَا

ثم ذكر حكم أمر المضاعف إذا اتصل به نون التوكيد الثقيلة، فقال:
 (وَإِنْ بِنُونِهِ) أي بنون الفعل المؤكد، وأضاف النون إليه لاختصاصه به (الثَّقِيلِ
 أَكَّدَا) بألف الإطلاق، مبتدئاً للمفعول «مُدَّنْ» بضم الميم، وفتح الدال، وهو مفعول
 مقدم لـ(قُلْ «مُدَّانِ») بضم الميم، لثنى المخاطب، وُخْفَت نونه للوزن (مُدَّنْ) بضم
 الميم، والدال، وحذف واو المخاطبين؛ لالتقاء الساكنين، وقوله: (السُّدَى) منصوب على
 المفعولية، وهو بفتحتين وزان الحصى من الثوب خلاف اللُّحْمَة، وهو ما يُمدُّ طولاً في
 النسج، قاله الفيومي (١).

«مُدَّنْ» بضم الميم، وكسر الدال؛ لما ذكرناه، وهو للمخاطبة (مُدَّانِ) لثنيتهما،
 وُخْفَت نونها أيضاً للوزن (وَ«أَمُدُّذَنَانِ») بقطع الهمزة؛ للوزن، للمخاطبات، وُخْفَتِ
 النون للوزن أيضاً، هذا كله من أمثلة النون الثقيلة، وأما الخفيفة، فأشار إليه بقوله:
 (وَنُونُهُ الخَفِيفُ) أي الساكن، فـ«نونه» مبتدأ خبره جملة: «مَعَ أَلْفٍ لَا يُبْدَا»، وقوله:
 (ذُو الإِثْيَانِ) صفة بعد صفة، أو «ذو الإثيان» هو الخبر، وقوله: «مَعَ أَلْفٍ لَا يُبْدَا»
 جملة مستأنفة تبيِّن لها عدم جواز إثيانها مع الألف، وقوله: (فِي نَحْوِ) متعلق
 بـ«الإثيان» «مُدَّنْ» بضم الميم، والدال، وسكون النون، وهو لجماعة المخاطبين، وقدمه
 على المفرد؛ للنظم (وَكَذَلِكَ «مُدَّا») للمفرد المخاطب، وهو بضم الميم، والألف مبدلة
 من نون التوكيد الخفيفة؛ للوقف، كما قال في «الخلاصة»:

وَأُبْدَلْنَاهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلْفَا وَقَفَا كَمَا تَقُولُ فِي قِفْنِ قِفَا

«مُدَّنْ» كَذَا) مبتدأ وخبره، أي مُدَّنْ بضم الميم، وكسر الدال، للمخاطبة كائن
 مثل سابقة وقوله: (مَعَ أَلْفٍ لَا يُبْدَا) بالبناء للمفعول، أي لا يُظهر، يعني أن نون
 التوكيد الخفيفة لا تأتي مع ألف التثنية، ولا ألف جماعة النساء، وهو معنى قول ابن
 مالك في «الخلاصة»:

٤١٨ - وَفِي اسْمِ فَاعِلٍ تَقُولُ «مَادُهُ»	مَفْعُولُهُ «الْمَمْدُودُ» إِذْ يُرَادُ
٤١٩ - وَاسْمُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ قُلٌّ «مَمْدُهُ»	وَ«مُدُّهُ» مَجْهُولٌ وَآلَةٌ «مَمْدُهُ»
٤٢٠ - وَإِنْ أَتَى مِنْ قَبْلِ تَا افْتِعَالٍ	تَاءٌ وَتَاوَالِدَالٌ مِثْلُ الدَّالِ
٤٢١ - وَالزَّيِّ وَالسَّيْنِ وَشَيْنٍ صَادُ	طَاءٌ وَظَا وَآوٌ وَيَا وَالضَّادُ
٤٢٢ - فَجَازَ أَنْ يُدْغَمَ فِي ذِي التَّاءِ	بِقَلْبِهَا تَاءٌ وَعَكْسًا جَائِي

وَلَمْ تَقْعُ خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلِفِ لَكِنَّ شَدِيدَةً وَكَشَرُهَا أَلِفٌ

ثُمَّ بَيْنَ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَسْمَاءَ الْفَاعِلِ، وَالْمَفْعُولِ، وَالْآلَةِ، فَقَالَ:

(وَفِي اسْمِ فَاعِلٍ تَقُولُ «مَادُ») بِتَخْفِيفِ الدَّالِ لِلوزنِ، وَأَصْلُهُ مَادِدٌ بوزنِ ضارِبٍ، فَادْغَمْتَ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَتِهَا، وَكَذَا مَادَانٌ، مَادُونٌ، مَادَّةٌ، مَادَتَانِ، مَادَاتٌ، وَمَوَادٌ (مَفْعُولُهُ «الْمَمْدُودُ») بِفِكَ الْإِدْغَامِ؛ لِتَوَسُّطِ الْوَاوِ بَيْنَ الْمُثَلِّينِ، فَيَمْتَنِعُ الْإِدْغَامُ، مَمْدُودَانِ، مَمْدُودُونَ إلخ (إِذْ) ظَرْفِيَّةٌ، مُتَعَلِّقَةٌ بِمَقْدَّرِ خَبَرٍ لِمَحْذُوفٍ، وَقَوْلُهُ (يُرَادُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَيِ ذَلِكَ وَقْتِ إِرَادَةِ صَوْغِ لَفْظِهِ مِنْ مَدُّ.

(وَاسْمُ الزَّمَانِ، وَالْمَكَانِ قُلٌّ: «مَمْدُهُ») بِفَتْحِ الْمِيمِ، وَأَصْلُهُ تَمْدَدٌ، بِفَتْحِ الْمِيمِ، وَالِدَالِ الْأُولَى، فَثَقُلَتْ حَرَكَةُ فَتْحَةِ الدَّالِ إِلَى الْمِيمِ، وَأُدْغِمَ، فَصَارَ تَمْدَدٌ، وَكَذَا مَمْدَانِ، مَمْدُونٌ^(١)، مَمْدَةٌ، مَمْدَتَانِ، مَمْدَاتٌ (وَ«مُدُّهُ» مَجْهُولٌ) أَيِ فَعْلٍ مَاضٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ، وَأَصْلُهُ مُدِدٌ، فَادْغَمَ (وَآلَةٌ «مَمْدُهُ») بِكَسْرِ الْأُولِ، وَفَتْحِ الثَّانِيِ، وَأَصْلُهُ مَمْدَدٌ بِكَسْرِ الْأُولِ، وَسُكُونِ الثَّانِيِ، وَفَتْحِ الثَّلَاثِ، ثُمَّ أُدْغِمَ، فَصَارَ مَمْدَاً، وَكَذَا مَمْدَانِ، مَمْدُونٌ^(٢)، مَمْدَةٌ، مَمْدَتَانِ، مَمْدَاتٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ثُمَّ بَيْنَ حُكْمِ تَاءِ الْاِفْتِعَالِ، فَقَالَ:

(وَإِنْ أَتَى مِنْ قَبْلِ تَا افْتِعَالٍ تَاءٌ، وَتَا، وَالدَّالُ، مِثْلُ الدَّالِ، وَالزَّيِّ، وَالسَّيْنِ، وَشَيْنٍ، صَادُ، طَاءٌ، وَظَا، وَآوٌ، وَيَا، وَالضَّادُ، فَجَازَ أَنْ تُدْغَمَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَالضَّمِيرِ لِلْحُرُوفِ الْمَذْكُورَةِ (فِي ذِي التَّاءِ) أَيِ فِي هَذِهِ التَّاءِ، وَهِيَ تَاءُ الْاِفْتِعَالِ

(١) هَكَذَا فِي «الْفَلَاحِ» وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَوْفِ شُرُوطَ جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، فَتَأْمَلُ.

(٢) فِيهِ مَا تَقْدِمُ.

(بِقَلْبِهَا) أي بعد قلب هذه الحروف (تَاءً) لتكون من جنسها (وَعَكْسًا) أي وهو قلب التاء من جنس الفاء (جَائِي) أي مستعمل عند العرب.

وحاصل ما أشار إليه في هذه الأبيات بإيضاح: أنه إذا وقع قبل تاء الافتعال حرف من حروف «اتشدذ سشص ضظ ظوي» جاز إدغامها في تاء الافتعال، إما بجعل هذه الحروف تاء، نحو اتَّعَدَ، أو جعل التاء من جنس الفاء، نحو اسْتَمَعَ، وجاز أيضًا تركه، لكن لا في كلِّها؛ إذ في بعضها لا يجوز البيان، سيِّما في اتَّخَذَ، فإن الإدغام فيه ضروري، كما ستطلع عند تفاصيلها، ففي تنصيب الناظم تبعًا لأصله بجواز الإدغام من غير تفصيل مسامحة؛ اعتمادًا على ما سيحيى من التفصيل.

[تنبيه مهم] ينبغي العناية به، حتى تكون هذه المسألة واضحة جليَّة.

(اعلم): أنه كما جاز الإدغام إذا تقارب حرفان في المخرج نظرًا إلى هذه المقاربة، وإن لم يتجانسا، فكذا جاز الإدغام إذا تقاربا في صفة من الصفات اللازمة لهما؛ نظرًا إلى هذه المقاربة، وإن لم يتجانسا، ولم يتقاربا في المخرج، وتلك الصفة مثل الهمس، والجهر، والشدة، والرَّخْوَة، والاستعلاء، والإطباق، وغير ذلك.

والحروف باعتبار الصفات تنقسم إلى ثمانية عشر صنفًا، بعضها مذكور في النظم تبعًا لأصله، وبعضها غير مذكور فيه، ولنقتصر الكلام على المذكور فيه.

وهذا الانقسام ليس من جهة واحدة، بل من جهات مختلفة، لكنها تتداخل فيها الحروف، حتى إن الحرف الواحد يقع في صنفين منها، أو أكثر بحسب ما يعرض فيه من الصفات، كالحاء مثلاً، فإنه قد يعرض له الهمس، فيكون من المهموسة، وقد يعرض له الاستعلاء، فيكون من المستعلية.

إذا علمت ذلك، فاعلم أن الحروف الأربعة عشر التي تقدّمت وهي «اتشدذ سشص ضظ ظوي» إذا وقع قبل تاء الافتعال يجوز إدغامها في تاء الافتعال؛ لأن بعضها مجانس لتاء الافتعال، وبعضها مقارب لها في المخرج، وبعضها مقارب لها في

٤٢٣ - كـ «انجرت» وهـ «اتارت» واثارا إذ في حروف الهمس قد تقررا

الصفة، وقد ذكر لها أربعة عشر مثالا:

فمثال وقوع التاء قبل تاء الافتعال (كـ) قولك: «(انجرت)» أصله انجرت، من تجر، من باب نصر، أي عمل التجارة، فنقل إلى باب الافتعال، فاجتمع حرفان متجانسان، أولاهما ساكنة، وهو تاء الافتعال، وثانيتها متحركة، وهي تاء تجر، فوجب الإدغام ضرورة (و) مثال وقوع التاء قبلها نحو «(اتارت)» بالتاء المثناة من فوق (واثارا) بالتاء المثلة، أصله اتار، من ثار، من باب فتح، يقال: ثارت القليل، أي قتلت قاتله، فأبدلت التاء تاء؛ لأن التاء والتاء من المهموسة، كما أشار إليه بقوله: (إذ في حروف الهمس قد تقررا) بألف التثنية، أي ثبت كل من التاء والتاء في جملة الحروف المهموسة، فجاز إبدال التاء تاء، وإدغامها في تاء الافتعال، وجاز أيضا إبدال تاء الافتعال تاء، وإدغامها في التاء.

[قاعدة]: لما كان الإدغام هو النطق بحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة من غير فصل بينهما لضرب من الحقة وجب إذا قصد إدغام المتقارين أن يُقلب أحدهما إلى الآخر؛ لاستحالة الإدغام إذا لم يُقلب، وترك كما هو؛ إذ حقيقة الإدغام ينافي بإبقاء الأول على حال يُخالف الثاني في الحقيقة، والقياس أن يُقلب الأول إلى الثاني، ثم يُسكن إن كان متحركا، فيحصل الإدغام حينئذ بإدخال الأول في الثاني، وقد يعرض ما يؤدي إلى العكس، فيُقلب الثاني إلى الأول، وذلك في نحو إذبحتودا في أذبح عتودا، فيجري فيه على خلاف الأصل، فتقلب العين المتأخرة حاء، فيجتمع حاءان، ثم أدغم الحاء المتأخرة في الحاء المتقدمة، فيقال: إذبحتودا، فيخرج من الحاء المشددة إلى التاء، وسقطت العين من اللفظ، وإنما هجروا الأصل، وأدغموا الثاني في الأول على خلاف القياس؛ كراهة الخروج من حرف خفيف إلى حرف هو أثقل منه؛ لأن العين أثقل من الحاء؛ لأن في العين قدرا من التهوع، وهي قريبة من الهمز، فلاجل هذا العارض قلب الثاني إلى الأول، وكذلك في إذبحاه في أذبح هذه، كذا حققه ابن الحاجب.

٤٢٤ - يَجْمَعُهَا «شَخْصٌ فَحْتُهُ سَكْتٌ» وَغَيْرُهَا مَجْهُورَةٌ حَيْثُ أَتَتْ

إذا علمت ذلك فاعلم أن قلب الثاني إلى الأول إما مع جواز قلب الأول إلى الثاني أيضاً، نحو ائثار، وائثار، فإنه يجوز فيه قلب الأول إلى الثاني، وبالعكس، وإما مع عدم جوازه، نحو اذبح عتوداً.

ثم ذكر الحروف المهموسة، وهي عشرة، فقال:

(يَجْمَعُهَا «شَخْصٌ فَحْتُهُ سَكْتٌ») أصله «سكت، فحته شخص»، كما في الأصل، أو «حته شخص، فسكت»، كما في «الصحاح»^(١) فتصرف فيه للوزن، ويجمعها أيضاً: «ستشحتك خصفه»، وهذا أخصر، والأول أحسن؛ لأن له معنى مفهوماً، وهو ظاهرٌ، وقيل: إن للثاني أيضاً معنى؛ لأن الشحث الإلحاح في المسألة، والشحات^(٢) الشحاذ المكدي، يقال: أكدي الرجل: أي قل خيره، و«خصفه» اسم امرأة، ومعناه ستكدي عليك هذه المرأة.

[تنبيه]: الحروف المهموسة هي التي يجري النفس معها، ولا يحتبس عند النطق بها، والمجهورة بخلافها، وإنما سُميت مهموسة؛ لأن الصوت بها ضعيفٌ؛ إذ الهَمْس هو الصوت الخفي، قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾، وهذه الحروف ضَعْفُ الاعتماد عليها في موضعها حتى جرى معها النَّفْسُ^(٣)، والله تعالى أعلم.

(وغيرها) أي غير الحروف المهموسة العشرة المذكورة (مَجْهُورَةٌ، حَيْثُ أَتَتْ) أي في أي تركيب وقعت.

يعني أن ما عدا المهموسة، من الحروف مَجْهُورَةٌ، وهي تسعة عشر حرفاً. وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أن التاء والتاء لَمَّا كانا من المهموسة كانا من جنس واحد؛

(١) «الصحاح» ٨٣٤/٢.

(٢) و«الشحات» بالتاء المثلثة لغة في «الشحاذ» وهو المُلْح في المسألة، راجع «تاج العروس» ٦٣٨/١ فقد حَقَّق الكلام فيه تحقيقاً جيداً.

(٣) «الصحاح» ٨٣٤/٢ و«الفلاح» ص ٩١.

٤٢٥ - «وَأَدَان» وَ«أَذَكَر» قُلْ وَ«أَذَكَرَاه» وَبِالْبَيَانِ كَمَا «أَذَكَر» تَقَرُّرًا

نظرًا إلى المهموسية، وإن لم يكونا من جنس واحد؛ نظرًا إلى ذات الحرف، وإلى المخارج، فيجوز لك الإدغام في آثار بجعل التاء المثناة تاء مثناة، أي بقلب الأول إلى الثاني، وهو الأصل، ويجوز العكس، أي قلب الثاني إلى الأول، وهو خلاف الأصل؛ لأن التاء والتاء متقاربان في صفة الهمس، فيجوز قلب أحدهما إلى الآخر.

قال بعض المحققين: قلب الثانية إلى الأولى فصيح؛ لكثرة استعماله في كلامهم، وإن كان على خلاف القياس، لكن قلب الأولى إلى الثانية أفصح؛ لكونه جاريًا على الأصل.

[تبيه]: الحروف المجهورة هي التي لا يجري النفس معها، ويحتبس عند النطق بها على خلاف المهموسة، وسميت مجهورة؛ لارتفاع الصوت بها، وسبب ارتفاع الصوت بها كونها حروفًا أشبعت، وقوي الاعتماد عليها في موضعها حتى بلغ الصوت أن يجهر معها؛ لأن الجهر الصوت المرتفع، وإنما لم يُبين المجهورة كما بين المهموسة بقوله: «شخص فحته سكت» لأنها تُعلم من المهموسة؛ لأن الحروف تنحصر في المجهورة والمهموسة، وإنما اختار ذلك، ولم يعكس؛ لقلّة الحروف المهموسة، والجوهري رحمه الله تعالى جمعها في قولك: «ظَلُّ قَوْ رَيْضٍ إِذْ غَزَا جُنْدًا مُطِيعًا»^(١)، والله تعالى أعلم.

(٩) مثال وقوع الدال قبلها نحو «(أَدَان)» أصله ادنان؛ لأنه من دان، من باب ضرب، أي أخذ الدين، فإنه لا يجوز فيه غير الإدغام.

وحاصل المسألة بإيضاح: أنه إذا وقعت تاء الافتعال بعد ثلاثة أحرف، وهي الدال، والذال، والزاي، تُقلب دالًا مهملة؛ لأن هذه الحروف الثلاثة مجهورة، والتاء حرف مهموس، وبين المجهور والمهموس تضاد، والجمع بين المتضادين ثقيل، فأرادوا التجانس بينهما، فأبدلوا من مخرج التاء حرفًا مجهورًا، وهو الدال المهملة، ولم يعكسوا، أي

(١) راجع «الصحاح» ٥٣٨/٢ و«الفلاح» ص ٩١.

ولم يُبدلوا من مخارج هذه الحروف الثلاثة حرفاً مهموساً؛ لأنها فاء الفعل، والتاء زائدة، والزائد أولى بالتصريف، وصورها ثلاث:

[أولها]: ما يكون منه فاء الكلمة دالاً مهملة.

[وثانيها]: ما يكون منه فاء الفعل دالاً معجمة.

[وثالثها]: ما يكون منه فاء الفعل زائياً معجمة.

إذا عرفت هذا، فلتعرف أنّ اذّان من الصورة الأولى؛ لأن أصله اذّتين على زنة افتعل إلا أن الياء التي هي عين الفعل لما تحركت، وانفتح ما قبلها، قلبت ألفاً، فصار اذّان، ثم أبدلت التاء دالاً؛ لأن تاء الافتعال من المهموسة، والدال الذي وقع فاء الفعل من المجهورة، وبين المجهورة والمهموسة تضاداً، والجمع بين المتضادين ثقيل، فوجب قلب إحداهما إلى حرف يوافق الأخرى طلباً للخفة، فأبدلوا التاء حرفاً من مخرجه، وهو الدال، ولم يعكسوا؛ لما ذكرناه، ثم أدغمت الدال الأصلية في الدال الثانية المنقلبة من التاء على سبيل الوجوب؛ لأنه اجتمع مثلان أولاهما ساكنة، فصار اذّان بتشديد الدال، ومعناه استقرض.

وقيل: لا يجوز قلب الدال تاءً، وإدغام التاء في التاء؛ لأنه لو فُعل كذلك لم يُعلم أنه من الدين أم لا.

[تنبيه]: كل كلمة جاز فيها الإدغام بقلب الثاني إلى الأول على خلاف القياس، ولم يجز فيه الإدغام بقلب الأول إلى الثاني على القياس يكون فيها شذوذان: أحدهما قلب الثاني إلى الأول، والثاني امتناع القياس، وهو قلب الأول إلى الثاني، ولذلك قال بعضهم: إن مثل اذّان، واستمع شاذّ على شاذّ، ذكره ابن كمال^(١).

(و) مثال وقوع الدال المعجمة قبل تاء الافتعال، من الصورة الثانية «(اذّكر) قل» ف«اذّكر» مقول القول، مقدّماً، وهو بالدال المعجمة، والإدغام، وأصله اذّكر على وزن

٤٢٦ - وَ«أَزْدَانٌ» وَ«أَزَانٌ» أَجْزِي فِي «أَزْتَانًا» وَمَسَفُوا الإِدْغَامَ نَحْوُ «أَدَانًا»
 ٤٢٧ - لِأَنَّ زَايَا فِي افْتِدَادِ الصَّوْتِ أَعْظَمُ مِنْ دَالِ حِوْفِ الْقَوْتِ

افتعل؛ لأنه من ذكر، من باب نصر، فأبدلوا من التاء دالاً؛ لما ذكرنا من أن الذال من
 المجهورة، والتاء من المهموسة، وبينهما تضاد، فأرادوا التوافق بينهما، فأبدلوا من مخرج
 التاء حرفاً مجهوراً، وهو الدال المهملة، فاجتمع مع الذال المعجمة، وهما مجهورتان،
 فتوافقا في الصفة، لا في الذات، ولا في المخرج، ولذا جاز الإدغام والبيان، كما أشار
 إليه بقوله: («وَدَكْرًا») معطوف على مقول القول، أي وقل أيضاً «ادكراً»، والألف
 ضمير اثنين، أو هي إطلاقية، يعني أنه يجوز أن تقول: اذكر بالذال المهملة بقلب الأول
 إلى الثاني، كما يجوز اذكر بالذال المعجمة بقلب الثاني إلى الأول على خلاف
 القياس، لكن الأول أقوى وأفصح؛ لكونه على وفق القياس، ومجيئه في التنزيل، قال
 الله تعالى: ﴿وَأَذَكَّرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ (وَبِالْبَيَانِ) متعلق بـ«تقرر»، أي وثبت بفك المدغم
 أيضاً («ك» اذذكّر) بصيغة الأمر (تقررًا) بألف الإطلاق، مبنياً للفاعل، أي ثبت ذلك،
 يعني أنه يجوز أيضاً اذكر بفك الإدغام؛ لأن الدال والذال من الحروف المجهورة،
 والتاء من المهموسة، فبينهما بُعد في الصفة، فجعل التاء دالاً؛ إزالةً لذلك البعد مع
 القرب بينهما في المخرج، ولم تُقلب التاء إلى الذال من أول الأمر؛ لعدم قرب المخرج بينهما.
 والخاصل أنه يجوز لك الإدغام نظرًا إلى اتحاد الذال والذال في المجهورية بجعل
 الدال المهملة ذالاً معجمة، فتقول: اذكر بالذال المشددة، ويجعل الذال المعجمة دالاً
 مهملة، فتقول: اذكر بالذال المهملة المشددة، ويجوز لك البيان؛ نظرًا إلى عدم اتحادهما
 في الذات، ولا في المخرج، وإن اتحدا في الصفة.

والمراد بالبيان: إظهار كل واحد من الدال والذال، فتقول: اذكر، لا بيان كل من التاء
 والذال؛ إذ قلب التاء دالاً واجب كما مر، والله تعالى أعلم.

ومن الصورة الثالثة ما ذكره بقوله: («وَأَزْدَانٌ») بمعنى تزين، وأصله ازتين، فقلبت
 الياء ألفاً؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، فصار اتان، إلا أن التاء لما كانت من المهموسة،

والزاي من المجهورة الشديدة، وكان بينهما تضاداً أبدلوا من التاء دالاً؛ طلبنا للتوافق بينهما كما مرّ في الصورتين الأوليين، فيكون ازان، مثل اذكر، فقوله: «وازدان» مفعول مقدم له «أجز»، أو مبتدأ من باب الاشتغال، وقوله: «وَإِزَانٌ» عطف عليه (أجز) أيها الصرفي (في «إزتاناً») متعلق بـ«أجز»، والألف للإطلاق، أو للثنية (وَمَنْعُوا) أي الصرفيون (الإدغام) أي إدغام ازان بجعل الزاي دالاً (نحو «إدانا») أي فلا تقول: «إدان» (لأنّ زايًا في امتداد الصوت) متعلق بـ(أعظم من دالٍ؛ لخوف القوت) أي لأنه لو أدغم للزم فوات امتداد الصوت.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أن نحو ازان مثل اذكر في جواز جميع ما ذكر فيه، ولكن لا يجوز الإدغام في ازان بجعل الزاي دالاً، وبيان ذلك أنه لما قلبت التاء دالاً اجتمع فيه الزاي المعجمة، والدال المهملة، والقياس حينئذ جواز الوجوه الثلاثة:

أي الإدغام بقلب الأولى إلى الثانية، وبالعكس، والبيان، كما في اذكر، ولكن لم يجز الإدغام بجعل الزاي دالاً مع أن القياس جوازه؛ لأن الزاي أعظم من الدال في امتداد الصوت، فيصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة، أو لأنه يوازي باذان؛ إذ لو أدغم بقلب الزاي دالاً لم يُعلم أن أصله ازان، أو ادتان من الدين.

[تنبيه]: اعلم أنهم قسموا الحروف إلى الصغير، وغير الصغير، والصغير: هي الصاد المهملة، والزاي المعجمة، والسين المهملة، وإنما سُميت حروف الصغير؛ لأن المتكلم يصفر عند اعتماده على موضعها، ومنهم من ألحق الشين بها، وجعل حروف الصغير أربعة، وغير الصغير ستة أقسام، وتفصيلها في المطولات، ومن قاعدتهم أنهم لم يُدغموا الصغير في غيره؛ لفوات صفة الصغير منها، عند الإدغام في غيرها، وحفظها مقصود؛ لأن لبعض الصفات فضيلة كالغنة، والمدّة، والخفة، وغير ذلك، فيجب محافظتها، فلو أدغم حرف ذو فضيلة في حرف ليس فيه تلك الفضيلة فانت فضيلة الحرف الأول بسبب الإدغام، وأما إذا أدغم في مثله جاز؛ لعدم فوات الفضيلة حينئذ،

٤٢٨ - في «اسْتَمَعْتُ» «إِسْمَعْتُ» تَحَقُّقًا وَأَتَمَعْتُ يَمْنَعُ مَا قَدْ سَبَقًا

ولهذا قال ابن الحاجب رحمه الله تعالى: ولا تدغم حروف «ضوي مشفرة» فيما يقاربها؛ لأن لكل واحد منها فضيلة ليست لمقاربها؛ إذ في الشين تَفْسٌ، وفي الضاد استطالة، وفي الفاء قدر من التفتسي، وفي الياء مدّة، وفي الزاء تكرير، وفي الميم غنة وفي الواو مدّة، والإدغام يبطل هذه الفضائل والصفات والمزايا والخاصّيات مع كونها مقصودة مطلوبة، فامتنع الإدغام؛ محافظةً عليها، وتحزّزًا من فوتها، ولا حروف الصفير في غيرها؛ لفوات المحافظة على الصفير منها انتهى^(١).

(في) نحو قولك: «اسْتَمَعْتُ» «إِسْمَعْتُ» بقطع الهمزة للوزن (تَحَقُّقًا) بألف الإطلاق، مبتدأ للفاعل، أي ثبت، يعني أنه يجوز فيه الإدغام بقلب التاء سينًا؛ لأن التاء والسين من المهموسة، مع تقاربهما في المخرج.

فقوله: «في استمعت» متعلّق بـ«تَحَقُّقًا»، وقوله: «استمعت» مبتدأ محكي لقصد لفظه، وخبره جملة «تَحَقُّقًا».

(وَأَتَمَعْتُ) أي بجعل السين تاء، وإدغامها في التاء (يَمْنَعُ) بحذف العائد، أي يمنعه (مَا قَدْ سَبَقًا) بألف الإطلاق، مبتدأ للفاعل أيضًا، أي الذي تقدّم، وهو عِظَمُ السين في امتداد الصوت، فيتنافى مع التاء.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن نحو «استمع»، وهو افتعال من السمع، يجوز فيه اسمع بجعل التاء سينًا؛ نظرًا إلى اتحادهما في الصفة؛ إذ السين والتاء من حروف الهمس، لكن لا يجوز فيه أتمع بجعل السين تاء، وإدغامها في التاء، وإن كان على وفق القياس؛ لعِظَمُ السين في امتداد الصوت؛ لأنه من حروف الصفير، وقد عرفت أن فيه امتدادًا، والتاء ليست منه، فلو أدغمت السين في التاء صار كوضع القصة الكبيرة في الصغيرة، وهو ممتنع، ويجوز فيه البيان؛ لعدم الجنسيّة بينهما في الذات، نحو استمع، والله تعالى أعلم.

- ٤٢٩ - وَ«اشْتَبَهَ» اجْعَلَنَّ مَثَلًا اسْمَعَا
 ٤٣٠ - وَ«اصْتَبَرْتُ» يَجُوزُ فِيهِ «اضْطَبَّرَا»
 ٤٣١ - إِذْ ضَادُهُمْ مِنْ أَحْرَفِ الإِطْبَاقِ ذَوَاتِ الاسْتِغْلَاءِ وَانْطِبَاقِ

(وَ«اشْتَبَهَ») أصله اشتبه، وهو مفعول مقدم لـ«اجْعَلَنَّ» محكي؛ لقصد لفظه، أو مبتدأ وخبره جملة «اجْعَلَنَّ» بتقدير رابط، أي اجعلنَّه (اجْعَلَنَّ مَثَلًا اسْمَعَا) يعني أنه يجوز فيه الإدغام بجعل التاء شيئاً على خلاف القياس؛ نظراً إلى اتحادهما في المهموسية، ولكن لا يجوز الإدغام كما أشار إليه بقوله: (لِأَنَّ إِتْبَهُ) بقطع الهمزة؛ للوزن (فِيهِ فُتَيْعًا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، يعني الإدغام فيه بجعل الشين تاء على وفق القياس لا يجوز؛ لعظم الشين في امتداد الصوت؛ إذ هو من حروف الصفير، ولأن فيه تفشياً، فلو أدغم في التاء لزال عنه هذه الصفة، فلا يقال: اتبته، ويجوز البيان أيضاً؛ لعدم الجنسية بينهما في الذات، فتقول: اشتبه.

(وَ«اصْتَبَرْتُ») أصله اصتبرت (يَجُوزُ فِيهِ «اضْطَبَّرَا») بألف الإطلاق، أي بقلب التاء طاءً، وإظهارها (وَ«اتَّبَرْتُ») بقلب الطاء تاء (يَحْظُلُ) بالبناء للفاعل، من باب نصر، ومفعوله محذوف، أي يمنعه (مَا) موصولة في محل رفع فاعل «يَحْظُلُ» (قَدْ ذُكِرَا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، أي الذي ذكر فيما سبق، وهو ما أشار إليه بقوله: (إِذْ) تعليلية (ضَادُهُمْ مِنْ أَحْرَفِ الإِطْبَاقِ، ذَوَاتِ الاسْتِغْلَاءِ، وَانْطِبَاقِ) بجزء «ذوات» صفة لـ«أحرف»، أي لأن الصاد من الحروف المستعلية المُطَبَّقة بفتح الباء^(١).

[تنبیه]: الحروف منقسمة إلى مُطَبَّقة، ومنفتحة:

فالمُطَبَّقة هي التي ينطبق على مخرجه الحنك، أي متى اعتمد اللسان على مخارج هذه الحروف انطبق عليه ما يُحاذيه من الحنك الأعلى، والتصق ظهر اللسان به، وانحصر بينهما الصوت، وهي الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.

(١) بفتح الباء، كما يفيد ظاهر عبارة «الصحيح» و«القاموس»، فما وقع في «الفلاح» من ضبطه بكسر الباء، فالظاهر أنه غلط، والله تعالى أعلم.

٤٣٢ - وَالتَّاءُ مُنْخَفِضَةٌ إِذَا تَجَمَّيْ فَقَلِبَتْ طَاءً لِغُرْبِ الْخُرْجِ

قال السيد محمد مرتضى الزبيدي في «شرح القاموس»: ويجمعها قولك: «صِلْ صَرِيرًا طَالَ ظَلْمُهُ»، قال: والإطباق أن ترفع لسانك إلى الحنك الأعلى، مُطْبِقًا له، ولو لا الإطباق لصارت الطاء دالًّا، والصاد سينًا، والظاء ذالًّا، ولخرجت الصاد من الكلام؛ لأنه ليس من موضعها شيء غيرها، فتزول الصاد إذا عُدِمَ الإطباق البتة، انتهى كلامه^(١). والمنفتحة ضد المطبقة، وهي التي يفتح الحنك عند النطق بها عن اللسان، فلا ينطق بها اللسان، وهي ما عدا الحروف الأربعة، فتكون خمسة وعشرين حرفًا، وسُميت منفتحة؛ لأنك لا تُطبق بشيء منها لسانك، فترفعه إلى الحنك.

وأيضًا تنقسم الحروف باعتبار آخر إلى مستعلية، ومنخفضة:

فالمستعلية هي التي يرتفع اللسان بها إلى الحنك، سواء أُطبقت، أو لم تُطبق، وهي الصاد، والصاد، والطاء، والظاء، والحاء، والغين، المعجمتان، والقاف، وعبر عنها صاحب الأصل بقوله: «وحرورهما» «صضطظ خفق»، فتكون المستعلية أعم من المطبقة، فكل مطبقة مستعلية، بدون العكس، فالأربعة الأولى منها، وهي الصاد، والصاد، والطاء، والظاء، مستعلية ومطبقة، أما استعلاؤها، فلارتفاع اللسان بها إلى الحنك، وأما إطباقها، فلانطباق اللسان معها على الحنك الأعلى، فظهر بهذا أن الإسناد مجازي؛ لأن المستعلي، والمطبق في الحقيقة إنما هو اللسان، فمعناه مستعل عنده اللسان، ومثل هذا في اللغة كثير، كقولهم للمُشْتَرَكِ فيه: مُشْتَرَكِ.

وأما الثلاثة الأخيرة، وهي الحاء، والغين، والقاف فمستعلية فقط، فلا يلزم من الاستعلاء الإطباق، ويلزم من الإطباق الاستعلاء، فالمستعلية أعم، والمطبقة أخص.

وقوله: (وَالتَّاءُ مُنْخَفِضَةٌ) معطوف على قوله: «إذ صادهم من أحرف الإطباق إلخ»، والمنخفضة هي التي لا يرتفع اللسان بها إلى الحنك، فلا يحصل الإطباق، ولذلك سُميت به؛ لأن اللسان لا يعلو بها، وقوله: (إِذَا تَجَمَّيْ) من تيمّة التاء، أي إذا

(١) راجع «تاج العروس من جواهر القاموس» ٦ / ٤١٦.

٤٣٣ - فَصَارَ إِضْطَرَبَ أَمَّا أَطْرَبِي فَلِاخْتِلَافِ الذَّاتِ فِيهِمَا أُبِي

تقع التاء في الكلام (فَقَلَيْتَ) أي التاء (طَاءٌ؛ لِقُرْبِ اخْتِزَاجِ) أي قرب مخرج التاء من الطاء. وقوله: (فَصَارَ إِضْطَرَبَ أَمَّا أَطْرَبِي فَلِاخْتِلَافِ الذَّاتِ فِيهِمَا أُبِي) هكذا وقع في النسخة، والظاهر أنه غلط؛ لأن الكلام لا زال في «اصطبر»، وأما «اضطرب» فسيأتي بعده، فكان الصواب أن يقول:

فَصَارَ إِضْطَبَّرَ أَمَّا أَطْبِرِي فَلِلتَّنَافِي بَيْنَ ذَيْنِ فَاحْظَرِ
فقوله: «إِضْطَبَّرَ» بقطع الهمزة؛ للوزن، وقوله: «بَيْنَ ذَيْنِ» أي بين الصاد والطاء، وقوله: «فاحظر»، أي فامنع أطبر بجعل الصاد طاء، وإدغامها فيها.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه لما كانت التاء منخفضة قلبت طاء؛ لقرب مخرجها منها، فصار اصطبر، وأما أطبر بتشديد الطاء بقلب الصاد طاء، وإدغامها في الطاء، فلا يجوز؛ للتنافي بين الصاد والطاء، وذلك لعظم الصاد؛ إذ هي من حروف الصفير، والطاء ليست منها، وقد مر أن حروف الصفير لا تُدغم في غيرها.

[تنبيه]: ينبغي لك أن تعلم هنا قاعدة مهمّة حتى تتضح لك المسألة، فنقول: إذا وقعت تاء الافتعال بعد أحد الأحرف الأربعة التي هي الحروف المطبقة المستعلية، وهي الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، تُقلب وجوباً طاءً مهملةً، كما تُقلب إذا وقعت بعد الدال، والذال، والزاي دالاً مهملةً، كما مرّ، وذلك لما بين حروف الإطباق، وبين التاء من التضادّ والتنافر، وجمع المتضادين ثقيلٌ، فطلبوا حرفاً من مخرج التاء يوافق الحروف المطبقة في الإطباق؛ ليسهل النطق بها، وهو الطاء، ولم يعكسوا؛ لما مرّ من أن التاء زائدة، والزائد أولى بالتصرف، وصورها أربع:

[أحدها]: ما يكون فاء الفعل فيه صادًا، نحو اصبر.

[وثانيها]: ما يكون فيه ضادًا، نحو اضرب.

[وثالثها]: ما يكون فيه طاءً، نحو اطلب.

٤٣٤ - وَاضْرَبْتَ يَجُوزُ فِيهِ اضْطَرَبْنَا لَكِنْ لِمَا مَضَى قَدَعُ إِطْرَبْنَا

[ورابعها]: ما يكون فيه ظاء، نحو اظلم، وسيأتي تفاصيلها.
 إذا عرفت هذا فنقول، إن اضطرب من الصورة الأولى؛ لأن أصله اصتبر، فجعلت التاء طاء؛ لمباعدة بينهما؛ لأن الصاد من المستعلية المطبقة، والتاء من المنخفضة، وبينهما مباعدة، وتضاد، والجمع بين المتضادين ثقيل، فوجب إبدال التاء إلى حرف من مخرجه، يوافق الصاد في الإطباق، وهو الطاء، فجعلت التاء طاء، فصار اضطرب، كما في بيت، أسله بيدس؛ لأن تصغيره سُديس، فجعلت السين والذال تاء؛ لقرب السين من التاء في المهموسية، وقرب التاء من الذال في المخرج، ثم أدغم، فصار ستا.
 ثم يجوز لك في اضطرب الإدغام بجعل الطاء صادًا على خلاف القياس؛ نظرًا إلى اتحادهما في صفة الاستعلاء، وإن لم يتحدا في الذات ولا في المخرج، فنقول: اصتبر، ولا يجوز الإدغام بجعل الصاد طاء على وفق القياس؛ لعظم الصاد من الطاء في امتداد الصوت؛ لأن الصاد من حروف الصفير، والطاء ليست منها، وقد مر أن حروف الصفير لا تُدغم في غيرها، فلا تقول: اطبر بتشديد الطاء، ويجوز لك البيان، فنقول: اضطرب؛ لعدم الجنسية في الذات، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر من الصورة الثانية، وهي ما يكون فيه فاء افتعل ضاذا معجمة، فقال:
 (وَاضْرَبْتَ) أصله اضطربت، من الضرب (يَجُوزُ فِيهِ اضْطَرَبْنَا) بألف الإطلاق، أي يجوز فيه البيان بعد قلب التاء طاء، نظرًا إلى عدم اتحادهما في الذات، فيقال: اضطرب (لَكِنْ لِمَا مَضَى) في اصبر (قَدَعُ) أي اترك، ولا تستعمل (إِطْرَبْنَا) بقطع الهمزة؛ للوزن، وألف الإطلاق، يعني أنه لا يجوز أن يقال: اطرب؛ لما سبق في «اصبر».

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن نحو اضطرب مثل اصبر في جواز الوجهين، وامتناع الوجه الثالث:

الوجه الأول: أن يقال: اضطرب؛ لأنه يجب قلب التاء طاءً أولاً؛ لما مر في القاعدة

٤٣٥ - وَاطْلَبْتُ إِذْغَامَهُ كَذَا يَجِبُ وَاطْلَمْتُ وَاطْلَمْتُ كَذَا نُسِبَ

السابقة، فاجتمع فيه الضاد والطاء، فيجوز قلب الطاء ضاذاً على خلاف القياس؛ نظراً إلى اتحادهما في الاستعلاء، ثم أدغمت الضاد الأولى الأصلية في الثانية المنقلبة من الطاء، فصار اضْرَب.

والوجه الثاني: أن يقال: اضطرب بالبيان بعد قلب التاء طاء؛ نظراً إلى عدم اتحادهما في الذات.

والوجه الثالث الممتنع: أن يقال: اطْرَب بقلب التاء طاء، ثم قلب الضاد طاء أيضاً، وإدغام الأولى في الثانية، وإن كان على وفق القياس، وإنما امتنع؛ لزيادة صفة الضاد؛ لأن الضاد من حروف الاستصالة، فلو أدغمت لفات استطالتهما، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر من الصورة الثالثة، وهي ما يكون فيها فاء افتعل طاءً، فقال: (وَاطْلَبْتُ) أصله اطلببت؛ لأنه من طلب من باب نصر (إِذْغَامُهُ كَذَا يَجِبُ) أي يجب إدغام طائه في الطاء، وكان الأولى أن يُبدل هذا الشطر بقوله:

وَاطْلَبْتُ إِذْغَامَهُ حَتَّى يَجِبُ

لأن قوله: «كذا» يوهم تشبيهه بـ«اضربت»، وليس كذلك؛ لأنه لا يجوز فيه إلا وجه واحد، وهو الإدغام، فتنبه.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن اطلب لا يجوز فيه من الأوجه الثلاثة المذكورة إلا وجه واحد، وهو الإدغام فقط على وفق القياس؛ لاجتماع الحرفين من جنس واحد، أحدهما الطاء المهملة الأصلية، والثانية الطاء المنقلبة من تاء الافتعال؛ لمباعدة بينهما في الصفة؛ لأن التاء من المنخفضة، والطاء من المستعلية المطبقة، فيكون بينهما تضاداً وتنافراً، فوجب قلب التاء إلى حرف من مخرجه؛ ليوافق الطاء الذي قبله، فقلبت طاءً، فوجب الإدغام، فلا يجوز اطلبب، ولا اطلبب بالبيان، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر من الصورة الرابعة، وهي ما يكون فيها فاء افتعل طاءً معجمة، فقال: (وَاطْلَمْتُ) بالطاء المعجمة المشددة (وَاطْلَمْتُ) بالطاء المهملة المشددة، وقوله: (كَذَا

٤٣٦ - وَاطْطَلَمْتُ أُجِيزَ بِالْبَيَانِ وَاتَّعَدْتُ بِالْقَلْبِ ذُو الْإِيْتَانِ

نُسِبَ) بالبناء للمفعول، أي هكذا عُرِي هذا الاستعمال إلى العرب (وَاطْطَلَمْتُ أُجِيزَ بِالْبَيَانِ) أي بعدم الإدغام.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن نحو اظلم، وأصله اظلم، من ظلم، من باب ضرب، قلبت تاء الافتعال طاء؛ للمساعدة بين الظاء والتاء في الصفة، والمقاربة بين التاء والطاء في المخرج، يجوز فيه ثلاثة أوجه:

[الأول]: الإدغام بجعل الظاء المعجمة طاء مهملة، أي بقلب الأول إلى الثاني على وفق القياس، وإدغامها فيها، قال أبو علي: هذا قول سيويبه، فيقال: اظلمت بالطاء المهملة المشددة.

[والثاني]: الإدغام أيضًا بجعل الطاء المهملة ظاء معجمة، أي بقلب الثاني إلى الأول على خلاف القياس، وإدغامها فيها؛ لمساواة بينهما في العظم، وفي الصفة أيضًا؛ لأنهما من المستعلية المطبقة، فيقال: اظلمت بالطاء المشددة.

[والثالث]: البيان، أي إظهار كل من الطاء والظاء؛ لعدم الجنسية بينهما في الذات، وهو اختيار ابن جني، فيقال: اظلم، وعلى هذه الأوجه الثلاثة أنشدوا بيت زهير [من البسيط]:

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيَظْطَلِمُ

ثم ذكر الافعال من المثال الواوي، فقال:

(وَاتَّعَدْتُ) أصله اوتعد؛ لأنه من وَعَدَ، من باب ضرب، فقوله: «واتَّعَدْتُ» مبتدأ محكي لقصد لفظه، وخبره «ذو الإيتان» (بِالْقَلْبِ) أي بقلب واوه تاء مثناة من فوق وجوبًا، والجازر والمجرور متعلق بـ«الإيتان»، وقُدِّم للضرورة؛ لأن معمول المضاف إليه لا يتقدم على المضاف إلا في الأشياء المستثناة، التي ذكرها شيخنا الناظم رحمه الله تعالى بقوله:

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ لَا تُقَدِّمُ مَعْمُولَهُ عَلَى الْمُضَافِ الْأَفْحَمُ
إِنْ لَمْ يَكُنْ «غَيْرًا» تُفِيدُ الْإِئْتِفَا أَوْ «مِثْلًا» أَوْ «أَوَّلًا» أَوْ «حَقًّا» وَفِي

٤٣٧ - أَنْ لَا يَجِي بِنَا كَمِثْلِ إِيْتَعَدُ وَمَرَّةً بِالْوَاوِ مِثْلُ يُوْتَعَدُ
٤٣٨ - وَكِرْهُوا تَوَالِي الْكُسْرَاتِ لِأَنَّ يَا كَكُسْرَتَيْنِ آتِي

وَفِي سِوَى هَذِي اتَّفَاقًا مَنَعُوا وَمَنَعُ غَيْرِ «الغَيْرِ» أَوْلَى فَاسْمَعُوا^(١)
وقوله: (ذُو الْإِثْنَيْنِ) كان الأولى تنكيره؛ إذ لا داعي لتعريفه.

(أَنْ لَا يَجِي بِنَا) «أَنْ» مصدرية، والمصدر المؤول مجرور بحرف العلة، أي وإنما
وجب قلب الواو تاء؛ لأن الواو إن لم تُجْعَل تاء تصير ياء تحتانية؛ لسكونها، وانكسار
ما قبلها، وهذا في الماضي (كَمِثْلِ إِيْتَعَدُ) بقطع الهمزة؛ للوزن (وَمَرَّةً بِالْوَاوِ) أي في
المضارع، وذلك لعدم موجب القلب (مِثْلُ يُوْتَعَدُ).

وقوله: (وَكَرْهُوا تَوَالِي الْكُسْرَاتِ) بتسكين السين؛ للوزن، وإلا كانت واجبة
التحريك بحركة الإتياع، كما قاله الناظم رحمه الله تعالى وهو تعليل ثان لوجوب
قلب الواو تاء، أي ولكراهيتهم أيضًا توالي الكسرات، كسرة الهمزة، والياء المركبة من
كسرتين، كما أشار إليه بقوله: (لِأَنَّ يَا كَكُسْرَتَيْنِ آتِي) أي لأن الياء التي في «ايْتَعَدُ»
مقدّرة بكسرتين.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أن نحو اتَّعد، وأصله اوتَّعد تُجْعَل فيه الواو تاء مثناةً
من فوق وجوبًا؛ لأنه إن لم تُجْعَل تاء تصير ياء تحتانية؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها،
فيلزم حينئذ كون الفعل مرَّةً يائياً، كما في الماضي، نحو ايْتَعَدُ، ومرَّةً واوياً، كما في
المضارع، نحو يوْتَعَدُ؛ لعدم موجب القلب، وهو انكسار ما قبلها، ويلزم أيضًا توالي
الكسرات الثلاث في الماضي، والأربع في المصدر؛ لأن الياء بتقدير كسرتين، فوجب
قلبها تاءً، وإدغامها في تاء الافتعال، فيقال: اتَّعد، وإنما تعيئت التاء؛ لأنهم قلبوا الواو إليها

(١) هذه الآيات ذكرها الناظم في كلامه على «الخلاصة» عند قول ابن مالك رحمه الله تعالى:

فَهَوَّ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَيْنِ

قال رحمه الله تعالى: أستعمل ابن مالك تقديم معمول المضاف إليه على المضاف في قوله: «فهو به
في كل حكم ذو اثنين» مع أن المضاف ليس «غير»؛ لأنهم أجازوا تقديم معمول ما أضيفت إليه
«غير» إذا كانت للنفي، واختلف في تقديم معمول ما أضيف إليه «مثل»، و«أول»، و«حق»، كما يبه
الأشموني، والصبيان انتهى كلام شيخنا رحمه الله تعالى.

٤٣٩ - وَمِثْلُ إِنْشَكَلَ لَا يُدْغَمُ إِذْ يَأْوُهُ لِلْفِظِهِ لَا يَلْزَمُ
٤٤٠ - مِنْ تَمَّ بَعْضُهُمْ يَفُكُ حَيِّيًا إِذْ حَذَفَهُ وَقَلْبُهُ قَدْ زُوِيََا

كثيراً؛ لمؤاخاة بينهما، مثلُ نُجَاه، وَثَرَات، وَتُحْمَةٌ فِي وَجَاه، وَوَرَاث، وَوَحْمَةٌ.

[تنبيه]: هذا الذي ذكرناه من قلب الوا تاء هو اللغة المشهورة، ومنهم من يقول: اتئعد يأتعد، فهو مؤتعد بالهمز، كما قالوا: يَأْتَسِرُ فِي اتِّسَارٍ، قَالَ ابْنُ بَرِّي: صَوَابُهُ إِيْتَعَدَ يَاتَعَدُ، فَهُوَ مَوْتَعَدٌ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ، كَذَا ذَكَرَهُ سَيَّبِيُّهُ وَأَصْحَابُهُ، يُعَلِّونَهُ عَلَى حَرَكَةِ مَا قَبْلَ الْحَرْفِ الْمُعْتَلِّ، ذَكَرَهُ ابْنُ مَنْظُورٍ^(١)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(وَمِثْلُ إِنْشَكَلَ) بَقْطَعِ الْهَمْزَةَ؛ لِلوِزْنِ، أَيْ الْاِفْتِعَالِ الَّذِي بُنِيَ مِنْ مَهْمُوزِ الْفَاءِ، نَحْوِ ائْتَكَلَ مِنَ الْأَكْلِ، وَأَصْلُهُ ائْتَكَلَ بِهَمْزَتَيْنِ، فَقُلِبَتِ الثَّانِيَةُ يَاءً؛ لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، كَمَا فِي إِيْمَانٍ (لَا يُدْغَمُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَيْ لَا يَجُوزُ إِدْغَامُ يَاءِهِ فِي تَاءِ الْاِفْتِعَالِ (إِذْ) تَعْلِيلِيَّةٌ (يَأْوُهُ لِلْفِظِهِ لَا يَلْزَمُ) أَيْ لِأَنَّ الْيَاءَ لَيْسَتْ بِلَازِمَةٍ لَهُ فِي جَمِيعِ تَصَرُّفَاتِهِ؛ لِأَنَّهَا تَصِيرُ هَمْزَةً إِذَا جَعَلْتَهُ ثَلَاثِيًّا، نَحْوِ أَكَلَ، أَوْ وَصَلْتَهُ، وَقُلْتِ: وَائْتَكَلَ، وَمِنْ شَرَطِ الْإِدْغَامِ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفَانِ لَازِمَيْنِ.

(مِنْ تَمَّ) أَيْ مِنْ أَجْلِ أَنْ شَرَطَ الْإِدْغَامُ أَنْ يَكُونَ ثَابِتَيْنِ (بَعْضُهُمْ) أَيْ بَعْضُ الْعَرَبِ (يَفُكُ حَيِّيًا) أَيْ لَا يُدْغَمُ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ، مَعَ أَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ حَرْفَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ؛ لِانْتِدَامِ شَرَطِ الْإِدْغَامِ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ الْأَخِيرَةَ غَيْرَ لَازِمَةٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (إِذْ حَذَفَهُ) أَيْ حَذَفَ الْيَاءَ الْأَخِيرَةَ مِنْهُ تَارَةً، نَحْوِ حَيُّوَا؛ إِذْ أَصْلُهُ حَيُّوَا (وَقَلْبُهُ) أَيْ الْيَاءُ تَارَةً أُخْرَى، نَحْوِ يَحْيَى (قَدْ زُوِيََا) بِالْفِ التَّثْنِيَّةِ، مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، أَيْ نُقْلًا مِنَ الْعَرَبِ.

وحاصل ما أشار إليه في هذين البيتين بإيضاح: أن نحو ائتكَلَ، وإن لزم منه توالي الكسرات لا يدغم؛ لأن الياء ليست بلازمة، حيث إنها تصير همزة إذا جعلته ثلاثياً، نحو أكل، أو وصلته، فقلت: وائتكَلَ، فشرط الإدغام لزوم الحرفين، ومن ثم لا يدغم حَيِّيًا في

(١) راجع لسان العرب، ٤٦٣/٣.

- ٤٤١ - وَغَيْرُ «شَوَيْثِي» مِنَ الَّتِي مَضَتْ مِنْ بَعْدِ تَا افْتَعَالِهِمْ إِذَا بَدَتْ
٤٤٢ - جَازَ ادْغَامُ تَاءٍ فِي جَمِيعِهَا بِقَلْبِهَا بِجِنْسِ مُتْبِعِهَا

بعض اللغات مع أنه اجتمع فيه حرفان من جنس واحد؛ لعدم شرط الإدغام؛ لأن الياء الأخيرة غير لازمة كما مر.

ولذا كان اتَّخَذَ شَاذًا؛ لأنه افتعال من الأخذ، فتكون الياء فيه غير لازمة، كما في ابتكل، وإذا كانت غير لازمة تكون التاء المنقلبة منه غير لازمة أيضًا، فلم يوجد فيه شرط الإدغام، فيكون إدغام اتَّخَذَ شَاذًا؛ لذلك، والله تعالى أعلم.

ولمَّا فرغ من بيان الحروف الأربعة عشر التي وقعت قبل تاء الافتعال، وكيفية إدغامها في تاء الافتعال، شرع يُبَيِّنُ الحروف التي وقعت بعد تاء الافتعال، وكيفية إدغام تاء الافتعال فيها، فقال:

(وَغَيْرُ «شَوَيْثِي») أي غير الحروف المجموعة في «شَوَيْثِي»، وهي: الشين، والواو، والهمزة، والتاء، والياء (مِنَ الَّتِي مَضَتْ) أي من الحروف التي مضى ذكرها في قوله: «وَإِنْ أَتَى مِنْ قَبْلِ تَا افْتَعَالٍ...» إلى آخر البيت الثاني (مِنَ بَعْدِ تَا افْتَعَالِهِمْ) متعلق ب(إِذَا بَدَتْ) أي ظهرت، ووُجِدَتْ.

(جَازَ ادْغَامُ) بتشديد الدال على مذهب البصريين، كما تقدّم (تَاءً) بمنع الصرف؛ للوزن، كما قاله الناظم رحمه الله تعالى، أي إدغام تاء الافتعال (فِي جَمِيعِهَا) أي في جميع تلك الحروف، وهي تسعة (بِقَلْبِهَا) أي بقلب تاء الافتعال (بِجِنْسِ مُتْبِعِهَا) أي بجنس الحرف الذي جاء بعدها.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه إذا وقع حرف من الحروف التسعة التي هي: «تَدْرُ ذَسْضِضْظُظْ» عين الكلمة، وبيئت منها افتعالًا يجوز لك إدغام تاء الافتعال فيها بقلبها إلى هذه الحروف؛ لمقاربتها لها في المخارج، ومباعدتها عنها في الصفات، فقلبوها إلى مقارب لها، موافق لصفتها، وجاز البيان أيضًا، وإن اجتمع مثلاًن.

ثم أورد أمثلتها، فقال:

٤٤٣ - كَلِمٌ يَقْتُلُ وَيَبْدُلُ دَائِمًا وَلَمْ يَعْدُزْ أَوْ يَفْضُلْ فِي الْحِمَى
٤٤٤ - يَنْزِعُوا يَسْمَعُوا يَقْسُمُوا بَخْصُمُوا يَنْظُرُوا يَرْطُمُوا

(كَلِمٌ يَقْتُلُ) من قتل، أصله يقتل، وإنما مثل بالمستقبل في هذا النوع، ومثل بالماضي في النوع المتقدم؛ لأن الإدغام في الماضي في هذا النوع غير متفق عليه، كما سيجيء، بخلاف النوع المتقدم، وإنما جاز الإدغام والبيان في مثل اقتل يقتل، وإن كان القياس يقتضي وجوب الإدغام؛ لاجتماع المتجانسين كما في مدّ يمدّ؛ لأن تاء الافتعال غير لازمة بخلاف الدالين في مدّ يمدّ، وقد أشار المازني إلى هذا الفرق، فقال: وإنما جاز الإدغام في اقتل، ووجب في شدّ، ومدّ؛ لأن كل واحد من الدالين في شدّ ومدّ لا ينفك عن صاحبه بخلاف تاء افتعل، فإنه يجوز انفكاكها عن التاء الواقع بعدها، وذلك في الصور التي يكون في موضع العين حرف غير التاء، فلا يتلازمان، وإذا لم يجب الإدغام فيما يجتمع فيه المتجانسان كان عدم وجوب الإدغام فيما يجتمع فيه المتقاربان بطريق الأولى، قاله ابن كمال^(١).

(وَيَبْدُلُ) باللام، أصله يتدل، من البدل، قلبت تاء افتعل دالاً، وأدغم الدال في الدال، وفي نسخة: «ويكدّر» بالراء آخره، وأصله يتندر، أي يُسرع، وهو مثله، وقوله: (دَائِمًا) ظرف لما قبله أكمل به الشطر (وَلَمْ يَعْدُزْ) أصله يعتذر من العذر، قلبت التاء دالاً، ثم الدال ذالاً، ثم أدغم الدال في الدال (أَوْ) بمعنى الواو (يَفْضُلُ) أصله يَفْتَضِلُ من الفضل، قلبت التاء طاء، ثم الطاء ضاداً، ثم أدغمت الضاد في الضاد، وقوله: (فِي الْحِمَى) متعلق بما قبله، أكمل به البيت.

وقوله: (يَنْزِعُوا) وما بعده معطوف بعاطف مقدر، وأصله ينتزعوا، من النزع، قلبت تاؤه دالاً، ثم الدال زايًا، ثم أدغمت الزاي في الزاي (يَسْمَعُوا) أصله يستمعوا، قلبت التاء سينًا، ثم أدغمت السين في السين (يَقْسُمُوا) أصله يقتسموا، قلبت تاؤه سينًا، ثم أدغمت في السين (يَخْصُمُوا) أصله يختصموا، قلبت تاؤه طاء، ثم قلبت الطاء صادًا،

٤٤٥ - وَبَعْضُهُمْ مَعَ الْمُضِيِّ ذَا مَنَعَ أَنْ لَا يَكُونَ مِثْلَ فَعَلَتْ يَقَعُ
٤٤٦ - عِنْدَ انْتِقَالِ شَكْلِ تَا يَأْ تَلَتْ وَحَذَفِ هَمْزِ الْوَصْلِ هَكَذَا ثَبَّتْ

ثم أدغمت الصاد في الصاد (يَنْتَظِرُوا) أصله ينتظروا، قلبت التاء طاء، ثم الطاء ظاء، ثم أدغمت في الضاء (يَرْتَطِمُوا) أصله يرتطموا، قلبت التاء طاء، ثم أدغمت في الطاء، يقال: رَطَمَهُ: أَوْحَلَهُ فِي أَمْرٍ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ، وَارْتَطَمَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ: لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْخُرُوجِ مِنْهُ، وَارْتَطَمَ الشَّيْءُ: ازْدَحَمَ (١).

(وَبَعْضُهُمْ) أي بعض الصرفيين، وهو مبتدأ خبره الجملة بعده (مَعَ الْمُضِيِّ) أي مع الفعل ذي الماضي (ذَا) مفعول مقدم لـ (مَنَعَ) أي منع هذا الإغام، وهو إدغام تاء الافتعال في هذه الحروف (أَنْ لَا يَكُونَ مِثْلَ فَعَلَتْ يَقَعُ) «أَنْ» مصدرية، و«لَا» نافية، و«مثل» منصوب على الحال، وجملة «يقع» خبر «يكون»، أي لتلا يكون ماضي باب الإفعال واقعا حال كونه مثل ماضي باب التفعيل (عِنْدَ انْتِقَالِ شَكْلِ تَا) أي حركة تاء الافتعال (لَمَّا تَلَتْ) أي للحرف الذي قبلها على تقدير الإدغام (وَحَذَفِ هَمْزِ الْوَصْلِ) بجزء «حذف» عطفاً على «انتقال»، أي وعند حذف الهمزة المحتملة للوصل استغناء عنها.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أن بعض الصرفيين منعوا إدغام تاء الافتعال في هذه الحروف المتقدم بيانها في الماضي، لتلا يلتبس ما ضي باب الافتعال بماضي باب التفعيل؛ لأن عندهم تُنقل حركة التاء إلى ما قبلها على تقدير الإدغام، وتُحذف همزة الوصل للاستغناء عنها، فيلزم الالتباس، فلو قصدت الإدغام في اقتتل نقلت فتحة التاء إلى القاف، وحذفت الهمزة للاستغناء عنها، ثم أدغمت التاء الأولى في الثانية، فيصير قَتْلٌ بفتح القاف، وتشديد التاء، فلم يُعلم أنه ماضٍ من التفعيل، أو من الافتعال، فلهذا الالتباس لم يُدغم، وقس عليه ما عداه، وجوز بعضهم هذا الإدغام مع الالتباس؛ اكتفاءً بالفرق التقديري.

٤٤٧ - وَمَنْ يُجِزُ فَرَّقَ بِالمُضَارِعِ وَبَغَضُهُمْ بِكَسْرِ فَاءَ لَهُ يَعِي
 ٤٤٨ - كَخِصَّمَتْ وَبَغَضُهُمْ بِالْهَمْزِ جَا مُغْتَبِرًا أَصْلَ سُكُونِ أَخْوَجَا

وقوله: (هَكَذَا تَبَيَّنَتْ) مؤكَّدٌ لما قبله، يعني أنه ثبت بيان سبب منع الإدغام عن هؤلاء الصرفيين المانعين له، كما قررناه آنفاً، والله تعالى أعلم.

(وَمَنْ يُجِزُ) بضم أوله، وكسر ثالثه، من الإجازة، أي الذي أجاز إدغام ماضي باب الافتعال (فَرَّقَ) بين ماضي الافتعال، وماضي التفعيل (بِالمُضَارِعِ) أي لأن مضارع باب التفعيل بضم أوله، وكسر ثالثه، بخلاف مضارع باب الافتعال، فإنه يكون بفتح حرف المضارعة، وأما فاؤه فيجوز فيه الكسر، والفتح كما سيأتي (وَبَغَضُهُمْ) أي بعض من يجيز الإدغام في هذا الباب (بِكَسْرِ فَاءَ لَهُ) أي كسر فاء الكلمة (يعي) أي يحفظ، وذلك (كَخِصَّمَتْ) بكسر الخاء.

وحاصل المعنى بالإيضاح: أن بعض الصرفيين يُجيز الإدغام في هذا الباب، باب الافتعال؛ لأن طريق الإدغام عندهم ليس بنقل حركة التاء إلى ما قبلها حتى يلزم الالتباس، بل يكون بكسر الفاء، نحو خِصَّمْ، وقَتِّلْ، بكسر الخاء والقاف؛ لأن عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين.

ووجه ذلك أنه إذا قُصِدَ الإدغام في الماضي من هذا الباب أُسكنت تاء الافتعال، فالتقى ساكنان؛ لأن فاء الكلمة ساكنة أيضاً، والأصل في التقاء الساكنين أن يُحَرِّكَ الأول منهما بالكسرة، ولا يمكن حذف أحدهما؛ لئلا يلزم إجحاف الكلمة، فحُرِّكَت الأولى، وحُذِفَت الهمزة؛ للاستغناء عنها، فإذا قصدت مثلاً الإدغام في اقتتل، أُسكنت التاء؛ ليمكن الإدغام، فيجتمع ساكنان: القاف، والتاء، فحُرِّكَت بالكسر على الأصل، فاستغني عن الهمزة، ثم أدغم التاء في التاء، فصار قَتِّلْ بكسر القاف، وفتح التاء، وتشديدها، وقس عليه ما عداه، والله تعالى أعلم.

(وَبَغَضُهُمْ) أي الصرفيين (بِالْهَمْزِ) أي همزة الوصل (جَا) أي في أول ماضي الافتعال، مع كونه محرَّكاً بالكسرة، حال كونه (مُغْتَبِرًا أَصْلَ سُكُونِ) أي أصل

٤٤٩ - نَحُوْ إِخْصَمَتْ فِي الْمَضَارِعِ	لَهُ يَجُوزُ كَسْرُ فَا وَالْفَتْحُ ع
٤٥٠ - وَضُمُّ وَافْتَحُ وَانْكَسِرَنَّ الْفَاءُ لَهُ	مَعَ اسْمٍ فَاعِلٍ كَكُنْ مُقْتَلَةٌ
٤٥١ - وَالضَّمُّ لِلِاتِّبَاعِ أَمَّا الْمُضَدُّ	فَبِانْكَسَارِ فَا وَفَتْحِ يَضُدُّ

سكون فاء الكلمة، وقوله: (أَخْوَجًا) بألف الإطلاق، منصوب على الحال.

وذلك (نَحُوْ إِخْصَمَتْ) بقطع الهمزة؛ للوزن، وكسر الخاء.

وحاصل هذا القول بإيضاح: أن بعضهم يأتي بهمزة الوصل في أول ماضي الافتعال عند الإدغام مع كونه محرّكًا بالكسرة، نظرًا إلى سكون أصله؛ لأن حركته عارضة، فهي في حكم العدم، فيحتاج إلى همزة الوصل؛ لإمكان الابتداء، نحو إِخْصَمَ بكسر الهمزة، وكسر الخاء على الأصل، وفتحها بنقل حركة التاء إليها، وفتح الصاد، وتشديدها، ولا التباس فيه أيضًا، فيجوز الإدغام.

(فِي الْمَضَارِعِ لَهُ) أي لِخِصَمٍ ونحوه (يَجُوزُ كَسْرُ فَا) أي فاء الكلمة منه (وَالْفَتْحُ) مفعول مقدّم لـ(ع) أي احفظه.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أنه يجوز في مضارع إِخْصَمَ ونحوه كسر الفاء، وفتحها معًا، أما الكسر فبتحريكها على الأصل، وأما الفتح فنقل حركة التاء إليها، كما في الماضي، فتقول: يَخْصِمُ بكسر الخاء، وفتحها، وأصله يَخْتَصِمُ، فأسكنت التاء ليتمكن الإدغام، فالتقى ساكنان: الخاء والتاء، فحُرِّكَتِ الخاء بالكسر على الأصل، أو نُقِلَتْ فَتْحَةُ التاء إليها، ثم قُلبت التاء صَادًا، وأدغمت الصاد في الصاد، وقس عليه ما عداه.

ثم ذكر ضابط اسم فاعله، فقال:

(وَضُمُّ، وَافْتَحُ، وَانْكَسِرَنَّ الْفَاءُ) منصوب على التنازع (لَهُ) أي لهذا الباب (مَعَ) اسم فاعِلٍ، كَكُنْ مُقْتَلَةٌ بتحريك قافه بالحركات الثلاث.

ثم بين وجه الضم بقوله: (وَالضَّمُّ لِلِاتِّبَاعِ) أي لإتباع حركة الفاء لحركة الميم، وأما الفتح، فعند من فتحها في الماضي، والكسر فعند من كسرها فيه.

٤٥٢ - لِلثَّقَلِ وَالْإِتْبَاعِ كَالْحِصَامِ أَوْ قُلْ إِخْصَامًا لِدَا الْإِعْلَامِ
٤٥٣ - وَتَا تَفَعَّلَتْ كَذَا تَفَاعَلًا أَدْغِمْ بِقَلْبِهَا بِمَا بَعْدَ تَلَا

ثم ذكر ضابط مصدره، فقال:

(أَمَّا الْمُضْدَرُّ) أي مصدر خِصَّم مدغمًا (فَبِأَنْكِسَارٍ فَآ وَفَتْحٍ يَصْدُرُّ) أي يوجد، ويُستعمل بهما.

ثم بينَ وَجْهَ الكسر بقوله: (لِلثَّقَلِ) أي لأجل نقل كسرة التاء إلى الخاء، ووَجْهَ الفتح بقوله: (وَالْإِتْبَاعِ) أي لأجل إتباع حركة الخاء لحركة الصاد، وذلك (كَالْحِصَامِ) بكسر الخاء، وفتحها مثال للأول والثاني (أَوْ قُلْ: إِخْصَامًا) بالهمزة المجتلية، وقُطعت هنا للوزن، وكسر الخاء (لِدَا الْإِعْلَامِ) أي لأجل ما أعلمناك سابقًا في اخِصَّم من اعتبار سكون الأصل.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أن مصدر خِصَّم مُدْغَمًا يجيء خِصَامًا بكسر الخاء، وأصله اختصامًا، فلما قُصد الإدغام أسكنت التاء؛ ليتمكن الإدغام، فالتقى ساكنان: الخاء والتاء، فحُرِّكت الخاء بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، فاستغني عن الهمزة، ثم قلبت التاء صَادًا، وأدغمت في الصاد، فصار خِصَامًا بكسر الخاء، وفتح الصاد المشددة، وقيل: إنما كُسرت الخاء؛ لنقل كسرة التاء إليها، ثم حُذفت الهمزة للاستغناء عنها، وأدغمت التاء في الصاد بعد قلبها.

ويجوز أن تقول في مصدره أيضًا إخِصَامًا بالهمزة المجتلية، وكسر الخاء؛ اعتبارًا لسكون الأصل، أي إنما لم تُحذف الهمزة مع الاستغناء عنها بتحريك الخاء؛ لأجل اعتبار سكون الخاء في الأصل، وعروض حركتها، واللّه تعالى أعلم.

ثم ذكر حكم تاء تفعل، وتفاعل، فقال:

(وَتَا) مفعول مقدم لـ «أَدْغِم»، ومضاف إلى (تَفَعَّلَتْ كَذَا) تا (تَفَاعَلًا) يحتمل أن تكون الألف ضمير التثنية، أو للإطلاق (أَدْغِم) أيها الصرفي جوازًا (بِقَلْبِهَا) أي بقلب

٤٥٤ - مع اجْتِلَابِ الْهَمْزِ نَحْوُ أَطْهَرَا وَأَثَقَلْتَ فَأَصْلُهُ تَطْهَّرَا

التاء (لما) متعلق بـ «أَدْعِمُهُ» (بَعْدُ) مبني على الضم؛ لقطعه عن الإضافة، ونية معناها، أي لما بعد التاء، وهو متعلق بحال مقدر من فاعل (تَلَا) أي تبع، وأتى بعدها (مَعَ) اجْتِلَابِ الْهَمْزِ أي مع الإتيان بهمزة الوصل؛ ليتمكن الابتداء بها؛ إذ لو أدغمت التاء فيما بعدها وجب إسكانها؛ ليتمكن الإدغام، فتعذر الابتداء به، فوجب اجتناب الهمزة.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أن تاء تفعل، وتفاعل تُدغم جوازًا فيما بعدها بجعل التاء مثل ما بعدها، إذا وقع بعدها الطاء، والذال، والظاء، والذال، والتاء، والشاء، والصاد، والزاي، والسين، كما في باب الافتعال من أن تاءه تُدغم في حروف «تقله» ذر سصض طظ»، لمقاربتها لها في المخارج، ومباعدتها في الصفات، وقال ابن كمال: وإنما أدغموا التاء في الحروف التسعة؛ للدلالة على المبالغة من غير لبس؛ لعلم السامع بأصله.

فمثال الأول، (نَحْوُ أَطْهَرَا) بألف التثنية، أو الإطلاق، وهو بكسر الهمزة، وفتح الطاء المشددة، أصله تطهَّر، بتشديد الهاء، فأسكنت التاء، ثم أدغمت في الطاء بعد قلبها طاء، فاجتلبت همزة الوصل، فصار أَطْهَر، ومثله ازَّيْن، وأذَّكْر، وأذَّتْر، وأتَّبِع، وَاصْبِر، وَاظْهَر، وَاَسْمَع، وَاَصْرَب، وأصلها تَزَيْن، وتَذَكَّر، وتَذَتَّر، وتَصَبَّر، وتَظْهَر، وتَسْمَع، وتَصْرَب.

(و) مثال الثاني (أَثَقَلْتَ) بكسر الهمزة، وتشديد التاء، وأصله أثاقلت، قلبت التاء ثاء، فأدغمت في التاء، ثم اجتلبت همزة الوصل، فصار أثاقلت، ومثله: أتابع، وأذاخر، وأذاكر، وأزاین، وأسامع، وأصابر، وأضارب، وأظاهر، أصلها تتابع، وتذاخر، وتذاكر، وتزاین، وتسامع، وتصابر، وتضارب، وتظاهر.

وقوله (فَأَصْلُهُ تَطْهَّرَا) من تمام المثال الأول.

٤٥٥ - وَامْنَعِ الْإِدْغَامَ فِي إِسْتِطْعَمَا لِكُونَ طَا مُسَكَّنًا قَدْ عَلِمَا
 ٤٥٦ - حَقِيقَةً وَفِي اسْتِدَانٍ حُكْمًا لَكِنَّ حَذْفَ تَا جَوَازًا يُنْمَى

ثم أشار إلى أن تاء الاستفعال لا تُدغم فيما بعدها، وإن كانت من تلك الحروف التسعة، فقال:

(وَامْنَعِ) أيها الصرفي (الادغام) بتشديد الدال على مذهب البصريين (في) (إِسْتِطْعَمَا) بقطع الهمزة (لِكُونَ طَا مُسَكَّنًا) أي لأجل فوات شرط الإدغام بسبب سكون طائه؛ إذ شرطه أن يتحرك الحرف الثاني، وقوله (قَدْ عَلِمَا) بألف الإطلاق مبنياً للمفعول جملة في محب نصب على الحال (حَقِيقَةً) نعت لمصدر محذوف، أي سكوناً حقيقَةً، أي ذا حقيقة (وَفِي اسْتِدَانٍ حُكْمًا) أي ولا إدغام في استدان أيضاً، وإن كان ما بعد التاء متحركاً؛ لكونه في حكم السكون تقديراً.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أنه لا تدغم تاء الاستفعال فيما بعدها، وإن كانت من الحروف التسعة التي جاز إدغام تاء تفعل، وتفاعل فيها، كما مرّ آنفاً؛ لأن ما بعد تاء الاستفعال يكون ساكناً أبداً، ومن شروط الإدغام تحريك الحرف الثاني، فيمتنع الإدغام، فلا يُدغم نحو استطعم؛ لسكون الطاء تحقيقا، ولا نحو استدان؛ لسكون الدال تقديراً؛ إذ أصله اسْتَدَيْنَ، فنقلت فتحة الياء إلى الدال، وقلبت ألفاً، ومثله استطال؛ إذ أصله استطول.

(لَكِنَّ حَذْفَ تَا) أي تاء استفعال (جَوَازًا) منصوب على الحال، كما قال في «الخلاصة»:

وَمَضْرُؤٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَفْعُ بِكَثْرَةِ كَ «بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعُ»
 وقوله: (يُنْمَى) بالبناء للمفعول خبر «لكن»، يعنى، أن هذا الحذف يُنسب إليه،

٤٥٧ - كَاسْطَاعَ يَسْطِيعُ إِذَا هَمَزَ فُتِيخَ فَأَضْلُهُ أَطَاعَ هَكَذَا يَصِيخُ
 ٤٥٨ - فَزَيْدٌ سَيْنٌ مِثْلُهَا أَهْرَاقًا آتِيهِمَا بَدَأَ لِضَمِّ لَاقِي

العرب؛ لثبوت نقله عنهم، ويحتمل أن يكون «جوازاً» منصوباً بنزع الخافض، متعلقاً به «يُنمى»: أي يُنسب إلى الجواز، وذلك (كَاسْطَاعَ يَسْطِيعُ) بفتح الياء.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أن تاء الاستفعال، وإن لم يجر إدغامها؛ لما ذكرناه، لكنه يجوز التخفيف بحذفها في بعض المواضع، لا في كلها، ونحو اسطاع يسطيع بكسر الهمزة في الماضي، وفتح الياء في المضارع، وأصلهما اسطاع يستطيع، فحذفت التاء، كما مر في ظللت من جواز حذف المتماثلين للتخفيف عند امتناع الإدغام؛ لسكون الثاني؛ لأن التاء والطاء، وإن لم يكونا من جنس واحد إلا أنهما لما اتَّحَدَا في المخرج كانا كأنهما من جنس واحد، فيجوز التخفيف بالحذف، وقد تُدْعَمُ تاء اسطاع في الطاء مع بقاء صوت السين، فيقال: اسطاع، وهو نادر؛ لما فيه من الجمع بين ساكنين، كذا قيل.

هذا فيما إذا كسرت همزة اسطاع، وأما إذا فُتحت، فأشار إليه بقوله:

(إِذَا هَمَزَ) أي همز أسطاع (فُتِيخَ) بالبناء للمفعول، أي ضُبط بالفتح (فَأَضْلُهُ أَطَاعَ هَكَذَا يَصِيخُ) أي يظهر الأصل (فَزَيْدٌ سَيْنٌ) على خلاف القياس (مِثْلُهَا أَهْرَاقًا) أي مثل زيادة هاء أهراق على خلاف القياس؛ لأن أصله أراق، وقوله (آتِيهِمَا) أي مضارع كل من أسطاع، وأهراق (بَدَأَ) أي بسبب كون السين والهاء زائدين (لِضَمِّ لَاقِي) أي لاقى ضمَّ أوله؛ لأنه رباعي، لا خماسي.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أنه إذا قلت: أسطاع بفتح الهمزة تكون السين زائدة؛ لأن أصله أطاع، فلا يكون من باب الاستفعال، كالهاء في أهراق؛ لأن أصله أراق، هذا مذهب سيويه، فيكون مضارعه حينئذ يُسطيع بضم الياء، قال ابن

الحاجب: ولا اعتداد بالسين عنده؛ إذ ليس يفيد معنى، وذكر أبو البقاء أنهم زادوا السين؛ ليكون جبراً لما دخل الكلمة من التغيير؛ لأن أصلهما أَطْوَعُ يُطْوَعُ.
 وحاصل هذا المذهب أنه إذا فُتحت ألف أسطاع تعيّن كونه من باب الإفعال، وزيادة السين على هذا شاذة؛ لأن زيادتها إنما اطرَد في استفعال.
 وذهب الفراء إلى أن أصلها استطاع، فحُذفت التاء، وفتحت الهمزة، فليست زيادة السين عنده شاذة، بل الشاذ فتح الهمزة، وجعلها همزة قطع، وحذف التاء، فمضارعه عنده يَشْطِيعُ بفتح الياء، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

البَابُ الثَّالِثُ فِي الْمَهْمُوزِ

٤٥٩ - لَمْ يُسَمَّ بِالصَّحِيحِ إِذْ قَدْ ثَقَلَبُ هَمْزَتُهُ حَرْفًا لِيلِينَ يُسَبُّ
٤٦٠ - وَهُوَ يَجِي ثَلَاثَةً أَقْسَامًا مَهْمُوزٌ فَا كَأَخَذُوا إِمَامًا

ولما أنهى الكلام على الباب الثاني، وهو المضاعف، أتبعه بالباب الثالث، وهو المهموز، فقال:

البَابُ الثَّالِثُ فِي الْمَهْمُوزِ

(اعلم): أنه لم يُعرَفْ؛ إما لفهمه من تعريف الصحيح، أو لأن الاسم اللغوي يُغني عنه.

وإنما قدمه على المعتلات؛ لأن الهمزة حرف صحيح في ذاتها، لكنها قد تُخَفَّفُ، وتُحذف في غير الأول.

(لَمْ يُسَمَّ بِالصَّحِيحِ) ببناء الفعل للمفعول، يقال: سَمَا فُلَانًا مُحَمَّدًا، أو به سَمَوْا؛ جعله اسمًا له، وَعَلِمًا عَلَيْهِ^(١). يعني أنه لا يُسَمَّى باسم الصحيح (إِذْ) تعليلية، أي لأنه قَدْ ثَقَلَبُ هَمْزَتُهُ حَرْفًا لِيلِينَ) متعلق بـ«يُسَبُّ» بالبناء للمفعول، أي لصيرورة همزته حرف علة في التلين، أي في إزالة شدتها، كآمن، وأومن، وإيمانًا، ولذلك يقال له الملتحق بالمعتل.

ثم ذكر أقسامه بقوله:

(وَهُوَ) أي المهموز (يَجِي) بتخفيف الهمزة لغة في تحقيقها (ثَلَاثَةً أَقْسَامًا) بدل من «ثلاثة» (مَهْمُوزٌ فَا) أي أحدها مهموز فاء الكلمة، وذلك (كَأَخَذُوا إِمَامًا) فكل من «أخذ»، وهو فعل، و«إمامًا»، وهو اسم مهموز فاؤه.

(١) راجع «المعجم الأوسط» ج ١ ص ٤٥٢، وذكر في «القاموس» سنة ثلاثين عن ثعلب، راجعه ص ١١٦٦.

- ٤٦١ - وَالْعَيْنِ كَأَسْأَلِي وَوَلَامٍ كَأَقْرَأُوا وَحُكْمٍ هَمَزٍ كَصَحِيحٍ يَلْبَجُأُ
 ٤٦٢ - لِكَيْتُهُ بِقَلْبِهِ قَدْ خُفِّفَا وَالْجَعْلُ بَيْنَ بَيْنٍ جَائِزًا وَقِي
 ٤٦٣ - وَخَذْفِهِ أَيْضًا فَأَمَّا السَّابِقُ فَسَاكِنٌ مُخَرَّكًا مَا يَسْبِقُ

(وَالْعَيْنِ) بالجرِّ عطفًا على «فأ»، وذلك (كَأَسْأَلِي) فإن عين كلمته همزة أيضًا
 (وَوَلَامٍ) بالجرِّ أيضًا كسابقه، أي ومهموز لام الكلمة، وذلك (كَأَقْرَأُوا) فإن لام كلمته
 همزة أيضًا.

ثم بين حكمه، فقال:

(وَحُكْمٍ هَمَزٍ كَصَحِيحٍ يَلْبَجُأُ) يعني أن حكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح في
 تحمّل الحركات (لِكَيْتُهُ) أي الهمز (بِقَلْبِهِ) حرف لين (قَدْ خُفِّفَا) بألف الإطلاق، مبنيا
 للمفعول (وَالْجَعْلُ) بالجرِّ عطفًا على «قلبه»، ويحتمل رفعه على الابتداء، وخبره جملة
 «وَقِي» (بَيْنَ بَيْنٍ) ظرف متعلّق بـ«جعل»، أي بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي
 منه حركتها، وقوله: (جَائِزًا) حال من «الجعل»، ومن ضمير «وقِي» على الاحتمال
 الثاني، وقوله: (وَقِي) جملة في محلّ نصب على الحال على الأول، وخبر على
 الاحتمال الثاني وهو أحسن الاحتمالين.

(وَخَذْفِهِ أَيْضًا) بالجرِّ عطفًا على «الجعل»، ويحتمل الرفع كسابقه، أي ويجوز
 تخفيفه بحذفه من الكلمة أصلاً.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أن حكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح، إلا أنها
 قد تُخَفَّفُ؛ لأنها حرف ثقيل؛ إذ مخرجها أبعد من مخارج جميع الحروف؛ لأنه
 يخرج من أقصى الحلق، فهو شبيهة بالتهوِّع المستكره لكلّ أحد بالطبع، فخففها قوم،
 وهم أكثر أهل الحجاز، وخاصة قريش، وحقّقها آخرون، وهم بنو تميم، وقيس،
 والتحقّق هو الأصل قياسًا على سائر الحروف الصحيحة، فتخفّف عند الأولين بثلاثة
 أوجه:

[أحدها]: بقلبها حرف لين.

٤٦٤ - تَقْلِبُهُ مُوَافِقًا شَكْلًا سَبَقَ فَقَلْبُ سَاكِنٍ لِيْنِهِ أَحَقُّ

[والثاني]: يجعلها يَتَيْنَ بين، أي بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها، فإن كانت الهمزة مفتوحة جُعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الألف، وإن كانت مكسورة جُعلت بين مخرج الهمزة، وبين مخرج الياء، وإن كانت مضمومة جُعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الواو، وهذا هو يَتَيْنَ يَتَيْنَ المشهور، وقد تُجعل الهمزة بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركة ما قبلها، وهو يَتَيْنَ يَتَيْنَ غير المشهور، ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة، وعند البصريين متحركة بحركة ضعيفة، يُنحى بها نحو الساكن، ولذلك لا يقع إلا حيث يجوز وقوع الساكن غالبًا، فلا يقع في أول الكلمة.

[والثالث]: بحذفها.

[تنبيه]: قيل: الأصل في تخفيف الهمزة أن تُجعل بين بين؛ لأنه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه، ثم الإبدال؛ لأنه إذهاب للهمزة بعوض، ثم الحذف؛ لأنه إذهاب لها بغير عوض.

ثم بين الوجه الأول، وهو القلب، فقال:

(فَأَمَّا السَّابِقُ) أي القلب (فَسَاكِنٌ) أي هو همز ساكن، وقوله: (مُخَرَّكًا) حال مقدّم من فاعل «يسبق» (مَا) موصولة، أي الحرف الذي (يَسْبِقُ) بالبناء للفاعل، أي يتقدمه (تَقْلِبُهُ) أي الهمز (مُوَافِقًا) حال من الفاعل، أو المفعول (شَكْلًا سَبَقَ) أي الحركة السابقة (فَقَلْبُ سَاكِنٍ) أي همز ساكن (لِيْنِهِ) أي للين عريكة الساكن، أي طبيعته؛ إذ هو ضعيف (أَحَقُّ) أي من إبقائه على أصله، وإنما تعين القلب في هذه الصورة إذا أريد تخفيفها؛ إذ لا يمكن جعلها بين بين المشهور؛ لسكونها، ولا غير المشهور؛ لأنه لا يجوز حيث لا يجوز المشهور؛ لأنه فرعه، ولا يمكن الحذف؛ لأنه لا يبقى ما يدل عليها، فتعين القلب للتخفيف.

٤٦٥ - كَرَّاسِيهِ وَوَمِيهِ وَبِيرِهِ وَالثَّانِ ذُو التَّخْرِيكِ مَعَ وَزِيرِهِ

وذلك (كَرَّاسِيهِ) أصله رأس بالهمزة الساكنة، فقلبت ألفًا؛ لوقوعها ساكنة بعد فتحة (وَوَمِيهِ) أصله لؤمه، بالهمزة الساكنة، فقلبت واوًا؛ لوقوعها ساكنة بعد ضمة (وَبِيرِهِ) أصله بئر بهمزة ساكنة، فقلبت ياء؛ لوقوعها ساكنة بعد كسرة.

وحاصل ما أشار إليه بياضاح: أن الأول، وهو القلب يكون إذا كانت الهمزة ساكنة، ومتحرِّكًا ما قبلها، سواء كانت في كلمة، أو في كلمتين، وحينئذ تُقلب بحرف يوافق حركة ما قبلها؛ للين عريكة الساكن، واستدعاء ما قبلها، أي طلب ما قبل الهمزة وهو حركة ما قبلها قلبها إلى ما يُجانسه، ويوافقه، فإن كانت حركة ما قبل الهمزة فتحة، قلبت ألفًا، نحو راس، وإن كانت ضمة قلبت واوًا، نحو لؤم، وإن كنت كسرة قلبت ياء، نحو بير، وهذا في الكلمة الواحدة، وأما في كلمتين، نحو «إلى الهداتنا»، و«الذيتمن»، و«يقولوذن لي»، والأصل في الأول أن يقال: إلى الهدى، ويقال: اتنا بقلب الهمزة ياء؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها؛ لأن أصله اتنا بهمزتين؛ لأنه أمر من أتى يأتي، لكن لما سقطت ألف الوصل في الدرج اجتمع ساكنان: ألف الهدى، والهمزة الساكنة التي من فاء الفعل، فحذفت الألف؛ لكونها في آخر الكلمة، والتغيير بالآخر أولى، وقبلها الدال مفتوحة، فصار ذأت، من الهدى اتنا بمنزلة رأس، فقلبت الهمزة فيه ألفًا، كما قلبت همزة رأس.

وأما «الذيتمن» أصله «الذي اتتمن» بهمزة ساكنة التي هي فاء أمن بعد همزة الوصل، فسقطت همزة الوصل أيضًا في الدرج، فالتقى ساكنان: ياء «الذي»، والهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل، فحذفت الياء؛ لوقوعها في الطرف، وقبلها الدال المكسورة، فصار «ذئت»، من الذي اتتمنت بمنزلة بئر، فقلبت الهمزة فيه ياءً قلبتها في بير، وكذا من يقولوذن لي، أصله ائذن لي بهمزة ساكنة بعد همزة الوصل، وهي فاء اذن، فسقطت همزة الأصل في الدرج، وباشرت لام «يقول» المضمومة، فصارت «لؤذن» من «يقول ائذن لي»، بمنزلة «لؤم»، فقلبت الهمزة واوًا قلبها في «لؤم».

٤٦٦ - كَسَأَلْتُ وَلُوْؤَمْتُ وَسُبَلَا وَعِنْدَ ذَا فِي تِسْعَةٍ لَهُ انْجِلَا

ثم إن هذا القلب كله جائز، لا واجب، إلا إذا كان ما قبل الهمزة همزة أيضًا، في كلمة واحدة، وإلا وجب قلبها، نحو آمن، وأومن، وإيمانًا، كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

ثم ذكر الوجه الثاني للتخفيف، وهو جعلها بين بين، فقال:

(وَالثَّانِي) بحذف الباء للوزن (ذُو التَّخْرِيبِ) أي الهمز المتحرك (مَعَ وَزِيرِهِ) أي مع ما قبله المقارن له، كمقارنة الوزير لصاحبه، أي أن يكونا محركين، قاله الناظم رحمه الله تعالى، وذلك (كَسَأَلْتُ) بفتح الهمزة (وَلُوْؤَمْتُ) بضمها (وَسُبَلَا) بكسرها (وَعِنْدَ ذَا) أي عند تحريك الهمزة بهذه الحركات الثلاث (فِي تِسْعَةٍ لَهُ انْجِلَا) مصدر انجلى الشيء: أي انكشف، واتضح، وقصر للوزن، يعني أنه يتضح من ضرب هذه الثلاثة، وهي حركات الهمزة الثلاث في ثلاث حركات الحرف السابق لها، كونها تسعة. وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أن الوجه الثاني من أوجه تخفيف الهمزة جعلها بين بين المشهور، وذلك إذا كانت متحركة، وكان ما قبلها متحركًا أيضًا، وإنما تعين جعلها بين بين في هذه الصورة؛ إذ لا مجال للقلب؛ لأن الهمزة ليست بساكنة حتى تليين طبيعتها، وتطاول استدعاء حركة ما قبلها، ولا للحذف؛ إذ لا يبقى من آثارها وعوارضها ما يدل عليها؛ لأن ما قبلها متحرك لا يقبل نقل حركتها إليه، فتعين بين بين، وذلك لقوة عريكته، أي لقوة طبيعة الهمزة المتحركة مع تحريك ما قبلها.

ثم إن أحوال الهمزة حيثئذ مع أحوال ما قبلها تسعة، حاصلة من ضرب أحوالها الثلاثة في أحوال ما قبلها الثلاثة أيضًا، وذلك لأن الهمزة إما مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، وعلى هذه التقادير ما قبلها إما مفتوح، أو مكسور، أو مضموم، فالحاصل من ضرب الثلاثة في الثلاثة تسعة، فإن كانت الهمزة مفتوحة، فما قبلها إما مفتوح أيضًا، نحو سأل، أو مكسور، نحو مائة، أو مضموم، نحو مؤجل، وإن كانت مضمومة، فما قبلها إما مضموم أيضًا، نحو رؤوس، أو مفتوح، نحو رؤوف، أو

٤٦٧ - إِنْ يُفْتَحِ اثْرُ كَسْرِ أَوْ ضَمِّ قَلْبٍ يَاءٌ وَوَاوًا وَفَقَّ مَا لَهُ صَحِبَ
٤٦٨ - كَمِيرٍ وَجَوْنٍ أَصْلُهُمَا بِالْهَمْزِ مِثْلَ جَوْنٍ قَدْ عَلِمَا

مكسور نحو مستهزئون، وإن كانت مكسورة، فما قبلها إما مكسور أيضًا، نحو مستهزئين، أو مضموم، نحو سُئِلَ، أو مفتوح، نحو سَيْمٍ، والقياس في الصور التسع أن تُجعل بين بين؛ لأن فيه تخفيفًا للهمزة مع بقية من آثارها؛ ليكون دليلًا على أن أصل الكلمة الهمزة، لكن في صورتين منها لا يمكن جعلها بين بين، كما أشار إليهما بقوله:

(إِنْ يُفْتَحِ) أي الهمز (اثْرُ كَسْرِ) بوصل الهمزة؛ للوزن، أي بعد حرف مكسور (أَوْ ضَمِّ) بوصل الهمزة أيضًا؛ لما ذُكر، أي بعد حرف مضموم (قَلْبٍ) أي الهمز (يَاءٌ) أي فيما إذا وقع بعد الكسر (وَوَاوًا) أي فيما إذا وقع بعد الضم (وَفَقَّ مَا لَهُ صَحِبَ) أي موافقًا للحرف الذي صحبه، وهو الحرف السابق، فمثال تالي الكسر (كَمِيرٍ) بكسر الميم، وفتح الياء، أصله مِثْرٌ بفتح الهمزة، وهي جمع المِثْرَةِ، وهي العداوة (وَق) مثال تالي الضم: نحو (جَوْنٍ) بضم الجيم، وفتح الواو، أصله جَوْنٌ بفتح الهمزة، وهي جمع جَوْنَةٍ بالضم، وهي سَلَّةٌ مستديرة مُغَشَّاءٌ، أو ما يكون مع العطارين، وقوله: (أَصْلُهُمَا) أي أصل مِيرٍ، وجَوْنٍ، فهو مبتدأ، خبره جملة «قد علما» (بِالْهَمْزِ) متعلق بـ«علما» (مِثْلَ جَوْنٍ) أي ومِثْرٍ (قَدْ عَلِمَا) بألف التثنية لـ«مِيرٍ»، و«جَوْنٍ»^(١).

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أنه يُستثنى من جعل الهمزة بين بين صورتان، وهما: ما إذا كانت الهمزة مفتوحة، وما قبلها مكسور، أو مضموم، فإن الهمزة حينئذٍ لم تُجعل بين بين، بل تُجعل ياءً، كَمِيرٍ، ومائة وواوًا كجَوْنٍ، ومُؤَجَّلٌ؛ لأن الفتحة كالسكون في اللين والضعف، فتقلب الهمزة المفتوحة كما تُقلب في حال السكون. وقال المحققون: إنما لم تُجعل الهمزة بين بين في هاتين الصورتين؛ لأنهم لو جعلوها بين بين المشهور يقربُ من الألف؛ لكون حركتها فتحة، وقبلها الضمة، أو الكسرة،

(١) قال في «اللسان» ج ١٣/٨٤: «الجَوْنَةُ» سَلَّةٌ مستديرة مُغَشَّاءٌ بالأدم يُجْعَلُ فيها الطيبُ والياب. اهـ

٤٦٩ - وَشَدُّ قَلْبُهُ وَسَابِقُ فُتَيْحٍ كَمِثْلِ لَا هَنَّاكَ بِالْقَلْبِ يَضِيحُ

وهما لا يقعان قبل الألف، فكذا لا يقعان قبل ما قُرب منها؛ ولما تعذر المشهور تعذر غير المشهور؛ لأنه فرعه، والله تعالى أعلم.

[فإن قيل]: لم لا تُقلب الهمزة ألفاً في سأل، وهمزته مفتوحة ضعيفة، وما قبلها مفتوح.

[أجيب]: بأن فتحها صارت قوية بفتحة ما قبلها؛ لأن الجنس يتقوى بالجنس، فلم تقلب ألفاً.

ولما توجه أن يقال: إن هذا الجواب منقوض بـ«هناك» من قول الشاعر [من الكامل]:

رَاحَتْ بِمَسْلِمَةَ الْبَغَالِ عَشِيَّةً فَارْعِي فَزَارَةَ لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ^(١)

فقوله: «لا هناك» بقلب الهمزة ألفاً مع كونها وما قبلها مفتوحتين، أجاب بقوله: (وَشَدُّ قَلْبُهُ) أي قلب الهمز المفتوح (وَسَابِقُ فُتَيْحٍ) بالبناء للمفعول، أي والحال أن ما قبله مفتوح أيضاً (كَمِثْلِ لَا هَنَّاكَ بِالْقَلْبِ) متعلق بـ«يضح»، أي بقلب همزه ألفاً، وأصله لا هناك بفتح الهمزة، فقلبت ألفاً على خلاف القياس (يَضِيحُ) مضارع وَضَحَ، أي يظهر شذوذه.

وحاصل الجواب أن قوله: «لا هناك المرتع» شاذ، لا ينقض القاعدة المذكورة؛ إذ لا حكم للشاذ.

[تنبيه]: ما تقدم من استثناء الصورتين هو مذهب سيويه، وهو المختار عند المحققين

(١) البيت للفردق يهجو عمر الفزاري حين ولي على العراق بدل عبد الملك، وقوله: «راحت» أي ذهبت، والباء في «مسلمة» لتعدية، و«البغال» فاعل «راحت»، و«عشيّة» أي بعد الظهر، ظرف لـ«راحت»؛ وقوله: «فارعي» أمر من الرعي لجماعة المخاطبين، و«فزارة» مُنادى محذوف منه حرف النداء، اسم قبيلة، و«المرتع» بفتح الميم اسم مكان من رَتَعَتِ الماشية، أي أكلت ما شاءت، وهو فاعل «لا هناك»، وهو دعاء عليهم، يريد أن ابن السلطان فرّ، وترك الملك لك، فاغتنمي به، لا يورك لك فيه، ولا تمتعت به.

- ٤٧٠ - وَثَالِثٌ إِنْ هَمْزَةٌ تَحْرُكَتْ
 ٤٧١ - فَتِلْكَ تُحْدَفُ بُعِيدَ اللَّيْنِ
 ٤٧٢ - وَأَعْطِ شَكْلَهَا لِسَاكِنِ سَبَقِ
 ٤٧٣ - أَصَالَةٌ أَوْ زَيْدٌ تَا لِلْمَعْنَى
 وَسَابِقٌ لَهَا مُسَكِّنًا ثَبَتَ
 لِجَمْعِ لَفْظِهِ ذَوِي تَسْكِينِ
 صَحِيحٌ أَوْ وَاوٍ وَيَاءٍ اسْتَحَقَّ
 كَمَلِّكَ مِنْ مَلَأِكَ قَدْ يُبْتَى

أيضاً، قال ابن الحاجب: وحكى يونس جعلها بين بين في الضربين المستثنيين أيضاً، والحق ما قاله سيويه انتهى، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثالث من أوجه تخفيف الهمزة، فقال:

(وَتَالِثٌ) أي الوجه الثالث من أوجه تخفيف الهمزة، وهو التخفيف بالحدف (إِنْ هَمْزَةٌ تَحْرُكَتْ) أي صارت الهمزة متحركة (وَسَابِقٌ لَهَا) أي الحرف المتقدم على الهمزة، حال كونه (مُسَكِّنًا ثَبَتَ) أي جاء ساكناً (فَتِلْكَ) أي الهمزة الموصوفة بما ذكر (تُحْدَفُ) بالبناء للمفعول (بُعِيدَ اللَّيْنِ) أي بعد تليينها بجعلها ساكنة (لِجَمْعِ لَفْظِهِ) أي اللفظ الذي فيه الهمزة (ذَوِي تَسْكِينِ) أي حرفين ساكنين، وهما الهمزة، والحرف الساكن الذي قبلها، وإنما تعين الحذف حينئذ؛ لأنه لا مجال للقلب؛ لعدم حركة ما قبلها حتى تُقَلَّبَ لما يوافقها، ولا لين بين؛ لأن الهمزة قريبة من الساكن، فيلزم اجتماع الساكنين، فتعين الحذف، مع أنه أبلغ في التخفيف، وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها.

(وَأَعْطِ شَكْلَهَا) أي حركتها (لِسَاكِنِ) أي حرف ساكن (سَبَقِ) أي على الهمزة (صَحِيحِ) صفة لـ «ساكن» بعد صفة (أَوْ) بوصل الهمزة؛ للوزن (وَاوٍ وَيَاءٍ) بالجر عطفاً على «ساكن»، أي أو أعط حركتها لواو، أو ياء (اسْتَحَقَّ) كلٌّ من الواو والياء (أَصَالَةٌ) أي كونه حرفاً أصلياً في كلمة الهمزة (أَوْ زَيْدٌ تَا) أي الواو والياء (لِلْمَعْنَى) أي لإفادة معنى من المعاني، لا لمجرد المد، أو ما يُشبهه، وذلك (كَمَلِّكَ) بفتحتين (مِنْ مَلَأِكَ) بفتح الميم، وسكون اللام، فهزمة مفتوحة، فكاف (قَدْ يُبْتَى) بالبناء للمفعول، أي يؤخذ منه، يعني أن أصل ملك مَلَأَكَ.

٤٧٤ - مَسَلَّةٌ كَذَا وَخَمَرٌ وَرَزْدٌ فَأَضَلُّهُ الْأَخْمَرُ إِذْ نَقَلًا فَقَدَّ

(مَسَلَّةٌ) بفتحات (كَذَا) أي كسابقه، وهو ملك، في كون أصله مهموزًا، وهو مسألة.

وحاصل ما أشار إليه في هذه الأبيات بإيضاح: أن الثالث من أوجه تخفيف الهمزة هو التخفيف بالحذف، وذلك إذا كانت الهمزة متحركةً، وكان ما قبلها ساكنًا، فيجوز حينئذ حذفها جوازًا، لكن تُلِينُ أَوْلًا بجعلها ساكنةً؛ للين عريكها في الجملة قبل ذلك التلين بمجاورة الساكن، ثم تُحذف؛ لاجتماع الساكنين، ثم أُعطي حركتها لما قبلها؛ إبقاءً لأثرها، وإنما لم يحذفوا الهمزة مع حركتها؛ لأنه يؤدي إلى الإخلال بإسقاط حرف مع حركتها متجانًا من غير حاجة تضطرُّ إلى ذلك.

وهذا إذا كان ما قبل الهمزة حرفًا صحيحًا، أو واوًا، أو ياءً أصليتين، أو مزيدتين لمعنى، أي لا يكونان زائدتين لمجرد المدِّ وشبهه، بل زيدتا لمعنى، كالإلحاق، والتأنيث، وغيرهما، فهذه أقسام ثلاثة:

[القسم الأول]: أن يكون قبل الهمزة المفتوحة حرف صحيح ساكن، ونحو مَلِكٍ بفتحين أصله مَلَأَكُ، بإثبات الهمزة مفتوحةً، قبلها لام ساكنةً، فأسكنت الهمزة، ثم حُذفت؛ لالتقاء الساكنين، ثم نُقلت حركتها إلى اللام، فصار مَلَكًا، وهو مشتقٌّ من الألوكة، وهي الرسالة، قال الكسائي: أصل ملك مَأَلَكُ بتقديم الهمزة، من الألوكة، وهي الرسالة، ثم قُلبت، وقُدِّمت اللام، فقيل: مَلَأَكُ، ثم تركت^(١) همزته؛ لكثرة الاستعمال، فصار ملك.

وكذلك مَسَلَّةٌ، بفتح السين واللام، وأصله مسألة بإثبات همزة مفتوحة قبلها سينٌ ساكنة، فأسكنت الهمزة، ثم حُذفت؛ لالتقاء الساكنين، ثم نُقلت حركتها إلى السين، فصار مَسَلَّةٌ.

(١) أي حُذِفَتْ.

٤٧٥ - كَذَا أَحْمَرُ بِهِمْزِ الْوَصْلِ لِأَنَّ شَكْلَ اللَّامِ غَيْرُ أَصْلِ

[تنبيه]: هذا الذي سلكه الناظم من أن إعطاء حركة الهمزة بعد حذفها هو الذي مشى عليه صاحب الأصل، وشُراحه، وذهب بعضهم إلى تقديم نقل حركتها على الحذف، وهذا هو الذي يترجح عندي، وإن اعترضه بعضهم؛ لأنه الجاري على قاعدة حروف العلة، فإن فيها تنقل حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم تُحذف، كما قال في «الخلاصة»:

لِساكنٍ صَحَّ انْقِلَ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لَيْنِ آتٍ عَيْنَ فِعْلِ كَهـ «أَيْن»
والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر حكم الهمزة التي تتقدمها «أل» المعرفة، كالأحمر، فقال:

(وَأَحْمَرُ) بفتح اللام، وحذف الهمزتين، وهو مبتدأ خبره جملة (وَرَدُ) يعني أنه جاء في استعمال العرب «أَحْمَرُ» بنقل حركة الهمزة إلى اللام (فَأَصْلُهُ الْأَحْمَرُ) بإثبات الهمزة، وسكون اللام (إِذْ) ظرفية (نَقْلًا) مفعول مقدم لـ (فَقَدَّ) يعني أن الأحمر أصل أَحْمَر قبل النقل.

(كَذَا) يجوز فيه (أَحْمَرُ بِهِمْزِ الْوَصْلِ) بإبقاء همزة الوصل على حالها (لِأَنَّ شَكْلَ اللَّامِ غَيْرُ أَصْلِ) يعني أنما أبقيت همزة الوصل مع الاستغناء عنها بتحريك اللام؛ لكون هذه الحركة عاضة فكانت كأنها غير موجودة.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أنه يجوز في الأحمر أَحْمَرُ، بفتح اللام، وحذف الهمزتين؛ لأن الهمزة الأولى إنما جيء بها لأجل سكون اللام، وتَعَذَّرَ الابتداء بها، وقد فُقد سكونها بسبب نقل حركة الهمزة إليها، وحذفها لالتقاء الساكنين، فأمكن الابتداء باللّام، فاستغني عن الهمزة، فبقي أَحْمَرُ، وهو قليل.

ويجوز فيه أيضًا أَحْمَرُ، بإثبات همزة الوصل، وإن فُقدت سكون اللام؛ لظُرُورِ حركة اللام، وعروضها، وعدم الاعتبار بالعارض، فلم يُستغن عن همزة الوصل، وهذا هو الأكثر، فعلى هذا الوجه يقال: مِنَ الْحَمْرِ، بفتح النون، وفي الحمر بحذف الياء؛

٤٧٦ - وَجَيْلٌ حَوْبَةٌ فَأَظْلُ دَا حَوَابَةٌ وَجَيْالٌ عِ الْمَأْخَذَا

لالتقاء الساكنين حكماً، بخلاف الوجه الأول؛ إذ يقال: مِنْ لَحْمٍ بِسَكَانِ النُّونِ، وَفِي لَحْمٍ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ؛ لِعَدَمِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ اعْتِبَارًا بِالْحَرَكَةِ الْعَارِضَةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

[القسم الثاني]: ما يكون فيه ما قبل الهمزة المفتوحة واوًا، أو ياءً ساكنتين أصليتين، وهو على ضربين: أحدهما: ما تكون فيه الهمزة وما قبلها في كلمة واحدة، وثانيهما: ما تكون فيه الهمزة في كلمة، وما قبلها في كلمة أخرى، والناظم تبعاً لأصله ما ذكر للضرب الأول من هذا القسم مثلاً، وهو نحو سَوَّ بفتح السين، وضم الواو، وشيء، بفتح الشين، وضم الياء، وأصلهما سَوَّءٌ، وشيئٌ، بإثبات الهمزة، وسكون ما قبلها فيهما، فأسكنت الهمزة، ثم حذفت؛ لالتقاء الساكنين فيهما، فنقلت حركة الهمزة إلى الواو والياء الأصليتين، فصار سَوَّاءٌ، وشيئًا، وسيأتي مثال الضرب الثاني إن شاء الله تعالى..

[القسم الثالث]: ما يكون قبل الهمزة المفتوحة واوًا، أو ياءً ساكنتين زائدتان لمعنى، وهو أيضاً ضربان: أحدهما: ما تكون فيه الهمزة وما قبلها في كلمة واحدة، وثانيهما: ما تكون فيه الهمزة في كلمة، وما قبلها في كلمة أخرى، مثال الضرب الأول منه ما ذكره بقوله:

(وَجَيْلٌ) بفتح الجيم والياء جميعاً، وكذا (حَوْبَةٌ) بفتح الحاء المهملة، والواو (فَأَظْلُ دَا) أي أصل حَوْبَةٌ (حَوَابَةٌ) بإثبات همزة مفتوحة، بعد واو ساكنة، وهي القَبْرَبَةُ الواسعة، والواو هنا زائدة؛ للإلحاق بجعفر، لكنها بمنزلة الأصلية في تحمّل الحركات، فحُفِّفَتِ الهمزة بالإسكان والحذف، ونقل فتحها إلى الواو، فصار حَوْبَةٌ.

(و) أصل الأول (جَيْالٌ) بإثبات همزة مفتوحة، بعد ياء ساكنة، وهو الضَّبْبُغُ، والياء هنا زائدة؛ للإلحاق بجعفر، لكنها بمنزلة الأصلية في تحمّل الحركة، فحُفِّفَتِ الهمزة بالإسكان والحذف، ونقلت فتحها إلى الياء، فصار جَيْالٌ.

ولا يقال: إن الياء المتحركة إذا انفتح ما قبلها قلبت ألفاً، فَلِمَ لَمْ تُقَلَّبْ هَذِهِ الْيَاءُ

٤٧٧ - وَأَبُوئِيُوبَ مَعَ اللَّفْظَيْنِ كَابْتِغِي مَرَّهُ لَدَى التَّبْيِينِ

ألفاء، مع أنها متحركة، وما قبلها مفتوح؛ لأننا نقول: إنما امتنعوا من قلب هذه الياء ألفاء؛ لأن الهمزة وإن كانت غير مبقاة في اللفظ، فهي مبقاة في التقدير، وحركة الياء عارضة في حكم العدم، فلذلك امتنعوا من قلبها ألفاء.

وقوله: (عِ الْمَأْخِذًا) أمر من وعى يعي: إذا حفظ، أي احفظ الأصل الذي أخذت منه الكلمة، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر مثالاً للضرب الثاني من القسم الثاني، وهو ما تكون فيه الهمزة في كلمة، وما قبلها في كلمة أخرى بقوله:

(وَأَبُوئِيُوبَ مَعَ اللَّفْظَيْنِ) أي مع الكلمتين، يعني أن قولك: «أَبُوئِيُوبَ» مثال لما كانت فيه الهمزة في كلمة، وما قبلها في كلمة أخرى؛ لأن أصله أبو أيوب يائبات همزة مفتوحة، وما قبلها حرف أصلي، وهو الواو الساكنة، فحَقَّقُوا الهمزة بالإسكان والحذف، ونقل فتحتها إلى الواو، فقالوا: أَبُوئِيُوبَ بنقل اللسان من الواو المفتوحة إلى الياء المشددة المضمومة من غير حاجز بينهما، وإنما أُخِّرَ هذا المثال لمناسبة قوله: «كَابْتِغِي مَرَّهُ» في أن الهمزة في كلمة، وما قبلها في كلمة أخرى، وهو مثال للضرب الثاني من القسم الثالث.

وقوله: (كَابْتِغِي مَرَّهُ) أصله ابْتِغِي أمره، فهو أمر للمؤنثة بأن تبغى أمره، أي تطلبه، وذكر ابن الحاجب أن لفظه «اتَّبِعِي مَرَّهُ» بالعين المهملة من الاتباع، وهو أمر للمؤنث، والاستشهاد فيه أن الهمزة لما تحركت، وكانت قبلها الياء مزيدة لمعنى التأنيث، حُقِّفَتْ بالحذف، ونُقلت فتحتها إلى الياء التي هي ضمير المؤنث، وقيل: اتَّبِعِي مَرَّهُ، بنقل اللسان من الياء المفتوحة إلى الميم الساكنة.

قلت: الظاهر أن الضبطين جائزان، ضبطه بالعين المعجمة أمراً للمؤنثة، من باب الافعال، من ابتغى يتبعى ابتغاءً، فيكون حينئذ أصله ابْتِغِي يباءين بعد الغين، أولاهما

٤٧٨ - أَجَازَ نَقْلَ الشُّكْلِ فِي ذِي الْأَخْرَفِ طُرُوءٌ وَقُوَّةٌ لَهَا تَفْيِي

أصلية، والثانية زائدة للمؤنث، فأسكنت الياء الأصلية، ثم حذفت؛ لاجتماع الساكنين كما سيجيء في ارمي بالياءين.

وإنما خففوا الهمزة بالحذف في الأقسام الثلاثة؛ لأن حذفها أبلغ للتخفيف، وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها، وهو حركتها المنقولة إلى الساكن الذي قبلها، وقد جاء في القسم الأول غير الحذف، نحو مرأة، وكَمَاءة، بألف خالصة، أصلهما مَرَأة، وكَمَاءة بإثبات همزة مفتوحة، فنقلت حركتها إلى الساكن الذي قبلها، فكان متجركا، وبقيت الهمزة ساكنة، فقلبوها ألفا، كما في راس، وهو شاذ عند سيويه، والكسائي والفرء بجوزانیه مَصْرَدًا.

وقوله: (لَدَى الثَّبِينِ) متعلق بـ«ابتغي مره».

ولما كان يتوهم أن حروف العلة لا يجوز تحميل الحركة عليها قياسًا على ما سيأتي من نحو خطيئة، دفع ذلك بقوله:

(أَجَازَ نَقْلَ الشُّكْلِ) بنصب «نقل» مفعولًا مقدمًا على الفاعل، وهو «طُرُوءٌ»، أي نقل الحركة من الهمزة (فِي ذِي الْأَخْرَفِ) أي إلى هذه الأحرف المتقدم ذكرها، وهي الواو، والياء الأصليتان، أو المزيدتان لمعنى، ويحتمل أن يريد بالأحرف الكلمات، يعني جيل، وخبوبة، وأبوئوب، وابتغي مره، وقوله: (طُرُوءٌ) مرفوع على الفاعلية لـ«أجاز»، أي كَوْنُ الحركة طارئًا على هذه الأحرف؛ لأنها نُقلت إليها من الهمزة، فهي كالمعدوم، وقوله: (وَقُوَّةٌ) بالرفع عطفاً على «طُرُوءٌ»، أي وحصول قوّة (لَهَا) أي لهذه الأحرف، متعلق بـ(تفْيِي) جملة في محل رفع صفة لـ«قوة»، أي توجد، وتحقق لهذه الأحرف.

وحاصل ما أشار إليه في هذا البيت بإيضاح: أنه إنما جاز تحميل الحركة على حروف العلة في هذه الأمثلة المذكورة؛ لقوتها بكونها زائدة لمعنى مقصود، فتكون كأنها أصلية، ولطرو الحركة عليها أيضًا؛ إذ هي منقولة إليها من الهمزة، فهي

٤٧٩ - وَإِنْ يَكُ السَّابِقُ لَيْتًا زَائِدًا لِيَغْيِرَ إِحْقَاقِي فَمَدًّا أَوْجَدًا
٤٨٠ - فَكَانَ وَاوًا وَكَذَلِكَ أَلْيَا جَعِلَ هَمْزُهُ كَمِثْلِ مَا قَبْلُ عَقِلَ

كالمعدوم، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر حكم ما إذا كان ما قبل الهمزة حرف لين زائدًا لمجرد المدّ وشبهه، فقال:
(وَإِنْ يَكُ السَّابِقُ) أي الحرف الذي قبل الهمزة (لَيْتًا) أي حرف لين، حال كونه
(زَائِدًا لِيَغْيِرَ إِحْقَاقِي) بغيره (فَمَدًّا أَوْجَدًا) بألف الإطلاق، أي أحدث مدًّا
(فَكَانَ وَاوًا، وَكَذَلِكَ أَلْيَا) يعني أنه كان واوًا أو ياءً مدّتين.

[تنبيه]: (اعلم): أن الواو والياء إن كانا متحركين لا يُسمّى شيء منهما حرف مدّ،
ولا لين؛ لانتفائهما عنهما حيثئذ، وهو ظاهر، بل يُسمّى حرف علة، وإن كانا ساكنين
يُسمّى كلّ واحد منهما حرف لين أيضًا؛ لما فيهما من اللين حيثئذ؛ لاتساع
مخرجهما؛ لأنهما يخرجان في لين من غير خشونة على اللسان، وحيثئذ إن كان
حركة ما قبلهما من جنسهما بأن يكون ما قبل الواو مضمومًا، والياء مكسورًا
يُسمّى كلّ واحد منهما حرف مدّ أيضًا؛ لما فيهما من اللين مع الامتداد، نحو
يقول، ويبيع، وإن لم يكن حركة ما قبلهما من جنسهما يُسمّى حرف لين، لا مدّ؛ لانتفائه عنهما
حيثئذ.

وأما الألف فتكون حرف علة، ولين، ومدّ دائمًا؛ إذ لا تكون إلا ساكنة، ولا يكون
ما قبلها إلا مفتوحًا، فبالاعتبار الأول تسمّى حرف لين، وبالاعتبار الثاني تُسمّى حرف مدّ.
والحاصل أن الألف تكون حرف علة، ومدّ ولين أبدًا، والواو والياء تارة يكونان
حرفي علة فقط، وتارة حرفي لين أيضًا، وتارة أخرى حرفي مدّ أيضًا، فحروف العلة
أعمّ من حروف المدّ واللين، وحروف اللين أعمّ من حروف المدّ، فكلّ حرف مدّ
حرف لين بدون العكس^(١)، والله تعالى أعلم.

٤٨١ - وَتُدْغِمُ الْأَوَّلَ فِي ذَا الْآخِرِ نَحْوُ خَطِيئَةٍ وَمَقْرُوءِ الشَّرِيِّ
٤٨٢ - كَذَا أَفِيْسٌ إِذِ التَّضْغِيْرُ قَدْ يُشْبَهُ الْمُدَّةَ يَا نَحْرِيْرُ

وقوله: (جُعِلَ) بالبناء للمفعول جواب «إن»، (هَمْزَتُهُ) بالرفع على أنه نائب فاعل، أي لجعلت الهمزة المتحركة منه (كَمِثْلِ مَا) أي كمثل الحرف الذي (قَبْلُ) بالبناء على الضم، أي قبل الهمزة (عُقِلَ) بالبناء للمفعول، أي عُلم، يعني أن تلك الهمزة تُجعل حرفاً مثل الحرف الذي قبلها.

(وَتُدْغِمُ) بضم أوله، وكسر ثالثه، من الإدغام مسنداً للمخاطب، أي تجعل الحرف (الْأَوَّلَ) وهو الحرف الذي قبل الهمزة المقلوبة مُدْغَمًا (فِي ذَا الْآخِرِ) أي في هذا الحرف المتأخر، وهو المقلوب من الهمزة؛ لاجتماع المثليْن، وذلك (نَحْوُ خَطِيئَةٍ) بتشديد الياء المفتوحة، أصله خطيئة بإثبات همزة مفتوحة بعد ياء ساكنة، زيدت للمد، والوزن قَبِيْلَةٌ، كصحيفة، إلا أنهم أبدلوا من الهمزة التي هي لام الكلمة الياء، فاجتمع فيه يآن، والأول منهما ساكن، فأدغم في الثاني، فقيل: خَطِيئَةٌ (وَ) نحو (مَقْرُوءِ الشَّرِيِّ) بالواو المشددة، وأصله مَقْرُوءٌ، على وزن مفعول، فأبدلوا من الهمزة واوًا، فاجتمع واوان، أولهما ساكن، فأدغم في الثاني، فقيل: مَقْرُوءٌ.

و«السري» بفتح السين المهملة، كالشريف وزناً ومعنى، وإضافة «مقروء» إليه من إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه.

(كَذَا أَفِيْسٌ) بضم الهمزة، وفتح الفاء، وكسر الياء المشددة، تصغير أفؤس بفتح الهمزة، وسكون الفاء، وضم الهمزة، جمع فأس، مثل أكلب، جمع كلب، والأصل أَفِيْسٌ بإثبات همزة بعد ياء التصغير، فقلبت الهمزة ياء، فاجتمع يآن، أولهما ساكن، فأدغم فيما بعده، فقيل: أَفِيْسٌ.

ثم ذكر علة قلب الهمزة بعد ياء التصغير، مع كونها ليست من حروف المد،

فقال:

(إذ) تعليلية (التصغير) أي ياء التصغير (قَدْ يُشْبَهُ الْمُدَّةَ) أي لأنها في مقابلة ألف التكسير، في نحو رجال، وذكر ابن الحاجب أن ياء التصغير حكمها حكم الحرف الزائد لمجرد المد؛ لأنها لزمت السكون لزوم حرف المد، فمتى وقعت قبل الهمزة المتحركة، قلبت الهمزة إليها، وأدغمت انتهى.

وقوله: (يَا نَحْرِي) كمثل به البيت، قال في «القاموس»: النَّحْرُ، والنَّحْرِيُّ بكسرهما: الحاذق الماهر العاقل المَجْرَبُ الْمُتَقَرَّنُ الْفَطِنُ الْبَصِيرُ بِكُلِّ شَيْءٍ؛ لأنه يَنْحَرُ الْعِلْمَ نَحْرًا انتهى (١).

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح: أنه إذا كان ما قبل الهمزة حرف لين زائدا لمجرد المد، نُظِرَ إِلَى ذَلِكَ الْحَرْفِ، فإذا كان واوا، أو ياء مدتين، أو ما يُشْبَهُ الْمُدَّةَ، كياء التصغير، جُعِلَتِ الْهَمْزَةُ فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ الْمَذْكُورَةِ مِثْلَ مَا قَبْلَهَا، فيجتمع مثلان، فيُدْغَمُ الْأَوَّلُ فِي الْآخِرِ.

وإنما خَفَفُوا الْهَمْزَةَ فِي هَذِهِ الصُّورِ بِالْقَلْبِ، والإدغام، ولم يُخَفَّفُوها بِالْحَذْفِ مع نقل حركتها إلى ما قبلها؛ لأن نقل الحركة إلى هذه الأشياء أعني الواو، والياء، وياء التصغير. يُفْضَى إِلَى تَحْمِيلِ الضَّعِيفِ الضَّعِيفِ (٢)، هكذا قيل، قال ابن كمال: هذا الدليل لا يخلو عن ضعف؛ إذ الحرف الضعيف قد يتحمل الحركة العارضة، والأولى ما ذكره بعض المحققين من أنه إذا كان ما قبل الهمزة المتحركة واوا، أو ياء مدتين كان تخفيفها بقلبها حرفا من جنس الساكن الزائد قبلها، وإدغامه فيها؛ لتعذر إلقاء حركتها على الياء والواو حينئذ إذا كانتا مدتين مجردتين لا تقبلان الحركة، يريد أن مدتهما تنافي تحريكهما؛ إذ لو حُرِّكَتْ زَالَتِ الْمُدَّةُ عَنْهُمَا، مع أنه استغني عن تحريكهما بالقلب الذي هو أولى من الحذف؛ لما مر.

(١) والقاموس المحيط ص ٤٣٣.

(٢) الضعيف الأول الحركة، والثاني حرف العلة.

٤٨٣ - وَإِنْ يَكُ الْأَلِفُ مِثْلَ الْقَائِلِ جُعِلَ بَيْنَ بَيْنٍ مِثْلَ السَّائِلِ

وهذا القلب والإدغام بطريق الجواز.

وإنما لم يخففوا الهمزة هنا بجعلها بين بين؛ لأن في جعلها بين بين تقريباً من الساكن، وهم لا يجمعون بين الساكن وما يُقاربه، كما لم يجمعوا بين الساكنين.

[تنبيه]: إن قيل: يلزم في الإدغام أيضاً تحميل الضعيف، وهو الياء، كما في النقل، وأنتم لم تجزوه.

[قلنا]: إن الياء الثانية أصلية، فلا تكون ضعيفة، بخلاف الياء الأولى، كياء جَيْلٍ، أي كما لا تكون ياء جَيْلٍ ضعيفة، لأنها وإن كانت زائدة، لكنها لما زادت لغرض الإلحاق كانت كأنها أصلية في تحمّل الحركة؛ إذ قد سَبَقَ أن الغرض من الإلحاق أن تُعامل الكلمة الملحقة معاملة الملحق به في الأحكام اللفظية، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر حكم ما إذا كان ما قبل الواو ألفاً، فقال:

(وَإِنْ يَكُ) معطوف على قوله: «وَإِنْ يَكُ السَّابِقُ لَيْتًا إِيخ»، اسمها ضمير ما قبل الهمزة، وخبرها قوله: (الْأَلِفُ) أي وإن يكن ما قبل الهمزة المتحركة ألفاً (مِثْلَ الْقَائِلِ) اسم فاعل من قال يقول، وهو مثال للهمزة المبدلة؛ إذ أصله قَائِلٌ بالواو، فأبدلت همزة (جُعِلَ) أي الهمز (بَيْنَ بَيْنٍ) أي بين مخرج الهمزة وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها، وهو بين بين المشهور، ولا مجال لغير المشهور بسبب سكون ما قبل الهمزة، وقوله: (مِثْلَ السَّائِلِ) مثال للهمزة الأصلية.

وحاصل ما أشار إليه في هذا البيت بإيضاح: أنه إذا كان ما قبل الهمزة المتحركة ألفاً زائداً لمجرد المد، وقبله فتحة جعلت الهمزة بين بين المشهور لا غير؛ لأن الألف لا يتحمّل الحركة، ولا يقبلها؛ لكونه مدّة، فلم يمكن التخفيف بالحذف، ونقل الحركة، ولا يقبل الإدغام أيضاً؛ لأن الإدغام يستلزم تحريك

٤٨٤ - وَإِنْ حَوَتْ كَلِمَةً هَمْزَيْنٍ وَتَبِعَ الْمَفْتُوحَ ذُو الشُّشْكَيْنِ
٤٨٥ - فَالثَّانِي السَّاكِنَ أَبْدِلْ أَلِفًا كَأَدَمَ وَأَخِذْ يَدَ الْوَقَا

الثاني، وإذا غير ممكن هنا، فتعين جعلها بين بين، فإن كانت الهمزة مفتوحة جعلت بين الهمزة والألف، نحو قراءة، وإن كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو، نحو تساؤل، وإن كانت مكسورة جعلت بين الهمزة والياء، نحو سائل، وقائل.

وإنما لم يجز بين بين الغير المشهور؛ لسكون ما قبلها.

[فإن قلت]: فهلاً امتنع جعلها بين بين لسكون الألف، وقرب همزة بين بين من الساكن، وهم لا يجمعون بين الساكن وما قرب منه.
[أجيب]: بأنه سَوَّغَ ذلك أمران: أحدهما: خفاء الألف، فكأنه ليس قبلها شيء، وثانيهما: زيادة المد الذي فيها، فإنه قائم مقام الحركة، كالمدغم، كذا ذكره الجاربردي^(١)، والله تعالى أعلم.

ولما فرغ من بيان الهمزة المفردة، شرع بين الهمزتين المجتمعين، فقال:

(وَإِنْ حَوَتْ) أي جمعت (كَلِمَةً هَمْزَيْنٍ، وَ) هي واو الحال بتقدير «قد»، أي والحال أنه قد (تَبِعَ) بكسر الباء، من باب تَعَبَ (الْمَفْتُوحَ) أي الهمز المفتوح (ذُو الشُّشْكَيْنِ) أي الهمز المسكّن (فَالثَّانِي) أي الهمز الثاني (السَّاكِنَ أَبْدِلْ) (أَلِفًا) وجوبًا مطردًا (كَأَدَمَ) صفة مشبهة، كأسمر، وصُرف هنا للوزن، وليس هو آدم أبا البشر ﷺ، وإن قاله ابن كمال؛ لأنه اسم أعجمي، ففطن.

وأصل «آدم» هذا آدم بهمزتين، الأولى منهما زائدة مفتوحة، والثانية فاء الكلمة ساكنة، فقلبت الثانية ألفًا، فقيل: آدم.

٤٨٦ - إِلَّا أَيْمَةٌ أَتَى بِأَلْيَاءٍ وَبَغَضُهُمْ بِهِمْزَتَيْهِ جَائِي

ولا يجوز أن يقال: الأولى فاء الكلمة، والثانية زائدة؛ لوجهين:

[الأول]: أنه يكثر زيادتها أولًا، وَقَلَّتْ حَشْوًا، والحمل على الأكثر أولى.

[والثاني]: أنه لو كان كذلك لكان وزنه فاعلاً، كسائل، فيجب أن يُصرف، فلما لم يُصرف دلَّ على أنه أَفْعَلٌ، كأحمر، ومن هنا يُعلم أنه لا يجوز أن يكون على فاعلٍ بفتح العين، كخاتم بأن تكون الألف زائدة غير منقلبة من الهمزة؛ لأنه حينئذ يجب صرفه أيضًا.

(وَآخِذٌ) بِالْحِزْرِ عَطْفًا عَلَى «آدم»، وهو أَفْعَلٌ تَفْضِيلٌ، صُرفَ لِلوزنِ أَيْضًا، وَأصله آخِذٌ بِهِمَزَتَيْنِ، أولاهما همزة تفضيل مفتوحة، والثانية فاء الكلمة ساكنة، فقلبت الثانية أَلْفًا؛ لسكونها، وانفتاح ما قبلها، فقلبت: آخِذٌ.

وقوله: (يَدُ الْوَقْفِ) منصوب على المفعولية بـ«آخذ».

ولما استثنى من الحكم السابق الذي هو قلب الهمزة الثانية أَلْفًا وجوبًا، وبقاء الألف في لفظ «أئمة» ذكره بقوله:

(إِلَّا أَيْمَةٌ أَتَى بِأَلْيَاءٍ) الصريحة المكسورة جمع إمام، كَأَيْمَةٌ جمع زِمَامٍ، والأصل أَيْمَةٌ، بإثبات همزة ساكنة متوسطة بين الهمزة الأولى، وبين الميم، فنقلوا أولًا كسرة الميم إلى الهمزة الساكنة، ثم أدغموها في الميم الثانية، فصار أئمة بفتح الهمزة الأولى، وكسر الثانية، ثم جعلت أَلْفًا؛ نظرًا إلى سكون أصلها، وانفتاح ما قبلها، كما في آخذ، فاجتمع ساكنان، ثم جعلت الألف المنقلبة من الهمزة ياء؛ لاجتماع الساكنين، وهما الألف المنقلبة، والميم المدغمة، ثم حُرِّكت من جنسها، فصار أَيْمَةٌ، هذا مختار البصريين، وإن كان مخالفًا للقياس؛ لأن قلب الألف ياء مع أن ما قبلها مفتوح ليس بقياس، بل القياس أن تُجعل الهمزة الثانية ياءً ابتداءً؛ لكونها مكسورة كما هو الواقع في كتب القوم.

٤٨٧ - وَشَدَّ كُلَّ وَخَذَ وَمَزَّ بِالْحَذْفِ إِذْ كَلَّهَا بِهِمَزَتَيْنِ تُلْفِي

وقوله: (وَبَعْضُهُمْ بِهِمَزَتَيْهِ جَائِي) يعني بعض الصرفيين، وهم الكوفيون حققوا الهمزتين، وأتوا بهما؛ لعدم جواز قلب الثانية ألفاً عندهم.

والحاصل أن الكوفيين لا يرون قلب الهمزة الثانية ألفاً حتى لا يلزم اجتماع الساكنين في غير حذّه، وقرئ، عندهم ﴿أَيْمَةَ الْكُفْرِ﴾ بالهمزتين، ويادغام الميم.

[فإن قيل]: اجتماع الساكنين في حذّه جائز، وهو أن يكون الحرف الأول مدّاً، والثاني مُدغماً، فلم لا يجوز في «آمة» مع أنه في حذّه؛ لأن الأول مدّ، والثاني مدغم، كما في دابة؟

[قلنا]: الألف المنقلبة من الهمزة في «آمة» ليست بمدّة؛ لأن الألف إنما تكون مدّة إذا كانت حرف علة، وإنما تكون حرف علة إذا كانت منقلبة من الواو، أو الياء، وهنا ليست كذلك؛ لأنها منقلبة من الهمزة، فإذا لم تكن مدّة لم يتحقق اجتماع الساكنين في حذّه، فتبصر، والله تعالى أعلم.

ولما خرج «كُلٌّ»، و«وَحْذٌ»، و«مُرٌّ» عن القاعدة المذكورة، وهي أنه إذا اجتمع همزتان، وكانت الثانية ساكنة، تقلب الثانية حرفاً يوافق حركة الأولى، ذكر ذلك بقوله:

(وَشَدَّ) عن القاعدة (كُلٌّ) أمر من أكل يأكل، من باب نصر (وَوَحْذٌ) أمر من أخذ يأخذ من باب نصر أيضاً (وَمَزَّ) أمر من أمر يأمر من باب نصر أيضاً (بِالْحَذْفِ) أي بحذف الهمزتين معاً (إِذْ كَلَّهَا) أي كلّ الثلاثة بنصب «كُلٌّ» مفعولاً مقدّماً له «تُلْفِي» (بِهِمَزَتَيْنِ تُلْفِي) أي تجدها، يعني أن أصلها: أكل، وأخذ، وأمر، فكان حقّها أن يقال: أوكل، وأوخذ، وأمر بالواو الساكنة المنقلبة من الهمزة؛ لأن ماضيها أكل، وأخذ، وأمر، فإذا أمرت منها يجتمع همزتان: إحداهما فاء الكلمة، وهي ساكنة، والثانية همزة الوصل، وهي مضمومة؛ لأن كلّها من الباب الأول، أي

٤٨٨ - وَإِنْ لِسَابِقِ كَسْرَتْ يَنْقَلِبُ ثَانٍ بِيَاءٍ نَحْوُ إِيْسِرٍ تَنْتَهَبُ

باب نصر، فكان القياس قلب الثانية واوًا؛ لسكونها، وانضمام ما قبلها، لكن لما كثر استعمالها خالفوا القياس فيها، فحذفوا الهمزة الثانية بالذذف، فبقي ما بعد همزة الوصل متحركًا، فاستغني عنها، فحذفت أيضًا، فصار كُـلٌّ، وخُذٌ، ومُرٌّ.

هذا ما أراده الناظم تبعًا لأصله، لكن المسألة ليست على إطلاقها، بل فيها تفصيل، وهو أن مخالفة القياس في كُـلٌّ، وخُذٌ على سبيل الوجوب والالتزام، وأما مُرٌّ، فيجوز فيه القياس أيضًا، كقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾، والسر فيه أن مُرٌّ لما لم يبلغ مبلغ باب خُذٌ وكُـلٌّ في كثرة الاستعمال لم يلتزموا حذف الهمزة فيه، ولم يقصُر في قلة الاستعمال كما في باب أيسر حتى أثبتوها فيه أيضًا بلا خلاف، فجعلوا له حكمًا متوسطًا، وهو جواز الأمرين: إثبات الهمزة، جريًا على القياس، وحذفها على خلاف القياس، إلا أنهم إذا ابتدءوا به كان مُرٌّ أفصح عندهم من أوامر؛ لاستثقال الهمزتين، وإذا وصلوه، أي ابتدءوا بما قبله، كان أوامر أفصح من مُرٍّ؛ لأنهم إذا قالوا: وأمر فقد استغنوا عن همزة الوصل المضمومة؛ لأجل الدرج، وإيصال الواو المفتوحة بالهمزة التي هي فاء الفعل، فلا يُستثقل، والله تعالى أعلم.

[تنبيه]: كان الأولى للناظم أن يؤخر هذا البيت عن قوله: «وَإِنْ يُضَمُّ فَلِوَاوِ قُلُبْنَا

إلخ»؛ لكونه من تيمته، وهو الذي فعله الأصل، فليتنبه.

(وَإِنْ لِسَابِقِ كَسْرَتْ) أي وإن كسرت الهمزة الأولى (يَنْقَلِبُ ثَانٍ) أي همز ثانٍ (بِيَاءٍ) أي إلى ياء (نَحْوُ إِيْسِرٍ) بقطع همزة الوصل، وهو بكسر السين، أصله ائسير بهمزتين، أمر من أسر يأسر، من باب ضرب، والأسر: الشد، والأسير: الأخيذ، والمقيّد، والمسجون.

- ٤٨٩ - وَإِنْ يُضَمَّ فَلِوَاوٍ قَلْبًا ثَانٍ مُسَكَّنٍ كَأَوْثِرِ النَّبَا
٤٩٠ - وَإِنْ مَعَ الْكَلِمَتَيْنِ وَرَدَا خُفَّفَ ثَانٍ عِنْدَ ابْنِ أَحْمَدَا

وقوله: (تَنْتَهَبُ) مجزوم بالطلب قبله، أي تغتتم، والنَّهْبُ: الغنيمة، والانتهاب: أخذها.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه إذا كانت الهمزة الأولى مكسورة، والثانية ساكنة، ثُقلب الثانية ياءً وجوبًا مطردًا؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، نحو ايبير، وأصله ائير بهمزتين، فقلبت الهمزة الثانية ياءً؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، فصار ايبير، ومثله ايت، أمر من أتى يأتي، وأصله ائت.

(وَإِنْ يُضَمَّ) الهمز السابق (فَلِوَاوٍ قَلْبًا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، ونائب فاعله قوله: (ثَانٍ) أي همز ثانٍ (مُسَكَّنٍ) وذلك (كَأَوْثِرِ النَّبَا) فعلٌ ونائب فاعله، و«النبا» مقصور النبا، وهو الخبر.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه إذا كنت الهمزة الأولى مضمومة، والثانية ساكنة، ثُلبت الثانية واوًا وجوبًا مطردًا أيضًا؛ لتناسب حركة ما قبلها، نحو أوثر، مجهول أثر الحديث بالمد، أي رواه، وأصله أوثر بهمزتين، فقلبت الثانية واوًا؛ لسكونها، وانضمام ما قبلها، فصار أوثر، وكذلك أومن، مجهول آمن.

وإنما لم يجوزوا الجمع بين همزتين في كلمة واحدة، وأوجبوا التخفيف بقلب ثانيهما؛ لأنهم يُخَفِّفُونَ في كلامهم الهمزة الواحدة في الأكثر، فإذا اجتمعنا كان أشدَّ ثقلًا، فلزم تخفيف الثانية بالإبدال، والله تعالى أعلم.

ثم إن ما تقدّم من تخفيف الهمزة الثانية بقلبها من جنس حركة الأولى إذا كانتا في كلمة واحدة، وأما إذا كانتا في كلمتين، فقد ذكره بقوله:

(وَإِنْ مَعَ الْكَلِمَتَيْنِ وَرَدَا) بألف التثنية، أي وإن جاء الهمزتان في كلمتين، بأن تكون أولاهما في آخر الكلمة، وثانيتها في أول كلمة أخرى، وتكون الأقسام اثني

٤٩١ - وَسَاكِنُ الْحِجَازِ كُلاًّ خَفُفَا بَيْتَهُمَا قَدْ زَادَ بَعْضُ أَلِفَا

عشر قسمًا؛ لأنه لا مجال لسكون الثانية؛ لوقوعها في أول الكلمة، وإلا فالأقسام العقلية ستة عشر قسمًا، فالأربعة من الاثني عشر تكون إذا كانت الثانية مفتوحة، وقبلها أربعة أحوال، وذلك يتحقق بذكر لفظ «أحد» بعد «جاء»، و«يدرأ»، و«من تلقاء»، و«لم يدرأ»، والأربعة منها تكون إذا كانت مكسورة، وقبلها الأربعة، ويتحقق ذلك بذكر لفظ «إنسان» بعد الألفاظ الأربعة المذكورة، والأربعة الأخرى منها تكون إذا كانت مضمومة، وقبلها الأربعة المذكورة، ويتحقق ذلك بذكر «أولئك» بعد تلك الأربعة.

ولمَّا اختلف في كيفية التخفيف، أشار إليه بقوله:

(خُفَّفَ ثَانٍ) فعلٌ ونائب فاعله، أي خُفَّفَ الهمز الثاني (عِنْدَ ابْنِ أَحْمَدَا) بألف الإطلاق، ويقطع همزة «ابن» للوزن.

و«ابن أحمد» هو: الخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي أبو عبد الرحمن البصري العلامة العابد النحوي اللغوي، واضع علم العروض، وصاحب «كتاب العين» في اللغة، توفي رحمه الله تعالى بعد مائة وستين، وقيل: مائة وسبعين، وقيل: بعدها^(١). يعني أن الخليل بن أحمد يرى تخفيف الهمزة الثانية؛ لأن الثقل إنما حصل عندها، فلا يُصار إلى غيرها، وعند أبي عمرو بن العلاء تُخَفَّفُ الأولى؛ لأن الاستثقال إنما حصل من اجتماعهما، فعلى أيهما وقع التخفيف جاز، لكن رأيناهم أبدلوا من أول المثليين حرف اللين في نحو «دينار»، و«ديوان»؛ إذ أصلهما دنار بنونين، ودوران بواوين، وكان ذلك للتخفيف، فكذا في الهمزتين.

ولمَّا كان مذهب أهل الحجاز تخفيف كلتا الهمزتين معًا، ذكره بقوله:

(وَسَاكِنُ الْحِجَازِ) أي الذين يسكنون البلد المسمى بالحجاز، وقد تقدّم بيان معنى

(١) راجع «تهذيب التهذيب» ٥٥٢/١.

الحجاز، وأفرد «ساكن» بتأويله بالفريق، ونحوه (كُلًّا) من الهمزتين (خَفَّقًا) بألف الإطلاق، مبنيا للفاعل.

يعني أن أهل الحجاز يُخَفِّقون الهمزتين كليهما؛ لأن الثقل إنما لزم من اجتماعهما، وتخصيص إحداهما بالتخفيف مُحَكَّمٌ.

ثم في تخفيفهما جميعًا وجهان:

[أحدهما]: أن تُخَفَّفَ الأولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت، ثم تُخَفَّفَ الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفها لاجتماعهما في كلمة، ففي نحو «جاء أحمد» تُجْعَلُ الأولى بين بين، والثانية تُقَلِّبُ واوًا؛ لأن الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمة واحدة، ولم تُكْسَرِ الثانية، أو ما قبلها قُلِّبَتْ واوًا، نحو «أوادم»، أصله آدم في جمع آدم، وأويدم في تصغير آدم، أصله أُوَيْدِم.

[والثاني]: أن تخففًا معًا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت، ففي مثل «جاء أحمد» تُجْعَلَانِ بين بين؛ لأن المفردة إذا كان ما قبلها ألفًا، نحو «سائل»، أو كان ما قبلها مفتوحًا، نحو «سأل» تُجْعَلُ بين بين، وإن لم يكونا متفتحتين في الحركة خَفَّفَتْ أَيُّهُمَا شئت على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت، ففي نحو «جاء إدريس» تُجْعَلَانِ بين بين، ومثل «يدراً أحد» تُجْعَلُ الأولى بين بين، وتُقَلِّبُ الثانية واوًا، كجَوْن، وعلى هذا القياس.

ولمَّا كان بعض العرب يُقْجِمُ بين الهمزتين ألفًا للفصل، ذكره بقوله:
(بَيْنَهُمَا) أَي بَيْنَ الهمزتين (قَدْ زَادَ بَعْضُ) أَي بَعْضُ العرب (أَلْفًا) للفصل بينهما، نحو «أأنت» حرصًا منهم على إثبات الهمزتين، وهَرَبًا من اجتماعهما، ولا يجوز إثبات تلك الألف في الخطِّ، كراهة اجتماع ثلاث ألفات، ولا يُعْرَفُ إقحام الألف بينهما

٤٩٢ - أُنْتِ ظَنِيَّةٌ لِهَذَا يَشْهَدُ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ذَا لَا يُوْجَدُ

إذا كانت الأولى آخر الكلمة، نحو جاء أحمد، بل إنما يُعرف إذا كانت الأولى همزة استفهام كما أشار إليه بقوله: (أُنْتِ ظَنِيَّةٌ) أي في قول ذي الرمة [من الطويل]:

فَيَاظَنِيَّةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَتَيْنَ النَّقَا أُنْتِ ظَنِيَّةٌ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ^(١)
(لِهَذَا) أي لما قلناه من إدخال الألف فاصلاً بين الهمزتين (يَشْهَدُ) إذ أصله أُنْتِ، فأدخل الألف بينهما، ثم منهم من يُحَقِّق بعد إقحام الهمزتين، ومنهم من يُخَفِّف، وذكر ابن الحاجب في «شرح المفصل» أنه لم يثبت إقحام الألف إلا في مثل «أُنْتِ» وشبهه.

ثم إن تخفيف الهمزة لا يكون في أول الكلمة، كما بيته بقوله:

(فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ) بفتح الكاف، وكسرهما، مخفَّف كَلِمَةٌ بفتح الكاف، وكسر اللام (ذَا) أي التخفيف المذكور بجميع أنواعه (لَا يُوْجَدُ) أي لا يتحقق ولا يجوز، يعني أنه إذا وقعت الهمزة في أول الكلمة، وابتدىء بها لا يجوز تخفيفها؛ لقوة المتكلم بها، ولأنه لو خُفِّفَتْ، وجُعِلت بين بين تُقْرَبُ الهمزة المبتدأ بها من الساكن، فكُره أن يُبتدأ بما يُشبه الساكن، ولما لم يجز بين بين، وهو الأصل في تخفيف الهمزة، كما مرَّ حُمِلَ الباقي عليه.

وقيدنا بالابتداء بها لأنه إذا وقعت الهمزة في أول الكلمة، ولكن لم يُبدأ بها، بل بشيء آخر قبلها جاز تخفيفها، ولهذا جَوَّزُوا تخفيف الهمزتين معاً،

(١) «الْوَعْسَاءُ»: الأرض اللينة، و«الْجُلَاجِلُ» - بجيمين أولاهما مفتوحة، أو مضمومة: اسم موضع، وقيل جبل من جبال الدهناء، ويُروى بالخاء المضمومة، قال ابن بري: روت الرواة في «كتاب سيبويه» «جُلَاجِلُ» بضم الجيم لا غير، قاله في «اللسان» ١٢٣/١١، و«النَّقَا» بالفتح اسم موضع آخر.

٤٩٣ - أَمَا سُقُوطُهَا مِنْ الْأُنَاسِ وَمِنْ إِلِهِ شَدُّ بِالْقِيَاسِ

وثانيتها، في مثل ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾، مع أن الثانية وقعت في أول الكلمة، فتنبه.

[تنبيه]: لا يرد على قولهم: «لا تُخَفَّفُ الهمزة في أول الكلمة» نحو «تُخَذ»، وأصله أخذ، فُخِفَّت الهمزة بالحذف من أوله؛ لأنه حُذِفَت الهمزة الثانية تخفيفًا، ثم استغني عن همزة الوصل، فُحِذِفَت، فلم تُخَفَّف الهمزة الأولى، وكذا «كُل»، و«مُر».

ولا يرد أيضًا نحو «قُل»، إذ أصله أقول؛ لأننا نمنع أن أصله ذلك؛ لأنه مأخوذ من تقول، فُحِذِفَت حرف المضارعة، وسكنت اللام؛ للجزم، فصار قول، فُحِذِفَت الواو للساكنين، فصار قُل، فلم يوجد سبب وجود الهمزة، وهو سكون القاف، فلا تتحقق الهمزة، ولا تخفيفها.

أو نقول: سلسا أن أصله أقول، لكن أُعْلَ بنقل حركة الواو إلى القاف، فُحِذِفَت الواو؛ لالتقاء الساكنين، فاستغني عن همزة الوصل، فُحِذِفَت لا على وجه التخفيف، بل لعدم الاحتياج إليها، كذا ذكره الجار بردي موافقا لما ذكره ابن الحاجب.

ولما ورد على قوله: «لا تُخَفَّف الهمزة في أول الكلمة» «أناس»، و«إله»، حيث حُفِّفَا بالحذف من أول الكلمة، أجاب عنه بأنه شاذ، فقال:

(أَمَا سُقُوطُهَا) أي الهمزة (مِنْ الْأُنَاسِ) حيث يقال: ناس بحذف الهمزة من أول الكلمة، والناس جمع لا واحد له من لفظه، كالقوم والرهط (و) كذا حذفها (مِنْ) كلمة (إِلِهِ شَدُّ بِالْقِيَاسِ) أي عن القياس، فالباء بمعنى «عن»، يعني أن كلا من أناس، وإله خرج عن القياس تخفيفهما بحذف الهمزة من أولهما.

٤٩٤ - فَصَارَ لَهَا ثُمَّ زَادُوا أَلِفًا وَاللَّامَ بِالإِدْغَامِ فَالِلَّهِ اعْرِفَا
 ٤٩٥ - وَقِيلَ أَضْلُهُ الإِلَهِ فَحُذِفَ هَمْزٌ بِنَقْلِ فَادْغَامِ قَدْ أَلِفَ

(فَصَارَ) إله بعد حذف همزته (لَهَا، ثُمَّ زَادُوا أَلِفًا وَاللَّامَ) أي ثم بعد الحذف زادوا «أل» عوضًا عن الهمزة المحذوفة (بِالإِدْغَامِ) أي مع إدغام اللام الداخلة في لام الكلمة، فصار الله، كما أشار إليه بقوله: (فَالِلَّهِ) مفعول مقدم لـ(اعْرِفَا) فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا؛ للوقف، أي اعرفن كونه «الله» بعد الإدغام.

[تبيهه]: «الإله» فِعَالٌ بمعنى مفعول، من أَلَّ يَأَلُّه بِالْفَتْحِ فِيهِمَا إِلَاهَةٌ: أي عبته، فمعنى إله مألوه، أي معبود، كقولنا: إمام بمعنى مؤتم به، فعلى هذا في الألف واللام مذهبان: [أحدهما]: أن يكونا عوضين عن الهمزة المحذوفة، ومع هذا يفيد التعريف أيضًا، وهو مذهب أبي علي النحوي، واستدل عليه بكون همزته للقطع حالة النداء، حيث يقال: يا أله بالقطع.

[وثانيهما]: أن يكونا للتعريف، لا للتعويض، وهو مذهب جمهور أئمة اللغة، واستدلوا عليه بأنه لو كانتا عوضًا عن الهمزة لما اجتمعتا حينئذ مع المعوض في قولهم: الإله، وقالوا: وقُطِعَتِ الهمزة للزومها تفخيماً لهذا الاسم، والناظم تبعًا لأصله أطلق القول، ولم يُقَيَّدْ بكونها للتعويض، أو للتعريف؛ ليشمل المذهبين، هذا.

وقد جوّز سيبويه أن يكون أصل اسم الله تعالى لاه بغير همزة، من لاه يليه: أي تستر، ثم لما أدخلت الألف واللام أجري مجرى اسم العلم، كالحسن والعباس إلا أنه يُخَالَفُ سائر الأعلام، من حيث إنه كان في الأصل صفة، وقولهم: يا أله بقطع الهمزة إنما جاز لأنه يُنَوَى به الوقف على حرف النداء تفخيماً للاسم^(١)، والله تعالى أعلم.

(وَقِيلَ: أَضْلُهُ) أي أصل لفظ «الله» (الإِلَهِ) معرفًا (فَحُذِفَ هَمْزٌ) أي الهمز الثاني المكسور تخفيفًا (بِنَقْلِ) أي مع نقل حركتها، وهي الكسرة إلى اللام الساكنة قبلها

(١) راجع «الصحاح» ٥/١٧٨٠-١٧٨١ و«الفلاح» ١٠٧.

- ٤٩٦ - مِثْلُ يَزَى فِي الحَذْفِ بَعْدَ الثَّقَلِ فَأَضْلُهُ يَزَائِي قَبْلَ الجَعْلِ
٤٩٧ - أَلِفًا أَلِيَا ثُمَّ فَتْحُ الهمزة لِرَائِهِ نُقِلَ بَعْدَ بُرْهَةِ

(فَادْغَام) بتشديد الدال، من باب الافتعال، أي مع ادغام اللام الأولى في اللام الثانية؛ لاجتماع حرفين متجانسين، وعلى هذا لا يكون حذف الهمزة شاذًا، بل هو قياس؛ لأن الهمزة إذا تحركت، وسكن ما قبلها كان في تخفيفها أن تُحذف الهمزة، وتنقل حركتها إلى ما قبلها، كما في الأحمر، وقوله: (قَدْ أَلِفٌ) بالبناء للمفعول جملة في محل جر صفة لـ «ادغام»، أي مألوف؛ لكونه جاريًا على القياس، كما حققناه آنفًا، وكما أوضحه بالتمثيل بقوله: (مِثْلُ يَزَى) أي هو مثل «يرى» مضارع رأى (في الحَذْفِ) أي في حذف همزته (بَعْدَ الثَّقَلِ) أي بعد نقل حركة الهمزة إلى الراء الساكنة (فَأَضْلُهُ يَزَائِي) بسكون الراء، وفتح الهمزة، وضم الياء (قَبْلَ الجَعْلِ أَلِفًا أَلِيَا) أي قبل قلب يائه ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثُمَّ فَتْحُ الهمزة لِرَائِهِ نُقِلَ) بالبناء للمفعول، أي نقلت فتحة الهمزة إلى الراء الساكنة قبلها (بَعْدَ بُرْهَةِ) أي مُدَّة من الزمان، وهو بضم الباء، وفتحها، والجمع بُرَّة، وبُرْهات، مثل عُرْفَةَ وَعُرْفَات في وجوهها، أي بضم الراء، وسكونها، وفتحها^(١).

وانما قال: «بعد بُرْهَةِ» إشارة إلى كثرة العمل قبل الفتحة، وذلك أن أصله يرأى بضم الياء كما ذكره، فقلبت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم لُيِّت الهمزة بحذف حركتها، فاجتمع ثلاث سواكن: الراء، والهمزة، والألف المنقلبة من الياء، فحذفت الهمزة، وأعطيت حركتها للراء، فصار يرى، والله تعالى أعلم.

٤٩٨ - وَفِي يَرَى يَجِبُ ذَا التَّخْفِيفِ لَا فِي أَخَوَاتِهِ كَأَيِّ سَأَلًا
٤٩٩ - كَذَا نَأَى لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا دُونَهُمَا فَقُلْ لَدَى اتِّصَالِهَا

ثم إن هذا التخفيف واجب في «يرى»، كما بيته بقوله:

(وَفِي يَرَى يَجِبُ ذَا التَّخْفِيفِ) أي تخفيف الهمزة بالحذف، فلا يجوز استعمال الأصل، والرجوع إليه إلا في الضرورة الشعرية، كقوله [من الطويل]:
أَلَمْ تَرَ مَا لَأَقَيْتُ وَالذَّهْرُ أَغْصُرُ وَمَنْ يَتَمَلَّ الْعَيْشَ يَرَأَى وَيَسْمَعُ
(لَا فِي أَخَوَاتِهِ) أي لا يجوز في أخوات يرى، والمراد بها الكلمات التي فيها الهمزة، سواء وُجد حرف العلة أم لا، فلا تُخَفَّفُ رَأَى؛ لعدم سكون ما قبل الهمزة، إلا في ضروة الشعر، كقوله [من الخفيف]:

صَاحٍ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بَرَاعٍ رَدُّ فِي الضَّرْعِ مَا تَوَى فِي الْحِلَابِ
وإنما وجب تخفيف يرى دون أخواتها؛ لكثرة استعمالها، مع اجتماع حرف العلة بالهمزة في الفعل الثقيل، فهذه شروط ثلاثة، فمتى اجتمعت في كلمة وجب تخفيفها وجوبًا غير قياس، كما سيأتي، ومتى انتفى واحد منها لم يجب التخفيف، وذلك (كَأَيِّ سَأَلًا) أي كمضارع سأل، وهو يسأل، فإنه لا يجب أن يقال: يَسْتَلُ بحذف الهمزة، ونقل حركتها إلى السين قبلها؛ لفقدان الشرط الثاني، وهو اجتماع حرف العلة بالهمزة، بل هذا التخفيف جائز.

و(كَذَا) لا يجب أن يقال: يَتَى في مضارع (نَأَى) يَتَأَى؛ بمعنى بعد يبعد، بل يجوز بعد قلب الياء ألفًا أن تُخَفَّفَ الهمزة بحذفها، ونقل حركتها إلى النون قبلها، ويجوز إبقاؤها؛ لفقدان الشرط الأول، وهو كثرة الاستعمال.

ثم بين وجه وجوب تخفيف يرى دون يسأل، وبنأى، فقال: (لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا) أي استعمال «يرى» (دُونَهُمَا) أي مضارع سأل، ونأى، وقد يتناه أنفًا.

ومما لا يجب تخفيفه في الأسماء لفقدان الشروط «مَرَأَى»، اسم مكان من رأى، فإنه لا يجب تخفيفه، بل يجوز بعد قلب الياء ألفًا أن تُخَفَّفَ الهمزة بحذفها، ونقل

رَأَتْ رَأَيْنَ رَأْتَا مُنْتَهِيَا	٥٠٠ - بِمُضْمَرٍ رَأَى رَأَوْا رَأِيَا
لَمْ تَرِيَا يَرَيْنَ أَنْتَ قَدْ تَرَى	٥٠١ - يَرَى يَرُونَ يَرِيَانِ وَتَرَى
تَرِينَ قَدْ أَرَى نَرَى خُذْ آتِيَا	٥٠٢ - لَمْ تَرِيَا تَرَوْا تَرِي وَتَرِيَا
أَلْفُهُ لِسَاكِنٍ لَهُ زِدْفٌ	٥٠٣ - حُكْمٌ يَرُونَ كَبِيرَى لَكِنِ حَذِفْ

حركتها إلى الراء قبلها، وإن لم يُستعمل، كما سيجيء، وجاز إبقاؤها؛ لفقدان الشرط الثالث، وهو اجتماع حرف علة مع الهمزة في الفعل، وعلى بقائها قول الشاعر [من الطويل]:

حَمَامَةٌ جَزَعَى حَوْمَةَ الْجَنْدَلِ اشْجَعِي فَأَنْتِ بِمَرَأَى مِنْ سَعَادٍ وَمُسْمَعِ

ثم بين كيفية إلحاق الضمائر بـ «رأى يرى»، فقال:

(فَقُلْ: لَدَى اتِّصَالِهَا) أي اتصال مادة رأى (بِمُضْمَرٍ) مستترا كان أو بارزا (رَأَى) للواحد (رَأَوْا) للجماعة، وقدمه للوزن (رَأِيَا) للمثنى المذكور (رَأْتِ) للواحدة الغائبة (رَأَيْنِ) لجماعتها، وقدمه للوزن أيضا (رَأْتَا) لمثاتها، حال كونك (مُنْتَهِيَا) إلى آخره، فتقول: رأيت رأيتما رأيتم، رأيت رأيتما رأيتن، رأيت، رأينا، وقل لدى اتصالها بالمضارع (يَرَى، يَرُونَ، يَرِيَانِ) آخره للوزن (وَتَرَى، لَمْ تَرِيَا، يَرِينَ، أَنْتَ قَدْ تَرَى لَمْ تَرِيَا تَرَوْا، تَرِي وَتَرِيَا تَرِينَ، قَدْ أَرَى نَرَى، خُذْ آتِيَا) حال مقدم من (حُكْمٌ يَرُونَ) بالنصب على المفعولية لـ «خذ» أي خذ حكم يرون للجماعة حال كونه آتيا (ك) حكم (يَرَى) للواحد في التخفيف والإعلال (لَكِنِ حَذِفْ) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله (أَلْفُهُ) أي ألف يرى المنقلبة من الياء (لِسَاكِنٍ لَهُ زِدْفٌ) أي لأجل اجتماعه مع ساكن زيدفه بكسر الدال، من باب تَعِب، أي أتى بعده، وهو واو الجمع.

ومعنى كلامه بإيضاح: أن حكم يرون في التخفيف والإعلال كحكم يرى، لكن يُخالفه في حذف ألفه، فإن ألف يرون تُحذف لاجتماع الساكنين، بخلاف ألف يرى، فإنها لا تُحذف؛ لعدم الموجب للحذف، وأصل يرون يَرَوْنَ يَرُونَ، قلبت الياء ألفا؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، كما في يَرَى، فالتقى ساكنان: هذا الألف، وواو

٥٠٤ - يَا يَرِيَانِ أَلْفَا لَنْ يُقْلَبَا
 ٥٠٥ - وَحَذْفُهَا كَوَاجِدٍ يَجْعَلُهُ
 خَوْفًا لِسَاكِنَيْنِ أَنْ يُزْتَكَبَا
 إِذْ نُونُهُ بِعَامِلٍ تُزِيلُهُ

الجمع بعده، فحذفت الألف؛ لأن الواو لا يُحذف؛ لكونه ضميرًا علامة للجماعة، فصار يَرَاوُنْ، ولم يُحذف ألف يرى؛ لعدم التقاء الساكنين، ثم لُيئت الهمزة بحذف حركتها، فاجتمع ثلاث سواكن: الراء، والهمزة، وواو الجماعة، فحذفت الهمزة، وأعطيت حركتها التي هي الفتحة للراء الساكنة قبلها، كما في يرى، فصار يَرَوُنْ، قيل: ويجوز أن تُليين الهمزة أولًا، وتُحذف، ثم تُقلب الياء ألفًا، فتُحذف، والله تعالى أعلم.

ثم بين سبب عدم قلب ياء «يريان» ألفًا، فقال:

(يَا يَرِيَانِ أَلْفَا لَنْ يُقْلَبَا) بألف الإطلاق، مبنيا للمفعول، يعني أنه لا يجوز قلب ياء يريان ألفًا مع وجود علة، القلب، وهو تحركها، وانفتاح ما قبلها (خَوْفًا لِسَاكِنَيْنِ أَنْ يُزْتَكَبَا) بألف الإطلاق، مبنيا للمفعول أيضًا، أي لخوف وقوع التقاء الساكنين: ألف التثنية، والألف المنقلبة من الياء (وَحَذْفُهَا) أي الألف المنقلبة (كَوَاجِدٍ يَجْعَلُهُ) يعني أن يريان لو قلبت ياءه ألفًا يلزم حذفها لالتقاء الساكنين؛ لأن ألف التثنية علامة لا تُحذف، فيصير يران، فيلزم التباس التثنية بالمفرد؛ لأن نونه قد تُحذف للناصب، كما أشار إليه بقوله: (إِذْ نُونُهُ) بالرفع والنصب على أنه من باب الاشتغال، أي نون يران المحذوفة ألفه المنقلبة (بِعَامِلٍ) هو الناصب (تُزِيلُهُ) أنت عند إدخالك العامل عليه، والمعنى أنه يلتبس يريان بيري في اللفظ في مثل لن يرى؛ لأن نون التثنية تسقط بالناصب، فنقول: في يريان عند دخول «لن» لن يريا، فلو قلبت الياء ألفًا، وحذفت لالتقاء الساكنين، وقيل: لن يرا لم يُعلم أنه مثنى مُحذفت نونه بالناصب، أو مفرد لم يسقط منه شيء، وإنما قيّدنا الالتباس بكونه في اللفظ؛ لأنه لا التباس في الخط؛ لأن ألف التثنية تكتب بالألف، بخلاف ألف المفرد المقلوبة من الياء، فإنها تكتب بالياء، فتنبه، والله تعالى أعلم.

- ٥٠٦ - أَضْلُ تَرَيْنَ تَرَايَيْنَ فَحُذِفَ هَمْزٌ وَيَاءٌ بَعْدَ مَا صَارَ أَلِفٌ
 ٥٠٧ - صَارَ تَرَيْنَ مِثْلَ فِعْلِ الْجَمْعِ وَالْفَرْقُ بِالتَّقْدِيرِ لَا بِالْوَضْعِ

ثم ذكر تصريف «يرين»، فقال:

(أَضْلُ تَرَيْنَ) للواحدة المخاطبة (تَرَايَيْنَ) على وزن تفعلين (فَحُذِفَ هَمْزٌ) منه، كما حُذِفَ في يري (وَيَاءٌ) أي ثم حُذِفَت ياءه (بَعْدَ مَا صَارَ أَلِفٌ) وَقَفَ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ عَلَى لُغَةٍ رُبْعِيَّةٍ.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن أصل تَرَيْنَ تَرَايَيْنَ على وزن تفعلين، فحُذِفَت الهمزة كما تُحذَفُ في يري، أي حُذِفَت حركتها، فالتقى ساكنان: الراء، والهمزة، فحُذِفَت الهمزة، وأُعْطِيَت حركتها للراء قبلها، فصار تَرَيْنَ، ثم قُلِبَت الياء الأولى أَلِفًا؛ لِتَحْرَكْهَا، وانفتح ما قبلها، فصار تَرَايَيْنَ، ثم حُذِفَت الألف؛ لِالتقاء الساكنين في غير حذو، فصار تَرَيْنَ، بفتح الراء، وسكون الياء.

ويجوز أن تُقْلَبَ الياء الأولى التي هي لام الكلمة أَلِفًا أَوَّلًا؛ لِتَحْرَكْهَا، وانفتح ما قبلها، ثم تُحذَفَ لِالتقاء الساكنين: الألف، والياء بعدها، فصار تَرَايَيْنَ، ثم لُيِّنَت الهمزة، فحُذِفَت، وأُعْطِيَت حركتها إلى الراء قبلها، فصار تَرَيْنَ.

ثم ذكر وجه الفرق بين تَرَيْنَ للمفردة، وتَرَيْنَ للجماعة، فقال:

(صَارَ) أي تَرَايَيْنَ بعد تخفيفه بالطريق المذكور (تَرَيْنَ) حال كونه (مِثْلَ فِعْلِ الْجَمْعِ) أي جمع الإناث، فإنه بلفظه سواءً (وَالْفَرْقُ بِالتَّقْدِيرِ) أي فوزن الواحدة تَقَيْنَ، بحذف العين، واللام، ووزن الجمع تَقَلْنَ، بحذف العين فقط، وقوله: (لَا بِالْوَضْعِ) أي لا يفرق بينهما بالتفريق اللفظي؛ لِاتحادهما فيه.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن تَرَيْنَ استوى فيه الواحدة المخاطبة، وجماعتها، فلم يُفَرَّقَ بينهما لفظًا بعد تخفيف الهمزة، وإعلال الياء، حيث يقال فيهما: تَرَيْنَ؛ اِكْتِفَاءً بِالْفَرْقِ التَّقْدِيرِيِّ، كما في تَرْمِينِ، وبيان ذلك أن الياء في الواحدة ضمير، كما في تَضْرِبِينَ، والياء التي هي لام الكلمة محذوفة، وأما في الجمع فالياء لام الكلمة، وأما

- ٥٠٨ - وَتَرِيْنٌ قُلٌّ مَعَ الثَّقِيْلَةِ إِذَا جَوَازِمٌ لَدَيْهِ حَلَّتْ
 ٥٠٩ - وَكَسْرُ يَائِهِ لِأَنَّ يَطْرِدًا بِكُلِّ نُونَاتٍ بِهَا قَدْ أُكِّدَا
 ٥١٠ - وَالْأَمْرُ زَا وَزَا وَزِي زَا زَيْنٌ وَيَا زَا كَيَا لَمْ تَرِيَا

الهمزة التي هي عين الفعل، فمحذوفة فيهما، فوزن تَرِيْنٌ تَفِيْنٌ، إن كانت واحدة، وتَقْلُنْ إن كانت جمعا، وسيجيىء هذا البحث مستوفى في «باب الناقص» إن شاء الله تعالى..

ثم ذكر حكم ما إذا دخلت نون التوكيد على «تَرِيْنٌ»، فقال:

(وَتَرِيْنٌ) بفتح أوله وثانيه، وكسر ثالثه، وفتح النون المشددة (قُلٌّ مَعَ الثَّقِيْلَةِ) أي مع إدخالك نون التوكيد الثقيلة (إِذَا جَوَازِمٌ لَدَيْهِ حَلَّتْ) أي دخلت عوامل الجزم على «تَرِيْنٌ».

(وَكَسْرُ يَائِهِ لِأَنَّ يَطْرِدًا) بألف الإطلاق، مبنيا للفاعل، أي ليكون مطردا (بِكُلِّ نُونَاتٍ بِهَا قَدْ أُكِّدَا) بألف الإطلاق، مبنيا للمفعول، أي لأجل أن تطرد نون التوكيد المثقلة الداخلة على تَرِيْنٌ بجميع نونات التوكيد الداخلة على غيره من الأفعال في كونه مكسورا.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه إذا أردت إدخال نون التوكيد الثقيلة على «تَرِيْنٌ» الذي هو للمخاطبة المفردة عند دخول أداة الشرط الجازم عليه، كما قوله (: ﴿فَيَأْمَأُ تَرِيْنٌ مِّنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ أصل «إما» بكسر الهمزة، «إِنْ مَا» فأدغمت النون في ميم «ما» بعد قلبها إليها، فهو شرط جازم، فحذفت النون للجازم، فبقيت الياء ساكنة، ثم أدخلت نون التوكيد الثقيلة عليه، فاجتمع ساكنان: الياء، والنون الأولى، فحُرِّكَتْ الياء بالكسرة، أما تحريكها، فلدفع التقاء الساكنين، وأما كسرها فحتى يطرد بجميع نونات التوكيد، كما في أَحْشِيْنٌ، فقد حذفت منه نون الإعراب، وكسرت ياءه، وسيجيىء تمام البحث في هذا في «باب اللقيف» - إن شاء الله تعالى ..

ثم بين أمر الحاضر من ترى إلخ، فقال:

(وَالْأَمْرُ) أي أمر الحاضر من ترى (زَا) بفتح الراء، وإلحاق هاء ساكنة للسكت

للوحد المذكور، وأصله «ازأَيُّ»، فحُذفت همزته كما في تقدّم في «يرى»، ثم حُذفت الياء من آخره؛ علامة للأمر، ثم استغني عن همزة الوصل، ثم ألحقت هاء السكت، وهذه الهاء واجبة في مثله عند الوقف؛ لكلا يكون الابتداء والوقف على حرف واحد، وهو غير جائز؛ لأن الابتداء لا يمكن إلا بالمتحرك، والوقف يقتضي السكون، فلو كان الابتداء والوقف على حرف واحد يلزم أن يكون الحرف الواحد متحرّكًا وساكنًا معًا، وهو غير جائز، فلذلك ألحقت الهاء الساكنة؛ للتوصل بها إلى بقاء الحركة التي قبلها

في الوقف، كهمزة الوصل، وإلى هذا أشار ابن مالك في «الخلاصة» حيث قال:

وَقَفَ بِهَا الشُّكْتُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُغَلِّ بِحَذْفِ آخِرِ كَ «أَعْطِ مَنْ سَأَلَ»

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَدَعُ أَوْ كَدَيْعُ مَجْرُومًا فَرَاغَ مَا رَعَوْا

(رَيًا) بفتحتين، وألف التثنية للمخاطبين (وَرَوًا) بفتحتين أيضًا، وواو الجماعة

للمخاطبين (وَرَيًا) بفتح الراء، وسكون الياء للمخاطبة (رَيًا) بفتحتين، وألف التثنية

لمثنائها (رَيْنًا) بفتح الياء، وسكون الياء، وفتح النون لجماعتها.

قال ابن كمال: لما وجب التخفيف في مضارع رأى، كما مرّ يجيب، صيغة أمر

الحاضر منه بعد التخفيف على هذا الوزن؛ لأنك لو حذفت حرف المضارعة من ترى

بقي ما بعده متحرّكًا، والياء تسقط من آخره علامة للأمر، فيبقى على حرف واحد

مفتوح، وهو الراء، وقس عليه التثنية، والجمع.

وقد يجيب، أمر الحاضر منه على الأصل، نحو ازأ كازع؛ لأنك لو حذفت حرف

المضارعة من ترى بقي ما بعده ساكنًا، فاجتلبت همزة المكسورة، والياء تسقط من

آخره، فصار ازأ، ثم بعد ذلك يجوز تصريفه على هذا الأصل، كتصريف ازض،

ويجوز تخفيفه؛ ليكون على حرف واحد كما يجيب.

وإنما جاز ذلك مع عدم جواز الاستعمال على الأصل في مضارعه؛ بناء على قلة

الاستعمال في الأمر بالنسبة إلى المضارع، لكن التخفيف أفصح، ولهذا لم يذكر

٥١١ - زَيْنٌ قُلٌّ زَوْنٌ ذَا مُؤَكَّدَا بِأَثْقَلِ الثَّوْنَيْنِ فِي كُلِّ بَدَا
٥١٢ - لِعَدَمِ الشُّكُونِ فِي زَيْنٍ قَدْ جَاءُوا بِنَا وَوَاوُ جَمْعِ انْفَقَدَ

المصنّف - يعني صاحب الأصل - مجيئه على الأصل، كما ذكره الزنجاني حيث قال: وإذا أمرت منه قلت: «ازأ»، كـ «ازع»، وعلى الحذف «ز»، وقس أمر الغائب على ما ذكرناه من جواز الأمرين، فيجوز «ليز» على التخفيف، و«ليزأ» على الأصل انتهى^(١).

ثم بين وجه عدم قلب ألف «زينا» ألفاً مع عدم الالتباس، فقال: (وَيَا زِيَا كَيْمَا لَمْ تَرِيَا) يعني أنه لا تُجعل الياء في «زينا» ألفاً مع وجود علتها، وهو تحركها، وانفتاح ما قبلها؛ لأجل الإتيان لـ «تريان»، وقد تقدّم أن ياءه لا تقلب ألفاً؛ لئلا يلزم الالتباس بالواحد في مثل «لن يزي»، فيكون تثنية أمر المخاطب تابعاً لتثنية الغائب من المضارع.

ثم ذكر حكمه إذا أكد بالنون الثقيلة، فقال:

(زَيْنٌ) بفتح الراء والياء، وتشديد النون (قُلٌّ: زَوْنٌ) بفتح الراء، وضمّ الواو (ذَا) مفعول مقدّم لـ (مُؤَكَّدَا) أي حال كونك مؤكّداً ذاً، أي أمر الحاضر من «رأى» (بِأَثْقَلِ الثَّوْنَيْنِ) متعلّق بـ «مُؤَكَّدَا» (فِي كُلِّ) متعلّق بـ (بَدَا) أي ظهر هذا التأكيد في كلّ الأمثلة الثلاثة المذكورة (لِعَدَمِ الشُّكُونِ فِي زَيْنٍ) الجازّ الأول متعلّق بـ «جاءوا»، والثاني متعلّق بـ «عَدَمٍ» (قَدْ جَاءُوا بِنَا) يعني أنهم أتوا بالياء في «زَيْنٌ» مع أنهم حذفوها في «زَفٌ»؛ لعدم الموجب لحذفها هنا، وهو السكون.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أنك تقول عند التوكيد بالنون الثقيلة: زَيْنٌ رِيَانٌ رُوْنٌ زَيْنٌ زِيَانٌ زَيْتَانٌ، فتجيب بالياء في زَيْنٌ؛ لانعدام السكون، ووجه ذلك أن الأمر من الفعل الصحيح مبني على السكون بسقوط الحركة، ومن الناقص بسقوط لام

٥١٣ - لِفَقْدِ ضَمَّةٍ عَلَيْهِ قُدِّمَتْ زَيْنٌ زَوْنٌ زَيْنٌ بِسُورٍ خُفِّفَتْ

الكلمة؛ لكونها بمنزلة الحركة منه كما مر، فإذا أدخل عليه النون المؤكدة يكون الأمر من الصحيح مبتدأ على الفتح، فكان كأنه أعيدت الحركة المحذوفة، فأعيدت اللام المحذوفة من الناقص؛ لأن حذفها إنما هو لكون الأمر ساكناً، فلما أدخلت النون عليه وجب أن يكون ما قبلها متحرراً، فأعيد ما حذف لأجل السكون، وهو لام الكلمة في الناقص المنزلة منزلة الحركة من الصحيح، فيقال: زَيْنٌ بَالِيَاءِ الْمَفْتُوحَةِ، كما يجيى الأمر بإعادة الباء في اَرْمِيَنَّ؛ لانعدام سكون ما قبل النون، والله تعالى أعلم.

(وَوَاوُ جَمْعٍ انْفَقَدَ) هكذا في نسختين، والظاهر أنه سقطت منه كلمة «ها» النافية، والصواب: «وَوَاوُ جَمْعٍ مَا انْفَقَدَ» أي ما حذف، أي لم يُحذف واو الجمع في زَوْنٌ (لِفَقْدِ ضَمَّةٍ عَلَيْهِ قُدِّمَتْ) أي لأجل فقدان الضمة التي قبله، يعني أنه لم يُحذف واو الجمع في زَوْنٌ بضم الواو، مع أن القياس أن يُحذف، كما في اَضْرِبُيَنَّ، وَاَنْضُرُيَنَّ؛ لأجل فقدان ضمة قبله تدلّ عليه.

وحاصل المعنى أنه إنما يُحذف واو الجمع من الأمر عند دخول نون التوكيد إذا كان قبلها ضمة تدلّ على الواو المحذوفة، وهاهنا تنعدم الضمة؛ لأن الراء قبلها مفتوح، فلو حذفت لم يوجد ما يدلّ عليها، فلم تُحذف، بخلاف اَعْرُيَنَّ، فإن ما قبل النون فيه مضموم، وهو الزاي؛ لأن أصله اَعْرُيَنَّ بضم الزاي، والواو الأولى التي هي لام الكلمة، فاستقلت الضمة على الواو، فأسقطت، ثم حذفت هي لالتقاء الساكنين؛ لأن الثانية علامة الجمع، فصار اَعْرُيَنَّ بضم الزاي، ثم لما أدخلت عليه النون اجتمع ساكنان: واو الجمع، والنون الأولى، فحذفت الواو، وإن كانت علامة؛ لدلالة الضمة التي قبلها عليها، والله تعالى أعلم.

ثم بين كيفية التوكيد بالنون الخفيفة، فقال:

(زَيْنٌ) بفتح الراء والياء، وسكون النون للمذكر الواحد «زَوْنٌ» بفتح الراء، وضم الواو، وسكون النون لجماعة الذكور (زَيْنٌ) بفتح الراء، وكسر الياء، وسكون النون

٥١٤ - وَالْفَاعِلُ الرَّائِي بِهِمْزٍ ثَابِتٍ لِفَقْدِ مَا يَقْبَلُ شَكْلَ الْهَمْزَةِ
٥١٥ - وَجَازَ أَنْ يُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَا كَمِثْلِ مَا فِي سَائِلِ أَمْضِينَا

للواحدة المخاطبة، وقوله: (بِثَوِي خُفِّقْتُ) بالبناء للمفعول، أي تقول هذا مؤكِّداً بالنون الخفيفة، ولم يؤكد بها فعل الاتنين، كاضربا، وفعل جماعة النساء، كاضربن، وإنما يؤكدان بالثقيلة؛ لئلا يلزم التقاء الساكنين في غير حدّه، خلافاً ليونس، حيث أجاز ذلك مع كسر النون، وإليه أشار ابن مالك في «الخلاصة» حيث قال:

وَلَمْ تَقْعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَيْفِ لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أَيْفٌ
ثم بين صيغة اسم الفاعل من رأى يرى، فقال:

(وَالْفَاعِلُ) أي اسم الفاعل من رأى يرى (الرَّائِي) على وزن فاعِلٍ (بِهِمْزٍ ثَابِتٍ) أصله رائِي، فاستثقلت الضمة على الياء، فحذفت، فاجتمع ساكنان: الياء والتنوين؛ لأن التنوين عبارة عن نون ساكنة، فحذفت الياء؛ لأن التنوين علامة التمكّن، فصار راءٍ، وتقول: رائيان راءون رائية رائيتان رائيات ورؤاءٍ، وأصل راءون رائيون على وزن ضاربون، فاستثقلت الضمة على الياء، فنقلت إلى الهمزة بعد سلب حركتها، ثم حذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين: الياء والواو، فصار راءون، وأصل رؤاءٍ رؤائي على وزن نواصرٍ، فأسكنت الياء للثقل، ثم حذفت لطول البناء، ثم عوض التنوين من الياء ومن حركتها، فصار رؤاءٍ، والباقي جارٍ على الأصل.

ثم أشار إلى سبب ثبوت الهمزة في اسم الفاعل بقوله: (لِفَقْدِ مَا يَقْبَلُ شَكْلَ الْهَمْزَةِ) أي حركتها، أي لعدم إمكان نقل حركة الهمزة.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه إنما لم تحذف همزته مع أنه مأخوذ من المضارع، وقد عرفت أنه لا يستعمل بالهمز؛ لأن ما قبلها ألف، وهي لا تقبل الحركة، وقيل: إنما لم يحذف؛ لما يجيء في اسم المفعول عن قريب.

(وَجَازَ أَنْ يُجْعَلَ) بالبناء للمفعول، أي جاز أن تجعل همزة راءٍ (بَيْنَ بَيْنَا) بألف الإطلاق، والمراد بين بين المشهور، وهو أن تجعل الهمزة بين مخرجها وبين مخرج

- ٥١٦ - فِقِسْ أَرَى يُرِي إِزَاءَةً عَلَى هَذَا لِحَذْفِ مَا لَهُ قَدْ نُقِلَا
 ٥١٧ - مَفْعُولُهُ الْمَرْئِي أَضْلُهُ أَتَى مَرْؤُوبَةٌ لَكِنْ أُعِلُّ يَا فَتَى

الألف (كَمَثَلِ مَا فِي سَائِلِ أَمْضِيَّتَا) أَي قَدَمْنَاهُ، أَي كَمَا تُجْعَلُ هَمْزَةُ سَائِلِ بَيْنَ بَيْنَ كَمَا بَيْنَا ذَلِكَ سَابِقًا.

(فَقِسْ أَرَى يُرِي إِزَاءَةً) أَي قَسِ الرَّبَاعِيَّ (عَلَى هَذَا) أَي عَلَى رَأَى يَرَى الثَّلَاثِيَّ (لِحَذْفِ) اللام بمعنى «فِي» أَي فِي حَذْفِ (مَا) مَوْصُولَةٌ أَي الهمز الذي ثبت (لَهُ) أَي لِهَذَا، وَقَوْلُهُ: (قَدْ نُقِلَا) بِالْفِ الإِطْلَاقِ، مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، حَالٌ مِنْ «مَا» أَي حَالٌ كَوْنُهُ مَنْقُولًا عَنْهُ. وَحَاصِلُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِإِيضَاحٍ: أَنَّهُ يُقَاسُ عَلَى رَأَى يَرَى الثَّلَاثِيَّ أَرَى يَرِي إِزَاءَةً الرَّبَاعِيَّ، يَعْنِي أَنَّهُ كَمَا يُجِبُّ التَّخْفِيفَ فِي مُضَارَعِ رَأَى؛ لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ دُونَ أَخَوَاتِهِ كَذَلِكَ يُجِبُّ التَّخْفِيفَ إِذَا بَنِيَ الْإِفْعَالَ مِنْ رَأَى، وَقُلْتُ: أَرَى يُرِي فِي مَاضِيهِ وَمُضَارَعِهِ مَعًا؛ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمَا دُونَ أَخَوَاتِهِمَا.

قال ابن الحاجب رحمه الله تعالى: إذا كان الماضي من الرؤية على زنة أفعل حذفت الهمزة حذفًا لازماً في الماضي والمستقبل جميعاً، وقيل: أرى يُرِي، فالترموا كلهم التخفيف؛ لكثرتة في كلامهم، ولهذا لم يلزم في قولهم: أنأى يُنْئِي عَلَى وَزْنَ أُعْطِيَ يُعْطِي، بل جرى في جواز التخفيف كغيره؛ لأنه لم يكتر تلك الكثرة انتهى.

وأما كيفية التخفيف في أرى يُرِي فهو أن أصلهما أَرَأَى يُرْئِي عَلَى وَزْنَ أُعْطِيَ يُعْطِي، نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى الرَّاءِ السَّاكِنِ قَبْلَهُمَا فِيهِمَا، ثُمَّ حَذَفَتْ، وَإِعْلَالُ الْيَاءِ ظَاهِرٌ.

وأصل إراءة إِزَائِي عَلَى وَزْنَ إِكْرَامٍ، فَخُفِّفَتْ الْهَمْزَةُ بِنَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى الرَّاءِ، وَحَذْفِهَا، فَصَارَ إِزَائِيَا، فَقَلْبَتِ الْيَاءُ هَمْزَةً؛ لَوْقُوعِهَا مَتَطَرِّفَةً بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ، فَصَارَ إِزَاءً، ثُمَّ عُوضَ الْهَاءُ مِنَ الْهَمْزَةِ، فَصَارَ إِرَاءَةً، هَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ فِيهِ، وَإِنْ جَازَ غَيْرُهُ.

ثم ذكر صيغة اسم المفعول من رأى يرى، فقال:

(مَفْعُولُهُ) أَي صِيغَةُ اسْمِ مَفْعُولِ رَأَى يَرَى (الْمَرْئِيَّ) بِفَتْحِ الْمِيمِ، وَسُكُونِ الرَّاءِ،

- ٥١٨ - وَحَذَفْ هَمْزَةَ لَهُ مَا وَجَبَا إِذْ حَذَفُوهَا فِي فِعْلِهِ قَيْسًا أَبِي
٥١٩ - فَلَمْ يَكُنْ مَفْعُولُهُ مُسْتَتَبِعًا لِذَلِكَ فِي الْفَاعِلِ أَيْضًا مُنِعًا

وكسر الهمزة (أَضَلُّهُ أَتَى مَرْؤُوبَةً) أي على وزن مضروب (لَكِنْ أَعْلُ يَا فَتَى) بيناء الفعل للمفعول، أي أعلّ بقلب واوه ياءً؛ لاجتماع الواو والياء، وسبق إحداهما بالسكون، ثم أدغمت الياء في الياء، وكُسرت الهمزة للياء، وإذا عرفت كيفية الإعلال في مفردة أمكنك القياس عليه في سائر تصاريفه، وهو مرثبان مرثبان مرثبة مرثبان ومراب.
(وَحَذَفْ هَمْزَةَ لَهُ) أي للمفعول (مَا) نافية (وَجَبَا) بألف الإطلاق، أي لم يجب حذف همزة لاسم المفعول من يرى (إِذْ) تعليلية (حَذَفُوهَا) أي الهمزة (فِي فِعْلِهِ) «فِي» بمعنى «من» أي من فعله، وهو يرى (قَيْسًا أَبِي) أي لم يكن قياسًا.

(فَلَمْ يَكُنْ) الفعل (مَفْعُولُهُ) مفعول مقدم لـ (مُسْتَتَبِعًا) أي لا يكون الفعل مستتبعًا لمفعوله في حذف همزته، قال ابن كمال رحمه الله تعالى: معنى فلان يستتبع الشيء يطلب أن يكون ذلك الشيء تابعًا له، كحذف الهمزة في أكرم، فإنه يجعل الهمزة من يُكرم، وتُكرم، وسائر تصاريفه تابعًا لنفسه، فيحذف منها، وإذا علمت معنى يستتبع علمت معنى لا يستتبع انتهى^(١).

(لِذَلِكَ) متعلق بـ «منع»، أي لأجل ما ذكرناه من العلة، وهي عدم قياسية حذف الهمزة في الفعل (فِي الْفَاعِلِ) متعلق بـ «منع» (أَيْضًا) أي كالمفعول (مُنِعًا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أنه لا يجب حذف همزة اسم المفعول، بل يجوز؛ لأن وجوب حذف الهمزة في فعله غير قياس، بل التزموه لكثرة الاستعمال، ولهذا لم يجب في «ينأى كما مر»، وكل ما يثبت على خلاف القياس لا يستتبع شيئًا آخر، فلا يستتبع الفعل هنا المفعول، ولا الفاعل، ولا المكان، ولا الزمان، ولا الآلة في وجوب التخفيف.

٥٢٠ - أمَّا مُرَى فَكَثْرَةُ اسْتِعْمَالِهِ أَغْطَتْهُ شِبْهُ الْقَيْسِ فِي إِغْلَالِهِ
٥٢١ - مَوْضِعُهُ مَرَأَى وَمِرَأَى آتَتْهُ وَذَا جَمِيعًا نَالَ حَذْفًا هَمْزَتُهُ

ولما وجب حذف الهمزة من «مُرَى» مع أن حذفها في فعله غير قياس، بين ذلك بقوله:
(أَمَّا مُرَى) بضم الميم، وفتح الراء، وتنوينه، اسم مفعول من باب الإفعال (فَكَثْرَةُ
اسْتِعْمَالِهِ) المراد كثرة استعمال مستبعه (أَغْطَتْهُ) أي أعطت مُرَى (شِبْهُ الْقَيْسِ فِي
إِغْلَالِهِ) أي مشابهة ما يكون إعلاله قياسيًا.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه إنما حُذفت الهمزة وجوبًا في نحو مُرَى، وأصله
«مُرَأَى» بوزن مُكْرَم، فقلبت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فاجتمع ساكنان:
الألف والتنوين، فحُذفت الألف من التلقظ، وأُعطي التنوين لما قبلها، ثم لُبنت الهمزة،
فاجتمع ثلاث سواكن، فحُذفت الهمزة، وأُعطيت حركتها لما قبلها، وانتقل التنوين
أيضًا، فصار مُرَى، هذا تخفيفٌ بعد الإعلال، ويجوز العكس، وقد مرّ نظيره.

وإنما وجب ذلك مع أن وجوب حذف الهمزة في فعله الذي هو يُرَى غير قياس،
بل التزموه لكثرة الاستعمال أيضًا؛ لكثرة مستبعه، والقليل يتبع الكثير كثيرًا، وهو أرى
يُرَى، وأخواتهما، من الأمر والنهي، واسم الفاعل، والزمان، والمكان، وإن كان الحذف
فيها غير قياسي، بخلاف مَرَأَى، فإن ما فُرِضَ مستبعًا له واحد فقط، وهو يَرَى.

ثم بين صيغة اسم الموضع والآلة منه، فقال:

(مَوْضِعُهُ) أي اسم الموضع من يرى الثلاثي (مَرَأَى) بفتح الميم، وسكون الراء، وفتح
الهمزة، وتنوينها، وأصله مَرَأَى على وزن مَنْصَرٍ، فاستثقلت الضمة على الياء،
فأسقطت، فالتقى ساكنان: الياء، والتنوين، فحُذفت الياء من التلقظ، وأُعطي التنوين لما
قبلها، فصار مَرَأَى.

(وَمِرَأَى آتَتْهُ) يعني أن اسم الآلة منه مِرَأَى، وهو كموضعه في أصله وإعلاله ووزنه،
لكن الميم منه مكسورة.

ثم ذكر جواز حذف الهمزة مما ذكر من اسم الفاعل، والمنفعل، والموضع، والآلة، فقال:

٥٢٣ - مَهْمُوزُ فَآ مِنْ خَمْسَةِ الْأَبْوَابِ جَا	كَأَخَذَتْ وَأَدَبَتْ وَأَرْجَا
٥٢٤ - وَأَهَبَتْ وَأَسْلَتْ مَا عَيْتُهُ	هَمَزٌ ثَلَاثَةٌ لِمَنْ يُبِينُهُ
٥٢٥ - نَحْوُ رَأَى وَيَسَّتْ وَلَوْمَا	مَهْمُوزُ لَامٍ أَرْبَعًا قَدْ عَلِمَا

تُرى تُريان تُرون تُرَيْنَ تُريانَ تُرَيْنَ أَرَى تُرى، وكيفية تخفيف همزته ظاهرٌ مما سبق، وأما إعلال يائه كإعلال ياء رمى يرمي، وسيأتي في «باب الناقص» - إن شاء الله تعالى -

ثم بين أبواب مهموز الفاء، فقال:

(مَهْمُوزُ فَآ مِنْ خَمْسَةِ الْأَبْوَابِ جَا) يعني أن مهموز الفاء يجيء بالاستقراء من خمسة أبواب، وهي ما عدا الباب السادس، فيجيء من باب نصر (كَأَخَذَتْ) بفتح العين في الماضي، وضمها في الغابر (وَ) من باب ضرب، ك(أَدَبَتْ) تأدب بفتح العين في الماضي، وكسرهما في الغابر، من المأذبة بمعنى الضيافة، وأما أدب يأدب: إذا صار أديباً، فإنه من الباب الخامس، وليس مراداً هنا، فتنبه (وَ) من باب عليم، ك(أَرْجَا) بألف الثانية، أو الإطلاق، يقال: أريج الطيب يَأْرِجُ بكسر العين في الماضي، وفتحها في الغابر: إذا فاح (وَ) من باب فتح، ك(أَهَبَتْ) يقال: أهب يأهب بفتح العين فيهما: إذا استعدَّ (وَ) من باب حشن، ك(أَسْلَتْ) يقال: أسل خده يأسل بضم العين فيهما: إذا صار طويلاً مسترسلاً.

ثم ذكر أبواب مهموز العين، فقال:

(مَا) موصولة مبتدأ خبره «ثلاثة»، أي الفعل الذي (عَيْتُهُ) أي عين كلمته (هَمَزٌ ثَلَاثَةٌ) أي ثلاثة أبواب (لِمَنْ يُبِينُهُ) أي لمن يريده إظهاره، يعني أن مهموز العين يجيء بالاستقراء من ثلاثة أبواب فقط، وهي باب فتح (نَحْوُ رَأَى) يَرَى بفتح العين في الماضي والغابر (وَ) باب عَلم، نحو (يَسَّتْ) تَيَأَسُّ بكسر العين في الماضي، وفتحها في الغابر (وَ) باب كرم، نحو (لَوْمَا) بألف الثانية، أو الإطلاق، يقال: لؤم

٥٢٦ - كَهْتُوْتُ وَسَبَّاتٌ وَصَدِئْتُ
وَجَزَّاتٌ تَجْزَأُ مِثْلُ أَخَذْتُ
٥٢٧ - مُضَاعَفًا لَمْ يَكُ إِلَّا الْأَوَّلُ
كَأَنَّ قَدْ يَكُنُّ جِئْنَ مَثَلُوا

يلوّم بالضم فيهما من اللؤم، ضدّ الكرم، ولا يجيىء من غير هذه الأبواب.

ثم ذكر أبواب مهموز اللام، فقال:

(مَهْمُوزُ لَامٍ أَرْبَعًا قَدْ عَلِمَا) بألف الإطلاق، مبنية للمفعول، يعني أن مهموز اللام يجيىء بالاستقراء أيضًا من أربعة أبواب، وهي باب كَرُمَ (كَهْتُوْتُ) تَهْتُوُّ بضم العين فيهما، يقال: هتو الشيء يهتو بضم العين فيهما: إذا تيسر من غير مشقة، ولا عناء، وهنأني الولد يهنؤني، من باي نفع وضرب أيضًا، وليس مرادًا هنا (و) من باب فتح، ك(سَبَّاتٌ) يقال: سبأ الخمر يسبؤها بفتح العين فيهما: إذا جَلَبَتْهَا من بلد إلى بلد، فهي سبيئة^(١) (و) من باب عَلِمَ، ك(صَدِئْتُ) يقال: صدىء الحديد يصدأ بكسر العين في الماضي، وفتحها في الغابر: إذا علاه الطبع والوسخ (و) من باب نصر، ك(جَزَّاتٌ تَجْزَأُ) يقال: جزأ الشيء يجزؤه بفتح العين في الماضي، وضمها في الغابر: إذا قسمه، وقوله: (مِثْلُ أَخَذْتُ) يعني أن جزأ يجرأ من باب أخذ يأخذ، فتبين بهذا أن مهموز اللام لا يجيىء بالاستقراء من الباب السادس، ولا من الباب الثاني إلا هتأ يهتأ في لغة، كما سبق.

ثم ذكر أنه لا يجيىء في المضاعف إلا مهموز الفاء، فقال:

(مُضَاعَفًا لَمْ يَكُ إِلَّا الْأَوَّلُ) يعني أنه لم يجيىء مضاعفًا في كلامهم بالاستقراء إلا مهموز الفاء، وذلك (كَأَنَّ قَدْ يَكُنُّ جِئْنَ مَثَلُوا) يعني أن مثال المضاعف المنهموز الفاء أن يجر، يقال: أن الرجل يجر بالكسر من باب ضرب أنا وأنيبتا، وأنانا بالضم: إذا تأوه.

ثم ذكر أن الهمزة لا تقع موقع حرف العلة، فقال:

- ٥٢٨ - وَلَمْ يَقَعْ هَمْزٌ مَحَلَّ أَحْرَفٍ عِلَّتِيهِمْ لِيَذَا مِثَالٌ لَمْ يَفِ
 ٥٢٩ - بِالْهَمْزِ إِلَّا عَيْتُهُ أَوْ لَأَمَّا كَوَأَدَتْ وَوَجَأُ الْغُلَامَا
 ٥٣٠ - وَأَجْوَفٌ كَذَا لَمْ يَكُ جَائِي بِالْهَمْزِ غَيْرُ لَامِهِ وَالْفَاءِ
 ٥٣١ - كَانَ جَاءَ عَيْنٌ نَاقِصٌ هَمْزٌ كَالْفَا فَقَطُ رَأَى أَبِي لَهُ حُرُزُ

(وَلَمْ يَقَعْ هَمْزٌ مَحَلَّ أَحْرَفٍ عِلَّتِيهِمْ) يعني أنه لا يقع الهمز بالاستقراء أيضًا موقع حرف العلة، وإلا لم يكن المعتل معتلا، وهو ظاهر، قال بعضهم: والغرض من هذا الكلام، وما يتفرع عليه دفع توهم أن المهموز قسم من الأقسام السبعة، فلا يجتمع مع قسم آخر منها؛ لئلا يلزم تداخل الأقسام، وإلا فهذا الحكم، وما تفرع عليه ضروري لا يحتاج إلى تعليمه انتهى^(١).

(لِيَذَا) أي لأجل أن الهمز لا يقع موقع حرف العلة (مِثَالٌ لَمْ يَفِ بِالْهَمْزِ) أي لم يوجد مثال، وهو معتل الفاء (إِلَّا عَيْتُهُ) أي إلا مهموز العين (أَوْ لَأَمَّا) هكذا النسخة، ولو قال: «أولام» بالرفع لكان أولى؛ لعطفه على المرفوع، أي أو إلا مهموز اللام، فمثال مهموز العين (كَوَأَدَتْ) يقال: وأد ابنته بيد كوعد يعبد: إذا دفنها وهي حية (و) مثال مهموز اللام (وَجَأُ الْغُلَامَا) يقال: وجأته بالسكين أجأه كوضع يضع: إذا ضربته.

(وَأَجْوَفٌ) بالصرف؛ للوزن، وهو معتل العين (كَذَا لَمْ يَكُ جَائِي) هكذا النسخة، وفيه انكسار الوزن، ولو قال: «وَأَجْوَفٌ كَذَا فَلَيْسَ جَائِي» لاستقام الوزن (بِالْهَمْزِ غَيْرُ لَامِهِ وَالْفَاءِ) يعني أنه لا يجيء في الأجوف إلا مهموز الفاء، واللام، ومثال ذلك:

(كَانَ) أصله أَيْنَ، قلبت الياء ألفا؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، يقال: آن يمين: أي حان وقرب، ومثله (جَاءَ) يجيء أصله جِأ، قلبت الياء ألفا؛ لما مرَّ أنفاً، ولا يجيء من الأجوف مهموز العين، وإلا لم يكن الأجوف أجوف.

(١) «شرح المراح» لديكنفور ص ١١٣.

- ٥٣٢ - لَفِيفُهُمْ كَذَا إِذَا مَا فُرِقَا فِي غَيْرِ عَيْنِهِ فَقُلْ وَأَيُّ اللَّقَا
 ٥٣٣ - مَقْرُونُهُ كَذَا بِغَيْرِ الْفَاءِ نَحْوُ أَوَى لِخَالِقِ السَّمَاءِ
 ٥٣٤ - وَتُكْتَبُ الْهَمْزَةُ فِي الْأَوَائِلِ بِأَلْفٍ فِي كُلِّ حَالٍ تَنْجَلِي

ولا يجيء في الناقص أيضًا إلا مهموز الفاء والعين، كما أشار إليه بقوله:
 (عَيْنُ نَاقِصٍ هَمِزٌ) بالبناء للمفعول، يعني أن الناقص يجيء مهموز العين (كَالْفَاءِ)
 أي كما يجيء مهموز الفاء (فَقَطُّ) أي فحسب، يعني أنه لا يجيء مهموز اللام،
 وإلا لم يكن الناقص ناقصًا أيضًا، فمثال مهموز العين (رَأَى) يرى، وتقدم تصريفه،
 ومثال مهموز الفاء (أَبَى) يأتي، وتقدم الكلام عليه في الباب الماضي، وقوله: (لَهُ
 حِرْنٌ) بالبناء للمفعول، أي حفظ هذان المثالان للناقص الذي جاء مهموز العين، والفاء.
 (لَفِيفُهُمْ) أي الفعل المسمى باللفيف عندهم (كَذَا) أي مثل ما تقدم في عدم
 مجيء المهموز منه (إِذَا مَا) زائدة (فُرِقَا) بألف الإطلاق، مبنيا للمفعول، أي إذا كان
 لفيفا مفروقًا (فِي غَيْرِ عَيْنِهِ) يعني أنه لا يجيء من اللفيف المفروق إلا مهموز العين
 (فَقُلْ) في مثاله (وَأَيُّ اللَّقَا) بالقصر للوزن، يقال: وأي يثي، كوعد يعد وزنًا ومعنى.
 (مَقْرُونُهُ كَذَا) أي لا يجيء أيضًا مهموزًا (بِغَيْرِ الْفَاءِ) ومثاله (نَحْوُ أَوَى) يأوي:
 أي رجع (لِخَالِقِ السَّمَاءِ) أي إلى الله.

والحاصل أن اللفيف المفروق يجيء منه مهموز العين، واللفيف المقرون يجيء منه
 همزة الفاء، ولا يجيء من الأول مهموز الفاء، ولا اللام، ولا من الثاني مهموز العين،
 ولا اللام، وإلا لم يكن المفروق مفروقًا، ولا المقرون مقرونًا، والله تعالى أعلم بالصواب.
 ولما فرغ من الأحكام اللفظية للهمزة، شرع في بيان أحكام كتابتها؛ إذ يحتاج إلى
 بيانها، دون سائر الحروف؛ لأنه ليس للهمزة صورة مخصوصة تكتب بها دائمًا كسائر
 الحروف، فبدأ بالهمزة الواقعة في أوائل الكلمات، فقال:

(وَتُكْتَبُ الْهَمْزَةُ فِي الْأَوَائِلِ) أي إذا وقعت في أوائل الكلمات (بِأَلْفٍ) أي على
 صورة الألف (فِي كُلِّ حَالٍ تَنْجَلِي) أي تنكشف، يعني سواء كانت مفتوحة، أو

٥٣٥ - كَالْأَبِ وَالْأُمِّ وَإِنِطَ وَإِنْبَدَا لِقُوَّةِ الْكَاتِبِ عِنْدَ الْإِنْبَدَا
٥٣٦ - مَعَ خِفَّةِ الْأَلْفِ أَمَّا فِي الْوَسْطِ سَاكِنَةً كَشَكْلٍ مَا قَبْلُ سَقَطَ

مكسورة، أو مضمومة، مثال المفتوح (كَالْأَبِ، وَ) المضموم كـ(الْأُمِّ وَ) المكسور كـ(إِنِطَ) بكسر، فسكون: هو ما تحت الجَنَاح، ويذَكَّر، ويؤنَّث، والجمع آباط، مثل جِئِل وأحمال (وَ) سواء كانت للقطع، نحو أكرم، أو للوصل، نحو (إِنْبَدَا) مصدر ابتداء، قُصر للوزن، وسواء كانت أصليَّة، نحو إبل، أو منقلبة من الواو نحو إثم، وأحد، وإنما كُتِبَ في الأوائل بالألف (لِقُوَّةِ الْكَاتِبِ) على وضع الحركات (عِنْدَ الْإِنْبَدَا، مَعَ خِفَّةِ الْأَلْفِ) أي في الكتابة.

وحاصل المعنى أنه إنما تُكْتَبُ الهمزة في الابتداء على صورة الألف مطلقاً؛ لخِفَّةِ الألف، وقُوَّةِ الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات.

وخلاصة القول أن الهمزة لم توضع لها صورة مخصوصة بالأصالة، كما وُضِعَتْ لسائر الحروف، فيكون الأصل فيها أن لا توجد في الكتابة أصلاً؛ لعدم صورتها، وتوجد في التلفظ بها، وإذا لم يكن لها وجود في الكتابة لم يُتصَوَّر وضع الحركة في الكتابة عليها، لكن قد تُكْتَبَ على صور حرف من الحروف؛ لعارض، فتُكْتَبَ في الأول على صورة الألف؛ لخِفَّةِ الألف كتابةً، وقُوَّةِ الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات عليها.

وحاصله أن الأصل أن لا تُكْتَبَ الهمزة، ولا حركتها، لكنهما تكتبان في الأول؛ للعلَّة المذكورة، والله تعالى أعلم.

ثم بين كتابة الهمزة المتوسطة، فقال:

(أَمَّا فِي الْوَسْطِ) أي إذا وقعت الهمزة في وسط الكلمة، حال كونها (سَاكِنَةً) فإنها تُكْتَبُ (كَشَكْلٍ) أي على وفق حركة (مَا قَبْلُ) بالبناء على الضمِّ كما سبق غير مرَّة (سَقَطَ) أي وقع وحصل.

٥٣٧ - كَالرَّأْسِ وَاللُّؤْمِ وَذَنْبٍ شَاكَلَتْ وَوَفَّقَ شَكْلِيهَا إِذَا مَا حُرِّكَتْ
٥٣٨ - كَسَأَلَتْ وَسَيِّمَتْ وَلَوْمًا لِأَجْلِ أَنَّ الشُّكْلَ مِنْهَا عَلِمًا

وحاصل المعنى أن الهمزة إذا وقعت في الوسط ساكنة، فإنها تكتب على وفق حركة ما قبلها، فإن كان ما قبلها مفتوحًا كُتبت على صورة الألف وذلك (كَالرَّأْسِ، وَ) إن كان مضمومًا كُتبت على صورة الواو، وذلك كـ(اللُّؤْمِ، وَ) إن كان مكسورًا كُتبت على صورة الياء، كـ(ذَنْبٍ)، وقوله: (شَاكَلَتْ) أي شابهت الهمزة في الكتابة حركة ما قبلها (وَ) تُكتب الهمزة إذا وقعت وسطًا أيضًا (وَفَّقَ شَكْلِيهَا) أي على موافقة حركتها (إِذَا مَا) زائدة (حُرِّكَتْ) أي إذا كانت الهمزة المتوسطة متحركة وذلك (كَسَأَلَتْ) مثال كتابتها بالألف لفتحها (وَسَيِّمَتْ) مثال كتابتها بالياء لكسرها (وَلَوْمًا) مثال كتابتها بالواو لضمها، وقوله: (لِأَجْلِ أَنَّ الشُّكْلَ مِنْهَا عَلِمًا) بألف الإطلاق، مبيّنًا للمفعول تعليل لكتابتها على وفق حركة نفسها، أي وذلك لأجل أن يعلم حركتها.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أن الهمزة إذا وقعت في الوسط متحركة، سواء كان ما قبلها ساكنًا، أو متحركًا أيضًا تُكتب على وفق حركة نفسها حتى يُعلم أن حركتها من أي نوع هي، فإن كانت مفتوحة كُتبت على صورة الألف، نحو سأل يسأل، وإن كانت مكسورة كُتبت على صورة الياء، نحو سَيِّمَ يَسَيِّمُ، وإن كانت مضمومة كُتبت على صورة الواو، نحو لَوْمٌ يَلْوُمُ، ولا اعتبار لحركة ما قبلها حينئذ.

[تنبیه]: يُستثنى مما سبق من قاعدة أَنَّ الهمزة المتوسطة المتحركة تكتب على صورة

حركة نفسها صورتان:

[إحداهما]: ما إذا كانت الهمزة مفتوحة، وما قبلها مكسورًا، فإنها تُكتب في هذه

الحالة على صورة الياء، نحو مَيِّرٌ، وَفِيَّةٌ.

٥٣٩ - وَإِنْ تَحْرَكَ آخِرَ الْكَلِمَةِ تُكْتَبُ بِوَفْقِ شَكْلِهِ قُدِّمَتْ
٥٤٠ - لِكُونِ شَكْلِهَا عَلَيْهَا عَارِضًا مِثْلَ قَرَأَ طَرُوفَتِي ذَا الْمُرْتَضَى

[والثانية]: ما إذا كان ما قبلها مضمومًا، فإنها تُكتب بالواو في هذه الحالة، نحو جَوْنٍ، ومُؤَجَّلٍ، كما كان تخفيفها كذلك في هاتين الصورتين، وقد تقدّم بيانه، والله تعالى أعلم.

ثم بين كتابة الهمزة الواقعة في آخر الكلمة، فقال:

(وَإِنْ تَحْرَكَ) أي إن تكن الهمزة محرّكة، واقعة (آخِرَ الْكَلِمَةِ) فإنها (تُكْتَبُ بِوَفْقِ شَكْلِهِ قُدِّمَتْ) أي صورة حركة سبقت، يعني أنها تُكتب على وفق حركة الحرف الذي قبلها، ولا تُكتب على حركة نفسها (لِكُونِ شَكْلِهَا) أي حركتها (عَلَيْهَا عَارِضًا) أي لكون الحركة طارئًا، وذلك (مِثْلَ قَرَأَ) هو قرأ بالهمز خففت همزته للوزن، فقد كتبت الهمزة على صورة الألف؛ لكون حركة ما قبلها فتحة، ومثل (طَرُؤُ) هو طرؤ بالهمز خففت أيضًا للوزن، يقال: طرؤ الشيء ككرم طرأة، وطرأة: ضد ذوى وذبل، أي ذهبت نُدُوته، فقد كتبت بالواو، لانضمام ما قبلها، ومثل (فَتِي ذَا الْمُرْتَضَى) هو فتى بالهمزة كسابقه، يقال: فتى يفتأ، كبرح يبرح وزناً ومعنى، فقد كتبت بالياء؛ لانكسار ما قبلها، وقوله: «ذا المرتضى» فاعل بـ«فتى».

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أن الهمزة المتحرّكة الواقعة في آخر الكلمة، وكان ما قبلها متحرّكًا أيضًا، فإنها حينئذ تُكتب على وفق حركة ما قبلها، فإن كان ما قبلها مفتوحًا كتبت على صورة الألف، وإن كان مكسورًا كتبت على صورة الياء، وإن كان مضمومًا كتبت على صورة الواو، ولا تُكتب على وفق حركة نفسها، وإن كان هذا هو الأولى؛ يُتعلّم حركاتها منها؛ لأن الحركة المنطوقة عارضة غير ثابتة، والعارض كالمعدوم، فصارت كأنها لا حركة لها.

٥٤١ - إِنْ يَشْكُنِ السَّابِقُ مَا شَيْءٌ رُقِمَ
 إِذْ شَكَلَهَا طَرَأَ مَا قَبْلُ عُدِمَ
 ٥٤٢ - كَاخْتَبِءِ وَالرُّذِءِ وَبُرْءِ الْعَلَلِ
 قَدْ تَمَّ ذَا الْمَهْمُوزُ خُذْ لِلْمَثَلِ

ثم ذكر كتابة الهمزة المتطرفة الساكن ما قبلها، فقال:

(إِنْ يَشْكُنِ السَّابِقُ) أي إن كان ما سبق الهمزة الواقعة في آخر الكلمة ساكناً (مَا شَيْءٌ رُقِمَ) أي لم تكتب على صورة حرف من الحروف (إِذْ شَكَلَهَا طَرَأَ) أي لطرؤ حركتها، ولأن شكل (مَا قَبْلُ) بالبناء على الضم؛ لما سبق غير مرة، أي ما قبلها (عُدِمَ) بالبناء للمفعول، أي ولعدم حركة ما قبلها؛ لكونه ساكناً، وذلك (كَأَخْتَبِءِ) بفتح الخاء، وسكون الموحدة، آخره همزة مصدر خَبَأَ الشَّيْءُ من باب نَفَع: إذا ستره (و) ك(الرُّذِءِ) بكسر، فسكون بوزن جَمَل: المعين (وَبُرْءِ الْعَلَلِ) بضم، فسكون مصدر بَرَأَ من مرضه يَبْرَأُ من باب قَرَّب، ويقال أيضاً من بابي نَفَعٌ وَتَعَبٌ.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أنه إذا كان ما قبل الهمزة المتطرفة ساكناً لا تكتب على صورة شيء، لا على حركة نفسها؛ لطرؤها، ولا على حركة ما قبلها لعدمها، فلم يكن لها وجود في الكتابة، بل في التلظظ فقط، كما هو الأصل فيها على ما مر بيانه، وذلك نحو خَبِءِ، وِدْفِءِ، وَبُرْءِ، فإذا قلت: رأيتُ خَبَأً، وِدْفَأً، وَبُرْءاً لا يكون الألف فيها على صورة الهمزة، بل هي ألف الوقف عوضاً من التنوين، كما في رأيتُ زيداً، قاله ابن كمال.

وقال ديبكنفوز: إنها في هذه الحالة تُحذف من الخطِّ، فإن شكل الهمزة وصورتها الخطّية أحد حروف اللين، وأما المكتوبة في خَبِءِ، وِدْفِءِ، وَبُرْءِ، فإنما هي علامة للهمزة، وأمانة لها؛ ليعلم أن هناك همزة في الخطِّ، فتلظظ، وأما كتابة نحو البطؤ والوطىء بالواو والياء، فليس على قانون علم الخطِّ، بل من جهل الكاتب بصورة الخطِّ انتهى^(١).

(١) شرح المراحه لديبكنفوز ص ١١٤.

البَابُ الرَّابِعُ فِي الْمَثَالِ

- ٥٤٣ - سَمُّ مَعْلُ الْفَاءِ بِالْمِثَالِ لِشِبْهِهِ الصَّحِيحِ فِي الْأَفْعَالِ
٥٤٤ - فِي صِحَّةٍ وَعَدَمِ الْإِغْلَالِ أَوْ لِيَكُونَ أَمْرِهِ كَأَجْوَفٍ زَوْوَا

وقوله: (قَدْ تَمَّ ذَا الْمَهْمُوزُ) أي قد انتهى باب المهموز بهذا، (فَخُذْ لِلْمِثَالِ) بضمين جمع مثال، واللام زائدة، أي خذ بعد هذا باب المثال الآتي، ويحتمل أن يكون المراد خذ أمثلة المهموز المذكورة في هذا الباب حتى تستعين بها على فهم مسائله، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على المهموز، شرع يبين المعتل، فقال:

البَابُ الرَّابِعُ فِي الْمَثَالِ

قدّم ما يكون فيه حرف العلة غير متعدّد؛ لكثرة أبحاثه، واستعماله، ولأن الواحد قبل المتعدّد، وقدّم المثال، وهو معتلّ الفاء منه على الأجوف، والناقص؛ لتقدّم الفاء على العين، والله تعالى أعلم.

(سَمُّ مَعْلُ الْفَاءِ) الإضافة فيه لفظية، كالحسن الوجه، أي الذي اعتلّ فاءه (بِالْمِثَالِ؛ لِشِبْهِهِ الصَّحِيحِ فِي الْأَفْعَالِ) أي من الأفعال، ف«في» بمعنى «من» (في صِحَّةٍ) متعلّق بـ«شبه» (وَعَدَمِ الْإِغْلَالِ) بالجرّ عطف تفسير لـ«صحة» دفعًا لتوهم كون المراد منها كون حروفه حروفًا صحيحة، ليس فيها حرف علة، فأفاد أن المراد بشبهه بالصحيح شبهه له في تحمّل الحركات، كـ«وعده» (أَنْ) لتنوع الخلاف، أي وقيل: إنما سُمّي بالمثال (لِيَكُونَ أَمْرِهِ كَأَجْوَفٍ) أي مثل الأجوف الذي هو معتلّ العين في وزونه، وقوله: (زَوْوَا) أي نقلوا هذا من بعض الصرفيين.

٥٤٥ - كـ «عَدَّ» وَ«زَنَ» أَبْوَابُهُ خَمْسًا بَدَأَ	كَنَصَرُوا مَا جَاءَ إِلَّا «وَجَدًا
٥٤٦ - يَجُدُّ فِي لُغِيَّةٍ لِعَامِرٍ	بِحَذْفٍ وَإِ قَبْلَ ضَمِّ ظَاهِرِ
٥٤٧ - لِثِقَلٍ وَقِيلَ لِاتِّبَاعِهِ	لِ«يَعْدُوا» الْمَشْهُورِ فِي وَقْعِهِ

وذلك (كـ «عَدَّ») من المثال؛ إذ هو أمر من وعد يعد (وَ«زَنَ») من الأجوف؛ إذ هو أمر من زان يزين، فوزن «عَدَّ» مثل وزن «زَنَ».

ثم ذكر أبوابه، فقال:

(أَبْوَابُهُ) أي أبواب المثال (خَمْسًا) ذَكَرَهُ؛ لتَقَدَّمَ المَعْدُود (بَدَأَ) أي ظَهَرَ، يَعْنِي أَنَّ المِثَالَ لَا يَجِيءُ بِالِاسْتِقْرَاءِ إِلَّا مِنْ خَمْسَةِ أَبْوَابٍ (كَنَصَرُوا مَا) نَافِيَةٌ (جَاءَ) أَي لَمْ يَجِيءِ المِثَالَ مِنْ بَابِ نَصَرَ (إِلَّا «وَجَدًا») بِأَلْفِ الإِطْلَاقِ.

(يَجُدُّ) أَصْلُهُ يَوْجُدُ بِضَمِّ الجِيمِ، وَالمَشْهُورُ كَسْرُهَا، وَذَلِكَ (فِي لُغِيَّةٍ) تَصْغِيرُ لُغَةٍ «لِ» بِنِي (عَامِرٍ) أَمَا فِي لُغَةٍ غَيْرِهِمْ فَهُوَ مِنْ بَابِ ضَرْبٍ (بِحَذْفٍ وَإِ) أَي وَإِنْ لَمْ تَقَعْ بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ، كَمَا فِي يَعِدُ (قَبْلَ ضَمِّ ظَاهِرِ) هُوَ ضَمُّ الجِيمِ، وَذَلِكَ (لِثِقَلِ) أَي لِثِقَلِ الوَاوِ مَعَ ضَمِّ مَا بَعْدَهَا، قَالَ فِي «الصَّحَاحِ»: وَيَجُدُّ بِالضَّمِّ لُغَةُ عَامِرِيَّةٍ، لَا نَظِيرَ لَهَا فِي بَابِ المِثَالَ (وَقِيلَ) إِنَّمَا حُذِفَتِ الوَاوُ مِنْ يَجُدُّ بِالضَّمِّ فِي لُغَتِهِمْ (لِاتِّبَاعِهِ) أَي لِأَجْلِ أَنْ يَتَّبِعَ يَجُدُّ فِي الحَذْفِ (لِ«يَعْدُوا» الْمَشْهُورِ فِي وَقْعِهِ) أَي فِي اسْتِعْمَالِهِ.

وَأَمَّا هَذَا القَوْلُ أَنَّ يَجُدُّ بِالضَّمِّ لُغَةُ ضَعِيفَةٍ لَا يُعْتَدُّ بِهَا، وَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهَا؛ لِخُرُوجِهَا عَنِ القِيَاسِ، وَاسْتِعْمَالِ الفَصَحَاءِ، فَاتَّبَعَ يَجُدُّ لِيَعْدُ فِي حَذْفِ الوَاوِ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَ بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ، أَي أَنَّ الحَذْفَ فِيهِ عَلَى طَرِيقِ الإِتِّبَاعِ، لَا عَلَى طَرِيقِ القِيَاسِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

٥٤٨ - وَالْوَاوُ وَالْيَا حُكْمُ ذَيْنِ أَوْلَا	حُكْمُ الصَّحِيحِ نَحْوُ «وَأَعَدَّ الْمَلَأَ»
٥٤٩ - «وَوُعِدْتُ» وَ«وَقَرْتُ» وَ«وُقِرَا»	وَ«يُنَعْتُ» وَ«يُنَعْتُ» وَ«يَسْرَا»
٥٥٠ - «وَيُسِرْتُ» وَ«يُمِنْتُ» وَ«يُمِنَا»	وَفِي نَسْطَائِرَ كَذَا تَبَيَّنَا

ثم ذكر حكم الواو والياء إذا وقعتا في أول الكلمة، فقال: (وَالْوَاوُ وَالْيَا) مبتدأ خبره «حكم الصحيح»، وقوله: (حُكْمُ ذَيْنِ) بدل من «الواو والياء»، وقوله: (أَوْلَا) منصوب على الحال، أي حال كونهما واقعين في أول الكلمة (حُكْمُ الصَّحِيحِ) أي في عدم الإعلال، سواء كانا مفتوحتين، أو مضمومتين، أو مكسورتين، وذلك (نَحْوُ «وَأَعَدَّ الْمَلَأَ») مثال للمفتوح، وهو من باب المفاعلة، ووَعَدَ من الثلاثي، ولم يُمَثَلْ به؛ للوزن «وَوُعِدْتُ» بالبناء للمفعول، مثال للمضموم («وَوَقَرْتُ») بالبناء للفاعل «(وَوُقِرَا)» بالبناء للمفعول، وهو من الوقر، وهو ثقل الأذن، وهو متعَد، لا من الوُقُور بمعنى القعود في البيت، ولا من الوقار، وهو الرزانة؛ لأنهما لازمان، وهذا متعَدٌ بدليل قوله: «وُقِرَا» بالبناء للمفعول، فإنه دليل التعدي، هذا كله مثال لسلامة الواو عن التغيير.

(و) مثال سلامة الياء نحو «(يُنَعْتُ)» بالفتح، مبنياً للفاعل، يقال: ينع الثمر، كمنع وضرب ينعا، وينعا بالضم ويثوعا بالضم أيضاً: حان قِطَافُهُ^(١) وقوله: «(وَيُنَعْتُ)» بالضم مبنياً للمفعول، وفيه أنه لا يتعدى، فكيف يبنى للمجهول «(وَيَسْرَا)» بالفتح مبنياً للفاعل، يقال: يسر الرجل، من باب وَعَدَ: إذا فعل القمار، ويقال: يسرني يسيرني: جاء عن يساري، وهو أوفق لما هنا حيث يقول: «(وَيُسِرْتُ)» بالضم مبنياً للمفعول «(وَيُمِنْتُ)» بالفتح مبنياً للفاعل، يقال: يمينه الله يمينه، يميناً، من باب قتل: إذا جعله مبانكاً، ويقال: يمينه كمنعه، وعلمه: أتاه عن يمينه^(٢) «(وَيُمِنَا)» بالضم مبنياً للمفعول، يقال: يمين الرجل على قومه، ولقومه بالبناء للمفعول: أي بُورِكَ لهم، فهو

(١) شرح المراح ص ١١٤.

(٢) القاموس ص ٧٠٠.

- ٥٥١ - إِذْ قُوَّةُ الْإِنْسَانِ فِي ابْتِدَاءِ قُوَّةٍ وَقِيلَ لَيْسَ جَائِي
 ٥٥٢ - إِغْلَالُهُ بِالْقَلْبِ أَوْ سُكُونِهِ أَوْ حَذْفِهِ لِلْبُعْدِ عَنْ إِمْكَانِهِ
 ٥٥٣ - إِذِ السُّكُونُ أَوْلَا تَعَدُّرًا وَالْحَذْفُ لِلنَّقْصَانِ أَيْضًا قَرْرًا
 ٥٥٤ - وَقَلْبُهُ لِحَرْفِ عِلَّةٍ عَلِيمٍ يُوَصِّلُ لِلسُّكُونِ مَنَعَهُ فَهَمَّ

ميمون (وفي نظائر) لهذه الأمثلة، نحو وَضَع، وَوَضِعَ، وَوَمِقَ، وَوَمِقَ (كَذَا تَبَيَّنَا) بألف الإطلاق، أي أتضح مثل ما بيّناه بلا تغيير (إِذ) تعليلية (قُوَّةُ الْإِنْسَانِ فِي ابْتِدَاءِ قُوَّةٍ) هذا تعليل لعدم تغير الواو والياء في الأمثلة المذكورة، أي إنما لم تتغير مع أن أحرف العلة يعتربها التغيير كثيرا؛ لقوة المتكلم عند الابتداء، وقدرته على التلفظ بالحرف الثقيل من غير تغيير.

ثم ذكر تعليلاً آخر لعدم إعلال الواو والياء في أول الكلمة ذكره بعضهم، فقال: (وَقِيلَ: لَيْسَ جَائِي) بياء الإشباع (إِغْلَالُهُ) أي إعلال المذكور من الواو والياء (بِالْقَلْبِ) متعلق بـ«إغلاله» («أَوْ سُكُونِهِ»، أَوْ حَذْفِهِ لِلْبُعْدِ) أي لبعد الواو والياء (عَنْ إِمْكَانِهِ) أي إمكان الإعلال لها (إِذ) تعليلية (السُّكُونُ أَوْلَا تَعَدُّرًا) بألف الإطلاق، أي لأن السكون في الأول متعذر؛ لتعذر الابتداء به (وَالْحَذْفُ) أي الإعلال بالحذف (لِلنَّقْصَانِ أَيْضًا قَرْرًا) بألف الإطلاق، مبنياً للفاعل، أي أثبت نقصان الكلمة من القدر الصالح في الثلاثي.

(وَقَلْبُهُ) مبتدأ خبره جملة «عَلِيمٌ»، أي قلب حرف الواو والياء في أول الكلمة (لِحَرْفِ عِلَّةٍ) متعلق بـ«قلب»، أي إلى حرف علة، (عَلِيمٌ) بالبناء للمفعول (يُوَصِّلُ لِلسُّكُونِ) جملة في محل نصب على الحال، أي عَلِيمٌ حال كونه موصلاً إلى السكون، أو جملة «عَلِيمٌ» صفة لـ«حرف علة» وجملة «يُوَصِّلُ إلخ» هو الخبر، وقوله: (مَنَعَهُ فَهَمَّ) بالبناء للمفعول، جملة مستأنفة استئنافاً نيائياً بين بها أن هذا القلب مفهوم ومعلوم كونه ممنوعاً.

وحاصل ما أشار إليه في هذه الأبيات بإيضاح أن بعضهم قال: إنما لا يُعَلِّ الواو

- ٥٥٥ - وَالتَّاءُ لَمْ يُعَوِّضُوا فِي الْأَوَّلِ
 ٥٥٦ - وَمُضَدِّرٍ فَمَنْعٌ لِذَلِكَ أَوْلًا
 ٥٥٧ - فِي غَيْرِ تَكْلَانٍ لِفَقْدِ اللَّبْسِ
 ٥٥٨ - أَجَازَ سَيِّبُونِهِ لَا الْفِرَاءَ
 وَآخِرِ لِّلْبَسِ بِالْمُسْتَقْبَلِ
 فِي مُضَدِّرٍ لِشَبْهِهِ الْمُسْتَقْبَلَا
 وَحَذَفَ تَا الْمُضَدِّرِ مِنْ ذَا الْجِنْسِ
 لِأَنَّهَا لِعِوَضِ نَجَاءِ

والياء هنا؛ لعدم إمكان الإعلال، وذلك لأن الإعلال قد يكون بالسكون، أو بالقلب إلى حرف علة، أو بالحذف، ولا رابع لها، وثلاثتها لا يمكن في الابتداء، فتعير عدم الإعلال فيه، أما عدم إمكان الإعلال بالسكون، فلتعذر الابتداء بالساكن، وكذا القلب؛ لأن الحرف المقلوب غالبًا يكون بحرف العلة، وحرف العلة لا يكون إلا ساكنًا ألفًا كان، أو واوًا أو ياء، وإن أمكن تحريكها، فيلزم الابتداء بالساكن، وأما بالحذف فلنقصان الكلمة من القدر الصالح في الثلاثي، وهو ثلاثة أحرف، والزوائد فرع عليه، والله تعالى أعلم.

ولما أورد على ما سبق من أن الحذف يؤدي إلى النقصان، أن ذلك إذا لم يعوّض، وإلا فلا نقصان، أجاب عنه بقوله:

(وَالتَّاءُ) مفعول مقدم لـ (لَمْ يُعَوِّضُوا فِي الْأَوَّلِ) أي في أول الكلمة (وَأخِرِ) أي في آخر الكلمة (لِّلْبَسِ بِالْمُسْتَقْبَلِ) راجع لقوله: «في الأول»، أي لو عوّضت التاء في أول الماضي لالتبس بالمضارع، نحو تعد.

(وَمُضَدِّرٍ) راجع لقوله: «وأخِر»، أي لو عوّضت التاء في الآخر لالتبس بالمضدّر، نحو عِدَّة (فَمَنْعٌ لِذَلِكَ) أي لأجل ما ذكرناه من اللبس (أَوْلًا) أي تعويض التاء (فِي) أول (مُضَدِّرٍ؛ لِشَبْهِهِ الْمُسْتَقْبَلَا) أي لالتباسه بالمضارع، وذلك غير جائز (فِي غَيْرِ) كلمة (تَكْلَانٍ) بضم التاء بوزن سلطان، اسم من التوكل، وهو إظهار العجز والاعتماد على الغير، وأصله: وُكْلَانٌ، فحذفت الواو، وعوّضت عنها التاء، وإنما جاز فيه (لِفَقْدِ اللَّبْسِ) أي لعدم الالتباس بالمضارع، لا في في الصيغة، ولا في نفس الحروف؛ لأن المضارع لا يجيء على صورة التكلان أصلًا.

وحاصل الإيراد والجواب الذي اشتملت عليهما هذه الأبيات بإيضاح أنا لا نسلم أنه يلزم من حذف حرف العلة من الثلاثي نقصان من القدر الصالح، وإنما يلزم ذلك إذا لم يُعَوَّض المحذوف بحرف، وأما إذا عَوَّض فلا.

وحاصل الجواب أنه لو عَوَّض بها لِعَوَّض بالتاء؛ إذ هو المشهور فيما بينهم، كما في عِدَّة، والتعويض بها غير ممكن؛ لأنه لو عَوَّض بها لِعَوَّض في الأول، أو في الآخر؛ لأنهما محل التغيير، وذلك غير جائز؛ لأن التعويض في الأول يلزم منه الالتباس بالمستقبل، وفي الأخير بالمصدر، ولهذا لا يجوز إدخال التاء في الأول في مثل عِدَّة؛ للالتباس بالمستقبل، وجاز في التكلان؛ لعدم اللبس، كما مرّ آنفاً.

[تنبیه]: أصل «عِدَّة» وِعْدٌ بكسر الواو، وسكون العين، فنقلت كسرة الواو إلى ما بعدها، ثم حُذفت ساكنة؛ لئلا يزيد إعلاله على إعلال فعله، وهو يَعِدُّ، ثم لزم التاء كالعوض، وقيل: الأصل: وِعْدٌ بكسر الواو، فحُذفت الواو؛ لما ذكرنا، ثم زيدت التاء عوضاً عنها، والله تعالى أعلم.

(وَحَذَفَ تَا الْمُضَدِّ مَفْعُولٌ مَقْدَمٌ لِأَجَازِ)، أي حذف تاء المصدر (مِنْ ذَا الْجِنْسِ) أي الذي تُعَوَّضُ التاء من واوه، كـ«عِدَّة» (أَجَازٌ سِيَوِيَّةٌ) عمرو بن عثمان الإمام المشهور البصري، تقدّمت ترجمته، يعني أنه جَوَّز حذف تاء نحو عِدَّة، كما في قول الشاعر [من البسيط]:

وَأَخْلَفُوا عِدَى الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا^(١)

حيث حذف التاء؛ إذ أصله عِدَّة الأمر، فحُذفت التاء التي هي عوض من الواو؛

(١) عجز بيت، صدره: إِنَّ الْخَلِيظَ أَجَدُوا النَّبِيَّ فَأَجْرَدُوا

قال في «اللسان» ٤٦٢/٣: نقلاً عن الفراء: يُكْتَبُ «عِدَى» بالياء انتهى. وقال ابن كمال: وأخلف متعدّ إلى مفعولين: الأول الكاف، والثاني «عدي»، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، وهو «الأمر»، يقال: أخلفه ما وعده؛ إذا قال شيئاً، ولا يفعله في المستقبل، وقوله: «وَعَدُوا»، صِلَةٌ «الذي»، وضعيره محذوف، وتقدير الكلام: وأخلفوك عدة الأمر الذي وعدوه لك انتهى «الفلاح» ص ١١٦.

٥٥٩ - إِلا لَدَى إِضَافَةِ تَقْوَمُ فِي مَقَامِهَا كَذَا اسْتِقَامَةٌ تَفِي

لأن التعويض من الأمور الجائزة عنده.

(لَا الْفَرَاءُ) هو: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور، أبو زكريا، إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة، وفنون الأدب، توفي سنة (٢٠٧هـ) (١) أي لم يُجز ذلك الحذف الفراء (لأنها) أي التاء التي في عِدَّة (بِعَوْضِ تَجَاء) بضم التاء مبنيا للمفعول، يعني أنه إنما جيء بها لأجل أن تكون عوضًا عن الواو المحذوفة، فلا يجوز حذفها؛ لأنه لم يبق حينئذ شيء يدل على المحذوف، فيلزم الإجحاف (إِلا لَدَى إِضَافَةٍ) أي إلا إذا وجدت إضافة (تَقْوَمُ فِي مَقَامِهَا) أي مقام التاء، أي فيجوز حذفها حينئذ؛ لقيام المضاف مقامها.

وحاصل هذا الاستثناء جواب عن استدلال سيبويه بقول الشاعر المذكور على جواز الحذف مطلقًا، وبيانه أن حذف التاء في الشعر إنما هو في حال الإضافة، ودعواه مطلقًا، فلم يثبت به المدعى، ولم يتم، والله تعالى أعلم.

وقوله: (كَذَا اسْتِقَامَةٌ تَفِي) يعني أن الاستقامة مثل عدة في التعويض المذكور.

وحاصل المعنى أن حكم الاستقامة، وما أشبهها، كالإقامة، والإجابة، والاستجابة لا يجوز حذف التاء منها كما لا يجوز حذفها من عِدَّة إلا في حال الإضافة، كما في قوله ﷺ: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾؛ لأن التاء فيها عوض أيضًا؛ لأن أصل الاستقامة والإقامة استقوام، وإقوام، فأرادوا أن يُعلِّموا المصدر؛ لإعلال فعنه، فنقلوا الفتحة من الواو إلى ما قبلها، فقلبت الواو ألفًا؛ لتحركها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن، فاجتمع ألفان: أولاهما المنقلبة عن الواو، التي هي عين الكلمة، والثانية الزائدة، وهي ألف إفعال، فحذفت الأوى التي هي عين الكلمة، وبقيت الزائدة، وقيل: المحذوفة الزائدة؛ ثم عوّضت عنها التاء في الآخر، كما في عِدَّة، والله تعالى أعلم.

(١) راجع «معجم الأعلام» ص ٩٣٨.

- ٥٦٠ - وَقُلْ مَعَ الضَّمِيرِ فِيهِ «قَدْ وَعَدُّ» وَ«وَعَدَا» وَ«وَعَدُوا» كَذَا وَرَدَّ
٥٦١ - وَأَوْجِبِ الإِدْغَامَ فِي «وَعَدْتُ» لِقُرْبِ مَخْرَجَيْهِمَا كـ «عَدْتُ»

ثم ذكر إلحاق الضمائر بماضي المثال، فقال:

(وَقُلْ مَعَ الضَّمِيرِ فِيهِ) أي في المثال «قَدْ وَعَدُّ» للواحد المذكور (وَ«وَعَدَا») لثنائه (وَ«وَعَدُوا») لجمعه (كَذَا وَرَدَّ) أي جاء هكذا استعمال العرب له (وَأَوْجِبِ) أيها الصرفي (الإِدْغَامَ) أي إدغام الدال في التاء (فِي «وَعَدْتُ») بثلاث التاء، وذلك (لِقُرْبِ مَخْرَجَيْهِمَا) فكأنهما من جنس واحد، فيثقل، فوجب الإدغام. [تنبيه]:

إدغام الدال في وعدت يكون بعد قلب الدال تاء، كما قالوا في أخذت: أختُ يبدال الدال تاء، وإدغامها فيها، وهذا هو الأكثر، كما في «الصحاح»، ويحتمل أن يكون المراد بالعكس، أي قلب التاء دالاً، وإدغام الدال في الدال، كما هو مذهب بعض العرب، قال بعض المحققين: ومن العرب من يقلب تاء المتكلم والمخاطب التي هي ضمير الفاعل في فعلتُ وفعلتُ إلى ما قبلها إذا كان ما قبلها أحد حروف ثلاثة:

الطاء المهملة، والزاي المعجمة، والدال المهملة، ثم أدغموا الأولى في الثانية، وإنما فعلوا ذلك تشبيهاً لهذه التاء بتاء الافتعال حيث اتصلت بما قبلها، وما قبلها ساكنٌ، كما أسكنت الفاء في افتعل، ولم يمكن فصلها من الفعل، فصارت مثل كلمة واحدة، فأشبهت بتاء الافتعال، فقالوا في حَبَطْتُ: حَبَطُ، وفي فُزْتُ: فُزُّ، وفي وَعَدْتُ: وَعَدُّ بقلب التاء دالاً، كما قلبوها في اذان، وإدغام الدال الأولى الأصلية في الدال الثانية المنقلبة من التاء، ثم قال ذلك البعض: إنَّ هذا القلب، والإدغام شاذٌّ رديء، وأسند، فقال: قال سيويوه: أعرب اللغتين، وأجودهما أن لا تُقلب تاء الضمير؛ لأن التاء هاهنا علامة إضمار، وإنما جاءت لمعنى، وليست تلزم الفعل، ألا ترى أنك إذا أضمرت غائباً تاء، ففعلٌ، ولم يكن فيه تاء، والتاء في افتعل ليست كذلك، ولكنها دخلته زيادةً لا

- ٥٦٢ - وَ«لَمْ يَعِدْهُ وَ«يَعِدَا» وَ«يَعِدُوا» مُسْتَقْبَلٌ فَأَضْلُهُ «لَمْ يَوْعِدُوا»
 ٥٦٣ - فَكْرَهُوا الْخُرُوجَ مِنْ كَسْرِ نُوي كَسْرِ نُوي لِضْمَةِ قَدْ قُدِّرَتْ إِذَا زُوي
 ٥٦٤ - مِنْ تِلْكَ أَيْضًا نَحْوُ كَسْرِ حَقَّقًا قَدْ نَقِيلُ حَذَفَ وَوِ الْأَحْقَا

تفارقه، وتاء الإضمار بمنزلة المنفصل، ذكره ابن كمال^(١)، والله تعالى أعلم.
 وقوله: (ك«عُدْتُ») أي كما تدغمها وجوبًا في «عُدْتُ»، وهو من الأجوف أورده
 للتمثيل.

ثم ذكر إلحاق الضمائر بمستقبل المثال، فقال:

(وَ«لَمْ يَعِدْهُ» للواحد المذكّر (وَ«يَعِدَا») لثنائه (وَ«يَعِدُوا») لجمعه، فقوله: «ولم يعد
 إلخ» مبتدأ محكي؛ لقصد لفظه، وخبره قوله: (فُسْتَقْبَلُ) أي مضارع له «وعد»
 (فَأَضْلُهُ) أي أصل هذا المستقبل قبل إعلاله «لَمْ يَوْعِدُوا» بدليل أن حروف الماضي
 هي حروف المضارع، والفاء في الماضي واو، فوجب أن تقدّر الواو في المضارع بعد
 حرف المضارعة، فوجب أن يكون الأصل يَوْعِدُ (فَ) حذفت الواو؛ لأنهم (كْرَهُوا
 الْخُرُوجَ مِنْ كَسْرِ نُوي) أي قُدِّرَ، وهي الياء (لِضْمَةِ) أي إلى ضمّة (قَدْ قُدِّرَتْ) أي
 وهي الواو (إِذَا زُوي) بالبناء للمفعول، ظرف له «قُدِّرَتْ»، أي وقت نقله.

(مِنْ تِلْكَ أَيْضًا) أي وكرهوا الخروج أيضًا من تلك، أي من الضمّة التقديرية (نَحْوُ
 كَسْرِ حَقَّقًا) بألف الإطلاق، مبنيا للمفعول، أي إلى كسر محقق الذي هو كسر العين
 (قَدْ) أي فهذا الخروج (ثَقِيلٌ) على اللسان (حَذَفَ وَوِ) مفعول مقدم له (أَحْقَا) بألف
 الإطلاق، مبنيا للفاعل، أي أوجب حذف الواو من يَوْعِدُ.

وحاصل ما أشار إليه في هذه الأبيات بإيضاح أن مضارع وَعَدَ يعد يعدان يعدون
 إلخ، وأصل يعد يَوْعِدُ، حذفت الواو؛ لأنه يلزم فيه الخروج من الكسرة التقديرية
 التي هي الياء إلى الضمّة التقديرية التي هي الواو، ومن تلك الضمّة إلى الكسرة
 التحقيقية، التي هي كسرة العين، ومثل هذا ثقيل على اللسان، ولا يمكن إزالته

٥٦٥ - مِنْ ثَمَّ لَمْ يَجِيءْ عَلَى وَزْنِ «فِعْلٍ» وَ«فِعْلٍ» إِلَّا «جِبْكَ» كَذَا «ذُبْلٍ»

يحذف الياء؛ لأنها علامة، ولا يأسكانه؛ لتعذر الابتداء بالساكن، ولا يحذف كسرة العين؛ لئلا يلزم التقاء الساكنين، ولو حُرِّك بحركة غير الكسرة يلزم منه تغيير البناء.

وقيل: إنما حُذفت الواو؛ لأن الياء تُقارب الكسرة، فوَقعت الفاء فاصلة بين قريين، وكلُّ هذا في بناء المعلوم، وأما إذا بُني للمجهول، فقد زالت الكسرة، فلم تُحذف الواو، فيقال: يُوعَد يَأْتِيَاتِ الواو، وفتح العين، واللَّه تعالى أعلم.

(مِنْ ثَمَّ) أي من أجل أن هذا الانتقال ثقيل (مَنْ يَجِيءُ) في كلامهم (عَلَى وَزْنِ «فِعْلٍ») بضم أوله، وكسر ثانيه، إذ فيه الخروج من الضمة إلى الكسرة، ولهذا جعلوا هذه الصيغة في الفعل المبني للمفعول، كما مرَّ (وَ«فِعْلٍ») بكسر أوله، وضم ثانيه؛ إذ فيه الخروج من الكسرة إلى الضمة (إِلَّا «جِبْكَ») مثال للوزن الثاني، سُكِّتت كاه للوزن، وهو بكسر الحاء المهملة، وضمَّ الموحدة، وهو اسم قبيلة، وقيل: اسم لكلِّ شيء فيه تكسُّر، كالرملة إذا مرَّت بها الريح.

وقد أُجيب بأنه من تداخل اللغتين؛ لأنه يقال: جِبْكَ بضمَّ الحاء، والياء، كغُنُق، ويقال أيضًا: جِبْكَ بكسرهما، كإبل، والمتكلم بكسر الحاء، وضمَّ الياء كأنه قصد الحِيك بكسرهما أولاً، فلما تَلَقَّظ بالحاء مكسورة، غَفَلَ عن ذلك، وقصد اللغة الأخرى، وهي الحَبْكَ بضمَّتين، إلا أن هذا التداخل ليس بشائع؛ لأنه في كلمة واحدة.

(كَذَا «ذُبْلٍ») مثال للوزن الأول، وهو بضمَّ الدال المهملة، وكسر الهمزة: ذُوَيْبَةَ تُشبه ابن العرس، وقيل: هو اسم قبيلة، لأبي الأسود الدُّؤَلِيّ، فيكون من قبيل الأعلام، والأعلام لا يُعَوَّل عليها في الأبنية؛ لجواز أن تكون منقولة من الفعل، ككسر إذا سُتِي به، قيل: وأيضًا يجوز أن يكون منقولاً على تقدير كونه اسماً

٥٦٦ - في «لَمْ تَعِدْ» حُذِفَ لِلْمُشَاكَلَةِ وَفِي «يَضَعُ» أَضْلُهُ «قَدْ يَوْضِعُ لَهُ»

٥٦٧ - لَكِنْ لِحَرْفِ حَلْقِي فِيهِ فُتِحَا «يُوعِدُ» أَضْلُهُ «يُؤْوَعِدُ الضُّحَى»

لدويته، قاله ابن كمال^(١).

ثم ذكر علة حذف الواو في «تَعِدْ»، وأخواتها مع أن العلة السابقة غير موجودة فيها، فقال:

(في «لَمْ تَعِدْ») وأخواتها (حُذِفَ) أي الواو (لِلْمُشَاكَلَةِ) أي لتشابه ألفاظ المضارع، ولا تختلف.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الواو حُذِفَتْ من تَعِدْ، وتَعِدْ، وأَعِدْ، ومن صيغة أمره، وهي عِدْ، كما حُذِفَتْ من يَعِدْ، وإن لم تتحقق علة الحذف فيها، وهي وقوع الواو بين ياء وكسرة؛ للمشاكلة، لثلاثا يختلف المضارع في البناء؛ لأنهم لو قالوا: أنا أُوْعِدُ، وهو يَعِدُ لاختلف المضارع، فيكون مرة بالو، وأخرى بدونها، فحُمل ما لا علة فيه على ما فيه علة؛ لتكون الأمثلة متشاكلة غير مختلفة، كما حذفوا الهمزة من يُكْرِمُ؛ حملاً على أَكْرِمُ للمشاكلة.

ولمَّا أورد على ما سبق، سؤال، وهو أن أصل يَضَعُ يَوْضَعُ بفتح الضاد، فوقع الواو بين ياء، وفتحة، فلم يوجد علة الحذف فيه، ولم يُحتمل على ما فيه علة أيضاً، مع أنه حُذِفَ أجاب عنه بقوله:

(وفي «يَضَعُ») أي وحذف الواو في «يَضَعُ» (أضله «قَدْ يَوْضَعُ لَهُ») أي كان أصله بكسر الضاد، من باب وعد (لَكِنْ لِحَرْفِ حَلْقِي فِيهِ فُتِحَا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، أي لكن فتدوا الضاد منه؛ لأجل وجود حرف الحلق في لامة، فعلة الحذف، وهو وقوع عينه بين ياء وكسرة موجودة.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه إنما حُذِفَتْ الواو في مثل يَضَعُ، وَيَسَعُ، وَيَقَعُ، وَيَهَبُ، وغيرها مما عينه، أو لامة حرف حلق، وإن كان عين الفعل مفتوحاً؛ لأن أصله

٥٦٨ - وَالْأَمْرُ «عِدَا عِدُوا» لِآخِرِهِ وَالْوَاعِدُ الْفَاعِلُ مِثْلُ نَاصِرِهِ

يُوضَعُ بِكسر الضاد، فحذفت الواو؛ لوجود علة الحذف، وهو وقوعها بين ياء وكسرة، ثم لجعل بعد حذف الواو يَضَعُ بفتح الضاد؛ تخفيفاً؛ لأن حرف الحلق ثقيل، والكسرة ثقيلة، وحمل الثقيل على الثقيل أشدّ ثقلاً، لكن بعد هذا التخفيف لم يُعيدوا الواو المحذوفة؛ لأن الفتح عارضٌ خرف الحلق، والأصل إنما هو الكسر، فاعتبروا الأصل، وألغوا الفتحة العارضة، وإنما لم يحذفوا الواو من يُوجَلُ؛ لأن فتحته أصلية، لا عارضة، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر جواب إيراد آخر، يتعلّق بـ «يُوعِدُ» مضارع أوعد، فقال:

«يُوعِدُ» مبتدأ (أصله) بدلٌ مما قبله، أو مبتدأ ثانٍ خبره قوله: «(يُؤْوِعِدُ) والجملة خبر الأول، وقوله: (الضَّحَى) من تَبَيَّنَ المثال، فهو ظرف لـ «يُوعِدُ» وحاصل هذا الكلام أنه جواب عن اعتراض مقدّر أيضاً، تقديره: إن الواو في يُوعِدُ وقعت بين ياء وكسرة، كما في يَعِدُ، فوجدت فيه علة الحذف أيضاً، بل هو أثقل من يَعِدُ؛ لأن ياءه مضمومة، وياء يَعِدُ مفتوحة، ومع هذا لم يُحذف.

وتحقيق الجواب أن يقال: إنما لم تُحذف الواو في يُوعِدُ؛ لأن أصله يُؤْوِعِدُ؛ لأن المضارع هو الماضي مع زيادة حرف المضارعة، فلما كان الماضي أُوْعِدَ كان مضارعه يُؤْوِعِدُ، ف وقعت الواو بين همزة مفتوحة، وكسرة، لا بين ياء، وكسرة، ثم لما حذفوا الهمزة لم يجمعوا على الفعل حذف الفاء أيضاً؛ فراراً من كثرة الحذف، واعتباراً بالأصل، وإن وقع بين ياء وكسرة ظاهراً، بخلاف يَعِدُ، فإنه لم يُحذف منه شيء، سوى الواو، فجاز ذلك، كذا حَقَّقَهُ ابن الحاجب رحمه الله تعالى^(١).

(وَالْأَمْرُ) الحاضر من يَعِدُ «(عِدًا)» للواحد المذكور (عِدًا) لثناهُ (عِدُوا) لجمعه (لِآخِرِهِ) أي اذكر إلى آخر الأمثلة، عِدِي عِدًا عِدَنَ، وإنما لم يذكر حذف الواو في

- ٥٦٩ - مَفْعُولُهُ الْمُؤْعُودُ ثُمَّ الْمُؤْضِعُ مَوْعِدُهُمْ وَآلَةٌ قَدْ وَضَعُوا
٥٧٠ - مِيعَدَةٌ بِقَلْبٍ وَآوِ يَاءٍ لِكَثْرٍ مَا مِنْ قَبْلِهَا قَدْ جَاءَ
٥٧١ - فَقَلَّبُوا مَعَ حَاجِزٍ فِي الْقِنِيَّةِ وَالْقَلْبُ دُونَهُ أَحَقُّ الصَّنَعَةِ

الأمر؛ لأنه فرع المضارع، فيعلم حكمه من حكمه، أو لأنه مأخوذ من تَعِدُ بلا واو (وَالْوَاعِدُ الْفَاعِلُ) يعني أن اسم فاعل وَعَدَ وَاوَعَدَ، بوزن فاعل، وهو (مِثْلُ نَاصِرَةٍ) أي كاسم الفاعل من الصحيح، والهاء ضمير مضاف إليه «ناصر» (مَفْعُولُهُ) أي اسم المفعول من وعد (الْمَوْعُودُ) بوزن مفعول، كالصحيح أيضًا (ثُمَّ الْمُؤْضِعُ) أي اسم المكان منه (مَوْعِدُهُمْ) بفتح الميم، وكسر العين، كالصحيح أيضًا (وَآلَةٌ) أي اسم آلة وَعَدَ (قَدْ وَضَعُوا مِيعَدَةً بِ) كسر الميم و(قَلْبٍ وَآوِ يَاءٍ) إذ أصله مِوَعَدٌ بكسر الميم، وسكون الواو، وفتح العين، فقلبت الواو ياء (لِكَثْرٍ مَا) أي الحرف الذي (مِنْ قَبْلِهَا قَدْ جَاءَ) أي ثبت، أي لكسر الميم، كما في ميزان، أصله مِوَزَان.

(فَقَلَّبُوا) أي الصرفيون (مَعَ حَاجِزٍ) أي مع وجود فاصل (فِي الْقِنِيَّةِ) أصله الْقِنَوَةُ، قلبوا واوها ياء؛ نظرًا إلى كسرة القاف؛ مع أن بينهما حاجزًا، أي مانعًا غير قوي، وهو النون الساكنة؛ إذ الساكن ضعيف (وَالْقَلْبُ دُونَهُ) أي دون وجود حاجز، كما في مِيعَدَةٌ (أَحَقُّ الصَّنَعَةِ) أي أولى الصناعات الصرفية.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أن اسم الآلة من وعد مِيعَدَةٌ بكسر الميم، وأصلها مِوَعَدَةٌ بالواو الساكنة، فقلبت ياء؛ لسكونها، وكسر ما قبلها، والصرفيون يقلبونها ياء مع الحاجز في نحو قنية، فبغير الحاجز يكون القلب بالطريق الأولى.

[تنبيه:]

هذا الذي ذكره الناظم تبعًا لصاحب الأصل رحمهما الله تعالى هو أحكام المثال الواوِي، وأما اليائِي فلم تُحذف منه الياء، وإن وقعت بين ياء وكسرة، نحو يَتَرُ يَمِيرُ، وَيَنَعُ يَنَعُ؛ لأن الياء أخف من الواو بدليل أنهم قلبوا الواو ياء في نحو ميزان، وسيد، كذا قيل،

البَابُ الْخَامِسُ فِي الْأَجْوَفِ

- ٥٧٢ - سُمِّيَ أَجْوَفٌ لِكَوْنِ جَوْفِ ذَا خَلَا عَنِ الْحَرْفِ الصَّحِيحِ مَاخِذًا
٥٧٣ - وَذَا ثَلَاثَةً لِأَنَّهُ يَجِي مُثَلَّثًا إِذَا الضَّمِيرُ يَلْتَجِي
٥٧٤ - كَقُلْتَ بَابُهُ ثَلَاثًا وَرِذَا كَقُلْتَ بَعِ وَخَفَ إِلَّاهَا وَاحِدًا

ولعلهما لم يذكرهما هنا لعدم اعتلاله^(١)، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.
ولما أُنْتَهِيَ الكلامُ على الباب الرابع، وهو المثال، أتبعه بذكر الباب الخامس، وهو
الأجوف، فقال:

البَابُ الْخَامِسُ فِي الْأَجْوَفِ

هو: ما كان عينه حرف علة، قدّمه على الناقص؛ لتقدّم العين على اللام، ولأنه
يصير في الإخبار على ثلاثة أحرف، والناقص يصر على أربعة أحرف، والثلاثة متقدمة
على الأربعة، ولأن بعض الأجوف لا يعتل، بخلاف الناقص.

(سُمِّيَ أَجْوَفٌ؛ لِكَوْنِ جَوْفِ ذَا) أي وسط هذا النوع من الفعل (خَلَا عَنِ الْحَرْفِ
الصَّحِيحِ) فكأنه ليس في وسطه حرف، أو لوقوع حرف العلة في جوفه (مَاخِذًا) أي
من حيث المأخذ، والاشتقاق (وَذَا ثَلَاثَةً) أي ويُسمى أيضًا صاحب أحرف ثلاثة (لِأَنَّهُ
يَجِي مُثَلَّثًا) أي يضير ماضيه على ثلاثة أحرف (إِذَا الضَّمِيرُ يَلْتَجِي) أي إذا يتصل به
ضمير المتكلم

(كَقُلْتَ) وبعثت، أو ضمير المخاطب، كقالت وبعثت، أو المخاطبة، كقالت، هذا إذا
كان ثلاثيًا، وأما الرباعي، والمزيدات فمحمولة على الثلاثي، وهذا القدر كافٍ في التسمية.
[فإن قلت]: التاء ليست من حروف الماضي، بل هي فاعل، فيبقى الماضي على
حرفين، فلم يصر على ثلاثة أحرف.

(١) راجع «الفلاح» ص ١١٩.

٥٧٥ - وَبَعْضُ أَهْلِ الصَّرْفِ هَاهُنَا نَقَلَ أَضْلاً مَسَائِلَ الْمُعْلِّ قَدْ شَمَلَ

[أجيب]: بأنهم عدّوا الضمير المرفوع البارز المتصل جزءاً من الفعل؛ لشدة اتصاله به، ويُجرون عليه أحكام الجزء، كما مرّ تحقيقه في الباب الأول.
[فإن قلت]: سلّمنا أنه كالجزء، لكن لا نسلم أنه حرف؛ لأنه ضمير، والضمير اسم، فلم يصدق أنه على ثلاثة أحرف.
[أجيب]: بأنه يُطلق عليه لغة أنه حرف، وإن لم يصح إطلاقه عليه اصطلاحاً، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر أبواب الأجوف، فقال:

(نابئة) هو مفرد مضاف، فيعم؛ إذ المراد أبواب الأجوف (ثلاثاً) ذكره؛ لعدم ذكر المعدود بعده (وَرَدًا) بألف الإطلاق، يعني أنه بالاستقراء جاء من ثلاثة أبواب، وهي التي تُسمّى دعائم الأبواب، وقد مرّ أنه ما يختلف فيه حركة عين ماضيه، وحركة عين مضارعه، وهي: الباب الأول، والثاني، والرابع، وذلك (كَقُلْتُ) من الباب الأول، و(بغ) من الباب الثاني (وَوَخَفَ) من الباب الرابع، وقوله: (إِلَاهَا وَاحِدًا) من تَيْمَّة المثل، مفعول به لـ«وَوَخَفَ»، وسيجيء أصلها، وإعلالها على التفصيل، ولم يجيء من غير هذه الأبواب الثلاثة باستقراء كلامهم إلا نادرًا، نحو طال يطول، من الباب الخامس.

ولمّا ذكر بعض الصرفين قاعدة شاملة لجميع المسائل الإعلالية، ذكرها، بقوله: (وَبَعْضُ أَهْلِ الصَّرْفِ هَاهُنَا) أي في باب الإعلال (نَقَلَ أَضْلاً) الأصل: القانون، وهو أمر كليّ، ينطبق على جميع جزئياته، كقول النحاة: الفاعل مرفوع والمفعول منصوب (مَسَائِلَ الْمُعْلِّ) مفعول مقدّم لـ(قَدْ شَمَلَ) بفتح الميم، وكسرهما، يعني أن هذا الأصل يشمل جميع مسائل الإعلال، سواء وقع حرف العلة في عين الكلمة، أو لامها، وأن من علمه قدر على أن يُعلّل أيّ كلمة عُرضت عليه قُدْرَةً تامةً، فكان كأنه قد حصل له جميع المسائل الإعلالية بالفعل.

٥٧٦ - وَهُوَ أَنَّ أَحْرَفَ التَّغْلِيلِ فِي سَوَى ابْتِدَاءِ سِتِّ مَعَ الْعَشْرِ قَفِي
 ٥٧٧ - وَاشْكَلُهُ بِالثَّلَاثِ وَالشُّكُونِ زِدْ فِي الْعَيْنِ ثُمَّ اللَّامِ هَكَذَا تَرِدْ

(وَهُوَ) أي ذلك الأصل (أَنَّ أَحْرَفَ التَّغْلِيلِ فِي سَوَى ابْتِدَاءِ) أي الذي وقع في غير
 الابتداء (سِتِّ مَعَ الْعَشْرِ قَفِي) بالبناء للمفعول، أي تبع حال كونه ستة عشر وجهًا، ثم
 أشار إلى تلك الأوجه بقوله:

(وَاشْكَلُهُ) أي حرك حرف العلة (بِالثَّلَاثِ) أي بالحركات الثلاث: الفتح، والضم،
 والكسر (وَالشُّكُونِ زِدْ) أي زد السكون على الحركات الثلاث، حتى يصير أربعة،
 وهذا (فِي الْعَيْنِ) أي في عين الكلمة (ثُمَّ اللَّامِ هَكَذَا تَرِدْ) أي أربعة أوجه.

قلت: هكذا جعل في النظم، الأربعة في العين واللام، فيوهم أن الستة عشر حاصلة
 من ضرب أربعة العين في أربعة اللام، وهو مخالف لما في الأصل، ودونك عبارته،
 قال: «قولهم»: إن الإعلال في حروف العلة في غير الفاء يُتصوّر فيه ستة عشر وجهًا،
 لأنه يُتصوّر في حروف العلة أربعة أوجه: الحركات الثلاث، والسكون، وفيما قبلها
 أيضًا فاضرب الأربعة في الأربعة إلخ.

فهذا صريح في كون الأوجه الأربعة في حروف العلة التي في غير الابتداء، سواء
 كانت عينًا، أو لامًا، ثم يُتصوّر فيما قبلها كذلك أربعة أوجه، فتضرب الأربعة التي
 قبلها في الأربعة التي فيها، حتى يحصل لك ستة عشر وجهًا.

وعلى هذا فكان الصواب أن يقول:

وَاشْكَلُهُ بِالثَّلَاثِ وَالشُّكُونِ زِدْ وَهَكَذَا مَا قَبْلُ أَرْبَعًا يَرِدْ

فيكون المعنى أن حرف العلة الذي في غير الابتداء، سواء كان عينًا أو لامًا يُتصوّر
 فيه أربعة أوجه: الحركات الثلاث، والسكون، وكذلك ما قبل حرف العلة يُتصوّر فيه
 أربعة أوجه، فإذا ضربت الأربعة التي هي أحوال حروف العلة في الأربعة التي هي
 أحوال ما قبل حروف العلة يكن الحاصل ستة عشر وجهًا، فنسقط إعلال الحروف
 الساكنة التي قبلها ساكن؛ لتعذر اجتماع الساكنين، فيبقى لك خمسة عشر وجهًا،

٥٧٨ - فَسَاكِنٌ مَعَ سَاكِنٍ مِنْهَا سَقَطَ	فَعَشْرَةٌ مَعَ خَمْسَةٍ يَبْقَى فَقَطْ
٥٧٩ - فَأَرْبَعٌ مَا بَعْدَ فَتْحَةٍ وَفِي	كَالْقَوْلِ ثُمَّ بَيَّعَتْ وَخَوِيفًا
٥٨٠ - وَطَوَّلَتْ وَلَا يُعَلُّ الْأَوَّلُ	إِذْ سَاكِنٌ كَالشُّكْلِ قَبْلُ يُجْعَلُ

كما أشار إليه بقوله:

(فَسَاكِنٌ مَعَ سَاكِنٍ مِنْهَا سَقَطَ) أي سقط من هذه الستة عشر وجهًا وجه واحد، وهو إعلال حرف العلة الساكن الذي قبله حرف ساكن؛ لما مرَّ آنفًا (فَعَشْرَةٌ مَعَ خَمْسَةٍ يَبْقَى فَقَطْ) أي فيبقى خمسة عشر وجهًا فقط.

(فَأَرْبَعٌ) من تلك الأوجه الخمسة عشر، وهو مبتدأ، خبره قوله: (مَا) موصولة، أي الذي (بَعْدَ فَتْحَةٍ) متعلق بـ(وَفِي) أي وُجِدَ يعني أن الصور الأربع تُتصَوَّرُ في حرف العلة الذي بعد حرف مفتوح، وهو إما ساكن، وإليه أشار بقوله: (كَالْقَوْلِ) مصدر قال، أو مفتوح، وإليه أشار بقول: (ثُمَّ بَيَّعَتْ) بفتح الباء، والياء، أو مكسور، وإليه أشار بقوله: (وَخَوِيفًا) بفتح، فكسر، أو مضموم، وإليه أشار بقوله: (وَطَوَّلَتْ) بفتح، فضم.

ثم شرع في بيان كيفية إعلال كل واحد من الوجوه الخمسة عشر وُجُودًا وِعْدَمًا، فقال:

(وَلَا يُعَلُّ الْأَوَّلُ) المراد من الأول حروف العلة التي وقعت فيها عين الكلمة ساكنة، مفتوحًا ما قبلها، نحو قَوْلٍ، ويتبع مصدرين، وإنما لم يُعَلَّ حينئذ (إِذْ) تعليلية (سَاكِنٌ) أي حرف علة ساكن (كَالشُّكْلِ قَبْلُ) أي كحركة الحرف الذي قبله (يُجْعَلُ) بالبناء للمفعول.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أنه لا تعلُّ الصورة الأولى، وهي ما كان حروف العلة فيه ساكنة، مفتوحًا ما قبلها، نحو قَوْلٍ ويتبع؛ لأن حرف العلة إذا سكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها؛ للين عَرَبِيَّتِهَا، أي طبيعتها، واستدعاء ما قبلها جعلها من جنسه للتوافق، وذلك (كَمُوسِرِ الْمِيزَانِ) بإضافة «موسر» إلى «الميزان»، مثالان (مِنْ)

٥٨١ - كَمُوسِرِ الْمِيزَانِ مِنْ وَاٍ وَوَيَا إِلاَّ الَّذِي لِفَتْحَةِ قَدْ وَوَيَا
٥٨٢ - لِحِفَّةِ الْفَتْحَةِ وَالشُّكُونِ فَالْ بَعْضُ بِقَلْبِ قَدْ أَجَازَ أَنْ يُعَلَّ

وَواٍ راجع لـ «موسر» (وَيَا) راجع لـ «الميزان».

فأصل «ميزان» مؤزناً بكسر الميم، وسكون الواو، فجعلت الواو من جنس كسرة الميم، وهو الياء؛ للتوافق، فصار ميزاناً.

وأصل «الموسر» المويسر، بضم الميم، وسكون الياء، فجعلت الياء من جنس ضمة الميم، وهو الواو، فصار «الموسر».

(إِلاَّ الَّذِي لِفَتْحَةِ قَدْ وَوَيَا) هذا استثناء من قوله: «كالشكل قبلُ يُجعل» أي تُجعل حروف العلة الساكنة من جنس حركة ما قبلها، إلا إذا انفتح ما قبلها، فإنها لا تُجعل من جنس الفتحة، وهو الألف (لِحِفَّةِ الْفَتْحَةِ) التي على ما قبلها (وَالشُّكُونِ) الذي عليها.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن حروف العلة الساكنة إذا كان ما قبلها مفتوحاً لا تُجعل من جنس الفتحة؛ لِحِفَّةِ الْفَتْحَةِ وَالشُّكُونِ؛ إذ منشأ القلب الثقل، وهو إنما يتحقق بشرطين:

[أحدهما]: كونها متحركة.

[وثانيهما]: كون ما قبلها مفتوحاً، ولما انتفى الشرط الأول لم يتم الثقل، فلم يقلبها ألفاً؛ لعدم موجبه، إلا من اجتزأ بأحد الشرطين، فإنه يقلبها ألفاً، ويقول في مثل غَيْبٍ، وَيَيْتٍ، وَيَبِيعٍ، وَقَوْلٍ: غَابٌ، وَبَاتٌ، وَبَاعٌ، وَقَالَ، وإلى هذا أشار بقوله:

(فَالْبَعْضُ) أي بعض الصرفين (بِقَلْبِ) أي بقلب حرف العلة التي انفتح ما قبلها أَلْفَا (قَدْ أَجَازَ أَنْ يُعَلَّ) بالبناء للمفعول، والضمير يعود لقوله: «إِلاَّ الَّذِي لِفَتْحَةِ قَدْ وَوَيَا».

وحاصل المعنى بإيضاح: أن بعضهم أجاز قلب حرف العلة الساكن الذي انفتح ما قبله؛ اكتفاء بوجود أحد الشرطين، قصدًا إلى زيادة التخفيف، وذكر الواحد في

٥٨٣ - أَغْرَيْتُهُ أَعْلَ بِالْحَمْلِ عَلَى يُغْزِي الَّذِي أَتَى لَهُ مُسْتَقْبَلًا

«الوسيط» في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ أنه قال ابن عباس رضي الله عنهما: إنه لغة بلحرت بن كعب في قال مصدرًا، وأجمع النحويون بأن هذه لغة حارثية، وذلك أن بلحرت بن كعب، وَخُثَعَمَاءُ، وَزُبَيْدًا، وقبائل من اليمن يجعلون ألف التثنية في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد، ويقولون: أتاني الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، وذلك أنهم يقبلون كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها ألفًا، فعاملوا ياء التثنية أيضًا هذه المعاملة انتهى كلام الواحدي، وعليه قول الشاعر [من الرجز]:

تُبْتُ إِلَيْكَ فَتَقَبَّلْتُ تَابِي وَصُمْتُ رَبِّي فَتَقَبَّلْتُ صَامِي
أي توبتي، وصومتي، وهو شاذ عند الأولين، وكذا يَاجِلُ، أصله يَتَجَلُّ، والله تعالى أعلم.

ولما أورد على القاعدة السابقة، وهي أن حروف العلة لا تُعَلَّ إذا كانت ساكنة، وما قبلها مفتوح قولهم: أغزيت، فإن الواو فيه ساكنة، وما قبلها مفتوح، ومع ذلك أعلت بالقلب، أجاب عنه بقوله:

(أَغْرَيْتُهُ أَعْلَ) أصله أغزوته بالواو، فقلبت الواو ياء مع سكوتها، وانفتح ما قبلها (بِالْحَمْلِ عَلَى يُغْزِي) بضم أوله، وكسر ثالثه مبنيا للفاعل (الَّذِي أَتَى لَهُ مُسْتَقْبَلًا) أي مضارعًا لـ «أغزيت».

وحاصل الجواب بإيضاح أن الواو لما أعلت في مضارعه الذي هو يُغْزِي بضم الياء، وكسر الزاي، بقلبها ياء؛ لتطرفها، وانكسار ما قبلها أعل ما ضمه بقلب واوه ياء حملاً عليه، أي حملوا ما لا علة له على ما له علة، وكذلك استغزيت، وتغزيت، قال سيويه: سئل الخليل عن قولهم: أغزيت، واستغزيت، فقال: إنما قلبت الواو في هذه الأفعال الماضية؛ لأجل انكسار ما قبلها في المضارع في قولك: يُغْزِي بضم الياء، وكسر الزاي، ويستغزِي، فحملوا الماضي على مضارعه، وأعلوه، كما أعلوا مضارعه؛

٥٨٤ - وَنَحْوُ كَيْثُونَةٍ قَدْ يُعَلُّ إِذْ كَيْثُونَةٌ لِهَيْذِي أَضَلُّ

٥٨٥ - فَصَارَ بِالْإِدْغَامِ كَيْثُونَةٌ فَعَادَ بِالتَّخْفِيفِ لِلْكَيْثُونَةِ

ليكون العمل من باب واحد.

لا يقال: إن الماضي سابق، والمضارع لا حق، وإتباع السابق للاحق في الإعلال محال.

لأنا نقول: إنا لا نسلم أن إتباع السابق للاحق في الإعلال محال؛ لأنهم أعلوا المصدر تبعاً للفعل، كما في عِدَّةٍ، وَقِيَامٍ، مع أن المصدر سابق على الفعل كما مر، وليس إتباع الماضي للمضارع قياساً مطرداً، حتى يلزم إعلال وَعَدَدٌ تبعاً لِيَعِدُّ، بل هو مسموعٌ مقصور.

وقيل: إنما يُعَلُّ نحو أغزيت؛ لأنه لما زاد على ثلاثة أحرف ثقل، والياء ضعيف، ولم يمنع مانع عن قلبها ياء، فكان قلب الواو ياءً أحسن، ولذلك قالوا في الثلاثي غزوت يائبات الواو، وفي الرباعي أغزيت بقلبها ياء.

قلت: محسنٌ هذا الوجه، وأرجحيته على الوجه الأول مما لا يخفى على منصف، فتأمل، والله تعالى أعلم.

(وَنَحْوُ كَيْثُونَةٍ قَدْ يُعَلُّ) هذا أيضاً من جملة الإيراد والجواب الذي قبله، يعني أنه يُعَلُّ نحو كَيْثُونَةٍ من الكون مصدر كان يكون بقلب واوه ياء، مع سكونها، وانفتاح ما قبلها (إِذْ) تعليلته (كَيْثُونَةٌ لِهَيْذِي) أي لكيثونة (أَضَلُّ) يعني أنه إنما أعل مع عدم توفر شرطي الإعلال فيه؛ لأن أصله كَيْثُونَةٌ بفتح الواو، على وزن فَعْلُولَةٍ، وهذا عند الصريين، ومنهم الخليل رحمهم الله تعالى، فاجتمع فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت الياء في الياء (فَصَارَ بِالْإِدْغَامِ) أي بسبب إدغام الياء الأصلية في الياء المنقلبة من الواو (كَيْثُونَةٌ) بفتح الكاف، وتشديد الياء المفتوحة، ثم حُفِّضَت الياء الثانية المتحركة التي هي عين الفعل بحذفها (فَعَادَ) أي رجع اللفظ (بِالتَّخْفِيفِ) أي بسبب هذا التخفيف الذي هو حذف الياء الثانية (لِلْكَيْثُونَةِ)

- ٥٨٦ - وَقِيلَ أَضْلُهَا بِضَمِّ الْكَافِ مَعَ وَاوٍ يَلِي مِنْ بَعْدِ فَتْحِ يَا زَجَعٍ
 ٥٨٧ - أَنْ لَا تَصِيرَ الْيَاءُ نَحْوَ الْوَاوِ فِي صَيْرُورَةٍ فِيمَا بِيَأْتِيهِ يَفِي
 ٥٨٨ - قَبْلُولَةٌ غَيْبُوتَةٌ كَذَا وَرَدٌ كُونُوتَةٌ لَذَا إِلَى الْيَاءِ يُرَدُّ

بفتح الكاف، وسكون الياء.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يُعْلَى نحو كَيْتُونَةٌ من الكون، مع سكون الواو فيه، وانفتاح ما قبلها؛ لأن أصله كَيْتُونُونَ على وزن فَيْعْلُولَةٌ، فلم يكن مما نحن فيه، بل يُعْلَى؛ لوجود علة الإعلال فيه؛ لأنه اجتمعت فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، فأدغمت الياء الأولى في الثانية المنقلبة من الواو التي هي عين الكلمة، فصار كَيْتُونَةٌ بتشديد الياء، وفتحها، كما في مَيْتٍ، أصله مَيْتُوتٌ، ثم خُفِّفَتْ كَيْنُونَةٌ بحذف الياء الثانية المنقلبة عن الواو، فصار كَيْنُونَةٌ، كما خُفِّفَ في مَيْتٍ، وهذا التخفيف فيهما بطريق الجواز، لكنه أحسن في كَيْنُونَةٌ، كما قاله ابن الحاجب رحمه الله تعالى.

(وَقِيلَ: أَضْلُهَا) أي أصل كَيْتُونَةٌ كُونُوتَةٌ (بِضَمِّ الْكَافِ، مَعَ وَاوٍ يَلِي) أي يتبع الكاف المضمومة (مِنْ بَعْدِ فَتْحِ) أي لكافه المضمومة (يَا) مفعول مقدم لـ(زَجَعٍ) أي صار الواو ياءً، وقوله: (أَنْ لَا تَصِيرَ الْيَاءُ نَحْوَ الْوَاوِ) تعليل لقلب واوه ياءً، أي إنما قلبت الواو ياءً؛ لئلا يلزم قلب الياء واواً (فِي) نحو (صَيْرُورَةٍ) مصدر صار بصير (فِيمَا) موصولة، أي الذي (بِيَأْتِيهِ) متعلق بـ(يَفِي) أي يوجد (قَبْلُولَةٌ) بفتح القاف، مصدر قال يُقِيلُ، من باب باع، بمعنى نام وقت الظهيرة (غَيْبُوتَةٌ) بفتح الغين المعجمة، مصدر غاب يَغيبُ، من باب باع، فقوله: «قَبْلُولَةٌ» مبتدأ خبره قوله: (كَذَا وَرَدٌ) أي ورد كلٌّ منهما مثل صَيْرُورَةٍ (كُونُوتَةٌ لَذَا) أي لما ذكرناه من أنه لو لم يُعْلَى يلزم منه قلب الياء واواً في نحو صَيْرُورَةٍ (إِلَى الْيَاءِ يُرَدُّ) أي تُقلب واوه ياءً.

وحاصل ما أشار إليه في هذه الآيات بإيضاح أن بعضهم وهم الكوفيتون قالوا: أصل كَيْتُونَةٌ كُونُوتَةٌ بضم الكاف، ثم فُتِحَتْ؛ لأنه لو لم تُفْتَحْ يلزم ضم هذا الوزن في

- ٥٨٩ - وَمَا أَتَى بِالْيَاءِ مِنْهَا أَكْثَرُ مِنْ الَّذِي بِالْوَاوِ قَدْ يَشْتَهَرُ
 ٥٩٠ - وَوَيْهَهَا كَيْنُونَةٌ ذَيْمُومَةٌ سَيْدُودَةٌ آخِرُهَا الْهَيْغُوعَةُ
 ٥٩١ - وَفِي الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ سَكَنَ أَخْرَفُ عِلَّةٍ لِتَخْفِيفِ حَسَنِ

الياءيات أيضا؛ لئلا تخالف حركة فاء الواوي حركة فاء اليائي منه، فيلزم منه قلب الياء واوا في اليائي؛ لضمه ما قبلها، وهو ثقيل، مع أن في البناء طولاً، ففتحت الفاء في الواوي، حتى لا تصير الياء واوا في اليائيات، نحو صيرورة، وقيلولة، وغيبوبة، ثم قلبت الواو ياء بعد فتح الكاف، وإن لم توجد فيه علة القلب؛ تبعاً لليائيات؛ لكثرتها، وقلة الواويات، مع أن جعل الثقيل خفيفاً أولى من عكسه، كما أشار إلى هذا بقوله:

(وَمَا أَتَى بِالْيَاءِ مِنْهَا) أي من المعتلات (أَكْثَرُ مِنَ الَّذِي بِالْوَاوِ قَدْ يَشْتَهَرُ) أي مما اشتهر إثباته بالواو، ثم ذكر ما جاء بالواو لحصرها، فقال:
 (وَوَيْهَهَا) أي المعتل بالواو أربعة ألفاظ فقط، وهي: (كَيْنُونَةٌ) كما تقدم أنقأ، و(ذَيْمُومَةٌ) مصدر دام يدوم، و(سَيْدُودَةٌ) مصدر ساد يسود، و(آخِرُهَا الْهَيْغُوعَةُ) مصدر هاع يهوع: إذا قاء.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أنه إنما جعلت الواو ياء في كينونة، وإن لم توجد فيه علة القلب على هذا المذهب تبعاً لليائيات؛ لكثرتها، وقلة الواويات، ولذا قيل: لا يجيء من الواويات غير الكينونة، والديمومة، والسيدودة، والهيغوعة، والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على الصورة الأولى، وهي ما كان فيه حرف العلة ساكناً، وما قبلها مفتوحاً، سارع يبين كيفية إعلال الثلاثة الأخيرة، فقال:

(وَفِي الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ) أي فيما إذا كان ما قبل حرف العلة مفتوحاً مع الحركات الثلاث في حرف العلة، نحو يبيع، وخوف، وطول، فقوله: «وفي الثلاثة إلخ» مقابل قوله السابق: «ولا يُعَلُّ الْأَوَّلُ إلخ» (سَكَنَ أَخْرَفُ عِلَّةً) أي تسكن أحرف العلة

٥٩٢ - وَأَلِفًا تُقَلَّبُ إِذْ فَتَحَ سَبَقُ عَرِيكَةُ السَّاكِنِ لِيْنَهَا أَحَقُّ
٥٩٣ - إِنْ كُنَّ فِي فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ وَازَنَتْ وَشَكَلَهُنَّ لِلْمَرْوُضِ بَايِنَةً

(لِتَخْفِيفِ) أي لأجل تخفيف ثقلها، وقوله: (حَسَنٌ) صفة لـ«تخفيف»

(وَأَلِفًا تُقَلَّبُ) بالبناء للمفعول، أي ثم تُقلب أحرف العلة أَلِفًا (إِذْ فَتَحَ) أي فتح الحر فالذي (سَبَقُ) أي تقدم على أحرف العلة (عَرِيكَةُ السَّاكِنِ) أي طبيعته (لِيْنَهَا) بالرفع على البدلية لـ«عريكة» (أَحَقُّ) أي بقلب تلك الأحرف أَلِفًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثلاثة الأخيرة - كما قال ابن جني - تُسَكَّن أحرف العلة فيها أولاً؛ للتخفيف، ثم تُقلب أَلِفًا؛ لاستدعاء فتحة ما قبلها موافقة ذلك الحرف لها، ولين عريكة الساكن.

[فإن قلت]: لو أسكنت حروف العلة أولاً يحصل التخفيف على ما ذكرتم، فلم يُخْتَجِ إلى القلب، وإلا لوجب القلب في مثل قَوْلِ مصدرًا، وليس كذلك.

[أجيب]: بأنهم إنما قلبوها أَلِفًا بعد الإسكان؛ لأنهم لو اقتصروا على الإسكان لالتبس المتحرك في الأصل بالساكن فيه، ألا ترى أنهم لو أعلّوا نحو تَوَّبَ بالتحريك بإسكان الواو فقط، لم يُعَلَمَ أن الواو في الأصل متحرك، ثم طرأ عليه الإعلال، أم ساكن، مثل فلس، كيوم، فأعلّوها بالإبدال بعد الإسكان؛ تنبيهًا على أنها متحركة في الأصل، مع أن الألف أخف من الواو، والياء الساكنتين، كذا حققه ابن الحاجب رحمه الله تعالى^(١)، والله تعالى أعلم.

ثم إن هذا الإعلال في هذه الثلاثة مشروط بشروط سبعة، ذكرها موضحة بأمثلتها، فأشار إلى الأول بقوله:

(إِنْ كُنَّ) أي حروف العلة (فِي فِعْلٍ) مطلقًا؛ لثقله (أَوْ اسْمٍ وَازَنَتْ) أي جاء موازنًا للفعل؛ لشبهه بالثقل.

٥٩٢ - وَأَلِفًا تُقَلَّبُ إِذْ فَتَحَ سَبَقُ عَرِيكَةُ السَّاكِنِ لِيْنَهَا أَحَقُّ
٥٩٣ - إِنْ كُنَّ فِي فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ وَازَنَتْ وَشَكَلَهُنَّ لِلْمَرْوُضِ بَايِنَةَ

(لِتَخْفِيفِ) أي لأجل تخفيف ثقلها، وقوله: (حَسَنٌ) صفة لـ«تخفيف»

(وَأَلِفًا تُقَلَّبُ) بالبناء للمفعول، أي ثم تُقلب أحرف العلة أَلِفًا (إِذْ فَتَحَ) أي فتح الحر فالذي (سَبَقُ) أي تقدم على أحرف العلة (عَرِيكَةُ السَّاكِنِ) أي طبيعته (لِيْنَهَا) بالرفع على البدلية لـ«عريكة» (أَحَقُّ) أي بقلب تلك الأحرف أَلِفًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثلاثة الأخيرة - كما قال ابن جني - تُسَكَّن أحرف العلة فيها أولاً؛ للتخفيف، ثم تُقلب أَلِفًا؛ لاستدعاء فتحة ما قبلها موافقة ذلك الحرف لها، ولين عريكة الساكن.

[فإن قلت]: لو أسكنت حروف العلة أولاً يحصل التخفيف على ما ذكرتم، فلم يُخْتَجِ إلى القلب، وإلا لوجب القلب في مثل قَوْلِ مصدرًا، وليس كذلك.

[أجيب]: بأنهم إنما قلبوها أَلِفًا بعد الإسكان؛ لأنهم لو اقتصروا على الإسكان لالتبس المتحرك في الأصل بالساكن فيه، ألا ترى أنهم لو أعلّوا نحو تَوَّبَ بالتحريك بإسكان الواو فقط، لم يُعَلِّم أن الواو في الأصل متحرك، ثم طرأ عليه الإعلال، أم ساكن، مثل فلس، كيوم، فأعلّوها بالإبدال بعد الإسكان؛ تنبيهًا على أنها متحركة في الأصل، مع أن الألف أخف من الواو، والياء الساكنتين، كذا حققه ابن الحاجب رحمه الله تعالى^(١)، والله تعالى أعلم.

ثم إن هذا الإعلال في هذه الثلاثة مشروط بشروط سبعة، ذكرها موضحة بأمثلتها، فأشار إلى الأول بقوله:

(إِنْ كُنَّ) أي حروف العلة (فِي فِعْلٍ) مطلقًا؛ لثقله (أَوْ اسْمٍ وَازَنَتْ) أي جاء موازنًا للفعل؛ لشبهه بالثقل.

٥٩٤ - وَلَمْ يَكُنْ فَتَحَ مَضَى كَسَاكِنٍ وَلَيْسَ دَلٌّ لاضْطِرَابِ الْبَدَنِ

وحاصل هذا الشرط الأول أنه تُقلب حروف العلة ألفاً إذا وقعت في فعل مطلقاً، أو في اسم على وزنه.

أما في الفعل الثلاثي المجرد فيُعمل على الوجه المذكور أصالة؛ لوجود الشرائط كلها، نحو قال، وباع، كما يجيء.

وأما في المزيد فيه، فلا يُعمل بالأصالة؛ لعدم انفتاح ما قبلها، نحو أقام، وأباع، أصلهما أقوم، وأبيع بسكون القاف، والباء، لكنهم قلبوها ألفاً، وإن لم يوجد فيهما موجب القلب، وهو انفتاح ما قبلها؛ حملاً على الثلاثي، ثم حملوا الإقامة، والإباعة على أقام، وأباع.

وأما الاسم، فالمراد منه الاسم الثلاثي الذي على وزن فعل ثلاثي، كما سيوضح في الأمثلة.

ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله: (وَشَكَلَهُنَّ لِلْعُرُوضِ بَيِّنَةٌ) أي فارق العروض، يعني أنه ليس حركة عارضة، فلا يُعمل ما كانت حركته عارضة؛ إذ لا اعتبار بالعارض، فيكون في حكم الساكن.

ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(وَلَمْ يَكُنْ فَتَحَ مَضَى) أي ولم يكن الفتح السابق على حرف العلة (كَسَاكِنٍ) أي في حكم السكون، يعني أنه لا بد وأن يكون فتحة ما قبلها أصلية، لا عارضة.

وأشار إلى الرابع بقوله: (وَلَيْسَ) اللفظ (دَلٌّ لاضْطِرَابِ الْبَدَنِ) أراد به اضطراب المعنى، يعني أنه لا يكون في معنى الكلمة اضطراب، وتحرك؛ إذ لا يبقى فيها على تقدير الإعلال ما يدل على اضطراب معناها.

وأشار إلى الخامس بقوله:

- ٥٩٥ - وَعَغَيْرَ جَامِعٍ لِإِعْلَالَيْنِ وَلَازِمٍ آتِيهِ ضَمُّ الْعَيْنِ
 ٥٩٦ - وَعَغَيْرَ مَثْرُوكٍ ذَلِيلٍ أَضْلِيهِ لِذَا يُعَلُّ قَالَ دَارٌ فِعْلِيهِ
 ٥٩٧ - لِجَمْعِهِ الشَّرَائِطُ الْمَذْكُورَةُ دِيَارُهُمْ إِعْلَالُهَا مَأْثُورَةُ

(وَعَغَيْرَ جَامِعٍ لِإِعْلَالَيْنِ) يعني أنه يشترط أيضًا أن لا يجتمع في حروف العلة إعلالان متواليان في حرفين أصليين في كلمة واحدة؛ إذ هو مخل بالكلمة. وأشار إلى السادس بقوله: (وَلَازِمٍ) بالجر عطفًا على «جامع»، أي وغير لازم، وقوله: (آتِيهِ) فاعل بلازم، وقوله: (ضَمُّ الْعَيْنِ) منصوب على المفعولية، يعني أنه يشترط أيضًا أن لا يلزم ضم حروف العلة في مضارعه، أي في مضارع الفعل الذي هو الماضي، على تقدير الإعلال؛ إذ هو مرفوض.

وأشار إلى السابع بقوله:

(وَعَغَيْرَ مَثْرُوكٍ ذَلِيلٍ أَضْلِيهِ) أي ويشترط أيضًا أن لا يترك بسبب الإعلال الدلالة على أصل المعتل، من كونه واويًا، أو يائيًا، فهذه الشروط السبعة، متى اجتمعت كلها في كلمة وجب إعلالها، وإلا فلا، كما أشار إليه بقوله: (لِذَا) أي لأجل اجتماع هذه الشروط السبعة (يُعَلُّ) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله: (قَالَ) لقصد لفظه، هذا مثال للفعل، فأصل قال قَوْل بفتح الواو، فأسكنت، وَقَلْبَتِ أَلْفًا، فصار قال، ومثال اسم (دَارٌ فِعْلِيهِ) بالإضافة، فهـ «دَارٌ» اسم بوزن فعل، أصله دَوَّرَ بفتح الواو، فَقَلْبَتِ أَلْفًا، فصار دار، وإنما أعلّ قال، ودار (لِجَمْعِهِ الشَّرَائِطُ) السبعة (الْمَذْكُورَةُ) كلها فيهما؛ إذ الأول فعل، والثاني اسم على وزن فعل، ووجود باقي الشروط فيهما ظاهر.

وقوله: (دِيَارُهُمْ إِعْلَالُهَا مَأْثُورَةُ) أي منقولة عن العرب، أشار به إلى أن إعلال ديار، وإن لم توجد فيه الشروط السابقة، إنما هو تبعًا لمفرده، وهو دار، فأصل ديار دِيَوَارٌ، لكن لما كان ما قبلها مكسورًا قلبت ياء لا ألفًا، فيكون ديار تابعًا لمفرده في مطلق الإعلال، فنتبه، وقوله:

٥٩٨ - وَاحِدَهُ تَبِعَ كَالْقِيَامِ	لِفِعْلِهِ يَتَّبِعُ فِي الْكَلَامِ
٥٩٩ - وَلِسُكُونِ مُفْرَدِ السِّيَاطِ	قَدْ شَابَهُ الدَّارَ بِلاَ اشْتِرَاطِ
٦٠٠ - فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ لَمْ تُوَازِنِ	فِعْلاً أُعْلِتْ لِاتِّبَاعِ بَيْنِ

(وَاحِدَهُ) مفعول مقدم لـ (تبع) أي تبع مفردة، يعني إنما أعلّ ديار لأجل إتباعه لمفرده، وهو دار، لا لوجود شروط الإعلال، ودار أعلّ لتوفر الشروط فيه، كما مرّ أنفاً (كَالْقِيَامِ) أي كإعلال القيام، وإن لم توجد فيه الشروط المذكورة أيضاً، إلا أنه أعلّ تبعاً لفعله قام؛ لأنه توفرت فيه الشروط، كما أشار إليه بقوله: (لِفِعْلِهِ يَتَّبِعُ فِي الْكَلَامِ) فأصل قيام قِيَامٌ، فقلبت الواو ياء تبعاً لفعله الذي هو قام.

(وَلِسُكُونِ مُفْرَدِ السِّيَاطِ) أي ولأجل كون مفرد السياط، وهو السَّوْطُ بفتح السين، وسكون الواو (قَدْ شَابَهُ) أي مفرد السياط (الدَّارَ) أي لفظه في سكون وسطه، أي فأعلّ السياط (بِلاَ اشْتِرَاطِ) أي بلا وجود شروط العلة الماضية فيه.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن «السياط» بكسر السين، أصله سواط، بالواو، لكنه أعلّ بقلب واوه ياء، وإن كانت شروط الإعلال السابقة غير متوفرة فيه؛ لكون مفرده، وهو سَوَاطٌ مشابهاً لدار، في كون ثانيه ساكناً، فكان سَوَاطٌ قد أعلّ لمشابهته بما أعلّ. وقوله: (فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ) أي ديار، وقيام، وسياط، ليست فعلاً و(لَمْ تُوَازِنِ فِعْلاً) أي ومع ذلك (أُعْلِتْ) بقلبها إلى الياء (لِاتِّبَاعِ بَيْنِ) أي ظاهر واضح، أي لاتّباع ديار، وسياط لمفرديهما، وقيام لفعله.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه أُعْلِتْ هذه الأشياء، وهي ديار، وقيام، وسياط، وإن لم تكن هي أفعالاً، ولا على أوزان أفعال؛ لأجل متابعتها لمفرداتها، وهي دار، وقيام، وسَوَاطٌ.

ولما ذكرنا أعلّ ديار، ووجود الشرط فيه؛ لأجل حمله عن غيره، ذكر ما لا يُعْلَى: لعدم توفّر الشرط فيه، فذكر ما فُتِدَ فيه الشرط الأول، وهو كونه فعلاً، أو موازناً له، فقال:

- ٦٠١ - حَوَكَةٌ حَوْنَةٌ وَحَيْدَى وَصَوْرَى إِغْلَالُهَا قَدْ فُقِدَا
 ٦٠٢ - لِبُعْدِهَا عَنْ وَزْنِ أَفْعَالٍ بِنَا قِيلَ دَلَالَةٌ عَلَى أَضَلِّ أَتَى
 ٦٠٣ - وَدَعَوُ الْقَوْمِ لِبَطَارِيءِ سَلِمَ وَعَوَّرُوا وَاجْتَوَّرُوا كَذَا عَلِمَ

(حَوَكَةٌ) بفتح الحاء المهملة، والواو: جمع حائك، و(حَوْنَةٌ) بفتحين أيضًا: جمع خائن (وَحَيْدَى) بفتح الحاء والذال المهملتين: هو الحمار الذي يَحِيدُ، أي يميل عن ظله؛ لنشاطه (وَصَوْرَى) بفتح الصاد المهملة، والراء: اسم ماء بقرب المدينة، فقوله: «حَوَكَةٌ إلخ» مبتدأ خبره جملة قوله: (إِغْلَالُهَا) مبتدأ ثان، خبره جملة (قَدْ فُقِدَا) بألف الإطلاق، مبنيا للمفعول.

(لِبُعْدِهَا) أي لبعده: حَوَكَةٌ، وما بعدها (عَنْ وَزْنِ أَفْعَالٍ بِنَا) أي بسبب وجود تاء التانيث فيها، وكذا الألف.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أنه لا يُعَلَّ ما سبق من حَوَكَةٌ، وما عطف عليه؛ لانتفاء الشرط الأول فيها، وهو كونه فعلاً، أو موازناً له، أما عدم كونها فعلاً فظاهراً، وأما عدم موازنتها، فذلك لخروجها عن وزن الفعل بسبب وجود علامة التانيث، وهي التاء في الأولين، والألف في الآخرين، هذا مختار ابن جنبي.

[تنبيه]: قال في «مختار الصحاح»: حاك الثوب: نسجه، وبابه قال، حَوَكًا، وَجِيَاكَةً، فهو حائكٌ، وقومٌ حاكَّةٌ، وحَوَكَةٌ أيضًا بفتح الواو انتهى.

فقد بين أنه يجوز إعلال الحَوَكَةِ، وعدمه، فتنبيه، والله تعالى أعلم.

وقيل: سبب عدم الإعلال الدلالة على الأصل، وإليه أشار بقوله:

(قِيلَ: دَلَالَةٌ عَلَى أَضَلِّ أَتَى) يعني أن بعضهم قال: إنما لم تُعَلَّ هذه الأشياء حتى يتدلَّن على أصلهن، وهو أن أصل حَيْدَى ياء، وأصل غيره واو، كما أسلفناه، فلوأعلن لم يُعلم أيها واوي، وأيها يائي.

ثم ذكر ما فقد فيه الشرط الثاني، وهو عدم عُروض حركة حرف العلة، فقال:

(وَدَعَوُ) بفتح العين، وضم الواو (الْقَوْمِ) منصوب على المفعولية (لِبَطَارِيءِ سَلِمَ) أي

٦٠٤ - إِذْ عَيْتُهُ وَتَأْوُهُ كَسَاكِينٍ فِي اعْوَرٍّ مَنْ تَجَاوَزُوا فِي مَسْكِنٍ

سليم من الإعلال؛ لأجل كون حركته طارئة على الواو؛ لسكونها؛ لدفع الانتفاء الساكنين: الواو، ولام التعريف، فانتفى منه الشرط الثاني.

ثم ذكر ما فقد فيه الشرط الثالث، وهو أن لا تكون فتحة ما قبل حرف العلة في حكم السكون، فقال:

(وَعَوْرُوا) بفتح العين، وكسر الواو (وَاجْتَوَرُوا) بمعنى تجاوزوا (كَذَا عَلِمَ) بالبناء للمفعول، أي كان معلوماً عدم إعلاله؛ لفقدان الشرط الثالث (إِذْ عَيْتُهُ) راجع له «عوروا»، أي عين كلمته، وهي الواو (وَتَأْوُهُ) راجع له «اجتوروا» (كَسَاكِينٍ) أي في حكم الحرف الساكن (فِي اعْوَرٍّ) من باب الافعال (مَنْ تَجَاوَزُوا) راجع له «اجتوروا»، أي إن واو اجتوروا في مقابلة تجاوزوا، فقوله: «من تجاوزوا» فاعل به «اعور»، وقوله: (فِي مَسْكِنٍ) متعلق به «تجاوزوا».

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أنه لا يُعَلَّ نحو عَوْرٍ، واجتور، وإن كانت الواو متحركة، وما قبلها مفتوحاً؛ لأن حركة العين في عَوْرٍ، والتاء في اجْتَوَرٍ في حكم السكون، أي لأن حكم واو عَوْرٍ في حكم واو اعْوَرٍّ؛ لأنه بمعناه، وتاء اجتور في حكم ألف تجاور؛ لأنه بمعناه، والواو في اعْوَرٍّ، وتجاور، لا تعل؛ لسكون ما قبلها، فيمتنع إعلال ما هو في معناهما، هكذا ذكره ابن جنبي.

وقال الرضي: وأما العيوب المحسوسة، فليس الغالب فيها المزيد فيه، لكن بعضها المزيد فيه أكثر استعمالاً من غيره، كاخْوَلٌ، واعْوَرٌّ، فإنهما أكثر استعمالاً من حَوَلٌ، وعَوْرٌ، ولذلك لم تُقَلَّبْ واوهما؛ حملاً على اخْوَلٌ، واعْوَرٌّ.

وقال بعض المحققين: ومنهم من نظر إلى الأصل، ولم ينظر إلى البناء الذي سكن ما قبل الواو فيه، بل اعتبر خصوص الفعل الثلاثي، فأعلّه؛ جرياً على القياس، فقال: في عَوْرٍ: عَاَرٌ، وَيَعْوَرُّ: يَغَاَرُ، كخاف يَخَافُ، ذكره ابن كمال^(١).

٦٠٥ - وَجَوْلَانُ الْحَيَوَانَ سَلِمًا حِينَ اضْطِرَابٍ مِنْهُمَا قَدْ عَلِمَا
٦٠٦ - وَالْمَوْتَانِ حَمَلُوا عَلَيْهِمَا لِأَنَّهُ نَقِيضُ حَيٍّ قَدَمَا

ثم ذكر ما فقد فيه الشرط الرابع، وهو أن لا يكون في معنى الكلمة اضطراب، فقال:

(وَجَوْلَانُ) بترك تنوينه؛ للوزن، مصدر جال، وهو مبتدأ، وقوله: (الْحَيَوَانَ) عطف عليه بعاطف مقدر، والخبر قوله (سَلِمًا) أي من الإعلال، وإنما لم يُعْلَمَ مع تحرك حرف العلة، وانفتاح ما قبلها فيهما؛ لفقده الشرط الرابع، وهو، ما أشار إليه بقوله: (حِينَ اضْطِرَابٍ مِنْهُمَا) أي من جَوْلَانِ، وَحَيَوَانَ (قَدْ عَلِمَا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول. وحاصل ما أشار إليه، أنه إنما لم يُعْلَمَ جَوْلَانِ، وَحَيَوَانَ؛ لعدم توفر الشرط الرابع فيهما، كما ذكرناه، وإنما لم يُعْلَمَ حيثُ حتى تدلّ حركتهما على اضطراب معنهما، يعني أنهم قصدوا بإبقاء حركة حرف العلة فيهما التنبية على حركة مدلول لفظهما. ولما أورد على ما ذكره، من أنه لا يعمل ما دلّ على اضطراب، قولهم: الْمَوْتَانِ، فإنه لم يُعْلَمَ، مع أنه لا يدلّ على الاضطراب، أجاب عنه بقوله:

(وَالْمَوْتَانِ) بفتحات: الموت، وهو أيضاً ضدّ الحيوان، يقال: اشترى الْمَوْتَانِ، ولا تشتري الحيوان، أي اشترى الأرض والدور، ولا تشتري الرقيق، والدواب، قاله في «الصحاح»^(١)، وهو مفعول مقدّم لـ(حَمَلُوا عَلَيْهِمَا) أي على جَوْلَانِ وَحَيَوَانَ (لِأَنَّهُ) أي الموتان (نَقِيضُ حَيٍّ) أي ضده.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أنه إنما لم يُعْلَمَ الْمَوْتَانِ مع أنه ليس في معناه اضطراب؛ حملاً على الحيوان، وإنما حملوه عليه؛ لأنه نقيضه، وهم يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير.

وقوله: (قَدَمَا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، صفة لـ«حَيٍّ»، أي مقدّم على الميت؛ إذ الموت يَحُلُّ بالحَيِّ، فيقطع حياته.

٦٠٧ - لَجْمَعِ إِغْلَالَيْنِ فِي نَحْوِ طَوَى إِغْلَالُهُ مَنَعَ كُلُّ مَنْ رَوَى

ثم ذكر ما فقد في الشرط الخامس، وهو أن لا يجتمع في الكلمة إعلالان، فقال: (لَجْمَعِ إِغْلَالَيْنِ) متعلق بـ«مَنَعَ» (في نَحْوِ طَوَى) بفتح الطاء المهملة، والواو، من الباب الثاني، ويجوز أيضاً من الباب الرابع، يقال: طواه يَطْوِيهِ طِيًّا، من باب ضرب، وَطَوِيَّ بكسر الواو يَطْوِي طَوَى، ومعناه حينئذ: الجوع، وهذا الثاني ليس مراداً هنا (إِغْلَالُهُ) مفعول مقدم لـ(مَنَعَ) بالبناء للفاعل، وفاعله قوله: (كُلُّ مَنْ رَوَى) أي كل من نقل عن العرب.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه لا يُعَلَّ نحو طَوَى لئلا يجتمع فيه إعلالان؛ إذ طَوَى أصله طَوَى بفتح الياء، فأعلَّ بقلب يائه ألفاً، كما في رَمَى، فلو أعلَّ واوه أيضاً بقلبها ألفاً لاجتمع فيه إعلالان متواليان في حرفين أصليين، فيلزم إجحاف الكلمة، وهو غير جائز.

وإنما اعتبروا القيد الأول؛ ليخرج الإعلال في نحو يَتَّقِي، أصله يَتَّقِي بضم الياء، فأعلَّ بالحذف، والإسكان، وذلك جائز؛ لأنهما ليسا بمتواليين، بل بينهما وسَطٌ، وإنما جاز إعلالان إذا توسط بينهما حرف؛ لأنه لا يلزم منه إجحاف، مثل إجحاف المتواليين؛ لأن العليل سريع النزاع عند تخلُّل فاصل، ويتضاعف ضعفه إذا توالى عليه علتان من غير فاصل.

وإنما اعتبروا القيد الثاني؛ ليخرج الإعلالان في نحو قاضٍ، أصله قاضيٌّ، فأعلَّ بالإسكان، والحذف، وذلك جائز؛ لأنهما ليسا في حرفين، بل في حرف واحد، وهو الياء، وليخرج الإعلالات في نحو إقامة، أصله إقامة، فأعلَّ بالنقل، والقلب، والحذف، هذا.

ولو اعتبر مجيئه من الباب الرابع فهو إنما لم يُعَلَّ حملاً على قَوِيٍّ، أو حملاً على هَوَى، أصله قَوَوٌ، فقلبت الواو الأخيرة ياء؛ لكثير ما قبلها، ولم تُقلب الأولى ألفاً؛

٦٠٨ - وَطَوِيًّا عَلَيْهِ فِي ذَا يُحْمَلُ فِي حَيْثُ لُزُومٍ ضَمُّ أَهْمَلُوا
٦٠٩ - فِي عَيْنِ آتِيهِ فَأَمَّا الْقَوْدُ وَضَيْدٌ قَدَلٌ أَضَلًّا يُورَدُ

لثلا يجتمع فيه إعلالان، فحُمِلَ طَوِيٌّ عَلَيْهِ، وإن انتفى الإعلالان فيه؛ لأنهما من باب واحد، لكونهما من فَعَلَ مَكْسُورِ الْعَيْنِ، كذا ذكره ابن الحاجب.

وبيان الثاني أن هَوَى أَصْلُهُ هَوَى بِفَتْحَاتٍ، قُلِبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا؛ لِتَحَرُّكِهَا، وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، وَلَمْ تُقْلَبِ الْوَاوُ أَلْفًا؛ لِثَلَا يَجْتَمِعُ فِيهِ إِعْلَالَانٌ، فَحُمِلَ عَلَيْهِ طَوِيٌّ، وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ إِعْلَالَانٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فَعَلَ بِفَتْحِ الْعَيْنِ؛ لِحَفَّتِهِ وَكَثْرَتِهِ، وَقَعَلَ بِالْكَسْرِ فَرَعٌ عَلَيْهِ، فَحُمِلَ الْفَرَعُ عَلَى الْأَصْلِ، كَذَا حَقَّقَهُ الْجَارِبَرْدِيُّ.

وقيل: إنما لم يُعَلَّ طَوِيٌّ بِالْكَسْرِ حَتَّى لَا يَلْزَمُ ضَمُّ الْيَاءِ فِي مَضَارِعِهِ، كَمَا فِي حَيْثُ.

وقوله: (وَطَوِيًّا) بِأَلْفِ التَّنْبِيَةِ (عَلَيْهِ) أَي عَلَى طَوِيٍّ الْمَفْرُودِ (فِي ذَا) أَي فِي عَدَمِ الْإِعْلَالِ، مُتَعَلِّقٌ بِ(يُحْمَلُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، يَعْنِي أَنَّ طَوِيًّا لَا يُعَلَّ، فَلَا تُقْلَبُ وَاوُهُ أَلْفًا، وَإِنْ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ إِعْلَالَانٌ؛ حَمَلًا لَهُ عَلَى طَوِيٍّ.

ثم ذكر ما فُقِدَ فِيهِ الشَّرْطُ السَّادِسُ، وَهُوَ أَنَّ لَا يَلْزَمُ ضَمُّ حَرْفِ الْعِلَّةِ فِي مَضَارِعِهِ، فَقَالَ:

(فِي حَيْثُ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ، وَكَسْرِ ثَانِيهِ (لُزُومٍ ضَمُّ) مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لـ(أَهْمَلُوا) أَي تَرَكُوا لُزُومَ الضَّمِّ (فِي عَيْنِ آتِيهِ) أَي مَضَارِعِهِ.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه لا يُعَلَّ حَيْثُ بِقَلْبِ الْيَاءِ الْأُولَى أَلْفًا؛ حَتَّى لَا يَلْزَمَ ضَمُّ الْيَاءِ فِي مَضَارِعِهِ، بِأَنَّ إِذَا قُلِبَتْ حَايَ بِقَلْبِ الْيَاءِ أَلْفًا يَجِيءُ مَضَارِعُهُ يَخَايُ بِضَمِّ الْيَاءِ الْأَخِيرَةِ؛ لِأَنَّ إِعْلَالَ الْمَاضِي يُوجِبُ إِعْلَالَ الْمَضَارِعِ عِنْدَهُمْ، وَالضَّمُّ عَلَى الْيَاءِ ثَقِيلٌ مَرْفُوضٌ فِي كَلَامِهِمْ.

ثم ذكر ما فُقِدَ فِيهِ الشَّرْطُ السَّابِعُ، وَهُوَ أَنَّ لَا تُتْرَكَ الدَّلَالَةُ عَلَى الْأَصْلِ، فَقَالَ:

٦١٠ - فَأَزْبَعُ إِذَا يُضْمُّ السَّابِقُ كَمُنِيرٍ وَبَيْعَتْ يَلْتَجِحُّ
٦١١ - يَغْزُوهُمْ وَمِثْلُهُ لَنْ يَدْعُوا فَأَوَّلُ لِقَلْبٍ يَا وَآوَا حَوَى

(فَأَمَّا الْقَوْدُ) بفتحين، وهو القصاص (وَصَيْدٌ) مصدر صَيْدَ من باب تَعَبَ: إذا رفع رأسه كبيراً^(١) (فَدَلُّ) كَلَّ من القود، وَصَيْدٌ (أَصْلًا يُوزَدُ) أي يؤتى به. وحاصل المعنى بإيضاح أنه لا يُعَلَّ نحو الْقَوْدِ، وَالصَّيْدِ بقلب الواو والياء ألفاً حتى يدلَّ بقاء الواو والياء على الأصل، أي على أصل باقي المعتلات، يعني أنهم صححوهما تنبيهاً على أن أصل المعتلات إما واو، أو ياء، كما أعربوا آياً وأية مع وجود موجب البناء؛ تنبيهاً على أن الأصل في أخواتهما الإعراب، وفي هذا ضربٌ من الحكمة في هذه اللغة العربية، فيحفظ، ولا يُقاس، فلا يقال: في أباع أبيع، كذا حققه^(٢).

وذكر بعضهم أن المعنى أنهم تركوا الإعلال للدلالة على أصل الواو والياء؛ إذ لو قلبت الواو في الْقَوْدِ، فقليل: القاد لم يُعلم أنه واوي، أو ياء، وكذا الصيد. قلت: المعنى الأول أوضح، وأولى، والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على الأربعة الأول، من خمسة عشر وجهاً، وهي ما إذا كان ما قبل حروف العلة مفتوحاً، وهي بأحوالها الأربعة، شرع يذكر الأربعة الثانية منها، فقال: (فَأَزْبَعُ) من الأوجه السابقة (إِذَا يُضْمُّ السَّابِقُ) يعني أن الأوجه الأربعة تأتي إذا كان ما قبل حروف العلة مضموماً، وحروف العلة حينئذ إما ساكنة، أو مكسورة، أو مضمومة، أو مفتوحة، كما أوضحها بأمثله، فقال:

(كَمُنِيرٍ) بسكون اليا، مثال للساكنة (وَبَيْعَتْ) بكسر الياء، مثال للمكسورة (يَلْتَجِحُّ) بالبناء للفاعل، وفاعله قوله: (يَغْزُوهُمْ) بضم الزاي، مثل للمضمومة (وَمِثْلُهُ لَنْ يَدْعُوا) بألف التثنية، أو هي للإطلاق، مثال للمفتوحة.

(١) راجع «لسان العرب» ٢٦٢/٣.

(٢) «الفلاح» ص ١٢٥.

- ٦١٢ - لِضَمَّةِ السَّابِقِ مَعَ سُكُونِ يَاءٍ
وَتَائِبَهَا سُكُونُهُ قَدْ أُعْطِيَ
٦١٣ - فَصَارَ بُوعٌ ثُمَّ بَعْدُ قَلْبًا
يَاءٌ إِذَا مَا الْكُشْرُ قَبْلُ وَجَبَا
٦١٤ - وَبِالسُّكُونِ ثَالِثٌ قَدْ خُفِّفَا
وَالْفَتْحُ ذُو التَّخْفِيفِ رَابِعًا كَفَى

(فَأَوَّلٌ) من الأوجه الأربعة، وهو ما كان فيه حرف العلة ساكنًا، وانضم ما قبلها، نحو مُيسر (لِقَلْبِ يَاءٍ وَآوَا حَوَى) أي جمع قلب يائه وآوا.

(لِضَمَّةِ السَّابِقِ) أي لأجل كون الحرف الذي قبل حرف العلة مضمومًا (مَعَ سُكُونِ يَاءٍ) أي مع كون يائه ساكنًا، فصار موميًا (وَتَائِبَهَا) بحذف الياء؛ للوزن، أي الوجه الثاني، وهو ما كان فيه حرف العلة مكسورًا، وما قبله مضموم، نحو يُبِعُ (سُكُونُهُ) مفعول ثانٍ ل(قَدْ أُعْطِيَ) بألف الإطلاق، مبنيا للمفعول، أي أعطي سكون يائه للخفة، ثم تجعل وآوا لضمة ما قبلها، ولين عريكة الساكن.

(فَصَارَ بُوعٌ، ثُمَّ بَعْدُ) أي بعد جعل الياء وآوا (قَلْبًا) بألف الإطلاق، مبنيا للمفعول، أي قلب الواو (يَاءٌ إِذَا مَا الْكُشْرُ قَبْلُ) بالبناء على الضم؛ لما سبق غير مرة، أي قبل الواو (وَجَبَا) بألف الإطلاق أيضًا مبنيا للفاعل، أي إذا كسر ما قبل الواو.

والمعنى أنه يجوز إبقاء الواو بعد قلبها من الياء، فيقال: بوع، ويجوز قلب الواو ياء، بعد كسر ما قبلها، فيقال: بيع بكسر الباء، وهذا أفصح الوجهين.

(وَبِالسُّكُونِ) أي تسكين حرف العلة (ثَالِثٌ) أي وجه ثالث، وهو ما إذا كان حرف العلة، وهي الواو مضمومًا، مع انضمام ما قبله، نحو يَغْرُؤُ (قَدْ خُفِّفَا) بألف الإطلاق، مبنيا للمفعول، والمعنى أنه تسكن منه الواو طلبًا للخفة؛ لثقل الضمة على الواو، فيصير يَغْرُؤُ بسكون الواو.

(وَالْفَتْحُ) أي فتح حرف العلة، وهي الواو (ذُو التَّخْفِيفِ رَابِعًا) أي وجهها رابعًا، وهو ما إذا كان حرف العلة، وهو الواو مفتوحًا، مع انضمام ما قبله، نحو لن يدعوا، فـ(رَابِعًا) مفعول مقدم ل(كَفَى) أي كفى الفتح الوجه الرابع عن قلب واوه؛ لحقته؛ إذ المقصود من الإعلال هو التخفيف، وهو حاصل هنا بدون.

- ٦١٥ - عُيْبَةٌ صَحَّتْ لِيَذَا وَتُوْمَةٌ فَأَزْبَعُ مِنْ بَعْدِ كَثْرِ قَائِمَةٍ
 ٦١٦ - مِوزَانٌ دَاعِوْتُنَا مِثَالُ ذَا وَرَضِيُوا وَتَرْمِيْنَ لِأَذَى
 ٦١٧ - فِي أَوَّلِ ثَقْلَبُ يَا لِمَا سَبَقُ كَذَاكَ ثَانٍ لَانِكْسَارِ مُلْتَحِقُ

(عُيْبَةٌ) بضم العين المعجمة، وفتح الياء؛ جمع غائب (صَحَّتْ لِيَذَا) يعني أن نحو عُيْبَةٍ لا يُعْلَى؛ لما ذكرناه من أن الإعلال كان لأجل الحقة، وقد حصل؛ لأن الفتحة خفيفة (و) كذا، لا يُعْلَى (تُوْمَةٌ) بضم، وفتح، بوزن عُيْبَةٍ، مبالغة نائم، كصَحَّكَ مبالغة ضاحك، يقال: رجل تُوْمَةٌ: أي كثير النوم.

ولما أنهى الكلام على الأربعة الثانية، شرع يذكر الأربعة الثالثة، فقال:
 (فَأَزْبَعُ) من خمسة عشر وجهًا (مِنْ بَعْدِ كَثْرِ قَائِمَةٍ) أي ثابتة، يعني أن الأربعة الثالثة تأتي إذا كان ما قبل حروف العلة مكسورًا، وحروف العلة حينئذ، إما ساكنة، أو مفتوحة، أو مضمومة، أو مكسورة، كما ذكر أمثلها، فقال:

(مِوزَانٌ) بكسر الميم، وسكون الواو، مثال للواو الساكنة بعد الكسرة، فقوله: «مِوزَانٌ» مبتدأ خبره قوله: «مِثَالُ ذَا»، وقوله: (دَاعِوْتُنَا) معطوف على «مِوزَانٌ» بعاطف مقدر، وهو بكسر العين المهملة، مثال للواو المفتوحة بعد الكسرة (مِثَالُ ذَا) أي من أمثلة هذا الوجه (و) من أمثله أيضًا (رَضِيُوا) بفتح، فكسر، مثال للياء المضمومة بعد الكسرة (وَتَرْمِيْنَ لِأَذَى) مثال للياء المكسورة بعد الكسرة، ثم بين كيفية إعلالها، فقال:

(فِي أَوَّلِ) أي وهو «مِوزَانٌ» (ثَقْلَبُ) بالبناء للمفعول، أي تقلب حرف العلة، وهو الواو (يَا لِمَا سَبَقُ) أي من أن حروف العلة إذا سكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها؛ للين عريكة الساكن، واستدعاء ما قبلها (كَذَاكَ ثَانٍ) أي وهو «دَاعِوْتُنَا»، يعني أنه أيضًا تقلب واوه ياءً (لَانِكْسَارِ مُلْتَحِقُ) بصيغة اسم المفعول، أي ملتحق به، ف«انكسار» مضاف، و«ملتحق مضاف إليه»، والمراد بالملتحق الحرف السابق، أي إنما قلبت ياءً؛ لأجل انكسار ما قبلها.

- ٦١٨ - فَصَارَ مِيزَانًا كَذَلِكَ دَاعِيَةً إِذْ ذَاتُ فَتْحَةٍ بِلِينٍ وَاهِيَةٍ
 ٦١٩ - وَلَا يُعَلُّ دَوْلٌ لِكُونِهِ مَا اشْتَقُّ مِنْ فِعْلِ وَلَا بِوَزْنِهِ
 ٦٢٠ - وَثَالِثٌ سُكَّنَ لِلتَّخْفِيفِ مَعَ حَذْفِ إِذَا لِسَاكِنَيْنِ قَدْ جَمَعَ

(فَصَارَ) الأول بعد القلب (مِيزَانًا، كَذَلِكَ) صار الثاني بعده (دَاعِيَةً؛ إِذْ) تعليلية (ذَاتُ فَتْحَةٍ بِلِينٍ وَاهِيَةٍ) أي ضعيفة قريبة من السكون، يعني أن الواو إنما قلبت، وإن لم تكن ساكنة بعد كسرة؛ لأن الفتحة أخت السكون؛ للين عريكته، فصارت واهية، أي ضعيفة قريبة من السكون.

[تنبه]: كان في هذا الشطر انكسار، ونصه:

إِذْ ذَاتُ فَتْحٍ لَيْتَ وَاهِيَةٍ

فأصلحته، فتنبه.

ولمَّا لم يُعَلِّ دَوْلٌ بكسر، ففتح، مع كونه مثل «داعية»، أجاب عنه بقوله:

(وَلَا يُعَلُّ دَوْلٌ) بكسر، ففتح: جمع دَوْلَةٌ بفتح الدال، وسكون الواو، والدولة في الحرب أن تُدال إحدى الفئتين على الأخرى، يعني أن واو دَوْلٍ لم تُقلب ياءً، مع أنه مثل غِيَّةٍ «لِكُونِهِ» أي لفظ دَوْلٍ (مَا اشْتَقُّ) بالبناء للمفعول، أي لأنه اسم جامد، غير مشتق (مِنْ فِعْلِ، وَلَا بِوَزْنِهِ) أي وليس أيضًا بوزن الفعل.

وحاصل ما أشار إليه أنه إنما لم يُعَلِّ دَوْلٌ؛ لأن الأسماء التي ليست بمشتقة من الفعل لا تُعَلِّ؛ لخفتها؛ لكونها بعيدة من الفعل الثقيل، إلا إذا كانت على وزن الفعل، وإنما قلنا: ليست بمشتقة؛ لأن الأسماء المشتقة فيها نوع ثقل؛ لدالاتها على النسبة، فُعَلَّ تخفيفًا.

(وَثَالِثٌ) أي وجه ثالث من الأوجه الأربعة، وهو ما إذا كان حرف العلة مضمومًا، بعد كسرة، كـ«رَضِيُوا» (سُكَّنَ) ياءه (لِلتَّخْفِيفِ، مَعَ حَذْفِ) أي مع حذف تلك الياء (إِذَا لِسَاكِنَيْنِ قَدْ جَمَعَ) كان الأولى التعبير بـ«إِذْ» التعليلية، فلو قال بدل هذا الشطر:

حَذْفِهِ إِذَا لِسَاكِنَيْنِ قَدْ جَمَعَ

- ٦٢١ - ضَارَ رَضُوا وَرَابِعٌ كَمِثْلِ ذَا ثَلَاثَةَ بَعْدَ سُكُونِ أُحْدَا
 ٦٢٢ - كَيْخَوْفُوا وَيَبِيغُوا وَيَقُولُوا فَالْحَرَكَاتُ لِلْسُّكُونِ تُنْقَلُ
 ٦٢٣ - لِيُضْعِفَ يَا وَالْوَاوِ عَنِ أَنْ تَحْمَلًا وَقُوَّةَ الصَّحِيحِ حِينَ خَصَلَا

فقوله: «حذفه» بحذف الصلة للوزن، والضمير لحرف العلة، أي مع حذف حرف العلة، وهو الياء؛ لأنه اجتمع فيه ساكنان: الياء، وواو الجمع، ولم تُحذف الواو؛ لأنها علامة، ثم ضُمت الضاد بعد سلب حركتها، إما بضمة الياء المحذوفة، أو بضمة من خارج فد(ضَارَ رَضُوا) بضم الضاد.

(وَرَابِعٌ) أي وجه رابع من تلك الأوجه الأربعة، وهو ما إذا كان حرف العلة مكسورًا، مع كسر ما قبلها، نحو تَرْمِيْنِ (كَمِثْلِ ذَا) أي مثل الوجه الثالث، أي أنه يُعلِّ تَرْمِيْنِ بإسكان حرف الياء تخفيفًا، ثم حذفها لالتقاء الساكنين.

ولما أنهى الكلام على الأربعة الثالثة شرع يبيِّن الثلاثة الباقية من خمسة عشر وجهًا، فقال:

(ثَلَاثَةٌ) أي أوجه ثلاثة، من خمسة عشر وجهًا (بَعْدَ سُكُونِ أُحْدَا) بألف الإطلاق، مبنيا للمفعول، يعني أَنَّ الأوجه الثلاثة تأتي إذا كان ما قبل حروف العلة ساكنًا، وحروف العلة حينئذ، إما مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، ولا يمكن سكونها كما مر. وأمثلتها (كَيْخَوْفُوا) بسكون الحاء، وفتح الواو الأولى، مثال المفتوحة بعد السكون (وَيَبِيغُوا) بالموحدة، وكسر الياء، مثال للمكسورة بعد السكون (وَيَقُولُوا) بسكون القاف، وضم الواو، مثال للمضمومة بعد السكون (فَالْحَرَكَاتُ) أي الفتحة في الأول، والكسرة في الثاني، والضمة في الثالث (لِلْسُّكُونِ) أي للحرف ذي السكون، وهو الحاء، والباء، والقاف (تُنْقَلُ) بالبناء للمفعول (لِيُضْعِفَ يَا) في يبيع (وَالْوَاوِ) في يخوف، ويقول (عَنِ أَنْ تَحْمَلًا) بألف التثنية، أي ضعف الياء، والواو عن تحمّل الحركات (وَقُوَّةَ الصَّحِيحِ) أي لكون الحرف الصحيح الذي قبلهما قويًا يتحمّل الحركات، وقوله: (حِينَ خَصَلَا) بألف الإطلاق، طرق له «قوة»، أي وقت حصوله.

- ٦٢٤ - لِلْفَتْحِ صَارَ فِي يَخَافُ أَلْفًا إِذْ لَيْنٌ عَارِضُ الشُّكُونِ أَلْفًا
 ٦٢٥ - فِي غَيْرِ خَوْفٍ صِرْنَ قَدْ يَخَافُ مَعَ يَبِيعُ قَدْ يَقُولُ قَوْلَ مَنْ شَرَعَ
 ٦٢٦ - وَأَذُورٌ وَأَعِينٌ مَا قَدْ يُعَلِّ خَوْفًا لِنَبْسِهِ بِفِعْلِ يُنْتَقَلُ

(لِلْفَتْحِ صَارَ فِي يَخَافُ أَلْفًا) يعني أنه بعد نقل الفتحة من واو يَخَوْفٍ إلى خائه يجب أن تُقلب الواو ألفًا؛ لأجل انفتاح ما قبلها (إِذْ لَيْنٌ عَارِضُ الشُّكُونِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي السكون العارض (أَلْفًا) بألف الإطلاق، مبنيا للمفعول، أي لما عُرف من لين عريكة الساكن العارض.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الواو تُجعل في يَخَوْفٍ بعد نقل فتحها ألفًا؛ لفتحة ما قبلها، ولين عريكة الساكن العارض.

(فِي غَيْرِ خَوْفٍ) يعني أن هذا الإعلال لغير المصدر؛ لأنه لا تُعلِّ واوه؛ لكون سكونه أصليا، وكذا الياء في نحو يَبِيعُ (صِرْنَ) أي صارت يَخَوْفٍ، وَيَبِيعُ، وَيَقُولُ بعد الإعلال المذكور (قَدْ يَخَافُ، مَعَ يَبِيعُ، قَدْ يَقُولُ قَوْلَ مَنْ شَرَعَ) أي بفتح الخاء بعدها ألف، وكسر الباء، بعدها ياء ساكنة، وضم القاف بعدها واو ساكنة.

ولما توجه إليه سؤال، تقديره: إذا كانت حروف العلة متحركة، وكان ما قبلها ساكنا يُعلِّ بنقل حركتها إلى ما قبلها، فلما ذا لم يُعلِّ نحو «أَعِينُ»، و«أَذُورُ»، أجاب عنه بقوله:

(وَأَذُورٌ) بفتح الهمزة، وسكون الدال، وضم الواو: جمع دار (وَأَعِينٌ) بوزن سابقه: جمع عين (مَا) نافية (قَدْ يُعَلِّ) بالبناء للمفعول، أي كلٌّ منهما (خَوْفًا لِنَبْسِهِ بِفِعْلِ يُنْتَقَلُ) بالبناء للمفعول، أي يُنْتَقَلُ إليه، يعني أن الوزن المتقل إليه يحصل فيه الالتباس.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه إنما لم يُعلِّ نحو أَعِينُ، وَأَذُورُ على وزن أَفْعَلٍ بفتح الهمزة، وسكون الهمزة، وضم العين حتى لا يلتبس بالأفعال؛ لأنه لو أُعلِّ بنقل حركة الياء والواو إلى ما قبلهما، فتقلب الياء واوا في أَعِينُ؛ لسكونها، وانضمام ما قبلها،

٦٢٧ - وَجَدُولٌ لِقَوْتِ الْإِتْحَاقِ بِهِ وَقَوْمُوا ضُحَحَ أَيْضًا فَائْتِبَهُ
٦٢٨ - أَنْ لَا يُعَلُّ فِي اغْتِلَالٍ سَبَقًا وَالرَّمْيُ لِلْسُكُونِ آخِرًا بَقَى

فيصير أعون، وأدور بمد الواو فيهما، فياتبس الأول بالمتكلم وحده، من مضارع عان، والثاني بالمتكلم وحده من مضارع دار.

ولما توجه السؤال المذكور في «جدول» أجاب عنه بقوله:

(وَجَدُولٌ) هو النهر الصغير، وهو معطوف على ضمير «يعل»، أي ولا يُعلُّ جدول (لِقَوْتِ الْإِتْحَاقِ بِهِ) يعني أنه إنما لم يُعلُّ مع أن واوه متحركة، وقبلها حرف صحيح ساكن؛ لئلا يبطل الإلحاق، وذلك أنه مُلحق بجعفر؛ ليعامل معاملته في الأحكام اللفظية، فيصغر، ويكسر مثله، فيقال: مُجْدِيول، وجداول، كما يقال: جعفر، وُجْعِفر، وجعافر، فلو أُعِلَّ لفات الغرض من الإلحاق.

(وَقَوْمُوا) بتشديد الواو (ضُحَحَ أَيْضًا) أي كسابقه، وقوله: (فَائْتِبَهُ) كمثل به البيت، أي اتبه لهذه القواعد المتشعبة، فإنها مهمة جدًا، وإنما ضُحِحَ، ولم يُعلُّ له (أَنْ لَا يُعَلُّ) بالبناء للمفعول، أي لئلا يقع إعلالٌ (فِي اغْتِلَالٍ سَبَقًا) بألف الإطلاق، صفة له «اعتلال»، أي لإعلال متقدم.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه لا يُعلُّ قَوْمٌ بتشديد الواو مع أنه من الأوجه الثلاثة؛ حتى لا يلزم الإعلال في إعلال، يعني أنه لو أُعِلَّ لأُعِلَّ بنقل حركة الواو الثانية إلى الواو الأولى، وقبلها ألفًا؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها، وقُلبت الأولى ألفًا أيضًا؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فيلزم اجتماع إعلالين في حرفين متوالين، وهو باطل؛ لاستلزامه حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، واستلزام الحذف إجحاف الكلمة، كذا قيل^(١).

(وَالرَّمْيُ) بالرفع مبتدأ خبره جملة «بَقَى»، يعني أنه لا يُعلُّ الرمي مع أنه من الأوجه

٦٢٩ - كَذَلِكَ التَّقْوِيمُ كَالثَّبِيَانِ أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ سَاكِنَانِ
٦٣٠ - وَمِثْلُهُ الْخِيَّاطُ وَالْمَقْوَالُ وَمِخِيْطٌ فَرَعٌ فَلَا إِعْلَالُ

الثلاثة (لِلشُّكُونِ) أي لأجل السكون (أخيراً) أي في آخره، وقوله: (يَقَى) على لغة طييء الذين يقبلون الكسرة فتحة للتخفيف، فيقولون: بقى يَقَى، وقتى يفتى، أي بقي بلا إعلال.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه لا يعلّ الرمي مصدرًا بنقل حركة الياء إلى الميم الساكنة قبلها؛ حتى لا يلزم وقوع الساكن في آخر الاسم المعرب بالحركات، وتحقيقه أنه لو أسكنت الياء بنقل حركتها إلى ما قبلها يتوارد الإعراب على ما قبل ذلك الساكن حينئذ؛ لأن الحركة المنقولة إليه هي التي تختلف بحسب العوامل، وتكون الياء الساكنة تابعة لحركة ما قبلها، أي فتصير ألفًا في النصب، وواوًا في الرفع، فيكون الإعراب في وسط المعرب، وهو غير جائز، وهذا إنما يلزم من وقوع الحرف الساكن بالطريق المذكور في آخر المعرب بالحركة، فلو وقع حرف ساكن في آخر المعرب، لكن لا على الطريق المذكور صح؛ لعدم لزوم وقوع الإعراب في وسط المعرب، نحو العصا، والرحى، فافهم، كذا حققه المحققون^(١).

(كَذَلِكَ التَّقْوِيمِ) أي لا يعلّ أيضًا مع أنه من الأجه الثلاثة (كَالثَّبِيَانِ) أي كما لا يعلّ الثبيان مع أنه منها أيضًا؛ (لأنَّ لَا يَكُونَ فِيهِ سَاكِنَانِ) أي لئلا يجتمع ساكنان فيهما بتقدير الإعلال، أحدهما: حرف العلة التي أسكنت، ونقلت حركتها إلى ما قبلها، والثانية: ما بعدها، ولا يجوز حذف أحدهما؛ لئلا يلزم الإجحاف بالكلمة.

(وَمِثْلُهُ) أي المذكور (الْخِيَّاطُ) بكسر الميم، أي لا يعلّ لما ذكر من اجتماع ساكنين لو أعلّ (وَ) كذلك (الْمَقْوَالُ) بكسر الميم: أي كثير القول (وَمِخِيْطٌ فَرَعٌ) أي فرع

- ٦٣١ - وَمَعَ ذَا أُعِلَّتِ الْإِقَامَةُ لِعِلَّةٍ فِي قَامٍ مُسْتَدَامَةٍ
 ٦٣٢ - وَلَمْ يَكُ التَّقْوِيمُ مِثْلَ قَامَا لِكُونَ قَوْمُوا قَرِينَا ذَامَا
 ٦٣٣ - فَأَبْطَلَ التَّبَعُ فِي الْإِعْلَالِ وَلَا تَقُلْ قَوْمِي أَقَامَ حَالِي

للمخياط؛ لأنه حذف من الألف، فلا يُعَلَّ تبعًا له، وكذا المِقُولُ فرع للمقوال (فَلَا إِعْلَالٌ) تبعًا لأصله.

[فإن قيل]: لم تُعَلَّ الإقامة مع حصول اجتماع الساكنين إذا أُعِلَّت.

[قلنا]: أُعِلَّت تبعًا لـ «قام»، وإلى هذا أشار بقوله:

(وَمَعَ ذَا) أي مع حصول اجتماع الساكنين عند الإعلال (أُعِلَّتِ الْإِقَامَةُ) إذ أصلها إقوام، وقد مر كيفية إعلالها (لِعِلَّةٍ فِي قَامٍ مُسْتَدَامَةٍ) أي دائمة، يعني أنها أُعِلَّت تبعًا لـ «قام»، فإنه ثلاثي أصيل في الإعلال، والمصدر تبع لفعله، كما في قام قينامًا.

[فإن قيل]: لم لا يُعَلَّ التقويم تبعًا لـ «قام» كما تعلَّ الإقامة لذلك، وهو ثلاثي أصيل، كما مرَّ آنفًا؟

[قلنا]: إنما لم يُعَلَّ؛ لأنه أبطل قولهم «قَوْمٌ» استتباع «قام»، وإن كان قام أصيلاً في الإعلال؛ لقوة قَوْمٍ في الأخوة مع التقويم، وإلى هذا أشار بقوله:

(وَلَمْ يَكُ) بحذف نون «يكون» مع ملاقة الساكن، وهو شاذٌّ، قرىء في الشواذ ﴿لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وأجازه يونس قياسًا (التَّقْوِيمُ مِثْلَ قَامَا) يعني أن التقويم لم يكن تابعًا لـ «قام» في الإعلال، كالإقامة (لِكُونَ قَوْمُوا) أي وهو ماضي التقويم (قَرِينَا ذَامَا) بألف الإطلاق، أي استمرَّ كونه قريبًا، أي مقارنة للتقويم.

(فَأَبْطَلَ التَّبَعُ فِي الْإِعْلَالِ) أي أبطل قَوْمٍ كون التقويم تابعًا لقام في الإعلال.

وتحقيق إبطاله أن التقويم مصدر قَوْمٍ وَقَوْمٌ لا يُعَلَّ؛ لتلا يلزم الإعلال في الإعلال، وقد عرفت أن المصدر يتبع فعله في الإعلال وجودًا وعدمًا، وأن التقويم مصدر قَوْمٍ، ثبت أنه لا يُعَلَّ تبعًا له، ولا يكون تبعًا لقام في الإعلال، وإن كان أصيلاً فيه؛ لقوة

٦٣٤ - لِأَنَّهُ لَيْسَ أَصِيلاً مُتَّبِعٌ مَّا أَقْوَلُهُ وَأَغْيَلْتُ كَذَا وَقَعُ

مؤاخاة الفعل مع مصدره؛ لكونه مشتقاً منه بالذات، وضعف مؤاخاته مع مصدر غيره، وإن تلاقيا في الاشتقاق.

وحاصله أنه اجتمع في التقويم سبب الإعلال، وهو قام، وسبب عدمه، وهو قَوْمٌ، لكن لما كان سبب عدم الإعلال قوياً، وراجحاً على سبب الإعلال فيه لم يُعَلَّ، والله تعالى أعلم.

ولما توجه سؤال، حقيقته إن ما ذكرتم من أن سبب عدم الإعلال في «التقويم» قوياً، وراجح على سبب الإعلال إنما يكون إذا اعتُبر سبب الإعلال «قام» وحده، فلم لا يجوز أن يكون أقام بسبب إعلاله مقوياً، ومرجحاً له «قام»؟، فيكون «قام» بهذا الاعتبار سبباً غالباً راجحاً على سبب عدم الإعلال، فيُعَلَّ، أجاب عنه بقوله:

(وَلَا تَقُلْ) أَي «قَام» (قَوِيٌّ «أَقَام» حَالِي) أَي لَا يَنْبَغِي لـ«قَام» أَنْ تَقُولَ: قَوِيٌّ جَانِبِي، وَرَجَحْنِي عَلَى قَوْمٍ حَتَّى أَسْتَبِيحَ «التَّقْوِيمَ» فِي الإِعْلَالِ (لِأَنَّهُ) أَي «أَقَام» (لَيْسَ أَصِيلاً) أَي فِي الإِعْلَالِ (مُتَّبِعٌ) صِفَةٌ لـ«أَصِيلاً» وَقَفَ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ عَلَى لُغَةِ رِبْعَةٍ.

وحاصل الجواب أنه لا يجوز أن يكون أقام مقوياً، ومرجحاً له «قام»؛ لأنه ليس بثلاثي أصيل في الإعلال؛ إذ قد مر أن الفعل الثلاثي المجرد أصيل في الإعلال؛ لوجود موجب فيه، وهو تحرك حرف العلة، وانفتاح ما قبلها، مثل قال، وباع، وأما المزيد فيه، فيُعَلَّ تبعاً للثلاثي؛ لانعدام موجب، نحو أقام، وأباع، فإذا لم يكن أصيلاً في الإعلال، لم يكن مقوياً له «قام»، وإذا لم يكن مقوياً له لم يكن غالباً على سبب عدم الإعلال، فلم يكن مستتبعا، وهو المطلوب، والله تعالى أعلم.

ولما توجه سؤال، مثلما سبق في «أغين»، و«أذور»، وهو أنه إذا كانت حروف العلة متحركة، وكان ما قبلها ساكناً يُعَلَّ بنقل حركتها إلى ما قبلها، فلماذا لم يُعَلَّ نحو «ما أقوله»، و«أغيلت»، و«استحوذ» أجاب عنه بقوله:

٦٣٥ - وَاسْتَحْوَذَتْ وَكُلُّهَا أَضْلًا تَدُلُّ قَالَ وَقَالَا بِالضَّمِيرِ إِذْ يَحُلُّ

(مَا أَقْوَلَةٌ) بسكون الهاء؛ للوزن، فعل تعجب (وَأَغْيَلَتْ) يقال: أغيلت المرأة: سقت ولدها العَيْلَ بالفتح، اسم لبن المرأة الحامل (كَذَا وَقَعَّ) أي حصل عن العرب هكذا بدون إعلال (و) كذا (اسْتَحْوَذَتْ) لم يُعَلَّ، حتى يدل كل منها على الأصل، كما أشار إليه بقوله: (وَكُلُّهَا أَضْلًا تَدُلُّ) يعني أنها إنما لم تُعَلَّ لتدل على الأصل. وحاصل المعنى ببيضاح أنه لا يُعَلَّ باب ما أفعله، أي فعل التعجب، ولا يُعَلَّ أيضًا بعض من اليائيات، نحو أغيلت المرأة، وأخيلت السماء: إذا تهَيَّأت للمطر، وأغيمت السماء: إذا أطبق بها السحاب، وبعض من الواوَيَاتِ، نحو ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾، أي غلب، حتى يدل على أن أصل المعتلات إما واو، أو ياء على قياس ما مر في نحو القَوْدِ، والصَّيْدِ، أي لا يُعَلَّ نحو القَوْدِ، والصَّيْدِ؛ ليدل على أصل طائفة من الألفاظ، وهي الأسماء، ولا يُعَلَّ مثل أغيمت؛ ليدل على أصل طائفة أخرى ههنا، وهي الأفعال، وتخصيص هذه الكلمات بهذه الدلالة محمول على السماع، فلا يقاس عليها غيرها.

[تنبيه]: قال في «الصحاح»: «استحوذ عليه الشيطان»: أي غلب، وهذا مما جاء بالواو على أصله، كما جاء استروح، واستصوب، وقال أبو زيد: هذا الباب كله يجوز أن يُتَكَلَّم به على الأصل، تقول العرب: استصاب، واستصوب، واستجاب، واستجوب، وهو قياس مطرد عندهم انتهى^(١).

ثم ذكر كيفية إلحاق الضمائر بالأجوف الواوي، فقال:

(قَالَ) أي تقول: قال إذا أسند للمفرد (وَقَالَا) لثنائه (بِالضَّمِيرِ إِذْ يَحُلُّ) أي إذا

دخل الضمير على الأجوف.

- ٦٣٦ - قَالُوا وَقَالَتْ قَالَتَا وَقُلْنَ قِس وَأَصْلُ قُلْنَ قَدْ قَوْلُنْ فَأَقْتَبِسْ
 ٦٣٧ - فَحَذَفُ وَاوٍ بَعْدَ قَلْبِهَا الْأَلِفُ وَضَمُّ قَافٍ لِيَدُلَّ مَا حُذِفَ
 ٦٣٨ - وَلَمْ تُضَمِّ الْفَاءُ فِي خِفْتُ الْعِدَا لِأَنَّ مَا يُنْقَلُ قَبْلَ قَدْ بَدَا

(قَالُوا) للجماعة (وَقَالَتْ) للمؤنثة (قَالَتَا) لثنتاها (وَقُلْنَ) لجماعتها (قِس) أي قس الباقي عليه، فتقول: قلت، قلتما، قلتن، قلت، قلتما قلتن، قلت قلنا (وَأَصْلُ قُلْنَ) بضم القاف، ونون النسوة (قَدْ قَوْلُنْ) بفتح القاف والواو، وقوله: (فَأَقْتَبِسْ) كمثل به البيت، أي خذ العلم من أهله.

(فَحَذَفُ وَاوٍ بَعْدَ قَلْبِهَا الْأَلِفُ) يعني أن واوه قُلبت ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وهو القاف، فصار قالن، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين: الألف المقلوية، واللام، فصار قُلْنَ بفتح القاف، ثم ضُمَّت القاف حتى يدلَّ الضمُّ على الواو المحذوفة، وهذا معنى قوله: (وَضَمُّ قَافٍ لِيَدُلَّ مَا حُذِفَ) يعني أن قافه المفتوحة تُضَمُّ؛ ليدلَّ الضمُّ على الواو المحذوفة، وعلى هذا القياس قلت، وقلتما، وقلتن، وقلت وقلتما، وقلتن، وقلت وقلنا، وقس عليه سائر الأجوف الواوي الذي يجيء من باب قال، نحو صان، وهذا في الحقيقة معنى قولهم: إذا اتصل بالأجوف ضمير المتكلم، أو المخاطب، أو جمع المؤنث الغائبة نُقلَ فَعَلَ من الواوي إلى فَعَلْ بضم العين دلالة عليها.

(وَلَمْ تُضَمِّ الْفَاءُ) أي فاء الكلمة، وهي الخاء (فِي خِفْتُ الْعِدَا) بكسر العين، وضمتها، يعني أنه لا يُضَمُّ ما قبل الواو في خِفْتُ، وخِيفُنْ؛ حتى تدلَّ على الواو المحذوفة، كما في قُلْتُ (لِأَنَّ مَا يُنْقَلُ) بالبناء للمفعول، أي لأن الذي يُنْقَلُ، وهو كسر الواو (قَبْلُ) أي قبل الضمة المجتلية للدلالة على الواو (قَدْ بَدَا) أي ظهر، يعني أن النقل هو الأصل السابق، فلذا قُدِّم على الضم.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه لا تُضَمُّ خاء خِفْتُ للدلالة على الواو المحذوفة؛ لأن الأصل في الإعلال نقل حركة الواو إلى ما قبلها دلالة عليها، لا بحذفها، والإتيان بحركة أخرى من خارج لتلك الدلالة.

٦٣٩ - مَا نَقَلُوا فِي قُلْنَ شَكَلَ الْعَيْنِ لَلْفَا لِكُونِهِ بِفَتْحِ ذَيْنِ
٦٤٠ - وَذَا أَتَى كَأَمْرٍ جَمَعَ أَثْنَا إِذْ فَرَّقَهُ بِالِاعْتِبَارِ أَحَدًا

ثم بيّن علّة الفرق بين خفت وقلت، حيث نُقلت حركة الواو في الأول دون الثاني، فقال:

(مَا) نافية (نَقَلُوا فِي قُلْنَ) وقلت، وقلنا، ونحوها (شَكَلَ الْعَيْنِ) أي حركة عين الكلمة (لَلْفَا) أي إلى فاء الكلمة (لِكُونِهِ) أي لكون «قلن» (بِفَتْحِ ذَيْنِ) أي مفتوح العين والفاء.

وحاصل المعنى ببيّضاح أنهم لم ينقلوا حركة الواو في قلت، وأخواته، كما نقلوا في خفت وأخواته؛ لأنه يلزم منه فتح المفتوح؛ لأن حركة الواو فتحة كالفاء، فلو نقلت لكان تحصيل الحاصل، ولا يلزم ذلك في خفت؛ لأن حركة الواو فيه كسرة، وحركة الخاء فتحة، فحيث أمكن يُراعى هذا الأصل، وحيث امتنع يُراعى أصل آخر، وهو ضم ما قبل الواو؛ دلالة عليها، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر اتحاد صيغتي جمع المؤنث في الماضي، والأمر، فقال:

(وَذَا) أي لفظ قلن (أَتَى كَأَمْرٍ جَمَعَ أَثْنَا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، أي مثل أمر جماعة النساء، فلا فرق بينهما لفظاً (إِذْ) تعليلية (فَرَّقَهُ بِالِاعْتِبَارِ أَحَدًا) بضبط «أثناه»، أي أوجدوا الفرق بينهما بالاعتبار والتقدير.

وحاصل المعنى ببيّضاح أنه لا فرق بين لفظ جمع المؤنث في الماضي، وبين جمع المؤنث في الأمر من الأجوف الواوي، حيث يقال فيهما قُلْنَ بضم القاف؛ لأنهم لا يعتبرون الاشتراك الضمني، أي غير المقصود، ويكتفون بالفرق التقديري.

وتحقيق الفرق التقديري أن أصل قُلْنَ على تقدير كونه جمعاً من الماضي قَوْلُنْ بفتح القاف والواو، وأن ضمة القاف للدلالة على الواو المحذوفة، كما مرّ، وأما على تقدير كونه جمعاً من الأمر، فأصله اقْوُلُنْ بضم الهمزة، والواو، وسكون القاف، فنُقلت ضمة الواو إلى القاف، فاستغنى عن الهمزة، ثم حُذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين، فتكون

٦٤١ - كِبَغْنَ لِلْمَعْلُومِ وَاتَّجْهُولِ أَوْ غِرَّةِ الْوَاضِعِ بِالذُّهُولِ

ضممة القاف ضمة الواو، كما سيجيء، والله تعالى أعلم.

(ك) ما يكتفون بالفرق التقديري في (بِغْنَ) بكسر، فسكون؛ إذ هو يصلح (ل) الفعل (المَعْلُومِ وَاتَّجْهُولِ) كما هو مشترك أيضاً بين الأمر والماضي، فيكون «بِغْنَ» مشتركاً بين ثلاثة أشياء:

[أحدها]: جمع المؤنث في الأمر، وأصله حيثئذ: ابِغْنَ بكسر الهمزة، وسكون الموحدة، وكسر الياء، وسكون العين، فنقلت كسرة الياء إلى ما قبلها، فاستغني عن الهمزة، فحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين.

[وثانيهما]: جمع المؤنث من الماضي المعلوم، وأصله حيثئذ: يَبِغْنَ بفتح الباء والياء معاً، وسكون العين، فقلبت الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان: الألف المقلوبة، والعين، فحذفت الألف، فصار بَغْنَ بفتح الباء، ثم كُسرت الباء حتى تدل على الياء المحذوفة، كما ضُمَّت القاف في قُلْنَ للدلالة على الواو، فصار بِغْنَ. [وثالثها]: جمع المؤنث من الماضي المجهول، وأصله حيثئذ يُبِغْنَ بضم الباء، وكسر الياء، وسكون العين، فنقلت كسرة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حر كته، فحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، فصار بِغْنَ بكسر الباء، أيضاً، والله تعالى أعلم.

وقوله: (أَوْ غِرَّةِ الْوَاضِعِ بِالذُّهُولِ) ضَبِطَ فِي نَسَخَتَيْنِ بِجَرِّ «غِرَّةٍ»، والظاهر أنه غلط؛ لأنه لا وجه لعطفه على قبله، وإنما الوجه رفعه، على أنه مبتدأ خبره محذوف، أي أوقع الاشتراك فيه، وعبارة الأصل: «أَوْ وَقَعَ مِنْ غِرَّةِ الْوَاضِعِ»، و«الغِرَّة» بالكسر: الغفلة.

والحاصل أن هذا دليل آخر على عدم الفرق بين الماضي والأمر في مثل قلن، أي لم يفرق بينهما؛ لأنه وقع الاشتراك من غِرَّةِ الْوَاضِعِ، يعني أن الواضع وَضَعَ أَوَّلًا لَفْظِ قُلْنَ لجمع المؤنث في الماضي، ثم غَفَلَ عَنْ وَضْعِهِ هَذَا، فَوَضَعَهُ لجمع المؤنث في الأمر أيضاً،

٦٤٢ - مِثْلَ تَفَعَّلَ مَاضِيًا وَأَمْرًا تَفَاعَلًا تَفَعَّلَ اسْتَمْرًا
٦٤٣ - وَقُلْنَ مِنْ كَطُلْنَ لَمْ يُفَرَّقُوا بَلْ بِالطُّوِيلِ أَضَلَّ طَالَ حَقَّقُوا

فاتفق الاشتراك من غير قصد، وأنت خبير بأن هذا الدليل إنما يتم إذا كان واضح الألفاظ الإنسان الذي من شأنه النسيان، وفيه كلام يُبَيِّنُ في موضعه^(١).

(مِثْلَ تَفَعَّلَ مَاضِيًا وَأَمْرًا) بنصب «مثل» على الحال، أو بفعل مقدر، أي أعني، ورفع على أنه خبر لمقدر: أي هذا الاشتراك مثل الاشتراك الواقع في الاثني والجماعة من الأمر والماضي في تَفَعَّلَ، حيث يقال: في تشية الماضي والأمر: تَفَعَّلَا، وفي جمعهما: تَفَعَّلُوا، وكذا في (تَفَاعَلًا) حيث يقال: في تشيتهما تفاعلا، وفي جمعهما: تفاعلوا، وفي (تَفَعَّلَ) حيث يقال فيهما تفعلا، وتفاعلا، وقوله: (اسْتَمْرًا) بألف الإضلاق، أي ثبت هذا الاشتراك في هذه الألفاظ.

(و) كذلك أيضًا وقع الاشتراك بين فَعَّلْنَ بضم العين، وفَعَّلْنَ بفتحها لفظًا في نحو (قُلْنَ) بضم القاف، وأصله قَوْلْنَ قُلْتَ الواو ألفًا؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، ثم حُرِّكَتْ القاف بالضم؛ لتدل على الواو المحذوفة، وهذا مثال فَعَّلْنَ بفتح العين لم يُفَرَّقُوا (مِنْ) فَعَّلْنَ بضمها (كَطُلْنَ) بضم الطاء، وأصله طَوْلْنَ بضم الواو، قُلْتَ الواو ألفًا؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف، ثم نُقِلَتْ ضَمَّتْهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا عَلَى مَا هُوَ الْأَصْلُ فِي الْإِعْلَالِ كَمَا مَرَّ فِي نَقْلِ كَسْرَتِهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا فِي نَحْوِ نَحْفَنْ، فَصَارَ طُلْنَ بضم، فسكون، وإنما (لَمْ يُفَرَّقُوا) بينهما لفظًا؛ اكتفاءً بالفرق التقديري، كما أشار إليه بقوله: (بَلْ) يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا (بِالطُّوِيلِ) أي لأنه يدل على أَنَّ (أَضَلَّ طَالَ) طَوْلُ بضم الواو، لا بفتحها، فأصل طُلْنَ بضم الطاء صَوْلْنَ بفتح الطاء، وضم الواو، وذلك لأن الفعيل من الصفة المشبهة يجيء من فَعَّلَ بضم العين غالبًا، فعلم أن أصله كذلك؛ بناءً على هذا الغالب، وقد مرَّ أن أصل قُلْنَ قَوْلْنَ بفتحين، فافترقا بهذا الفرق التقديري، فافهم.

٦٤٤ - وَبِعْنَ خِفْنَ بِالتَّبَاسِ وَرَدَا لِأَنَّ فَرَقًا بِمُضَارِعِ بَدَا
٦٤٥ - مُضَارِعُهُ يَقُولُ صِلْ لِأَجْرِهِ وَالْحَذْفُ فِي يَقْلُنْ خُذْ لِذَاكِرِهِ

فقوله: «بالطويل» متعلق بـ(حَقَّقُوا) أي حَقَّقَ علماء الصرف هذا الفرق المذكور، ويتنوه في كتبهم.

وإنما قَيَّده بقوله: «غالبًا»؛ لأنه قد يجيء من فَعَلَ المفتوح نادرًا، كالسَّخِينِ، من باب نصر.

(وَبِعْنَ) بكسر الموحدة، وسكون العين المهملة، و(خِفْنَ) بكسر الخاء المعجمة، وسكون الفاء، فقوله: «وَبِعْنَ» مبتدأ محكي؛ لقصد لفظه، وقوله: «خِفْنَ» معطوف بعاطف مقدر، كما أسلفته، وقوله: (بِالتَّبَاسِ) متعلق بـ(وَرَدَا) بألف التثنية، يعني أن يَعْنِ، وَخِفْنَ وردا عن العرب بالالتباس بينهما، حيث لا يُدْرَى ما كان من باب فَعَلَ بفتح العين، وفَعِلَ بكسرهما، وإنما لم يفرِّقوا بينهما؛ اعتمادًا على مضارعيهما، كما أشار إليه بقوله: (لِأَنَّ فَرَقًا) بينهما (بِمُضَارِعِ) متعلق بـ(بَدَا) أي ظهر.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه يُعَلِّمُ الفرق بين يَعْنِ وَخِفْنَ من مضارعيهما، فيعلم من يبيع أن أصل يَعْنِ يَبِعُ بفتحين؛ لأن الأجوف لا يجيء إلا من الأبواب الثلاثة التي سُمِّيت دعائم الأبواب، كما مر، فلا يجيء من باب فَعِلَ يَفْعِلُ بالكسر فيهما، فتعين أنه من الباب الثاني؛ لانحصار كسر العين في المضارع فيهما.

وكذلك يُعَلِّمُ من يخاف أن أصل خِفْنَ خَوْفٌ بكسر الواو؛ لأن باب فَعَلَ يَفْعَلُ بالفتح فيهما لا يجيء إلا من الكلمات التي في عينها، أو لامها حرف من حروف الحلق، وليس في يخاف حرف حلق فيهما حتى يحتمل كونه من الباب الثالث، فتعين كونه من الباب الرابع؛ لانحصار فتح العين في المضارع فيهما، والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام في ماضي الأجوف شرع يُبَيِّنُ مضارعه، فقال:

(مُضَارِعُهُ) بسكون الهاء؛ للوزن، أي مضارع الأجوف الواوي، كقال (يَقُولُ)

- ٦٤٦ - وَالْأَمْرُ قُلٌّ وَالْأَصْلُ قَبْلَ الثَّقَلِ أَقُولُ بِحَذْفِ نَاقِصٍ عَنْ أَصْلِ
 ٦٤٧ - وَحَذْفِ وَاوٍ فِي قُلِّ الْحَقِّ بَدَا لِأَنَّ كَسْرًا عَارِضًا قَدْ وَجِدَا
 ٦٤٨ - فَحُكْمُهُ السُّكُونُ فِي التَّقْدِيرِ لَا قَوْلًا وَقَوْلُنْ بِثُبُوتِ حَصَلَا

صِل) بكسر الصاد المهملة، أمر من الوصل (لأخيرة) أي إلى آخر المتصرفات، فتقول: يقولان، يقولون، تقول، تقولان، يقلن، تقول، تقولان، تقولون، تقولين، تقولان، تقلن، أقول، نقول، وأصل يَقُولُ يَقُولُ بِضَمِّ الْوَاوِ، وسكون القاف، وإعلاله أن يُعْطَى حَرَكَةُ الْوَاوِ إِلَى مَا قَبْلَهَا؛ لضعف حرف العلة، وقوة الحرف الصحيح، وقوله: (وَالْحَذْفُ) مفعول مقدم له «حُذِفَ»، أي حذف الواو (فِي يَقُلْنَ) أي في المضارع المسند إلى نون النسوة (حُذِفَ لِذِكْرِهِ) أي لمن يُريد ذكره.

وحاصل المعنى بإيضاح أن يَقُلْنَ تُحذف واوه، إذ أصله يَقُولْنَ، كينصرون، فنقلت ضمة الواو إلى القاف، ثم حذفت لالتقاء الساكنين: الواو واللام، فصار يَقُلْنَ (وَالْأَمْرُ) أي أمر الحاضر (قُلٌّ) بضم القاف، وسكون اللام (وَالْأَصْلُ قَبْلَ الثَّقَلِ) أي قبل نقل حركة الواو إلى القاف (أَقُولُ) بضم الهمزة والواو، وسكون القاف، فنقلت ضمة الواو إلى القاف، ثم حذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين: الواو واللام، ثم حذفت همزة الوصل لعدم الحاجة إليها، وهذا معنى قوله: (بِحَذْفِ نَاقِصٍ عَنْ أَصْلِ) يعني أن قُلٌّ ناقص عن أصله أَقُولُ بحذف الواو، وهمزة الوصل منه؛ لما ذكر.

ولما توجه أن يقال: إذا كان موجب حذف الواو اجتماع الساكنين، فلم لم يُعيدوها في مثل «قل: الحق» بكسر اللام؛ لزوال موجب الحذف فيه، أجاب عنه بقوله:

(وَحَذْفِ وَاوٍ فِي قُلِّ: الْحَقِّ) أي وإن لم يجتمع فيه ساكنان، فـ«حذف» مبتدأ خبره جملة (بَدَا) أي ظهر (لِأَنَّ كَسْرًا) أي كسر لام «قُلِّ» (عَارِضًا) حال مقدم من (قَدْ وَجِدَا) بألف الإطلاق، مبنيا للمفعول، يعني أنه عارض لأجل سكون لام التعريف (فَحُكْمُهُ) أي حكم هذا الكسر (السُّكُونُ فِي التَّقْدِيرِ) أي أنه في حكم السكون، فلا

٦٤٩ - إِذْ شَكُلْ ذَا بِالْداخِلِينَ وَجِدَا أَلِفِ فَاعِلٍ وَنُونِ أَكْذَا
٦٥٠ - لِذَا مُضَارِعٌ عَلَى الْفَتْحِ بِنِي فِي دَعَا الْأَلِفِ دَعٍ عَنِ النَّسْبِ

يكون سبباً لزوال موجب الحذف.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه إنما تُحذف الواو في نحو «قُلِ الْحَقُّ»، وإن لم يجتمع فيه ساكنان؛ لأن حركة اللام فيه إنما حصلت بأمر خارجي، وهو لام التعريف في «الحق» الذي هو مفعول «قُل»، والمفعول لا يلزم الفعل، وما حصل بأمر خارجي غير لازم عارض، فتكون الحركة في حكم السكون تقديراً.

وقيد بالأمر الخارجي لإخراج ما كانت الحركة فيه لأمر داخلي، كما أشار إليه بقوله:

(لَا قَوْلًا) أي لا تُحذف الواو في نحو «قولا» بإلحاق ألف التثنية (وَقَوْلَيْنِ) بإلحاق نون التوكيد (بِثُبُوتِ حَصَلًا) بألف التثنية، أي حصل الفعلان، مع ثبوت واوئيهما. (إِذْ) تعليلية (شَكُلْ ذَا) أي حركة اللام من الفعلين المذكورين (بِالْداخِلِينَ) أي بالسبيين الداخلين (وَجِدَا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، وضميره له «شكُل»، وقوله: (أَلِفِ فَاعِلٍ) بالجرّ بدل من «الداخلين»، ويجوز قطعه إلى الرفع، بتقدير «أحدهما»، والنصب بتقدير «أعني»، وإعراب قوله: (وَنُونِ) كسابقه، وقوله: (أَكْذَا) بألف الإطلاق، مبنياً للفاعل، صفة له «نون»، أي نون التوكيد.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه لا تُحذف الواو في «قولا» بألف التثنية، و«قَوْلَيْنِ» بنون التوكيد الثقيلة، أو الخفيفة؛ لأن الحركة فيهما حصلت بالداخلين، وهما ألف الفاعل، في الأول، ونون التوكيد في الثاني، وقد سبق أن الضمير المرفوع المتصل بمنزلة جزء الكلمة، ولهذا أسكنوا ما قبلها في نحو «صَرَبْتَهُ»، وأن نون التوكيد بمنزلة الداخلي أيضاً؛ لأن به يتحقق معنى الفعلية؛ إذ التأكيد إنما يكون في الحوادث، ومن ثم جعلوا المضارع معه مبنياً، كما أشار إليه بقوله:

(لِذَا) أي لأجل كون نون التوكيد بمنزلة الجزء الداخلي (مُضَارِعٌ عَلَى الْفَتْحِ بِنِي)

٦٥١ - لَأَنَّ هَذِي التَّاءَ خَارِجِيَّةً وَاللَّامُ فِي قَوْلِنِ دَاخِلِيَّةٌ

أي في نحو هل يَنْصُرُنَّ، مع وجود سبب الإعراب.
 وحاصل المعنى بإيضاح أنه لأجل كون نون التوكيد بمنزلة الجزء الداخلي جعلوا
 معه آخر الفعل مبنياً مع وجود علة الإعراب، وهو حرف المضارعة؛ لمشايبته الاسم
 كما مر بيانه، وإنما بُني مع النونين لتركبهما معه، فصار آخره وسطاً، ولا إعراب في
 الوسط، ولم يقع الإعراب على النون؛ لأنه مشابهة للتونين في كونه في آخر الكلمة،
 والتونين لا يقع في محل الإعراب؛ إذ ليس من الكلمة، ولا بمنزلة جزء منها، وكذلك
 لا يقع ما يشابهه محل الإعراب، والله تعالى أعلم.
 ولما توجه أن يقال: لو صح ما ذكرتم يلزم أن لا تُحذف الألف في مثل «دَعَتَا»،
 فيقال: «دَعَاتَا»؛ لحصول حركة التاء بالداخلي، وهو ألف التثنية، أجاب بقوله:
 (في دَعَتَا) متعلق بـ«دَعُ» أصله دَعَوْنَا بفتحات، قلبت الواو ألفاً؛ لتحركها،
 وانفتاح ما قبلها، فصار دَعَاتَا، فحذفت الألف؛ لاجتماع الساكنين، كما أشار إليه
 بقوله: (الألف) مفعول مقدم لـ(دَعُ) أي اتركها، بمعنى احذفها، ولا تنطق بها، وقوله:
 (عَنْ أَلْسِنِ) متعلق بـ«دَعُ» أيضاً، أي دع التكلم بالسن، وهو بضم السين المهملة،
 جمع لسان، كأفلس جمع فليس، وإنما حذفت الألف، وإن لم يجتمع الساكنان،
 حيث كانت التاء محرّكة بسبب ألف الفاعل (لَأَنَّ هَذِي التَّاءَ خَارِجِيَّةً) أي ليست
 من نفس الكلمة؛ إذ هي تاء التانيث، فهي خارجية (وَاللَّامُ فِي قَوْلِنِ) هكذا النسخ،
 وفيه نظر؛ لأن الكلام في لام قولنا، لا في لام قولن، فتأمل (دَاخِلِيَّةً) أي من نفس
 الكلمة، فهي ملازمة للفعل، فتكون حركتها لازمة أيضاً، وإن كانت بسبب الغير،
 كما في دعنا.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه تُحذف الألف في نحو «دَعَتَا»، وإن حصلت حركة التاء
 بألف الفاعل الذي هو بمنزلة الداخلي؛ لأن هذه التاء هي عين التاء في «دَعَتَا»، وقد
 مر أن هذه التاء حرف تانيث، وليست بجزء من الكلمة، ولا فاعل، فكانت الحركة

٦٥٢ - وَقُلْ مَعَ التُّونَاتِ حَيْثُ شُدِّدَتْ قَوْلُنْ أَوْ قَوْلُنْ هَكَذَا بَدَتْ
٦٥٣ - قَوْلُنْ وَقَوْلُنْ إِنْ يَجِيءُ مُخَفَّفًا وَالْفَاعِلُ الْقَائِلُ حَقًّا قَدْ صَفَا

التي فيها في شيء أجنبي من الفعل والفاعل، والشيء الأجنبي منهما لا يلزم حكماً، وحركة ما لا يلزم لا يلزم أيضاً، فثبت أن حركة التاء في مثل «دَعْتَا»، و«رَمَتَا» عارضة لا اعتبار لها، بخلاف اللام في «قولا»، فإنه يلزم الفعل؛ لكونه جزءاً منه، فيلزم حركته أيضاً.

وحاصل الفرق بين «قولا»، و«قُلِ الْحَقَّ»، و«دَعْتَا» أن اللام في «قولا» جزء من الكلمة، فحُرِّكَتْ بسبب الألف الذي هو كجزء من الكلمة في اللزوم، فتكون هذه الحركة كأنها أصلية، فلذلك لم تُحذف فيه الواو.

وأما اللام في «قُلِ الْحَقَّ»، وإن كانت جزءاً من الكلمة إلا أن لام التعريف التي بسببها حُرِّكَتْ لام الكلمة ليست كجزء من الكلمة في اللزوم، فتكون حركة اللام عارضة، فلهذا حُذفت فيه الواو.

وأما التاء في «دَعْتَا»، فليست بجزء من الكلمة، فالحركة عليها، وإن كانت حاصلة بسبب ما هو كجزء من الكلمة لا تلزم الكلمة، فلذلك حُذفت الواو فيه أيضاً، والله تعالى أعلم.

ثم بَيْنَ صِيغِ الأَمْرِ مَعَ نُونِي التوكيد، فقال:

(وَقُلْ مَعَ التُّونَاتِ) أي نونات التوكيد (حَيْثُ شُدِّدَتْ) أي النون (قَوْلُنْ) بفتح اللام، وتشديد النون لأمر الواحد الحاضر (أَوْ) بمعنى الواو (قَوْلُنْ) بضم اللام، وتشديد النون لأمر جماعة الذكور الحاضرين (هَكَذَا بَدَتْ) أي ظهرت النونات مع فعل الأمر من الأجوف الواوي.

(قَوْلُنْ) بفتح اللام، وسكون النون للواحد (وَقَوْلُنْ) بضم اللام، وسكون النون لجمع الذكور، أو بكسر اللام وسكون النون للواحدة (إِنْ يَجِيءُ) أي النون، حال

٦٥٤ - فَأَضْلُهُ الْقَاوِلُ ثُمَّ قَلِبْتُ	لَأَلِفٍ إِذْ فَتَحَهُ قَبْلُ ثَبِتْ
٦٥٥ - مِثْلُ كِسَاءٍ أَضْلُهُ كِسَاوُ	وَقَلِبِ الْأَلِفَ هَذَا الْوَاوُ
٦٥٦ - لِطَرْفٍ ثُمَّ إِلَى هَمْزٍ قَلِبْ	وَالْفَاصِلُ الْأَلِفُ مَعْدُومًا حَسِبْ
٦٥٧ - لِكَوْنِهِ الْحَاجِزُ غَيْرَ حَاصِنِ	فَالْأَلِفَانِ اجْتَمَعَا فِي الْأَلْسِنِ
٦٥٨ - فَإِنْ حَذَفْتَ أَوْلَا فَيَلْتَبِسْ	بِالْمَاضِي حَذَفَ الثَّانِي هَكَذَا فَحَسْبْ

كونه (مُخَفَّفًا، وَالْفَاعِلُ) أي اسم الفاعل من الأجوف (الْقَائِلُ) حال كونه (حَقًّا) أي ثابتًا (قَدْ صَفَا) أي خَلَصَ، يقال: صفا الشيء يصفو من باب قعد: إذا خَلَصَ من الكدر^(١)، والجملة صفة لـ «حَقًّا» (فَأَضْلُهُ) أي أصل «القائل» (الْقَاوِلُ) بكسر الواو (ثُمَّ قَلِبْتُ) أي الواو (لَأَلِفٍ؛ إِذْ) تعليلية (فَتَحَهُ قَبْلُ) بالبناء على الضم كما مرّ تحقيقه غير مرّة، أي قبل الواو (ثَبِتْ) يعني أنه إنما قلبت الواو ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها، مع تحركها؛ لأنهم لا يعتبرون الألف حاجرًا، فصار كأن الواو وليت الفتحة (مِثْلُ كِسَاءٍ) بكسر الكاف، و«مِثْلُ» منصوب على الحال، أو رفعه خبرًا لمُحذوف، أي هذا القلب مثل قلب واو «كساء»؛ إذ (أَضْلُهُ كِسَاوُ) من الكسوة (وَقَلِبِ الْأَلِفَ) منصوب بنزع الخافض، أي إلى الألف (هَذَا الْوَاوُ) أي واو كساو (لِطَرْفٍ) أي لأجل وقوعه في طرف الكلمة، أي آخرها (ثُمَّ إِلَى هَمْزٍ قَلِبْ) أي ثم قلبت الألف المقلوبة من الواو همزة؛ لالتقاء الساكنين، وَخُصَّتِ الْهَمْزَةُ؛ لقربها من الألف (وَالْفَاصِلُ الْأَلِفُ) بالرفع على البدلية (مَعْدُومًا حَسِبْ) بالبناء للمفعول، أي عُدَّ كأنه معدوم (لِكَوْنِهِ) أي الألف الفاصل (الْحَاجِزُ غَيْرَ حَاصِنِ) يعني أنه إنما لم يُعَدَّ الألف فاصلًا؛ لكونه حاجرًا غير حصين، أي قَوِيٍّ (فَالْأَلِفَانِ) أي ألف الفاعل، والألف المقلوبة من الواو (اجْتَمَعَا فِي الْأَلْسِنِ) أي في التلقظ باللسان (فَإِنْ حَذَفْتَ أَوْلَا) أي ألف الفاعل (فَيَلْتَبِسْ) أي يشبهه الفاعل (بِالْمَاضِي) أي بصيغة الفعل الماضي في حقيقة الحروف، وهو ظاهر، وقوله: (حَذَفَ الثَّانِي هَكَذَا) يعني أن حذف الألف الثاني، وهي المنقلبة عن الواو مثل

٦٥٩ - فَحُذِفَ الْأَخِيرُ ثُمَّ انْقَلَبَا هَمْزًا وَبَعْضُ حَذْفِهِ قَدْ نُسِبَا

حذف ألف الفاعل في كونه يوقع في اللبس بالماضي في الصورة لا في الحقيقة، كما يأتي بيانه، وقوله: (فَقَسَّ) أي قس على هذا ما أشبهه.

وقوله: (فَحُذِفَ الْأَخِيرُ) هكذا النسخ «حذف» بالذال المعجمة، وآخره فاء، والصواب «فَحُرِّكَ» بتشديد الراء والكاف، من التحريك أي حُرِّكَ الألف الأخير، وهو المقلوب من الواو (ثُمَّ انْقَلَبَا) أي الألف (هَمْزًا) لأن الألف إذا تحركت تُهمز.

وحاصل المعنى بإيضاح أن اسم الفاعل من الأجوف قائل، والأصل قاول بالواو المكسورة، فقلبت الواو ألفًا؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، كما في كساء، أصله كساو، فجعلوا واوه ألفًا؛ لوقوعها في الطرف، وانفتاح ما قبلها، وهو السين؛ إذ لا اعتبار بالألف؛ لضعفها، ثم جعلت الألف المقلوبة من الواو همزة؛ لدفع التقاء الساكنين، فصار كساء.

وكذا لا اعتبار بألف الفاعل في مثل قاول؛ لأنها ليست بحاجزة حصينة، فاجتمع ألفان: ألف الفاعل، والألف المقلوبة من الواو، ولا يمكن إسقاط الأولى؛ لأنه يلتبس بالماضي، في حقيقة الحروف، وهو ظاهر، وكذا يلتبس بالماضي لو أسقطت الألف الثانية في الصورة، لا في الحقيقة؛ إذ ألف الماضي مقلوبة من عين الكلمة، وألف الفاعل على تقدير حذف الثانية هي الألف الزائدة للفاعل، ولما لم يمكن حذف إحداهما وجب تحريك إحداهما؛ ضرورة امتناع اجتماع الساكنين، فحُرِّكَتْ الألف الأخيرة المقلوبة من الواو، فصارت همزة؛ لأن الألف إذا تحركت تُهمز، وإنما حُرِّكَتْ الأخيرة؛ لأنها جزء من الكلمة، ومتحرك في الأصل دون الأولى؛ لأنها زيدت ساكنة، فتحريك المتحرك في الأصل أولى، ولأن الثانية عين الكلمة، وهي متحركة في نظائرها من الصحيح، نحو ناصر، وضارب، ومما يجب أن يُعلم أنه إذا أُعْلِيَ فَعَلٌ أُعْلِيَ فاعله، نحو قال وقائل، وباع وبائع، وإذا لم يُعْلَ فَعَلٌ لم يُعْلَ فاعله، نحو عَوَرَ وعاور، وسَوَدَ وساوِد،

٦٦٠ - كَالهَاجِ وَاللَّاعِ فَأَصْلُ ذَيْنِ هَائِجِ اللَّائِعِ بِالْهَمْزَيْنِ

والله تعالى أعلم.

(وَتَغَضُّ) أي بعض الأجوف (حَذَفُهُ) أي حذف حرف العلة منه (قَدْ نُسِبْنَا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، أي نُسِبَ إليه، يعني أن بعض الأجوف يجيء اسم الفاعل منه بحذف حرف العلة منه.

وذلك (كَالِهَاجِ) اسم فاعل من الهُوج بفتح، فسكون، بوزن القول، قال في «القاموس»: الهُوجُ: سُوء الحِرْصِ، وشِدَّتِه، والعداوة، ويُضَمُّ، ورجل هَاجٌ: حريصٌ، وهَاجٌ: خَفٌّ، وخَزِنٌ^(١)، والقومُ بعضهم إلى بعض: هَمُّوا بالوُثُوبِ، وقَاءٌ من غير تكلفٍ، يَهَاجُ يَهْجُوعُ والاسم: الهُوجُ، والهَوَاجُ بالضمِّ، وقال أيضاً: ورجلٌ هَاجٌ لَاعٌ: جَبَانٌ ضَعِيفٌ، وهَاجٌ يَهْيَعُ وَيَهَاجُ: انبسط، كتهيِّع، والرِّصَاصُ: ذابٌ، وفلانٌ تهوِّع انتهى^(٢).

(وَاللَّاعِ) قال في «القاموس»: لَاعٌ يَلَاعُ، وَيَلُوعٌ لَوْعَةٌ: جَزِعٌ، أو مَرِيضٌ، وهو لَاعٌ، وهم لَاعُونَ، ولَاعَةٌ، وألَوَاعٌ، ورجلٌ هَاجٌ لَاعٌ: جَبَانٌ، جَزُوعٌ، كهائج لائع، أو حريصٌ سئىء الخلق انتهى^(٣) (فَأَصْلُ ذَيْنِ) أي هَاجٍ وِلَاعٍ (هَائِجِ اللَّائِعِ بِالْهَمْزَيْنِ) أي على وزن ضارب، فحذفت الألف المقلوبة من العين على غير قياس، فصار هَاجٌ وِلَاعٌ بوزن قَالٍ.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه قد تُحذف الألف المقلوبة من حروف العلة؛ لاجتماع الساكنين، وإن التبس بالماضي في الصورة، لكن هذا الحذف ليس بقياس مطرد، بل مقصور على السماع، كهَاجٍ، وِلَاعٍ.

(١) وذكر الشارح المرتضى أن الصواب: خَفٌّ وِجْرِيغٌ انتهى.

(٢) «القاموس المحيط» ص ٦٩٩.

(٣) «القاموس» ص ٦٨٦.

٦٦١ - كَالْهَارِ وَالشَّائِكِ فَكَانَا هَائِرًا وَشَائِكًا وَالْحَادِ وَاجِدًا يُرَى

و(كَالْهَارِ) في قوله تعالى: ﴿عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ﴾، فاصله هائر، فحذفت الياء؛ لما مرّ، فوزنه قبل الحذف فاعل، وبعده قال،

وقال في «الصحاح» يقال جُرْفٌ هَارٍ، خفضوه في موضع الرفع، وأرادوا هائر، وهو مقلوب من الثلاثي إلى الرباعي، كما قلبوا شائك السلاح إلى شاك السلاح، فعليه يكون هارٍ مما جاء بالقلب، لا مما جاء بالحذف، فليتمل.

(وَالشَّائِكِ) بتخفيف الكاف، من الشوكة، وهي شدة البأس والقوة في السلاح، يقال: شاك الرجل يَشَاكُ شَوْكًا، من باب خاف: ظهرت شوكته وحِدته، وهو شائك السلاح، وشاكي السلاح على القلب، وشوكة المقاتل شدة بأسه^(١).

ثم إن ظاهر صنيع الناظم رحمه الله تعالى أنه يرى جعل شاك من باب الحذف، لا من باب القلب المكاني؛ إذ جعله كالهائر، فأصل شاك على هذا شائك، فحذفت الياء، فوزنه قبل الحذف فاعل، وبعده قال.

وأما صاحب الأصل فجعله من باب القلب، لا من باب الحذف، ودونك عبارته: «ويجىء بالقلب، نحو شاك، أصله شائك» انتهى يعني أنه يجىء اسم الفاعل في بعض الأجوف بالقلب المكاني؛ تخفيفًا على خلاف القياس أيضًا، فأصل شاك، شائك، فقلبت الياء كافًا، أي قُدِّم الكاف التي هي لام الكلمة إلى موضع العين، وأُخِّرَت الياء إلى موضع اللام، فصار شاكي، فأعِلَّ كإعلال قاضٍ، فصار شاك، فوزنه قبل القلب فاعل، وبعده فاعل، وبعد الإعلال قال.

وقوله: (فَكَانَا هَائِرًا وَشَائِكًا) أي كان أصل هارٍ هائرًا، وأصل شاكٍ شائكًا، كما أسلفنا تحقيقه آنفًا (وَالْحَادِ) بحذف الياء؛ للوزن (وَاجِدًا يُرَى) بالبناء للمفعول، يعني أصل الحادي واحد، فقلبت الكلمة، أي أُخِّرَت الواو آخر الكلمة فوقعت الألف في الأول، فامتنع الابتداء به، فقُدِّم الحاء عليها، فصار حادوا، ثم قلبت الواو ياءً؛ لتطرفها،

- ٦٦٢ - فَالْقَلْبُ جَائِزٌ لَدَيْهِمْ كَالْقَيْسِي
 ٦٦٣ - فَالسَّيْنُ قُدِّمَتْ قُسُوًّا قَدْ قَفِي
 ٦٦٤ - فَكَسَرُوا سَيْنًا لِذَا الْإِتْبَاعِ
 فَأَصْلُهُ الْقُوسُ فَافْهَمَ وَقَسِ
 فَصَارَتَا يَاءَيْنِ لِلتَّطْرِفِ
 فَأَيُّنُقُ قَدْ جَاءَ بِالسَّمَاعِ

وانكسار ما قبلها، فصار حاديًا، فأعلّ كإعلال قاضٍ، فوزنه قبل القلب فاعلٌ، وبعده عالفٌ، وبعده الإعلال عالي.

[تنبيه]: ذكر الحادي هنا استطرادًا؛ لأنه ليس اسم فاعل من الأجوف الذي نحن فيه، بل هو من المثال، فتنبه، والله تعالى أعلم.

ولما كان في القلب المكاني في اسم الفاعل نوع استبعاد؛ لمخالفته القياس، أراد أن يُزيل ذلك الاستبعاد بإيراد نظائره، فقال:

(فَالْقَلْبُ) أي المكاني (جَائِزٌ لَدَيْهِمْ) أي عند العرب (كَالْقَيْسِي) بكسر القاف والسين (فَأَصْلُهُ الْقُوسُ) بضمّهما، وقوله: (فَافْهَمَ وَقَسِ) كمثل به البيت، أي افهم ما ذكرته لك، وقس عليه ما لم أذكره.

(فَالسَّيْنُ قُدِّمَتْ) بالبناء للمفعول، أي فقُدِّمَت السين التي هي لام الكلمة على الواو التي هي عين الكلمة، وبقيت القاف والواو الثانية في موضعهما، فصار (قُسُوًّا) بواوين، مثل عُصُورٍ، بغير إدغام؛ إذ الإعلال مقدّم عليه، فوزنه فُلُوعٌ (قَدْ قَفِي) بالبناء للمفعول، أي تُبع هذا القلب (فَصَارَتَا) أي الواوان المذكوران (يَاءَيْنِ لِلتَّطْرِفِ) أي لأجل وقوعهما في الطرف، وتحقيق ذلك أنه قلبت الواو الأخيرة ياء؛ لوقوعها في الطرف، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء، ثم كسر ما قبلها، وهو السين؛ لأجل الياء، كما أوضحه بقوله:

(فَكَسَرُوا سَيْنًا) أي التي هي لام الكلمة، وكذا القاف (لِذَا الْإِتْبَاعِ) أي لأجل هذا الإِتباع، فصار قَيْسِيًا.

[تنبيه]: كان الأولى أن يقول كأصله:

٦٦٥ - فِي أَنْوْقٍ ثُمَّ لِيَوَاوٍ قَدَّمُوا فَقَلْبِتْ يَاءً وَلَيْسَ يُغْلَمُ
٦٦٦ - مَفْعُولُهُ الْمَقُولُ أَضْلُهُ أَتَى مَقْوُولُهُمْ إِغْلَالُهُ قَدْ ثَبَتَا

«فكسروا قافاً إلخ»؛ لأن كسر السين لأجل صيانة الياء، وأما الكسر للإتباع فهو للقف، فتنبه.

ومثل «قِسِي» في الإعلال المذكور «عِصِي»، وهو جمع عَصَا، أصله عَصَوٌ بضمّتين، فقلبت الواو الأخيرة ياء؛ لتطرفها، فاجتمع الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء، وكسرت الصاد؛ لأجل الياء، ثم العين للإتباع للصاد، فصار عِصِيًّا بكسرتين، لكن ضمّ العين فيه لغة، والله تعالى أعلم. ومما جاء بالقلب المكاني «أَيْتُقُّ»، كما يتنه بقوله:

(فَأَيْتُقُّ) بفتح الهمزة، وسكون الياء، ضمّ النون جمع ناقة (قَدْ جَاءَ بِالسَّمَاعِ) عن العرب (فِي أَنْوْقٍ) يعني أن أصل أَيْتُقُّ أَنْوْقٌ، بتقديم النون على الواو المضمومة (ثُمَّ لِيَوَاوٍ قَدَّمُوا) أي قَدَّمُوا الواو على النون؛ للتخلص من استئقال الضمة على الواو، فصار أُونَقًا بسكون الواو، وضمّ النون (فَقَلْبِتْ) الواو (يَاءً) للتخفيف، فوزنه قبل القلب أفْعَلٌ، وبعده أعْفَلٌ، وقوله: (وَلَيْسَ يُغْلَمُ) بالبناء للمفعول، يعني أن هذا القلب المكاني في أَيْتُقُّ ليس قياسًا معلومًا، بل هو مقصور على السماع، والله تعالى أعلم.

[تنبيه] كان في هذا الشطر انكسار، ونصّه:

قَلْبِتْ يَاءً لَيْسَ قَيْسًا يُغْلَمُ.

فأصلحته، فتنبه.

ولما أنهى الكلام على صيغة اسم الفاعل من الأجوف، شرع يُبَيِّنُ صيغة اسم المفعول منه، فقال:

(مَفْعُولُهُ) أي صيغة اسم المفعول من الأجوف، وهو مبتدأ، أو خبر مقدّم لـ (الْمَقُولِ) بفتح الميم، وضمّ القاف (أَضْلُهُ) أي أصل المقول (أَتَى مَقْوُولَهُمْ) بفتح الميم، وسكون القاف، وضمّ الواو، بعدها واو ساكنة، على وزن متصور (إِغْلَالُهُ قَدْ ثَبَتَا) بألف

- ٦٦٧ - مَثَلٌ يَقُولُ ثُمَّ زَائِدٌ حَذِيفٌ لِأَنَّ مَا قَدْ زِيدَ حَذَفَهُ أَلِفٌ
 ٦٦٨ - وَأَخْفَشٌ يَقُولُ أَضَلَّ حَذِيفًا إِذْ زَائِدٌ عَلَامَةٌ قَدْ عُرِفَا
 ٦٦٩ - وَقَالَ سَيْبَوَيْهِ فِي جَوَابِهِ وَالْمِيمُ أَغْنَتْ سِمَةً فِي بَابِهِ
 ٦٧٠ - فَوَزْنُهُ مَفْعَلَةٌ فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِ بِالْمَقُولِ فِيهِ يَنْجَلِي

الإطلاق.

(مَثَلٌ يَقُولُ) أي كإعلاله، يعني أنه نُقِلَتْ ضِمَّةُ الواوِ إلى القاف، فاجتمع ساكنان، وهما الواوان، ولا يمكن تحريك إحداهما؛ لئلا يلزم الثقل، أو كون البناء مجهولاً، فوجب حذف إحداهما؛ لامتناع التلقظ بهما ساكنين، فحذفت الواو الثانية الزائدة الحاصلة من إشباع ضِمَّةِ الواو الأولى، كما أشار إليه بقوله (ثُمَّ زَائِدٌ) أي وهو الواو الثانية (حَذِيفٌ) بالبناء للمفعول (لِأَنَّ مَا قَدْ زِيدَ حَذَفَهُ أَلِفٌ) بالبناء للمفعول أيضاً، أي إن حذف الزائد مألوف عندهم، وهذا مذهب سيبويه.

(و) أبو الحسن (أَخْفَشٌ) بالصرف؛ للوزن (يَقُولُ: أَضَلُّ) أي الواو الأولى التي هي عين الكلمة (حَذِيفًا) بألف الإطلاق، مبنية للمفعول، يعني أن المحذوف هي الواو الأولى؛ لا الثانية (إِذْ) تعليلية (زَائِدٌ) أي الواو الثانية الزائدة، حال كونه (عَلَامَةٌ) للمفعولية (قَدْ عُرِفَا) بألف الإطلاق، مبنية للمفعول أيضاً.

(وَقَالَ سَيْبَوَيْهِ فِي جَوَابِهِ) أي في جواب قول الأخفش المذكور (وَالْمِيمُ) أي التي في أونه (أَغْنَتْ سِمَةً) بكسر السين المهملة، وتخفيف الميم: أي علامة (فِي بَابِهِ) أي في هذا النوع (فَوَزْنُهُ) أي وزن مقول (مَفْعَلَةٌ) بفتح الميم، وضمّ القاء، وسكون العين (فِي الْأَوَّلِ) أي على القول الأول، وهو قول سيبويه (و) وزنه على القول (الثاني) بحذف الباء، كما مرّ غير مرة (بِالْمَقُولِ) بفتح الميم، وضمّ القاء (فِيهِ) أي في هذا النوع (يَنْجَلِي) أي ينكشف، ويتضح.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن اسم المفعول من الأجوف مقول مقولان، فاجتمع ساكنان،

٦٧١ - فَمِثْلُهُ الْمَبِيعُ أَضْلُهُ وَرَدُّ مَبِيعَةٌ مِثْلُ يَبِيعُ مَنْ يَوَدُّ

فُحذفت الواو الثانية الزائدة عند سيبويه؛ لأن حذف الزائد أولى من الأصلي، وعند الأخفش حذفت الواو الأولى الأصلية؛ لأن الزائدة علامة، والعلامة لا تُحذف^(١).

قال سيبويه في جواب قول الأخفش هذا: إنما لا تُحذف العلامة إذا لم يوجد علامة أخرى، وأما إذا وُجدت فقد جاء حذفها؛ اكتفاءً بالباقية، وفي مقول توجد علامة أخرى، وهي الميم^(٢)، فيكون وزنه عند سيبويه مَفْعُلاً بفتح الميم، وضمّ الفاء، وسكون العين، وعند الأخفش مَفُولاً، والله تعالى أعلم.

(فَمِثْلُهُ) أي مثل «مقول» في الإعلال المذكور (المَبِيعُ) اسم مفعول من باع (أَضْلُهُ وَرَدُّ) أي جاء (مَبِيعَةٌ) بفتح الميم، وسكون الموحدة، وضم الياء، بوزن منصور (مِثْلُ يَبِيعُ مَنْ يَوَدُّ) «من» بفتح الميم موصولة مفعول له «يبيع»، يعني أن مَبِيعَةً أعلّ كإعلال يبيع بنقل حركة الياء إلى ما قبلها، وهو الباء الموحدة، فصار مَبِيعَةً، بضم الموحدة، وسكون الياء والواو، فاجتمع ساكنان: الياء، والواو، فُحذفت الواو كما أشار إليه بقوله:

(١) هكذا ذكر الناظم تعليل الأخفش تبعاً لأصله، وهو لا يطابق لما نقله ابن الحاجب عن الأخفش حيث قال: وأما حجة الأخفش في حذف العين دون واو المفعول، فهو أن واو المفعول، وإن كانت زائدة، فقد جاءت لمعنى، وهو المدّ، والعين لم تأت لمعنى، ويبقى التنوين الذي جاء لمعنى، وإبقاء الحرف الذي جاء لمعنى أولى، كما تقول: مررتُ بفاض، فتحذف الياء؛ لأنها لم تأت لمعنى، ويبقى التنوين الذي جاء لمعنى الصرف، ثم قال: وشيء آخر يدلّ على صحّة مذهبه، وهو أن هذه العين قد اعتلت في قال، وقيل، ولما اعتلت بالإسكان والقلب في أصل مقول كذلك اعتلت بحذف واو مفعول الذي هو العين؛ لأنّ إعلال الاسم فرع إعلال الفعل، وهكذا نقله السعد التفتازاني عن الأخفش أيضاً، قاله في «الفلاح» ص ١٣٤.

(٢) هذا يدلّ على أن الميم علامة، والواو علامة أخرى عند سيبويه، وهذا غير ما نقله صاحب «النجاح» حيث قال: وحجة سيبويه يعني على أن المحذوف هو الواو الزائدة أن علامة اسم المفعول الميم، دون الواو، ألا يُرى إلى استمرار مجيئ الميم في الثلاثيات وغيرها، دون الواو، لكن الواو نشأت من إشباع ضمة ما قبلها؛ لرفضهم مَفْعُلاً في كلامهم، إلا مَكْرُمًا، ومَقُونًا، قال ابن كمال: والتوفيق بينهما أن هذا الكلام إلزامي؛ بناءً على أن الميم والواو علامتان عند الأخفش انتهى «الفلاح» ص ١٣٤.

- ٦٧٢ - وَوَاوُهُ حُذِفَ عِنْدَ عَمْرٍو وَالْيَاءُ عِنْدَ أَحْفَشٍ فِي السَّبْرِ
 ٦٧٣ - تُكْسَرُ بَا سَلَامَةً لِلْيَاءِ أَوْ قَلْبُ وَاوٍ يَا لِكُشْرِ الْبَاءِ
 ٦٧٤ - فَوَزْنُهُ الْمَفْعَلُ عِنْدَ الْأَوَّلِ وَعِنْدَ ثَانٍ بِمَفِيلٍ قَابِلٍ

(وَوَاوُهُ حُذِفَ عِنْدَ عَمْرٍو) هو سيبويه؛ لما أسلفناه من أنه زائد، والزائد أولى بالحذف (و) حذفت (الياء) أي لاجتماع الساكنين (عِنْدَ أَحْفَشٍ) أي لما مر من أن الواو علامة، والعلامة لا تُحذف، وقوله: (فِي السَّبْرِ) أي هذا الإعلال كائن في السبر، بفتح، فسكون: أي في تتبع الصرفيين، وبحثهم لمسائل الباب.

(تُكْسَرُ بَا) فعلٌ ونائب فاعله، أي نُجَلُّ الباء الموحدة مكسورة (سَلَامَةً لِلْيَاءِ) أي لأجل أن تسلم الياء التحتانية عن انقلابها واوًا؛ إذ لو لم تُكسر لوجب قلبها واوًا؛ لضم ما قبلها، فيلتبس اليائي بالواوي، وهذا على مذهب سيبويه، وأما على مذهب الأحفش، فأشار إليه بقوله: (أَوْ) لتنويح اختلاف (قَلْبُ وَاوٍ يَا) يعني أنه بعد أن كان مَبْرُوعًا، بفتح الميم، وكسر الباء قلبت الواو ياء (لِكُشْرِ الْبَاءِ) أي لأجل انكسار الباء الموحدة.

وحاصل المعنى بإيضاح أن المحذوف على مذهب الأحفش هي الياء، لا الواو؛ لأنها علامة، فأعطيت الكسرة لما قبلها، وهي الباء الموحدة؛ لتدلّ على الياء المحذوفة، وأيضًا لو لم تُكسر لالتبس اليائي بالواوي، كما في يَبْعُثُ بفتحين، فقلبت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان: الألف والعين، فحذفت الألف، فبقي بَعَثُ بفتح الباء، ثم كسرت لتدلّ على الياء المحذوفة كما ضُمّ القاف في قُلْتُ؛ ليدلّ على الواو المحذوفة، فصار مَبْرُوعًا بفتح الميم، وكسر الباء، وسكون الواو، ثم لجعل الواو ياء؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، كما في ميزان.

(فَوَزْنُهُ الْمَفْعَلُ) بفتح الميم، وكسر الفاء، وسكون العين (عِنْدَ الْأَوَّلِ) أي سيبويه (وَعِنْدَ ثَانٍ) أي الأحفش (بِمَفِيلٍ قَابِلٍ) أي قابل الموزون، وهو مبيعٌ بـ«مَفِيلٍ»، بفتح الميم، وكسر الفاء، وسكون الياء؛ لأن العين محذوفة عنده، قال المازني: وكلا القولين

- ٦٧٥ - وَالْمَوْضِعُ الْمَقَالُ كَانَ مَقُولًا فِي أَصْلِهِ مِثْلَ يَخَافُ جُعِلًا
 ٦٧٦ - كَذَا مَبِيعٌ كَتَبِيْعٌ قَدْ يُعَلُّ وَفَزَقُهُ مِنْ اسْمِ مَفْعُولٍ حَصَلُ
 ٦٧٧ - مُقَدَّرًا كَالْفُلْكِ جَمْعًا مُفْرَدًا كَالْأَسَدِ جَمْعًا وَكَقْفَلٍ وَاحِدًا

حسن، وقول الأخصش أقيس.

قلت: الأمر كما قاله المازني، والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على اسم مفعول الأجوف، أتبعه ببيان اسم الموضع منه، فقال: (وَالْمَوْضِعُ) أي اسم الموضع من الأجوف، وهو مبتدأ خبره قوله: (الْمَقَالُ) بفتح الميم (كَانَ مَقُولًا فِي أَصْلِهِ) يعني أن أصل «مَقَال» «مَقُولٌ» بفتح الميم، وسكون القاف، وفتح الواو، فأعمل بنقل حركة الواو إلى القاف، ثم قلبها ألفاً؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن (مِثْلَ) بالنصب مفعول ثانياً لـ «جُعِلَ» (يَخَافُ جُعِلًا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، يعني أنه أُعِلَّ كإعلال يَخَافُ؛ إذ أصله يَخَوْفٌ بفتح الياء، وسكون الخاء، وفتح الواو، فأعمل بالنقل، والقلب كما مر أنفاً.

(كَذَا مَبِيعٌ) في الأجوف اليائي، فأصله مَبِيعٌ، بفتح الميم، وسكون الموحدة، وكسر الياء، (كَتَبِيْعٌ قَدْ يُعَلُّ) يعني أن مَبِيعًا أُعِلَّ كإعلال يَبِيعُ، بنقل كسرة الياء إلى الباء الموحدة، فصار مَبِيعًا، بكسر الموحدة، وسكون الياء.

ولما كان يقع الالتباس بين اسم المفعول واسم الموضع لفظاً، أشار إلى الفرق بينهما بقوله: (وَفَزَقُهُ) أي تميز اسم الموضع (مِنْ اسْمِ مَفْعُولٍ) حيث اتفق لفظهما (حَصَلُ مُقَدَّرًا) يعني أنه يفرق بينهما بالتقدير، وبيانه أنه إن كان اسم موضع كانت كسرة ما قبل الياء هي كسرة الياء التي هي عين الكلمة، وإن كان اسم مفعول كانت كسرتة من خارج؛ إذ حركة عين الكلمة حينئذ ضمةٌ محذوفةٌ، وهذا عندهم معتبرٌ (كَمَا) اعتبر ذلك في (الْفُلْكِ جَمْعًا) و(مُفْرَدًا) يعني أن الفلك بضم الفاء، وسكون اللام، يكون مفردًا، وجمعًا، فإذا قُدِّرَ جمعًا يكون سكون لامة (كَمَا) سكون (الْأَسَدِ جَمْعًا) أي حال كونه جمعًا لأسد بفتحين، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي

٦٧٨ - وَقِيلَ مَجْهُوْلٌ فَأَصْلُهُ قَوْلٌ فَالْوَاوُ يَاءٌ صَارَ إِذْ كَسَرَ نُقِلَ

أَفْلَكٌ وَجَرَيْنَ بِهِمُ ﴿ الآية، فضمير ﴿ وَجَرَيْنَ ﴾ يرجع إلى ﴿ أَلْفَلَكِ ﴾؛ إذ لو لم يكن جمعاً لما صح رجوعه إليه (و) إذا قُدِّرَ مفرداً كان سكونه (ك) سكون (قُفْلٍ) حال كونه (وَاحِدًا) أي مفرداً، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ فِي أَلْفَلَكِ الْمَشْحُونِ ﴾؛ إذ لو كان جمعاً لوجب أن يقال: المشحونة، أو المشحونات، والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على اسم الموضع من الأجوف، أتبعه ببيان الفعل المبني للمجهول منه، فقال:

(وَقِيلَ) مبتدأ محكي؛ لقصد لفظه، خبره قوله: (مَجْهُوْلٌ) يعني أن قيل بكسر القاف ماضٍ مبني للمجهول (فَأَصْلُهُ قَوْلٌ) بضم القاف، وكسر الواو، فاستثقلت الكسرة على الواو، فأسكنت؛ للخفة، فصار قَوْلٌ بضم القاف، وسكون الواو، فأبقي على هذا في بعض اللغات، وهي لغة ضعيفة؛ لثقل الضمة، وفي لغة أخرى أعطيت كسرة الواو لما قبلها، وهو القاف بعد سلب ضممتها، فصار قَوْلٌ بكسر القاف، وسكون الواو، ثم قلبت الواو ياءً، لانكسار ما قبلها، فصار قِيلَ، كما أشار إليه بقوله: (فَالْوَاوُ يَاءٌ صَارَ؛ إِذْ) تعليلية (كَسَرَ نُقِلَ) أي لأنه نُقِلَ كسر الواو إلى القاف، ثم قلبت ياءً، وهذه أفصح اللغات اثلاث، وهو الإتيان بالياء الخالصة، والكسرة الخالصة، وفي لغة تُشَمُّ حتى يُعلم أن أصل ما قبلها مضموم، والإشمام تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم، مع عدم التلفظ به؛ تنبيهًا على ضمة ما قبل الواو.

قال ابن كمال رحمه الله تعالى: كذا ذكره، وذكر ابن الحاجب في بيان هذه اللغة الثالثة: ومنهم من يُشَمُّ الفاء الضمة؛ لأنهم أرادوا البيان، وقد كان في الفاء ضمة، فأرادوا أن ينقلوا إليها كسرة العين، فلم يُمكنهم أن يجمعوا في الفاء الكسرة والضمة، فأشَمُوا الكسرة، فصارت الحركة في الفاء بين الضمة والكسرة بمنزلة الحركة في كافر وجائر؛ لأنها بين الكسرة والفتحة، فعلى هذا يكون المراد من الإشمام هاهنا أن يُتلفظ بحركة بين حركتين، ويتبعه أن يُتلفظ بحرف بين حرفين، فيكون ما بعد القاف بين

٦٧٩ - وَبُوعٌ فِيهِ لُغَةٌ قَدْ ضَعُفَتْ إِشْمَامٌ ضَمَّ فِيهِ عَنِ قَوْمٍ نَبِثَ

الواو والياء؛ لا ما ذكروه من تهيئة الشفتين من غير تلفظ كما صرح به السعد التفتازاني حيث قال: وحقيقة هذا الإشمام يعني الإشمام في بيع أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً؛ إذ هي تابعة لحركة ما قبلها، وهذا مراد النحاة والقراء، لا ضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء، كسراً خالصاً، كما في الوقف، ولا الإتيان بضمة خالصة بعد ياء ساكنة، إلى هاهنا عبارته. فظهر من ذلك كله أن ما ذكروه غير صحيح انتهى كلام ابن كمال^(١).

قلت: تبين بهذا أن الإشمام يُطلق على أمرين:

[أحدهما]: ما كان في غير آخر الكلمة، وهو أن تنحو بكسر فاء الفعل نحو الضمة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً؛ إذ هي تابعة لحركة ما قبلها. [والثاني]: ما كان في آخر الكلمة عند الوقف، وهو ضم الشفتين فقط بعد إسكان الحرف المضموم الموقوف عليه، مثلاً إذا أردت أن تقف على ﴿نَسْتَعِينُ﴾ تُسْكِنُ النون، وتضم شفتيك بعد إسكانها من غير حركة، والله تعالى أعلم.

(وَبُوعٌ) بضم الموحدة، وسكون الواو (فيه) أي في الأجوف اليائي (لُغَةٌ قَدْ ضَعُفَتْ) بفتح الضاد، وضم العين، من باب كرم، أو بضم الضاد، وكسر العين المشددة، مبنياً للمفعول، يعني أن بُوعٌ بالواو لغة ضعيفة.

وحاصل المعنى بالإيضاح أن بيع أصله يُباع بضم الباء، وكسر الياء، فأسكنت الياء للتخفيف، فصار يُباع بضم، فسكون، ثم قلبت الياء واوًا؛ لسكونها، وانضمام ما قبلها، فصار بُوعٌ، وهذه لغة ضعيفة؛ لما مرَّ في قول، وفي لغة نُقِلت كسرة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركتها، فصار يُباع، وهذه أفصح اللغات الثلاث، وهو الإتيان بالياء الخالصة، والكسرة الخالصة، وفي لغة يُشَمُّ؛ ليعلم أن ما قبلها مضموم في الأصل، كما أشار بقوله:

(١) «الفلاح» ص ١٣٥-١٣٦.

- ٦٨٠ - كَذَاكَ بِيَعٍ اخْتِيرَ ثُمَّ انْقِيدَ مَعَ قُلْنَ وَيَعْنُ لِلثَّلَاثِ قَدْ جَمَعَ
 ٦٨١ - وَفِي أُقِيمَ لَا تُجْزُ إِشْمَامًا إِذْ لَيْسَ ضَمٌّ قَبْلَ يَاءٍ دَامًا
 ٦٨٢ - وَلَا بِقَلْبِ الْوَاوِ إِذْ ضَمٌّ فَقَدْ قُبِيلَ يَاءٍ بَعْدَ قَافٍ قَدْ تَرَدَّ

(إِشْمَامٌ ضَمٌّ فِيهِ) أَي فِي بَوَعٍ (عَنْ قَوْمٍ) مِنَ الْعَرَبِ (تَبَيَّنَتْ) وَقَدْ سَبَقَ مَعْنَى الْإِشْمَامِ قَبْلَهُ.

(كَذَاكَ) أَي مِثْلَ مَا سَبَقَ (بِيَعٍ) مَجْهُولٌ بَاعَ، وَ(اخْتِيرَ) مَجْهُولٌ اخْتَارَ، وَهُوَ يَائِي (ثُمَّ) بِمَعْنَى الْوَاوِ؛ إِذْ لَا تَرْتِيبَ هُنَا (انْقِيدَ) مَجْهُولٌ انْقَادَ، وَهُوَ وَاوِيٌّ (مَعَ قُلْنَ، وَيَعْنُ) أَي مِمَّا اتَّصَلَ بِهِ مَا يُسَكَّنُ لَامَهُ مِنْ أَجْلِهِ، مِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمُتَحَرِّكِ (لِلثَّلَاثِ) مُتَعَلِّقٌ بِ(قَدْ جَمَعَ) يَعْنِي أَنَّ كَلَامًا مِنْ بِيَعٍ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ قَدْ جَمَعَ اللُّغَاتِ الثَّلَاثِ الَّتِي هِيَ كَسْرٌ مَا قَبْلَهَا، وَضَمٌّ، وَالْإِشْمَامُ، فَالْكَسْرُ فِيمَا اتَّصَلَ بِهِ مَا يُسَكَّنُ لَامَهُ فَرَعٌ عَلَى لُغَةٍ قِيلَ بِالْكَسْرِ الْخَالِصِ، وَالضَّمُّ فِيهِ فَرَعٌ عَلَى لُغَةٍ قَوْلٌ، وَبَوَعٌ بِالضَّمِّ الْخَالِصِ.

(وَفِي أُقِيمَ) مَجْهُولٌ أَقَامَ (لَا تُجْزُ إِشْمَامًا؛ إِذْ) تَعْلِيلِيَّةٌ، أَي لِأَنَّهُ (لَيْسَ ضَمٌّ قَبْلَ يَاءٍ دَامًا) بِأَلْفِ الْإِطْلَاقِ، أَي ثَبَتَ، يَعْنِي أَنَّ مَا قَبْلَ الْيَاءِ لَيْسَ مَضْمُومًا؛ إِذْ أَصْلُهُ أَقَوْمٌ، بِسُكُونِ الْقَافِ، وَكَسْرِ الْوَاوِ، فَتَقَلَّتْ كَسْرَةُ الْوَاوِ إِلَى الْقَافِ، ثُمَّ قُلِبَتْ يَاءً؛ لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، فَصَارَ أُقِيمَ، وَمِثْلُهُ اسْتَقِيمَ، وَلَمَّا لَمْ تَكُنِ الْقَافُ مَضْمُومَةً فِي الْأَصْلِ لَمْ يَجْزِ الْإِشْمَامُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُوْتَى بِهِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى ضَمَّةٍ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْعَلَّةِ، وَلَا ضَمَّةٌ هُنَا، وَبِهَذِهِ الْعَلَّةُ أَيْضًا لَا يَجُوزُ أَنْ يُتَلَفَّظَ بِالْوَاوِ، فَلَا يَقَالُ: أَقَوْمٌ، وَلَا اسْتَقَوْمٌ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَلَا بِقَلْبِ الْوَاوِ) أَي وَلَا تُجْزُ أَيْضًا التَّلَفُّظُ بِقَلْبِ الْيَاءِ وَآوَا (إِذْ) تَعْلِيلِيَّةٌ (ضَمٌّ فَقَدْ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (قُبِيلَ يَاءٍ بَعْدَ قَافٍ) مُتَعَلِّقٌ بِ(قَدْ تَرَدَّ) أَي تَجِيءُ تِلْكَ الْيَاءُ.

وَحَاصِلُ الْمَعْنَى بِإِيضَاحٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِشْمَامُ فِي مِثْلِ أُقِيمَ، وَاسْتَقِيمَ؛ لِعَدَمِ ضَمِّ مَا قَبْلَ الْيَاءِ، وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يُتَلَفَّظَ بِالْوَاوِ؛ لِأَنَّ جَوَازَ الْوَاوِ فِي قَوْلٍ، وَبَوَعٍ إِنَّمَا هُوَ لِانْتِزَاعِ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْعَلَّةِ فِي الْأَصْلِ، وَهُوَ مَفْقُودٌ فِي أُقِيمَ؛ لَمَّا مَرَّ أَنَّ أَصْلَهُ أَقَوْمٌ بِسُكُونِ الْقَافِ، بِخِلَافِ قُبِيلَ، وَبِيَعٍ، فَإِنَّ أَصْلَهُمَا قَوْلٌ، وَبِيَعٍ، فَلِذَلِكَ حَسُنَ فِيهِمَا

٦٨٣ - قُلْنَ وَيَغْنَ لِلْمَعْلُومِ أَتِيَا كَذَا إِذَا جُهِلَ لَفْظًا سُؤْيَا
٦٨٤ - مُقَدَّرًا لِلْفَرْقِ فَأَلْمُضَارِعُ يُقُولُ كَيْتَصِرُ لِيَخَافُ تَابِعُ

الواو والإشمام دون أقيم، واستقيم، والله تعالى أعلم.

ولما كان يقع الاشتراك بين المعلوم والمجهول في مثل «قُلْنَ»، و«يَغْنَ»، أراد أن يُبين ذلك مع بيان الفرق بينهما، فقال:

(قُلْنَ) بضم القاف، وسكون اللام (وَيَغْنَ) بكسر الموحدة، وسكون العين المهمله (لِلْمَعْلُومِ أَتِيَا) أي استعملا للدلالة على المعلوم (كَذَا إِذَا جُهِلَ) بالبناء للمفعول (لَفْظًا) منصوب على التمييز (سُؤْيَا) بألف التشية، مبتدأ للمفعول، وقوله: (مُقَدَّرًا) بكسر الدال المشددة حال من مقدر، أي افهم هذا حال كونك مقدرًا (لِلْفَرْقِ) بينهما.

وحاصل المعنى بإيضاح أنهم سؤوا في مثل «قُلْنَ»، و«يَغْنَ» بين المعلوم والمجهول؛ اكتفاء بالفرق التقديري.

وبيان ذلك أن أصل قُلْنَ إذا كان معلوماً قَوْلُنْ بفتحتين كما مر، فقلبت الواو ألقًا؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان: الواو واللام، فحذفت الواو، فبقي قُلْنَ بفتح القاف، ثم ضُمَّت القاف؛ ليدل على الواو المحذوفة، فصار قُلْنَ بضم القاف. وإذا كان مجهولاً يكون أصله قَوْلُنْ بضم القاف، وكسر الواو، فاستثقلت الكسرة على الواو، فأسكنت، ثم حذفت؛ لالتقاء الساكنين، فبقي قُلْنَ بضم القاف، فضمة القاف على الأول عارضة؛ لأجل الدلالة المذكورة، وعلى الثاني أصليّة، وقد عرفت أن كسر القاف لغة في المجهول، فلا يلتبس بالمعلوم حينئذ، فما ذكر من الاستواء إنما هو على لغة الضم، فافهم، والله تعالى أعلم.

ثم بين مضارع الأجوف، فقال:

(فَالْمُضَارِعُ) أي مضارع الأجوف (يُقُولُ كَيْتَصِرُ) بضم أوله، وسكون ثانيه،

البَابُ السَّادِسُ فِي النَّاقِصِ

٦٨٥ - سُمِّي نَاقِصًا لِتَقْصِصِ الْآخِرِ ثُمَّ بِذِي أَرْبَعَةٍ أَيْضًا دُرِّي

وفتح ثالثة، وسكن آخره حكاية لحالة الجزم، وقوله: (لِيَخَافُ تَابِعٌ) يعني أن يُقُولَ يُعَلَّ كإِعْلَالِ يَخَافُ، فنقول: نُقِلت فتحة الواو إلى القاف الذي قبلها، ثم قُلبت أَلْفًا؛ لِتَحْرُكِهَا بِحَسَبِ الْأَصْلِ، وانفتاح ما قبلها الآن، فصار يُقال، كما نُقِلت فتحة الواو، ثم قُلبت أَلْفًا؛ لما ذُكر في يَخَافُ؛ إذ أصله يَخَوْفُ بِسُكُونِ الْخَاءِ، وفتح الواو، كما مر، وقس عليه يباع، وَيُنْقِذُ، وَيُخْتَارُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمُنَاقِبُ. وَلَمَّا أَنْتَهَى الْكَلَامَ عَلَى الْبَابِ الْخَامِسِ، وَهُوَ الْأَجْوْفُ، أَتْبَعَهُ بِذِكْرِ الْبَابِ السَّادِسِ، وَهُوَ النَّاقِصُ، فَقَالَ:

البَابُ السَّادِسُ فِي النَّاقِصِ

قيل: هو في استعمال علماء هذا الفن عبارة عما كان في آخره حرف علة، ويُردُّ عليه الليف مقرونًا كان أو مفروقًا، مثل طَوَى، وَوَقَى؛ لأنه يصح أن يقال: في آخره حرف علة، مع أنه لا يقال في استعمالهم: إنه ناقص، فالأولى أن يقال: ما كان في آخره حرف علة، وكان غير ليف، قاله ابن كمال رحمه الله تعالى^(١).

(سُمِّي) هذا النوع (نَاقِصًا لِتَقْصِصِ الْآخِرِ) أي لنقصان آخره لسقوط حرف العلة حالة الجزم، نحو لم يغز، ولم يرم، ولم يخش، وقيل: لسقوط الحركة من آخره حالة الرفع، نحو يغزو، ويرمي، ويخشى، ولا يبعد أن يقال: معنى قوله: لنقص آخره، أي من الحرف الصحيح، كما سُمِّي الأجوف به؛ لخلوّ جوفه من الحرف الصحيح، يعني أنه لما كان حرف العلة نقصان بالنسبة إلى الحرف الصحيح؛ لعدم ثباتها على حالها؛ لأنها تارة تُعَلَّ بالحذف، نحو قاضٍ، ورامٍ، وتارة تُحذف بالجزم، نحو لم يغز، ولم يرم،

٦٨٦ - لِكُونِهِ كَذَاكَ فِي رَمِيَّتَا كَحَسِبَتْ تَحْسِبُ لَا رَوَيْتَا

نزلوا وجودها منزلة عدمها، فسموا ما كان في آخره حرف علة ناقصاً، سواء ثبتت تلك الحروف، أو سقطت.

[فإن قيل]: فعلى ما ذكرتم من سبب تسمية الناقص ناقصاً يلزم أن يُسمى اللطيف ناقصاً؛ لنقصانه بسقوط حرف علة من آخره حالة الجزم، وبسقوط الحركة حالة الرفع، ولذلك يقال: حكم لام اللطيف كحكم لام الناقص؛ لنقصانه من الحرف الصحيح في الآخر.

[أجيب]: بأن تسمية الشيء بالشيء لا تقتضي اختصاصه به، وهذا معنى قولهم: إن وجه التسمية لا يوجب الأطراد، وبهذا الجواب يندفع أيضاً ما سيورد على قوله: «ثم بذى أربعة إلخ» حيث يقال: ما ذكرتم يقتضي أن يُسمى الفعل الصحيح، والمضاعف، واللفيف بذوات الأربعة؛ لكون ماضيها على أربعة أحرف عند الإخبار عن نفسك، نحو ضربت، ومددت، وطويت، فتنبه، فإنه مهم، والله تعالى أعلم.

(ثُمَّ بِذِي أَرْبَعَةٍ) أي بصاحب أربعة أحرف (أَيْضًا) أي كتسميته بالناقص (دُرِي) بالبناء للمفعول، أي علم (لِكُونِهِ كَذَاكَ) أي صاحب أربعة (فِي رَمِيَّتَا) أي في فعل الماضي المسند إلى ضمير المتكلم، ولو جعله بضمير المتكلم في الموضعين، فقال: لِكُونِهِ كَذَاكَ فِي رَمِيَّتُ كَحَسِبَتْ تَحْسِبُ لَا رَوَيْتُ لكان أولى؛ لأن رميتا بالتاء للمخاطب، والمتعارف هنا المتكلم، فتأمل، والله تعالى أعلم.

(كَحَسِبَتْ تَحْسِبُ) أي بكسر العين في الماضي والمضارع (لَا رَوَيْتُ) أي ما نقلته من العرب، يعني أن الناقص بالاستقراء لا يجيء من باب فَعَلَ يَفْعَلُ بالكسر فيهما، وإنما يجيء من الأبواب الخمسة الباقية، نحو دَعَا يَدْعُو، وَرَعَى يَرَعَى، وَرَضِيَ يَرْضَى، وَسَرَوُ يَسْرُو.

٦٨٧ - وَقُلْ رَمَى وَرَمِيَا رَمَوْا رَمَتْ	وَرَمَتَا رَمَيْنَ مَعَ مَا أَضْمِرَتْ
٦٨٨ - رَمَى أَضْلُ قَلْبُ يَأْتِيهِ أَلِفٌ	لِشَكْلِهَا مِنْ بَعْدِ فَتْحِ قَدْ عُرِفَ
٦٨٩ - أَضْلُ رَمَوْا قَدْ رَمِيُوا فَحُذِفَا	يَاءٌ لَهُ مِنْ بَعْدِ قَلْبِ أَلِفَا
٦٩٠ - كَذَا رَضُوا لَكِنْ نَضَمَ ضَادَهَا	كُزَّهَا لِوَاوٍ بَعْدَ كَسْرِ سَرْدَهَا

(وَقُلْ) في إلحاق الضمائر المرفوعة، مستررة كانت، أو بارزة (رَمَى) للواحد المذكور الغائب (وَرَمِيَا) لثنتاه (رَمَوْا) لجمعه (رَمَتْ) للواحدة المؤنثة الغائبة (وَرَمَتَا) لثنتاهما (رَمَيْنَ) لجمعها، وقوله: (مَعَ مَا أَضْمِرَتْ) متعلق بـ«قل»، و«ما» مصدرية، والفعل مبني للمفعول، أي مع الضمائر.

(رَمَى) بفتح الياء (أَضْلُ) لَرَمَى (قَلْبُ يَأْتِيهِ أَلِفٌ) وَقَفَ عَلَيْهِ عَلَى لُغَةِ رِبْعَةٍ، و«قَلْبُ» مَبْتَدَأُ خَبْرِهِ جُمْلَةٌ «قَدْ عُرِفَ»، يَعْنِي أَنَّ رَمَى قَلْبِ يَأْتِيهِ أَلِفًا (لِشَكْلِهَا) أَي لَوُقُوعِهَا مَتَحَرِّكَةً (مِنْ بَعْدِ فَتْحِ قَدْ عُرِفَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، يَعْنِي أَنَّ هَذَا الْقَلْبَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ عُلَمَاءِ هَذَا الْفَرَسِ.

(أَضْلُ رَمَوْا قَدْ رَمِيُوا) بضم الياء (فَحُذِفَا) بِأَلْفِ الْإِطْلَاقِ، مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَنَائِبٌ فَاعِلُهُ قَوْلُهُ: (يَاءٌ لَهُ، مِنْ بَعْدِ قَلْبِ أَلِفَا) أَي بَعْدَ قَلْبِ تِلْكَ الْيَاءِ أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِهَا، وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا. وَحَاصِلُ الْمَعْنَى بِإِيضَاحٍ أَنَّ أَصْلَ رَمَوْا رَمِيُوا بِضَمِّ الْيَاءِ، فَقَلْبَتِ الْيَاءَ مِنْهُ أَلِفًا؛ لِمَا ذُكِرَ، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ: هُمَا الْأَلْفُ الْمُنْقَلِبَةُ مِنَ الْيَاءِ، وَوَاوُ الْجَمْعِ، فَحُذِفَتِ الْأَلْفُ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ عِلَامَةُ الْفَاعِلِ، فَحُذِفَتْ مُخَلَّ بِالْمَقْصُودِ، وَلِأَنَّهُ لَوْ حُذِفَتْ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهَا شَيْءٌ، وَإِنَّمَا بَقِيَ فَتْحَةُ الْمِيمِ، وَلَمْ تُبَدَلْ إِلَى الضَّمَّةِ مَعَ اقْتِضَاءِ الْوَاوِ ضَمَّةً مَا قَبْلَهَا؛ لِجَانِسَتِهَا إِتَاهَا؛ لِأَنَّ الْمِيمَ لَيْسَتْ مَا قَبْلَهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ، كَمَا مَرَّ فِي أَوَّلِ فَصْلِ الْمَاضِي، وَلِتَدَلَّ عَلَى الْأَلْفِ الْمَحْذُوفَةِ.

(وَكَذَا) أَي مِثْلَ رَمَى فِي حَذْفِ لَامِ الْفِعْلِ بِسَبَبِ الْإِعْلَالِ (رَضُوا) بِفَتْحِ، فَضَمَّ، أَصْلُهُ رَضِيُوا بِفَتْحِ الرَّاءِ، وَكَسْرِ الضَّادِ، وَضَمِّ الْيَاءِ الْمُنْقَلِبَةِ مِنَ الْوَاوِ؛ إِذْ أَصْلُهُ رَضُوا بِوَاوَيْنِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْوَاوِيَّاتِ، بِدَلِيلِ الرِّضْوَانِ فَقَلْبَتِ الْوَاوِ يَاءً؛ لِتَطْرُقِهَا، وَانْكَسَارِ مَا

٦٩١ - وَفِي رَمَتْ قَدْ حَذَفُوا لِلْيَاءِ بَعْدَ انْقِلَابِهَا لِلِائْتِقَاءِ

٦٩٢ - وَرَمَتَا كَذَا لِسَاكِنِ نُويِّ زَمَيْنٍ سَالِمٍ كَقَوْلِ قَدْ زُوِي

قبلها، فصار رَضِيُوا، فاستثقلت الضمة على الياء، فحذفت، فالتقى ساكنان، ثم حذفت الياء لدفع الالتقاء الساكنين، كما حذفت في رَمَوْا دون الواو؛ لأنها علامة، فصار رَضِيُوا بكسر الضاد، وسكون الواو، فضمت الضاد؛ لتصح واو الجمع، ولم تُقلب الواو ياء؛ لسكونها، وكسر ما قبلها؛ لأنها ضمير، والضمائر لا تتغير، كما لا تُحذف.

(لَكِنْ تُضَمُّ ضَادُهَا) أي تضم ضاد رَضُوا بعد حذف لام الفعل؛ لالتقاء الساكنين (كُرْهًا) بضم الكاف، وفتحها؛ أي لأجل كراهية (لِوَاوٍ) وقوله: (بَعْدَ كَسْرِ) متعلق بخبر مقدم (لِسَرْدُهَا) والجملة صفة لـ «واو»، «السرد»: بفتح السين المهملة، وسكون الراء، مصدر سَرَدَ الحديد، من باب نصر: إذا أتى به على الولاء، قيل لأعرابي: أتعرف الأشهر الحرم؟ فقال: ثلاثة سرد، وواحد سرد^(١)، والمعنى هنا أن الواو مذكور بعد الكسرة بلا فاصل بينهما.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه إنما ضمت الضاد كراهية للخروج من الكسرة التحقيقية إلى الضمة التقديرية، وعُيِّت الضمة؛ لمجانستها الواو، والله تعالى أعلم.

(وَفِي رَمَتْ) أصله رَمَيْتَ بفتح الياء (قَدْ حَذَفُوا لِلْيَاءِ) اللام زائدة؛ لأن الفعل يتعدى بنفسه (بَعْدَ انْقِلَابِهَا) أي إلى الألف؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت (لِلِائْتِقَاءِ) أي لأجل دفع التقاء الساكنين.

(وَرَمَتَا كَذَا) يعني أن رمتا لشيئ المؤنث الغائب تُحذف ياؤه بعد القلب المذكور مع عدم موجب الحذف لفظاً، وهو التقاء الساكنين، حيث حُرِّكت تاء التانيث بسبب ألف الفاعل (لِسَاكِنِ نُويِّ) علةً لمحذوف، أي إنما حذفت مع عدم العلة لأجل ساكن مقدر،

(١) راجع المصباح ٢٧٣/١ وسرد أي متتابعة، وهي ذو القعدة، وذو الحجة، والمحرم، ومعنى وا- فرد، أي منفرد لحاله، وهو رجب.

٦٩٣ . مُسْتَقْبَلٌ يَزِمِي لِثِقَلِ سَكْنَا لِخَفِّ فَتْحِ يَزْمِيَانِ أُعْلِنَا

كما سبق تمام البحث فيه في الكلام على «قولا»^(١).

(رَمِيْنٌ) وكذا رَمِيَتْ إلى آخره (سَالِمٌ) أي لا يُعَلَّ بالحذف (كَقَوْلِ) أي مثل سلامة قول من ذلك، كما سبق بيانه، وذلك لأن حرف العلة إذا سكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها إلا إذا انفتح ما قبلها؛ خفة الفتحة والسكون، وقوله: (قَدْ رَمِي) بالبناء للمفعول كَمَل به البيت، أي هذا البحث نُقِلَ عن أهل الفن، واللَّه تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على ماضي الناقص أتبعه بالكلام على مضارعه، فقال:

(مُسْتَقْبَلٌ) مبتدأ سوَّغَه الوصف المقدر، أي من الناقص، أو هو مبتدأ خبره قوله: (يَزِمِي) محكي؛ لقصد لفظه (لِثِقَلِ) متعلق بـ (سَكْنَا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، يعني أن مضارع رَمَى يَزِمِي بضم الياء، كَيَضْرِبُ، فأسكنت الياء لاستثقال الضمة عليها، فصار يَزِمِي بسكونها.

وقوله: (لِخَفِّ فَتْحِ) بفتح الحاء مصدر خَفَّ الشيء من باب ضرب خَفًّا وَخِيفَةً؛ ضدَّ ثَقُلَ، فهو خفيف، وأما الخِفُّ بالكسر فهو بمعنى الخفيف، ولا يُناسِبُ هنا، والجارُّ والمجرور متعلق بـ «أُعْلِنَا»، وقوله: (يَزْمِيَانِ) مبتدأ محكي؛ لقصد لفظه، وخبره قوله: (أُعْلِنَا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول، أي أظهر، يقال: عَلَّنَ الأمرُ من باب قعد: ظهر وانتشر، فهو عالِنٌ، وَعَلِنَ عَلْنَا، من باب تَعَبَ لغةً فيه، وأعلنته: أظهرته^(٢)، والمراد هنا أن ياءه تُظهِرُ، وَيُنطِقُ بها، ولا تُحذف منه.

وحاصل المعنى بإيضاح أن مثل يَزْمِيَانِ، وَيَزْمِيَانِ لا تُعَلَّ تاوهُ بالحذف؛ لأن حركتها فتحة، وهي خفيفة.

(١) قد سبق هناك أنه إنما تُحذف الألف في «دَعْنَا»، وإن حصلت الحركة بألف الفاعل؛ لأن التاء ليست من نفس الكلمة، بخلاف اللام في «قولا».

(٢) راجع «المصباح» ٤٢٧/٢.

- ٦٩٤ - وَأَصْلُ يَزْمُونَ كَيَزْمِيُونَ قُلْ
 ٦٩٥ - وَسُوِّي الرَّجَالُ مَعَ نِسَاءِ
 ٦٩٦ - بِالْفَرْقِ تَقْدِيرًا إِذِ الْوَاوُ أَتَى
 ٦٩٧ - عَلَامَةُ التَّأْيِثِ مِنْ تَمَّ ثَبُثَ
 جَمَعَ سَاكِنِينَ ذَا اللَّفْظِ ثَقُلَ
 فِي مِثْلِ يَعْفُونَ لِلَاكْتِفَاءِ
 أَضْلًا مَعَ النِّسَاءِ وَتُونَ ثَبَّتَا
 مَعَ نَاصِبٍ كَأَنَّ يَعْفُونَ مِنْ نَأَتْ

(وَأَصْلُ يَزْمُونَ) بضم الميم (كَيَزْمِيُونَ قُلْ) أي بفتح الميم، وضم الياء، فأسكنت الياء؛ لاستثقالهم الضمة عليها، إما بإسقاطها، وإما بنقل حركتها إلى ما قبلها بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، كما أشار إليه بقوله: (جَمَعَ سَاكِنِينَ) هما الياء، وواو الجماعة (ذَا اللَّفْظُ) أي لفظ يرميون (ثَقُلَ) من باب كرم، أي صار ثقيلاً، فحذفت الياء، فصار على الثاني يَزْمُونَ بضم الميم، وعلى الأول يَزْمُونَ بكسر الميم، ثم ضُمَّت الميم؛ لما مر في رَضُوا، فصار يَزْمُونَ بضمها.

(وَسُوِّي الرَّجَالُ) فعلٌ ونائب فاعله (مَعَ نِسَاءِ) يعني أنهم لم يفرقوا بين لفظ جمع المذكور الغائب، وجمع المؤنث الغائبة (فِي مِثْلِ يَعْفُونَ) أي في كل مضارع ناقص واوِي على وزن يَفْعُلُ بضم العين، فيقال: الرجال يعفون، والنساء يعفون (لِلَاكْتِفَاءِ بِالْفَرْقِ تَقْدِيرًا) أي إنما لم يفرقوا بينهما؛ لأجل اكتفائهم بالفرق التقديري، وهو عندهم معتبر، ثم أشار إلى توضيح الفرق التقديري بقوله: (إِذِ) تعليلية (الْوَاوُ أَتَى أَضْلًا مَعَ النِّسَاءِ) بالقصر؛ للوزن، يعني أن الواو التي في فعل النساء أصلية؛ لأنها لام الفعل (وَتُونَ) أي الذي في فعل النساء (ثَبَّتَا) بألف الإطلاق حال كونه (عَلَامَةُ التَّأْيِثِ) أي مع كونه ضمير جماعتهن.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الواو التي في «النساء يعفون» ليست ضميراً، وإنما هي أصلية؛ إذ هي لام الكلمة، ونونه ضمير النساء، وهي علامة التأيُّث أيضاً، والفعل معها مبني، فوزنه يَفْعُلُنَ، مثل يَنْصُرُنَ، وأما الواو التي في «الرجال يعفون» فإنها ضمير جماعتهم؛ لأن أصل يَعْفُونَ على هذا التقدير يَعْفُوونَ بضم الواو، فاستثقلت الضمة عليها، فحذفت، فالتقى ساكنان: هما الواوان، فحذفت الأولى؛ لأنها لام الفعل، وهو

٦٩٨ - بِتَرْمِيْنَ أَصْلُوا تَرْمِيْنَا فَالْيَاءُ نَالِ الحَذْفِ وَالتَّشْكِيْنَا

محلّ التغيير، ولأن الثانية علامة الفاعل، والنون للإعراب، والفعل معرب، فوزنه يَفْعُونَ بسكون الفاء، وضَمّ العين.

(مِنْ تَمْ) أي من أجل أن النون في النساء يعفون ضمير جماعتهن، وعلامة للتأنيث (تَبَتْ مَعَ فَاصِبٍ) أي مع دخول أدوات النصب (كَأَنَّ يَعْفُونَ مَنْ نَأَتْ) «من» موصولة مفعول «نأت» أي التي بعدت، وكقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾. وحاصل المعنى بإيضاح أنه من أجل أن النون في مثل يعفون لجمع المؤنث ضمير جماعتهن، وعلامة التأنيث لا تسقط بدخول أدوات النصب، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ الآية.

[فإن قلت]: لِمَ نِيَّ في أثناء بحث اليائيات اشتراك لفظي جمع المذكر الغائب، وجمع المؤنث الغائبة في مثل يَعْفُونَ، مع أنه من الواوَيَاتِ.

[أجيب]: بأنه لمناسبة مثل يعفون لما قبله ولما بعده، أما لما قبله فلكونه جمعاً للمذكر الغائب، مثل يرمون، وأما لما بعده فلكونه مشتركاً، مثل ترمين، مع أنه تبعاً لأصله لم يذكر في باب الناقص بحث الواوَيَاتِ على التفصيل حتى يُبيّن مثل يعفون فيه، بل قاس الناقص الواوِيَّ على الناقص اليائِيّ، كما سيأتي قوله:

عَزَا وَيَغْزُو كَرَمِي وَيَرْمِي

إلى آخر البيت.

(بِتَرْمِيْنَ) بياءين الأولى منهما مكسورة، وهو متعلق بـ(أَصْلُوا تَرْمِيْنَا) بكسر الميم، وبياء ساكنة واحدة، يعني أنهم جعلوا ترمين بياءين أصلاً لترمين بياء واحدة.

[تنبيه]: كان نصّ الشطر الأول هكذا:

وَأَصْلُ تَرْمِيْنَ قُلْ تَرْمِيْنَا

وفيه انكسار، فأصلحته، فتنبه.

٦٩٩ - وَأَضْلُ فَازِمِي فَازِمِي لَكِنْ حَذِفَ يَاءٌ مُقَدَّمٌ أَصِيلاً قَدْ أَلِفَ
٧٠٠ - لَفْظُهُ لِلنِّسَاءِ وَالْمُخَاطَبَةِ وَالْجَزْمُ حَذَفَ يَأْتِيهِ قَدْ أَوْجَبَهُ

(فَالْيَاءُ نَالُ الْحَذْفِ وَالتَّشْكِينَا) يعني أن الياء من تَرْمِيْنٍ أُسْكَنْتْ؛ لِثِقَلِ الْكِسْرَةِ عَلَيْهَا، فَالتَّقْيُ سَاكِنَانِ، وَهُمَا الْيَاءَانِ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ الَّتِي حُذِفَتْ كَسْرَتُهَا؛ لِأَنَّهَا آخِرُ الْكَلِمَةِ، وَهُوَ مَحَلٌّ لِلتَّغْيِيرِ، وَلِأَنَّ الثَّانِيَةَ ضَمِيرٌ، وَالضَّمَائِرُ لَا تُغَيَّرُ.

(وَأَضْلُ فَازِمِي) لِلوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ، وَالْفَاءُ زَائِدَةٌ، وَكَذَا فِي قَوْلِهِ: (فَازِمِي) أَي بِيَاءَيْنِ، أَوْلَاهُمَا لَامُ الْفِعْلِ مَكْسُورَةٌ، وَثَانِيَتُهُمَا ضَمِيرُ الْمُخَاطَبَةِ سَاكِنَةٌ، فَأُسْكَنْتِ الْيَاءُ الْأُولَى الْأَصْلِيَّةُ؛ لِاسْتِثْقَالِ الْكِسْرَةِ عَلَيْهَا، فَالتَّقْيُ سَاكِنَانِ، هُمَا الْيَاءَانِ، ثُمَّ حُذِفَتِ تِلْكَ الْيَاءُ؛ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (لَكِنْ حَذِفَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَنَائِبٌ فَاعِنَهُ قَوْلُهُ: (يَاءٌ مُقَدَّمٌ) حَالُ كَوْنِهِ (أَصِيلاً قَدْ أَلِفَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، صِفَةٌ لـ «أَصِيلاً»، يَعْنِي أَنَّ الْيَاءَ الْأُولَى أَي الْأَصْلِيَّةَ الَّتِي هِيَ لَامُ الْفِعْلِ حُذِفَتْ؛ لَمَّا سَبَقَ، فَصَارَ أَرْمِي بِيَاءٍ وَاحِدَةً.

(لَفْظُهُ لِلنِّسَاءِ وَالْمُخَاطَبَةِ) يَعْنِي أَنَّ لَفْظَ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ الْمُخَاطَبَاتِ، وَالْمُخَاطَبَةِ الْوَاحِدَةِ مُشْتَرَكٌ فِي تَرْمِيْنٍ، فَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَهُمَا لَفْظًا؛ اِكْتِفَاءً بِالْفَرْقِ التَّقْدِيرِيِّ، فَإِنِ أَصْلُهُ إِذَا كَانَ جَمْعُ النِّسَاءِ تَرْمِيْنٌ بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَسَكُونِ الْيَاءِ، كَتَضْرِبَيْنِ، فَوَزَنُهُ يَفْعَلْنَ، وَإِذَا كَانَ لِلْمُخَاطَبَةِ تَرْمِيْنٌ بِيَاءَيْنِ، كَتَضْرِبَيْنِ، فَوَزَنُهُ تَفْعِيْنِ.

(وَالْجَزْمُ) أَي دَخُولُ أَدَاةِ الْجَزْمِ عَلَى مُضَارَعِ النَّاقِصِ (حَذَفَ يَأْتِيهِ) وَكَذَا وَآوَهُ (قَدْ أَوْجَبَهُ) أَي الْحَذْفَ، نَحْوَ لَمْ يَرِمْ، وَلَمْ يَغْزَوْ، فَقَوْلُهُ: «وَالْجَزْمُ» مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ جُمْلَةٌ «قَدْ أَوْجَبَهُ»، وَقَوْلُهُ: «حَذَفَ يَأْتِيهِ» مَنْصُوبٌ عَلَى الْاِسْتِغَالِ.

وَحَاصِلُ الْمَعْنَى بِإِيضَاحٍ أَنَّكَ إِذَا أَدَخَلْتَ الْجَزْمَ عَلَى الْفِعْلِ النَّاقِصِ الْيَائِي، كَبَرْمِي، وَكَذَا الْوَاوِي، كَيَغْزَوْ، حَذَفْتَ مِنْهُ الْيَاءَ وَالْوَاوَ، فِي الْمَفْرَدِ الْمَذْكَرِ، وَالْمَفْرَدِ الْمَوْثُوثِ الْغَائِبِينَ، وَالْمَفْرَدِ الْمُخَاطَبِ، وَالْمُتَكَلِّمِ؛ عَلَامَةٌ لِلْجَزْمِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْعَلَّةِ فِي النَّاقِصِ بِمَنْزِلَةِ الْحَرْكَةِ فِي الصَّحِيحِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ حُرُوفَ الْعَلَّةِ تُشَبِّهُ الْحَرَكَاتَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مَرْكَبَةٌ

٧٠١ - لِذَٰكَ وَقَفَّا حُذِفَتْ فِي يَسْرِ مَعِ رَفَعٌ وَبَلْخِفَةٌ فَشُحُهُ وَقَعٌ
٧٠٢ - وَالْفَتْحُ فِي يَخْشَى ظُهُورُهُ مُنِعَ تَعَدُّرًا إِذْ أَلِفٌ قَدْ تَمْتَنِعُ

منها، والحركات مأخوذة منها، على اختلاف فيه، وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة، فأجروا تلك الحروف في الفعل المعتل اللام مجرى الحركة في أن حذفوها في حال الجزم، وأيضاً الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بنفسها، فحذفت في الجزم حذف الحركة.

(لِذَٰكَ) أي لأجل أن الياء تسقط في الناقص في حال الجزم علامة له؛ لتنزله منزلة الحركة (وَقَفَّا) أي لأجله (حُذِفَتْ) الياء (فِي يَسْرِ) مضارع سَرَى من باب رمى، يقال: سَرَيْتُ الليل، وسَرَيْتُ به سَرِيًّا، والاسم السراية: إذا قطعت بالسير، وأسريتُ بالألف لغة حجازية، ويُستعملان متعديين بالياء إلى مفعول، فيقال: سَرَيْتُ بزيد، وأسريتُ به^(١) (مَعِ رَفَعٍ) أي مع كون الفعل مرفوعاً.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الياء تسقط في حالة الرفع علامة للوقف في مثل قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ﴾، أصله إذا يسري بالياء؛ لأن الأصل في الوقف إسقاط حركة آخر الكلمة، فلما تنزلت حروف العلة منزلة الحركة في الناقص أسقطت في حالة الرفع للوقف، كما تُسقط الحركة في حالة الرفع للوقف.

(وَبَلْخِفَةٌ) متعلق بـ«وقع»، أي ولأجل كون الفتحة خفيفة (فَشُحُهُ) أي فتح حرف العلة من الناقص (وَقَعٌ) أي حصل، ووجد.

والمعنى أنه إذا دخل الناصب على الفعل الناقص فلا يُحذف حرف العلة؛ لطفة الفتحة، نحو لن يرمي، ولن يغزو بفتح الياء والواو.

(وَالْفَتْحُ فِي يَخْشَى ظُهُورُهُ مُنِعَ) بالبناء للمفعول (تَعَدُّرًا) أي لأجل تعدر الفتح على آخر «يخشى» (إِذْ) تعليلية (أَلِفٌ قَدْ تَمْتَنِعُ) أي لأن الألف التي فيه ممتنعة عن قبول الحركة.

٧٠٣ - وَالْأَمْرُ إِزِمَ أَضْلُهُ بِالْيَاءِ فَحُذِفَتْ لِلْجَزْمِ أَوْ بِنَاءِ
٧٠٤ - وَازْمُوا اِزْمِيُوا قَدْ كَانَ ثُمَّ أَشْكِنَا وَحَذَفَهَا لِلْسَّاكِنِينَ عَيْنَا

وهذا الكلام جواب لسؤال مقدر، تقديره: إن قولكم: إذا دخل الناصب فتح حرف العلة؛ لَحَفَةُ الفتحه منقوض بنحو لن يخشى؛ إذ حرف العلة فيه ساكن مع الناصب، وتحقيق الجواب أن أصله يخشي بفتح الشين، وضم الياء، فقلبت ألفاً؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، والألف لا تتحمل الحركة أصلاً حتى يصير مفتوحاً، فبقيت ساكنة مع الناصب، وكذلك كل فعل ناقص عين مضارعه مفتوح، نحو لن يرضى، والله تعالى أعلم.

(وَالْأَمْرُ إِزِمَ) بقطع الهمزة، وكسر الميم (أَضْلُهُ بِالْيَاءِ) أي أصل اِزِمَ اِزْمِيُ يَأْتِيَاتِ الياء المضمومة؛ لأنه إذا حُذِفَ من ترمي حرف المضارعة بقي ما بعده ساكناً، فاجتلبت الهمزة مكسورة، فصار اِزْمِيُ، ثم حُذِفَتِ الياء للجزم، كما أوضحه بقوله: (فَحُذِفَتْ) أي الياء (لِلْجَزْمِ) أي لأجل كونه مجزوماً، كما حُذِفَتِ الحركة من الصحيح، فصار اِزِمَ، وهذا جارٍ على مذهب الكوفيين القائلين بأن الأمر معرب، لا مبني، وقد سبق أنه الأرجح، وأما على مذهب البصريين القائلين: إن الأمر مبني، وليس معرباً، فأشار إليه بقوله: (أَوْ) لتبويب الخلاف (بِنَاءِ) أي أو حُذِفَتِ لأجل كونه مبنيًا على ما يُجْزَمُ به مضارعه، والله تعالى أعلم.

(وَازْمُوا اِزْمِيُوا قَدْ كَانَ) يعني أن أصل اِزْمُوا بضم الميم لجماعة الذكور كان اِزْمِيُوا بكسر الميم، وضم الياء (ثُمَّ أَشْكِنَا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، أي ثم أسكن الياء؛ لثقل الضمة عليها، إما بإسقاطها عنها، وإما بنقلها إلى ما قبلها بعد سلب حركته (وَحَذَفَهَا لِلْسَّاكِنِينَ عَيْنَا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول أيضًا، يعني ثم كان حذف يائه متعينًا؛ لأجل التقاء الساكنين، فصار على الثاني اِزْمُوا بضم الميم، وعلى الأول اِزْمُوا بكسر الميم، ثم ضُمَّتِ لأجل الواو، فصار اِزْمُوا بضمها.

- ٧٠٥ - قُلِ اِزْمِيْنُ حَيْثُ نُونٌ شَدِّدًا
 ٧٠٦ - تَقُولُ رَامٍ فِي اسْمٍ فَاعِلٍ يُعَلُّ
 ٧٠٧ - رَفَعًا وَجَرًّا وَأَعَدَّهَا نَصْبًا
 ٧٠٨ - وَرَامِيُوْنَ الْأَضْلُ فِي رَامُونَا
 وَأَزْمِيْنُ تَقُولُ إِنْ مُخَفَّفًا بَدَا
 بِحَذْفِ يَا بَعْدَ سُكُونٍ فِيهِ حَلُّ
 خِفَّةِ الْفَتْحَةِ فَاثْمَعُ سَلْبًا
 فَالْحَذْفُ نَالَ الْيَاءَ وَالشُّكُونَا

(قُلِ) في أمر المؤكّد بالنون (ازْمِيْنُ) بكسر الميم، وفتح الياء (حَيْثُ نُونٌ شَدِّدًا) بألف الإِطلاق، مبنياً للمفعول، أي حيث أكّده بالنون المشدّدة، وتقول: ارميان، وارمُنْ بضم الميم، وحذف الواو (وَأَزْمِيْنُ تَقُولُ) بكسر الميم، وحذف الياء؛ لالتقاء الساكنين، وذلك في أمر المخاطبة، وتقول في المخاطب: ارميْنْ بفتح الياء، وفي المخاطبين ازمُنْ بضم الميم، وحذف الواو؛ لما ذكر (إِنْ مُخَفَّفًا بَدَا) أي ظهر، أي إن أكّده بالنون المخفّف.

(تَقُولُ رَامٍ) راميان رامون رامية راميتان راميات ورَوامٍ (في اسمٍ فاعِلٍ) من الناقص (يُعَلُّ) بالبناء للمفعول (بِحَذْفِ يَا بَعْدَ سُكُونٍ فِيهِ) متعلّ بـ(حَلُّ) أي نزل.
 (رَفَعًا وَجَرًّا) أي في حالتي الرفع والجرّ؛ لثقل الضمّة والكسرة (وَأَعَدَّهَا) أي الياء المحذوفة في حالتي الرفع والجرّ (نَصْبًا) أي في حالة النصب، وقوله: (لِخِفَّةِ الْفَتْحَةِ) متعلّق بـ(فَاثْمَعُ سَلْبًا) أي حذفًا، يعني أنك تمنع حذف الياء في النصب؛ لكون الفتحة خفيفة.

وحاصل المعنى بإيضاح أن اسم الفاعل من الناقص رامٍ، وأصله راميّ على وزن ضاربٍ، فأسكنت الياء في حالتي الرفع والجرّ؛ لاستثقال الضمّة والكسرة على الياء، فالتقى ساكنان: الياء والتنوين، فحذفت الياء، وأعطيت التنوين لما قبلها، فصار رَامٍ، ولم يُحذف التنوين؛ لدلالته على التمكن، وهو نون ساكنة تتبع حركة حرف يوجد في آخر الكلمة، ولا تسكن الياء في حالة النصب؛ لخفّة الفتحة، واللّه تعالى أعلم.

(وَرَامِيُوْنَ) بكسر الميم، وضمّ الياء، وهو مبتدأ خبره قوله: (الْأَضْلُ فِي رَامُونَا) بضمّ الميم (فَالْحَذْفُ) مبتدأ خبره جملة قوله: (نَالَ) أي أصاب (الْيَاءَ) وقوله:

٧٠٩ - وَضُمَّ مِيمٌ لِاقْتِضَاءِ الْوَاوِ لَهٗ وَمَنْ مُثْنِي مَعَ يَاءٍ عَامِلَةٌ
٧١٠ - رَفَعًا يَقُولُ زَامِيَايَ أَمَا نَضَبًا وَجَرًّا زَامِيِي حَشْمًا

(وَالشُّكُونَا) منصوب على المعية، أي مع السكون، والمعنى أن الحذف مع السكون أصاب الياء.

(وَضُمَّ مِيمٌ) فعلٌ ونائب فاعله، ويحتمل أن يكون ضمّ بلفظ المصدر مبتدأ، خبره قوله: (لِاقْتِضَاءِ الْوَاوِ لَهٗ) أي لطلب الواو للضمّ؛ لمناسبته لها.

وحاصل المعنى بإيضاح أن أصل راثون راميون بضم الياء، فاستثقلت الضمة عليها، فأسكنت، فاجتمع ساكنان الياء والواو، فحذفت الياء؛ لدفع التقاء الساكنين، ولم تحذف الواو؛ لأنها علامة، فصار زَامِيُون بكسر الميم، وسكون الواو، ثم ضمت الميم؛ لاستدعاء الواو للضمة؛ إذ لو لم تضمّ للزم أن تجعل الواو ياءً؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، وهو غير جائز؛ إذ العلامة لا تتغير كما لا تحذف، فوجب ضم ما قبلها؛ لتسلم الواو، والله تعالى أعلم.

(وَمَنْ) موصولة مبتدأ خبره جملة «يقول» (مُثْنِي) أي مثني اسم فاعل الناقص اليائي (مَعَ يَاءٍ) أي مع إضافته إلى ياء المتكلم، وهو متعلق بـ(عَامِلَةٌ رَفَعًا) أي في حالة الرفع (يَقُولُ: زَامِيَايَ) أصله راميان، فلما أضيف إلى ياء المتكلم أسقطت نون الثانية، كما قال في «الخلاصة»:

نُونَا تَلِي الْإِعْرَابَ أَوْ تَشْوِينَا بِمَا تُضَيَّفُ احْدِفْ كَهـ طُورِ سِينَا

وإنما حُذِفَ التنوين؛ لأنه يؤذن بتمام الكلمة، والإضافة تؤذن بعدم تمامها بدون المضاف إليه، فلو لم يسقط لاجتماع النقيضان، فصار رامياي.

(أَمَا نَضَبًا وَجَرًّا) أي إذا أضفته إلى ياء المتكلم في حالي النصب والجر، فتقول: (زَامِيِي) بثلاث ياءات (حَشْمًا) أي وجوبًا.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه يقال في حالي النصب والجر زَامِيِي، وأصله راميين بفتح الياء الأصلية، وسكون الثانية التي هي علامة النصب في النصب، والجر في الجر،

٧١١ - وَالْجَمْعُ فِي الثَّلَاثِ زَامِيٍّ فَقَطْ
 ٧١٢ - مَفْعُولُهُ الْمَزْمِيُّ أَصْلُهُ أَتَى
 إِذْ قَلْبٌ وَآوٍ يَا بَرَفَعٍ يُشْتَرَطُ
 مَزْمُوتَةٌ مَا مَرَّ قَلْبًا أَلْبَسًا

فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقطت النون؛ لما ذكر في حالة الرفع، فصار رامِيَّ بثلاث ياءات، أولها مفتوحة، وثانيها ساكنة، وثالثها مفتوحة أيضاً، فوجب إدغام الثانية في الثالثة؛ لكونهما متجانسين، أولهما ساكنة، فصار رامِيَّ بفتح الياءين، وتشديد الثانية، والله تعالى أعلم.

(وَالْجَمْعُ) أي جمع المذكر السالم من اسم فاعل الناقص اليائي (فِي الثَّلَاثِ) أي في الأحوال الثلاث: الرفع، والنصب، والجر (زَامِيٍّ) بكسر الميم، وفتح الياء المشددة (فَقَطْ) أي فحسب، يعني أنه لا يجوز فيه وجه آخر (إِذْ) تعليلية (قَلْبٌ وَآوٍ يَا بَرَفَعٍ) أي في حالة الرفع (يُشْتَرَطُ) لاجتماع الواو والياء، وسبق إحداهما بالسكون.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه إذا أضيف جمع رام ونحوه إلى ياء المتكلم يقال: رامِي فقط في جميع الأحوال، وذلك لأن أصله في حالة الرفع رامُوتِي، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء؛ لاجتماعهما، وسبق إحداهما بالسكون، فصار رامِي بضم الميم، ثم كُسرت لأجل الياء، فصار رامِي.

وأصله في حالي النصب والجر رامِيين، بكسر الميم، والياء الأولى الأصلية، وسكون الثانية التي هي علامة النصب والجر، فأسكنت الياء لثقل الكسرة عليها، فالتقى ساكنان، فحذفت الأولى؛ لأن الثانية علامة، فصار رامِين يياء واحدة ساكنة، فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقطت النون، فصار رامِيَّ يياءين أولهما ساكنة، وثانيتهما مفتوحة، فوجب إدغام الأولى في الثانية بالضرورة، فصار رامِي يياء واحدة مشددة، والله تعالى أعلم.

(مَفْعُولُهُ) أي اسم المفعول من الناقص اليائي، كرمى يرمي (الْمَزْمِيُّ) بكسر الميم الثانية، وتشديد الياء (أَصْلُهُ أَتَى مَزْمُوتَةٌ) بضم الميم الثانية، وسكون الواو (مَا) موصولة مفعول مقدم لـ «أثبتنا»، وإنما قُدِّمَ وإن كان الفعل مؤكداً؛ للضرورة، أو مبتدأ خبره جملة

٧١٣ - وَإِنْ يُضَفُّ لِنَا بِحَالِ التَّثْنِيَةِ أَزْبَعُ يَاءَاتٍ بِهِذَا وَافِيَةٍ
٧١٤ - فِي غَيْرِ رَفْعٍ ثُمَّ جَمْعًا يُجْمَعُ فِي كُلِّ حَالٍ أَزْبَعًا وَالْمَوْضِعُ

«أثبتناه (مَرٌّ) أي سبق فيما قبله (قَلْبًا) منصوب بنزع الخافض، أي من القلب (أَثْبَتْنَا) بالألف المنقلبة من نون التوكيد، ويحتمل أن يكون فعلاً مبنياً للمفعول، والألف للإطلاق.

وحاصل المعنى بإيضاح أن اسم المفعول من نحو رمى يرمي مَرْمِيَّ مَرْمِيَّان مَرْمِيَّون إلخ، وأصله مَرْمُويٌّ، قلبت الواو ياء، ثم أدغمت الياء في الياء؛ لما سبق في اسم الفاعل، والله تعالى أعلم.

(وَإِنْ يُضَفُّ) بالبناء للمفعول، أي إن أضيف اسم مفعول الناقص (لِنَا) أي إلى ياء المتكلم (بِحَالِ التَّثْنِيَةِ) أي في حال كونه مثني، كمرميَّان (أَزْبَعُ يَاءَاتٍ بِهِذَا) الباء بمعنى «في» أي في المثني (وَافِيَةٍ) أي حاصلة بالتمام (فِي غَيْرِ رَفْعٍ) متعلق بـ«وافية». وحاصل المعنى بإيضاح أنه إذا أضيف مثني اسم المفعول من الناقص إلى ياء المتكلم يقال: مَرْمِيَّاي في حالة الرفع، أصله مَرْمِيَّان، فحذفت النون للإضافة، فصار مَرْمِيَّاي، وفي حالتي النصب والجر مَرْمِيَّي بأربع يآت؛ لأنه أصله مَرْمِيَّيْن بفتح الياء الأولى، وتشديدها، وسكون الياء الثانية، ففيه ثلاث يآت، فلما أضيف إلى ياء المتكلم صارت أربعة، وحذفت نون التثنية، ثم أدغم ما قبل ياء المتكلم التي هي علامة النصب والجر في ياء المتكلم، فصار مَرْمِيَّي ياءون مفتوحتين مشددتين.

ثم أشار إلى ما إذا أضيف جمع المذكر السالم من الناقص إلى ياء المتكلم، فقال: (ثُمَّ) إن يُضَفُّ اسم المفعول الناقص إلى ياء المتكلم، حال كونه (جَمْعًا) لمذكر سالم (يَجْمَعُ) بفتح أوله وثالثه، وفاعله ضمير «جمعاً» (فِي كُلِّ حَالٍ) من أحوال الإعراب الثلاثة: الرفع والنصب، والجر (أَزْبَعًا) منصوب على المفعولية لـ«يَجْمَعُ» أي يجمع ذلك الجمع أربع يآت.

٧١٥ - مَزْمَى فَأَصْلُهُ يَكُونُ مَفْعِلًا قَلْبَتَوَالِي الْكَسْرَاتِ أُبْدِلًا

وحاصل المعنى بإيضاح أنه إذا أُضيف الجمع من اسم مفعول الناقص إلى ياء المتكلم يقال: مَزْمِيَّيَّ بِأَرْبَعِ يَأْتِ أَيْضًا فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ.

فأصله في حالة الرفع مَزْمِيُونُ، فلما أُضيف إلى ياء المتكلم حُذفت النون، فصار مَزْمِيَوِي، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، ثم أُدغمت الياء في الياء، فصار مَزْمِيَّيَّ بضم الياء الأولى، ثم كُسرت لأجل الياء الثانية، فصار مَزْمِيَّيَّ بكسر الياء الأولى، وفتح الثانية المشدّتين.

وأصله في حالتي النصب والجرّ مَزْمِيَيْنَ بكسر الياء الأولى المشدّدة، وسكون الثانية، ثم أُضيف إلى ياء المتكلم، فحُذفت النون، فصار مَزْمِيَّيَّ، فأدغمت الثالثة التي هي علامة في الرابعة؛ لسكون الأولى، وفتح الثانية، فصار مَزْمِيَّيَّ بكسر الياء الأولى، وفتح الثانية المشدّتين، فالجمع مثل التثنية في كون كلّ منهما بأربع يآت، لا في الحركات والسكنات، والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على اسم المفعول من الناقص، أتبعه ببيان اسم الموضع منه، فقال: (وَالْمَوْضِعُ) أي اسم الموضع من زَمَى يرمي (مَزْمَى) بفتح الميمين مَزْمِيَّيَّ بفتح الميمين، وضم الياء وتنوينها، فقلبت الياء ألفًا؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ثم حُذفت لالتقاء الساكنين: الياء والتنوين، وقال ابن كمال في وجه إعلاله أن أصله مَزْمِيَّيَّ بضم الياء، وتنوينها، فاستثقلت الضمة على الياء، فأسكنت، فالتقى ساكنان: الياء والتنوين، فحُذفت الياء، فاتصل التنوين بما قبله، فصار مَزْمَى، لكنه يُكتب بالياء؛ للدلالة على الياء المحذوفة انتهى.

وقوله: (فَأَصْلُهُ يَكُونُ مَفْعِلًا) يعني أصل اسم الموضع من نحو زَمَى يرمي أن يأتي على وزن مَفْعِلٍ بفتح الميم، وسكون الفاء، وكسر العين؛ لأن اسم الموضع مما يكون عين مضارعه مكسورًا أن يأتي بالكسر تبعًا لعين مضارعه، إلا أنهم قد فرّوا عن توالي

٧١٦ - وَالْآلَةُ الْمَزْمِي وَمَجْهُولٌ زَمِي يُزْمِي فَيَا الْأَوَّلِ مَسَالِمًا نُمِي
٧١٧ - لِحِفَّةِ الْفَتْحَةِ وَالثَّانِ قَلْبٍ لِأَلْفٍ مِنْ بَعْدِ فَتْحِ قَدْ نُسِبَ

الكسرات، كما أشار إليه بقوله: (فَلِتَوَالِي الْكَسْرَاتِ أُبْدِلًا) يعني أنهم فزوا عن توالي الكسرات؛ لأن الياء كسرتان، ففتحوا العين في الموضع من الناقص، سواء كان عين مضارعه مكسورًا، أو مفتوحًا، أو مضمومًا، وهذا تقدم في فصل الموضع، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر اسم الآلة من الناقص، فقال:

(وَالْآلَةُ) أي اسم الآلة من نحو زَمِي يرمي (الْمَزْمِي) بكسر الميم الأولى، وفتح الثانية، أصله مِزْمِي، فأعلّ إعلال اسم الموضع المذكور قبله.

ثم ذكر المجهول من الناقص، فقال:

(وَمَجْهُولٌ) أي صيغة الفعل المبني للمجهول من الناقص اليائي (زَمِي) بضم الراء، وكسر الميم للماضي منه (يُزْمِي) بضم أوله، وفتح ثالثه للمضارع منه (فَيَا الْأَوَّلِ) أي ياء الأول وهو الماضي، حال كونه (سَالِمًا) من القلب (نُمِي) بالبناء للمفعول (لِحِفَّةِ الْفَتْحَةِ) أي لكون الحركة التي عليها، وهي الفتحة خفيفة، فلا تحتاج إلى تخفيفها بالقلب (وَالثَّانِ) أي ياء الثاني، وهو المضارع (قَلْبٍ لِأَلْفٍ) بزيادة اللام؛ لأن الفعل يتعدى إلى الثاني بنفسه (مِنْ بَعْدِ فَتْحِ) أي حال كونه واقفًا بعد فتح الميم، وقوله: (قَدْ نُسِبَ) بالبناء للمفعول صفة لـ (فَتْحِ).

وحاصل المعنى بالإيضاح أن ماضي المجهول من الناقص اليائي زَمِي بضم الراء، وكسر الميم، ولم تُعلّ الياء؛ لِحِفَّةِ الْفَتْحَةِ عليها مع أن ما قبلها ليس بمفتوح حتى تُقلب ألفًا، ومضارعه يُزْمِي بضم حرف المضارعة، وفتح الميم، وأصله يُزْمِي بضم الياء الأخيرة كالأولى، فقلبت ألفًا؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، كما قلبت في الماضي المبني للفاعل، نحو زَمِي، والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام في الناقص اليائي أحال عليه أحكام الناقص الواوي، فقال:

٧١٨ - غَزَا وَيَغْزُو كَرَمِي وَيَزْمِي وَالْوَاوُ فِي أَغْزَيْتُ يَا بِالْحَثْمِ
٧١٩ - لِكُونِهَا مِنْ أَحْرَفِ الْإِبْدَالِ وَهِيَ الَّتِي تَأْتِي عَلَى الشَّرَائِي

(غَزَا وَيَغْزُو كَرَمِي وَيَزْمِي) يعني تصاريف غزا يغزو الواوي مثل تصاريف رَمَى يَزْمِي البائي، في كل الأحكام التي ذُكرت في البائي، وقد سبق بيانها، إلا أنهم يُبدلون الواو ياء في نحو أَغْزَيْتُ، كما أشار إليه بقوله: (وَالْوَاوُ فِي أَغْزَيْتُ) أصله أَغْزَوْتُ (يَا) أي تُقلب ياء (بِالْحَثْمِ) أي وجوباً.

يعني أنهم يُبدلون واو أَغْزَيْتُ ياء؛ تبعاً لِيُغْزِي؛ إذ أصله يُغْزُو قُلبت الواو ألقاً؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها؛ كما مرّ في أوائل باب الأجوف، ولأن الياء من حروف الإبدال، كما أشار إليه بقوله:

(لِكُونِهَا مِنْ أَحْرَفِ الْإِبْدَالِ) أي لكون الياء من جملة الأحرف التي يلحقها الإبدال.

[تنبيه]: إنما أحر الواوي عن البائي مع أن الأصل تقديم الواوي؛ لقوة الواو؛ لأن الواوي لا يجيء من أول الدعائم، والبائي يجيء منه، وليفرع عليه بحث الإبدال؛ لمناسبة إبدال الواو ياء، ولذلك قال: «لكونها إلخ».

[تنبيه آخر]: «الإبدال»: جعل حرف مكان حرف غيره، لا للإدغام، فخرج بقوله: «مكان حرف» تعويض همزة «ابن» و«اسم»، وبقوله: «غيره» رَدُّ واو «أب»، و«أخ» في النسبة، نحو أبوي، وأخوي، وبقوله: «لا للإدغام» جعل الطاء مكان تاء الافتعال لإرادة الإدغام.

ويجري الإبدال في أقسام الكلمة الثلاثة، أما في الاسم فنحو تُرَاثٍ، أصله وُراث، وأما في الفعل فنحو هَرَأَقَ، أصله أراق، وأما الحرف فنحو أَلَا فَعَلْتُ، أصله أن لا فعلت. واعلم أن طرق معرفة الإبدال خمسة:

[أحدها]: أنه يُعرف بأمثلة اشتقاقه، كالتاء في «تراث»، والهمزة في «أجوه»، فإن أمثلة اشتقاق الأول وِرِثٌ، وَيَرِثُ، ووارث، وموروث، وميراث، فإذا وُجد التاء في

٧٢٠ - فِي «يَوْمَ صَالَ زُطُّ بَعْدَ اسْتَجْدَةِ» فَهَمْزَةٌ مِنْ أَلِفٍ مُطَّرِدَةٌ

تُرَاثُ عُلْمٍ أَنْ التَّاءَ أُبْدِلَتْ مِنَ الْوَاوِ، وَأَصْلُهُ وُرَاثٌ، فُعَالٌ، اسْمٌ لِمِرَاثٍ.
 [وَقَائِيهَا]: أَنَّهُ يُعْرَفُ بِقَلَّةِ الْاسْتِعْمَالِ، كَقَوْلِهِمْ: الثَّعَالِي، فِي الثَّعَالِبِ، وَالْأَرَانِيِّ، فِي الْأَرَانِبِ؛ لِأَنَّ الثَّعَالِيَّ جَاءَ بِمَعْنَى الثَّعَالِبِ، وَاسْتِعْمَالُهُ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الثَّعَالِبِ، فَيُعْلَمُ أَنَّ الْبَاءَ فِيهِ هُوَ الْأَصْلُ، وَالْيَاءُ مَبْدَلٌ عَنْهُ، وَكَذَا الْحَالُ فِي الْأَرَانِيِّ وَالْأَرَانِبِ.
 [وِثَالُهَا]: أَنَّهُ يُعْرَفُ بِكَوْنِ الْبَدَلِ فِي اسْمٍ يَكُونُ فُرْعًا عَنِ أَصْلٍ، وَالْحَرْفُ زَائِدٌ فِي الْفُرْعِ، كَضُوبِيرِبِ تَصْغِيرِ ضَارِبٍ، فَإِنَا لَا نَشْكُ فِي أَنَّهُ تَصْغِيرُ ضَارِبٍ، وَالْمَصْغَرُ فَرْعُ الْمَكْتَبَرِ، فَضُوبِيرِبِ فَرْعٌ لَضَارِبٍ، وَالْأَلْفُ فِيهِ زَائِدَةٌ، فَعُلْمٌ أَنَّ الْوَاوَ فِي ضُوبِيرِبِ مَبْدَلَةٌ مِنَ الْأَلْفِ فِي ضَارِبٍ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَضُوبِيرِبِ فَرْعُهُ.
 [وَرَابِعُهَا]: أَنَّهُ يُعْرَفُ الْبَدَلِ فِي اسْمٍ يَكُونُ فُرْعًا عَنِ أَصْلٍ، وَحَرْفُ الْبَدَلِ أَصْلٌ، كَمُؤَبِيهِ، تَصْغِيرُ مَاءٍ، فَإِنَّهُ فَرْعٌ عَنِ مَاءٍ، وَالْهَاءُ فِيهِ أَصْلٌ؛ لِأَنَّ أَصْلَ مَاءٍ مَاءٌ بِدَلِيلِ مَا هِيَ بِمَوْهٍ، فَالْهَمْزَةُ مَبْدَلَةٌ عَنِ الْهَاءِ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا.
 [وِخَامِسُهَا]: أَنَّهُ يُعْرَفُ بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُجْعَلْ مَبْدَلًا لَلِزْمِ بِنَاءِ مَجْهُولٍ، كَاَصْطَبِيرِبِ يُحْكَمُ بِأَنَّ أَصْلَهُ اصْتَبِيرِبٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَوْحِبَ أَنْ يَكُونَ وَزْنُهُ اِفْطَعَلُ، وَهُوَ بِنَاءُ مَجْهُولٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ثُمَّ بَيْنَ أَحْرَفِ الْإِبْدَالِ، فَقَالَ:

(وَهِيَ) أَي أَحْرَفِ الْإِبْدَالِ (الَّتِي تَأْتِي عَلَى التَّوَالِي) أَي مُتَابَعَةً مُنْتَظِمَةً (فِي) قَوْلِكَ: «يَوْمَ صَالَ زُطُّ بَعْدَ اسْتَجْدَةِ» يُقَالُ: اسْتَجَدْتُهُ، فَأَنْجَدُهُ: أَي اسْتَعَانَ بِهِ فَأَعَانَهُ، وَمَعْنَى «صَالَ»: وَتَبَّ عَلَيْهِ، وَ«زُطُّ» اسْمُ قَبِيلَةٍ^(١)، وَهُوَ قَاعِلُ «صَالَ»، وَ«يَوْمٌ» ظَرْفٌ لـ «اسْتَجْدَتُهُ»، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى جُمْلَةِ «صَالَ».

(١) هَكَذَا فِي «شَرْحِي الْمِرَاثِ»، وَفِي «الْقَامُوسِ»: الزُّطُّ بِالضَّمِّ: جَبَلٌ مِنَ الْهِنْدِ، انْتَهَى، وَكُتِبَ فِي هَامِشِهِ: مَا نَصَّهُ: الَّذِي فِي «التَّوَشِيحِ»: جَبَلٌ مِنَ السُّودَانِ، طُولُ الْأَجْسَامِ مَعَ نَحَافَةِ انْتَهَى «مَحْشِي» رَاجِعُ «الْقَامُوسِ» ص ٦٠١.

وحاصل المعنى بإيضاح أن أحرف الإبدال خمسة عشر حرفاً، مجموعة في «استجده يوم صال زُطَه»، وقال سيويه في «كتابه»: حروف الإبدال أحد عشر حرفاً، منها ثمانية أحرف من حروف الزيادة، وهي الهمزة، والألف، والنون، والهاء، والياء، والتاء، والميم، والواو، ومنها ثلاثة من غيرها، وهي الطاء، والدال، والجيم، وعند الزمخشري ثلاثة عشر، يجمعها قولك: «استجده يوم صال»، وقال ابن الحاجب: حروفها أربعة عشر يجمعها قولهم: «أَنْصَتَ يَوْمَ جَدُّ طَاهٍ زَلُّ»^(١)، وقال: إن ما ذهب إليه الزمخشري وَهَمَّ منه؛ لأنه أسقط الصاد والزاي، وهما من حروف الإبدال؛ لقولهم: صراط في سراط، وزَقَر في سَقَر، وزاد السين، وليست من حروف الإبدال، ولا يرد عليه اسْتَمَعَ، أصله استمع، فأبدلت السين من التاء؛ لأن مثل هذا يُعدّ من باب الإدغام، لا من باب الإبدال، فإن من قال في استمع بإبدال السين من التاء ورد عليه نحو اذْكَر، واظْلَمَ من حروف الإبدال، وليس كذلك؛ لأن هذا من باب الإدغام انتهى.

قلت: هذا الاعتراض يرد على الناظم كأصله حيث عدّ السين من حروف الإبدال، فتنبه، والله تعالى أعلم.

[تنبيهات]:

(الأول): معنى قولهم: حروف الإبدال أن الإبدال لا يقع إلا في هذه الحروف، لا أنها تكون دائماً مبدلة، وأيضاً لا يُبدل عن أيّ حرف اتَّفَقَ، بل عن بعض الحروف كما سيأتي تفصيله^(٢).

(الثاني): إنما سُمِّيَتْ بحروف الإبدال لجعل بعضها في موضع بعض، والعلّة في

(١) معنى «أنصت»: من الإنصات، وهو السكوت، والاستماع للحديث، و«يوم» ظرف له مضاف إلى الجملة بعده، و«جدّه» مبتدأ مضاف إلى «طاه»، وهو اسم فاعل من طها الرجل: إذا ذهب في الأرض، و«زَلُّ» من الزلل، وهو خبر المبتدأ، يقال: زللت يا فلان نزل زللاً: إذا زل في طين، ومنطق، راجع «الجار بردي» ٢/٢٢٢.

(٢) «مناهج الكفاية» للقاض: كما عدا. «شافة ابن الحاجب» ٢/٢٢٢.

٧٢١ - فِي نَحْوِ صَحْرَاءَ لِكَوْنِهَا الطَّرْفِ وَقَلْبُهَا فِي الْجَمْعِ يَاءٌ يُعْتَرَفُ

إبدال بعضها ببعض إرادة التشاكل، والتسهيل، والحسن في المسموع، والتوسع في التمثيل.
 (الثالث): الفرق بين حروف الزيادة وحروف الإبدال أن حروف الزيادة تأتي للمعاني،
 وحروف الإبدال تأتي للألفاظ من تحسين، وتسهيل على اللسان^(١)، والله تعالى أعلم.
 ثم شرع في بيان كون أي حرف من الحروف المذكورة من أي حرف يُبدل، فقال:
 (فَهَمْزَةٌ مِنْ أَلْفٍ) أي تُبدل الهمزة من ألف وجوبا، حال كونها (مُطْرَدَةٌ) أي
 ذات قياس، غير موقوفة على السماع.

[تنبیه]: إبدال الهمزة من حروف اللين، وهي الألف، والواو، والياء على ثلاثة
 أقسام: قسم يجب أطراد إبدالها، وقسم يجوز أطراده، وقسم يمنع أطراده، فبدأ
 بالقسم الأول، ثم أتبعه الثاني، ثم الثالث، فقال: «فهمزة من ألف إلخ».
 (في نَحْوِ صَحْرَاءَ) أي فيما فيه الألف الممدودة، وإنما أبدلت الألف همزة (لِكَوْنِهَا
 الطَّرْفِ) أي لوقوعها طرف الكلمة.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الهمزة تُبدل من الألف قياسا مطردا في نحو صحراء؛
 لأن همزتها ألف في الأصل كالألف سَكْرِي، وَعَطَشِي، إلا أنه لما زيدت قبلها ألف للبناء والمدد
 جعلت همزة؛ لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة؛ إذ لو لم تجعل همزة لاجتماع ساكنان، ولم تجعل
 الزائدة همزة؛ لتبقى على مدها، ولا يعود الممدود مقصورا، وإنما قلبت همزة، ولم تقلب واوا
 أو ياء مع أن مناسبة حروف العلة بعضها لبعض أكثر؛ لأنه لو قلبت إحداهما لاحتجج إلى قلبها
 همزة، كما في كساء، ورداء لكون ما قبلها ألفا فيهما، فيضيع العمل بقطع المسافة.

ثم ذكر دليلا على أن همزة صحراء ألف في الأصل، وليست أصلية، فقال:
 (وَقَلْبُهَا) مبتدأ خبره جملة «يُعْتَرَفُ»، أي قلب الألف (في الجمع) أي حالة جمع
 نحو صحراء حال كونها (يَاءٌ يُعْتَرَفُ) بالبناء للمفعول، أي يُعْتَرَفُ به، يقال: اعترف

٧٢٢ - لَوْ كَانَ أَضْلِيًّا أَتَى فِي جَمْعِهِ مِثْلَ صَحَارِيٍّ فَذَا فِي مَنَعِهِ
٧٢٣ - وَفِي أَوَاصِلَ مَنْ الْوَاوِ قَلْبُ وَفِي كِسَاءِ أَذْوَرٍ كَذَا نُسِبُ

الشيء بمعنى عَرَفَهُ^(١).

(لَوْ كَانَ) همز صحراء (أَضْلِيًّا أَتَى فِي جَمْعِهِ) أيضًا حال كونه (مِثْلَ صَحَارِيٍّ) بالهمز (فَذَا) أي صحاريء بالهمز (فِي مَنَعِهِ) أي لم يُسْمَع في كلام العرب فيما روي عنهم، هكذا فشره الناظم، يعني أن صحاريء ممنوع؛ لعدم سماعه عن العرب. والمعنى أن همزة صحراء تُجْعَل ياء في الجمع، فيقال: صحاري، فيُعرف به أنها ليست أصلية، بل هي منقلبة من الألف؛ إذ لو كانت أصلية لجاز في جمعه صحاريء بالهمزة، ولم يُسْمَع ذلك.

وحاصل ذلك أن صحراء يُجْمَعُ على صحارِي بفتح الراء، ويجوز كسرهما، وتشديد الياء؛ لأنهم لما كسروا الراء للجمع قلبت الألف الزائدة ياء؛ لانكسار ما قبلها، ثم جُعِلت الهمزة المنطرفة ألفًا، ثم جُعِلت ياء؛ لانكسار ما قبلها أيضًا؛ لأن الياء المنقلبة من الألف ليست بحاجة حَصِينَةٍ، أو لأن الياء كسرة، فاجتمع يآن، فأدغمت الأولى في الثانية، فصارت صحارِي بكسر الراء، وفتح الياء المشددة، ثم نُحَقِّف بحذف الياء الأولى، ثم أُبْدِلت كسرة الراء فتحةً، فجُعِلت الياء الثانية ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، فصار صَحَارِي بفتح الراء، وهذا دليل على أن همزة صحراء ليست أصلية؛ إذ لو كانت أصلية لجاز صحاريء بالهمزة على وزن مصاييح، كما يجوز نحو خطيئة بالهمزة في خطيئة بالتشديد، ولما لم يَجُز ذلك عُلم أنها ليست بهمزة في الأصل، بل هي مبدلة من الألف، والله تعالى أعلم.

(وَفِي أَوَاصِلَ مَنْ الْوَاوِ قَلْبُ) بالبناء للمفعول، يعني أن الهمزة أُبْدِلت أيضًا من الواو وجوبًا مطردًا، سواء وقعت في أول الكلمة، أو وسطها، أو آخرها، فمثال ما

٧٢٤ - وَقَائِلٍ كَمَا مِنْ أَلْيَا أُبْدِلَا فِي بَائِعٍ وَجَائِزًا قَدْ جُمِعَا

وقعت فيه في الأول نحو أواصل، أصله وَوَاصِلٌ بواوٍين على وزن فَوَاعِلٍ، جمع وَّاصِلٍ، كناصر جمع ناصر، وإنما وجب إبدال الهمزة من الواو هنا؛ فرارًا من اجتماع الواووين.

(و) مثال ما وقعت (في) الآخر، وقدمه للوزن، نحو (كِتَابٍ) أصله كَسَاوٌ من الكسوة، أُبدل واوه همزةً وجوبًا؛ لوقوع الحركات المختلفة الإعرائية على الواو الضعيفة على تقدير عدم إبدالها.

ومثال ما وقعت فيه في الوسط (أَدْوُرٍ) بفتح الهمزة، وسكون الدال، وضَمُّ الهمزة: جمع قَلَّةٍ لدار، أصله أَدْوُرٌ بالواو، قُلِّبت واوه همزة؛ لثقل الضمَّة عليها، مع كون الجمع ثَقِيلًا، وكون واحده على وزن الفعل الثقيل، وإنما لم يزيلوا هذا الثقل بتقل حركة الواو إلى ما قبلها؛ لئلا يلتبس بمضارع المتكلم.

ثم إن قلب واو أدور همزةً جائزٌ، لا واجب؛ نظرًا إلى الخفة التي حصلت بسبب سكون ما قبله، قال في «الصحاح»: الدار مؤنث، وجمع القلَّة أدوُرٌ بالهمزة، وهي مبدلة من واو مضمومة، ولك أن لا تهيمز، وجمع الكثرة دِيَارٌ، مثلُ جبَلٍ وأَجْبَلٍ وِجِبَالٍ، وفي «مختار الصحاح»: جمع القلَّة أدوُرٌ بالهمز وتركه انتهى.

وقوله: (كَذَا نُسِبٌ) بالبناء للمفعول، أي مثل ما ذكر نُسِبَ القلب إلى «كساء»، و«أدوُرٍ».

(و) من أمثلة ما وقعت فيه في الوسط، وقُلِّبت همزةً وجوبًا نحو (قَائِلٍ) اسم فاعل من الأجوف الواوِي، وأصله قَاوِلٌ بالواو، من قال يقول، فلما قُلِّبت أَلْفًا تبعًا للفعل اجتمع ألفان، ولا يُمكن إسقاط أحدهما؛ لئلا يلتبس بالماضي، فحُرِّكت الأخيرة، فصارت همزةً، فإبدال الهمزة وإن كان من الألف بالذات، لكنها مبدلة من الواو باعتبار أن الألف واو في الأصل، فافهم.

٧٢٥ - فِي كَأَجْوِهِ وَإِشَاحٍ وَأَجْدٌ أَخَذَ فِيهِ الْحَدِيثُ هَكَذَا يَرِدُ

(كَمَا مِنَ الْيَا أُبْدِلَا) بالبناء للمفعول، أي كما أُبدلت الهمزة من الياء وجوبًا مطرِدًا أيضًا (فِي) نحو (بَائِعٍ) اسم فاعل من الأَجْوِفِ البَائِي، من باع يبيع، وأصله بايِع، فلما قلبت أَلْفًا تَبَعًا للفعل اجتمع أَلْفَانِ، فَحُرِّكَتِ الأَخْيِرَةُ، فصارت همزة.

ولما فرغ من القسم الأول، وهو ما يجب فيه أطراد إبدال الهمزة من حروف اللين، أتبعه ببيان القسم الثاني، وهو ما يجوز فيه أطراد إبدال الهمزة، فقال:

(وَجَائِزًا قَدْ جُعِلَا) بألف الإطلاق، مَبْنِيًا للمفعول، وضميره للإبدال، أي جُعل إبدال الهمزة من الواو جائزًا مطرِدًا (فِي كَأَجْوِهِ) بضم الهمزة، أي من الواو المضمومة المفردة الواقعة في أول الكلمة، وإنما قلنا: المفردة احترازًا عن مثل أوأصل؛ لوجوب الإبدال فيه؛ لتعدد الواو، فأصل «أوجوه» وُجوه جمع وَجْهٍ، فإن شئت قلبت الواو همزة، فقلت: أجوه، وإن شئت تركتها على حالها، وقلت: وُجوه.

ومثله «أوري» أصله وُوري، مجهول واري، فالواو الثانية في وُوري إنما هي منقلبة عن ألف واري، فلم يجب قلب الأولى همزة؛ لأن الثانية غير لازمة، ألا ترى أنك إذا بنيت الفعل للفاعل الذي هو الأصل قلت: واري، بخلاف الواو الثانية من وواصل، فإنها لازمة، فكان واو وُوري واوًا مفردة مضمومةً في أول الكلمة، كما في أجوه، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر القسم الثالث، وهو ما يمتنع أطراد إبدال الهمزة من حروف اللين، وإنما لم يقيد هاهنا بقوله: جوازًا غير مطرد؛ استغناء بما سيأتي له في آخر الباب من قوله:

وَمَوْضِعٌ لَمْ تَسْرُهُ مُقْعِدَا فَجَائِزٌ لَيْسَ يُرَى مُطَّرِدَا
(و) الواو غير المضمومة إما مكسورة، نحو (إِشَاحٍ) أصله وِشَاحٍ بكسر الواو، وتُضَمُّ، فأبدلت الهمزة منها تخفيفًا، فصار إِشَاحٍ بكسر الهمزة، وتُضَمُّ، ولما كان

٧٢٦ - وَفِي أَدْيِهِ أُبْدِلَتْ مِنْ يَاءٍ وَالْمَاءِ قَدْ أُبْدِلَ مِنْ ذَا الْهَاءِ
٧٢٧ - لَجَمْعِهِ عَلَي مِيَاهٍ ثُمَّ مِنْ أَلْفِهِمْ فِي مُشْتَقِّ قَدْ زَكِنَ

الكسر أشهر وأفصح اعتبره الناظم تبعًا لأصله، قال في «الصحاح»: الوشاح: شيء يُنْسَجُ من أديم عَرِيضًا، وَيُرْصَعُ بالجواهر، وتشدّه المرأة بين عاتقها، يقال: وشّاح وإشّاح، ووَشّاح وأشّاح، والجمع الوَشّاح، والأوشحة انتهى^(١).

(و) إما مفتوحة، نحو (أَحَدٌ) بفتح الهمزة، وتشديد الحاء المهملة، لكن خُفّف هنا للوزن، وقوله: (أَحَدٌ) مكرّر للتأكيد (فَفِي الْحَدِيثِ هَكَذَا يَرُدُّ) أي يأتي هكذا بالهمز في حديث النبي ﷺ، وهو ما أخرجه أبو داود في «سننه» بسند صحيح عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: مرّ عليّ النبي ﷺ، وأنا أدعو يا صبيعي، فقال: «أَحَدٌ أَحَدٌ»، وأشار بالسبابة^(٢)، فأصل أَحَدٌ وَحَدٌ بالواو فأبدلت همزة؛ تخفيفًا.

(و) أبدلت الهمزة جوازًا غير مطّرد (فِي أَدْيِهِ) أي في قولهم دعاء على الشخص: قطع الله أَدْيِهِ، وأصله يَدَيْهِ، ف(أُبْدِلَتْ) الهمزة (مِنْ يَاءٍ) لثقل الحركة على الياء (و) في نحو (الْمَاءِ) (قَدْ أُبْدِلَ) الهمز جوازًا غير مطّرد أيضًا (مِنْ ذَا الْهَاءِ) بالجرّ بدل من اسم الإشارة، يعني أن الهمزة تبدل من الهاء في الماء جوازًا؛ إذ أصله مَوَّةٌ بالتحريك (لَجَمْعِهِ عَلَي مِيَاهٍ^(٣)) في الكثرة، نحو جَمَلٍ وَجَمَالٍ، وعلى أمواه في القلّة، نحو جَمَلٍ وَأَجْمَالٍ، فقلبت الواو ألفًا، والهاء همزة، فصار ماءً.

قال ابن الحاجب رحمه الله تعالى: إن إبدال الهمزة من الهاء في نحو ماء شاذٌّ لقلته، ولازمٌ؛ إذ لم يثبت النقل باستعمال الهاء في ماء انتهى.

(١) «الصحاح» ١/٣٦٣.

(٢) رواه أبو داود برقم (١٢٨١) والنسائي برقم (١٢٧٣).

(٣) أصل مِيَاهٍ بِمَوَّةٍ بكسر الميم، فقلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها؛ لأن جمع التكسير يرة الأشياء إلى أصولها، وكذلك التصغير، فيقال: مَوَّية.

٧٢٨ - وَلَا الضَّالِّينَ قُرِي وَلَا جَانُّ بَفَتْحِ هَمْزَيْهِمَا لَكِنْ وَهَنْ

(تَمْ) بمعنى الواو، أي أبدلت الهمزة جوازًا غير مَصْرَدٍ أيضًا (مِنْ أَلْفِهِمْ) بإضافة الألف إلى ضمير العرب (فِي) نحو (مُشْتَقٌّ) بتشديد القاف لضرورة الوزن، أصله مشتوق؛ لأنه اسم فاعل من اشتاق، من الشوق، فقُلبت الواو ألفًا؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فصار مُشتاقًا، كمنقاد، ومُختار، ثم أبدلت الهمزة من الألف، فصار مُشْتَقًا، فعلى هذا يكون الإبدال باعتبار الأصل من الواو، لا من الألف، كما في قائل، وكساء، لكن الناظم تبعًا لأصله لم يلتفت إلى هذا الأصل، بل نظر إلى الظاهر، ومشتق هذا قد وقع في قول الشاعر [من الرجز]:

يَا دَارَ مَيِّ بِدَكَادِيكَ الْبُرْقُ صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِّ (١)

فقوله: «مِنْ أَلْفِهِمْ»، و«فِي مُشْتَقٍّ» يتعلقان بـ(قَدْ زُكِنَ) بالبناء للمفعول، أي عَلِمَ هذا القلب.

(وَلَا الضَّالِّينَ) بفتح الهمزة (قُرِي) بالبناء للمفعول، أي قرأ به بعضهم، وهو أيوب السخيتاني، كما عزاه إليه في «الكشاف» (و) كذا قرأ عمرو بن عبيد (وَلَا جَانُّ بَفَتْحِ هَمْزَيْهِمَا) أي همزتي «الضالين»، و«لا جان»، قال ابن كمال: وهذه لغة من جد في الهرب من التقاء الساكنين، وأشار بقوله: (لَكِنْ وَهَنْ) بفتحتين، من باب وَعَدَدَ: إلى أن هذه القراءة ضعيفة؛ لكونها شاذة، والله تعالى أعلم.

[تنبيه]: إنما أحر الإبدال من الألف عن الإبدال من الهاء مع أن المناسب أن يقدم الإبدال من الألف عليه؛ لئلا يقع الفصل بينهما وبين أختيها؛ نظرًا إلى أن الإبدال من الهاء في ماءٍ لازم، كما ذكرنا، والإبدال من الألف في المشتق غير لازم، ولازم

(١) قوله: «مَيِّ» اسم المحبوبة، و«الدكاديك» جمع دَكَدَكَ، وهو ما التبذ من الرمل بالأرض، ولم يرتفع، و«الْبُرْقُ» بضم الباء، وفتح الراء جمع بُرْقَةٌ، وهي أرض فيها حجارة ورمل، وطِينٌ مختلط، و«هَيَّجَتْ» معناه حرَّكَتْ، وأظهرت، وفاعله ضمير دار مَيِّ، ومفعوله شوق المشتق، وأراد بالمشتق نفسه، راجع «الفلاح» ص ١٤٥.

٧٢٩ - وَفِي أَبَابِ الْبَحْرِ هَكَذَا يَجِي لِاتِّفَاقِ مِنْهُمَا فِي الْخُرْجِ

الإبدال في بابه مقدّم على غيره.

فإن قيل: فعلى هذا يلزم أن يقدم الإبدال من الهاء على الإبدال من الواو والياء؛ إذ الإبدال فيهما غير لازم.

قلنا: الإبدال فيهما، وإن كان غير لازم إلا أنه ليس بشاذ؛ إذ الحركة مطلقاً عليهما ثقيلة، بخلاف الإبدال من الهاء، فإنه شاذ، كالإبدال من الألف في نحو المشتق؛ إذ لا تخفيف فيهما، بل فيهما ثقل، وإنما جعل إبدال الهمزة من الألف من غير المطرد، وإن كان أصحاب هذه اللغة طردوه جداً كما طردوه في الهرب عن التقاء الساكنين، وأن كونه في لغة ضعيفة لا ينافي كونه مطرداً؛ نظراً إلى عدم أطراده في جميع اللغات^(١)، والله تعالى أعلم.

(و) أبدلت الهمزة من العين جوازاً غير مطرد أيضاً (في) نحو (أَبَابِ الْبَحْرِ) أشار به إلى قول الشاعر [من الرجز]:

أَبَابُ بَحْرِ ضاحِكِ هَزُوقِ

و«أَبَابُ» بضم الهمزة، أصله عُباب العين المهملة، فأبدلت همزةً، فصار أَبَابًا، و«العُبابُ» بالضم: مُعظم الماء، وكثرته، وارتفاعه، و«ضاحك» أي يضحك بالموج، يقال: ضحك البحر: إذا هاج من عظمه، فضحك البحر كناية عن امتلائه، وتموجه، و«الزُّهوقُ»: البعيد القعر.

وهذا الإبدال أشد؛ لكونه في غاية القلّة، ولذا أخره.

وقوله: (هَكَذَا يَجِي) أي يجيء إبدال الهمز كسابقه (لِلاتِّفَاقِ مِنْهُمَا فِي الْخُرْجِ) أي لاتحاد مخرج الهمزة والعين؛ إذ كلاهما يخرجان من الحلق، ويحتمل أن يكون المعنى

(١) راجع شرح المراح لديكنقوز ص ١٤٦.

٧٣٠ - وَالسَّيْنُ مِنْ تَا فِي اسْتَخَذَ قَدْ تَرُدُّ وَالنَّاءُ مِنْ وَاوٍ تُخَمُّ قَدْ تُورَدُ
 ٧٣١ - كَذَاكَ فِي أُخْتٍ وَبِنْتٍ تُبَدَلُ عَنْ وَاوِهِمْ هِيَ بِلَامٍ تُغْفَلُ

وهكذا يجيء إبدال الهسزة، من الهاء، والألف، والعين؛ للاتِّفَاقِ مِنْهُمَا فِي الْمَخْرَجِ، أَي لِاتِّحَادِ الْبَدَلِ، وَهُوَ الْهَمْزُ، وَالْمُبَدَلُ مِنْهُ، وَهِيَ الْهَاءُ، وَالْأَلْفُ، وَالْعَيْنُ فِي الْمَخْرَجِ؛ لِأَنَّهَا كُلُّهَا تَخْرُجُ مِنَ الْحَلْقِ، كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ مَفْصَلًا.

(وَالسَّيْنُ) الْمَهْمَلَةُ (مِنْ تَا) بِنَقْطَتَيْنِ مِنْ فَوْقِ (فِي اسْتَخَذَ قَدْ تَرُدُّ) أَي قَدْ نَجِيءُ مِبْدَلَةً، يَعْنِي أَنَّ السَّيْنَ أُبْدِلَتْ مِنَ النَّاءِ جَوَازًا غَيْرَ مَطْرُودٍ أَيْضًا فِي نَحْوِ اسْتَخَذَ، وَأَصْلُهُ اتَّخَذَ بِنَاءَيْنِ، أَمْرٌ مِنَ الْاِتِّخَاذِ افْتِعَالِ مِنَ الْاِتِّخَاذِ، وَهَذَا عِنْدَ سَبِيئِيَّةِ، فَأُبْدِلَتْ السَّيْنُ مِنَ النَّاءِ الْأُولَى؛ لِقُرْبِهِمَا فِي الْمَهْمُوسِيَّةِ، وَمَنْ أَنْكَرَ كَوْنَ السَّيْنِ مِنْ حُرُوفِ الْإِبْدَالِ أَنْكَرَ كَوْنَ أَصْلِهِ اتَّخَذَ، قَالَ فِي «الصَّحَاحِ»: حَكَى الْمَبْرَدُ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ: اسْتَخَذَ فُلَانٌ، يَرِيدُ اتَّخَذَ، فَيُبَدَلُ مِنْ إِحْدَى النَّاءَيْنِ سَيْنًا، كَمَا أَبَدَلُوا النَّاءَ سَكَانَ السَّيْنِ فِي قَوْلِهِمْ: سَيْتٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ اسْتَفْعَلَ مِنْ تَخَذَ يَتَخَذُ، فَحَذَفَ إِحْدَى النَّاءَيْنِ تَخْفِيفًا، كَمَا قَالُوا: ظَلَلْتُ مِنْ ظَلَلْتُ انْتَهَى كَلَامُهُ^(١).

(وَالنَّاءُ مِنْ وَاوٍ تُخَمُّ) بِاسْكَانِ الْمِيمِ؛ لِلوزنِ (قَدْ تُورَدُ) يَعْنِي أَنَّ النَّاءَ قَدْ تُبَدَلُ مِنَ الْوَاوِ جَوَازًا غَيْرَ مَطْرُودٍ أَيْضًا، فِي نَحْوِ تُخَمُّ جَمْعُ تُخَمَّةٍ، بِضَمِّ النَّاءِ، وَفَتْحِ الْخَاءِ، أَصْلُهُ وَخَمَّةٌ، فَأُبْدِلَتْ الْوَاوُ نَاءً، فَصَارَ تُخَمَّةٌ، قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: وَطَعَامٌ وَخَيْمٌ: غَيْرُ مُوَافِقٍ، وَقَدْ وَخَمٌ: كَكَرْمٍ، وَتَوَخَّمَهُ، وَاسْتَوْخَمَهُ: لَمْ يَسْتَمِرَّهُ، وَالتَّخَمَةُ كَهَمْزَةِ: الدَّاءُ يُصِيبُكَ مِنْهُ، وَتُسَكِّنُ خَاؤُهُ فِي الشَّعْرِ، وَجَمْعُهُ تُخَمُّ، وَتُخَمَّاتٌ انْتَهَى^(٢).

(كَذَاكَ فِي أُخْتٍ وَبِنْتٍ تُبَدَلُ) أَي النَّاءِ (عَنْ وَاوِهِمْ هِيَ بِلَامٍ تُغْفَلُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ.

وَحَاصِلُ الْمَعْنَى بِإِيضَاحٍ: أَنَّ النَّاءَ تُبَدَلُ مِنَ الْوَاوِ فِي أُخْتٍ، وَبِنْتٍ، وَأَصْلُ أُخْتٍ

(١) «الصَّحَاحُ» ٢/٤٨٧.

(٢) «الْقَامُوسُ» ع ١٠٥١.

- ٧٣٢ - مِنْ يَاءِ ثِنْيَانٍ كَذَاكَ أُبْدِلْتُ عَنْ مِثْلِ سِدْسٍ بِأَطْرَادٍ وَرَدَّتْ
٧٣٣ - كَذَا شِرَارُ النَّاتِ مِنْ صَادٍ كَذَا فِي مِثْلِ لُضْبٍ مَنْ لِمَالٍ أَخَذَا

أَخَوُ بفتحين، فضمت الهمزة؛ لتدلّ على الواو، وأسكنت الخاء؛ تخفيفاً، وإنما قلنا: أصله أَخَوُ بدليل أن جمعه أَخَوَاتُ، فأبدلت التاء من الواو فيهما، وأما بنت فأصلها بَنَوُ، فُعل به ما فُعل بأخت، إلا أنهم كسروا فاء الكلمة منها.
[تنبيه]: هذا البيت ساقطٌ من بعض النسخ، وفي بعضها مؤخر عن البيت التالي، فليتبّه.

(مِنْ يَاءِ ثِنْيَانٍ كَذَاكَ أُبْدِلْتُ) بالبناء للمفعول، يعني أن التاء أبدلت جوازاً غير مطرد أيضاً من ياء «ثنيان» بنقطتين من تحت، لأنه من ثنى الشيء: إذا عطفه، فصار «ثنتان» بنقطتين من فوق، فثنان عددٌ لمذكر، وثنان عددٌ لمؤنث (عَنْ مِثْلِ سِدْسٍ) بكسر، فسكون (بِأَطْرَادٍ وَرَدَّتْ) يعني أن التاء أيضاً أبدلت من السين جوازاً غير مطرد أيضاً في نحو «ست» أصله سِدْسٌ، كما مرّ في المضاعف.

[تنبيه]: قوله: «بِأَطْرَادٍ» هكذا النسخة، وفيه نظر؛ إذ يفترض أن هذا الإبدال مطرد، فلو قال بدله: «لَا أَطْرَادَ» لكان صواباً، أي أن هذا الإبدال غير مطرد، فتنبه، والله تعالى أعلم.

(كَذَا شِرَارُ النَّاتِ) أشار به إلى قول الشاعر [من الرجز]:

يَا قَاتِلَ اللُّهُ بِنِي السُّغْلَابِ عَمْرُو بَنَ يَزُوبِ شِرَارِ النَّاتِ
غَيْرِ أَعْفَاءٍ وَلَا أَكْيَاتِ

فقوله: «النات» أصله شِرَارِ النَّاسِ، وكذا «الأكيات» أصله الأكياس، فأبدلت فيهما التاء من السين جوازاً غير مطرد.

(مِنْ صَادٍ كَذَا) أي أبدلت التاء جواز غير مطرد من الصاد (فِي مِثْلِ) قولك: (لُضْبٍ) أصله لُصٌ بتشديد الصاد، قال في «القاموس»: اللُصُّ: فعلُ الشيء في ستره، وإغلاق الباب، وإطباقه، والسارق، ويُثَلَّثُ، جمعه لُصُوصٌ، وَاللُّصَاصُ، وهي لُصَّةٌ،

٧٣٤ - وَفِي ذَعَالَتٍ عَنِ الْبَا جَائِيَةٍ وَالْتُونُ عَنْ وَاوٍ لَدَيْهِمْ آتِيَةٌ
٧٣٥ - فِي مِثْلِ صَنْعَانِيٍّ وَمِنْ لَامٍ تَجِي نَحْوُ لَعْنٍ لِاقْتِرَابِ الْخُرْجِ

جمعها لَصَات، ولصائص، والمصدر اللَّصَصُ، واللِّصَاصُ واللُّصُوصِيَّةُ، واللُّصُوصِيَّةُ انتهى^(١)، وقوله: (مَنْ لِمَالٍ أَخَذَا) تفسير لمعنى لَصْرٌ، «ومن» بفتح الميم، موصولة، و«لمال» متعلق بـ«أخذوا» بألف الإطلاق، مبيّنًا للفاعل، أي هو الذي أخذ مال غيره خفية، وإنما أبدلت التاء من السين، والصاد فيما مرّ؛ لتقاربهنّ في المهموسية.

(وَفِي ذَعَالَتٍ عَنِ الْبَا جَائِيَةٍ) يعني أن التاء تُبدل عن الباء في ذَعَالَتٍ، أصله الذُّعَالِبُ، جمع ذُعْلِبٍ، أو ذُعْلِيَّةٍ، وهي الناقة السريعة، وأما الذُّعَالِبُ بوزن المصاييح فجمع ذُعْلُوبٍ بضمّ الدال، وهي قِطْعُ الخَيْرِ، أفاده في «الصحاح»^(٢)، وقال في «القاموس»: الذُّعْلِيَّةُ بالكسر: الناقة السريعة، كالذُّعْلِبِ، والنَّعَامَةُ، والحاجة الخفيفة، وطَرْفُ الثوب، أو ما تقطع منه، فتعلّق، كالذُّعْلُوبِ، وثوبُ ذُعَالِبٍ: حَلَقٌ انتهى^(٣).

(وَالْتُونُ عَنْ وَاوٍ لَدَيْهِمْ آتِيَةٌ) يعني أن النون تبدل عندهم من الواو جوازًا غير مطّرد، وذلك (في مِثْلِ صَنْعَانِيٍّ) نسبة إلى صنعاء، وهي بالمدِّ قَصْبَةُ اليمن، فإذا نُسب إليه فالقياس أن يقال: صَنْعَاوِيٌّ بالواو؛ لأن الاسم الممدود إذا نُسب إليه فقياسها قلب الهمزة واوًا، وكذلك بَهْرَانِيٍّ، أصله بَهْرَاءُ بالمدِّ، وهي قبيلة من قُضَاعَةَ، فالقياس أن يقال: بَهْرَاوِيٍّ، لكن النون أبدلت من الواو فيهما، فصار صَنْعَانِيٍّ، وبَهْرَانِيٍّ، وقيل: النون أبدلت من الهمزة، والأول أصحّ؛ إذ لا مقارنة بين الهمزة والنون، بخلاف الواو والنون.

(١) «القاموس المحيط» ص ٥٦٦.

(٢) «الصحاح» ١/١١٥.

(٣) «القاموس» ص ٨٠.

٧٣٦ - وَالْجِيمُ قَدْ تُبَدَلُ مِنْ يَاءٍ تُشَدُّ مَثَلُ أَبِي الْعَلِجِ فِي شِعْرِ وَرْدٍ
٧٣٧ - كَذَاكَ مِنْ مُخَفَّفٍ كَحِجَّتَيْجٍ حَمَلًا عَلَى مُشَدِّدٍ قَبْلَ دُرْجٍ

(وَمِنْ لَامٍ تَجِي) يعني أن النون تُبدل من اللام (نَحْوُ لَعْنٍ) أصله لَعْلٌ، وهي من الحروف المشبهة بالفعل، فأبدلت النون المشددة من اللام المشددة (لَا قِتْرَابِ الْمَخْرَجِ) أي لأجل تقارب اللام والنون في المخرج، وكذا في المجهورية أيضًا، قيل: إنهما لغتان؛ لقلة التصرف في الحروف.

(وَالْجِيمُ قَدْ تُبَدَلُ مِنْ يَاءٍ تُشَدُّ) بالبناء للمفعول، أي مشددة، يعني أن الجيم أبدلت من الياء المشددة جوازًا غير مطرد أيضًا، وذلك (مَثَلُ أَبِي الْعَلِجِ) أصله أبو علي (في شِعْرِ وَرْدٍ) أي في قول الشاعر [من الرجز]:

خَالِي عَوْيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعِمَانِ الشُّحْمَ بِالْعَشِجِ

أصله أبو علي، وبالعشي، فأبدلت الجيم المشددة في الموضعين.

(كَذَاكَ مِنْ مُخَفَّفٍ) أي كذاك تبدل الجيم من الياء المخففة (كَحِجَّتَيْجٍ) أصله حِجَّتِي بياء التوكلم (حَمَلًا عَلَى مُشَدِّدٍ) أي لأجل حمل الياء المخففة على المشددة، وقوله: (قَبْلُ) بالبناء على الضم؛ لما سبق غير مرة، متعلق بـ(دُرْجِ) بالبناء للمفعول، والجملة صفة لـ«مُشَدِّدٍ»، أي مضى، وسبق ذكر ذلك المشدّد في البيت الماضي.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الجيم أبدلت من الياء المخففة؛ حملا على المشددة، وإنما قال: حملا على المشددة؛ لأن إبدال الجيم من الياء المشددة كثير شائع في استعمال الفصحاء، سواء كانت متطرفة في الوقف، كقُفَيْمِجٍ، أو في الوصل، كأبي عُلْجِ، أو غير متطرفة، كأَجَلٍ بمعنى أَيْلٍ، وسواء كان في النثر، كالمثال الأول، أو في الشعر، كالمثال الثاني، والثالث في قوله [من الرجز]:

كَأَنَّ فِي أذْنَابِهِنَّ الشُّؤْلُ مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونُ الإِجْلِ
و«الشُّؤْلُ» جمع شائل، وهو المرتفع، و«العَبَسُ» ما يتعلق بأذنان الإبل من أبوالها

٧٣٨ - وَالذَّالُ مِنْ تَا نَحْوُ فُرْدُ بِالْعَمَلِ وَاجْتَمَعُوا كَذَاكَ فِي هَذَا الْبَدَلِ
٧٣٩ - وَالْهَاءُ مِنْ هَمْزَةٍ قَدْ هَرَقْتَهُ حَيْهَلَهُ مِنْ أَلْفٍ أَبْدَلْتَهُ

وأبعارها، فجفَّ عليها في الصيف، و«الأجلُّ»: أصله أَيْلٌ، وهو الوَعْلُ، شبه البعرات المتعلِّة بأذنان الإبل في الصيف بقرون الأيل.

وأما إبدال الجيم من الياء المخففة، فلا يُحفظ ذلك إلا في الشعر، ولذلك قيل: إن هذا الإبدال حسنٌ بشروط ثلاثة: تشديد الياء، والوقف، والشعر، فإن اختلَّ أحدها فهو قليل، ومن إبدال المخففة قوله [من الرجز]:

لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ جَجْتِجَ فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجٍ
أَقْمُرُ نَهَاتٍ يُنْزِي وَفَرَجٍ

فأصل «حججتج»، و«بج» و«وَفَرَجٍ» حجتي، وبج، ووفرتي فأبدلت الجيم من الياء المخففة؛ حملاً على الياء المشددة.

وقوله: «لَا هُمْ» بضم الهاء، وتشديد الميم مقصور من «اللهم»، و«الشاحج»: الحمار، و«نَهَاتٍ»: صَوَاتٍ، و«يُنْزِي»: أي يُحْرِكُ، و«الوفرة»: الشعر إلى شحمة الأذن.

(وَالذَّالُ مِنْ تَا) أي تُبدل الدال من التاء جوازاً غير مطرد (تَحْوُ فُرْدُ) أصله فُرْتُ على وزن قُلْتُ من فاز يفوز: أي ظَفِرٌ، وقوله: (بِالْعَمَلِ) متعلق بـ«فُرْدُ» (و) نحو (اجْتَمَعُوا) أصله اجتمعوا (كَذَاكَ) أي مثل سابق (فِي هَذَا الْبَدَلِ) أي في إبدال الدال من التاء؛ لقرب مخرجهما.

(وَالْهَاءُ مِنْ هَمْزَةٍ) بمنع الصرف؛ للوزن (قَدْ هَرَقْتَهُ) يعني أن الهاء تُبدل جوازاً غير مطرد أيضاً في نحو هرقت؛ لاتحادهما في الخرج، وأصله أَرَقَّتِ الْمَاءُ، وأما من قال: أهرقت الماء، فليست الهاء بدلاً حينئذ، وإنما هي زائدة على خلاف القياس، وقولهم: (حَيْهَلَهُ) بالهاء (مِنْ أَلْفٍ أَبْدَلْتَهُ) إذ أصله حيهلا بالالف دون الهاء.

٧٤٠ - فِي هَذِهِ مِنْ يَأْتِيهِ قَدْ أُبْدِلَاً مِنْ تَاءٍ طَلْحَةً وَجُوبًا بُدْلَاً
٧٤١ - وَالْيَا مِنْ الْأَلْفِ فِي التَّضْمِيرِ نَحْوُ مُفْتَيْحٍ كَمَا التَّكْسِيرِ

[تبييه]: قال المحقق الرضوي: «حَيٌّ» بمعنى أقبل يتعدى بـ «على»، نحو «حي على الصلاة»، وجاء متعديًا بمعنى «ائت»، ثم قال: وقد يركب «حي» مع «هلا» الذي بمعنى أسرع، فيكون المركب أيضًا بمعنى أسرع، فيتعدى إما بـ «إلى»، نحو «حيهل إلى الثريد»، وإما بالباء، نحو «حيهلا بعمر»، أي أسرع بذكره، والباء للتعديّة، أو بمعنى أقبل، فيتعدى بـ «على»، نحو «حيهل على زيد»، أو بمعنى ائت، فيتعدى بنفسه، نحو «حيهل الثريد»، وقد تُحذف ألف «هلا» للتركيب، وقد تُسكن هاؤه؛ لتوالي الفتحات، وقد يلحقهما التنوين، فيقال: «حيهلاً»، و«حيهلاً بفتح الهاء»، وسكونها انتهى^(١).

(فِي هَذِهِ) اسم إشارة للمؤنثة، أصله هذي بالياء، كما أشار إليه بقوله: (مِنْ يَأْتِيهِ قَدْ أُبْدِلَاً) بألف الإطلاق، مبنيا للمفعول، وضميره للهاء.

والمعنى أن الهاء قد أُبدلت من الياء جوازًا غير مطرد في هذه أمة الله، أصله هذي؛ لأنه ثبت أن الياء للتأنيث في باب تضرين، واضربي، ولهذا عدّ كثير من النحاة الياء من علامة التأنيث، وإنما أُبدلت الهاء من الألف والياء؛ لمناسبتها بحروف العلة في الخفاء.

(مِنْ تَاءٍ طَلْحَةً وَجُوبًا بُدْلَاً) يعني أن الهاء تُبدل من التاء وجوبًا مطردًا في حالة الوقف في الاسم المفرد الذي في آخره تاء التأنيث، مثل طلحة، ورحمة، وإنما أُبدلت التاء هاء؛ للفرق بين التاء التي في الاسم، وبين التاء التي في الفعل، نحو ضَرَبْتُ هندا، ولم يَعكسوا؛ لأنهم لو قالوا: ضَرَبْتُ فِي ضَرَبْتُ لالتبس بضمير المفعول.

(وَالْيَا مِنْ الْأَلْفِ) أي أُبدلت الياء من الألف وجوبًا مطردًا (فِي التَّضْمِيرِ، نَحْوُ مُفْتَيْحٍ) تصغير مفتاح (كَمَا التَّكْسِيرِ) أي كما تُبدل أيضًا من

(١) راجع «حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على الشافية» ١/٢٢٢.

- ٧٤٢ - كَذَلِكَ مِنْ وَاوٍ كَمِيقَاتٍ يُرَى مِنْ هَمْزَةٍ فِي الذَّيْبِ جَائِزًا جَرَى
 ٧٤٣ - وَمِنْ مُضَاعَفٍ كَمَا مَرَّ سَمِعَ وَيَاءٌ دِينَارٍ مِنَ النَّوْنِ اسْتَمِعَ
 ٧٤٤ - مِثْلُ أَنَاسِيٍّ وَمِنْ عَيْنٍ بَدَأَ فِي جَمْعِ ضِفْدَعٍ ضَفَادِيٍّ وَرَدَا

الألف في جمع الاسم جمع تكسير، نحو مفاتيح

(كَذَلِكَ مِنْ وَاوٍ) أي كذلك أبدلت الياء من الواو وجوبًا مطردًا (كَمِيقَاتٍ) أصله ميقات، وكذا ميزان، أصله موزان، وإنما أبدلت الواو ياءً؛ لكسرة ما قبلها؛ أما في ميقات فظاهر، وأما في مُفَيْتِيحٍ، فلأنه لما ضَعُرَ مفتاح وجب كسر ما قبل الألف، فوجب قلبها ياء، وقوله: (يُرَى) بالبناء للمفعول، أي يُعَلَمُ قلب الواو ياءً في ميقات، وقوله: (مِنْ هَمْزَةٍ) متعلقٌ بـ«جَرَى» (فِي الذَّيْبِ) أصله ذَيْبٌ، أي فيما تكون فيه الهمزة ساكنة، وما قبلها مكسورًا؛ للين عَرِيكَةِ الساكن، واستدعاء ما قبلها، و«الذَّيْبُ» بالكسر، ويُتْرَكُ همزه: كَلْبُ الْبَرِّ، جمعه أَذْؤُبٌ، وذِئَابٌ، وذُؤْبَانٌ بالضم، فإنه في «القاموس»^(١)، حال كونه (جَائِزًا جَرَى) أي وقع الإبدال.

(وَمِنْ مُضَاعَفٍ كَمَا مَرَّ) أي في باب المضاعف (سَمِعَ) بالبناء للمفعول، أي الإبدال، يعني أن الياء تُبَدَلُ جوازًا غير مطرد من إحدى حرفي التضعيف، نحو تَقْصَى البازي؛ في قول العجاج [من الرجز]:

إِذَا الْكِرَامُ ابْتَدَرُوا الْبِاعَ بَدَرٌ تَقْصَى الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرُ^(٢)

(وَيَاءٌ دِينَارٍ مِنَ النَّوْنِ) أي وأبدلت ياء دينار من نونه جوازًا غير مطرد أيضًا، وأصله دَنَارٌ بتشديد النون بدليل جمعه على دنانير، فأبدلت الياء من النون الأولى؛ لقرب الياء من النون في الغنة، والمد، مع انكسار ما قبلها، وقوله: (اسْتَمِعَ) كَمَلٌ بِهِ الْبَيْتُ، أي استمع ما حققته لك، حتى تستفيد به.

(مِثْلُ أَنَاسِيٍّ) أي مثل ما أبدلت الياء أيضًا جوازًا غير مطرد من نون أناسي، بفتح

(١) «القاموس» ص ٧٩.

(٢) «الباع»: قدر مدّ اليدين؛ وقوله: «كَسَرُ»: أي كسر حناحيه عن الطيران.

٧٤٥ - وَائْتَصَلَتْ قَدْ أُبْدِلَتْ مِنْ تَاءٍ وَفِي الثَّعَالِي أُبْدِلَتْ مِنْ بَاءٍ

انهزمة، وكسر السين، وفتح الياء المشددة؛ أصله أناسين؛ لأنه جمع إنسان، كمصباح ومصباح، فلما كسرت السين للجمع قلبت الألف ياء؛ لانكسار ما قبلها، ثم أبدلت الياء من النون؛ لما مر، وأدغمت الأولى في الثانية، فصار أناسي (وَمِنْ عَيْنٍ بَدَأَ) أي ظهر إبدال الياء من العين جوازاً غير مطرد (فِي جَمْعِ ضِفْدَعٍ) متعلق بـ «ورد» (ضَفَادِي) مبتدأ خبره قوله: (وَرَدًا) بألف الإطلاق، يعني أن إبدال الياء من العين جاء في ضفادي جمع ضفدع، في قول الشاعر [من الرجز]:

وَمَنْهَلِي لَيْسَ بِهِ حَوَازِقُ وَيَضْفَادِي جَمَّةٌ نَقَانِقُ^(١)

أصله ضفادع جمع ضفدع، قال في «القاموس»: الضفدع كزبرج، وجعفر، وجندب، ودرهم، وهذا أقل، أو مردود: دابة نهريّة انتهى^(٢).

وإنما أبدلت العين ياء؛ لثقل العين، بالنسبة إلى الياء، وكسر ما قبلها، ولا ثقل في الكسر مع الياء، لتجانسهما.

(وَائْتَصَلَتْ قَدْ أُبْدِلَتْ مِنْ تَاءٍ) يعني أن الياء أبدلت من التاء جوازاً غير مطرد أيضاً في نحو اتصلت، أصله اتصلت بالتضعيف، فأبدلت الياء من إحدى التاءين، وإنما قلنا: أصله اتصل؛ لأن أصل أصله واو ساكنة، وقد مر أن الواو والياء إذا وقعتا قبل تاء الافعال ثقلتا تاء، وتُدغمان في تاء الافعال، نحو اتعد، واتسر، فكذلك هنا أصله اوتصل، فقلبت الواو تاء، ثم أبدلت الياء من تلك التاء، فصار اتصل (وَفِي الثَّعَالِي أُبْدِلَتْ مِنْ بَاءٍ) يعني أن الياء أبدلت أيضاً جوازاً غير مطرد من الباء في نحو الثعالي، أصله ثعالب، وكذلك الأرائي أصله أرائب كما في قول الشاعر يصف عُقَابًا [من البسيط]:

(١) «النهل»: المورد والمشرب، وهو عين ماء ترده الإبل في الراعي، و«الحوازق»: بالحاء المهملة والزاي جمع حازق، والحزق: الحبس، و«الجم»: الكثير، و«النقانق»: جمع نقنقة: صوت الضفدع، والمعنى ربّ مشرب ماء ليس له جوانب تمنع الوارد إليه، بل كلها سهلة لمن يرد.

(٢) «القاموس» ص ٦٦٨.

- ٧٤٦ - فِي نَحْوِ سَادِي قَدْ أَتَتْ مِنْ سِينٍ
 ٧٤٧ - وَالْوَاوُ مِنْ أَلِفٍ ضَارِبٍ يَجِبُ
 ٧٤٨ - كَذَلِكَ مِنْ يَا نَحْوِ مُوقِنٍ وَمِنْ
 مِنْ ثَاءٍ ثَالِي سَمِعَتْ بِاللَّيْنِ
 فِي الْجَمْعِ وَالتَّصْغِيرِ حَيْثُمَا نُسِبَ
 هَمْزٍ جَوَازًا مِثْلُ لُومٍ يَسْتَبِينُ

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ مُشْرَحَةٍ مِنْ الثَّعَالِي وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا^(١)
 (فِي نَحْوِ سَادِي قَدْ أَتَتْ مِنْ سِينٍ) يَعْنِي أَنَّ الْيَاءَ أَيْضًا أُبْدِلَتْ مِنَ السِّينِ جَوَازًا
 مَطْرَدًا فِي نَحْوِ السَّادِي، أَسْلَهُ السَّادِسُ، فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ [مِنِ الْوَافِرِ]:
 إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةٌ فِسَالٌ فَزَوْجُكَ حَامِسٌ وَأَبُوكَ سَادِي^(٢)
 (مِنْ ثَاءٍ ثَالِي سَمِعَتْ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، يَعْنِي أَنَّهُ سُمِعَ مِنَ الْعَرَبِ إِبْدَالَ الْيَاءِ مِنَ
 الثَّاءِ الْمَثَلثةِ، نَحْوِ ثَالِي، فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ [مِنِ الرَّجَزِ]:

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي وَأَنْتَ بِالْهَجْرَانِ لَا ثُبَالِي
 وَإِنَّمَا أُبْدِلَتْ الْيَاءُ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ فِي هَذِهِ الصُّورِ؛ لِكَسْرَةِ مَا قَبْلَهُنَّ.

وَقَوْلُهُ: (بِاللَّيْنِ) مُتَعَلِّقٌ بِ«سَمِعَتْ» أَيِّ بِالْحَرْفِ ذِي الْمَلِينِ، وَهُوَ الْيَاءُ.

(وَالْوَاوُ مِنْ أَلِفٍ ضَارِبٍ يَجِبُ) أَيُّ يَجِبُ وَجُوبًا مَطْرَدًا إِبْدَالَ الْوَاوِ مِنْ أَلِفٍ
 ضَارِبٍ (فِي) حَالَةٍ (الْجَمْعِ) نَحْوِ ضَوَارِبٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ اجْتَمَعَ مَعَ أَلِفِ الْجَمْعِ أَلْفَانِ،
 فَأُبْدِلَتْ الْوَاوُ مِنَ الْأَلِفِ الْأُولَى الَّذِي هُوَ أَلِفُ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي ضَارِبٍ (وَ) كَذَا فِي
 (التَّصْغِيرِ) نَحْوِ ضَوِيرِبٍ فِي تَصْغِيرِ ضَارِبٍ، أُبْدِلَتْ الْأَلِفُ وَوَاوًا؛ لِانْتِزَامِ مَا قَبْلَهَا،
 وَقَوْلُهُ: (حَيْثُمَا نُسِبَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَيُّ فِي أَيِّ تَرْكِيبٍ وَقَعَ.

(كَذَلِكَ مِنْ يَا) أَيُّ تَبَدَّلَ الْوَاوُ أَيْضًا وَجُوبًا مَطْرَدًا مِنَ الْيَاءِ (نَحْوِ مُوقِنٍ) أَصْلُهُ مُيَقِنٌ،
 فَأُبْدِلَتْ الْوَاوُ يَاءً؛ لَضَمَّةِ مَا قَبْلَهَا.

[تَنْبِيهِ]: إِنَّمَا لَمْ يَذْكَرْ قَيْدُ الْوَجُوبِ وَالْأَطْرَادِ هَاهُنَا؛ لِاِكْتِفَاءِ بِنَا عُلِيمٍ مِمَّا مَرَّ فِي بَابِ

(١) «الأشارير»: قطع من لحم قديد، و«مشرحة» أي مقطعة، و«الوخز»: الشيء القليل، يقول: إنها تصيد
 الثعالب والأرانب نفرخها.

(٢) «الفسال» بالكسر ككتاب جمع فسل بفتح، فسكون: الرجل الخسيس الذي لا مروءة له..

٧٤٩ - وَالْمِيمُ مِنْ وَاوٍ مَعَ الْقَمِ اسْتَمَرَّ وَاللَّامُ كَأَمْبِرٍ أَفْصِيَامٌ فِي امْسَفَرَ
٧٥٠ - وَالنُّونُ كَالْعَمْبِرِ وَالْبِتَامِ وَالْبَا كَرَاتِمًا أَتَتْ فِي اللَّامِ

الأجوف من أن حروف العلة إذا سكنت، جعلت من جنس حركة ما قبلها؛ للين
عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها، نحو ميزان، أصله مؤزان، ويؤسير أصله يُيسر، والله
تعالى أعلم.

(وَمِنْ هَمْزٍ جَوَازًا) أي تُبدل الواو جوازًا مطردًا من الهمزة فيما إذا كانت الهمزة
ساكنة، وما قبلها مضمومًا (مِثْلُ لُومٍ) أصله لُوْمٌ بالهمزة، وقوله: (يَسْتَبِنُ) لو قال:
فاستبن كان أولى؛ لأنه لم يتقدم طلبٌ حتى يُجزم به، فتأمل، والله تعالى أعلم.

(وَالْمِيمُ مِنْ وَاوٍ مَعَ الْقَمِ اسْتَمَرَّ) أي تُبدل الميم من الواو جوازًا غير مطرد أيضًا، في
نحو قَمٍ، أصله قَوَّةٌ، فحذفوا الهاء حذفًا غير قياسي، كما حذفوا حروف العلة؛
لمشابهتها في خفائها إياها، ولم يكن في كلامهم اسم متمكن على حرفين، ثانيهما
واو، فأبدلت منها الميم؛ لاتحاد مخرجهما، وقوله: «مع القم استمر» أي ثبت هذا
الإبدال مع لفظ القم (وَاللَّامُ كَأَمْبِرٍ أَفْصِيَامٌ فِي امْسَفَرَ) أي أبدلت الميم من اللام
جوازًا غير مطرد في نحو قوله ﷺ لَمَّا سَأَلَهُ النَّمْرُ بْنُ تَوْلَبٍ (رضي الله عنه)، فقال: أليس من امبر
امصيام في امسفر؟ قال: «ليس من امبر امصيام في امسفر»^(١)، قيل: إنه لم يرو عن
النبي - صلى الله عليه وسلم - غير هذا الحديث، ومن كمال الفصاحة إخراج الجواب
على ما وقع في السؤال، والبر: الطاعة، فأبدلت الميم من لام التعريف في الموضعين؛
لقرب الميم واللام في المجهورية، وإبدال الميم من لام التعريف لغة جُمَيْرٍ، ونفر من
طبيء.

(وَالنُّونُ) بالجر عطفًا على «واو»، أي تُبدل الميم من النون الساكنة جوازًا غير مطرد
أيضًا (كَالْعَمْبِرِ) أصله عنبر (و) من المتحركة أيضًا (الْبِتَامِ) في قول الشاعر [من
الرجز]:

(١) حديث صحيح بلفظ «ليس من البر الصيام في السفر»، أخرجه النسائي وغيره.

٧٥١ - وَالصَّادُ مِنْ سَيْنٍ كَمَثَلِ أَصْبَغٍ مِنْ يَا وَوَاوٍ أَلِفٌ لِلْمُبْتَغِي

يَا هَالُ ذَاتُ الْمَنْطِقِ التَّمَنَامِ وَكَفُّكَ الْمَخْضَبِ الْبِنَامِ^(١)

أصله البنان، فأبدلت الميم من النون؛ لقربهما في الجهورية.

(وَالْبَاءُ) بالجر أيضا عطفاً على «واو»، أي وأبدلت الميم أيضاً جوازاً غير مطرد من

الباء الموحدة (ك) قولهم: ما زلت على هذا (رَاقِماً) أصله راتبا بمعنى ثابتاً، يقال: رتب

يرتب رتوباً، من باب قعد: إذا ثبت، وانتصب قائماً، وقوله: (أَتَتْ فِي اللَّامِ) أي جاء

إبدال الميم من لام الكلمة؛ إذ الباء في راتب لام الكلمة.

(وَالصَّادُ) أي وأبدلت الصاد المهملة جوازاً غير مطرد أيضاً (مِنْ سَيْنٍ) مهملة

(كَمَثَلِ أَصْبَغٍ) أصله أصبغ.

[تبيه]: يُبدل الصاد من السين التي بعدها غين، أو خاء معجمتان، أو قاف، أو طاء

مهملة، على سبيل الجواز، ولا يمنع توسط حرف، أو حرفين بينها وبين السين، وذلك

نحو أَصْبَغٍ أصله أَصْبَغٍ، أي أتم، فأبدلت الصاد من السين، وَصَلَخٌ، وَالْأَصْلُ سَلَخٌ،

تقول: سلختُ جلد الشاة: إذا نزعته، وَمَسَّ صَقْرٌ، وَأصله مَسَّ سَقْرٌ، وهو اسم من

أسماء النار، والنخل باصقات، والأصل باسقات، أي طوال، وصراط، أصله سراط،

والذي سوغ هذا الإبدال شدة استعلاء ما ذكرناه من الحروف الأربعة مع أن

السين مهموسة، فبينهما منافرة، فأبدلت صاداً؛ لقرب مخرج السين والصاد،

وليوافق ما بعدها من الحروف الأربعة في الاستعلاء، فيتجانس الصوت، والله

تعالى أعلم.

(مِنْ يَا وَوَاوٍ أَلِفٌ) أي أبدلت الألف من الياء والواو وجوباً مطرداً، إذا تحركتا،

وانفتح ما قبلهما كما سبق بيان ذلك بالتفصيل، وقوله: (لِلْمُبْتَغِي) متعلق بخبر مبتدئ

(١) قوله: «يا هال» مرخم هالة، اسم امرأة أي هالة، و«التمنام» هو الذي يُكثر التاء في كلامه، والواو في

«وكفك» للقسمة على سبيل الاستعفاف، وليس للقسمة على الحقيقة و«المخضب» من الخضاب صفة

«كفك»، مضاف إلى البنام، والبنان أطراف الأصابع.

٧٥٢ - كَقَالَ بَاعَ ثُمَّ فِي رَاسِ أَتَتْ مِنْ هَمْزَةٍ وَاللَّامُ أَيْضًا أُبْدِلَتْ
٧٥٣ - فِي كَأَصِيلٍ مِنَ الثُّونِ وَمِنْ ضَادٍ كَمَا فِي الطَّبَعَتْ بِهَا يَعْنُ

محذوف، أي هذا البيان كائن لمن يطلب التحقيق، وذلك (كَقَالَ) أصله قَوْلٌ، و(بَاعَ) أصله يَبِيعُ، فأبدلت الألف منهما؛ لتحركهما، وانفتاح ما قبلهما (ثُمَّ) بمعنى الواو؛ إذ لا ترتيب هنا (فِي رَاسِ أَتَتْ مِنْ هَمْزَةٍ) أي جاء إبدال الألف من الهمزة جوازًا مطردًا فيما كانت فيه الهمزة ساكنة، وما قبلها مفتوحًا، نحو راس، أصله رأس، كما مرّ بيانه مفصلاً في المهموز.

(وَاللَّامُ أَيْضًا) أي كما أبدلت الحروف الماضية (أُبْدِلَتْ) بالبناء للمفعول، أي جاءت مبدلةً جوازًا غير مطرد (فِي كَأَصِيلٍ) وقوله: (مِنَ الثُّونِ) متعلق بـ«أبدلت»، وأصله أَصِيلَان، تصغير أضلان، وهو جمع أصيل كبير وبُعْرَان، والأصِيلُ: هو الوقت الذي بعد العصر إلى المغرب، صَغُرَ أضلان، فقيل: أصيلان بوزن فُعَيْلان بضمّ الفاء، وفتح العين، ثم أبدلت اللام من النون، فقيل: أصيلال، قال الشاعر [من البسيط]:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا أَسْأَلُهَا أَعْنَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ^(١)

(وَمِنْ ضَادٍ) أي وأبدلت اللام من الضاد المعجمة جوازًا غير مطرد أيضًا؛ لاتحادهما في المجهرية (كَمَا فِي الطَّبَعَتْ) قال الشاعر [من الرجز]:

لَمَّا رَأَى أَنْ لَادَعَهُ وَلَا شَبِعَ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حِقْفٍ فَالطَّبَعُ^(٢)

أصله اضطجع، فأبدلت اللام من الضاد؛ لاتحادهما في المجهرية أيضًا، وقوله: (بِهَا يَعْنُ) بتشديد النون، أي يظهر لفظ «الطبعت» باللام بدلًا من الضاد.

(١) المعنى: وقفت بدار الخبيبة أحيانًا، وسألتها عن الخبيبة، فعجزت عن الجواب، وما بها أحدٌ يُجيبني.
(٢) قوله: «الدعة»: حفص العيش، وعدم سعته، والأرطاة: واحدة الأروطى: شجر من شجر الرمل، والحِقْفُ بالكسر: الرمل المتنوي.

٧٥٤ - وَالزَّايُّ مِنْ سَيْنٍ كَيَزِيدُ الشَّعْرَ فِي هَكَذَا فَرْدِي مِنَ الصَّادِ اسْتَقَرَّ
٧٥٥ - وَالطَّاءُ مِنْ تَاءٍ وَجُوبًا فِي افْتَعَلَ كَاصْطَبْرَتْ وَفِي فَحَضَطُ ذَا الْعَمَلِ

(وَالزَّايُّ مِنْ سَيْنٍ) أَي وَأَبْدَلت الزاي من السين المهملة جوازًا غير مطرد أيضًا (كَيَزِيدُ) بضم أوله، وكسر ثالثة (الشَّعْرَ) بفتح العين المهملة، لغة في سكونها، وأصله يُسْدِلُ الشعر، والإسْدال: الأرخاء.

[تنبیه]: تُبَدَل الزاي من السين والصاد المهملتين أيضًا بشرطين: أحدهما: أن تكون ساكنة، والآخر أن يقع بعدها دال مهملة، والذي يُسَوِّغ إبدال السين زايًا عند وجود هذين الشرطين أن الدال حرف مجهوز، والسين حرف مهموس، وبينهما مباينة، فقلبوا السين إلى الزاي؛ ليوافق السين في المخرج، والدال في الجهر، فيتجانس الصوت، وتسهل الكلمة على اللسان، والله تعالى أعلم.

(فِي هَكَذَا فَرْدِي مِنَ الصَّادِ اسْتَقَرَّ) أَي ثبت إبدال الزاي من الصاد المهملة جوازًا غير مطرد أيضًا في قول حاتم الطائي: «هَكَذَا فَرْدِي أَنَّهُ»، وقصته أنه كان من المشهورين بالكرم، فأسر، فأقام في الأسر بُرْهَةً من الزمان، فبينما هو ذات ليلة على باب الحياء مقيدًا، إذ طرق صاحب الحياء ضيف، فرحَّب به، وأنزله، وأمرَ بَعْضَ خَدَمِهِ أَنْ يَأْتِيَ حَاتِمًا يَبْعِيرُ لِيَفْصِدَهُ لِأَجْلِ الضيف، فلما أتى حاتم بالبعير نحره، فلامه الخدم، وقالوا: أمرناك بفصده، فكيف أقدمت على نحره، فقال: هكذا فَرْدِي أَنَّهُ، فقال الضيف لصاحب الحياء: مَنْ هَذَا الأسير؟ فقال: هو حاتم الطائي، فاستوهبه منه، فوهبه إياه، ثم أطلقه.

ومعنى كلامه: أَي هَكَذَا فَصَدُ الكرام، فأصله فصدي، و«أَنَّهُ» تأكيد لياء المتكلم، والهاء فيه للوقف، وإنما أُبْدَلت الصاد زايًا لقرب مخرجهما، واتحادهما في الصفير. (وَالطَّاءُ مِنْ تَاءٍ) أَي وَأَبْدَلت الطاء المهملة من التاء (وَجُوبًا) أَي إبدلاً واجبًا مطردًا (فِي) باب (افْتَعَلَ) كما سبق من أن تاء الافتعال إذا وقعت بعد أحد الأحرف الأربعة التي هي المطبقة المستعلية، وهو: الصاد، والصاد، والطاء، والطاء تُقَلَبُ وجوبًا طاءً

٧٥٦ - وَمَوْضِعٌ لَمْ تَرَهُ مُقَيَّدًا فَجَائِزٌ لَيْسَ يُرَى مُطَّرِدًا

مهملة؛ لما بين أحرف الإطباق وبين التاء من التضاد والتنافر، وجمع المتضادين ثقيل، فطلبوا حرفاً من مخرج التاء؛ ليوافق التاء في المخرج، والأحرف المطبقة في الإطباق؛ ليسهل النطق بها، وهو الطاء، وذلك (كَاضْطَبْرَتْ) أصله اصتبرت، ونحو اضطرب، أصاء اضطرب، واطلب، أصله اطلب، واطظلم، أصله اظلم، فأبدلت التاء طاءً؛ لما ذكرناه (وَفِي فَحْضَطٌ) أصله فَحْضُتٌ، يعني أن الطاء أبدلت من التاء جوازاً غير مطرد في فَحْضُتٌ على صيغة المتكلم، فصار فَحْضَطٌ لقرب مخرج التاء والطاء، كما حَقَّقْنَاهُ أَنْفَاءً، وقوله: (ذَا الْعَقْلُ) منصوب بنزع الخافض؛ لأن فحص يتعدى بلا عن، أي عن هذا العمل.

(وَمَوْضِعٌ) من المواضع التي تقدّمت من أول بحث الإبدال إلى هنا (لَمْ تَرَهُ مُقَيَّدًا) أي لم تر الإبدال فيه مقيداً بشيء من الوجوب المطرد، أو الجواز المطرد (فَجَائِزٌ) أي فهو إبدال جائز (لَيْسَ يُرَى) بالبناء للمفعول (مُطَّرِدًا) أي لا يكون إبدالاً مطرداً، بل هو سماعي، لا يقاس عليه، كما مرّ كلّ ذلك مفضلاً. ولله الحمد والمنة، وله الفضل والنعمة ..

[تنبيه]: كان في الشطر الثاني من هذا البيت الأخير انكسار، فأصلحته؛ لأن شيخنا رحمه الله تعالى أذن لي في إصلاح ما أراه خطأ، ونصّه:

يَكُونُ جَائِزًا لَيْسَ مُطَّرِدًا

والله عَلَّمَكَ أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

البَابُ السَّابِعُ فِي اللَّفِيفِ

- ٧٥٧ - وَسُمِّي اللَّفِيفَ إِذْ قَدْ لَفَا حُرْفِي الْعِلَّةِ فِيهِ رَدْفًا
٧٥٨ - وَقَدْ أَتَى مَفْرُوقًا أَوْ مَقْرُونًا قَاوُلٌ وَقَوَا لِمَنْ يَقْرُونَا

ولما أنهى الكلام على الناقص، وما أتبعه من ذكر أحكام الإبدال: شرع يبين اللفيف بنوعيه، وهو آخر الأنواع، فقال:

(البَابُ السَّابِعُ: فِي اللَّفِيفِ)

(البَابُ السَّابِعُ) أي من الأبواب السبعة المذكورة في الخطبة (فِي اللَّفِيفِ) أي في بيان أحكام اللفيف، وهو في اللغة ما اجتمع من الناس من قبائل شتى، ومنه قوله تعالى: ﴿جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا﴾، أي مجتمعين مختلطين، ثم نقله أرباب هذا الفن إلى هذا المعنى، وهو ما فيه حرفا علة؛ لاجتماع الحرفين المعتلين في ثلاثيته، وهذا معنى قوله:

(وَسُمِّيَ) بالبناء للمفعول، أي سُمِّيَ هذا النوع من الأفعال (اللَّفِيفَ) فعيل بمعنى مفعول (إِذْ) تعليلية، أي لأنه (قَدْ لَفَا) بألف الإطلاق، مبتدأ للفاعل، أي جمع (حُرْفِي الْعِلَّةِ) اللام في «حرفي» زائدة؛ لأن «جمع» يتعدى بنفسه، وقوله: (فِيهِ) متعلق بـ(رَدْفًا) بكسر، فسكون، وهو منصوب عنى الحال أي حال كون أحدهما مرادفًا للآخر (وَقَدْ أَتَى) أي اللفيف، حال كونه (مَفْرُوقًا أَوْ) بوصل الهمزة للوزن (مَقْرُونًا) يعني أن اللفيف على ضربين: أحدهما: مفروق، والآخر مقرون، وهذا الحصر عقلي؛ لأن حرفي العلة في الكلمة الثلاثية، إما أن يتوسط بينهما حرف صحيح، أو لا، فإن كان الأول يُسمى مفروقًا؛ لوجود الفارق بينهما، وإن كان الثاني يُسمى مقرونًا؛ لاقترانها دون فاصل.

٧٥٩ - وَحُكْمُ فَائِهِ كَحُكْمِ وَعَدَا وَلَاَمِهِ مِثْلُ رَمَى يَزِمِي الْعِدَا

(فَأَوَّلُ) أي المفروق، وقدمه لكون فائه حرف علة، وهو مقدم على العين، وبعضهم قدم المقرون؛ نظرًا إلى كثرة أبحاثه بالنسبة إلى المفروق، ولكل وجهة.

[تنبیه]: القسمة العقلية تقتضي أن يكون للفيف المفروق أربعة أقسام؛ لأن حرف العلة اثنان: واو، وياء، وموضعهما اثنان أيضًا: الفاء، واللام، والاثنان في الاثنان بأربعة، لكن ليس في كلامهم من هذا النوع ما فاؤه ياء إلا يَدَيْتُ بمعنى أنعمت، فالفاء فيما عداه واو لا غير، واللام لا تكون إلا ياء؛ لأنه ليس في كلامهم فِعْلٌ فاؤه ولامه واو، فأنحصر باستقراء كلامهم في قسم واحد، وهو ما فاؤه واو، ولامه ياء، ولا يجيء إلا من ثلاثة أبواب باستقراء كلامهم أيضًا: عَلِمَ يَعْلَمُ، كَوَجِي يَوْجِي، وَحَسِبَ يَحْسِبُ، كَوَلِي يَلِي، وَضَرَبَ يَضْرِبُ، كَوَقَى يَقِي، كما ذكره بقوله: (وَقَوَا) مثال للماضي (لَمَنْ يَقُونَا) مثال للمضارع (وَحُكْمُ فَائِهِ) أي فاء الكلمة من اللفيف المفروق ماضيًا ومضارعًا (كَحُكْمِ) المثال الواوي في تصاريفه، نحو (وَعَدَا) ماضيًا ومضارعًا أيضًا، فكما لا يُعَلِّ الفاء من المثال الواوي في الماضي لا يُعَلِّ فاء اللفيف المفروق في الماضي أيضًا، وكما يُعَلِّ الفاء بال حذف في المضارع من المثال الواوي إذا كان مكسور العين؛ لوقوعها بين عدوتيهما: الياء والكسرة يُعَلِّ الفاء بالحذف أيضًا في المضارع من اللفيف المفروق إذا كان مكسور العين لما ذكرناه في المثال؛ إذ اللفيف المفروق مثال باعتبار الفاء، كما يكون ناقصًا باعتبار اللام، ولهذا قال الناظم: (وَلَامِهِ) أي لام كلمة اللفيف المفروق ماضيًا ومضارعًا (مِثْلُ) لام (رَمَى يَزِمِي) أي كما يُعَلِّ حرف العلة بقلبها ألفًا في الماضي من الناقص إذا كان مفتوح العين؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، كذلك يُعَلِّ حرف العلة بقلبها ألفًا في الماضي من اللفيف، إذا كان مفتوح العين؛ لما ذكرناه، وكما تُسَكِّن الياء في المضارع من الناقص إذا كان مكسور العين؛ لثقل الضمة على الياء، كذلك تُسَكِّن في المضارع من اللفيف المقرون أيضًا؛ لثقل المذكور، وهكذا حكم التثنية، والجمع، والأمر، والنهي، وأسماء: الفاعل، والمفعول، والمكان، والزمان، والآلة.

٧٦٠ - وَالْأَمْرُ قَدْ قِينَا وَقُوا وَقِينَا قِينٌ قُلْ مُؤَكَّدًا يَقِينًا
٧٦١ - وَقِينٌ وَقَاعِلٌ يَكُونُ وَقِي مَفْعُولُهُ الْمُوقِيُّ قِسِ الْبَاقِي

وقوله: (الْعِينَا) بكسر العين، وتضم: جمع عَدُوٍّ، مفعول به لـ«رمى يرمي» على سبيل التنازع.

(وَالْأَمْرُ) أي صيغة الأمر من وَقَى يقي (قَه) بكسر القاف، والهاء للسكوت، فهو على حرف واحد للمفرد المذكر، وذلك لأنك قد عرفت أن اللفيف المفروق كالمثال فاء، والناقص لامًا، فحذفت الواو من يُوْقِي كما لحذفت من يُوْعِدُ، فبقي يقي، ثم لحذف حرف انضارعة؛ للأمر، فحذفت الياء أيضًا علامة للجزم، كما تحذف من أزم علامة له، فلا جزم يبقى على حرف واحد، وهو القاف انكسورة، ولذلك يجب إلحاق هاء السكوت في آخره عند الوقف؛ لئلا يكون الابتداء والوقف على حرف واحد، وقس عليه، وإلى هذا أشار ابن مالك رحمه الله تعالى في «الخلاصة» حيث قال:

وَقِفْ بِهَا السُّكُوتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعْلُ بِحَذْفِ آخِرِ كَ «أَعْطِ مَنْ سَأَلَ»
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَ «ع» أَوْ كَ «يَع» مَجْزُومًا فَرَاعَ مَا رَعُوا
(وَقِينَا) للمثنى (وَقُوا) لجماعة الذكور، وقي للمؤنثة المفردة (وَقِينَا) بألف الإطلاق، لجماعة الإناث (قِينٌ) بالنون المشددة (قُلْ) حال كونك (مُؤَكَّدًا) للفعل، وقوله: (يَقِينًا) مفعول به لـ«مؤكَّدًا»، أي مؤكَّدًا يقينك، واليقين: العلم الحاصل بالنظر والاستدلال، قانه الفيومي^(١).

(ق) تقول مؤكَّدًا بالنون الخفيفة (قِينٌ) بضم القاف جمع الذكور، وبكسرهما للمفردة المؤنثة، والياء محذوفة، وأما المذكر، فتقول فيه: قِينٌ بفتح الياء، وقد تقدم تفاصيل ذلك في موضعه، فراجعه تستفد.

(وَقَاعِلٌ) أي صيغة اسم الفاعل من اللفيف المفروق (يَكُونُ وَقِي) بياء الإشباع؛

٧٦٢ - وَالْمَوْضِعُ الْمَوْقِيُّ وَمِيقَى آلْتَهْ وَقِي يُوْقِي إِنْ تُحَوَّلَ صِيغَتُهُ

للوزن، وإلا فهو واقٍ بالتنوين، كزَامٍ، وأصله واقٍ بالياء، فأُعلِّ كإعلال زَامٍ، وقد سبق بيانه في موضعه (مَفْعُولُهُ) أي صيغة اسم المفعول من اللفيف المفروق (الْمَوْقِيُّ) بفتح الميم، وكسر القاف، وتشديد الياء، وأصله مَوْقِيٌّ، فاجتمع فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء، ثم كسرت القاف؛ لأجل الياء، فصار مَوْقِيًّا، بوزن مَرْمِيٍّ، وقوله: (قِسِ الْبَاقِي) أي غير المفرد، فتقول: مَوْقِيَانِ، مَوْقِيُونَ، مَوْقِيَّةً، مَوْقِيَّانِ، مَوْقِيَاتِ، ومَوْقِيٍّ.

(وَالْمَوْضِعُ) أي صيغة اسم الموضع من اللفيف المفروق (الْمَوْقِيُّ) بفتح الميم، وسكون الواو، وفتح القاف، بوزن مَرْمِيٍّ، وأصله مَوْقِيٌّ بتنوين الياء، فأُعلِّ كإعلال مَرْمِيٍّ، وإنما فتحو العين في الموضع من اللفيف، سواء كان عين مضارعه مفتوحًا، أو مكسورًا، أو مضمومًا، كما في الناقص، ولم يكسروها، كما في المثال، مع أن اللفيف كالمثال فاءً، كما يكون كالناقص لأمًا؛ لِحَفَّةِ الْفَتْحَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْكُسْرَةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(وَمِيقَى) بكسر الميم، وسكون الياء، وفتح القاف، وهو مبتدأ، أو خبر مقدم لـ(آلْتَهْ) يعني أن صيغة اسم الآلة من اللفيف المفروق، كَوْقِيٌّ يَمِيقِيٌّ، وأصله مَوْقِيٌّ بكسر الميم، وسكون الواو، وفتح القاف وتنوين الياء، فقلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها، كما في ميزان، ثم أُعلِّ كإعلال مَرْمِيٍّ.

(وُقِيٍّ) بضم الواو، وكسر القاف (يُوْقِي) بضم حرف المضارعة، وسكون الواو، وفتح القاف (إِنْ) شرطية (تُحَوَّلُ صِيغَتُهُ) أي إن بُني للمجهول، فقوله: «وُقِي يُوْقِي» مبتدأ محكي؛ لقصد لفظه، وخبره جملة الشرط، وجواب الشرط دلٌّ عليه ما قبله.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الفعل المجهول من اللفيف المفروق، يكون وُقِي يُوْقِي إلخ، ولما زالت الكسرة من عين المضارع أُعيدت الواو المحذوفة، كما في مجهول المثال، كَيُوْعَدُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

٧٦٣ - ثُمَّ طَوَى يَطْوِي أَتَى مَقْرُونًا فَحُكْمُهُ كَنَاقِصٍ تَذْرُونَا
٧٦٤ - وَأَمْرُهُ أَطْوِ وَأَطْوِينَا أَوْ أَطْوِي وَإِنْ تُرِدُ نُونَيْنِ فِيهِ تَرْوِي

ولمَّا أنهى الكلام على اللفيف المنفروق، أتبعه بالكلام على اللفيف المقرون، فقال:
(ثُمَّ طَوَى يَطْوِي) من الباب الثاني، كضرب يضرب (أَتَى مَقْرُونًا) أي لفيقًا
مقرونًا، وهو الذي لا يتوسط بين حرفي العلة حرف صحيح، بل هما مقرونان، ولذا
سُمِّي لفيقًا مقرونًا.

[تنبيه]: القسمة العقلية تقتضي أن يكون هذا النوع أربعة أقسام؛ لما مرَّ في المنفروق،
لكن لکن لم يجيء ما يكون عينه ولامه ياءً، فبقي ثلاثة أقسام، ولا يجيء اللفيف
المقرون بالاستقراء إلا من باب عِلْمٍ يَغْلَمُ، نحو قَوِي يَقْوِي، وضرب يضرب، نحو
طَوَى يَطْوِي، لكنهم التزموا فيما يكون الحرفان فيه واوين كسر العين، فقبلوا فيه الواو
الأخيرة ياءً؛ دفعًا للثقل، نحو قَوِي، أصله قَوَوْ، وإنما جاء في هذا النوع يُفْعَلُ بالكسر
مع كون العين واوًا؛ لأن العبرة في هذا الباب باللام، ولهذا لا تُعَلَّ العين، والله تعالى
أعلم.

(فَحُكْمُهُ) أي حكم اللفيف المنفروق (كَنَاقِصٍ) أي كحكم فعل ناقص، في الإعلال
عند وجود موجبه، والتصحيح عند انتفائه، وقوله: (تَذْرُونَا) أي تعلمون ذلك، وهو خبر
بمعنى الأمر، أي اعلموه.

[تنبيه]: لا تُعَلَّ عين الماضي، والمضارع من المقرون، كطوى يطوي؛ لما سبق في
باب الأجوف، من أنه لا يُعَلَّ عين طوى بعد إعلال لأمه؛ لكونه محلَّ التغيير، حتى لا
يجتمع فيه إعلالان، فتنبه، والله تعالى أعلم.

(وَأَمْرُهُ) أي صيغة الأمر من اللفيف المقرون، كطوى يطوي (أَطْوِي) للواحد المذكور
(وَأَطْوِينَا) لثناهما (أَوْ) بمعنى الواو (أَطْوِي) لنواحدة المؤنثة، وهكذا بقية الأمثلة (وَإِنْ تُرِدُ
نُونَيْنِ) أي نوني التوكيد: الثقيلة، والخفيفة (فِيهِ) أي الأمر (تَرْوِي) أي تنقله عن

- ٧٦٥ - قُلِ اطْوِينِ وَاطْوِينِ عَلَيْهِ قِس
 ٧٦٦ - وَالْأَمْرُ مِنْ زَوِي يَجِي اَزُو وَازُوِيَا
 ٧٦٧ - وَآخِرُ النَّاقِصِ قَدْ يُرَدُّ مَعَ
 ٧٦٨ - لِعَدَمِ السُّكُونِ بِالْفَتْحِ الَّذِي
 لِأَنَّ أُمَّثَلَتَهُ لَا تَلْتَبِسُ
 ثُمَّ اَزُوِيَنَّ إِنَّ بِنُونِ زُوِيَا
 نُونَيْنِ لِلتَّوَكِيدِ كَيْفَمَا وَقَعَ
 قَبْلَهُمَا أَلَمْ كَأَطْوِينِ ذِي

العرب، وتحكيه لغيرك (قُلِ: اطْوِينِ) بالنون المشددة، للواحد المذكور (وَاطْوِينِ) بسكون النون له أيضًا (عَلَيْهِ) أي على المذكور من المثالين (قِس) غير ما ذكرته (لِأَنَّ أُمَّثَلَتَهُ لَا تَلْتَبِسُ) أي لا تشته، بل هي واضحة، وقد تقدم بحثها مستوفى في موضعه.

(وَالْأَمْرُ مِنْ زَوِي) بكسر الواو، من باب عَلِمَ، من الرِّي: ضدّ العطش، لا من الرواية، من باب ضَرَبَ؛ لئلا يتكرر المثال، قال الفيومي: زَوِي من الماء يَزُوِي رِيًا، والاسم الرِّي بالكسر؛ فهو رِيَان، والمرأة رِيًا وَرِيَانٌ غَضْبَانٌ وَغَضْبِي، والجمع في المذكور والمؤنث رِيَاءٌ، وَرِيَانٌ كتاب انتهى^(١) (يَجِي اَزُو) بكسر الواو للواحد المذكور (وَازُوِيَا) لمتناه (ثُمَّ اَزُوِيَنَّ) بنون مشددة (إِنَّ بِنُونِ زُوِيَا) بألف الإطلاق، مبتدأ للمفعول، أي إن أريد روايته مؤكداً بالنون، وهكذا سائر الأمثلة واضحة مما سبق في موضعه.

(وَآخِرُ النَّاقِصِ) واوياً كان أو بائياً، وكذا اللقيف مقروناً كان أو مفروقاً (قَدْ يُرَدُّ مَعَ نُونَيْنِ لِلتَّوَكِيدِ) أي المشددة، والخفيفة (كَيْفَمَا وَقَعَ) أي على أي حال حصل، وفي أي تركيب وُجد (لِعَدَمِ السُّكُونِ) أي لكون السكون الموجبة للحذف معدومة (بِالْفَتْحِ) أي بسبب وجود الفتح (الَّذِي قَبْلَهُمَا) أي قبل نوني التوكيد، وهو ظرف ل(أَلَمْ) أي نزل، ووجد.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنك إذا أردت أن تعرف أحكام ما قبل نوني

٧٦٩ - وَكَأَغْرُوزٌ، وَأَزْوَيْنٌ مِثْلُ مَا فِي فَاطُويَا وَفِي اغْرُوزَا قَدْ عَلِمَا
٧٧٠ - وَإِنْ مَعَ الْمُضْمَرِ يَجْتَمِعُ حُذْفٌ وَشَكْلُهُ بِمَا يُجَانِسُ أَلْفَ

التوكيد، من الحذف والإثبات، والإعادة، ومن الفتح، والكسر، والضم في الناقص، واوياً كان، أو يائياً، ومن اللفيف، مفروقاً كان أو مقروناً، فانظر إلى حرف العلة التي قبل نوني التوكيد، فإن كانت أصلية، بأن كانت لام الكلمة محذوفة للجزم ترُدُّ ذلك الحرف المحذوف عند اتصال نون التوكيد بها في الواحد؛ لأن حذفها كان للسكون، أي ليكون آخر الأمر ساكناً؛ إذ الحرف الأخير من الناقص كحركة الحرف الأخير من الصحيح، فيكون إسكان الناقص بحذف الحرف الأخير كما يكون إسكان الصحيح بحذف حركة الحرف الأخير، وقد فُقد ذلك بدخول النون المؤكدة؛ لوجوب تحريك ما قبلها في الصحيح؛ لكلا يجتمع ساكنان: الحرف الأخير، وأولى نوني التوكيد، فتقول: اضربنَّ بتحريك الباء، فكان كأنه رُدَّت الحركة المحذوفة؛ لأجل السكون، فوجب رُدُّ ما حُذف لأجل السكون في الناقص، واللفيف أيضاً، ثم لما رُدَّت تلك المحذوفة وجب تحريكها؛ لكلا يجتمع ساكنان، فتفتح تلك الحروف المردودة؛ لحققة الفتحة، نحو اطوَيْنَّ، كما أشار إليه بقوله: (كَاطُويَيْنَّ) بفتح الياء المحذوفة للسكون المردودة بدخول النون، وقوله: (ذِي) مفعول «اطوَيْنَّ» (وَكَأَغْرُوزٌ) بفتح الواو أيضاً (وَأَزْوَيْنٌ) بفتح الياء أيضاً (مِثْلُ مَا) ترُدُّ المحذوفة من الواحد، وتفتح (فِي فَاطُويَا) أي في المثني من اليائِي، وهو متعلق بـ«عَلِمَا» (وَفِي اغْرُوزَا) في المثني من الواوِي، وقوله: (قَدْ عَلِمَا) بألف الإطلاق، مبنياً للمفعول.

هذا كله فيما إذا كانت حروف العلة التي قبل نوني التوكيد أصلية، وأما إذا كانت حروف العلة ضميراً، نُظِرَ إلى ما قبلها، كما أشار إليه بقوله:
(وَإِنْ مَعَ الْمُضْمَرِ يَجْتَمِعُ) أي نون التوكيد (حُذِفَ) أي المضمر؛ لالتقاء الساكنين (وَشَكْلُهُ) أي تحريكه (بِمَا يُجَانِسُ) أي بالشكل الذي يُجَانِسُ ذلك الحرف (أَلْفَ)

- ٧٧١ - نَحُوْ اَزُوْنٌ وَاَزُوِيْنٌ اِنْ فُتِحَ مَا قَبْلَهُ فِي غَيْرِهِ اَلْحَذْفُ يَصِحُّ
 ٧٧٢ - كَاطُوْنٌ وَاَطُوْنٌ بِحَذْفِ الْمُضْمَرِ كَاغْزُو الرِّجَالِ وَاغْزِي القَوْمَ فَاخْبِرِي
 ٧٧٣ - فَاعِلُهُ طَاوٍ فَوَاؤٌ لَا يُعَلُّ مِثْلَ طَوِي رِيَانٌ مِنْ يَزُوِي حَصَلُ

بالبناء للمفعول، أي صار مألوفاً في الاستعمال (نَحُوْ اَزُوْنٌ) بفتح الواو الأولى، وضم واو الضمير (وَاَزُوِيْنٌ) بفتح الواو، وكسر ياء الضمير، وهذا (اِنْ فُتِحَ مَا قَبْلَهُ) أي إن كان ما قبل الضمير مفتوحاً، كما مثله، وأما (فِي غَيْرِهِ) أي غير المفتوح، سواء كان مضمومتاً، أو مكسوراً (اَلْحَذْفُ) أي حذف المضمَر (يَصِحُّ) مضارع وَضَحَ: أي يظهر، يعني أنه إذا كان ما قبل نون التوكيد غير مفتوح تُحذف حرف العلة التي هي الضمير؛ لالتقاء الساكنين، ولا تُحْرَكُ، وإن كانت الحركة عارضة؛ لعدم الخفة فيما قبلها؛ لأنه ليس بمفتوح مع أن الحركة التي قبلها تدلّ عليها، كضمة الواو التي في قوله: (كَاطُوْنٌ) لجماعة الذكور، أصله اَطُوْنٌ، تُحذف واو الجمع؛ لاجتماع الساكنين، وضمة ما قبلها (وَ) ككسرتة في نحو (اَطُوْنٌ) للواحدة المؤنثة، أصله اَطُوِيْنٌ حُذِفَتْ ياء الضمير (كَاغْزُو الرِّجَالِ) أي كما يُحذف حرف العلة عند ملاقاته ساكن آخر، «كَاغْزُوا الرِّجَالِ يَا قَوْمَ»، وهذا نظير اَطُوْنٌ بضم الواو (وَاغْزِي القَوْمَ) يا هند، وهذا نظير اَطُوْنٌ بكسر الواو، وقوله: (فَاخْبِرِي) بضم الواو، أي فاعلم هذا التحقيق.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه يُحذف حرف العلة التي هي الضمير بدخول نون التأكيد؛ لالتقاء الساكنين كما يُحذف عند اتصال ساكن آخر غير نون التأكيد؛ لالتقاء الساكنين، لكن في اللفظ، لا في الكتابة، والفرق ما مرّ من أن نون التوكيد في حكم داخل الكلمة، فتكون الكلمة معها مبنية كالمركب، بخلاف المفعول، فإنه فضلة في الكلام، والله تعالى أعلم.

(فَاعِلُهُ) أي صيغة اسم الفاعل من طَوِي يطوي (طَاوٍ) طاويان طاوون، طاوية، طاويتان، طاويات، وطواوٍ، وأصله طَاوِيٌّ، فاعل كإعلال رَامٍ (فَوَاؤٌ) ووقع في النسخة «فوال» باللام، والصواب ما هنا (لَا يُعَلُّ) بالبناء للمفعول، يعني أن واو طَاوٍ الذي هو

٧٧٤ - رَيَّيْ وَرَيَّيَانِ رَيَّانَانِ جَمَعَهُمَا الرِّوَاءُ خُذْ بَيَّانِي

٧٧٥ - مَا وَאוُهُ يُعَلُّ كَالسِّيَاطِ فِرَارُ إِغْلَالَيْنِ وَالْإِفْرَاطِ

عين الكلمة لا يلحقه إغلال؛ لئلا يجتمع فيه إغلالان، كما لا يُعَلُّ الواو في «طَوَى»، وهذا معنى قوله: (مِثْلُ طَوَى) بنصب «مثل» على الحال، ورفعها على الخبرية المحذوف، أي هو مثل طَوَى، يعني أنه كما لا يُعَلُّ الواو من طَوَى؛ لما مرَّ آنفاً لا يُعَلُّ الواو من طَاوٍ؛ لذلك.

(رَيَّان) مبتدأ خبره جملة «حَصَل»، يعني أن رَيَّان بفتح الراء، وتشديد الياء التحتانية (مِنْ يَزْوَى) من باب عِلِمٍ، متعلق بـ(حَصَل) يعني أن الصفة المشبهة من الرَيِّ بالكسر والفتح كما مرَّ، رَيَّانُ بوزن عطشان، للمفرد المذكور، وإنما قلنا: الصفة المشبهة، ولم نقل: اسم الفاعل؛ لأن الرَيِّ من أفعال الطبيعة، فلا يجيء منه إلا الصفة المشبهة التي ليست على زنة فعله، ولذلك أفردته بالذكر، ولم يكتف بذكر اسم الفاعل من صَوَى، والله تعالى أعلم.

وتقول للمفردة المؤنثة (رَيَّيْ، وَ) لثانها (رَيَّان) بقلب ألف الثنية ياء؛ لاجتماع الألفين، وعدم إمكان حذف إحداهما؛ لالتباس بالمفرد، ولثني المذكور (رَيَّانَان) أصله رَوَّيانان، وإنما أخره للوزن (جَمَعَهُمَا) أي جمع المذكور والمؤنث (الرِّوَاءُ) بكسر الراء بوزن الكتاب، أصله رَوَّايُّ قلبت الياء همزة؛ لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، واستوى جمعها، فصار على وزن عَطَّشَان، وعَطَّشَانَان، وعِطَّاش، وعِطَّاشِي، وعِطَّاشِيَان، وعِطَّاش.

وقوله: (خُذْ بَيَّانِي) كَمَلْ به البيت، أي خذ ما بينته لك من هذه المسائل.

(مَا) نافية (وَאוُهُ) أي واو رِوَاءِ الجمع للمذكر والمؤنث (يُعَلُّ) بالبناء للمفعول، يعني أن واو رِوَاءِ لا يُجْعَلُ ياء (كَالسِّيَاطِ) أي كما يُجْعَلُ الواو ياء في السياط جمع سوط، أصله سِوَاطٌ، قلبت واوه ياءً لانكسار ما قبلها (فِرَارُ إِغْلَالَيْنِ) علة لعدم قلب واو رِوَاءِ، أي لئلا يجتمع فيه إغلالان، وقوله: (وَالْإِفْرَاطِ) بالكسر، أي مجاوزة الحد، وهو

- ٧٧٦ - إِذْ يَأْوُهُ الْأَخِيرُ هَمْزَةٌ قَلْبٌ وَأَنْ تَصِيحَّ عَيْنُهُ إِذَا يَجِبُ
 ٧٧٧ - وَإِنْ تُصِفُ مُؤَنَّثًا ثَنِيَّتَهُ لِلْيَاءِ مَنْصُوبًا وَخَفْضًا قُلْتَهُ
 ٧٧٨ - بِخَمْسِ يَاءَاتٍ كَرِيْبِي عِدْ فَعَيْنٌ فِعْلٌ ثُمَّ مَا لَأَمَّا تَرِدُ

مؤكد لما قبله، ثم أشار إلى وجه اجتماع الإعلالين، بقوله:

(إِذْ) تعليلية (يَأْوُهُ الْأَخِيرُ هَمْزَةٌ قَلْبٌ) أي لوقوعها بعد ألف زائدة للتكسير (وَأَنْ) مصدرية (تَصِيحَّ عَيْنُهُ) أي عين الكلمة منه، وهي الواو (إِذَا) أي إذا كانت الياء منقلبة إلى الهمزة (يَجِبُ).

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أنه لا تجعل واو رواء الذي هو جمع لهما ياء كما في سَيَّاطٍ حتى لا يجتمع فيه إعلالان: أحدهما: قلب الواو التي هي عين الكلمة ياءً، وثانيهما قلب الياء التي هي لام الكلمة همزة؛ لوقوعها بعد ألف زائدة للتكسير.

[فإن قلت]: قد مر أن الإعلال إنما لا يجوز إذا لم يتوسط بينهما حرف، أما إذا توسط جاز، كما في يقي، وأصله يَوْقي، فأعمل الواو بالحذف، والياء بالإسكان؛ لتوسط القاف بينهما.

[أجيب]: بأن الألف واسطة كلا واسطة؛ للزوم سكونها، ولأنها ليست أصلية، والواسطة المعبرة هي الأصلية^(١)، والله تعالى أعلم.

(وَإِنْ تُصِفُ مُؤَنَّثًا) وقوله: (ثَنِيَّتَهُ) صفة لمؤنثًا، أي مؤنثًا مشئى (لِلْيَاءِ) متعلق بـ «تُصِفُ»، أي إلى ياء المتكلم، حال كونه (مَنْصُوبًا، وَخَفْضًا) عطف على ما قبله، أي مخفوضًا، أو ذا خفض (قُلْتَهُ) أي تلفظت به (بِخَمْسِ يَاءَاتٍ) الأولى هي المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعل، والثانية لام الفعل، والثالثة منقلبة عن ألف التانيث، والرابعة علامة النصب، أو الجر، وهذه الأربعة هي أربعة في رَيِّبِينَ بلا إضافة، والخامسة

٧٧٩ - وَمَا لِتَأْنِيثٍ وَمَا لِلتَّثْنِيَةِ فَيَاءٌ مِّنْ كَلِمَةٍ كَانَتْ وَالْيَاءُ
٧٨٠ - مَفْعُولُهُ الْمُطَوِيُّ وَالْمَطْوَى مَحَلٌّ وَالْآلَةُ الْمُطَوَّى فَسَلٌ مِّمَّنْ نَقَلَ

ياء الإضافة، ثم مثل لما فيه الخمسة بقوله: (كَرَيْتِي عِدُّ) بكسر العين المهملة، وسكون الدال، فعل أمر من الوعد (فَعَيْنُ فِعْلٍ) أي فأولى الخمسة هي الياء المنقلبة عن عين الفعل (تَمَّ مَا) موصولة، أي ثم الثانية هي الياء التي (لَا مَا تَرِدُ) أي تأتي لام الفعل (وَمَا لِتَأْنِيثٍ) أي والثالثة هي الياء المنقلبة عن ألف التأنيث (وَمَا لِلتَّثْنِيَةِ) أي والرابعة هي الياء التي جاءت للدلالة على التثنية (فَيَاءٌ مِّنْ كَلِمَةٍ) أي الياء التي دلت على انتكلم (كَانَتْ وَالْيَاءُ) أي تابعة للرابعة، فهي الياء الخامسة، والله تعالى أعلم.

(مَفْعُولُهُ) أي صيغة اسم المفعول من طَوَى (الْمَطْوِيُّ) بفتح الميم، وسكون الطاء، وكسر الواو، وتشديد الياء للواحد المذكور، ولغيره المطويتان، والمطويون، والمطوية، والمطويتان، والمطويات (وَالْمَطْوَى) بفتح الميم، وسكون الطاء، وفتح الواو، وهو مبتدأ خبره قوله: (مَحَلٌّ) أي اسم موضع (وَالْآلَةُ) أي الصيغة الدالة على الآلة (الْمَطْوَى) بكسر الميم، وسكون الطاء، وفتح الواو، وقوله: (فَسَلٌ مِّمَّنْ نَقَلَ) كمثل به البيت، و«سَلٌ» بفتح السين، وسكون اللام فعل أمر من سال يسأل، لغة في سأل يسأل بالهمزة، قال الفيومي: سألتُ الله العافية: طلبتها سُؤلاً، قال: والأمر من سأل اسأل بهمزة وصل، فإن كان معه واو جاز الهمزة؛ لأنه الأصل، وجاز الحذف للتخفيف، نحو واسألوا، وسألوا، وفيه لغة سأل يسأل، من باب خاف يخاف، والأمر من هذه سَلٌ، وفي المثني والمجموع سَلَا، وسألوا على غير قياس انتهى^(١)، وقوله: (مِمَّنْ نَقَلَ) متعلق بـ«سَلٌ»، والفعل مبني للفاعل، أي اسأل تفاصيل هذه المسائل ممن أخذه عن المحققين من أهل الفرس، أو ممن شافه به العرب العرباء.

٧٨١ - مَجْهُولَةٌ طَوِي وَيُطَوِي فَأَحْكَمَا لِلَّامِ كَالنَّاقِصِ ذَا قَدْ عَلِمَا
٧٨٢ - وَكَطَوِي تَجْعَلُ حُكْمَ عَيْنِهَا لِحَمْعِ إِعْلَالَيْنِ فِي تَشْيِكِينِهَا

(مَجْهُولَةٌ) أي الفعل المبني للمجهول من طَوَى يَطْوِي (طَوِي) بضم الطاء، وكسر الواو للماضي (وَيُطَوِي) بضم حرف المضارعة، وفتح الواو للمضارع (فَأَحْكَمَا) فعل أمر مؤكّد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف، كما قال في «الخلاصة»:
وَأَبْدَلْتُهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلْفَا وَقَفًا كَمَا تَقُولُ فِي «قَفْنِ قَفَا»
(لِلَّامِ) أي للام هذه الأشياء التي هي: الفاعل، والمفعول، والموضع، والآلة، ومجهول الماضي، ومجهول المضارع من الليف المقرون (كَالنَّاقِصِ) أي كحكم لام الناقص في الإعلال (ذَا) أي هذا الحكم، مبتدأ خبره قوله: (قَدْ عَلِمَا) بألف الإطلاق، مبنيا للمفعول (وَكَطَوِي) أي كحكم عين طَوَى بالبناء للفاعل (تَجْعَلُ) في عدم الإعلال (حُكْمَ عَيْنِهَا) أي حكم عين هذه الأشياء، يعني أن عينها لا تُعَلَّ كما لا تُعَلَّ عين طَوَى (لِحَمْعِ إِعْلَالَيْنِ) أي لأجل اجتماع الإعلايين (فِي تَشْيِكِينِهَا) أي في حال إعلالها بالتسكين.

وحاصل المعنى بإيضاح أن عين الكلمة من الأشياء المذكورة مثل عين طَوَى يَطْوِي في عدم الإعلال في الكلمة التي اجتمع فيها إعلالان بتقدير إعلال عين تلك الكلمة، كطاو، ومَطْوِي، وَيُطَوِي، وأما في الكلمة التي لم يجتمع فيها إعلالان بتقدير إعلال العين فقد يكون حكمها أيضًا كالتي اجتمع فيها إعلالان كحكم عين طَوَى في عدم الإعلال، وإن لم يجتمع الإعلالان؛ للمتابعة، نحو طَوِيًا بالبناء للفاعل، فإنه لو أُعَلَّ واوه بقلبها ألفًا؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها لم يلزم اجتماع الإعلايين، إلا أنه لم يُعَلَّ تبعًا لِيَطْوِي، وطَوِيًا بالبناء للمفعول، فإنه لو أُعَلَّ واوه لم يلزم اجتماع الإعلايين أيضًا، إلا أنه لم يُعَلَّ حملاً على طَوَى، وكذا طاويان، وراويان، ونظيره أنه لا يُعَلَّ قَوَامًا تبعًا لقوام، كما تقدّم تحقيقه في موضعه، والله تعالى أعلم.

- ٧٨٣ - الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ قَدْ تَمَّ مَا رُمْتُ مِنْ الْكَلَامِ
 ٧٨٤ - مِنْ نَظْمِي «الْمَرَاحِ فِي التَّصْرِيفِ» مِنْ أَحْسَنِ الْكِتَابِ وَالتَّصْنِيفِ
 ٧٨٥ - وَعَدُّ أَبْيَاتٍ لَهُ سَبْعُمِائَةٍ وَزَادَ سَبْعِينَ يُعَدُّ فِي الْفِئَةِ

[تنبیه]: في ختم الناظم رحمه الله تعالى بقوله: «في تسكينها» براءة الاختتام، ويقال له: براءة المقطع، وهو أن يأتي الناظم، أو الناثر في آخر كلامه بما يدل على انتهاء غرضه، ومقابلته براءة الاستهلال، أو براءة المصنع، وهو أن يأتي في أول كلامه بما يدل على الابتداء، والله تعالى أعلم بالصواب.

(الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ) أي على تمام نظم الكتاب، أو على تمام نعمه السابعة ومنه الواسعة (قَدْ تَمَّ مَا رُمْتُ) بضم الراء، من باب نصر: أي طلبته (مِنْ الْكَلَامِ) بيان له «ما» (مِنْ نَظْمِي) بدل من الجار والمجرور قبله «الْمَرَاحِ» منصوب بنظمي؛ لأنه مصدر مضاف يعمل عمل فعله، فخفض فاعله بالإضافة، ونصب مفعوله، كما قال في «الخلاصة»:

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقِيقُ فِي الْعَمَلِ مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ «أَلْ»
 إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ «أَنْ» أَوْ «مَا» يَحُلُّ مَحَلَّهُ وَلَا سِمَ مَصْدَرٍ عَمَلٌ
 وَنَعْدُ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلٌ يَنْصَبُ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلَهُ

(فِي التَّصْرِيفِ) أي في بيان علم التصريف، وقد تقدم تعريفه في أوائل هذا الشرح (مِنْ أَحْسَنِ الْكِتَابِ) مدح لـ «المراح» «أَلْ» فيه جنسية، أي جنس الكتب المؤلفة في هذا الفن (والتصنيف) أي المصنّف، فهو من إطلاق المصدر، وإرادة اسم المفعول، وعطفه على ما قبله من عطف المؤكّد.

(وَعَدُّ أَبْيَاتٍ لَهُ) أي لهذا النظم (سَبْعُمِائَةٍ، وَزَادَ سَبْعِينَ) بيان، وقوله: (يُعَدُّ) بالبناء للمفعول، أي يُعَدُّ هذا النظم، وَيُسَالِكُ (فِي الْفِئَةِ) بكسر الفاء، بعده همزة: الجماعة، لا واحد لها من لفظها، وقد تجمع بالواو والنون جبرًا

٧٨٦ - وَإِنْ تَجِدَ عَيْبًا فَأُصْلِحِ الْخَطَا فَرَجَمَ الرَّحِيمُ مَنْ عَيْبًا غَطَا

٧٨٧ - ثُمَّ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ الشَّامِي عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الشَّهَابِي

لما نقص، قاله الفيومي^(١)، وفسره الناظم رحمه الله تعالى بقوله: أي جماعة العلماء والعارفين انتهى، أراد رحمه الله تعالى أن هذا النظم يُعدّ في جملة مؤلفات العلماء المحققين؛ لجمعه مسائل مفيدة، وتحقيقات سديدة، والله تعالى أعلم.

(وَإِنْ تَجِدَ عَيْبًا) أي نقصًا وخللاً (فَأُصْلِحِ الْخَطَا) أي بعد التأكد من كونه خطأ؛ إذ كثير من الناس يستعجل في إصلاح ما يراه خطأ، وهو صواب؛ لسوء فهمه، ولقد صدق من قال، وأجاد في المقال:

وَكَمْ مِنْ غَائِبٍ قَوْلًا صَاحِحًا وَأَفْتُهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ

(فَرَجَمَ الرَّحِيمُ) سبحانه وتعالى (مَنْ) بفتح الميم موصول مفعول به لـ «رَجَمَ»، وقوله: (عَيْبًا) مفعول مقدّم لـ (غَطَا) أي ستر، قال الناظم رحمه الله تعالى: هذا من غطا يغطو، كسّمًا يَسْمُو، ولا يُضَعَفُ إلا للمبالغة انتهى، وقال الفيومي رحمه الله تعالى: غَصَوْتُ الشَّيْءَ أَغْصُوهُ، وَغَطَيْتُهُ أَغْطِيهِ، من باي علا، ورَمَى، والتثقيب مبالغة، وأغطيته بالألف أيضًا، ويختلف وزن المفعول بحسب وزن الفعل، والغطاء مثل كتاب: السّتر، وهو ما يُغْطَى به، وجمعه أَغْطِيَةٌ، مأخوذ من قولهم: غَطَا اللَّيْلُ يَغْطُو: إذا سَتَرَتْ ظلمته كل شيء انتهى^(٢).

(ثُمَّ الصَّلَاةَ) معنى صلاة الله تعالى ثناؤه على عبده، كما ذكره الإمام البخاري رحمه الله تعالى في «صحيحه» عن أبي العالية، وقيل: معناها الرحمة (وَالسَّلَامَ) أي السلامة من النقائص الظاهرة والباطنة (الشَّامِي) أي الرفيع (عَلَى النَّبِيِّ) فعيل بمعنى فاعل، أو مفعول، أي رافع رتبة مَنْ تبعه، أو مرفوع الرتبة عند الله تعالى (الْمُصْطَفَى)

(١) «المصباح الثمير» ٤٨٦/٢..

(٢) «المصباح الثمير» ٤٤٩/٢..

٧٨٨ - وَالْأَلِ وَالْأَصْحَابِ وَالشُّبَاعِ وَكُلُّ مُنْهِمٍ بِأَنْقِطَاعِ

أي المختار، وأصله مُصْتَفَوُ، افتعال من الصفو، قلبت تاؤه طاء، كمال قال في «الخلاصة»:

طَا تَا أَفْتَعَالٍ زُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِي فِي إِذَانَ وَازْدَدَ وَادَّيْرُ ذَالًا بَقِي
وقلبت الواو ألفاً؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها.

(التَّهَامِي) أي المكي، قال في «القاموس»: تَهَامَةٌ بالكسر: مكة شرفها الله تعالى، وهو تهامي - أي بالكسر - وتَهَامٌ بالفتح انتهى.
قلت: عبارة «القاموس»: تفيد أن التهامي بالكسر مع ياء النسب، وأما مع حذفها، فهو بالفتح^(١).

وقال الفيومي: تهامة من ذات عِزْقٍ قَبْلُ نَجْدٍ إِلَى مَكَّةَ، وما وراءها بمرحلتين، أو أكثر، ثم تتصل بِالْعَوْرِ، وتأخذ إلى البحر، ويقال: إن تهامة تتصل بأرض اليمن، وإن مكة من تهامة اليمن، والنسبة إليها تَهَامِي، وَتَهَامٌ أَيْضًا بِالْفَتْحِ، وهو من تغييرات النسب، قال الأزهرى: رجلٌ تَهَامٍ، وامرأةٌ تَهَامِيَّةٌ، مثلُ زَبَاعٍ، وَزَبَاعِيَّةٌ انتهى^(٢).

(وَالْأَلِ) هو في اللغة: أهل الشخص، وهم ذوو قرابته، وقد أُطْلِقَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَعَلَى الْأَتْبَاعِ، وَأصله عند بعضهم: أَوَّلُ تَحَرَّكَتِ الْوَاوِ، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، مثل قال، وقيل: أصله أهل، لكن دخله الإبدال، واستدل عليه بعود الهاء في التصغير، فيقال: أهيل. ومنع الكسائي، وتبعه النحاس، والزبيدي إضافة «آل» إلى الضمير، وزد عليهم بأنه لا قياس يعضده، ولا سماع يؤيده، قال عبد المطلب [من مجزوة الكامل]:
وَأَنْصُرُ عَلَى آلِ الصَّلْبِ بِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ أَلْكَ

والمراد هنا من تحرم عليهم الصدقة من قرابة النبي ﷺ، وهم بنو هاشم، وبنو المطلب، وعليه الشافعي، وقيل: بنو هاشم فقط، وقيل: هم آل العباس، وآل علي، وآل

(١) راجع «القاموس» ص ٩٧٧ وشرحه.

(٢) «المصباح» ٧٨/١.

٧٨٩ - وَأَحْسِنِ الْحِتَامَ يَا ذَا الْجُودِ لِزُمْرَةِ التَّوَجِيدِ وَالْجُنُودِ
٧٩٠ - وَأَيِّدِ الْإِيمَانَ وَالْإِسْلَامَا وَأَهْلِكَ الْكُفْرَةَ اللَّئَامَا

جعفر، وآل حمزة، وآل عقيل، وعليه الحنفية. ولا يبعد أن يراد به مطلق الأتباع؛ لأنه تقدم إطلاقه عليه في اللغة. والله تعالى أعلم.

(والأصحاب) جمع صاحب، ويُجمع أيضاً على صحب، وصحابة، و«الصحابي»: هو من لقي النبي - صلى الله عليه وسلم - مؤمناً به بعد بعثته، ومات على ذلك، وهذا هو المختار في تعريف الصحابي، وهناك أقوال أخر تركتها اختصاراً، وعطفه على «الآل» من عطف الخاص على العام إن أطلق الآل على مطلق الأتباع، وفي الجمع بينهما مخالفة للمبتدعة؛ لأنهم يوالون الآل دون الصحب. قاله ابن النجار^(١).

(والتباع) بضم التاء، وتشديد الموحدة: جمع تابع، كما قال في «الخلاصة»:

وَفَعَلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَصَفِيٌّ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٌ
وَمِثْلُهُ الْفُعَالُ فِيمَا ذُكِرَا وَذَانِ فِالْمَعْلُ لَأَمَّا نَدَرَا

وعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص، كقوله: (وَكُلُّ مُسْلِمٍ) وقوله: (بِلا انْقِطَاعٍ) أي بلا انقطاع إسلامه بما يناقضه من الردة، نسألة السلامة والعافية من جميع السوء.

(وأحسن) بصيغة الدعاء (الْحِتَامَ) أي خاتمة العمر (يَا ذَا الْجُودِ) أي يا صاحب الكرم على عباده (لِزُمْرَةِ) أي جماعة (التَّوَجِيدِ، وَالْجُنُودِ) بالضم جمع جنود، وهم: الأنصار، والأعوان، ويُجمع أيضاً على أجناد بالفتح، والواحد جندِي بياء الوحدة، كروم ورمي، والمراد أنصار الإسلام، الذين يقومون بجهاد الأعداء، والكفرة، فعطفه على ما قبله من عطف الخاص على العام.

(وَأَيِّدِ) بصيغة الدعاء أيضاً (الْإِيمَانَ وَالْإِسْلَامَا) أي أهله (وَأَهْلِكَ الْكُفْرَةَ) بفتحات

٧٩١ - سَهَّلْ لَنَا الْإِخْلَاصَ فِي الْأَعْمَالِ أَنْتَ الْجَوَادُ اللَّهُ ذُو الْجَلَالِ
٧٩٢ - وَالْمُنْعِمُ الْكَرِيمُ كُلُّ حَالٍ وَالْبَاسِطُ الْعَظِيمُ ذُو الْكَمَالِ

جمع كافر (اللثاقا) بالكسر: جمع لثيم، من لُؤِمَ بالهمز ككُرِمَ لُؤْمًا، فهو لثيم، يقال ذلك للشحيح، والدُّنْيَاءُ النفس، والمُهَيِّن، ونحوهم؛ لأن اللؤم ضد الكرم^(١).
(سَهَّلْ لَنَا الْإِخْلَاصَ) بكسر الهمزة: مصدر أخلص، يقال: أخلص لله تعالى: إذا ترك الرياء^(٢) (فِي الْأَعْمَالِ، أَنْتَ الْجَوَادُ) أي الكرم (اللَّهُ ذُو الْجَلَالِ) أي صاحب العظمة (وَالْمُنْعِمُ الْكَرِيمُ كُلُّ حَالٍ) منصوب بنزع الخافض، أي في كلِّ أحوال العبد (وَالْبَاسِطُ) الرزق على عباده (الْعَظِيمُ، ذُو الْكَمَالِ) فيه براعة الاختتام، وقد سبق الكلام فيها قرينًا.

[تنبیه]: هذه الأبيات هي خاتمة النظم ويوجد في بعض النسخ: ما نصّه: اهـ
(١٤٠٣) هجرية.

ثم كتب بعده أياتنا وقت تبيض الكتاب، كما بينه بقوله:

وَتَعَدُّ مَا فَرَعْتُ مِنْ إِضْلَاجِي سَمِيئُهُ «مَقَاصِدُ الْمَرَاحِ»

ونص تلك الأبيات:

(فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَمَامِ نَظْمِ الْمَرَاحِ حَاوِيِ الْمَرَاحِ
مِنْ كَامِلِ الرَّجَزِ فِي ثَمَانِي مِائَةِ بَيْتٍ وَاضِحِ الْمَغَانِي
لِابْنِ مُحَمَّدٍ يُسَمَّى عَبْدًا لِبَاسِطِ النُّعْمِ حَمْدًا حَمْدًا
مَنْ يَنْتَمِي لِحَضْرَةِ الْأَشْرَافِ بِالْأَبِّ وَالْأُمِّ عَلَى الْإِنْصَافِ
وَقَضَاهُ التَّشْهِيلُ وَالتَّقْرِيبُ عَلَى الْمُطَالَعِينَ يَا لَيْسِبُ
وَحَقَّقَ اللَّهُ لَهُ مُنَاهُ حَشْرَهُ فِي حِزْبِ مُضْطَفَاءِ
وَوَافَقَ الْأَصْلَ لَدَى التَّرْتِيبِ فَجَاءَ مِثْلَ الشُّرْحِ فِي التَّقْرِيبِ
وَالنُّظْمِ قَدْ يُعِينُ كُلُّ وَاعِي وَلَفْظُهُ يُنْشِطُ كُلَّ سَاعِي

(١) «المنصاح»: ٥٦٠/٢.

(٢) «القاموس»: ص ٥٥٥.

وَتَعَدَّ مَا فَرَعَتْ مِنْ إِصْلَاحِي
 فَأَقْبِلُوا يَا إِخْوَةَ الْعُلُومِ
 وَلَا تَلَطَّخُوا بِكُتُبِ الْمَلْحِدِ
 إِذْ مَنَعُوا كُتُبًا لِأَهْلِ الدِّينِ
 فَكَيْفَ بِالْكَافِرِ بِالْحُجُودِ
 فَالآنَ قَدْ أَكْبَى كُلَّ الْعُلَمَاءِ
 وَكُتِبَ الْإِسْلَامَ كَمَا لِيَصْبَاحِ
 وَائِلُ كِتَابِ اللَّهِ كَيْمَا يَعْلَمُوا
 وَمَنْ يَمِلُ لِكُتُبِ أَهْلِ الْقَبْرِ
 أَمَنَّا اللَّهُ مِنْ أَقْتِسَانِ
 ثُمَّ صَلَاةَ اللَّهِ وَالسَّلَامِ
 مُحَمَّدِ سَيِّدِ كُلِّ الْخَلْقِ
 وَالتَّابِعِينَ لِيَوْمِ الدِّينِ
 وَرَضِيَ اللَّهُ عَنِ الصَّحَابَةِ
 وَأَخِيهِمْ أَنَا بِأَحْسَنِ الْحَيْثَامِ
 تَارِيخُهُ (فِي غَشِّ سَنَةٍ) قَدْ بَدَأَ

سَمِيئُهُ «مَقَاصِدُ الْمَوَاحِ»
 لِكُتُبِ أَهْلِ اللَّهِ بِالْفُهُومِ
 مِنْ زُمَرَةِ الضَّلَالِ مِثْلُ «الْمُنْجِدِ»
 خَوْفًا مِنَ الْبَاطِلِ بِالتَّخْمِينِ
 مُفْسِدِ أَهْلِ الْأَرْضِ بِالصُّدُودِ
 عَلَى تَمَائِيلِ إِلَيْهِ تُنْتَمَى
 تُغْنِيكَ عَنْ طَلْبِهِ يَا صَاحِ
 ﴿لَا تَزُكُّوْا إِلَى الدِّينِ ظَلَمُوا﴾
 فَاغْلَمَ هُوَ الدُّجَالُ فِي ذَا الْوَقْتِ
 فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا مَعَ الْإِيْمَانِ
 عَلَى حَبِيبِهِ كَذَا الْإِكْرَامِ
 وَالْآلِ وَالْأَصْحَابِ أَهْلِ السُّبْحِ
 بِالْعِلْمِ وَالثَّقَى إِلَى الْيَقِينِ
 وَأَهْلِ بَيْتِهِ ذَوِي الْمَهَابَةِ
 مُسْتَبْعِينَ سَيِّدِ الْأَنْبَاءِ
 مِنْ هِجْرَةِ النَّبِيِّ أَعْنِي أَحْمَدًا

٧٩٣ - فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَمَامِ	نَظْمِ الْمَرَّاحِ خَاوِيِ الْمَرَامِ
٧٩٤ - مِنْ كَامِلِ الرَّجْزِ فِي ثَمَانِي	مِائَةِ بَيْتٍ وَاضِحِ الْمَعَانِي
٧٩٥ - لِابْنِ مُحَمَّدٍ يُسَمَّى عَبْدًا	لِبَاسِطِ النَّعْمِ حَمْدًا حَمْدًا
٧٩٦ - مَنْ يَنْتَمِي لِحَضْرَةِ الْأَشْرَافِ	بِالْأَبِ وَالْأُمِّ عَلَى الْإِنْصَافِ
٧٩٧ - وَقَضْدُهُ التَّسْهِيلُ وَالتَّقْرِيبُ	عَلَى الْمُطَالَعِينَ يَا لَيْبُ
٧٩٨ - وَحَقَّقَ اللَّهُ لَهُ مَنَاهُ	حَشْرَهُ فِي حِزْبِ مُضْطَفَاءِ

(فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَمَامِ نَظْمِ الْمَرَّاحِ) حال كونه (خَاوِيِ) أي جامع (الْمَرَامِ) أي أهم المقاصد من فنّ الصرف (مِنْ كَامِلِ الرَّجْزِ) تقدّم البحث عن معنى الرجز في أوائل الشرح، فراجعه (فِي ثَمَانِي مِائَةِ بَيْتٍ) لا تنافي بين هذا، وما سبق من قوله:

وَعَدُّ أَيْتَابٍ لَهُ سَبْعُمِائَةٍ..... البيت.

لأنه يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ زَادَهُ فِي حَالِ التَّبْيِضِ.

(وَاضِحِ الْمَعَانِي) أي لا صعوبة في فهمه.

(لِابْنِ مُحَمَّدٍ) أي هو كائن لابن محمد (يُسَمَّى عَبْدًا لِبَاسِطِ النَّعْمِ) هو عبد

الباسط، تصريف فيه للوزن (حَمْدًا) أي أحمدته حمدًا، وقوله: (حَمْدًا) مكرر للتأكيد

(مَنْ يَنْتَمِي) أي ينتسب (لِحَضْرَةِ الْأَشْرَافِ) أي إلى أهل بيت الرسول ﷺ (بِالْأَبِ

وَالْأُمِّ) أي من جهة أبيه وأمه (عَلَى الْإِنْصَافِ) بكسر الهمزة، يقال: أنصفت الرجل

إنصافًا: إذا عاملته بالعدل والقسط.

(وَقَضْدُهُ) أي مقصود الناظم بنظمه هذا (التَّسْهِيلُ) لألفاظه (وَالْتَّقْرِيبُ) لمعانيه

(عَلَى الْمُطَالَعِينَ) اسم فاعل من طالع الشيء يطالعه طِلاغًا ومُطالعةً: إذ اطلع عليه

وعلمه (يَا لَيْبُ) أي يا عاقل.

(وَحَقَّقَ اللَّهُ لَهُ مَنَاهُ) بالضم: أي مقصوده، وهو ما بينه بقوله: (حَشْرَهُ فِي حِزْبِ

مُضْطَفَاءِ) أي في جماعة النبي ﷺ، وهذا هو المقصود الأعظم؛ لأن من حشره الله

- ٧٩٩ - وَوَأَفَقَ الْأَصْلَ لَدَى التَّرْتِيبِ فَجَاءَ مِثْلَ الشُّرْحِ فِي التَّقْرِيبِ
٨٠٠ - وَالنَّظْمُ قَدْ يُعِينُ كُلَّ وَاعِي وَلَفْظُهُ يُنْشِطُ كُلَّ سَاعِي
٨٠١ - وَتَعْدَ مَا فَرَعْتَ مِنْ إِضْلَاجِي سَمِيئُهُ «مَقَاصِدَ الْمَرَاحِ»

تعالى في حزه ﷺ دخل الجنة، وذلك هو الفوز العظيم.

(وَوَأَفَقَ) هذا النظم (الأصل) أي أصله الذي نُظِمَ منه، وهو «مراح الأرواح» (لَدَى التَّرْتِيبِ) أي في ترتيب أبوابه، ومسائله (فَجَاءَ) النظم (مِثْلَ الشُّرْحِ) للأصل (فِي التَّقْرِيبِ) أي في تقريب مباحته إلى الأذهان حتى تُحْفَظَ؛ لأن حفظ النظم سهل للراغبين، كما أشار إليه بقوله: (وَالنَّظْمُ قَدْ يُعِينُ كُلَّ وَاعِي) أي كلُّ مرید للمحفظ (وَلَفْظُهُ يُنْشِطُ) بضم حرف المضارعة، أي يجعله نشيطاً، يقال: «نَشِطَ كَسَمِعَ نَشَاطًا بِالْفَتْحِ، فَهُوَ نَاشِطٌ، وَنَشِيطٌ» طابت نفسه للعمل وغيره، كَنَشِطَ، وَأَنَشَطَهُ، وَنَشَطَهُ تَنَشِيطًا، قَالَهُ فِي «الْقَامُوسِ»^(١) (كُلُّ سَاعِي) أي كلُّ مُهْرُولٍ وَمُسْرَعٍ إِلَى حِفْظِهِ.

(وَتَعْدَ مَا فَرَعْتَ مِنْ إِضْلَاجِي) أي ما وقع فيه من الأخطاء، هذا صريح في أن هذه الأبيات ملحقة في حال تبييض النظم (سَمِيئُهُ «مَقَاصِدَ الْمَرَاحِ») «المقاصد» بالفتح: جمع مقصيد بفتح، فكسر، وهو اسم مكان من قصد الشيء، وله، وإليه قَصْدًا، من باب ضرب: طلبه بعينه، فالمعنى أن أبيات هذا النظم مواضع لمسائل الكتاب المسمى بالمراح، وقد سبق في أول الكتاب أن «المراح» محل الاستراحة، فمعنى «مراح الأرواح»: محل استراحة النفوس.

[تنبيه]: قد سبق في أول النظم تسميته حيث قال:

سَمِيئُ ذِي أَرْجُوزَةِ التَّصْرِيفِ لِجَمْعِهِ الْمَرَاحِ بِالتَّصْرِيفِ
فعلى هذا يكون له اسمان، فتنبه.

- ٨٠٢ - فَأَقْبِلُوا يَا إِخْوَةَ الْعُلُومِ لِكُتْبِ أَهْلِ اللَّهِ بِالْفُهْمِ
 ٨٠٣ - وَلَا تَلَطَّخُوا بِكُتْبِ الْمَلْحِدِ مِنْ زُمْرَةِ الضَّلَالِ مِثْلَ «الْمُنْجِدِ»
 ٨٠٤ - إِذْ مَنَعُوا كُتْبًا لِأَهْلِ الدِّينِ خَوْفًا مِنَ الْبَاطِلِ بِالتَّخْمِينِ

(فَأَقْبِلُوا) بفتح الهمزة، أمر من الإقبال، بمعنى التوجه، أي توجهوا (يَا إِخْوَةَ الْعُلُومِ) أي يا أصحاب الرغبة في الاستفادة بالعلوم، والاستنارة بنورها (لِكُتْبِ أَهْلِ اللَّهِ) أي إلى مطالعة كتب المسلمين (بِالْفُهْمِ) بالضم جمع فهم، أي مع فهم معانيها (وَلَا تَلَطَّخُوا بِكُتْبِ الْمَلْحِدِ) اسم فاعل من أَلَحَدَ إِذَا جَادَلَ وَمَارَى، أو طعن في الدين (مِنْ زُمْرَةِ) أي جماعة (الضَّلَالِ) وذلك (مِثْلُ) كتاب «الْمُنْجِدِ» اسم كتاب، ألفه رجل نصراني، كان شيخنا الناظم يكرهه كراهة شديدة، ويمنع من مطالعته، وإذا وجدته عند شخص توسده؛ امتهاناً، وهو حقيقٌ بذلك؛ لأن غرض صاحبه من تأليفه الطعن في علماء الإسلام بأنهم ضعفاء في معرفة اللغة، وأنهم بحاجة إلى مساعدة اليهود والنصارى، مع أنه أخذه من كتبهم، فإن كل ما في «المنجد» ونحوه مأخوذ من «الصحاح»، و«القاموس»، و«اللسان»، و«المصباح» ونحوها من كتب اللغة، مع تحريفات، وتصحيفات في النقل، فمن أراد حقيقة ما قلته فليقابل بهذه الكتب يرى العجب العجائب، فمما يحضرنى على سبيل المثال أنه ضبط بالقلم كتاب ابن هشام الأنصاري المسمى «قَطْرُ التَّدَى وَبَلُّ الصَّدَى»، «وَبَلُّ الصَّدَى» بسكون الباء، وتخفيف اللام، ومن العجائب أن كثيراً من المثقفين ينشطون لقراءته أكثر من نشاطهم لقراء كتب المسلمين، وما ذلك إلا لثقتهم بهم، وقلة غيرتهم على دينهم، مع أنهم يبغضون أهل الإسلام أشدَّ بغض، كما أخبرنا الله تعالى بذلك، حيث قال: ﴿هَاتِمٌ أَوْلَادَهُمْ يُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾ الآية.

(إِذْ مَنَعُوا) أي أهل العلم (كُتْبًا لِأَهْلِ الدِّينِ) أي قراءة كتب من يُنسب إلى الإسلام إذا كانت مشتملة على الضلالات، كمنعهم مطالعة كتب ابن عربي الطائي لذلك (خَوْفًا) علة لمنعهم من كتبهم (مِنْ) الوقوع في (الْبَاطِلِ بِالتَّخْمِينِ)

- ٨٠٥ - فَكَيْفَ بِالْكَافِرِ بِالْجُحُودِ مُفْسِدِ أَهْلِ الْأَرْضِ بِالصُّدُودِ
 ٨٠٦ - فَلَا نَ قَدْ أَكَبُّ كُلُّ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَمَائِيلَ إِلَيْهِ تُشْتَمَى
 ٨٠٧ - وَكُتِبَ الْإِسْلَامَ كَمَا لَمْ يُصْبِحَ تُغْنِيكَ عَنْ طَلْبِهِ يَا صَاحِ
 ٨٠٨ - وَاتُّلِ كِتَابَ اللَّهِ كَيْمَا يَغْلَمُوا ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾
 ٨٠٩ - وَمَنْ يَمِلْ لِكُتْبِ أَهْلِ الْمَقْتِ فَأَعْلَمَ هُوَ الدَّجَالُ فِي ذَا الْوَقْتِ
 ٨١٠ - أَمَّنَّا اللَّهُ مِنْ أَفْتِنَانِ فِي الدِّينِ وَالْدُّنْيَا مَعَ الْإِيمَانِ

أي بظنهم ذلك (فَكَيْفَ بِالْكَافِرِ) أي فكيف لا يمنعون كتب الكافر (بِالْجُحُودِ) متعلق بـ«الكافر» (مُفْسِدِ أَهْلِ الْأَرْضِ بِالصُّدُودِ) أي بالإعراض عن دين الإسلام. (فَلَا نَ قَدْ أَكَبُّ كُلُّ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَمَائِيلَ) أي مطالعة الصور التي (إِلَيْهِ تُشْتَمَى) أي تُنسب إلى المنجد، وما شاكله (وَكُتِبَ الْإِسْلَامَ) أي أهله (كَمَا لَمْ يُصْبِحَ) المنير في غريب انشرح الكبير للعلامة اللغوي أحمد بن محمد بن علي الفيتومي المتوفى سنة (٧٧٠هـ) (تُغْنِيكَ عَنْ طَلْبِهِ) أي طلب ما في المنجد من اللغة؛ فإنه مأخوذ منها (يَا صَاحِ) لغة في صاحب، لا يُستعمل إلا في النداء، وقيل: إنه مرخم منه، كما قال الحريري في «ملحته»:

وَقَوْلُهُمْ فِي «صَاحِبِ» «يَا صَاحِ» شَدُّ لِعَنَى فِيهِ بِاصْطِلَاحِ
 (وَاتُّلِ) أي اقرأ (كِتَابَ اللَّهِ)، أي القرآن الكريم على من شُغِفَ بمطالعة كتب هؤلاء (كَيْمَا يَغْلَمُوا) أي لأجل أن يعلموا سوء عملهم، وقوله: ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ بدل من «كتاب الله».

(وَمَنْ) شرطية، ولذا جزم بها قوله: (يَمِلْ لِكُتْبِ أَهْلِ الْمَقْتِ) أي الذين يُغضِبهم الله تعالى لضلالتهم (فَأَعْلَمَ هُوَ الدَّجَالُ فِي ذَا الْوَقْتِ، أَمَّنَّا اللَّهُ مِنْ أَفْتِنَانِ فِي الدِّينِ وَالْدُّنْيَا مَعَ الْإِيمَانِ) أي مع أمننا من الافتتان في إيماننا.

- ٨١١ - ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ وَالسَّلَامُ عَلَى حَبِيبِهِ كَذَا الْإِكْرَامُ
 ٨١٢ - مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ الْخَلْقِ وَالْأَصْحَابِ أَهْلِ السَّبْقِ
 ٨١٣ - وَالتَّابِعِينَ لِيَوْمِ الدِّينِ بِالْعِلْمِ وَالتَّقَى إِلَى التَّيَقِينِ
 ٨١٤ - وَرَضِيَ اللَّهُ عَنِ الصَّحَابَةِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ ذَوِي الْمَهَابَةِ
 ٨١٥ - وَاخْتِمَ لَنَا بِأَحْسَنِ الْخِتَامِ مُتَّبِعِينَ سَيِّدِ الْأَنْبَاءِ
 ٨١٦ - تَارِيخُهُ (فِي عَشْرِ سَنَةٍ) قَدْ بَدَأَ مِنْ هِجْرَةِ النَّبِيِّ أَغْنِي أَحْمَدًا

(انتهى ١٤٠٣هـ)

بِحَمْدِ اللَّهِ

(ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ وَالسَّلَامُ عَلَى حَبِيبِهِ كَذَا الْإِكْرَامُ، مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ الْخَلْقِ، وَالْأَصْحَابِ، أَهْلِ السَّبْقِ) أي أهل التقدّم في أبواب الخيرات، كما وصفهم الله تعالى بذلك حيث قال: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ الْمُهِجْرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ الآية (والتابعين) بتشديد الياء الأولى، جمع تابعي، وهو من لقي الصحابي (ليوم الدين) أي إلى يوم القيامة (بالعلم والتقوى) متعلق به التابعين (إلى اليقين) أي إلى الموت، وهو متعلق به التابعين أيضاً، أي تبعهم بذلك إلى أن يموت.

(وَرَضِيَ اللَّهُ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَأَهْلِ بَيْتِهِ) - صلى الله عليه وسلم - (ذَوِي الْمَهَابَةِ) أي أصحاب الهيبة، أي يخافون الله تعالى، أو يخافهم الناس بسبب علمهم وتقواهم مع شرف النسب.

(وَاخْتِمَ لَنَا بِأَحْسَنِ الْخِتَامِ مُتَّبِعِينَ سَيِّدِ الْأَنْبَاءِ) - صلى الله عليه وسلم - (تَارِيخُهُ) أي وقت انتهاء نظمه (فِي عَشْرِ سَنَةٍ) أي في ألف وثلاثمائة وخمس وستين؛ لأن الغين بحساب الجمل بألف، والشين بثلاثمائة، والسين بستين، والهاء بخمسة، فالمجموع ما ذكر (قَدْ بَدَأَ) أي ظهر انتهاؤه تاريخه (مِنْ هِجْرَةِ النَّبِيِّ أَغْنِي أَحْمَدًا) (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾.

قال المفتقر إلى رحمة ربه الكريم محمد ابن العلامة الشيخ علي بن آدم بن موسى الإتيوبي، نزيل مكة المكرمة، خويدم العلم بالحرم المكي الشريف: انتهيت من كتابة شرح نظم المراح المسمى «فتح الكريم اللطيف شرح أرجوزة التصريف» بعد العصر يوم الاثنين المبارك (١٤٢٤/١٢/٢٥هـ) الموافق (١٦ فبراير/٢/٢٠٠٤م).

أسأل الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وسبباً للفوز بجنتات النعيم لي ولكل من تلقاه بقلب سليم، إنه بعباده رءوف رحيم.

وآخر دعوانا ﴿أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾،

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾.

﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِينَ﴾.

«اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم، إنك حميد

مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم، إنك

حميد مجيد»، «السلام على النبي ورحمة الله وبركاته».

«سبحانك اللهم وبحمد، أشهد أن لا إله إلا أنت، وحدك لا شريك لك،

أستغفرك، وأتوب إليك».

بِحَمْدِ اللَّهِ

متن أرجوزة التصريف

نظم شيخنا العلامة

النحويّ اللغويّ، واللوزعيّ الأملعيّ

عبد الباسط بن محمد بن الحسن البورنيّ المناسيّ

المتوفّي سنة (١٤١٣هـ) رحمه الله تعالى.

عدد أبياته (٨١٧) بيتًا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١ - بِاسْمِ الْإِلَهِ الْخَالِقِ الرَّحْمَانِ وَالرَّازِقِ الرَّحِيمِ وَالْمَنَّانِ
 - ٢ - قَالَ فَقِيرٌ رَحْمَةَ الْوُدُودِ
 - ٣ - غَفَرَ مَوْلَاهُ لَهُ وَوَالِدِيهِ
 - ٤ - اعْلَمْ بِأَنَّ الصَّرْفَ أُمَّ لِلْعُلُومِ
 - ٥ - يَقْوَى بِهِ الدَّارُونَ فِي الدَّرَايَةِ
 - ٦ - جَمَعَتْ فِي هَذَا كِتَابًا وَسَمَّا
 - ٧ - وَلِنَجَاحِ الْمُتَشَدِّي جَنَاحِ
 - ٨ - وَفِي بَعَاةِ الرَّاحِ أَوْ تُفَاحِ
 - ٩ - وَأَسْتَبَعِيئُهُ فَبِغَمِ الْمُؤَلَّى
 - ١٠ - سَمَّيْتُ ذِي أَرْجُوزَةَ التُّصْرِيفِ
 - ١١ - نَاطِمُهَا عَبْدُ الْإِلَهِ الْبَاسِطِ
 - ١٢ - بَلَدُهُ الْمِنَاسُ يَافِطِينِ
 - ١٣ - وَيَنْبَغِي أَنْ يَعْرِفَ الصَّرَافُ
 - ١٤ - هِيَ الصَّحِيحُ وَالْمُضَاعَفُ يَلِي
 - ١٥ - وَأَجُوفٌ وَنَاقِصٌ وَمَا يُلْفُ
 - ١٦ - وَتَسَعَّةَ الْأَشْيَاءِ قَدْ تُشْتَقُّ
 - ١٧ - الْمَاضِ وَالْأَمْرُ نَعِ الْمُشْتَقَّلِ
 - ١٨ - ثُمَّ اسْمُ مَفْعُولٍ مَعَ الزَّمَانِ
- وَالرَّازِقِ الرَّحِيمِ وَالْمَنَّانِ
أَحْمَدُ مَنْ يُنَمَى إِلَى مَنْعُودِ
وَلِيُحْسِنَنَّ إِلَيْهِمَا ثُمَّ إِلَيْهِ
وَالْوَالِدُ النَّحْرُ مَصَالِحًا يَرُومُ
يَطْفَى الَّذِي عَرِي فِي الرُّوَايَةِ
صَرَاحِ أَزْوَاجِ الرُّجَالِ الْعُلَمَاءِ
وَفِي الشَّرَى رَاحَ لَهُ رَحْرَاحِ
بِرِنَّا الْعِضْمَةَ وَالْفَلَاحِ
وَبِغَمِ مَنْ يُعِينُ مَنْ لَا حَوْلَ
لِجَمْعِهِ الْمَرَاحِ بِالتُّصْرِيفِ
تَجَلُّ مُحَمَّدٍ لِكُلِّ ضَابِطِ
بِأَرْضِ بُورْنَا لِمَنْ يُبِينُ
سَبْعَةَ أَبْوَابَ لَهَا اخْتِلَافُ
دُو الْهَمَزِ وَالْمِثَالُ بَعْدُ يَنْجَلِي
بِالْقَرْنِ وَالْفَرْقِ إِذَا قَدْ انْصَفَ
مَنْ مَضَرِ هُوَ الصَّحِيحُ الْحَقُّ
وَالنُّهْيِ وَالْمَكَانِ وَاسْمُ الْفَاعِلِ
وَالْبَةِ تَمَّتْ بِلا نُقْصَانِ

البَابُ الْأَوَّلُ الصَّحِيحُ

- ١٩ - ثُمَّ الصَّحِيحُ مَا أَصُولُهُ الَّتِي
 ٢٠ - وَلَا مُضَاعَفًا وَلَا مَهْمُوزًا
 ٢١ - فَقَابِلِ الْأَوَّلِ بِالْفَا وَالَّذِي
 ٢٢ - فَ«الضَّرْبُ» مَضَدٌّ فَمِنْهُ تَضَدُّ
 ٢٣ - وَكَوْنُهُ أَضْلًا فِي الْأَشْتِقَاقِ
 ٢٤ - وَالْفِعْلُ مَعْنَاهُ مُرَكَّبًا فَهَمَّ
 ٢٥ - مِنْ كَوْنِهِ أَضْلًا لِفِعْلٍ يَلْزَمُ
 ٢٦ - أَوْ كَوْنُهُ أَضْلًا لِكَوْنِهِ اسْمًا
 ٢٧ - أَوْ ذَلُّ لَفْظُهُ عَلَى ضُورِ
 ٢٨ - الْأَشْتِقَاقِ أَنْ يُرَى التَّنَاسُبُ
 ٢٩ - أَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ صَغِيرُ
 ٣٠ - فِي الْحَرْفِ وَالتَّرْتِيبِ نَحْوُ «ضَرَبْنَا»
 ٣١ - وَإِنْ يَكُنْ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى فَقَطْ
 ٣٢ - كَمَا «جَبَدْتُ» مُشْتَقَّةٌ مِنْ «جَذَبِ»
 ٣٣ - وَإِنْ أَتَى فِي مَخْرَجٍ وَالْمَعْنَى
 ٣٤ - مِنْ «نَهَقَ الْحِمَارُ» فَالْمُرَادُ
 ٣٥ - وَالْأَضْلُ فِعْلُهُمْ لَدَى الْكُوفِيِّ
 ٣٦ - فِي نَيْلِهِ الْإِعْلَالَ أَوْ فِي عَدَمِهِ
 ٣٧ - أَمَّا وَجُودًا «عِدَّةٌ» مَعَ «يَعِدُّ»
 ٣٨ - وَ«يُوجَلُ» الَّذِي يَلِيهِ «وَجَلُ»
- هِيَ الثَّلَاثُ لَيْسَ حَرْفٌ عَلَيْهِ
 مِثَالُهُ «ضَرَبَ زَيْدٌ كُرْزًا»
 يَلِي بَعْضُ بَعْذِذَا اللَّامُ خُذِ
 أَشْيَاءَ تَسْعَةُ عَلَى مَا حَرَزُوا
 لِفَرْدٍ مَعْنَاهُ لَدَى السِّيَاقِ
 تَقَدُّمِ الْوَاحِدِ طَبْعًا قَدْ عَلِمَ
 أَصَالَةَ لَهُ لِفِرْعٍ يُعْلَمُ
 وَالْاسْمُ عَنْ فِعْلٍ غِنَاهُ يُنْمَى
 أَشْيَاءَ غَيْرِهِ مِنَ الْمَذْكُورِ
 مِنْ بَيْنِ لَفْظَيْنِ لَدَى مَنْ يَغْرُبُ
 تَنَاسُبُ بَيْنَهُمَا يَصِيرُ
 يُشْتَقُّ مِنْ «ضَرَبِ» لَهُ مُنَاسِبًا
 فَذَا كَبِيرٌ عِنْدَهُمْ بِلَا غَلَطٍ
 وَمِثْلُهُ «تَلَمَّ» يَجِي مِنْ «تَلَبَّ»
 فَأَكْبَرُ كَمَا «نَعَقَتْ» إِذْ يُبْنَى
 هُنَا الصَّغِيرُ الْكَامِلُ الْمُشَادُّ
 يَشْبَعُهُ الْمُضَدُّ فِي الْعَلِيِّ
 كَمَا تَرَاهُ وَاصْحَا فِي كَلِمَةٍ
 وَمِثْلُهُ «قَامَ قِيَامًا» إِنْ تَزِدُ
 وَ«قَاوَمَ الْقِيَامَ» عُدْمًا يُجْعَلُ

- ٣٩ - وَكَوْنُهُ الْمَدَّازُ فِي الْإِغْلَالِ
 ٤٠ - وَأَيْضًا الْمَصْدَرُ قَدْ يُؤَكِّدُهُ
 ٤١ - ثُمَّ الْمُؤَكِّدُ هُوَ الْأَصْلِيُّ
 ٤٢ - وَسُمِّيَ الْمَصْدَرُ إِذْ أُرِيدَ بِهِ
 ٤٣ - وَالْمَرْكَبُ الْفَارِسِيُّ وَالْحَجِيبُ
 ٤٤ - وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ لِلْبَصْرِيِّ
 ٤٥ - إِذِ الْمُرَافَقَةُ لِلْإِغْلَالِ
 ٤٦ - وَكَوْنُهُ التَّابِعُ فِي الْإِغْرَابِ
 ٤٧ - وَلِلشَّلَاتِيِّ مَصْدَرٌ كَثِيرٌ
 ٤٨ - كَالْقَتْلِ وَالْفِسْقِ وَالشُّغْلِ وَالرَّحْمَةِ
 ٤٩ - دَعْوَى وَذِكْرَى وَكَذَاكَ «بُشْرَى»
 ٥٠ - وَالنَّزْوَانُ «طَلَبٌ» وَ«حَبِيقٌ»
 ٥١ - غَلَبَةٌ «سَرِقَةٌ» «ذَهَابٌ»
 ٥٢ - «رَهَادَةٌ» «دِرَايَةٌ» دُخُولٌ
 ٥٣ - وَ«مَدْخَلٌ» وَ«مَرْجِعٌ» «مَنْعَاةٌ»
 ٥٤ - وَكَاسِمٌ فَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ يَجِي
- دَلَّ عَلَى أَصَالَةِ الْأَفْعَالِ
 نَحْوُ «ضَرَبْتُ الضَّرْبَ» حِينَ تُورِدُهُ
 دُونَ مُؤَكِّدٍ فَذَا جَلِي
 مَعْنَى اسْمٍ مَفْعُولٍ كـ «جُدَّ بِمَشْرَبِهِ»
 يَجْعَلُهُ الْحِجَازُ يَا لَبِيبُ
 هُوَ الَّذِي يُخْتَارُ لِلدُّكِيِّ
 لِكَيْ يُشَاكِلَ مَعَ الْأَفْعَالِ
 لَا يَقْتَضِي أَصَالََةً فِي الْبَابِ
 نَافٍ الشَّلَاتِيِّنِ أَيَا بِخَرِيرُ
 وَ«بَشْدَةٌ» وَ«كُدْرَةٌ» خُذْ عِلْمَهُ
 لَيْثَانٌ وَ«الْحِزْمَانِ» مِثْلُ «عُفْرَا»
 وَ«صِغْرٌ» ثُمَّ «هُدَى» مُحَقَّقٌ
 «صِرَافٌ» «السُّؤَالُ» إِذْ يُجَابُ
 وَ«جَيْفٌ» «الصُّهُوبَةُ» «الْقَبْرُ»
 «مَحْمِدَةٌ» قَدْ عَدَّهَا الْأَثْبَاتُ
 كـ «قَمْتُ قَائِمًا» وَ«مَفْتُونٌ» الشَّجِي

(فَصْلٌ: فِي مَجِيئِ الْمَصْدَرِ لِلْمُبَالَغَةِ)

- ٥٥ - وَقَدْ أَتَى «الثَّلْعَابُ» وَ«الثَّهْدَارُ»
 ٥٦ - وَهَكَذَا «الشَّرْدَادُ» وَ«التَّكْرَارُ»
 ٥٧ - وَوَرَدَ «الثَّلْقَاءُ» وَ«التَّجْيَانُ»
 ٥٨ - كَذَاكَ مِنْ خِلَافَةِ «فِعْيَلِي»
 وَمِثْلُهُ «التَّجْوَالُ» وَ«التَّذْكَارُ»
 كَمَا أَتَى «التَّقْتَالُ» وَ«التَّشْيَارُ»
 بِكُسْرِ تَاءٍ لِهَمَا الْإِثْيَانُ
 وَهَكَذَا مِنْ «حَتَّ» كـ «الدَّلِيلِي»

٥٩ - وَلِلمْبَالِغَةِ كُلُّهَا أَتَتْ وَعِنْدَ سَيِّبُوئِهِ قَدْ إِطْرَدَتْ

فَصْلٌ: فِي بَيَانِ مَصَادِرِ غَيْرِ التُّلَاثِيَّ

٦٠ - لَغَيْرِ ذِي التُّلَاثِ مَصَدَرٌ يَجِي عَلَى طَرِيقِ وَاحِدٍ مُنْبَجِحٍ

٦١ - إِلَّا «قِتَالًا» أَوْ بِبِئَا «زَلْزَالًا» مِثْلُ «تَحْمَالٍ» فَرْدٌ «فِعَالًا»

فَصْلٌ

فِي بَيَانِ الْأَفْعَالِ الَّتِي تُشْتَقُّ مِنَ الْمَصَدَرِ

٦٢ - وَاشْتَقُّ مِنْ مَصَادِرِ الْأَفْعَالِ فَلِلتُّلَاثِيَّ سِتَّةٌ تُنَالُ

٦٣ - لِغَيْرِهِ السُّنْعَةُ وَالْعِشْرُونَ كـ «صَرَبَتْ وَالْقَوْمُ يَضْرِبُونَا»

٦٤ - وَ«قَتَلْتُ تَقْتُلُ» ثُمَّ «عَلِمَا» يَغْلَمُ» «ذَا فَتَحَ يَفْتَحُ الْحَمَى»

٦٥ - وَ«كُرِمْتُ تَكْرُمُ» ثُمَّ «حَسِبُوا» يَحْسِبُ» فَالْأَوَّلُ قَدْ تَنَسَّبُ

٦٦ - دَعَائِمُ الْأَبْوَابِ لِاخْتِلَافِ عَيْنِ مُضَارِعٍ وَمَصَاضٍ وَافِي

٦٧ - وَلَمْ يَكُنْ «فَتَحَ» فِي الدَّعَائِمِ لِعَدَمِ اخْتِلَافِهَا الْمُقَدِّمِ

٦٨ - وَلَمْ يَجِيءَ مَعَ غَيْرِ حَرْفِ الْحَلْقِ فَلَمْ يَجِدْ كَثْرَتَهُ فِي التُّطْقِ

٦٩ - أَمَّا «أَبَى» وَ«رَكَنْتُ» مَعَ «تَرَكَنُ» فَبِتَدَاخُلِ اللَّغَاتِ تُرَكَّنُ

٧٠ - مَعَ الشُّدُوذِ وَ«قَلَى» مَعَ «يَقْلَى» فَلَعَةُ الطَّيِّبِ فَرُّوا ثِقْلًا

٧١ - وَلَمْ يَكُنْ «يَكْرُمُ» فِي الدَّعَائِمِ إِذِ اخْتِلَافِ عَيْنِهِ فِي الْعَدَمِ

٧٢ - وَخُصَّ بِالنُّعُوتِ وَالطَّبِيعَةِ فَكَثْرَةُ اسْتِعْمَالِهِ مَبِيعَةُ

٧٣ - وَ«حَبِثْتُ تَحْبِثُ» لَا يَدْخُلُ فِي دَعَائِمِ لِكثْرَةِ التَّخْلِيفِ

٧٤ - وَفَعَلْتُ تَفْعَلُ جَا قَلِيلًا «كُدْتُ تَكَادُ» مَثَلُوا تَمَثِيلًا

٧٥ - وَفَضَلْتُ تَفْضُلُ هَكَذَا وَرَدَّ وَدِمْتُ إِذْ تَدُومُ هَكَذَا يُعَدُّ

٧٦ - وَانْشَعَبَتْ مِنَ التُّلَاثِيَّ اثْنَا عَشَرَ بَابًا كـ «أَكْرَمْتُ» وَ«قَطَعَ الشَّجَرُ»

- ٧٧ - وَ«فَاتَلَتْ» «تَفَضَّلَتْ» «تَمَّازَجَا»
 ٧٨ - وَ«اخْشَوْسَشَتْ» وَ«اجْلَوذَتْ» وَ«اخْمَارَزَا»
 ٧٩ - ثُمَّ «ازْعَوَى» وَلِلرُّبَاعِي وَاحِدٌ
 ٨٠ - وَانْشَعَبَتْ مِنْهُ ثَلَاثٌ تُنْتَجِجُ
 ٨١ - مُلْحَقٌ «دَخَرَجَتْ» بِسِتَّةِ جَرَى
 ٨٢ - وَ«جَهْوَرَتْ» وَ«قَلَنْسَتْ» وَ«قَلَسَى»
 ٨٣ - «تَجَلَّبَبَتْ» «تَجَوَزَتْ» «تَشَيْطَنَا»
 ٨٤ - وَائْتَانٍ لِلْمُلْحَقِ بِ«اخْرَنْجَمَ» جَا
 ٨٥ - عَلَامَةٌ الْإِلْحَاقِ أَنْ يَتَّجِدَا
- وَ«انصرفت» وَ«اختقرت» وَ«استخرجا»
 وَ«احمر» بِالِإِذْغَامِ فِيمَا ذَكَرَا
 كَ«دَخَرَجَتْ» لَكِنْ إِذَا يُجْرَدُ
 كَ«اخْرَنْجَمَ» «اقشع» إِذْ «تَدَخَرَجُوا»
 كَ«شَمَلَتْ» وَ«خَوَقَلَتْ» وَ«بَيَطَرَا»
 «تَدَخَرَجَتْ» مُلْحَقُهُ جَا خَمْسَا
 كَقَوْلِهِمْ «تَرْهَوَكْتَ» «تَمْسِكَنَا»
 كَ«افْعَنْسَتْ» وَ«اسْلَنْقَيَا» وَقَتْ الدُّجَى
 مَصَادِرُ الْفِعْلَيْنِ حَيْثَمَا بَدَا

فصل: في الماضي

- ٨٦ - وَسُبُلُ الْمَاضِي إِذَا جَا أَرْبَعَةٌ
 ٨٧ - كَ«ضَرَبَ الْقَوْمُ» إِلَى «ضَرَبْنَا»
 ٨٨ - لِعَدَمِ الْمُوجِبِ لِإِغْرَابِ
 ٨٩ - لِشَبْهَتِهَا لِالاسْمِ فِي التَّعْتِ بِهَا
 ٩٠ - وَأُغْرِبَ الْمُضَارِعُ الْمُسْتَعْلِي
 ٩١ - وَالِاسْمُ أَيْضًا آخِذٌ مِنْهُ الْعَمَلُ
 ٩٢ - وَقُصِرَ الْمَاضِي عَلَى الْبِنَاءِ
 ٩٣ - وَبُنِيَ الْأَمْرُ عَلَى السُّكُونِ
 ٩٤ - وَزَيْدٌ وَآؤُ ثُمَّ نُونٌ وَأَلِفٌ
 ٩٥ - أَغْنَى «هُمُو» وَ«هُنَّ» ثُمَّ زِدْ «هُمَا»
 ٩٦ - وَضُمَّ بَاءٌ «ضَرَبُوا» لِلرَّوَاوِ
- عَشْرٌ وَجْهًا قَدْ آتَتْ مُتَابِعَةٌ
 وَلَمْ يَكُنْ يُغْرَبُ بَلْ قَدْ يُبْنَى
 فَحَرَكَتْ فِي أَكْثَرِ الْأَبْوَابِ
 وَالْفَتْحُ لِلتَّخْفِيفِ كُنْ مُنْتَبِهَا
 لِكثْرَةِ الشَّبْهِ بِالِاسْمِ الْأَضْلِيِّ
 فَأَخَذَ الْإِغْرَابُ عَنْهُ كَالْبَدَلِ
 إِذْ شَبَّهَهُ قَلَّ مَعَ الْحَفَاءِ
 لِعَدَمِ الشَّبْهِ فِي الشُّوونِ
 دَلَالَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ يَخْتَلِفُ
 فَكُلُّ هَذَا اللَّفْظِ أَضْلًا عَلِيمًا
 إِلَّا «رَمَوْا» «دَعَوْا» وَمَا يُسَاوِي

- ٩٧ - لِأَنَّ مِيمًا لَيْسَ قَبْلَهَا أَتَى
- ٩٨ - وَإِنَّمَا ضَمُّوا «رَضُوا» مَعَ مَا سَبَقَ
- ٩٩ - وَكَتَبُوا الْأَلْفَ فِي كـ «ضَرَبُوا»
- ١٠٠ - لِلجَمْعِ وَالْعَطْفِ وَقِيلَ تَفْرِقُ
- ١٠١ - وَالثَّاءَ عِلْمًا بِمَا يُؤْتَتْ
- ١٠٢ - ثُمَّ الْمُؤْتَتْ لَدَى التَّخْلِيْقِ
- ١٠٣ - وَسَكَّنُوا الْأَخِيرَ مِنْ «ضَرَبْنَا»
- ١٠٤ - وَفَاعِلٌ كَالْجُزْءِ حِينَ أَضْمِرَا
- ١٠٥ - بِغَيْرِ تَأْكِيدٍ وَفِي «ضَرَبْنَا»
- ١٠٦ - فِي «رَمَتَا» لِذَلِكَ لَمْ تَبْقَ الْأَلْفُ
- ١٠٧ - وَمَعَ ضَمِيرِ التَّضْبِ قَدْ يُحْرَكُ
- ١٠٨ - كَذَلِكَ فِي «هُدَيْدٍ» «عَلَيْطٍ»
- ١٠٩ - «جَنْدِلٌ» كَذَا وَ«مَخِيْطٌ» حَمَلٌ
- ١١٠ - فِي «ضَرَبْتَنَ» حَذَفُوا تَاءَ سُمِعَ
- ١١١ - إِنْ لَمْ يَكُنْ جِنْسُهُمَا مُتَّحِدًا
- ١١٢ - وَلاَخْتِلَافِهِ بِحُبْلِيَّاتٍ
- ١١٣ - وَيَسْتَوِي الْإِنَاثُ بِالذُّكْرَانِ
- ١١٤ - لِقِلَّةِ الْوُقُوعِ فِي الْكَلَامِ
- ١١٥ - لِأَنَّ ذَا الْإِخْبَارِ قَدْ يُشَاهَدُ
- ١١٦ - وَالْمِيمُ فِي «ضَرَبْتَمَا» قَدْ زِيدَا
- ١١٧ - إِشْبَاعٌ تَأْتِيهِ كَمِثْلِ «أَنْثَا»
- ١١٨ - لِأَنَّ لَفْظَ «أَنْثَمَا» نَحَتْ فِهِمْ
- إِذْ «رَمَيْوَا» أَصْلًا لَهُ قَدْ ثَبِتَا
- فِرَارَ فَرَضِ الضَّمِّ مَعَ كَثْرَةِ أَحَقِّ
- لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْوَاوِ حِينَ تُنْسَبُ
- لِوَاوِ جَمْعٍ وَلِفَرْدٍ يُنْطَقُ
- إِذْ مَخْرَجُ الثَّانِي لَهَا مُسْتَحْدَثٌ
- ثَانٍ فَلَا ضَمِيرَ فِي التَّحْقِيقِ
- إِذْ أَرْبَعٌ مِنْ حَرَكَاتٍ جِئْنَا
- لِذَا نَفَوْا عَطْفًا عَلَيْهِ إِذْ جَرَى
- بِفَرَضِ تَا مُسَكَّنًا قَدْ أَثْبَتَا
- إِلَّا عَلَى لُغِيَّةٍ فِيهَا أَلْفٌ
- إِذْ كَوْنُهُ كَالْجُزْءِ فِيهِ يُشْرَكُ
- إِذْ أَصْلُهُ بِالْأَلْفِ فِي الْوَسْطِ
- عَلَى الَّذِي بِالْأَلْفِ فِيهِ قُبُلٌ
- عِلْمًا التَّأْنِيثِ كَيْ لَا تَجْتَمِعَ
- لَكِنْ ثِقَلُ الْفِعْلِ فِيهِ قَدْ بَدَا
- جُمُعَتَا مِنْ ذَوْنِ مُسَلِّمَاتٍ
- حِينَ يُخَاطَبُ الْمُسْتَشْتَبِحَانِ
- كَاتِّكَلِمِينَ فِي الْأَنْثَامِ
- بِذَا يَزُولُ لَبْسُهُ وَيُفْقَدُ
- لَوْلَاةَ بِالْأَلْفِ قَدْ أُرِيدَا
- وَخَصَّ مِيمُ «قَلْشَمَا» بَعْدَ الثَّاءِ
- وَقُرْبِ مَخْرَجَيْهِمَا كَمَا عَلِمَ

- ١١٩ - وَضُمَّ تَا «ضَرَبْتُمَا» الَّذِي مَضَى
 ١٢٠ - وَفُتِحَتْ لَدَى خِطَابِ الرَّاحِدِ
 ١٢١ - وَقِيلَ إِتْبَاعًا لِمِمْ شَفَوِي
 ١٢٢ - وَالْمِيمُ زَيْدٌ فِي «ضَرَبْتُمْ الْعِدَاءَ»
 ١٢٣ - وَسُكِّنَتْ لِأَجْلِ حَذْفِ الْوَاوِ
 ١٢٤ - وَحُذِفَتْ لِقِلَّةِ الشَّيْبِ
 ١٢٥ - وَالْبَا الَّتِي فِي «ضَرَبُوا» لَمْ تَسْتَقِلْ
 ١٢٦ - وَفِي «ضَرَبْتُمُوهُ» وَآؤُ قَدْ يَجِي
 ١٢٧ - وَفِي «ضَرَبْتُنَّ» تُشَدُّ التَّوْنُ
 ١٢٨ - لِكُونِ أَضْلِهِ «ضَرَبْتُمَنْ» فَذَا
 ١٢٩ - وَقِيلَ أَضْلُهُ «ضَرَبْتُنَّ» بِلَا
 ١٣٠ - فَطَلَبُوا السُّكُونَ قَبْلَهَا كَمَا
 ١٣١ - فَلَمْ يَكُنْ تَاءٌ مُخَاطَبٍ قَبْلُ
 ١٣٢ - وَزَيْدٌ تَاءٌ فِي «ضَرَبْتُ» يُذَكِّرُ
 ١٣٣ - فَإِنْ يُزْدُ مِنْ «أَنَا» حَرْفٌ يَلْتَبِسُ
 ١٣٤ - وَزَيْدٌ نُونٌ فِي «ضَرَبْنَا» زِيْدَتْ
 ١٣٥ - وَأَلْفَا مِنْ بَعْدِهَا قَدْ أَظْهَرُوا
 ١٣٦ - قِيلَ لِأَنَّ تَحْتِ «إِنْنَا» نُوي
- لِكُونِهِ الْفَاعِلَ فِيمَا يُرْتَضَى
 دَفَعَ التَّبَاسِ ذِي الْكَلَامِ الْمَقْرَدِ
 لِأَنَّهُ فِي شَفَاةٍ قَدْ يَنْطَوِي
 وَفَاقَ تَشْبِيهِهِ حَيْثُ بَدَا
 إِذْ أَضْلُهُ «ضَرَبْتُمُو الْمُتَاوِي»
 لِكُونِ مِيمٍ مُسْتَقِيلًا فِيهِ
 لِذَلِكَ عَنْ ضَمَّتِيهَا لَمْ تَسْتَقِلْ
 لِكُونِهِ فِي طَرَفٍ لَمْ يَلْتَجِي
 لِأَنَّ فِي «ضَرَبْتُنَّ» غَائِبًا يَكُونُ
 قَلْبَ لِإِدْغَامِ فَادِرِ الْمَأْخِذَا
 تَشْدِيدِ نُونِهِ كَمَا قَدْ نُقِلَا
 فِي كُلِّ نُونَاتِ الْإِنَاثِ عَلَمَا
 تَشْكِيئَهُ فَزَيْدٌ نُونٌ يَفْتَبِلُ
 لِأَنَّ لَفْظَ «أَنَا» تَحْتِ مُضْمَرُ
 فَاخْتِيَرْنَا مِنْ أَخَوَاتِ تَلْتَمِسُ
 لِأَنَّ «نَحْنُ» تَحْتِ أُرِيدَتْ
 لِلْفَرْقِ مِنْ نُونِ الْإِنَاثِ تُذَكِّرُ
 فَلَهُمَا أَضْلُ الْكَلَامِ يَحْتَوِي

فَصْلٌ

وَتَدْخُلُ الْمُضْمَرَاتُ فِي الْمَاضِي، وَأَخَوَاتِهِ

- ١٣٧ - وَهِيَ إِلَى سِتِّينَ نَوْعًا تَرْتَقِي مَجْمُوعَهَا الثَّلَاثُ ذَا تَحَقُّقٍ

- ١٣٨ - مَرْفُوعٌ أَوْ مَنْصُوبٌ أَوْ مَجْرُورٌ
 ١٣٩ - مُتَّصِلٌ أَوْ ذُو انْفِصَالٍ فَاضْرِبْ
 ١٤٠ - بِشَأْنٍ فَأَخْرِجْ مَا هُوَ الْمَجْرُورُ
 ١٤١ - فَبَقِيَتْ خَمْسٌ فَذُو رَفْعٍ أَتَى
 ١٤٢ - وَذُو انْتِصَابٍ وَاتِّصَالٍ أَوْ فُصِّلَ
 ١٤٣ - وَتَقْتَضِي الْقِسْمَةَ فِي الْعُقُولِ
 ١٤٤ - فَيَسْتَأْذِنُ لِيَغَائِبٍ وَغَائِبَةٍ
 ١٤٥ - لِمُتَكَلِّمٍ بِسِتَّةٍ حُكْمٌ
 ١٤٦ - ثُمَّ اكْتَفَى بِخَمْسَةٍ فِي الْغَيْبَةِ
 ١٤٧ - كَذَلِكَ فِي الْخِطَابِ ذُو التَّكَلُّمِ
 ١٤٨ - فَبَقِيَتْ اِثْنَانِ مَعَ عَشْرٍ لَدَى
 ١٤٩ - وَذُو ارْتِفَاعٍ فِي اتِّصَالِ «ضَرْبِنَا»
 ١٥٠ - وَفِي انْفِصَالِ نَحْوِ «هُوَ قَدْ يَضْرِبُ»
 ١٥١ - وَالْأَصْلُ فِي «هُوَ» لِغَيْرِ الْفَرْدِ
 ١٥٢ - فَأَبْدَلُوا الرَّأْيَ بِمِيمِ الْجَمْعِ
 ١٥٣ - وَثَقَلِ الرَّأْيُ فِي الْأَطْرَافِ
 ١٥٤ - وَحَمَلُوا تَثْبِيَةً عَلَيْهِ
 ١٥٥ - عَلَى قَوِيِّ الْحَرْفِ وَهِيَ الْمِيمُ
 ١٥٦ - يَا ذَكَرْنَا فِي «ضَرْبِنَا الْعِدَا»
 ١٥٧ - وَوَاوٍ «هُوَ» لَمْ يَحْدِثُوا فِي الطَّرَفِ
 ١٥٨ - لَكِنْ إِذَا مَعَ عَامِلٍ تَعَانَقَا
 ١٥٩ - لِكثْرَةِ الْحُرُوفِ بِالْمَعَانِقِ
 وَالْكُلُّ لِلْقِسْمَيْنِ قَدْ يَصِيرُ
 اثْنَيْنِ فِي ثَلَاثَةٍ ثُمَّ اخْتِصِبْ
 مُنْفَصِلًا إِذْ سَبَقَهُ مَحْظُورٌ
 مُنْفَصِلًا أَوْ ذَا اتِّصَالٍ ثَبَتَا
 وَذُو انْتِصَابٍ قَدْ يَجِيءُ مُتَّصِلٌ
 رَفْعًا ثَمَانِي عَشْرَةَ الْأُصُولِ
 كَذَا مُخَاطَبٌ مَعَ الْمُخَاطَبَةِ
 ذَكَرْنَا أَوْ أَنْتَى كَمَا مَضَى عَلِمَ
 بِشِرْكَةِ الْغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ
 يَكْفِيهِ لَفْظَانِ كَمَا عَنْهُمْ نَمِي
 ضَرْبٌ بِخَمْسَةٍ بِسِتِّينَ بَدَا
 إِلَى «ضَرْبِنَا» هَكَذَا قَدْ نُسِبْنَا
 مُنْتَهِيًا يَثَلِ «نَحْنُ نَضْرِبُ»
 «هُوَ» «هُوَا» عَلَى قِيَاسِ السَّرْدِ
 بِوَحْدَةِ الْخُرْجِ مِلَّ لِلسَّمْعِ
 فَصَارَ «هُمْ» بِحَذْفِ وَاوٍ وَافِي
 وَقِيلَ كَيْ يَقَعُ فَتُخَّ فِيهِ
 إِدْخَالُ مِيمِ «أَنْتُمَا» مَحْذُومٌ
 وَحَمِلَ الْجَمْعُ عَلَيْهِ إِذْ بَدَا
 لِقَلَّةِ الْأَحْرَفِ حَيْثُمَا يَفِي
 تُحْدَفُ وَاوُّهُ كَمَا قَدْ حَقَّقَا
 وَكَوْنِهَا فِي طَرَفٍ مُحَقَّقِ

- ١٦٠ - وَالْهَاءُ يَبْقَى بِانْضِمَامِ الْأَصْلِ
 ١٦١ - كَسْرٌ كَذَلِكَ الْيَاءُ سَاكِنًا يَجِي
 ١٦٢ - لِثِقَلِ الثَّقَلَةِ مِنْ كَسْرِ وَيَا
 ١٦٣ - وَالضَّمُّ يُبْقَى سَاكِنًا الْحِجَازِ
 ١٦٤ - لِيَا «عَلَيْهِ اللَّهُ» عَاصِمٌ قَرَأَ
 ١٦٥ - وَقَلَّبُوا بِأَلِفِ يَاءٍ «هِيَا»
 ١٦٦ - وَأُبْدِلَتْ بِأَلِيمٍ عِنْدَ التَّثْنِيَةِ
 ١٦٧ - وَتَوْنٍ «هَنْ» شَدَّذُوا بِمَا مَضَى
 ١٦٨ - وَذُو انْتِصَابٍ فِي اتِّصَالِ «ضَرْبَتَهُ»
 ١٦٩ - وَإِنْ تُرِدْ عَدَدَهُ فَائْتَنَا عَشْرُ
 ١٧٠ - لَمْ يَجْتَمِعْ مَعَ ضَمِيرِ النَّصْبِ
 ١٧١ - مِثَالُهُ «عَلِمْتَنِي ذَكِيًّا»
 ١٧٢ - وَذُو انْتِصَابٍ وَانْفِصَالٍ فِي الْعَدْدِ
 ١٧٣ - مُنْتَهِيًا لِقَوْلِهِ «إِيَانَا»
 ١٧٤ - كَذَا كـ «ضَارِبِهِ» ثُمَّ يَصِلُ
 ١٧٥ - فِي مِثْلِ «ضَارِبِي» وَآوَهُ لِيُجْعَلَ
 ١٧٦ - وَذُو اِرْتِفَاعٍ وَاتِّصَالٍ يَسْتَتِيرُ
 ١٧٧ - وَفِعْلٍ أَنْشَأَهُ وَفِي الْمُخَاطَبِ
 ١٧٨ - فَهِيَ عَلَامَةٌ لَدَى أَبِي الْحَسَنِ
 ١٧٩ - لَكِنْ لَدَى الْجُمْهُورِ فَاعِلٌ بَرَزُ
 ١٨٠ - وَاخْتِيزَ يَاءٌ فِيهِ لِلتَّأْنِيثِ
 ١٨١ - وَلَمْ يُزِدْ مِنْ «أَنْتِ» إِذْ لَوْ زِيدَتْ
 نَحْوُ «لَهُ» إِنْ لَمْ يَلِي لِشَكْلِ
 فَجِئْنَا ذَا يُكْسَرُ فِي ذَا الْمُنْهَجِ
 لِضَمَّةِ كَاتِبِهِ فِيهِ مُوَلِيَا
 فِي الصُّورَتَيْنِ خُذَهُ بِاخْتِرَازِ
 كَمِثْلِ «أَنْسَانِيَّة» عَنْهُ ذِكْرًا
 كَمَا غَلَامًا عَنْهُمْ قَدْ زُوِيَا
 لِيَقَعَ الْفَتْحُ عَلَى ذِي التَّقْوِينِ
 عِنْدَ «ضَرْبَتُنَّ» فَخُذْ لِمَا اقْتَضَى
 إِلَى انْتِهَائِهَا «ضَرْبَتَنَا فِي الْمَادَّةِ»
 وَالْفَاعِلُ الضَّمِيرُ حَيْثُمَا اسْتَقَرَّ
 مُتَّحِدَيْنِ غَيْرِ فِعْلِ الْقَلْبِ
 إِذْ أَضَلُّ يَا مُبْتَدَأً جَلِيًّا
 كَذِي اتِّصَالٍ نَحْوُ «إِيَاهُ» أَطْرَدُ
 وَذُو انْحِرَازٍ فِي اتِّصَالِ بِنَا
 لـ «ضَارِبِنَا» فَاسْتَمِعْ مَا يُنْقَلُ
 يَاءٌ وَأَدْعَمَتْ بِكَسْرِ يَتَّصِلُ
 فِي خَمْسَةِ كَفِعْلِ غَائِبِ ذِكْرُ
 وَالْحَلْفُ فِي يَا «تَضْرِبِينَ» أَوْجِبُ
 وَفَاعِلُ الْفِعْلِ ضَمِيرٌ اسْتَكْرَأُ
 كَوَاوِ «تَضْرِبُونَ رَأْسَ مَنْ عَجَزُ»
 لِكُونِهِ فِي ذِي لَدَى التَّحْدِيثِ
 أَلْفُهَا تَشْبِيهُةٌ أَقَادَتْ

- ١٨٢ - وَاجْتَمَعَ الثُّونَانِ إِنْ نُونٌ تَزُدُ
 ١٨٣ - وَأَبْرَزُوا الْبَاءَ مَعَ هَذَا الْوَضْعِ
 ١٨٤ - وَفِي مُضَارِعِ الْمُكَلِّمِ اسْتَشَرَّ
 ١٨٥ - وَفِي الصِّفَاتِ نَحْوُ «ضَارِبٍ» كَذَا
 ١٨٦ - وَلَيْسَ غَيْرُ الرَّفْعِ مَا يَسْتَشِيرُ
 ١٨٧ - وَإِنَّمَا اسْتَشَرَ فِي الْغَائِبَةِ
 ١٨٨ - لِأَنَّ الْاسْتِشَارَ لِلتَّخْفِيفِ
 ١٨٩ - أَمَا لَدَى الْخُطَابِ وَالتَّكَلِّمِ
 ١٩٠ - وَالتَّشْرِ فِي مُضَارِعَيْهِمَا يَجِبُ
 ١٩١ - وَقِيلَ يَسْتَشِيرُ فِي خَمْسٍ مَضَتْ
 ١٩٢ - كَعَدَمِ الْبُرُوزِ فِي «زَيْدٌ ضَرَبَ»
 ١٩٣ - وَيَاءِ «يَضْرِبُ» وَنُونِ «نَأْكُلُ»
 ١٩٤ - وَأَلْفِ وَالْوَاوِ فِي الصِّفَاتِ
 ١٩٥ - لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا يَاءٌ قَلْبٌ
 ١٩٦ - وَالْاسْتِشَارُ وَاجِبٌ فِي «أَفْعَلُ» وَفِي
 ١٩٧ - كَذَاكَ فِي «أَفْعَلُ» أَوْ فِي «نَفْعَلُ»

فَصْلٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ

- ١٩٨ - وَهُوَ أَيْضًا قَدْ يَجِي أَرْبَعَتَا
 ١٩٩ - لِأَجْرِ الْمَثَلِ إِنَّمَا دُعِيَ
 ٢٠٠ - لِأَنَّهُ وَجَدَ فِي اسْتِقْبَالِ
 ٢٠١ - وَفِي قَبُولِهِ لِأَمِ الْإِبْتِدَاءِ
 عَشْرَ وَجْهًا نَحْوُ «يَضْرِبُ الْفَتَى»
 مُسْتَقْبَلًا كَذَاكَ بِالمُضَارِعِ
 وَكَاسِمِ فَاعِلٍ لَدَى الْإِشْكَالِ
 وَفِي الْعُمُومِ وَالْحُصُوصِ إِذْ بَدَأَ

- ٢٠٢ - أَوْ أَنَّهُ كَالْعَيْنِ حَيْثَمَا اشْتَرَكْ
 ٢٠٣ - وَزَيْدٌ مِنْ «أَنْيْتُ» حَرْفٌ أَوْلَى
 ٢٠٤ - وَكَانَ فِي الْأَوَّلِ كَيْلًا يَلْتَبَسُ
 ٢٠٥ - وَكَانَ فِي مُسْتَقْبَلٍ لِأَفِي الْمُضِيِّ
 ٢٠٦ - فَأَخَذَ الشَّجَرَةَ الْأَضْلِيَا
 ٢٠٧ - وَمُتَّكَلِّمٌ يُخَصُّ بِالْأَلْفِ
 ٢٠٨ - وَنَادِيءُ الْكَلَامِ ذُو الشَّكْلِ
 ٢٠٩ - وَخَصُّ وَآؤٌ بِمُخَاطَبِ بَجِي
 ٢١٠ - وَمُنْتَهَى الْكَلَامِ مَنْ يُخَاطَبُ
 ٢١١ - كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ وَآوَاتٍ لَدَى
 ٢١٢ - لِأَجْلِ ذَا قَلْبٍ أَوْلَى «الْأَوَّلِ»^(١)
 ٢١٣ - وَالْيَاءُ عَيْتٌ لِفِعْلِ الْغَائِبِ
 ٢١٤ - وَمَخْرَجُ الْيَا وَسَطُ فَيْكَ يَا فَتَى
 ٢١٥ - مَعَ غَيْرِهِ لِكَوْنِهَا فِي «قَمْنَا»
 ٢١٦ - وَهِيَ لَهَا قَرِيبَةٌ فِي الْمَخْرَجِ
 ٢١٧ - وَفَتْحَتْ فِيمَا سِوَى الرَّبَاعِيِّ
 ٢١٨ - ثُمَّ الرَّبَاعِيُّ فَرْعٌ ذِي الثَّلَاثِ
 ٢١٩ - قِيلَ لِقَلَّةِ الرَّبَاعِيِّ يُضَمُّ
 ٢٢٠ - وَضَمُّ «يُهْرِيْقُ» لِكَوْنِ الْأَصْلِ
 ٢٢١ - وَتَكَسَّرَ الْأَخْرَفُ فِي الْمُضَارَعَةِ
 ٢٢٢ - إِنْ جَاءَ مَا ضِيهِ بِكَسْرِ الْعَيْنِ
- مِنْ بَيْنِ الْأَسْتِقْبَالِ وَالْحَالِ سَلَكَ
 عَلَى الْمُضِيِّ كَيْ يُرَى مُسْتَقْبَلًا
 إِنْ زَيْدٌ فِي الْآخِرِ بِالْمَاضِيِّ فِقَسْ
 لِسَبْقِ وَقْتِهِ إِذَا مَا يَنْقَضِي
 وَضَارَ فَرْعٌ مِثْلُهُ رَضِيًا
 لِأَنَّهُ مِنْ مَبْدَأِ الْحَلْقِ أَلْفِ
 فَسَابِقٌ لِسَابِقٍ قَدْ اغْتَمِي
 لِأَنَّهُ مِنْ مُنْتَهَى الْمَخْرَجِ
 وَقَلْبَتْ تَا فِي مِثَالِ «تَضْرِبُ»
 وَوَجَلُ الْفَتَى بِعَاطِفِ يَدَا
 وَالْوَاوُ أَضْلِيٌّ مَعَ «الْوَرَنْتَلِ»
 لِكَوْنِهِ الرَّسَطِ فِي الشَّخَاطِبِ
 وَمُتَّكَلِّمٌ بِئُونِ ثَبَا
 وَإِذْ حُرُوفٌ عِلَّةٌ فَقَدْنَا
 إِذْ هِيَ مِنْ هَوَاءِ خَيْشُومِ تَجِي
 لِأَجْلِ تَخْفِيفِ إِلَيْهِ ذَاعِي
 وَالضَّمُّ فَرْعُ الْفَتْحِ فِي الْإِخْدَاتِ
 وَالْفَتْحُ فِيمَا فَوْقَ تَخْفِيفًا أَلَمُ
 «يُرِيْقُ» لِأَنَّهَا أَتَى فِي الثَّقَلِ
 فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْعَرَبِ وَاقِعَهُ
 أَوْ هَمْزٍ وَضِلَّ كَسَرُوا فِي ذَيْنِ

(١) أَي قُنْبِ هَمْزَةٍ فِي جَمْعِهِ فِي نَحْوِ أَوَائِلِ، أَعْلَهُ رَوَائِلُ. اهـ نَاطِلَم.

- ٢٢٣ - كَ «يَعْلَمُوا» وَ «يَعْلَمُوا» وَ «إِعْلَمُ»
 ٢٢٤ - وَ مِثْلُهُ «يَسْتَصِرُّوا» «يَسْتَصِرُّوا»
 ٢٢٥ - وَ عِنْدَ بَعْضِ يَأْوُهَا لَا تُكْسَرُ
 ٢٢٦ - وَ كَسْرُهَا لِأَجْلِ أَنْ يَدُلَّ
 ٢٢٧ - وَ عُيِّتْ لِكُونِهَا زَوَائِدًا
 ٢٢٨ - مُحْرَكٌ وَالْعَيْنُ إِنْ تَحْرَكَتْ
 ٢٢٩ - وَاللَّامُ إِنْ تُكْسَرُ فَذَا الْإِعْرَابُ
 ٢٣٠ - وَمَا بِنَاءَيْنِ ابْتِدَائِي قَدْ يُقْتَضِرُ
 ٢٣١ - وَلَمْ تَزَلْ أَوْلَاهِمَا لِأَنَّهَا
 ٢٣٢ - وَ سُكِّنَتْ فَاءٌ بِمِثْلِ «يَسْمَعُ»
 ٢٣٣ - وَ حُصِّصَ فَا لِأَنَّهَا الَّتِي تَلِي
 ٢٣٤ - كَمَا يُسَكَّنُ الَّذِي قَبْلَ السَّبَبِ
 ٢٣٥ - وَيَسْتَوِي مُحَاطِبٌ وَ غَائِبَةٌ
 ٢٣٦ - لِكُونِهَا مَعَ «ضَرَبْتَ» وَ «أَبَتْ»
 ٢٣٧ - وَلَوْ تُضَمُّ عِنْدَ ذَا الدُّخُولِ
 ٢٣٨ - وَ كَانَ يَلْتَبِسُ لَوْ إِنْ كَسَرَا
 ٢٣٩ - وَأَدْخَلُوا فِي آخِرِ الْمُسْتَقْبَلِ
 ٢٤٠ - إِذْ آخِرُ الْأَفْعَالِ فِي هَذَا التَّمَطِّ
 ٢٤١ - إِلَّا الَّتِي فِي مِثْلِ «يَضْرِبَنَّ الْفَتَى»
 ٢٤٢ - وَ جَاءَ بِالْيَاءِ لِكَيْلًا يَجْتَمِعُ
 ٢٤٣ - وَ «لَمْ» إِذَا تَدَخَّلَ فِيهِ تَقْلِبُ
- وَ «يَعْلَمُ الْفَتَى» أَيَا مَنْ يَفْهَمُ
 كَذَلِكَ «إِسْتَصِرُّ» مَعَ «يَسْتَصِرُّ»
 إِذْ يُقَالُ الْكُثْرُ عَلَى الْيَا أَشْهُرُ
 عَلَى انْكِسَارِ عَيْنِ فِعْلِ أَضْلًا
 وَالْفَاءُ إِنْ حُرِّكَ أَزْبَعًا بَدَا
 فَالْبَسُ فِي «يَعْلَمُ» وَالضَّرْبُ ثَبَتَ
 بَطَلَ كَسْرُ الزَّائِدِ الصَّوَابِ
 فِيهِ عَلَى تَا كَ «تَعْلَمُ الزُّمَرُ»
 عَلَامَةُ الْمُضَارِعِ اللَّذِ صَانِهَا
 كَنِي لَا تَوَالِي حَرَكَاتُ أَرْبَعِ
 لِأَنَّ هُوَ السَّبَبُ فِي ذَا الثَّقَلِ
 لِقُرْبِهِ مِنْهُ كَ «قُلْنَ مَنْ ضَرَبَ»
 فِي صِيغَةِ كَ «تَشْرُكُ الْمُعَاتِبَةُ»
 وَلَمْ تُسَكَّنْ حِينَ فِي ابْتِدَاءِ بَدَتْ
 لِالتَّبَسُّسِ الْمُتَعَلُّومِ بِالْمَجْهُولِ
 بِاللُّغَةِ الَّتِي كَ «تَعْلَمُ الْوَرَى»
 عَلَامَةُ لِلرَّفْعِ نُونًا تَنْجَلِي
 بِالْمُضَمِّ الزَّفْرُوعِ صَارَ كَالْوَسْطِ
 فَإِنَّهَا ضَمِيرٌ جَمْعٌ نَبَاتًا
 عَلَامَتَا تَأْنِيثِ الْأَسْمِ الْمُزْتَفِعِ
 مَعْنَاهُ لِلْمَاضِي كَ «مَلَأَ» يَا تُبُّ (١)

(١) أصله يا تُبُّ، فَرَحِمَ فَيَأْسَأُ؛ لِأَنَّهُ ذُو تَاءٍ لِهَ النَّاطِمِ.

فصل: في الأمر والنهي

- ٢٤٤ - وَالْأَمْرُ صِيغَةٌ بِهَا قَدْ يُطْلَبُ
 ٢٤٥ - ثُمَّ اشْتِقَاقُهُ مِنَ الْمَضَارِعِ
 ٢٤٦ - وَأَمْرٌ غَائِبٌ مَعَ اللَّامِ يَجِي
 ٢٤٧ - وَأَنَّهَا مِنْ أَحْرَفِ الزِّيَادَةِ
 ٢٤٨ - وَكُسِرَتْ لِأَنَّهَا كَلَامٌ
 ٢٤٩ - وَلَمْ تُزِدْ مِنْ أَحْرَفِ التَّغْلِيلِ
 ٢٥٠ - وَبَعْدَ «فَا» وَ«ثُمَّ» مِثْلَ الْوَاوِ
 ٢٥١ - تَقُولُ «فَلْيَضْرِبْ أَبٌ» وَ«لِيَجْلِسِ»
 ٢٥٢ - وَالتَّاءُ مِنْ أَمْرِ الْمُخَاطَبِ اخْتِصَافٌ
 ٢٥٣ - لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ قَدْ خُصَّ
 ٢٥٤ - وَاجْتَلِيَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ إِنْ سَكَنَ
 ٢٥٥ - إِلَّا مَعَ «اكتبا» فَضُمَّهَا يَجِبُ
 ٢٥٦ - وَفَضْلُ كَافٍ سَاكِنٍ بَيْنَهُمَا
 ٢٥٧ - مِنْ ذَلِكَ قَلْبُ الْوَاوِ يَا فِي «قِنِيَّةِ»
 ٢٥٨ - وَفَتْحُ «أَيْمِينَ» لِكَوْنِ الْأَصْلِ
 ٢٥٩ - وَفَتْحُوا لِأَلْفِ الشَّغْرِيفِ
 ٢٦٠ - وَهَمْزُ «أَكْرِمِ» فِي اخْتِيَارِ فِتْحَا
 ٢٦١ - لِجَمْعِ هَمْزَتَيْنِ فِي «أَكْرِمِ»
 ٢٦٢ - وَهَمْزُ وَصْلِ لَا تُرَلُّ فِي الرَّقْمِ
 ٢٦٣ - فَذَفَعُ هَذَا اللَّبْسَ بِالْإِعْجَامِ
 فِعْلٌ مِنَ الْفَاعِلِ مِثْلُ «إِضْرِبُوا»
 لِإِسْبَةِ بَيْنَهُمَا فِي الْوَاقِعِ
 لِكَوْنِهَا مِنْ وَسْطِ الْخَارِجِ
 وَهِيَ «هَوِيْتُ لِسِمَانِ الْمَادَةِ»
 جَزْءٌ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالْكَلامِ
 كَرَاهَةُ الْحَرْفَيْنِ فِي التَّمْثِيلِ
 تُسَكَّنُ لِلتَّخْفِيفِ عِنْدَ الرَّاويِ
 ثُمَّ «لِيَزُزْ زَيْدٌ لِبَيْتِ الْمُقَدِّسِ»
 لِلْفَرْقِ مِنْ مُضَارِعِ بِهَا يَفِي
 بِالْحَذْفِ لِلتَّخْفِيفِ فَادِرٌ نَصًّا
 تَالِي «أَنْتِ» كَسَرَهَا لَا تَتْرُكُنْ
 فِيهِ لِثِقَلِ الْكَسْرِ مَعَ ضَمِّ جَلِبِ
 لَيْسَ بِحَاجِزٍ خَصِينٍ وَسِمَا
 وَقِيلَ إِنْ بَاعَ لِعَيْنٍ ضُمَّتْ
 جَمْعًا مُحَقَّقًا بِهَذَا الْوَصْلِ
 لِكثْرَةِ الْوُزُودِ وَالتَّخْفِيفِ
 إِذْ هُوَ هَمْزُ الْقَطْعِ كَانَ طَرِخًا
 وَفِي اسْمِ مَفْعُولٍ وَفَاعِلِهِمْ
 أَنْ لَا يَجِي التَّبَاسُ فِعْلَانِي عِلْمِ
 كَثُرَ مَا يُشْرِكُ فِي الْكَلَامِ

- ٢٦٤ - مِنْ أَجْلِ ذَا بِرْسِمٍ وَوِ فَرُقُوا
 ٢٦٥ - وَحَدَفُوا أَلِفَ «بِاسْمِ اللَّهِ»
 ٢٦٦ - وَفَعَلَ غَائِبٍ بِلَامٍ يُجْزَمُ
 ٢٦٧ - سُكَانُ كُوفَةٍ مَعَ الْمُخَاطَبِ
 ٢٦٨ - وَحَدَفَ تَائِهٍ أَتَى لِلفَرْقِ
 ٢٦٩ - وَهَمْزُ وَضِلٍ صَارَ عَنْ ثَا خَلْفًا
 ٢٧٠ - وَعِنْدَ بَصْرِيَّيْنِ فَهَوَ مَبْنِي
 ٢٧١ - لَكِنْ بِنَاؤُهُ عَلَى مَا يُجْزَمُ
 ٢٧٢ - إِذْ شَبَّهَهُ الْإِسْمُ بِحَدَفِ الثَّاءِ طُرْدُ
 ٢٧٣ - وَتَضَعِبُ الثُّونَانَ فِعْلَ الْأَمْرِ
 ٢٧٤ - نَحْوُ «لِتَضْرِبَنَّ» لِلْآخِرِ صِلُ
 ٢٧٥ - إِلَّا الَّذِي لِوَاوٍ جَمَعَ أُسْنِدًا
 ٢٧٦ - كَذَلِكَ مَا سَبَقَ يَا الْمُخَاطَبَةَ
 ٢٧٧ - وَالْوَاوَ وَالْيَا حَدَفُوا لِيَكُونَ مَا
 ٢٧٨ - وَفِي «لِيَضْرِبَانِ» لَمْ تُحَدَفِ أَلِفُ
 ٢٧٩ - وَكَسْرُ ثَوْنٍ شُدَّدَتْ بَعْدَ أَلِفِ
 ٢٨٠ - وَالثُّونُ فِي «هَلْ تَضْرِبُنَّ» تُحَدَفُ
 ٢٨١ - وَأَلِفَا زِدٍ فَاصِلَ الثُّونَاتِ
 ٢٨٢ - وَفِي الْأَصْحَحِ لَمْ تَجِيءْ مُخَفَّفَةً
 ٢٨٣ - وَيَضْحَبَانِ الشَّبْعَةَ الْمَوَاضِعِ
 ٢٨٤ - الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ
 ٢٨٥ - وَالثَّقْفِ كَالنَّهْيِ قَلِيلًا أَكْثَرًا
- «عَمَرَ» عَنْ «عَمِرُوا» إِذَا مَا حَقَّقُوا
 لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ لِأَنَّهُ
 بِالِاتِّفَاقِ هَكَذَا قَدْ يَحْكُمُ
 وَأَصْلُ «إِضْرِبِي» كَانَ «لِتَضْرِبِي»
 وَاللَّامُ لِلتَّخْفِيفِ فِي ذَا النُّطْقِ
 أَثَرَهَا أُعْطِيَ حَيْثُمَا وَفِي
 لِفَقْدِ مَا عَنِ الْبِنَاءِ يُغْنِي
 بِهِ مُضَارِعٌ لَهُ قَدْ يُفْهَمُ
 لِذَلِكَ فِي «فَلْتَفْرَحُوا» الْبِنَاءُ فُقِدَ
 لِأَنَّ تَوْكيدَ الطَّلَابِ قَادِرٍ
 وَآخِرَ التَّوَكِيدِ الْفَتْحُ أَنْبُلُ
 فِيهِ ضَمٌّ لِتَنَاسُبِ بِنَاءِ
 فَكَسْرُهُ يَجِبُ لِلْمُنَاسَبَةِ
 قَبْلَهُمَا عَلَيْهِمَا قَدْ أَعْلَمَا
 خَوْفَ التَّيْبَاسِ بِمُفْرَدٍ عَرِفَ
 لِيَكُونَ مِثْلَ الْمُثْنِيِّ قَدْ أَلِفُ
 لِأَنَّ عَنْ إِعْرَابِهِ قَدْ يُضْرَفُ
 إِنْ ثَوْنٌ جَمَعَ تَتَّصِلُ بِالْأَبِي
 مَعَ أَلِفِ بَلْ أَوْجِبُ الْمُضَعَّفَةَ
 مُفِيدَةَ الطَّلَبِ كُلِّهَا فَعِي
 وَالْعَرْضِ وَالسَّمَنِ وَالِإِفْسَامِ
 وَالنَّهْيِ بِالِاجْتِمَاعِ مُعْرِنًا بِنَاءِ

- ٢٨٦ - وَوَضَعُوا الْمَبْيُتِي لِلْمَجْهُولِ
 ٢٨٧ - لِحِشَّةِ الْفَاعِلِ أَوْ لِشَهْرَتِهِ
 ٢٨٨ - لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ قَدْ خُصًّا
 ٢٨٩ - كـ «ذُبِلَ» وَ«وُعِلَ» وَ«جُنْدَبَ»
 ٢٩٠ - وَأَوَّلَ الْمَاضِي اضْمُرَنَّ مُطْلَقًا
 ٢٩١ - وَمِثْلُهُ مُضَارِعٌ فِي الضَّمِّ
 ٢٩٢ - وَضَمُّ كَمَا لأَوَّلِ مَا يُخْرَكُ
 ٢٩٣ - وَهِيَ «تَفَعَّلَتْ» وَزِدْ «تَفَوَّعَلَا»
 ٢٩٤ - وَ«اسْتَفَعَّلَتْ» وَ«افْعَوَّعَلَتْ» فَضَمَّ ذَا
 مِنْ كُلِّ مَا مَضَى بِأَلَا غُفُولِ
 أَوْ جَهْلِهِ وَالخَوْفِ أَوْ عَظَمَتِهِ
 بِصِيغَةٍ قَلَّتْ فِي الْاسْمِ نَصًّا
 مِنْ مَاضٍ أَوْ مُضَارِعٍ مُرْتَبِ
 كَكَسَرَ مَا آخِرُهُ قَدْ سَبَقَا
 وَافْتَحَ قَبِيلَ لَامِهِ فِي الْفَمِّ
 أَوْلُهُ فِي سَبْعَةٍ قَدْ تُذْرَكُ
 وَ«افْتَعَّلَتْ» وَ«انْفَعَلَتْ» وَ«افْعَنْدَلَا»
 لِدَفْعِ الْاَلْتِبَاسِ فَادِرِ الْمَأْخِذَا

فصل: في اسمِ الفاعِلِ

- ٢٩٥ - وَهُوَ مَا اسْتَقَى مِنَ الْمُضَارِعِ
 ٢٩٦ - مَعَ الْحُدُوثِ إِنَّمَا مِنْهُ أُخِذَ
 ٢٩٧ - مِنَ الْمُجَرَّدِ الثَّلَاثِي صِيغَتُهُ
 ٢٩٨ - وَجَرَّدُوهُ مِنْ «أَنْيَتْ» فَرَقَا
 ٢٩٩ - إِذْ لَوْ أَتَوْا بِهِمْزَةً فِي الأَوَّلِ
 ٣٠٠ - وَكَسَرُوا عَيْنَهُ مِنْ بَعْدِ الأَلِفِ
 ٣٠١ - بِفِعْلِ مَاضٍ صِيغٍ لِلْمُفَاعَلَةِ
 ٣٠٢ - وَاخْتِيَرِ لِنِسْهُ بِفِعْلِ الأَمْرِ
 ٣٠٣ - وَقَدْ تَجِيءُ الصَّفَةُ الْمُشَبَّهَةَ
 ٣٠٤ - كـ «فَرِقِي» وَ«الشُّكْسِي» وَ«الصُّلْبِي» كَذَا
 ٣٠٥ - وَ«جُنَّبَ» وَ«حَسَّنَ» وَ«حَسِّنَ»
 لِمَنْ بِهِ قَدْ قَامَ فِعْلُ الوَاضِعِ
 لِنِسْبَةِ بَيْنَهُمَا فَلَمَّا شَبَّهْتُ
 كـ «فَاعِلِي» أَتَتْ بِذَلِكَ كَثْرَتُهُ
 بَيْنَهُمَا عِنْدَ ابْتِدَاكَ نُطْقًا
 أَشْبَهَ مَا مُضَارِعًا قَدْ يَنْجَلِي
 إِذْ فَتَحَهُ يُوقِعُ فِي لَبْسِ أَلِفِ
 وَضَمُّهُ يَثْقُلُ فِي اِخْتِوَالِهِ
 لِكُونِهِ مِنْ أَضَلِّ ذَلِكَ يَجْرِي
 بِصِيغٍ لَيْسَتْ بِذَلِكَ مُشَبَّهَةً
 «مِلْحٌ» «شَجَاعٌ» وَ«جَبَانٌ» أُخِذَا
 مِنْ «فَعَلَّ» الْمَضْمُومِ كَلًّا بَيَّنَّا

- ٣٠٦ - وَقَلَّ مِنْهُ «أَفْعَلٌ» كـ «أَحْمَقِي»
 ٣٠٧ - «أَعْجَبِي» وَ«أَسْمَرٌ» وَ«أَخْوَلُ»
 ٣٠٨ - وَالْكَسْرُ فِي قَدْ «حَمِئَتْ» وَ«خَرِقَا»
 ٣٠٩ - وَقَدْ يَجِي «أَفْعَلٌ» لِلتَّفْضِيلِ
 ٣١٠ - مَا لَمْ يَكُن لَوْنًا وَعَيْنًا أَوْ يُزْد
 ٣١١ - إِذْ «أَفْعَلٌ» فِي الْعَيْبِ وَاللُّونِ شَهْرٌ
 ٣١٢ - وَجَمْعُ كُلِّ الْحَرْفِ مِنَ مَزِيدٍ
 ٣١٣ - وَشَذُّ مَاخُوذًا مِنَ الْبِيَاضِ
 ٣١٤ - وَقَوْلُهُمْ «أَحْمَقُ مِنْ هَبْتَقَةَ»
 ٣١٥ - كَذَاكَ «أَعْطَاهُمْ» مِنَ الْمَزِيدِ جَا
 ٣١٦ - وَلَا يَجِي بِمَا يَجْهولُ بُنِي
 ٣١٧ - وَقَوْلُهُمْ «أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ كَذَا»
 ٣١٨ - وَ«أَشْهَرٌ» وَ«أَعْدَرٌ» وَ«أَلْوَمٌ»
 ٣١٩ - وَإِنْ يَكُن «فَعِيلٌ» اسْمٌ فَاعِلٍ
 ٣٢٠ - وَحَيْثُ مَفْعُولٌ مُرَادًا قَدْ نُوي
 ٣٢١ - فَزَقًا إِذَا لَمْ يَكُ كَالْأَسْمَاءِ
 ٣٢٢ - وَقَدْ يَجِي الْأَوَّلُ مِثْلَ الثَّانِي
 ٣٢٣ - وَاجْعَلْ فَعُولًا عَكْسَ مَا تَقَدَّمَ
 ٣٢٤ - وَ«نَاقِبَةٌ حَلُوبَةٌ» بِالْثَاءِ
 ٣٢٥ - وَلِلْمُبَالِغَةِ جَا «صَبَّارٌ»
 ٣٢٦ - «طَوَّالٌ» «الْعَلَامَةُ» «النَّسَابَةُ»
- وَ«آدَمُ» وَ«أَزْعَسِي» وَ«أَخْرَقِي»
 «عَطْشَانٌ» مِنْ تَكْشُورٍ عَيْنٌ تُجْعَلُ
 وَ«سَمِرَتْ» وَ«عَجَنْتُ» قَدْ حَقَّقَا
 مِنَ الثَّلَاثِي الثَّلَاثِ السَّبِيلِ
 فِيهِ وَلَا تَصْرَفُ لَهُ قَدْ
 مِنْ اسْمِ فَاعِلٍ فَلَبَسَهُ حَذِرُ
 فِي «أَفْعَلٍ» كَانَ مِنَ الْبَعِيدِ
 «أَبْيَضُ مِنْ أُنْحَبِ بِنِي بِيَاضِ»
 عَيْبًا فَنَادِرٌ لَنْ قَدْ حَمَمَةٌ
 كَمِثْلِ «أَوْلَاهُمْ» إِذَا مَا ذُبَّجَا^(١)
 أَنْ لَا يَجُوزُ لِالتَّبَاسِ بَيْنَ
 شَذُّ لَأَنَّ شُعِلَتْ أَضْلُ لَذَا
 كَذَاكَ لِلْمَجْهولِ قَدْ تُنَلَّمُ
 مِثْلُ «نَصِيرٍ» فَهُوَ ذُو تَحْوِلِ
 فَكُلُّ مَا يُقْصَدُ فِيهِ يَشْتَوِي
 مِثْلُ «لَقِيْطَةٌ» مِنَ الْبِنْدَاءِ
 كـ «رَحْمَةُ اللَّهِ قَرِيبٌ» ذَانِي
 مِثْلُ «ضَبُورٍ» كُلُّ فَرْدٍ عَمَّمَا
 وَعَدُّوا النُّوعَيْنِ بِاسْتِوَاءِ
 «فِسْطِيقٌ» «الْمِجْدَمُ» وَ«الْكَبَّارُ»
 «رَاوِيَةٌ» «فَرُوقَةٌ» إِذْ هَابَةٌ

- ٣٢٧ - «ضُحْكَةٌ» وَ«ضُحْكَةٌ» «مِنْقَامٌ»
 ٣٢٨ - فَهَذِهِ التَّشْعُ هِيَ الْأَوَاجِرُ
 ٣٢٩ - وَاحْمِلْ عَلَى «فَقِيرَةٍ» «مِسْكِينَةٍ»
 ٣٣٠ - كَحَمَلِهِمْ «عَدْوَةَ الرَّحْمَنِ»
 ٣٣١ - وَلَفْظُهُ كَزِنَةِ الْمُضَارِعِ
 ٣٣٢ - بِضَمِّ مِيمٍ أُبْدِلَتْ مِنْ «نَاتٍ»
 ٣٣٣ - وَإِنَّمَا اخْتَارُوا لِمِمْ شَفَوِي
 ٣٣٤ - وَضَمُّهُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَوْضِعِ
 ٣٣٥ - وَشَدُّ «مُسَهَّبٌ» كَمَفْعُولٍ أَتَى
 ٣٣٦ - وَ«عَاشِبٌ» وَ«وَارِسٌ» إِذْ مَا أَتَتْ
 ٣٣٧ - وَفَتَحُوا مَا قَبْلَ تَا فِي الصَّارِمَةِ
- «مِجْدَامَةٌ» «مِعْطِيرُهُمْ» يُرَامُ
 فِيهَا اسْتَوَى الْإِنَاتُ وَالْمَذَكْرُ
 لِنِسْبَةِ بَيْنَهُمَا كَمِئَةٍ
 عَلَى «صَدِيقَةٍ» يُنَاقِضَانِ
 مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَمَا الْمَرَاضِعُ
 وَكَمَرُ مَا قَبْلَ الْأَخِيرِ يَأْتِي
 لِقُرْبِهِ مِنْ حَرْفِ عِلَّةٍ زَوِي
 وَبَيْتُهُ إِذْ مِنْ ثَلَاثِي وَعِي
 وَ«مُحْصَنٌ» وَ«يَافِعٌ» قَدْ أَتَيْتَا
 مِنْ أَفْعَلَ الرَّبَاعِ قِلَّةٌ حَوَتْ
 لِكَوْنِهِ الْوَسْطَ فِي ذِي الْكَلِمَةِ

فَصَلِّ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ

- ٣٣٨ - وَهُوَ الَّذِي يُشْتَقُّ مِنْ «سَيْفَعُلٌ»
 ٣٣٩ - وَلَفْظُ ذِي الثَّلَاثِ مَفْعُولٌ فَفَسَّ
 ٣٤٠ - وَعَوَّضُوا مِيمًا عَنِ الزُّوَابِدِ
 ٣٤١ - فَصَارَ «مُضْرَبًا» فَمِيمًا فَتَحُوا
 ٣٤٢ - بِإِسْمِ مَفْعُولٍ يُمَثِّلُ «أَكْرَمًا»
 ٣٤٣ - وَأَشْبَعَتْ لِفَقْدِ «مَفْعَلٍ» لَهُمْ
 ٣٤٤ - وَغَيَّرُوا «الْمُضْرُوبَ» دُونَ «مُكْرَمٍ»
 ٣٤٥ - خَمَلًا لَهُ عَلَى أُخِيهِ الْفَاعِلِ
 ٣٤٦ - مَثَلْنَا فِي الْعَيْنِ كَالْمُضَارِعِ
- مَنْ عَلَيْهِ الْفِعْلُ قَدْ يَشْتَمِلُ
 كَمِثْلِ «مَضْرُوبٍ» إِذَا مَا تَقْتَسِمُ
 إِذْ أَحْرَفَ الْعِلَّةُ مَا بِهَا بُدِي
 لَوْلَا لَبَسَ فِيهِ كَانَ يَصِحُّ
 فَالرَّاءُ فَرْقًا عَنِ مَكَانِ ضَمِّمَا
 بِغَيْرِ تَا فَصَارَ «مَضْرُوبًا» يَغْمُ
 وَدُونَ مَوْضِعِ الثَّلَاثِي فَاعْلَمِ
 إِذْ أَضَلُّهُ قَدْ كَانَ أَيْضًا بِتَجَلِي
 كَمَا «نَاصِرٍ» وَ«دَاهِبٍ» وَ«وَارِحٍ»

- ٣٤٧ - فَكَسِرُ كُلِّ حَقَّقِ الشَّعِيرَا فَتَابِعِ الْمَفْعُولِ فِيمَا غَيْرَا
 ٣٤٨ - وَغَيْرُ مَفْعُولٍ لِذِي الثَّلَاثِ جَا نَقْلًا كـ «نَقِضْ» وَ«كَجِيبِ» وَ«نَجَا»
 ٣٤٩ - وَافْتَحَ مَكَانَ الْكَسْرِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ يَزُولُ إِلَى الْمَفْعُولِ كـ «الْمَوَاصِلِ»

فَصْلٌ
 فِي اسْمِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ

- ٣٥٠ - وَاشْتَقَّ «مَفْعَلٌ» مِنَ الْمُضَارِعِ مَكَانَ فِعْلٍ حَاصِلٍ وَوَاقِعِ
 ٣٥١ - لِشِبْهِهِ الْمَفْعُولِ فِيهِ زِيدَا مِيمٌ وَوَاوٌ لَمْ تَكُنْ مَزِيدَا
 ٣٥٢ - فِيهِ لِحُزْفٍ أَنْ يَكُونَ مُلْتَبِسٌ مَعَ اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِي فَقِيسْ
 ٣٥٣ - وَافْتَحَهُ مِنْ مُضَارِعٍ قَدْ يَنْفَتِحُ عَيْنًا كـ «يَذْهَبَانِ مَذْهَبًا يَصِخُ»
 ٣٥٤ - إِلَّا الْمِثَالُ نَحْوُ «عَدَّ» وَ«وَجَلَا» وَ«وَسَطَتْ» فَحَثْمٌ كَسْرِهِ انْجَلَى
 ٣٥٥ - كَيْلًا يُظَنَّ كَوْنُهُ كـ «جَوَزِبَ» فَ«فَوَعِلٌ» مَعَ كَلَامِهِمْ أَبِي
 ٣٥٦ - وَإِنْ أَتَى مِنْ «يَفْعَلَا» بِالْكَسْرِ فَكَسِرُهُ غَيْرُ نَاقِصٍ إِذْ يَجْرِي
 ٣٥٧ - فَإِنَّهُ يَفْتَحُ عَيْنَهُ ثَبَتَ كَرَاهَةً لِكَسْرَاتِ رُتَبَتْ^(١)
 ٣٥٨ - وَلَمْ يَجِئْ مِنْ «فَعْلٌ» الْمُضْمُومِ لِثِقَلِ «الْمَفْعَلِ» بِالْغُمُومِ
 ٣٥٩ - بَيْنَ ذَوِي فَتْحٍ وَكَسْرِ فُسِمَا كـ «مَنْصَرٍ» وَ«مَنْقَطٍ» قَدْ عَلِمَا
 ٣٦٠ - وَأَعْطِيَ «الْمَفْعَلُ» بِالْكَسْرِ أَخَذَ عَشْرَ إِسْمًا بِالسَّمَاعِ قَدْ وَرَدَ
 ٣٦١ - كـ «مَجْزِبٍ» وَ«مَطْلِعٍ» وَ«مَشْرِقٍ» وَ«مَغْرِبٍ» وَ«مَنْبِتٍ» وَ«مَفْرِقٍ»
 ٣٦٢ - وَ«مَنْبِكٍ» وَ«مَنْقَطٍ» وَ«مَنْكِنٍ» وَ«مَرْفِقٍ» وَ«مَنْسَجِدٍ» إِذَا بُنِيَ
 ٣٦٣ - وَمَا بَقِيَ مِنْ «يَفْعَلُ» الْمُضْمِ يَأْخُذُهُ «الْمَفْعَلُ» خُذْ بِالْفَهْمِ
 ٣٦٤ - وَاسْمُ الزَّمَانِ فِي جَمِيعِ مَا مَضَى كَاسْمِ الْمَكَانِ نَحْوُ «مَشْهَدِ الرِّضَا»

(١) أي تتابعت في كلمة واحدة.

- ٣٦٥ - ك«مَقْتَلُ الْحُسَيْنِ كَرْبَلَاءُ» وَ«مَقْتَلُ الْحُسَيْنِ عَاشُورَاءُ»
 ٣٦٦ - وَكَاسِمٍ مَفْعُولٍ لِمَا قَدْ زِيدَا فِيهِ هُمَا وَمَضْرُؤٌ أَرِيدَا

فَصْلٌ فِي اسْمِ الآلَةِ

- ٣٦٧ - وَاشْتَقُّ مِنْ يَفْعَعِلُ لِلآلَاتِ اسْمٌ ك«مِفْعَلٍ» ك«مِكْسَحَاتٍ»
 ٣٦٨ - لِذَلِكَ قَالَ أَهْلُ صَرْفٍ «مَفْعَلٌ» لِمَوْضِعِ وَللآلَاتِ «مِفْعَعِلٌ»
 ٣٦٩ - وَ«فَعْلَةٌ بِرَّةٌ وَرُغْلَةٌ» لِحَالَةِ ك«جَلَسَةٌ حَسَنَةٌ»
 ٣٧٠ - وَكَسْرُ مِيمِهِ لِفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَوْضِعِ أَجْرٍ إِثْنَانَهُ
 ٣٧١ - بِوَزْنِ «مِفْعَالٍ» كَمَا الْمِفْتَاحِ وَشَدُّ «مَفْعَلٍ» بِضَمِّ ضَاحِي
 ٣٧٢ - ك«مُدْهِنٍ» وَ«مُسْعِطٍ» وَ«مُنْخَلٍ» «مُكْحَلَةٍ» «مُخْرُصَةٍ» فَلْتَدْعُ لِي
 ٣٧٣ - كَذَا «الْمُدَّقُ» قَالَ سَيَبَوْنِي لَيْسَتْ ذَوَاتُ الْإِشْتِقَاقِ فِيهِ

البَابُ الثَّانِي
فِي الْمُضَاعَفِ

- ٣٧٤ - وَسُمِّيَ الْمُضَاعَفُ الْأَصَمَّا بِشِدَّةٍ فِيهِ وَلَا يُسَمَّى
 ٣٧٥ - هَذَا صَحِيحًا لِإِنْقِلَابِ الْآخِرِ بِحَرْفِ عِلَّةٍ ك«أَمَلَى زَائِرِي»
 ٣٧٦ - نَحْوُ «تَقَضَّى الْبَارِ» إِذْ «تَقَضَّضًا» أَضَلُّ لَهُ كَلَامُهُمْ لِذَا اقْتَضَى
 ٣٧٧ - وَجَاءَ مِنْ ثَلَاثَةِ الْأَبْوَابِ ك«سَرَّهُ يَسُرُّ بِالْأَسْبَابِ»
 ٣٧٨ - وَ«فَرَّ قَدْ يَفِرُّ مِنْ أَسْوَدٍ» وَ«عَضَّهُ يَعْضُ غُضْنِ الْعُودِ»
 ٣٧٩ - وَلَمْ يَجِيءْ مِنْ «فَعَلَّتْ» وَ«تَفَعَّلُ» وَ«حَبَّ» «لَبَّ» نَادِرَانِ يَا فُلُ
 ٣٨٠ - فَهَرَّ حَبِيبٌ وَلَيْبِتُ أَضَلُّ ذَا حَبِيبَتْ إِذْ لَيْبِتَتْ مِثْلُ حَبْدَا
 ٣٨١ - إِنْ يَجْتَمِعُ حَرْفَانِ مِنْ جِنْسٍ يَجِدُ أَوْ مُتَقَارِبَانِ مَخْرَجًا يَرِدُ
 ٣٨٢ - فَادْغِمِ الْأَوَّلَ فِي ذَا الثَّانِي لِثِقَلِ التَّكْرَارِ فِي الْوِجْدَانِ

- ٣٨٣ - كـ «مَدَّة» إِلَى أَحْيِرِ مَا وَرَدَ
 ٣٨٤ - إِذْغَامُهُمْ إِبْتِاثُ حَرْفٍ وَاجِدِ
 ٣٨٥ - عَنْ صَاحِبِ «الْكُشَافِ» هَكَذَا نُقِلَ
 ٣٨٦ - لِأَوَّلِ الْحَرْفَيْنِ مَعَ إِذْرَاجِهِ
 ٣٨٧ - وَالْمُدْغَمَانِ وَاحِدٌ فِي الْحَطِّ
 ٣٨٨ - ثُمَّ اجْتِمَاعُ الْحَرْفِ قَدْ يَنْقَسِمُ
 ٣٨٩ - بِأَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّكَيْنِ
 ٣٩٠ - إِلَّا مَعَ الْمَلْحَقِ نَحْوُ «قَرَدِدِ»
 ٣٩١ - وَهَكَذَا «الصَّكَّكَ» مِثْلُ «جَدِدِ»
 ٣٩٢ - خَوْفَ التَّيَاسِهَا بِمَا جَا مُدْغَمًا
 ٣٩٣ - وَ«الطَّلَّ» وَ«الْمُدَّ» وَهَكَذَا «الِكَلَّلِ»
 ٣٩٤ - وَلَمْ يُخَفْ فِي «رَدِّ» «عَضُّ» «قَرَأَ»
 ٣٩٥ - وَ«رَدِّ» قَدْ يُغْلَمُ مِنْ «يَرُدُّ»
 ٣٩٦ - إِذْ لَمْ يُضَعَّفْ فَعَلَتْ وَتَفَعَّلْ
 ٣٩٧ - وَفَعِلَتْ تَفَعَّلُ لَنْ يُضَعَّفَا
 ٣٩٨ - وَ«حَيِّي» أَفْكَكَ عِنْدَ بَعْضِ الْقَوْمِ
 ٣٩٩ - قِيلَ لِأَنَّ الثَّانِي مِنْهُ يَذْهَبُ
 ٤٠٠ - وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ أَوَّلَ سَكَنٍ
 ٤٠١ - ضَرُورَةٌ كَالْمَدِّ إِذْ لَوْ تُرِكَمَا
 ٤٠٢ - ثَالِثُهَا بِأَنْ يَكُونَ الثَّانِي
 ٤٠٣ - إِذْغَامُهُ لِفَقْدِ شَرْطِ عَيْنَا
 ٤٠٤ - أَوْ أَوْجَدَ الْحِفَّةَ دَا الشُّكُونَ
- كَذَلِكَ «أَخْرَجَ شَطَأَهُ» قُرْبًا وَجَدَّ
 بِمُقْدَارِ إِبْتِاثِ الْحَرْفَيْنِ هُدِي
 وَقِيلَ الْإِذْغَامُ إِسْكَانُ عَقْلِ
 فِي الثَّانِي إِنْ وَافَقَ فِي مَخْرَجِهِ
 حَرْفَانِ فِي اللَّفْظِ فَخُذْ بِالضَّبْطِ
 ثَلَاثَةً فَأَوَّلُ قَدْ يُرْسَمُ
 كـ «مَدَّ» فَلْيُوجِبْ إِذْغَامَ ذَيْنِ
 لِصَوْنِ ذَا يُفَكُّ مِثْلُ «مَهْدِدِ»
 وَ«سُرُرِ» وَ«طَلَّلِ» وَ«مُدِدِ»
 كـ «الصَّكَّ» وَ«الْجُدَّ» وَ«سُرَّ» عَلِمَا
 يَجِبُ فَكَّهُ لِهُذِهِ الْعِلَلِ
 إِذْ فَعَلْتَ تَضْعِيفُهُ مَا قَرَأَ
 وَ«عَضَّ» مِنْ «يَعْضُهُ» قَدْ يَبْذُو
 وَ«فَرَّ» مِنْ يَفِرُّ مِنْهُ يُعْقَلُ
 فَرَّالَ لَبَسَ الْكُلَّ حَيْثَمَا وَفَى
 كَيْلًا يَجِي لِتَيَابِهِ بِالضَّمِّ
 نَحْوُ حَيُّوا زَالِفًا يَثْقَلِبُ
 يَجِبُ فِيهِ الْإِذْغَامُ حَيْثُ عَرُ
 لِأَوَّلِهِمُ الْمَدُّ دَا الْمُتَحَرِّكَا
 مُسَكَّنَا فَذَلِكَ دُو جِزْمَانِ
 قِيلَ لِيُدْفَعِ وَزَطَّتَيْنِ سَكَّنَا
 مَعَ كَوْنِ الْإِذْغَامِ لَا يَكُونُ

- ٤٠٥ - لِكِنْ جَوَازَ الحَذْفِ فِي بَعْضِ المَحَلِّ
 ٤٠٦ - وَ«قِرْنَ» مِنْ «إِقْرِزْنَ» أَيْضًا حُقُفًا
 ٤٠٧ - وَأَكْثَرُ القُرَاءِ هَكَذَا قَرَا
 ٤٠٨ - قِيلَ مِنَ الوَقَارِ لَا القَرَارِ
 ٤٠٩ - «قِرْنَ» بِفَتْحِ القَافِ فِي ذَا الكَلِمِ
 ٤١٠ - مِنْ قَرَّ قَدْ يَقَرُّ مِثْلَ عَضَا
 ٤١١ - وَإِنْ يَكُنْ سُكُونُهُ لَنْ يَلْزَمَا
 ٤١٢ - كَمَا «مَدُّ» وَمُدُّه فَاتِحًا لِلدَّالِ
 ٤١٣ - لِخِفَّةِ وَالْأَصْلِ وَالِإِتْبَاعِ
 ٤١٤ - فِي «أَمْدَدَنْ» لَا تُدْغِمُ لِكَوْنِ التَّالِيِ
 ٤١٥ - وَإِنْ بِنُونِهِ الشَّقِيلِ أُكِّدَا
 ٤١٦ - «مُدَّنْ» «مُدَّانِ» وَ«أَمْدَدَنَانِ»
 ٤١٧ - فِي نَحْوِ «مُدَّنْ» وَكَذَلِكَ «مُدَّاءُ»
 ٤١٨ - وَفِي اسْمِ فَاعِلٍ تَقُولُ «مَادُ»
 ٤١٩ - وَاسْمُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ قُلُ «مَمْدُ»
 ٤٢٠ - وَإِنْ أَتَى مِنْ قَبْلِ تَا افْتَعَالِ
 ٤٢١ - وَالزَّائِي وَالسَّيْنِ وَشَيْنِ صَادُ
 ٤٢٢ - فَجَازَ أَنْ يُدْغِمَ فِي ذِي التَّاءِ
 ٤٢٣ - كَمَا «انْجَرَتْ» وَ«اتَّارَتْ» وَاتَّارَا
 ٤٢٤ - يَجْمَعُهَا «شَخْصٌ فَحْتُهُ سَكَّتْ»
 كَمَا «ظَلَّتْ» فِي «ظَلِلْتُ» بَعْضُهُمْ نَقَلَ
 إِذَا مِنَ القَرَارِ كَوْنُهُ وَفِي
 «وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ» كَأَسْرًا
 فَهُوَ مِثَالٌ لَا لِذَا يُجَارِي
 قِرَاءَةً لِنَافِعِ وَعَاصِمِ
 عَلَى سَبِيلِ شَدِّ نَالَ نَفْضًا^(١)
 فَجَائِزٌ تَفْكِيكُهُ أَوْ يُدْغِمَا
 وَأَكْثَرُ أَوْ اضْمَمَنْ بِلَا إِشْكَالِ
 وَ«فِرَّ» لَا تَضْمَمُ لِقَفْدِ الدَّاعِيِ
 يَجِبُ أَنْ يُبْرَزَ بِالإِنْسَانِ
 «مُدَّنْ» قُلُ «مُدَّانِ» «مُدَّنُ السَّدى»
 وَنُونُهُ الخَفِيفُ ذُو الإِثْنَانِ
 «مُدَّنْ» كَمَا مَعَ أَلِفٍ لَا يُبْدَا
 مَفْعُولُهُ «الْمُدَّودُ» إِذْ يُرَادُ
 وَ«مُدُّ» مَجْهُولٌ وَآلَةٌ «مَمْدُ»
 تَاءٌ وَتَاوَالِدَالُ مِثْلُ الدَّالِ
 طَاءٌ وَظَا وَآوٌ وَيَا وَالضَّادُ
 بِقَلْبِهَا تَاءٌ وَعَكْسٌ جَائِي
 إِذْ فِي حُرُوفِ الهمسِ قَدْ تَقَرَّرَا
 وَغَيْرُهَا مَجْهُورَةٌ عَيْثُ أَتَتْ

- ٤٢٥ - وَ«أَدَان» وَ«أَذَكَر» قُلْ وَ«أَذَكَرَا»
 ٤٢٦ - وَ«أَزْدَان» وَ«أَزَان» أَجْزُ فِي «أَزْتَانَا»
 ٤٢٧ - لِأَنَّ زَايَا فِي امْتِدَادِ الصُّوْتِ
 ٤٢٨ - فِي «اسْتَمَعْتُ» «إِسْمَعْتُ» تَحَقُّقًا
 ٤٢٩ - وَ«أَشْبَهَ» اجْعَلَنَّ مَثَلِ اسْمَعَا
 ٤٣٠ - وَ«أَضْرَبْتُ» يَجُوزُ فِيهِ «أَضْطَرَا»
 ٤٣١ - إِذْ صَادَهُمْ مِنْ أَحْرَفِ الإِطْبَاقِ
 ٤٣٢ - وَالشَّاءُ مُنْخَفِضَةٌ إِذَا تَجِي
 ٤٣٣ - فَصَارَ إِضْطَرَبَ أَمَّا أَطْرَبِي
 ٤٣٤ - وَاضْرَبْتُ يَجُوزُ فِيهِ اضْطَرَبَا
 ٤٣٥ - وَاطْلَبْتُ إِذْغَامُهُ كَذَا يَجِبُ
 ٤٣٦ - وَاطْطَلَمْتُ أُجِيزُ بِالْبَيَانِ
 ٤٣٧ - أَنْ لَا يَجِي بَيْنَا كَمِثْلِ إِتْتَعَدُ
 ٤٣٨ - وَكَرِهُوا تَوَالِي الكَسْرَاتِ (٢)
 ٤٣٩ - وَمِثْلُ إِتَّكَلْ لَا يُدْغَمُ
 ٤٤٠ - مِنْ تَمَّ بَعْضُهُمْ يَفُكُّ حِينَا
 ٤٤١ - وَغَيْرُ «شَوَيْتِي» مِنَ الَّتِي مَضَتْ
 ٤٤٢ - جَاَزَ ادْغَامُ تَاءِ (٣) فِي جَمِيعِهَا
- وَبِالْبَيَانِ كَمَا «أَذَكَر» تَقَرَّرَا
 وَمَنْعُوا الإِذْغَامَ نَحْوُ «أَدَانَا»
 أَعْظَمُ مِنْ دَالِ لِحُزْفِ الصُّوْتِ
 وَأَمَعْتُ يَمْنَعُ مَا قَدْ سَبَقَا
 لِأَنَّ إِتْبَهَ فِيهِ مُبْعَا
 وَ«أَتْبَرْتُ» يَحْظُلُ مَا قَدْ ذُكِرَا
 ذَوَاتِ الاسْتِعْلَاءِ وَأَنْطَبَاقِ
 فَقَلِبْتُ طَاءً لِقُرْبِ اخْتَرَجِ
 فَلِاخْتِلَافِ الذَّاتِ فِيهِمَا أَبِي (١)
 لَكِنْ بِلَا مَضَى قَدْغَ إِطْرَبَا
 وَاطْلَمْتُ وَاطْلَمْتُ كَذَا نُسِبُ
 وَاتَّعَدْتُ بِالْقَلْبِ ذُو الإِثْنَانِ
 وَمَرَّةً بِالْوَاوِ مِثْلُ يَتَوَعَّدُ
 لِأَنَّ يَا كَكَسْرَتَيْنِ أَبِي
 إِذْ يَأْوُهُ لِيَلْفُظِهِ لَا يَلْزَمُ
 إِذْ حَذَفَهُ وَقَلْبَهُ قَدْ زَوِينَا
 مِنْ بَعْدِ تَا أَفْتَعَالِهِمْ إِذَا بَدَتْ
 بِقَلْبِهَا بِجِنْسِ مُتْبِعِهَا

(١) كان الأولى بدل هذا البيت أن يقول:

فَصَارَ إِضْطَبَرَ أَمَّا أَطْبِرِي فَلِإِلْتِنَافِي بَيْنَ ذَيْنِ فَاحْظُرِي

(٢) تسكين سين «كسرات» للوزن، وإلا كان واجب التحريك بحركة الإتياع اه ناظم.

(٣) يمنع صرف «تاء» للنظم.

- ٤٤٣ - كَلِمٌ يَقْتُلُ وَيَبْدُلُ دَائِمًا
 ٤٤٤ - يَنْزَعُوا يَسْمَعُوا يَقْسُمُوا
 ٤٤٥ - وَبَعْضُهُمْ مَعَ الْمُضِيِّ ذَا مَنَعٍ
 ٤٤٦ - عِنْدَ انْتِقَالِ شَكْلِ تَا لِمَا تَلَّتْ
 ٤٤٧ - وَمَنْ يُجِزُ فَرَقَ بِالْمُضَارِعِ
 ٤٤٨ - كَخِصَمَتْ وَبَعْضُهُمْ بِالْهَمْزِ جَا
 ٤٤٩ - نَحْوُ إِخْصَمَتْ فِي الْمُضَارِعِ
 ٤٥٠ - وَضَمٌّ وَافْتَحَ وَانْكَسَرَنُ الْفَاءُ لَهُ
 ٤٥١ - وَالضَّمُّ لِلِإِتْبَاعِ أَمَّا الْمُضَدُّ
 ٤٥٢ - لِلنَّقْلِ وَالِإِتْبَاعِ كَالْخِصَامِ
 ٤٥٣ - وَتَا تَفَعَّلَتْ كَذَا تَفَاعَلًا
 ٤٥٤ - مَعَ اجْتِلَابِ الْهَمْزِ نَحْوُ اطَهَّرَا
 ٤٥٥ - وَامْتِنَعَ الْأَدْعَامَ فِي اسْتِطْعَمَا
 ٤٥٦ - حَقِيقَةٌ وَفِي اسْتِدَانٍ حُكْمًا
 ٤٥٧ - كَاسْطَاعَ يَسْطِيعُ إِذَا هَمْزٌ فُتِحَ
 ٤٥٨ - فَزِيدَ سِينٌ مِثْلُهَا أَهْرَاقًا
 وَلَمْ يَعْدُرْ أَوْ يَفْضُلْ فِي الْحِمَى
 يَخْصُمُوا يَنْظُرُوا يَرْطُمُوا
 أَنْ لَا يَكُونَ مِثْلَ فَعَلْتَ يَقَعُ
 وَحَذَفِ هَمْزِ الْوَضَلِ هَكَذَا تَبَتْ
 وَبَعْضُهُمْ بِكَسْرِ فَا لَهُ يَعِي
 مُعْتَبِرًا أَضْلَ سُكُونِ أَخْوَجَا
 لَهُ يَجُوزُ كَسْرُ فَا وَالْفَتْحُ عِ
 مَعَ اسْمِ فَاعِلٍ كَكُنْ مُقْتَلَةٌ
 فَبِائِكَسَارِ فَا وَفَتْحِ يَضْرُ
 أَوْ قُلْ إِخْصَامًا إِذَا الْإِغْلَامِ
 أَذْغَمَ بِقَلْبِهَا لِمَا بَعْدَ تَلَا
 وَاتَّقَلْتُ فَأَضْلُهُ تَطَهَّرَا
 لِكُونِ طَا مُسَكَّنًا قَدْ عَلِمَا
 لِكُنْ حَذَفَ تَا جَوَازًا يُنْمَى
 فَأَضْلُهُ أَطَاعَ هَكَذَا يَبْضَغُ
 آبِيهِمَا بِذَا لِيَضْمٍ لَأَقَى

الباب الثالث في المهموز

- ٤٥٩ - لَمْ يُسَمَّ بِالصَّحِيحِ إِذْ قَدْ ثَقَلَتْ
 ٤٦٠ - وَهُوَ يَجِي ثَلَاثَةً أَقْسَامًا
 ٤٦١ - وَالْعَيْنُ كَأَسْأَلْنِي وَلَامٍ كَأَقْرَأُوا
 ٤٦٢ - لِكِنَّهُ بِقَلْبِهِ قَدْ خُفِّفَا
 هَمْزَتُهُ حَرْفًا لِيلِينَ يُنْسَبُ
 مَهْمُوزٌ فَا كَأَخَذُوا إِمَامًا
 وَحُكْمٌ هَمْزٌ كَصَحِيحٍ يَلْجَأُ
 وَالْجَعْلُ بَيْنَ بَيْنَ جَائِزًا وَفَى

- ٤٦٣ - وَحَذَفِهِ أَيْضًا فَأَمَّا السَّابِقُ
 ٤٦٤ - تَقْلِبُهُ مُوَافِقًا شَكْلًا سَبَقُ
 ٤٦٥ - كَرَّابِهِ وَتَوَمُّمِهِ وَبِيرِهِ
 ٤٦٦ - كَسَأَلْتِ وَلَوَّمْتِ وَسَبَلَا
 ٤٦٧ - إِنْ يَفْتَحِ اثْرُ كَشْرٍ أَوْ ضَمَّ قَلْبُ
 ٤٦٨ - كَمِيرٍ وَجَوْنٍ أَضْلُهُمَا
 ٤٦٩ - وَشَدَّ قَلْبُهُ وَسَابِقُ فُتِخَ
 ٤٧٠ - وَثَالِثُ إِنْ هَمَزَةٌ تَحْرَكَتْ
 ٤٧١ - فَتِلْكَ تَحْدَفُ بُعِيدَ الدِّينِ
 ٤٧٢ - وَأَعْطِ شَكْلَهَا لِسَاكِنِ سَبَقُ
 ٤٧٣ - أَضَالَةٌ أَوْ زَيْدٌ تَا لِبَلْمَعْنَى
 ٤٧٤ - مَسْأَلَةٌ كَذَا وَحَمْرٌ وَرَدُّ
 ٤٧٥ - كَذَا أَحْمَرُ بِهِمَزِ الْوَضَلِ
 ٤٧٦ - وَجَيْلٌ حَوْبَةٌ فَأَضَلُ ذَا
 ٤٧٧ - وَأَبُوئَيْبُوبٌ مَعَ اللَّفْظَيْنِ
 ٤٧٨ - أَجَازَ نَقْلَ الشَّكْلِ فِي ذِي الْأَخْرَفِ
 ٤٧٩ - وَإِنْ يَكُ السَّابِقُ لَيْتَا زَالِدَا
 ٤٨٠ - فَكَانَ وَآوَا وَكَذَلِكَ الْيَا جَعِلُ
 ٤٨١ - وَتُدْعِيهِمُ الْأَوَّلُ فِي ذَا الْأَجْرِ
 ٤٨٢ - كَذَا أَفَيْسٌ إِذِ التَّضْغِيرُ
 ٤٨٣ - وَإِنْ يَكُ الْأَلْفُ بِمِثْلِ الْقَائِلِ
- فَسَاكِنٌ مُحْرَكًا مَا يَسْبِقُ
 فَقَلْبُ سَاكِنٍ لِيَلِيهِ أَحَقُّ
 وَالثَّانِ ذُو التَّحْرِيكِ مَعَ وَزِيرِهِ^(١)
 وَعِنْدَ ذَا فِي تَشْغَبَ لَهُ انْجِلَا
 يَاءٌ وَآوَا وَفَقَّ مَا لَهُ ضَجِبُ
 بِالْهَمْزِ مِثْلَ جَوْنٍ قَدْ عَلِمَا
 كَمِثْلِ لَا هَتَاكَ بِالْقَلْبِ يَصِحُ
 وَسَابِقٌ لَهَا مُسْكِنًا ثَبِتُ
 لَجَمْعِ لَفْظِهِ ذَوِي تَسْكِينِ
 صَحِيحٌ أَوْ وَآوٍ وَيَاءٌ اسْتَحَقُّ
 كَمَلِكِ بِنِ مَلَأَكِ قَدْ يُتْبَى
 فَأَضَلُّهُ الْأَحْمَرُ إِذْ نَقَلَا فَقَدْ
 لِأَنَّ شَكْلَ اللَّامِ غَيْرُ أَضَلِ
 حَوَابَةٌ وَجَيْالٌ عِ الْمَأْخِذَا
 كَابْتِغَى مَرَّةً لَدَى الثَّبِينِ
 طُرُوءُهُ وَقُوءَةٌ لَهَا تَفِي
 لِغَيْرِ إِخَاقٍ فَمَدًّا أَوْجَدَا
 هَمْزَتُهُ كَمِثْلِ مَا قَبْلُ عُقْلُ
 نَحْوُ عَطِيَّةٍ وَمَقْرُوءِ السَّرِيِّ
 قَدْ يُشْبِهُ الْمُدَّةَ يَا نَحْرِيرُ
 جَعِلَ بَيْنَ بَيْنَ مِثْلِ السَّائِلِ

- ٤٨٤ - وَإِنْ حَوَتْ كَلِمَةً هَمْزِيْنِ
 ٤٨٥ - فَالثَّانِي السَّاكِنَ أُنْدِلُ أَلِفًا
 ٤٨٦ - إِلَّا أَيْمَةً أَتَى بِأَلْيَاءِ
 ٤٨٧ - وَشَدُّ كُلِّ وَخُذٌ وَمُزٌّ بِالْحَذْفِ
 ٤٨٨ - وَإِنْ لِسَابِقِي كَسْرَتْ يَنْقَلِبُ
 ٤٨٩ - وَإِنْ يُضَمُّ فَلِوَاوٍ قَلْبًا
 ٤٩٠ - وَإِنْ مَعَ الْكَلِمَتَيْنِ وَرَدَا
 ٤٩١ - وَسَاكِنُ الْحِجَازِ كُلاًَّ خَفُفَا
 ٤٩٢ - أَأَنْتِ ظَنِيَّةٌ لِهَذَا يَشْهَدُ
 ٤٩٣ - أَمَا سُقُوطُهَا مِنَ الْإِنْسَانِ
 ٤٩٤ - فَصَارَ لِأَهْلِهَا ثُمَّ زَادُوا أَلِفًا
 ٤٩٥ - وَقِيلَ أَضْلُهُ الْإِلَهُ فَحَذِفَ
 ٤٩٦ - مِثْلُ يَرَى فِي الْحَذْفِ بَعْدَ الثَّقَلِ
 ٤٩٧ - أَلِفًا أَلِفًا ثُمَّ فَتْحُ الْهَمْزَةِ
 ٤٩٨ - وَفِي يَرَى يَجِبُ ذَا التَّخْفِيفِ لَا
 ٤٩٩ - كَذَا نَأَى لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا
 ٥٠٠ - بِمُضَمِّ رَأَى رَأَوْا رَأِيَا
 ٥٠١ - يَرَى يَرُونَ يَرِيَانِ وَتَرَى
 ٥٠٢ - لَمْ تَرِيَا تَرَوْا تَرِي وَتَرِيَا
 ٥٠٣ - حُكْمُ يَرُونَ كَيَرَى لَكِنْ حَذِفَ
 ٥٠٤ - يَا يَرِيَانِ أَلِفًا لَنْ يُقْلَبَا
 ٥٠٥ - وَحَذِفُهَا كَوَاجِدٍ يَجْعَلُهُ
 وَتَبِعَ الْمَفْشُوحَ ذُو الشُّمُوكِ
 كَادِمٍ وَآخِذٍ يَدَ الْوَفَا
 وَتَغْضُفُهُمْ بِهَمْزَتَيْهِ جَائِي
 إِذْ كُلُّهَا بِهَمْزَتَيْنِ تُلْفِي
 ثَانٍ بِنَاءٍ نَحْوُ إِنْسِرَ تَنْتَهَبُ
 ثَانٍ مُسَكِّنٍ كَأَوْتِرِ النَّبَا
 خَفُفَ ثَانٍ عِنْدَ ابْنِ أَحْمَدَا
 بَيْنَهُمَا قَدْ زَادَ بَعْضُ أَلِفَا
 فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ذَا لَا يُوجَدُ
 وَمِنْ إِلَيْهِ شَدُّ بِالْقِيَّاسِ
 وَاللَّامُ بِالِادْغَامِ فَاللَّهُ اعْرِفَا
 هَمْزٌ بِثَقَلٍ فَادْغَامٌ قَدْ أَلِفُ
 فَأَضْلُهُ يَرَأِي قَبْلَ الْجَعْلِ
 لِرَائِهِ نُقِلَ بَعْدَ بُزْهَةِ
 فِي أَخْوَاتِهِ كَأَيِّ سَأَلَا
 ذَوْنَهُمَا فَقُلْ لَدَى انْتِصَالِهَا
 رَأَتْ رَأَيْنَ رَأَا مُنْتَهِيَا
 لَمْ تَرِيَا يَرَيْنَ أَنْتَ قَدْ تَرَى
 تَرَيْنَ قَدْ أَرَى تَرَى حُذِّبْنَا
 أَلِفُهُ لِسَاكِنٍ لَهُ رَدِفُ
 خَوْفًا لِسَاكِنَيْنِ أَنْ يُرْتَكَبَا
 إِذْ نُونُهُ بِعَامِلٍ تُزِيلُهُ

- ٥٠٦ - أَضَلُّ ثَرَيْنَ ثَرَايَيْنَ فَحَذِفْ
 ٥٠٧ - صَارَ ثَرَيْنَ مِثْلَ فِعْلِ الْجَمْعِ
 ٥٠٨ - وَثَرَيْنَ قُلْ مَعَ الثَّقِيلَةِ
 ٥٠٩ - وَكَسْرُ يَائِهِ لِأَن يَطْرِدَا
 ٥١٠ - وَالْأَمْرُ زَهَ رَيَا وَزَوَا وَزَي رَيَا
 ٥١١ - زَيْنٌ قُلْ زُونٌ ذَا مُوَكَّدَا
 ٥١٢ - لِعَدَمِ السُّكُونِ فِي زَيْنٍ قَدْ
 ٥١٣ - لِفَقْدِ ضَمَّةٍ عَلَيْهِ قُدِّمَتْ
 ٥١٤ - وَالْفَاعِلُ الرَّائِي بِهِمْزٍ ثَابِتٌ
 ٥١٥ - وَجَارَ أَنْ يُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَا
 ٥١٦ - فَحَسُّ أَرَى يُرَى إِزَاءَةً عَلَى
 ٥١٧ - مَفْعُولُهُ الْمَزِيئِيُّ أَضْلُهُ أَتَى
 ٥١٨ - وَحَذَفَ هَمْزَةً لَهُ مَا وَجَبَا
 ٥١٩ - فَلَمْ يَكُنْ مَفْعُولُهُ مُسْتَشْبَعَا
 ٥٢٠ - أَمَّا مُرَى فَكَثْرَةُ اسْتِعْمَالِهِ
 ٥٢١ - مَوْضِعُهُ مَرَأَى وَمَرَأَى آلَتُهُ
 ٥٢٢ - فَيَسَا عَلَى النَّظِيرِ لَكِنْ لَمْ يَقَعِ
 ٥٢٣ - مَهْمُوزٌ فَا مِنْ خَمْسَةِ الْأَبْوَابِ جَا
 ٥٢٤ - وَأَهْبَتْ وَأَسَلَتْ مَا عَيْتُهُ
 ٥٢٥ - نَحْوُ رَأَى وَيَسَيْتَ وَلَوْ مَا
 هَمْزٌ وَيَاءٌ بَعْدَ مَا صَارَ أَلِفٌ
 وَالْفَرْقُ بِالتَّقْدِيرِ لَا بِالْوَضْعِ
 إِذَا جَوَّزِمُ لَدَيْهِ خَلَّتْ
 بِكُلِّ نُونَاتٍ بِهَا قَدْ أُكِّدَا
 زَيْنٌ وَيَا رَيَا كَمَا لَمْ تَرَيَا
 بِأَثْقَلِ الثَّوْنَيْنِ فِي كُلِّ بَدَا
 جَاءُوا بَيْنَا وَوَاوُ جَمْعِ انْفَقَدَ^(١)
 زَيْنٌ رُونٌ رَيْنٌ بِثُونٍ خُفِّقَتْ
 لِفَقْدِ مَا يَقْبَلُ شَكْلَ الْهَمْزَةِ
 كَمِثْلِ مَا فِي سَائِلِ أَمْضَيْنَا
 هَذَا لِحَذْفِ مَا لَهُ قَدْ نُقِلَا
 مَرْوُورِيَّةٌ لَكِنْ أُعِلَّ يَا فَتَى
 إِذْ حَذَفَهَا فِي فِعْلِهِ قَيْسَا أَبِي
 لِذَلِكَ فِي الْفَاعِلِ أَيْضًا مُنْعَا
 أَعْطَتْهُ شَبَهَ الْقَيْسِ فِي إِغْلَالِهِ
 وَذَا جَمِيعًا نَالَ حَذْفًا هَمْزَتُهُ
 مَجْهُولُهُ رُئِي قَدْ يُرَى السَّلْعُ
 كَأَخَذَتْ وَأَدَبَتْ وَأَرْجَا
 هَمْزٌ ثَلَاثَةٌ لِيَنْ يُبَيِّنُهُ
 مَهْمُوزٌ لَامٌ أَرْبَعًا قَدْ عَلِمَا

(١) هكذا النسخ، والنظائر أن الصواب: «ووار جمع ما انفقد» بزيادة «ما» النافية، فلترجع الشرح.

- ٥٢٦ - كَهَيُّوْتُ وَسَبَّاتُ وَصَدِئْتُ
 ٥٢٧ - مُضَاعَفًا لَمْ يَكُ إِلَّا الْأَوَّلُ
 ٥٢٨ - وَلَمْ يَقَعِ هَمْزٌ مَحَلَّ أَحْرَفِ
 ٥٢٩ - بِالْهَمْزِ إِلَّا عَيْنُهُ أَوْ لَامًا
 ٥٣٠ - وَأَجْوَفٌ كَذَا لَمْ يَكُ جَائِي (١)
 ٥٣١ - كَانَ جَاءَ عَيْنٌ نَاقِصٌ هَمْزُ
 ٥٣٢ - لَفِيْفُهُمْ كَذَا إِذَا مَا فُرِقَا
 ٥٣٣ - مَقْرُونُهُ كَذَا بِغَيْرِ الْفَاءِ
 ٥٣٤ - وَتُكْتَبُ الْهَمْزَةُ فِي الْأَوَائِلِ
 ٥٣٥ - كَالْأَبِ وَالْأُمِّ وَإِنِطَ وَإِنْبَدَا
 ٥٣٦ - مَعَ خِفَّةِ الْأَلِفِ أَمَّا فِي الْوَسْطِ
 ٥٣٧ - كَالرَّأْسِ وَاللُّؤْمِ وَذَنْبٍ شَاكَلَتْ
 ٥٣٨ - كَسَأَلَتْ وَسَيِّمَتْ وَلَوْمَا
 ٥٣٩ - وَإِنْ تَحَرَّكَ أَحْجَرَ الْكَلِمَةِ
 ٥٤٠ - لِكُونَ شَكْلِهَا عَلَيْهَا عَارِضًا
 ٥٤١ - إِنْ يَسْكُنُ السَّابِقُ مَا شَيْءٌ رُقِمَ
 ٥٤٢ - كَالْحَبِّ وَالرُّدِيِّ وَبُزِّ الْعَلِيِّ
- وَجَزَاتٌ تَجْزَأُ مِثْلُ أَخَذَتْ
 كَانَ قَدْ يَسُنُّ حِينَ مَثَلُوا
 عَلَيْهِمْ لَذَا مِثَالٌ لَمْ يَفِ
 كَوَادَتْ وَوَجَأَ الْغُلَامَا
 بِالْهَمْزِ غَيْرُ لَامِهِ وَالْفَاءِ
 كَالْفَا فَقَطُ رَأَى أَبِي لَهُ حُرْزُ
 فِي غَيْرِ عَيْنِهِ فَقُلْ وَأَيُّ اللَّفَا
 نَحْوُ أَوَى خَالِقِ السَّمَاءِ
 بِالْفِ فِي كُلِّ حَالٍ تَنْجَلِي
 لِقُوَّةِ الْكَاتِبِ عِنْدَ الْإِنْبَدَا
 سَابِكَةٌ كَشَكَلٍ مَا قَبْلُ سَقَطَ (٢)
 وَوَفَقَ شَكْلِهَا إِذَا مَا حُرَّكَتْ
 لِأَجْلِ أَنَّ الشُّكْلَ مِنْهَا عَلِمَا
 تُكْتَبُ بِوَفْقِ شَكْلِهِ قُدِّمَتْ
 مِثْلُ قَرَأَ طُرُوقِي دَا الْمُرْتَضَى
 إِذْ شَكْلُهَا طَرَأَ مَا قَبْلُ عُدِمَ
 قَدْ تَمَّ دَا الْمُهْمُوزُ خُذْ لِلْمَثَلِ

البَابُ الرَّابِعُ فِي الْمَثَالِ

- ٥٤٣ - سَمَّ مَعَلَّ الْفَاءِ بِالْمِثَالِ لِيَسْبِيهِ الصَّحِيحُ فِي الْأَفْعَالِ

(١) لم يزن ولعله وأجوف كذا فليس بجائي إلخ.

(٢) أي وقع وحصل.

- ٥٤٤ - فِي صِحَّةٍ وَعَدَمِ الْإِغْلَالِ أَوْ
 ٥٤٥ - كـ«عَدَهُ» وَ«زَنَ» أَبْوَابُهُ خَمْسًا بَدَأَ
 ٥٤٦ - يَجْدُ» فِي لُغِيَّةِ لِعَامِرٍ
 ٥٤٧ - لِثِقَلِ وَقِيلَ لِاتِّبَاعِهِ
 ٥٤٨ - وَالزَّوَاوُ وَالْيَا حُكْمُ ذَيْنِ أَوْلَى
 ٥٤٩ - وَ«وَعَدَتْ» وَ«وَقَرَّتْ» وَ«وُقِرَا»
 ٥٥٠ - وَ«يُسِرَّتْ» وَ«يُمِنَّتْ» وَ«يُمِنَا»
 ٥٥١ - إِذْ قُوَّةُ الْإِنْسَانِ فِي ابْتِدَاءِ
 ٥٥٢ - إِغْلَالِهِ بِالْقَلْبِ أَوْ سُكُونِهِ
 ٥٥٣ - إِذِ السُّكُونُ أَوْلَى تَعَدُّرًا
 ٥٥٤ - وَقَلْبُهُ لِحَرْفِ عِلَّةٍ عَلِيمٍ
 ٥٥٥ - وَالنَّاءُ لَمْ يُعْرَضُوا فِي الْأَوَّلِ
 ٥٥٦ - وَمُضَدَّرٍ فَمَنْعَ لِذَلِكَ أَوْلَى
 ٥٥٧ - فِي غَيْرِ تَكْلَانٍ لِفَقْدِ اللَّبْسِ
 ٥٥٨ - أَجَازَ سَبَبِيَّتِهِ لَا الْفَرَاءَ
 ٥٥٩ - إِلَّا لَدَى إِضَافَةِ تَقْوَمُ فِي
 ٥٦٠ - وَقُلْ مَعَ الضَّمِيرِ فِيهِ «قَدْ وَعَدَهُ»
 ٥٦١ - وَأَوْجِبِ الْإِذْغَامَ فِي «وَعَدَتْ»
 ٥٦٢ - وَ«لَمْ يِعْدَ» وَ«يَعْدَا» وَ«يَعْدُوا»
 ٥٦٣ - فَكِرْهُوا الْخُرُوجَ مِنْ كَسْرِ نُوْيِ
 ٥٦٤ - مِنْ تِلْكَ أَيْضًا نَحْوُ كَسْرِ حَقَّقَا
 ٥٦٥ - مِنْ تَمَّ لَمْ يَجِيءَ عَلَى وَزْنِ «فَعِلَ»
 لِيَكُونَ أَمْرُهُ كَأَجْوَفَ زَوْوًا
 كَنَصَرُوا مَا جَاءَ إِلَّا «وَجَدَا»
 بِحَذْفِ وَوِ قَبْلَ ضَمِّ ظَاهِرِ
 لـ«يَعْدُوا» الْمَشْهُورِ فِي وَقْعِهِ
 حُكْمُ الصَّحِيحِ نَحْوُ «وَاعَدَ الْمَلَأَ»
 وَ«يَنْعَتُ» وَ«يُنْعَتُ» وَ«يَسْرَا»
 وَفِي نَظَائِرِ كَذَا تَبَيَّنَا
 قَوِيَّةٌ وَقِيلَ لَيْسَ جَانِبِي
 أَوْ حَذْفِهِ لِلْبُعْدِ عَنْ إِمْكَانِهِ
 وَالْحَذْفُ لِلتَّقْضَانِ أَيْضًا قَرَرَا
 يُوصِلُ لِلسُّكُونِ مَنْعُهُ فُهُمِ
 وَآخِرِ اللَّبْسِ بِالْمُسْتَقْبَلِ
 فِي مُضَدَّرٍ لِشِبْهِهِ الْمُسْتَقْبَلِ
 وَحَذْفِ تَا الْمُضَدَّرِ مِنْ ذَا الْجِنْسِ
 لِأَنَّهَا لِعِوَضِ نُجَاءِ
 مَقَامِهَا كَذَا اسْتِقَامَةٌ تُفِي
 وَ«وَعَدَا» وَ«وَعْدُوا» كَذَا وَرَدَّ
 لِقُرْبِ مَخْرَجَيْهِمَا كـ«عَدَتْ»
 مُسْتَقْبَلٌ فَأَصْلُهُ «لَمْ يُوْعَدُوا»
 لِضَمَّةٍ قَدْ قُدِّرَتْ إِذَا زُوِيَ
 فَذَا ثَقِيلٌ حَذْفِ وَوِ الْحَقَا
 وَ«فِعْلٌ» إِلَّا «جَبْتُ» كَذَا «دُنَيْلُ»

- ٥٦٦ - فِي «لَمْ تَعِدْ» حُذِفَ لِلْمُشَاكَلَةِ وَفِي «يَضَعُ» أَضْلُهُ «قَدْ يُوَضَعُ لَهُ»
 ٥٦٧ - لَكِنْ لِحَرْفِ خَلْقٍ فِيهِ فُتِحَا «يُوَعِدُ» أَضْلُهُ «يُوَوِّعِدُ الطَّحْيُ»
 ٥٦٨ - وَالْأَمْرُ «عِدْ عِدَا عِدْوَاهُ لِأَجْرِهِ» وَالْوَاعِدُ الْفَاعِلُ مِثْلُ نَاصِرِهِ
 ٥٦٩ - مَفْعُولُهُ الْمُؤَعَّدُ ثُمَّ الْمَوْضِعُ مَوْعِدُهُمْ وَآلَةٌ قَدْ وَضَعُوا
 ٥٧٠ - مِيعَدَةً بِقَلْبٍ وَإِوَاءَ لِكَثْرٍ مَا مِنْ قَبْلِهَا قَدْ جَاءَ
 ٥٧١ - فَقَلَّبُوا مَعَ حَاجِزٍ فِي الْقِنِيَةِ وَالْقَلْبُ دُونَهُ أَحَقُّ الصَّنَعَةِ

الْبَابُ الْخَامِسُ فِي الْأَجْوَفِ

- ٥٧٢ - سُمِّيَ أَجْوَفٌ لِكَوْنِ جَوْفٍ ذَا خَلَا عَنِ الْحَرْفِ الصَّحِيحِ مَاخِذًا
 ٥٧٣ - وَذَا ثَلَاثَةٍ لِأَنَّهُ يَجِي مِثْلًا إِذَا الضَّمِيرُ يَلْتَجِي
 ٥٧٤ - كَقُلْتُ بَابُهُ ثَلَاثًا وَرَدَا كَقُلْتُ بَعِ وَخَفِ إِلَاهَا وَاحِدًا
 ٥٧٥ - وَبَعْضُ أَهْلِ الصَّرْفِ هَاهُنَا نَقَلَ أَضْلًا مَسَائِلَ الْمُعَلِّ قَدْ شَمَلَ
 ٥٧٦ - وَهُوَ أَنَّ أَحْرَفَ التَّغْلِيلِ فِي سَوَى ابْتِدَاءِ سِتًّا مَعَ الْعَشْرِ قَبِي
 ٥٧٧ - وَاشْكَلُهُ بِالثَّلَاثِ وَالسُّكُونِ زِدَ فِي الْعَيْنِ ثُمَّ اللَّامِ هَكَذَا تَرِدُ
 ٥٧٨ - فَسَاكِنٌ مَعَ سَاكِنٍ مِنْهَا سَقَطَ فَعَشْرَةٌ مَعَ خَمْسَةٍ يَبْقَى فَقَطُ
 ٥٧٩ - فَأَرْبَعٌ مَا بَعْدَ فَتْحَةٍ وَفِي كَالْقَوْلِ ثُمَّ بَيَّعَتْ وَخَوْفًا
 ٥٨٠ - وَطَوَّلَتْ وَلَا يُعَلُّ الْأَوَّلُ إِذْ سَاكِنٌ كَالشُّكْلِ قَبْلُ يُجْعَلُ
 ٥٨١ - كَمُوسِرِ الْمِيزَانِ مِنْ وَإِوَاءِ إِلَّا الَّذِي لِفَتْحَةٍ قَدْ وَلِيَا
 ٥٨٢ - لِحِفَّةِ الْفَتْحَةِ وَالسُّكُونِ قَالَ بَعْضُ بِقَلْبٍ قَدْ أَجَازَ أَنْ يُعَلُّ
 ٥٨٣ - أَعْرَبَتْهُ أَعْلُ بِالْحَمَلِ عَلَى يُغْزِي الَّذِي أَتَى لَهُ مُسْتَقْبَلًا
 ٥٨٤ - وَتَحْوُ كَثِيرُونَ قَدْ يُعَلُّ إِذْ كَثِيرُونَ لِهَيْدِي أَضْلُ

- ٥٨٥ - فَصَّازَ بِالْإِذْغَامِ كَثِيرَةٌ
 ٥٨٦ - وَقِيلَ أَضْلُهَا بِضَمِّ الْكَافِ مَعَ
 ٥٨٧ - أَنْ لَا تَصِيرَ الْيَاءُ نَحْوَ الْوَاوِ فِي
 ٥٨٨ - قَيْلُوتَةٍ غَيْبُوتَةٍ كَذَا وَرَدَّ
 ٥٨٩ - وَمَا أَتَى بِالْيَاءِ مِنْهَا أَكْثَرَ
 ٥٩٠ - وَأَوَيْتُهَا كَثِيرَةٌ ذَمِيمَةٌ
 ٥٩١ - وَفِي الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ سَكَنٌ
 ٥٩٢ - وَأَلْفًا تُقْلَبُ إِذْ فَتَحَ مَبْتُ
 ٥٩٣ - إِنْ كُنَّ فِي فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ وَازَنَتْ
 ٥٩٤ - وَلَمْ يَكُنْ فَتَحَ مَضَى كَسَاكِنِ
 ٥٩٥ - وَغَيْرِ جَامِعٍ لِإِغْلَالَيْنِ
 ٥٩٦ - وَغَيْرِ مَشْرُوكٍ دَلِيلِ أَضْلِهِ
 ٥٩٧ - لِحُجْبِهِ الشَّرَائِطِ الْمَذْكُورَةِ
 ٥٩٨ - وَاجِدَهُ تَبِعَ كَالْقِيَامِ
 ٥٩٩ - وَلِسُكُونِ مُفْرَدِ السِّيَاطِ
 ٦٠٠ - فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ لَمْ تُوَازِنِ
 ٦٠١ - حَوَاكَةَ حَوَاةٍ وَحَيْسَدَى
 ٦٠٢ - لِبُعْدِهَا عَنِ وَزْنِ أَفْعَالِ بِنَا
 ٦٠٣ - وَدَعَوِ الْقَوْمِ لِطَارِيءِ سَلِيمِ
 ٦٠٤ - إِذْ عَيْتُهُ وَتَأَوُّهُ كَسَاكِنِ
 ٦٠٥ - وَجَوْلَانِ الْحَيَوَانِ سَلِيمَا
 ٦٠٦ - وَالْمَوْتَانِ حَمَلُوا عَلَيْهِمَا
- فَعَادَ بِالشَّخْفِيفِ لِلْكَثِيرَةِ
 وَوِ يَلِي مِنْ بَعْدِ فَتَحِ يَا رَجَعِ
 صَيْرُورَةٍ فِيمَا بِيَأِيهِ يَبِي
 كُونُوتَةٍ لَذَا إِلَى الْيَاءِ يُرَدُّ
 مِنَ الَّذِي بِالْوَاوِ قَدْ يَشْتَهَرُ
 سَيَدُودَةٌ آخِرُهَا الْهَيْغُوعَةُ
 أَحْرَفُ عِلَّةٌ لِتَخْفِيفِ حَسَنِ
 غَرِيكَةُ الشَّاكِنِ لِيْنَهَا أَحَقُّ
 وَشَكْلُهُنَّ لِلْعُرُوضِ بَايِنَةٌ
 وَلَيْسَ دَلٌّ لِاضْطِرَابِ الْبَدَنِ
 وَلَازِمَ آتِيهِ ضَمُّ الْعَيْنِ
 لَذَا يُعَلُّ قَالَ دَارُ فِعْلِهِ
 دِيَارُهُمْ إِغْلَالُهَا مَأْثُورَةٌ
 لِفِعْلِهِ يَتَّبِعُ فِي الْكَلَامِ
 قَدْ شَابَةَ الدَّارَ بِلَا اشْتِرَاطِ
 فِعْلًا أَعْلَتْ لِاتِّبَاعِ بَيْنِ
 وَصُورَى إِغْلَالُهَا قَدْ فُقِدَا
 قِيلَ دَلَالَةٌ عَلَى أَضْلٍ أَتَى
 وَعَوِرُوا وَاجْتَوَرُوا كَذَا عَلِيمِ
 فِي اعْوَرَّ مَنْ تَجَاوَرُوا فِي مَسْكِنِ
 حِينَ اضْطِرَابٍ مِنْهُمَا قَدْ عَلِمَا
 لِأَنَّهُ نَقِيضُ حَيٍّ قَدَمَا

- ٦٠٧ - جَمَعَ إِغْلَالَيْنِ فِي نَحْوِ طَوَى
 ٦٠٨ - وَطَوَا عَلَيْهِ فِي ذَا يُحْمَلُ
 ٦٠٩ - فِي عَيْنِ آتِيهِ فَأَمَّا الْقَوْدُ
 ٦١٠ - فَأَزْبَعُ إِذَا يُضَمُّ السَّابِقُ
 ٦١١ - يَغْزُوهُمْ وَمِثْلُهُ لَنْ يَدْعُوا
 ٦١٢ - لِضَمِّ السَّابِقِ مَعَ سُكُونِ يَا
 ٦١٣ - فَصَارَ بُوْعٌ ثُمَّ بَعْدَ قَلْبَا
 ٦١٤ - وَبِالسُّكُونِ ثَالِثٌ قَدْ خُفِّفَا
 ٦١٥ - غُيْبَةٌ صَحَّتْ لَذَا وَتَوْمَةٌ
 ٦١٦ - مِوزَانٌ دَاعِيَتُنَا مِثَالُ ذَا
 ٦١٧ - فِي أَوَّلِ ثَقَلْبُ يَا يَا سَبَقُ
 ٦١٨ - فَصَارَ مِيزَانًا كَذَلِكَ دَاعِيَةٌ
 ٦١٩ - وَلَا يُعَلُّ دَوْلٌ لِكُونِهِ
 ٦٢٠ - وَثَالِثٌ سُكْنٌ لِلتَّخْفِيفِ مَعَ
 ٦٢١ - صَارَ رَضُوا وَرَابِعٌ كَمِثْلِ ذَا
 ٦٢٢ - كَيَخْرَفُوا وَيَبِيعُوا وَيَقُولُوا
 ٦٢٣ - لِيُضْعَفِ يَا وَالْوَاوِ عَنْ أَنْ تَحْمَلَا
 ٦٢٤ - لِلْفَتْحِ صَارَ فِي يَخَافُ أَلِفَا
 ٦٢٥ - فِي غَيْرِ خَوْفٍ صِرْنَ قَدْ يَخَافُ مَعَ
 ٦٢٦ - وَأَدْوَرٌ وَأَعْيُنٌ مَا قَدْ يُعَلُّ

(١) كان نص هذا الشطر هكذا:

إِذْ ذَاتُ فَتْحٍ لَيْتَهُ وَاهِيَةٌ
 وفيه انكسار الوزن، فأصلحته، فته.

- ٦٢٧ - وَجَدُولٌ لِقَوْتِ الْإِلْتِحَاقِ بِهِ
 ٦٢٨ - أَنْ لَا يُعْلَى فِي اعْتِلَالٍ سَبَقَا
 ٦٢٩ - كَذَلِكَ التَّقْوِيمُ كَالْتَّبِيانِ
 ٦٣٠ - وَمِثْلُهُ انْخِيطَ وَالْمَقْوَالُ
 ٦٣١ - وَمَعَ ذَا أُعِلَّتِ الْإِقَامَةُ
 ٦٣٢ - وَلَمْ يَكُ التَّقْوِيمُ مِثْلَ قَامَا
 ٦٣٣ - فَأَبْطَلَ التَّبَعُ فِي الْإِغْلَالِ
 ٦٣٤ - لِأَنَّهُ لَيْسَ أَصِيلاً مُتَّبِعٌ
 ٦٣٥ - وَاسْتَحْوَذَتْ وَكُلُّهَا أَضْلًا تَدُلُّ
 ٦٣٦ - قَالُوا وَقَالَتْ قَالَتَا وَقُلْنَ قِسْ
 ٦٣٧ - فَحَذَفَ وَآوِ بَعْدَ قَلْبِهَا الْأَلْفُ
 ٦٣٨ - وَلَمْ تُضَمَّ الْفَاءُ فِي حِفَّتِ الْعِدَا
 ٦٣٩ - مَا نَقَلُوا فِي قُلْنَ شَكْلَ الْعَيْنِ
 ٦٤٠ - وَذَا آتَى كَأَمْرِ جَمْعِ أَنْثَا
 ٦٤١ - كَبِعْنَ لِلْمَعْلُومِ وَالْمَجْهُولِ
 ٦٤٢ - مِثْلَ تَفَعَّلَ مَاضِيًا وَأَمْرًا
 ٦٤٣ - وَقُلْنَ مِنْ كَطَلْنَ لَمْ يُفْرَقُوا
 ٦٤٤ - وَبِعْنَ حِفْنَ بِالْتِبَاسِ وَرَدَا
 ٦٤٥ - مُضَارِعُهُ يَقُولُ جِئْ لَأَجْرِهِ
 ٦٤٦ - وَالْأَمْرُ قُلْ وَالْأَضْلُ قَبْلَ الثَّقَلِ
 ٦٤٧ - وَحَذَفَ وَآوِ فِي قُلِ الْحَقُّ بَدَا
 ٦٤٨ - فَحَكَمَهُ الشُّكُونُ فِي التَّقْدِيرِ لَا
 وَقَوْمُوا صُحَّحَ أَيْضًا فَاثْبِتْهُ
 وَالرَّمْيُ لِلشُّكُونِ آخِرًا بَقِيَ
 أَنْ لَا يَكُونُ فِيهِ سَاكِنَانِ
 وَمِخْطَطٌ فَرَعٌ فَلَا إِغْلَالُ
 لِعِلَّةٍ فِي قَامَ مُسْتَدَامَةٌ
 لِكُونِ قَوْمُوا قَرِينًا دَامَا
 وَلَا تَقُلْ قَوَى أَقَامَ حَالِي
 مَا أَقْوَنَهُ وَأَعْيَلَتْ كَذَا وَقَعُ
 قَالَ وَقَالَا بِالصُّمَيْرِ إِذْ يَحُلُّ
 وَأَضَلُّ قُلْنَ قَدْ قَوْلُنَ فَاثْبِتْهُ
 وَضَمَّ قَابِ لِيَدُلُّ مَا حَذِفَ
 لِأَنَّ مَا يُنْقَلُ قَبْلُ قَدْ بَدَا
 لِنَفْسَا لِكُونِهِ بِفَتْحِ ذَيْنِ
 إِذْ فَرَقَهُ بِالْإِعْتِبَارِ أَحَدِنَا
 أَوْ غِرَّةِ الْوَاضِعِ بِالذُّهُولِ
 تَفَاعُلًا تَفَعَّلَ اسْتَمْرًا
 بَلْ بِالطَّوِيلِ أَضَلَّ طَالَ حَقَّقُوا
 لِأَنَّ فَرَقًا بِمُضَارِعِ بَدَا
 وَالْحَذَفُ فِي يَقُلْنَ خَذْ لِدَاكِرِهِ
 أَقُولُ بِحَذَفِ نَاقِصٍ عَنْ أَضَلِ
 لِأَنَّ كَسْرًا عَارِضًا قَدْ وَجَدَا
 قَوْلًا وَقَوْلُنَ بِثُبُوتِ حَصَلَا

- ٦٤٩ - إِذْ شَكَلُ ذَا بِالذَّاحِلِينَ وَجِدَا
 ٦٥٠ - لِيَذَا مُضَارِعٌ عَلَى الْفَتْحِ بِنِي
 ٦٥١ - لِأَنَّ هَيْدِي الشَّاءِ غَارِجِيَّةٌ
 ٦٥٢ - وَقُلْ مَعَ التُّونَابِ حَيْثُ شُدَّدَتْ
 ٦٥٣ - قَوْلُنْ وَقَوْلُنْ إِنْ يَجِيءُ مُحَقَّفًا
 ٦٥٤ - فَأَصْلُهُ الْقَارِوُ ثُمَّ قَلِبَتْ
 ٦٥٥ - مِثْلُ كِسَاءٍ أَضْلُهُ كِسَاوُ
 ٦٥٦ - لِطَرَفٍ ثُمَّ إِلَى هَمْزٍ قَلِبُ
 ٦٥٧ - لِكَوْنِهِ الْحَاجِزَ غَيْرَ حَاصِنِ
 ٦٥٨ - فَإِنْ حَذَفْتَ أَوْلَا فَيَلْتَبِسُ
 ٦٥٩ - فَحَذِفِ الْأَخِيرُ ثُمَّ انْقَلَبَا
 ٦٦٠ - كَالهَاعِ وَاللَّاعِ فَأَصْلُ ذَيْنِ
 ٦٦١ - كَالهَارِ وَالشَّاكِ فَكَانَا هَائِرَا
 ٦٦٢ - فَالْقَلْبُ جَائِزٌ لَدَيْهِمْ كَالْقَبِي
 ٦٦٣ - فَالسَّيْنُ قُدِّمَتْ قُسُورًا قَدْ قَفِي
 ٦٦٤ - فَكَسَرُوا سَيْنَا لِيَذَا الْإِتْبَاعِ
 ٦٦٥ - فِي أَنْوَقٍ ثُمَّ لِوَاوٍ قَدَّمُوا
 ٦٦٦ - مَفْعُولُهُ الْمَقُولُ أَضْلُهُ أَتَى
 ٦٦٧ - مِثْلُ يَقُولُ ثُمَّ زَائِدٌ حَذِفُ
 ٦٦٨ - وَأَخْفَشَ يَقُولُ أَضْلُ حَذِفَا
- أَلِفٍ فَاعِلٍ وَتُونٍ أَكْذَا
 فِي دَعْنَا الْأَلِفَ دَعَّ عَنِ السِّنِّ
 وَاللَّامُ فِي قَوْلِنِ دَاخِلِيَّةٌ
 قَوْلِنِ أَوْ قَوْلِنِ هَكَذَا بَدَتْ
 وَالْفَاعِلُ الْقَائِلُ حَقًّا قَدْ صَفَا
 لِأَلِفٍ إِذْ فَتَحَهُ قَبْلُ ثَبِتُ
 وَقَلِبِ الْأَلِفَ هَذَا الْوَاوُ
 وَالْفَاصِلُ الْأَلِفُ مَعْدُومًا حَسِبُ
 فَالْأَلِفَانِ اجْتَمَعَا فِي الْأَلْسِنِ
 بِالْمَاضِي حَذَفُ الثَّانِ هَكَذَا فَحَسِبُ
 هَمْزًا وَبَعْضُ حَذْفُهُ قَدْ نُسِبَا
 هَائِعِ اللَّائِعِ بِالْهَمْزَيْنِ
 وَشَائِكَا وَالْحَادِ وَاحِدًا يُزَى
 فَأَصْلُهُ الْقُورُوسُ فَافْتَهَمَ وَقَسِ
 فَصَارَتَا يَاءَيْنِ لِلتَّطْرُفِ
 فَأَتَيْتُ قَدْ جَاءَ بِالشَّمَاعِ
 فَقَلِبَتْ يَاءٌ فَلَيْسَ يُعْلَمُ^(١)
 مَقُورُولَهُمْ إِغْلَالُهُ قَدْ ثَبَتَا
 لِأَنَّ مَا قَدْ زِيدَ حَذْفُهُ أَلِفُ
 إِذْ زَائِدٌ عَلَامَةٌ قَدْ عُرِفَا

(١) كان نصر هذا الشطر هكذا:

قَلِبَتْ يَاءٌ لَيْسَ قِيمًا يُعْلَمُ

وفيه انكسار، فأصلحته، فتنبه.

- ٦٦٩ - وَقَالَ سَيَبَوِيهِ فِي جَوَابِهِ
وَالْمِيمُ أَغَثَتْ سِمَةً فِي بَابِهِ
٦٧٠ - فَوَزَّنُهُ مَفْعَلَةٌ فِي الْأَوَّلِ
وَالثَّانِ بِالْمَقُولِ فِيهِ يَنْجَلِي
٦٧١ - فَمِثْلُهُ الْمَبِيعُ أَضْلُهُ وَرَزْدُ
مَبْيُوعَةً بِمِثْلِ يَبِيعُ مَنْ يَوَدُّ
٦٧٢ - وَوَاوُهُ حَذِفَ عِنْدَ عَمْرٍو
وَالْيَاءُ عِنْدَ أَحْفَشٍ فِي الشَّبْرِ^(١)
٦٧٣ - تُكْسَرُ بَا سَلَامَةً لِلْيَاءِ
أَوْ قَلْبُ وَاوٍ يَا لِكُشْرِ الْبَاءِ
٦٧٤ - فَوَزَّنُهُ الْمَفْعَلُ عِنْدَ الْأَوَّلِ
وَعِنْدَ ثَانٍ بِمَفِيلٍ قَابِلٍ
٦٧٥ - وَالْمَرْضِعُ الْمَقَالُ كَانَ مَقُولًا
فِي أَضْلِهِ مِثْلُ يَخَافُ جُعَلًا
٦٧٦ - كَذَا مَبِيعٌ كَتَبِيعٌ قَدْ يُعَلُّ
وَفَرَقَهُ مِنْ اسْمِ مَفْعُولٍ حَصَلُ
٦٧٧ - مُقَدَّرًا كَالْفُلْكِ جَمْعًا مُفْرَدًا
كَالْأَسَدِ جَمْعًا وَكَقْفَلٍ وَاحِدًا
٦٧٨ - وَقِيلَ مَجْهُولٌ فَأَضْلُهُ قَوْلُ
قَالُواوُ يَاءُ ضَارٍ إِذْ كَسَرَ نُقِلَ
٦٧٩ - وَبُوعٌ فِيهِ لُغَةٌ قَدْ ضَعُفَتْ
إِسْمَامٌ ضَمٌّ فِيهِ عَنْ قَوْمٍ ثَبِتَ
٦٨٠ - كَذَاكَ بِيَعٍ اخْتِيزَ ثُمَّ انْقِيدَ مَعَ
قُلْنَ وَبِعْنَ لِلثَّلَاثِ قَدْ جَمَعَ
٦٨١ - وَفِي أَقِيمٍ لَا تُجْرُ إِسْمَامًا
إِذْ لَيْسَ ضَمٌّ قَبْلَ يَاءٍ دَامَا
٦٨٢ - وَلَا يَقْلِبُ الْوَاوِ إِذْ ضَمٌّ فَقَدْ
قَبِيلَ يَاءٍ بَعْدَ قَافٍ قَدْ تَرَدُّ
٦٨٣ - قُلْنَ وَبِعْنَ لِلْمَعْلُومِ أَتَيَا
كَذَا إِذَا جُهِلَ لَفْظًا سُورِيَا
٦٨٤ - مُقَدَّرًا لِلْفَرْقِ فَالْمُضَارِعُ
يُقُولُ كَيْضَرَ لِيَخَافُ تَابِعُ

البَابُ السَّائِسُ فِي النَّقِصِ

- ٦٨٥ - سُمِّيَ نَاقِصًا لِنَقْصِ الْآجِرِ
ثُمَّ بِيْذِي أَرْبَعَةٌ أَيضًا دُرِي
٦٨٦ - لِكُونِهِ كَذَاكَ فِي زَمِيئَا
كَحَسِبْتُ تَحْسِبُ لَا زَوِيئَا
٦٨٧ - وَقُلْ زَمَى وَزَمِيَا زَمُوا زَمَتْ
وَزَمَتَا زَمَيْنَ مَعَ مَا أَضْمِرَتْ

- ٦٨٨ - رَمَى أَضْلُ قَلْبُ يَأِيهِ أَلِفٌ
 ٦٨٩ - أَضْلُ رَمَوْا قَدْ رَمَيْوا فَحَذِفَا
 ٦٩٠ - كَذَا رَضُوا لَكِنْ تَضَمَّ ضَادُهَا
 ٦٩١ - وَفِي رَمَتْ قَدْ حَذَفُوا لِلْيَاءِ
 ٦٩٢ - وَرَمْنَا كَذَا لِسَاكِنِ نُوي
 ٦٩٣ - مُسْتَقْبَلُ يَزْمِي لِثَقُلِ سَكْنَا
 ٦٩٤ - وَأَضْلُ يَزْمُونَ كَتِيزِمِيُونَ قُلْ
 ٦٩٥ - وَسُوِّي الرَّجَالُ مَعَ نِسَاءِ
 ٦٩٦ - بِالْفَرْقِ تَقْدِيرًا إِذِ الْوَاوُ أَتَى
 ٦٩٧ - عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ مِنْ ثَمَّ ثَبِتْ
 ٦٩٨ - بِتَرْمِيَنِ أَضْلُوا تَرْمِينَا^(١)
 ٦٩٩ - وَأَضْلُ فَازِمِي فَازِمِي لَكِنْ حَذِفْ
 ٧٠٠ - لَفْظُهُ لِلنِّسَاءِ وَالْمُخَاطَبَةِ
 ٧٠١ - لِذَلِكَ وَقَفَا حَذِفَتْ فِي يَسْرِ مَعَ
 ٧٠٢ - وَالْفَتْحِ فِي يَخْشَى ظُهُورُهُ مُنْعِ
 ٧٠٣ - وَالْأَمْرُ إِزِمِ أَضْلُهُ بِالْيَاءِ
 ٧٠٤ - وَازْمُوا ازْمُوا قَدْ كَانَ ثَمَّ أَسْكِنَا
 ٧٠٥ - قُلِ ازْمِينَ حَيْثُ نُونٌ شَدِيدًا
 ٧٠٦ - تَقُولُ زَامٍ فِي اسْمِ فَاعِلٍ يُعْلَى
 ٧٠٧ - رَفَعًا وَجَزًّا وَأَعْدَهَا نَضْبًا

(١) كان نص هذا الشطر هكذا:

وأضْلُ تَرْمِينِ وفيه انكسار، فأصلحته، فتنبه.

- ٧٠٨ - وَرَامِيُونَ الْأَصْلُ فِي رَامُونَا
 ٧٠٩ - وَضُمُّ مِيمٍ لِاقْتِضَاءِ الزَّوَاوِ لَه
 ٧١٠ - رَفَعًا يَقُولُ رَامِيَايَ أَمَا
 ٧١١ - وَالْجَمْعُ فِي الثَّلَاثِ رَامِيٍّ فَقَطُّ
 ٧١٢ - مَفْعُولُهُ الْمَزْمِيُّ أَضْلُهُ أَتَى
 ٧١٣ - وَإِنْ يُضَفُّ لِنَا بِحَالِ الثَّنِيَّةِ
 ٧١٤ - فِي غَيْرِ رَفَعٍ ثُمَّ جَمْعًا يُجْمَعُ
 ٧١٥ - مَزْمَى فَأَضْلُهُ يَكُونُ مَفْعِلًا
 ٧١٦ - وَالآلَةُ الْمَزْمَى وَمَجْهُولُ رُمِي
 ٧١٧ - لِحِفَّةِ الْفُشْحَةِ وَالثَّانِ قَلْبُ
 ٧١٨ - غَزَا وَيَغْرُو كَزَمَى وَيَزْمِي
 ٧١٩ - لِكَوْنِهَا مِنْ أَحْرَفِ الْإِبْدَالِ
 ٧٢٠ - فِي «يَوْمِ صَالٍ زُطُّ بَعْدَ اسْتِنْبَاحِ»
 ٧٢١ - فِي نَحْوِ صَحْرَاءَ لِكَوْنِهَا الطَّرْفُ
 ٧٢٢ - لَوْ كَانَ أَضْلِيًّا أَتَى فِي جَمْعِهِ
 ٧٢٣ - وَفِي أَوَّاصِلٍ مِنَ الزَّوَاوِ قَلْبُ
 ٧٢٤ - وَقَائِلٍ كَمَا مِنَ الْيَاءِ أَبْدِلًا
 ٧٢٥ - فِي كَأَجْوِهِ وَإِشَاحٍ وَأَجْدُ^(١)
 ٧٢٦ - وَفِي أَدْبِهِ أَبْدِلْتُ مِنْ يَاءِ
 ٧٢٧ - لِحِفَّةِ عَلَى مِيَاهِ ثُمَّ مِنْ
- فَالْحَذْفُ نَالِ الْيَاءِ وَالشُّكُونَا
 وَمَنْ مُنْتَى مَعَ يَاءٍ عَامِلُهُ
 نَصْبًا وَجَرًّا رَامِيَّيَ حَشْمًا
 إِذْ قَلْبُ وَارٍ يَا بِرْفَعٍ يُشْتَرَطُ
 مَزْمُونَةٌ مَا مَرَّ قَلْبًا أَنْبَا
 أَرْبَعُ يَاءَاتٍ بِهَذَا وَافِيَةٌ
 فِي كُلِّ حَالٍ أَرْبَعًا وَالْمَوْضِعُ
 فَلِتَّوَالِي الْكَسْرَاتِ أَبْدِلًا
 يَزْمَى فَيَا الْأَوَّلِ سَالِمًا نَمِي
 لِأَلْفٍ مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ قَدْ نُسِبَ
 وَالزَّوَاوِ فِي أَغْرِيَّتِ يَا بِأَحْتَمِ
 وَهِيَ الَّتِي تَأْتِي عَلَى التَّوَالِي
 فَهَمْزَةٌ مِنْ أَلْفٍ مُطَّرِدَةٌ
 وَقَلْبُهَا فِي الْجَمْعِ يَاءٌ يُعْتَرَفُ
 مِثْلَ صَحَا رِيءَ قَدْذَا فِي مَنَعِهِ^(١)
 وَفِي كِسَاءٍ أَذْوَرٍ كَذَا نُسِبَ
 فِي بَائِعٍ وَجَائِزًا قَدْ جُعِلَا
 أَحَدٌ فِيهِ الْحَدِيثُ هَكَذَا يَرُدُّ
 وَالْيَاءُ قَدْ أَبْدِلَ مِنْ ذَا الْهَاءِ
 أَلْفِهِمْ فِي مُشْتَبِقٍ^(٢) قَدْ زُكِنَ

(١) أي لم يُسمع في كلام العرب فيما روي عنهم اه الناظم.

(٢) أي أحدٌ أحدٌ بتشديد الحاء، وخُففت في الأول اه الناظم.

(٣) بتشديد القاف؛ لضرورة الوزن.

- ٧٢٨ - وَلَا الضَّالِّينَ فُرِي وَلَا جَانَّ
 ٧٢٩ - وَفِي أَبَابِ الْبَحْرِ هَكَذَا يَجِي
 ٧٣٠ - وَالسَّيْنُ مِنْ تَا فِي اسْتِخْذَ قَدْ تَرُدُ
 ٧٣١ - كَذَاكَ فِي أُخْتٍ وَبِتِ تُبْدَلُ
 ٧٣٢ - مِنْ يَاءِ ثِنْيَانٍ كَذَاكَ أُبْدِلْتُ
 ٧٣٣ - كَذَا شِرَازِ الثَّابِتِ مِنْ صَادٍ كَذَا
 ٧٣٤ - وَفِي دَعَالِتٍ عَنِ الْبَا جَائِيَّةِ
 ٧٣٥ - فِي مِثْلِ صَنْغَائِي وَمِنْ لَامٍ تَجِي
 ٧٣٦ - وَالْجِيمُ قَدْ تُبْدَلُ مِنْ يَاءٍ تُشَدُّ
 ٧٣٧ - كَذَاكَ مِنْ مُخَفَّفٍ كَجَجَّيْجِ
 ٧٣٨ - وَالذَّالُ مِنْ تَا نَحْوُ فَرْدٍ بِالْعَمَلِ
 ٧٣٩ - وَالْهَاءُ مِنْ هَمْزَةٍ قَدْ هَرَفَتْهُ
 ٧٤٠ - فِي هَذِهِ مِنْ يَائِهِ قَدْ أُبْدِلَا
 ٧٤١ - وَالْيَا مِنَ الْأَلْفِ فِي التَّضْغِيرِ
 ٧٤٢ - كَذَاكَ مِنْ وَاوٍ كَمِيقَاتٍ يُرَى
 ٧٤٣ - وَمِنْ مُضَاعَفٍ كَمَا مَرَّ سُمِعَ
 ٧٤٤ - مِثْلُ أَنْاسِيٍّ وَمِنْ عَيْنٍ بَدَا
 ٧٤٥ - وَاتَّصَلَتْ قَدْ أُبْدِلْتُ مِنْ تَاءِ
 ٧٤٦ - فِي نَحْوِ سَادِيٍّ قَدْ أَتَتْ مِنْ سَيْنِ
 ٧٤٧ - وَالْوَاوُ مِنَ الْأَلْفِ صَارِبٍ يَجِبُ
- بِفَتْحٍ هَمْزَتَيْهِمَا لَكِنْ وَهَنْ
 لِلاتِّفَاقِ مِنْهُمَا فِي الْخُرُجِ
 وَالشَّاءُ مِنْ وَاوٍ تُحْمَقُ قَدْ تُورَدُ
 عَنْ وَاوِهِمْ هِيَ بِلَامٍ تُعْقَلُ^(١)
 عَنْ سَيْنِ سِدْسٍ بِاطْرَادٍ وَزَدَتْ
 فِي مِثْلِ لُضْبٍ مَنْ بِمَالٍ أَخَذَا
 وَالنُّونُ عَنْ وَاوٍ لَدَيْهِمْ آتِيَّةِ
 نَحْوُ لَعْنٍ لِافْتِرَابِ الْخُرُجِ
 مِثْلُ أَبِي الْعَلِجِ فِي شِعْرِ وَرَدَ
 حَمَلًا عَلَى مُشَدِّدٍ قَبْلُ دُرُجٍ^(٢)
 وَاجْتَمَعُوا كَذَاكَ فِي هَذَا الْبَدَلِ
 حَيْهَلَةٌ مِنْ أَلْفٍ أُبْدِلَتْهُ
 مِنْ تَاءِ طَلْحَةَ وَجُوبًا بُدَلَا
 نَحْوُ مُفْتَبِحٍ كَمَا التَّكْسِيرِ
 مِنْ هَمْزَةٍ فِي الذَّيْبِ جَائِزًا جَرَى
 وَيَاءِ دِينَارٍ مِنَ الثُّونِ اسْتَمِعَ
 فِي جَمْعِ ضِفْدَعٍ صَفَادِيٍّ وَزَدَا
 وَفِي الشُّعَالِيِّ أُبْدِلْتُ مِنْ بَاءِ
 مِنْ تَاءِ ثَالِيٍّ سُمِعَتْ بِاللُّيْنِ
 فِي الْجَمْعِ وَالتَّضْغِيرِ حَيْثُمَا نُسِبَ

(١) هذا البيت ساقط من بعض النسخ، وفي بعضها مؤخر عن البيت التالي، فليتبته.

(٢) أي مضي وسبق.

- ٧٤٨ - كَذَاكَ مِنْ يَا سَهُوْ مُوقِنٍ وَمِنْ
 ٧٤٩ - وَيَسِمُ مِنْ وَآوِ لَ الْقَمِ اسْتَمَرَّ
 ٧٥٠ - وَالثُونِ كَالْعَمْبَرِ وَالْبِتَامِ
 ٧٥١ - وَالصَّادُ مِنْ سِبِينِ كَمَثَلِ أَصْبَغِ
 ٧٥٢ - كَقَالَ بَاعَ ثُمَّ فِي زَايِ أَتَتْ
 ٧٥٣ - فِي كَأَصِيلَالٍ مِنَ الثُّونِ وَمِنْ
 ٧٥٤ - وَالزَّايِ مِنْ سِبِينِ كَيَزِيدُ الشَّعْرُ
 ٧٥٥ - وَالطَّاءُ مِنْ تَاءٍ وَجَوْنًا فِي افْتَعَلَ
 ٧٥٦ - وَمَوْضِعٌ لَمْ تَرَهُ مُقَيَّدًا
- هَمْزِ جَوَازٍ مِثْلُ لُومٍ يَسْتَشِينُ
 وَاللَّامِ كَأَمْبَرٍ امْتَصِيَامٌ فِي امْتَقَرُ
 وَالْبَاءُ كَرَاتِمًا أَتَتْ فِي اللَّامِ
 مِنْ يَا وَوَاوٍ أَلِفٌ لِلْمُبْتَدِئِي
 مِنْ هَمْزَةٍ وَاللَّامِ أَيْضًا أُبْدِلَتْ
 صَادٍ كَمَا فِي الطَّبَعَةِ بِهَا يَعْنُ
 فِي هَكَذَا فَرَدِي مِنَ الصَّادِ اسْتَقَرَّ
 كَاضْطَبَّرَتْ وَفِي فَحَضَطُ ذَا الْعَمَلِ
 فَعَمَائِزُ لَيْسَ يُرَى مُعَارِدًا^(١)

البَابُ السَّابِعُ فِي اللَّفِيفِ

- ٧٥٧ - وَسَمِيَ اللَّفِيفَ إِذْ قَدْ لَفَا
 ٧٥٨ - وَقَدْ أَتَى مَفْرُوقًا أَوْ مَقْرُونًا
 ٧٥٩ - وَحُكْمٌ فَائِهِ كَحُكْمِ وَعَدَا
 ٧٦٠ - وَالْأَمْرُ قَهْ قِيَا وَقَوَا وَقِينَا
 ٧٦١ - وَقَبْنٌ وَقَاعِلٌ يَكُونُ وَاقِي
 ٧٦٢ - وَالْمَوْضِعُ الْمُوقِي وَمِيقَى آلَتُهُ
 ٧٦٣ - ثُمَّ طَوَى يَطْوِي أَتَى مَقْرُونًا
 ٧٦٤ - وَأَمْرُهُ أَطْرٍ وَأَطْرِينَا أَوْاطْوِي
 ٧٦٥ - قُلْ أَطْوِينٌ وَأَطْوِينٌ عَلَيْهِ قِسْ
- لِحَرْفِي الْعِلَّةِ فِيهِ رَدْفًا
 فَأَوَّلٌ وَقَوَا لِنَ يَقْوَوَا
 وَلَايِهِ مِثْلُ رَمَى يَزْمِي الْعِدَا
 قَيْنٌ قُلْ مُوَكَّدًا يَقِينَا
 مَفْعُولُهُ الْمُوقِي قِسِ الْبَاقِي
 وَقِي يُوْقِي إِنْ تَحْوَلُ صِبْغُهُ
 فَحُكْمُهُ كَنَاقِصٍ تَذَرُونَا
 وَإِنْ تُرِدُ نُونَيْنِ فِيهِ تَسْرُوي
 لِأَنَّ أَمِثْلَهُ لَا تَلَسِبُ

(١) كان في هذا الشطر انكسار، فأصلحته؛ لإذن الناظم بذلك، فنتته.

- ٧٦٦ - وَالْأَمْرُ مِنْ رَوِي يَجِي اِزْوِ وَاِزْوِيَا
 ٧٦٧ - وَآخِرُ النَّاقِصِ قَدْ يَزْدُ مَعَ
 ٧٦٨ - لِعَدَمِ الشُّكُونِ بِالْفَتْحِ الَّذِي
 ٧٦٩ - وَكَاغْرُورٌ وَازْوِينٌ مِثْلُ مَا
 ٧٧٠ - وَإِنْ مَعَ الْمُضْمَرِ يَجْتَمِعُ حَذْفُ
 ٧٧١ - نَحْوُ اِزْوُونٌ وَازْوِينٌ إِنْ فَتِحَ
 ٧٧٢ - كَاطُونٌ وَاطُونٌ بِحَذْفِ الْمُضْمَرِ
 ٧٧٣ - فَأَعْلُهُ طَاوٍ فَوَاوٌ^(١) لَا يُعْلُ
 ٧٧٤ - رَيْى وَرَيْيَانِ رَيْئَانِ
 ٧٧٥ - مَا وَاؤُهُ يُعْلُ كَالسِّيَاطِ
 ٧٧٦ - إِذْ يَأْوُهُ الْأَخِيرُ هَمْزَةٌ قَلْبٍ
 ٧٧٧ - وَإِنْ تُصِفُ مُرْتًا ثَنِيَّتُهُ
 ٧٧٨ - بِخَمْسِ يَاءَاتٍ كَرَيْيِي عِدْ
 ٧٧٩ - وَمَا لِتَأْيِثٍ وَمَا لِلثَّنِيَّةِ
 ٧٨٠ - مَفْعُولُهُ الْمَطْوِيُّ وَالْمَطْوَى مَحَلٌّ
 ٧٨١ - مَجْهُولُهُ طَوِي وَيَطْوَى فَاخْكَمَا
 ٧٨٢ - وَكَطْوَى تَجْعَلُ حُكْمَ عَيْنِهَا
 ٧٨٣ - الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ
 ٧٨٤ - مِنْ نَظْمِي «الْمَرَاحِ فِي التَّصْرِيفِ»
 ٧٨٥ - وَعَدُّ أَبْيَاتٍ لَهُ سَبْعُمِائَةٍ
- ثُمَّ اِزْوِينٌ إِنْ بِسُونٍ رُوِيَا
 نُونَيْنِ لِلتَّوَكِيدِ كَيْفَمَا وَقَعَ
 قَبْلَهُمَا أَلَمْ كَاطْوِينٌ ذِي
 فِي فَاطْوِيَا وَفِي اِغْرُورَا قَدْ عَلِمَا
 وَشَكْلُهُ بِمَا يُجَانِسُ أَلْفَ
 مَا قَبْلَهُ فِي غَيْرِهِ الْحَذْفُ يَبْضَحُ
 كَاغْرُورِ الرَّجَالِ وَاغْرِي الْقَوْمِ فَاخْبِرِي
 مِثْلَ طَوِي رَيْئَانِ مِنْ يَزْوِي حَصَلَ
 جَمْعُهُمَا الرُّوَاءُ خُذْ بَيَانِي
 فِرَارُ إِغْلَالَيْنِ وَالْإِفْرَاطِ
 وَأَنْ تَصْبَحُ عَيْنُهُ إِذَا يَجِبُ
 لِيَاءِ مَنْصُوبًا وَخَفِضًا قَلْتَهُ
 فَعَيْنٌ فِعْلٌ ثُمَّ مَا لَأَمَّا تَرِدُ
 فَيَاءٌ مِنْ كَلِمٍ كَانَتْ وَالْيَاءُ
 وَالْأَلَّةُ الْمَطْوَى فَسَلْ مِمَّنْ نَقَلَ
 لِأَمٍ كَالنَّاقِصِ ذَا قَدْ عَلِمَا
 لِحْمَعِ إِغْلَالَيْنِ فِي تَشْكِينِهَا
 قَدْ تَمَّ مَا رُمْتُ مِنَ الْكَلَامِ
 مِنْ أَحْسَنِ الْكِتَابِ وَالتَّصْنِيفِ
 وَزَادَ سَبْعِينَ يُعَدُّ فِي الْفَيْئَةِ^(٢)

(١) وقع في النسخة «فوال» باللام، والظاهر أنه غلط، والصواب، «فواؤه» بالواو، فنتبه.

(٢) أي جماعة العلماء والعارفين ناظم.

- ٧٨٦ - وَإِنْ نَجِدُ غَيْبًا فَأُصْلِحِ الْخَطَا
 ٧٨٧ - ثُمَّ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ الشَّامِي
 ٧٨٨ - وَالْأَلِ وَالْأَصْحَابِ وَالشُّبَاعِ
 ٧٨٩ - وَأَخْبِسِ الْحَتَامَ يَا ذَا الْجُودِ
 ٧٩٠ - وَأَيِّدِ الْإِيمَانَ وَالْإِسْلَامَا
 ٧٩١ - سَهِّلْ لَنَا الْإِخْلَاصَ فِي الْأَعْمَالِ
 ٧٩٢ - وَالنِّعَمَ الْكَرِيمَ كُلَّ حَالِ
 ٧٩٣ - فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَمَامِ
 ٧٩٤ - مِنْ كَامِلِ الرَّجَزِ فِي ثَمَانِي
 ٧٩٥ - لَابْنِ مُحَمَّدٍ يُسَمَّى عَبْدًا
 ٧٩٦ - مَنْ يَنْتَمِي لِحَضْرَةِ الْأَشْرَافِ
 ٧٩٧ - وَقَضْدُهُ التَّسْهِيلُ وَالتَّقْرِيبُ
 ٧٩٨ - وَحَقَّقَ اللَّهُ لَهُ مُنَاةً
 ٧٩٩ - وَوَافَقَ الْأَضْلَ لَدَى التَّرْتِيبِ
 ٨٠٠ - وَالنَّظْمِ قَدْ يُعِينُ كُلَّ وَاعِي
 ٨٠١ - وَتَعَدُّ مَا فَرَعْتُ مِنْ إِصْلَاحِي
 ٨٠٢ - فَأَقْبِلُوا يَا إِخْوَةَ الْعُلُومِ
 ٨٠٣ - وَلَا تَلَطَّخُوا بِكُتُبِ الْمَلْجِدِ
 ٨٠٤ - إِذْ مَنَعُوا كُتُبًا لِأَهْلِ الدِّينِ
 ٨٠٥ - فَكَيْفَ بِالْكَافِرِ بِالْجُحُودِ
 ٨٠٦ - فَالآنَ قَدْ أَكْبَ كُلُّ الْعُلَمَا
- فَرَجَمَ الرَّجِيمَ مَنْ غَيْبًا غَطَا (١)
 عَلَى النَّبِيِّ الْمُضْطَفَى الشَّهَامِي
 وَكُلُّ مُسْلِمٍ بِأَلَا انْقِطَاعِ
 لِزُمَرَةَ الشُّوْجِيدِ وَالْجُودِ
 وَأَهْلِكَ الْكُفْرَةَ اللَّئَامَا
 أَنْتَ الْجَوَادُ اللَّهُ ذُو الْجَلَالِ
 وَالتَّبَاسُطُ الْعَظِيمُ ذُو الْكَمَالِ
 نَظْمِ الْمَرَّاحِ حَاوِي الْمَرَامِ
 مِائَةٌ بَيَّتِ وَأَضْحَى الْمَعَانِي
 لِتَبَاسُطِ النِّعَمِ حَمْدًا حَمْدًا
 بِأَلَابِ وَالْأُمَّ عَلَى الْإِنْصَافِ
 عَلَى الْمَطَالِعِينَ يَا لَيْبِ
 حَشْرَهُ فِي حِزْبِ مُصْطَفَاهُ
 فَجَاءَ بِمِثْلِ الشَّرْحِ فِي التَّقْرِيبِ
 وَلَفْظُهُ يُنْشِطُ كُلَّ سَاعِي
 سَمِّيَتْهُ «مَقَاصِدُ الْمَرَّاحِ»
 لِكُتُبِ أَهْلِ الدِّينِ بِالْمُفْهُومِ
 مِنْ زُمَرَةَ الضَّلَالِ بِمِثْلِ «الْمُنْجِدِ»
 خَوْفًا مِنَ الْبَاطِلِ بِالتَّخْمِينِ
 مُفْسِدِ أَهْلِ الْأَرْضِ بِالصُّدُودِ
 عَلَى تَمَائِيلِ إِلَيْهِ تُنْشَمِي

(١) هذا من غصا يغطو، كسما بسمو، ولا يضتقف إلا للمبالغة اهد ناظم.

- ٨٠٧ - وَكُتِبَ الْإِسْلَامُ كَالْمِضْبَاحِ
 ٨٠٨ - وَاتْلُ كِتَابَ اللَّهِ كَيْفَمَا يَغْلَمُوا
 ٨٠٩ - وَمَنْ يَمِلْ لِكُتُبِ أَهْلِ الْمَقْتَبِ
 ٨١٠ - أَمْتَنَا اللَّهُ مِنْ أَفْتِسَانِ
 ٨١١ - ثُمَّ صَلَاةَ اللَّهِ وَالسَّلَامِ
 ٨١٢ - مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ الْخَلْقِ
 ٨١٣ - وَالشَّابِعِيِّنَ لِيَوْمِ الدِّينِ
 ٨١٤ - وَرَضِيَ اللَّهُ عَنِ الصَّحَابَةِ
 ٨١٥ - وَاخْتِمَ لَنَا بِأَحْسَنِ الْخِتَامِ
 ٨١٦ - تَارِيخُهُ (فِي غَشِّ سَهٍّ) قَدْ بَدَأَ
 تُغْنِيكَ عَنْ طَلَبِهِ يَا صَاحِ
 ﴿لَا تَزَكُّوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾
 فَاعْلَمْ هُوَ الدُّجَالُ فِي ذَا الْوَقْتِ
 فِي الدِّينِ وَالْدُّنْيَا مَعَ الْإِيمَانِ
 عَلَى خَبِيئِهِ كَذَا الْإِكْرَامِ
 وَالْآلِ وَالْأَصْحَابِ أَهْلِ السُّبْقِ
 بِالْعِلْمِ وَالْثَّقَى إِلَى الْيَقِينِ
 وَأَهْلِ بَيْتِهِ ذَوِي الْمَهَابَةِ
 مُتَّبِعِينَ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ
 مِنْ هِجْرَةِ النَّبِيِّ أَعْنِي أَحْمَدًا

(انتهى ١٤٠٣هـ)

فهرس المنظومة

- ٤٨٥ خطبة النظم
- ٤٨٦ الباب الأول الصحيح
- ٤٨٧ فصل: في مجيئ المصدِر للمبالغة
- ٤٨٨ فصل: في بيان مصادر غير الثلاثي
- ٤٨٨ فصل في بيان الأفعال التي تُشتق من المصدِر
- ٤٨٩ فصل: في الماضي
- ٤٩١ فصل وتدخل المضمَرات في الماضي، وأخواته
- ٤٩٤ فصل في المُستقبل
- ٤٩٧ فصل: في الأمر والنهي
- ٤٩٩ فصل: في اسمِ الفاعِل
- ٥٠١ فصل في اسمِ المفعول
- ٥٠٢ فصل في اسمي الزمان والمكان
- ٥٠٣ فصل: في اسم الآلة
- ٥٠٣ الباب الثاني في المضاعف
- ٥٠٧ الباب الثالث في المهموز
- ٥١١ الباب الرابع في المثال
- ٥١٣ الباب الخامس في الأجرِف
- ٥١٨ الباب السادس في الناقص
- ٥٢٢ الباب السابع في اللقيف

فهرس الموضوعات
لكتاب فتح الكريم اللطيف شرح أرجوزة التصريف

- ١ - مقدمة الناظم ٧
- ٢ - الباب الأول الصحيح ٣٠
- ٣ - فضل في مجيء المصدر للمبالغة ٦٠
- ٤ - فضل: في بيان مصادر غير الثلاثي ٦٢
- ٥ - فضل: في بيان الأفعال التي تشتق من المصدر ٦٤
- ٦ - فضل: في الماضي ٨٧
- ٧ - فضل: وتدخل المضمرات في الماضي، وأخواته ١١٥
- ٨ - فضل في المستقبل ١٤٥
- ٩ - فضل في الأمر والنهي ١٦٩
- ١٠ - فضل: في اسم الفاعل ٢٠٠
- ١١ - فضل: في اسم المفعول ٢٢٨
- ١٢ - فضل: في اسمي الزمان والمكان ٢٣٤
- ١٣ - فضل: في اسم الآلة ٢٤٣
- ١٤ - الباب الثاني: في المضاعف ٢٤٨
- ١٥ - الباب الثالث في المهجور ٣٠٤
- ١٦ - الباب الرابع في المثال ٣٥٣
- ١٧ - الباب الخامس في الأجر وف ٣٦٦
- ١٨ - الباب السادس في الناقص ٤١٨
- ١٩ - الباب السابع: في اللطيف ٤٥٨
- ٢٠ - كتاب أرجوزة التصريف، في جمع علوم متن المراح، أو «نظم مقاصد المراح» ٤٨٣
- ٢١ - فهرس كتاب أرجوزة التصريف ٥٢٧